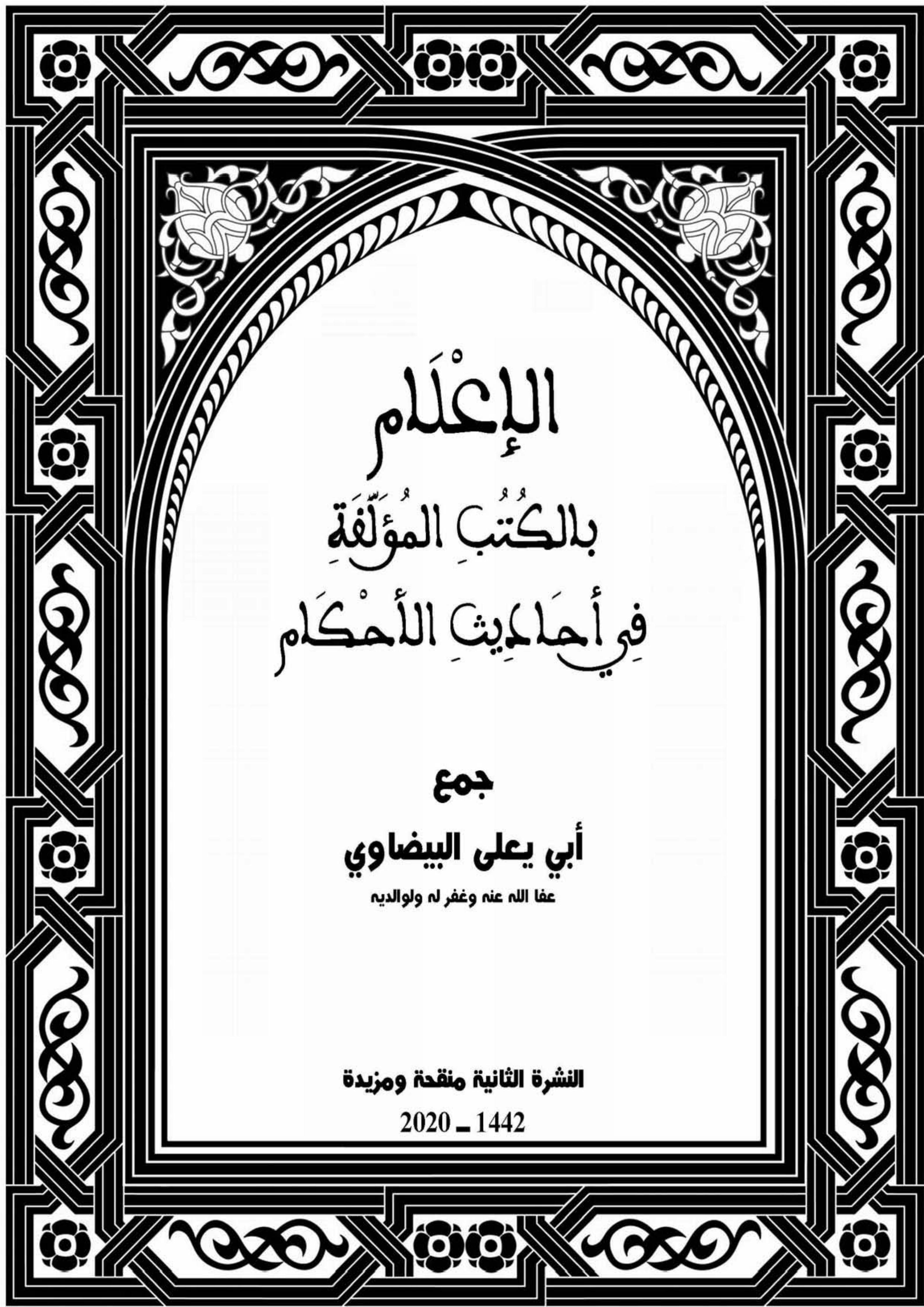


الإعْلَام بالكُتُبِ المُؤَلَّفَةِ فِي أَحَادِيثِ الأَحْكَام

جمع

أبي يعلى البيضاوي

عفا الله عنه وغفر له ولوالديه

النشرة الثانية منقحة ومزيدة

1442 ـ 2020

abusalim67@yahoo.fr

بسم الله الرحمن الرحيم

-ربّ أنعمتَ كثيرا فزِدْ-

المقدمة

الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ، والصّلَاةُ والسّلَامُ على نَبِيّنَا محمدٍ الأمين، وعلى آلِهِ الطيّبِينَ الطّاهِرِينَ، وصَحْبِه السّادَةِ المُتّقِينَ، وعلى من اهْتَدَى بهُدَاهُم إلى يَوْمِ الدِّينِ

أما بعدُ :

اعلَمْ -رحمنا اللهُ وإيّاك- أنّه لما كانت الأَدِلّةُ الشّرعيةُ في دينِنا الحنيفِ لها أصلانِ:

الأَصْلُ الأولُ: القُرآنُ العظيمُ، وتُسَمّى المَبَاحِثُ والموضُوعاتُ الفقهيةُ المستنبطةُ منه بـ: "**علمِ آياتِ الأحكامِ القرآنيةِ**"[1]، وأكثرُها مُجمَلةٌ جاءَ تَفصِيلُها وبَيَانُها في السُّنّةِ النّبَوِيّةِ، قال اللهُ تعالى: {**وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ**}[2].

والأَصْلُ الثاني: السُّنّةُ النّبَوِيّةُ المُشَرّفَةُ، وتُسَمّى المَبَاحِثُ والمَوْضُوعَاتُ الفقهيةُ المُستَنبَطَةُ منها بـ: "**علمِ أحاديثِ الأحكامِ النبويةِ الفقهيةِ**".

فالأحكامُ المُستفَادةُ من آياتِ وأحَادِيثِ الأحكامِ هي الفَيْصَلُ بين المُتَنَازِعِينَ في المَسَائلِ الشرعيةِ، والحاكمُ بينهما.

(1) قد ألف فيها كتب خاصة من أشهرها: "أحكام القرآن" للقاضي أبي إسحاق إسماعيل بن إسحاق الجهضمي الأزدي المالكي(ت282)، و"أحكام القرآن" للحافظ أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطَّحَاوي الحنفي(ت321)، و"أحكام القرآن" لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجَصَّاص الحنفي(ت370)، و"أحكام القرآن للشافعي" جمع الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي(ت458)، و"أحكام القرآن" لأبي الحسن علي بن محمد الطبري الشافعي المعروف بالكيا الهراسي (ت504)، و"أحكام القرآن" للحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي المالكي(ت543)، وهما نسختان كبرى و صغرى، و"تيسير البيان لأحكام القرآن" لمحمد بن علي المَوْزِعي اليمني الشافعي(ت825)، و"الثمرات اليانعة والأحكام الواضحة القاطعة" لشمس الدين يوسف بن أحمد الثلائي الزيدي اليمني(ت832)، و"شافي العليل شرح الخمسمائة آية من التنزيل" لفخر الدين عبدالله بن محمد بن القاسم النجري اليمني(ت877)، و"منتهى المرام شرح آيات الأحكام" لمحمد بن الحسين بن القاسم اليمني الزيدي(ت1067)، و"التفسيرات الأحمدية في بيان الآيات الشرعية" لملا جيون أحمد بن لأبي سعيد الأميتهوي الحنفي(ت1130)، و"نيل المرام من تفسير آيات الأحكام" لأبي الطيب محمد صديق خان بن حسن القِنَّوجي الهندي(ت1307)، و"الآيات المحكمات في التوحيد والعبادات و المعاملات" لمحمد بن أحمد الداه الشنقيطي المالكي(ت1403)، وهناك كتب أخرى غيرها، والمذكور كله مطبوع متداول، سوى كتاب "الثمرات" فلا يزال مخطوطا، وكتاب الجهضمي طبع الموجود منه وهو جزء صغير. والله أعلم.

(2) النحل : 44

قال اللهُ تعالى في محكم كتابه: {**فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ باللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا**}[1]

"وهذا أمرٌ من الله -عز وجل- بأنّ كلّ شيءٍ تنازعَ الناسُ فيه من أصولِ الدينِ و فروعِهِ أنْ يَرُدّ التنازعَ في ذلك إلى الكتابِ والسنةِ، كما قال تعالى: {**وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللهِ**}[2] فما حكَمَ به كتابُ الله وسنةُ رسوله وشَهِدَا له بالصِّحّةِ فهو الحَقُّ، وماذا بعدَ الحَقِّ إلا الضلالِ، ولهذا قال تعالى: {**إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ باللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ**}، أي: رُدُّوا الخُصُومَاتِ والجَهَالَاتِ إلى كِتَابِ اللهِ وسُنّةِ رسولِه، فتحَاكَمُوا إليهما فيما شَجَرَ بينكم {**إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ باللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ**}، فدَلّ على أنّ مَنْ لم يتَحَاكَمْ في مجَالِ النِّزَاعِ إلى الكتابِ والسنةِ ولا يرجِعُ إليهما في ذلك، فليس مؤمنًا باللهِ ولا باليومِ الآخرِ"[3]

ولما كانت أحاديثُ رسولِ الله -صلى الله عليه وسلم- أقسامٌ كثيرةٌ، وأنواعٌ متعددةٌ: فمنها ما وَرَدَ فيها الإخبَارُ عن صِفَاتِ الرّبِّ -جل وعلا- ونُعُوتِ جَلَالهِ وكمَالهِ، ومنها ما وَرَدَ فيها أخبارُ الأُمَمِ السّالِفةِ وقَصَصُ الأَوّلِينَ، وأخرى ورَدَ فيها ذكرُ الموتِ ويومِ القيامةِ وصِفَةُ الجنةِ والنارِ، ومنها ما ورَدَ فيها الحثُّ على الأخلاقِ والآدابِ والفضائلِ و المواعظِ والزهدِ، ومنها أحاديث خاصةٌ بالعبادات والمعاملات والبيوع وشؤون الأسرة و الأحكام القضائية؛ وهذه هي المعروفة بـ: "أحاديث الأحكام الفقهية".

التعريف بأحاديث الأحكام الفقهية :

"**أحاديث الأحكام الفقهية**": مُرَكّبٌ إِضَافيٌّ مُكَوّنٌ من مُضَافٍ ومضافٍ إليه، يدل جزؤه على جزء معناه، فـ "الأحاديث" جمع حديثٍ، وهو لغةً: الجَدِيدُ نقيضُ: القَدِيمِ؛ ويُطلَقُ على الكلامِ قَلِيلِهِ وكَثِيرِهِ؛ لأنّه يَحدُثُ ويتَجَدّدُ شيئًا فشيئًا.

وفي الاصطلاح: ما أُضِيفَ إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-: من قولٍ أو فعلٍ، أو تَقْرِيرٍ، أو وَصْفٍ خَلْقيٍّ أو خُلُقِيٍّ.

(1) النساء: 59
(2) الشورى:10
(3) تفسير القرآن العظيم لابن كثير 345/2

و"**الأحكام**": جمع "حُكْمٍ"؛ وهو لغةً: المنعُ، ومنه سُمِّيَتْ: "حَكَمَةُ الدّابَةِ"، وهي حَدِيدَةٌ في الِّلجَامِ، لأنّها تمنعُ الدابةَ من مُخالَفةِ مُرَادِ صاحبِها، ويُطلقُ الحكمُ بمعنى: القضاء، وفيه معنى المنع؛ لأنّ قضاءَ القاضِي يمنعُ ضَيَاعَ الحُقُوقِ.

وفي اصطلاح جمهورِ الأصوليين: خِطَابُ اللهِ المتعلق بفعلِ المكلّف اقتضاءً، أو تخييراً، أو وضعاً، وعند الفقهاء: هو: مقتضى خطابِ اللهِ المتعلقِ بفعل المكلف... الخ، أو: مدلولُ خطابِ اللهِ...الخ.

و"**الفقهية**": نسبةٌ إلى "الفِقْهِ"، وهو لغةً: الفهم، واصطلاحًا: العِلْمُ بالأحكامِ الشّرعِيّةِ العَمَلِيةِ المُكْتَسَبَةِ من الأدلةِ التّفْصِيْلِيّةِ.

فـ: "أحاديث الأحكام" باعتباره لقبًا يدل على عَلَمٍ معيّن؛ المراد به: عِلْمٌ يبحثُ في أقوالِ الرسولِ -صلى الله عليه وسلم- وأفعالِه وتقريراتِه؛ من حيث تَعَلُّقِهَا بأفعالِ المكلّفينَ بالاقتِضَاءِ أو التّخْيِيرِ أو الوَضْعِ.

أو يُعرف بأنه: علمٌ يهتمُ بجَمْعِ ودِرَاسةِ الأحاديثِ النبويةِ المتعلقةِ بالأحكامِ الشّرْعِيّةِ العَمَلِيّةِ.

أو يقال: هي الأحاديثُ النبويةُ الصحيحةُ والحسنةُ التي يُمكِنُ بصَحِيحِ النّظَرِ فيها الوصولُ إلى حكمٍ شَرعِيّ عَمَلِيّ .

وقد كانَ الإهتمامُ بهذا النوعِ من الأحاديثِ النّبَوِيّةِ والحِرْصُ على جَمعِهَا وتَطَلُّبِهَا، والتّعَرُّفُ عليها غَايَةَ الفقهاءِ المُجتَهدِينَ، وطِلْبَةَ العُلمَاءِ الرّاسِخِينَ.

فهذا الإمامُ المجتهدُ **أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي**[1] يقول: تَطَلّبْتُ أحاديثَ الأحكامِ فوَجَدْتُهَا كلها سوى ثلاثين حديثًا عند **مالك**[2]، و وَجدتُها كلها سوى ستة أحاديثَ عند **ابن عيينة**[3].اهـ، نقله عنه الحافظ **الذهبي** في «**تاريخه**»[4]

ولفظ **التّاج السُّبْكِي** في «**طبقاته**»[5]: قال **البُوَيْطِي**[1]: "سُئِل الشافعيّ: كم أصول الأحكام ؟، قال: خمسمائة، قيل له: وكم أصول السنة: قال خمسمائة ؟، قيل له: كم منها عند مالك ؟، قال: كلها إلا خمسة وثلاثين، قيل له: كم عند ابن عيينة منها ؟، قال: كلها إلا خمسة".

(1) الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس القرشي ثم المطلبي الشافعي، عالم العصر؛ ناصر الحديث وفقيه الملة، له مصنفات كثيرة: كالرسالة في أصول الفقه، وكتاب: "الأم"، وكتاب: "اختلاف الحديث"، و"المسند" وغير ذلك/ ت204، ترجمته في: تاريخ بغداد 56/2، تذكرة الحفاظ 361/1، سير أعلام النبلاء 5/10

(2) الإمام مالك بن أنس الأصبحي الحميري المدني، إمام دار الهجرة، قال الشافعي: إذا ذكر العلماء فمالك النجم، ومناقبه كثيرة جدا /ت179، ترجمته في: سير الأعلام 48/8

(3) الإمام الكبير الحافظ أبو محمد سفيان بن عيينة الهلالي الكوفي ثم المكي، كَانَ مِن بُحور العِلْم/ ت198، ترجمته في: سير أعلام النبلاء 454/8

(4) تاريخ الإسلام 1461/1

(5) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي 166/2

وقال **الدوري** يقول: "سمعتُ **أحمد بن حنبل**، وسئل -وهو على باب أبي النّضْر؛ هاشم بن القاسم- فقيل له: يا أبا عبد الله، ما تقول في موسى بن عبيدة، وفي محمد بن إسحاق ؟، قال: أما موسى بن عبيدة فلم يكن به بأس، ولكنه حدّث أحاديثَ مناكير عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، وأما محمد بن إسحاق، فهو رجلٌ تكتب عنه هذه الأحاديث، كأنه يعني المغازي ونحوها، فأما إذا جاءك الحلالُ والحرام أَرَدْنَا قومًا هكذا"، وقبَضَ الدُوريّ أصابعَ يَدِهِ الأربع من كل يَدٍ، ولم يَضُمّ الإِبهَامَ.

وعن **عبد الرحمن بن مَهْدِي**[2] أنه قال: "إذا رَوَيْنَا في الثّوابِ والعقابِ و فضائلِ الأعمال تساهلنا في الأسانيدِ، وتسامحنا في الرجالِ، وإذا رَوَيْنَا في الحلال والحرام و الأحكام تَشَدّدْنَا في الأسانيدِ، وانْتَقَدْنَا الرِّجَالَ" ، وجاءَ نحو ذلك عن الإمام **عبد الله بن المُبَارَك**[3].

وتظهر أهميةُ العلمِ بهذا النوعِ من الأحاديثِ إذا عَلِمْتَ أنّ العلماءَ قد جعلُوا مِنْ شُرُوطِ الفقيهِ المُجتَهِدِ المُطْلقِ أنْ يكونَ عالمًا بها، عارفًا بمَوَاضِعِهَا من كُتُبِ السُنّةِ دَوَاوِينِهَا، حتى يستطيع استنباطَ الأحكامِ الشرعيةِ منها، وتنزيلها على الوَقَائِعِ والحَوَادِثِ، و كلما ازْدَادَتْ معرفتُه بها ازْدَادَ رُسُوخُ قَدَمِهِ في الاجتهادِ، واتّسَعْت دائرةُ فِقْهِهِ واسْتِنبَاطَاتِهِ، وصار الحافظُ لها والعارفُ بها مُتَمَيّزًا بين أقْرَانِه، مُنَوّهًا به[4].

قال العلامة **موفق الدين ابن قُدامَة المقدسي**[5] في كتاب: «**الرّوْضَة**»[6]: والمُشتَرَطُ في معرفةِ السُنّةِ معرفةُ أحاديثِ الأحكامِ، وهي وإنْ كانت كثيرة فهي محصورةٌ.اهـ.

وقال الحافظ **أبو زكرياء النّوَوِي**[1]: شَرْعُنَا مَبنيٌّ على الكتابِ العَزِيزِ والسُنَنِ المَرْوِيّاتِ، وعلى السُنَنِ مَدَارُ أكثر الأحكامِ الفِقهِيّاتِ، فإن أكثر الآياتِ الفُرُوعِيّاتِ مُجْمَلاتٍ، وبَيَانُها في السُنَنِ

---

(1) أبو يعقوب يوسف بن يحيى البويطي المصري الإمام العلامة سيد الفقهاء، صاحب الإمام الشافعي/ ت250، ترجمته في: تاريخ الإسلام 977/5، سير أعلام النبلاء 58/12

(2) أبو سعيد عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري الإمام الناقد المجود سيد الحفاظ، من صغار أتباع التابعين/ ت198، ترجمته في: سير أعلام النبلاء 9/ 192

(3) الإمام شيخ الإسلام أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك الحنظلي مولاهم التركي ثم المروزي، عالم زمانه وأمير الأتقياء في وقته، له مصنفات منها: "المسند"، و"الزهد"، و"الجهاد"/ ت181، ترجمته في: سير أعلام النبلاء 8/ 378

(4) وقد ظهر ذلك في تراجمهم كما وردت في كتب الطبقات، وهذه نبذٌ منها: الإمام أبو الحسن علي بن محمد بن علي إلكيا الهراسي الشافعي /ت504، قال السبكي في "طبقاته" 231/7: أحد فحُول العلماء ورءوس الأئمة فقها وأصولا وجدلا وحفظًا لمتون أحاديث الأحكام .

الحافظ أبو بكر محمد بن موسى الحَازِمي الهمذاني (ت584)، قال الخطيب في "تاريخ بغداد" 81/15: كان كثير المحفوظ حسن المذاكرة، وتغلب عليه معرفة أحاديث الأحكام

(5)موفق الدين أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد الجماعيلي الدمشقي الصالحي الحنبلي، صاحب التصانيف ك: "المغني"؛ و"الكافي"؛ و"المقنع"؛ و"العمدة"؛ وغيرها من الكتب المفيدة/ ت626، ترجمته في: سير أعلام النبلاء 165/22

(6)روضة الناظر وجنة المناظر ص 352

المُحْكَمَاتِ، وقد اتفقَ العلماءُ على أَنّ مِنْ شرطِ المجتهدِ من القاضِي والمفتِي أَنْ يكونَ عالمًا بالأَحَادِيْثِ الحُكْمِيّاتِ. اهـ

وقال الحافظ **سِراج الدين ابن المُلَقِّن**[2] في «**البدر المُنِير**»[3]: هذا مع اتِّفَاقِ أهلِ الحَلِّ والعَقْدِ على أنّ مِنْ شَرْطِ المجتهد -من القاضي والمفتي- أنْ يكونَ عالما بأحاديثِ الأَحْكَامِ، ليَعْرِف بها الحلالَ من الحرامِ، والخاصّ من العامّ، والمُطلَقَ من المَقَيّدِ، والنّاسخَ من المَنسُوخِ، وشبه ذلك.

وقال **الكتّاني**[4]: "إنّ مِنْ أهَمّ أنواعِ العلُوم تحقيقُ معرفةِ الأحاديثِ النبويةِ، أعني: معرفة متونِها، وأسانيدِها، وما يتعلّقُ بهما، ودليلُ ذلك أنّ شرعَنا مبنيٌ على الكتابِ العزيزِ، والسُنَنِ المَرْوِيّةِ، وعلى السُنَنِ مدارُ أكثرِ الأحكام الفقهية، لأنّ أكثرَ الآيات الفروعية مجملة، وبيانها في السُنَنِ، قال الله تعالى: {**وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ**}[5]، وقد اتفقَ العلماءُ على أنّ مِنْ شرطِ المجتهدِ من القاضي والمفتي أنْ يكونَ عالمًا بالأحاديثِ المتعلقةِ بالأحكامِ، فثَبَتَ أنّ الاشتغالَ بالحَدِيْثِ مُتَأكّدٌ، وأنّه مِنْ أفضلِ أنواعِ الخيراتِ، وآكَدِ القُرُبَاتِ. اهـ[6].

وقد حفظ اللهُ تعالى -بمنِّه وفضلِه- هذا الدِّينَ القَوِيمَ بأَنْ قَيّضَ لهذه الأمةِ المرحومةِ أئمةً حُفّاظًا، وعلماءَ أجلاءَ حفظوا لها سنةَ نبيّها -صلى الله عليه وسلم-، وبذلُوا في سبيل جمعِها الغالي والرخيص، وهجرُوا الأوطانَ والبلاد، والملذّاتِ والأهل والأولاد إلى أنْ دُوِّنَتْ السُنّةُ، وجُمِعَتْ ونُقّحَتْ، فصُنِّفُوا في ذلك الصحاحَ؛ والسننَ؛ والمسانيدَ؛ والمعاجمَ؛ إلى غير ذلك من دواوين الحديثِ الشريفِ والسنّةِ المطهرةِ.

واختَصّتْ كتبُ السُنَنِ من بينها بجمعِها لأحاديثِ الأحكامِ خاصةً، مرتبة مهذبة، وكان أحسن هذه الكُتُبِ جمعًا وتبويبًا كتاب «**السُنَنِ**» للحافظ أبي داود السِّجِسْتَاني -رحمه الله-، وقد تعَدّدَتْ أقوالُ العلماءِ في الثّنَاءِ عليه ومدحِه والإشادةِ به، بل جُعِلَ كتابُه مثالًا للكتاب التي يَكْفِي الفقيهَ المُجتَهِدَ

---

(1)مقدمة شرح صحيح مسلم 4/1

(2)الإمام الحافظ سراج الدين أبو علي عمر بن علي الأنصاري المصري الشافعي، المشهور بابن الملقن، كان أكثر أهل زمانه تأليفا، بلغت مصنفاته قريبا من 300 مؤلف منها: "التوضيح لشرح الجامع الصحيح"، و"البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير"، و "الإعلام شرح عمدة الاحكام" وغير ذلك/ ت804، ترجمته في: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع 100/6، شذرات الذهب في أخبار من ذهب44/7، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع 508/1، الأعلام للزركلي57/5

(3)البدر المنير في تخريج أحاديث شرح الرافعي الكبير 256/1

(4)أبو عبد الله محمد بن جعفر بن إدريس الإدريسي الكتاني الفاسي، محدث وفقيه مالكي، له مصنفات أشهرها: "الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة" / ت1345، ترجمته في: فهرس الفهارس 388/1، أعلام الزركلي 73/6

(5)النحل:44

(6)الرسالة المستطرفة ص219

معرفَتُه من كتبِ السنةِ، حتى تَكْمُلَ أَهْلِيَّتَهُ، ويبلغ مَرتبةَ الاجتهادِ، واستنباطِ الأحكامِ الشرعيةِ الفقهيةِ .

قال **أبو حَامِد الغَزَالي**[1] في «**المُسْتَصْفَى**»[2]: وأما السُنّةُ فلا بُدّ من معرفة الأحاديث التي تتعلق بالأحكام، وهي وإن كانت زائدةً على ألوفٍ فهي محصورةٌ، وفيها التخفيفان المذكوران، إذ لا يلزمه معرفة ما يتعلق من الأحاديث بالمواعظ وأحكام الآخرة وغيرها، الثاني: لا يلزمه حفظُها عن ظهر قلبه، بل أن يكون عنده أصلٌ مصحّحٌ لجميع الأحاديثِ المتعلقةِ بالأحكام، كـ: «**سُنَنِ أَبِي داود**»، و«**مَعْرِفَةِ السُّنَن للبيهقي**»، أو أصلٌ وَقَعَتِ العِنَايةُ فيه بجميعِ الأحاديثِ المتعلقةِ بالأحكامِ، ويَكْفِيه أنْ يعرفَ مواقعَ كل بابٍ؛ فيراجعه وقت الحاجةِ إلى الفتوى، وإن كان يقدر على حفظِهِ فهو أحسنُ وأكملُ.اهـ

قال **الشوكاني**[3]: وتبِعَهُ على ذلك **أبو القَاسِمِ الرّافعي**[4]، ونَازَعَهُ **النووي** فقال: لا يَصِحُ التمثيلُ بـ: «**سُنَنِ أبي داود**» ؛ فإنّها لم تَسْتَوْعِب الصحيحَ من أحاديثِ الأحكام، ولا مُعظَمَهَا، وكم في **صحيح البخاري ومسلم** من حديثٍ حُكْمِيّ ليس في «**سننِ أبي داود**»، و كذا قال **ابن دَقِيْقِ العِيْدِ** في «**شرح العُنْوَان**»[5]: التمثيلُ بـ: «**سُنَنِ أبي داود**» ليس بجَيّدٍ عندنا لوجهين:

الأول : أنها لا تَحْوِي السُنَنَ المحتاج إليها، الثاني : أنّ في بعضها ما لا يُحتَجُ به في الأحكام .

وقال الحافظ **شمس الدين السّخَاوِي**[6]: قال **النّوَوِي** في خطبه «**شرحه**»[7] أنّه ينبغي للمُشتَغِلِ بالفقه ولغيره الاعتناءُ به -أي: **سنن أبي داود**-، وبمعرِفَتِه المَعرِفَةَ التّامَةَ، فإنّ معظمَ أحاديثِ الأحكامِ التي يُحْتَجُ بها فيه، مع سهولةِ تناوله، وتلخيصِ أحاديثه، وبرَاعَةِ مُصَنِّفِهِ، واعتناءِه بتهذيبِها. اهـ[1]

---

(1) أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسيّ الصوفي، فقيه شافعي ومتكلم أشعري، من كتبه: "إحياء علوم الدين" و"الوجيز" و"الوسيط" و"البسيط"، وغير ذلك/ ت505، ترجمته في: طبقات الشافعية للسبكي 191/6، الأعلام للزركلي 22/7

(2) المستصفى ص343

(3) إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول 370/1

(4) أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، الرافعي القزويني، فقيه من كبار الشافعية، له مصنفات منها: "التدوين في ذكره أخبار قزوين"، و"فتح العزيز في شرح الوجيز للغزالي"، و"شرح مسند الشافعي"، وغير ذلك/ ت623، ترجمته في: سير أعلام النبلاء 22/ 252، الأعلام للزركلي 55/4

(5) "عنوان الوصول في الأصول" كتاب في أصول الفقه للإمام أبي حامد المطرزي، طبع في دار الضياء الكويت تحقيق عبد القادر محمد المعتصم دهمان، ومصطفى محمود سليخ، وقام بشرحه الإمام تقي الدين بابن دقيق العيد، وأخطأ صاحب كشف الظنون 1176/2 بنسبة الأصل والشرح لابن دقيق العيد، والصواب ما ذكرتُ، والله أعلم.

(6) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث 76/1

(7) الإيجاز في شرح سنن أبي داود ص56

وقال **أبو جعفر ابن الزُّبَيْر الأندلسي**(2): لأبي دَاوُد في استعيابِ أحاديثِ الأحكامِ ما ليس لغيره .اهـ

وقال **أبو سليمان الخَطّابي**(3): اعلموا -رحمكم الله- أنّ كتابَ «**السُّنَن**» لأبي داود كتابٌ شريفٌ، لم يُصنّف في علم الدِّيْنِ كتابٌ مثلُه، وقد رُزِقَ القبول من الناس كافةً، فصار حكَمًا بين فِرَقِ العلماء وطبقات الفقهاء، على اختلاف مذاهبهم، فلكل فيه وِرْدٌ ومنه شِرْبٌ، وعليه مُعَوّلُ أهلِ العرَاقِ وأهلِ مصر وبلادِ المغرب، وكثير من مدن أقطَار الأرض، فأما أهلُ خراسان فقد أولع أكثرُهم بكتابِ محمد بن إسماعيل و مسلم بن الحجاج، ومن نَحَا نحوَهُمَا في جمع الصَّحيْح على شرطِهِمَا في السَّبْكِ والانتِقَاد، إلّا أنّ كتابَ أبي داود أحسن رَصْفًا، وأكثر فِقْهًا، وكتابُ أبي عيسى أيضاً كتابٌ حسَنٌ، والله يغفر لجماعَتِهِم، ويحسن على جميلِ النية فيما سَعَوْا له مَثُوبَتَهُم برحمتِه.اهـ

وقال العلامة **ابن قَيّم الجَوْزِيّة**(4): لما كان كتاب «**السُّنَن**» لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني -رحمه الله- من الإسلام بالموقع الذي خَصّهُ اللهُ به، بحيث صار حَكَمًا بين أهل الإسلام، وفَصْلًا في موارِدِ النِّزَاعِ والخِصَام، فإليه يتحاكمُ المُنصِفُون، و بحُكمِه يرضَى المحققُون، فإنّه جمَعَ شمْلَ أحاديث الأحكام، ورَتّبَها أحسنَ ترتيبٍ، و نظّمَهَا أحسن نِظَامٍ، مع انتقائها أحسن انتقاءٍ، واطِّرَاحِه منها أحاديثَ المجروحين والضعفاءِ.

وقال **القاسم بن يوسف التجيبي البَلَنْسِي**(5): هذا الكتَاب هو كتابُ الفقهاءِ أصحابِ المسائلِ، لأنّهم يَجِدُونَ فيه ما يحتاجون إليه في كل بابٍ من أبوابِ الفقه، مما يشهدُ لهم بِصِحّةِ ما ذَهَبُوا إليه، وليس يُوجَدُ في كتب السنة مثلُه في هذا الفَنِّ، وقد احتوى من أحاديث الأَحْكَامِ على أربعةِ آلافِ

---

(1) مما قاله أبو داود في "رسالته إلى أهل مكة" ص 27 واصفا سننه: وهو كتابٌ لا تَرِدُ عليك سنةٌ عن النبي -صلى الله عليه وسلم- بإسنادٍ صالحٍ إلاوهي فيه، إلا أنْ يكونَ كلامٌ استخرج من الحديثِ، ولا يكاد يكون هذ،ا ولا أعلم شيئًا بعد القرآنِ ألزم للناس أن يتعلموه من هذا الكتابِ، ولا يَضُرّ رجلًا أن لا يكتبَ من العلمِ بعد ما يكتب هذه الكتبِ شيئا، وإذا نظر فيه وتَدبَّرَه وتَفهّمَه حينئذ يعلم مقدارَه.اهـ

وقال ص34: وإنما لم أُصَنِّف في كتاب السنن إلا الأحكامَ، ولم أُصنِّف كتب الزهد وفضائل الأعمال وغيرها، فهذه الأربعة آلاف والثمانمائة كلها في الأحكامِ، فأما أحاديث كثيرة في الزهد والفضائل وغيرها من غير هذا لم أُخْرِجْهُ .

[1] الأستاذ أبو جعفر أحمد بن ابراهيم بن الزبير الثقفي العاصمي الأندلسي المعروف بابن الربيع، الفقيه المحدث المفسر، وهو شيخ أبي حيان الغرناطي، كان كثير المعرفة للنحو والقراءات، من مصنفاته: "ملاك التأويل في المتشابه اللفظ في التنزيل"، و"البرهان في ترتيب سور القرآن"، و"الإعلام بمن خُتِمَ به القطر الأندلسي من الأعلام"، وغير ذلك/ ت708 ، ترجمته في: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة 84/1، شذرات الذهب 16/6، الأعلام للزركلي 86/1

(2)الأستاذ أبو جعفر أحمد بن ابراهيم بن الزبير الثقفي العاصمي الأندلسي المعروف بابن الربيع، الفقيه المحدث المفسر، وهو شيخ أبي حيان الغرناطي، كان كثير المعرفة للنحو والقراءات، من مصنفاته: "ملاك التأويل في المتشابه اللفظ في التنزيل"، و"البرهان في ترتيب سور القرآن"، و"الإعلام بمن خُتِمَ به القطر الأندلسي من الأعلام"، وغير ذلك/ ت708 ، ترجمته في: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة 84/1، شذرات الذهب 16/6، الأعلام للزركلي 86/1

(3)معالم السنن 6/1

(4)شرح مختصر المنذري لسنن أبي داود لابن القيم / ط العلمية 11/1

(5)برنامج التجيبي ص 97

وثمان مائةٍ على الأَصَحِّ، انتقَاها من حديثٍ كثيرٍ.اه، ثم أسند عن الغَسّاني، قال: سمعت أبا بكر محمد بن عبد العزيز بمكة، يقول:

سمعتُ أبَا داود سليمان بن الأشعث بن بشر بن شداد السجستاني بالبصرة، وسُئِلَ عن رسالته التي كتبها إلى أهل مكة وغيرها جوابًا لهم، فأَمْلَى علينا:

سلامٌ عليكم، فإنِّي أحمدُ إليكم اللهَ الذي لا إله إلا هو، وأسأله أنْ يُصَلِّيَ على محمدٍ عبده ورسوله -صلى الله عليه وسلم-، أما بعدُ: عافانا الله وإياكم، وهذه الأربعةُ آلافٍ والثمانُ مائةِ حديثٍ كُلُّهَا من الأحكام، فأمّا أحاديثُ كثيرةٌ من الزهدِ والفضائلِ وغيرها من غير هذا، فلم أُخَرِّجْهَا، والسلامُ عليكم ورحمةُ الله، وصلى الله على محمدٍ النبيّ وآلِهِ.

ومن الكُتُبِ المُسْنَدَةِ التي كادَتْ أنْ تستَوْعِبَ أحَادِيثَ الأحكام كتاب: «**السُّنَنَ الكُبْرَى**»[1] للحافظ **أبي بكر أحمد بن الحسين الخُسْرَوْجِردي البيهقي الشافعي**[2]، فرَغ من تصنيفِه لها يوم الاثنين الثّاني عشر من جمادى الآخرة سنة 432، كما ورد في آخر «**السُّنَنَ الكُبْرَى**»[3]، وقد ألفَها بعد كتابه: «**المَبْسُوط**».

قال في مقدمة كتابه: «**مَعْرِفَة السُّنَنِ والآثَار**»[4]: وكنتُ قد سَمِعتُ من كتبه الجديدة -أي: الإمام الشافعي- ما كان مسموعًا لبعض مشايخِنا، وجمعتُ من كتبِه القديمةِ ما وقع إلى ناحيتِنا، فنظرتُ فيها وخرّجْتُ -بتوفيق الله تعالى- مَبْسُوطَ كلامه في كتبه بدلائله وحُجَجِه على ترتِيب مختَصَر أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المُزَنِي -رحمه الله- ليرجع إليه -إن شاء الله- مَنْ أرادَ الوقوفَ على مَبْسُوطِ ما اختصَرَهُ، وذلك في تسع مجلدات، سوى ما صنفتُ في الأصول بالبسط والتفصيل.

ثم خَرّجْتُ بعون الله -عز وجل- سنن المُصْطَفى -صلى الله عليه وسلم- وما احتجنا إليه من آثار أصحابه -رضي الله عنهم- على هذا الترتيب في أكثر من مائتي جزء بأجزَاء خفافٍ، وجعلتُ له

---

(1) طبعت "السنن الكبرى" أولا في دائرة المعارف العثمانية حيدرآباد الدكن الهند 1353 في 10 مجلدات من القطع الكبير، ثم صورت في دارالفكر بيروت، وطبعت أيضا في دار الكتب العلمية بيروت 1414 تحقيق محمد عبد القادر عطا، وعدد أحاديثها 21812 حديثا، ثم طبعت مرة ثالثا في دار الفكر بيروت 1996 في 15 مجلدا، وفي مكتبة الرشد الرياض 1425 في 10 مجلدات، ضبط نصها عبد السلام علوش، وفي دار الحديث القاهرة 1429 في 10 مجلدات، تحقيق إسلام منصور عبد الحميد، ثم في دار هجر مكة 1432 في 21 مجلدا .

(2) الحافظ العلامة أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي الخسروجردي الخراساني، صاحب التصانيف، منها: "السنن الكبرى"، و "الصغرى"، و"معرفة السنن والآثار"، و"دلائل النبوة"، وغير ذلك/ ت458، ترجمته في: سير أعلام النبلاء 163/18

(3) السنن الكبرى 351/10

(4) معرفة السنن والآثار 215/1

مَدْخَلًا[1] في اثني عشر جزءا، لينظُرَ إن شاء في كل واحدٍ منهما مَنْ أرادَ معرفةَ ما عَرَفْتُهُ من صحة مذهب الشافعي -رحمه الله- على الكتاب والسنة.

وقد وقع الكتاب الأوّل وهو «**المَبْسُوط**» إلى أستاذي في الفقه الشّيخ الإمام الشريف أبي الفتح ناصر بن الحسين العُمَرِي، فرَضِيَهُ وحَمِدَ أَثَرِي فيها.

ووقع الكتابُ الثّاني وهو كتاب «**السُّنَنَ**» إلى الشّيخ الإمام أبي محمّد عبد الله بن يوسف الجويني بعد ما أنفَقَ على تحصِيلِه شيئًا كثيرًا، فارتَضَاهُ وشكَرَ سَعْيِي فيه.اهـ

وقد كَثُرَتْ أقوالُ الأَئِمّةِ والحُفّاظِ بالوصَايَةِ والاعتناءِ بهدا الدِّيوَان العظِيم، فهذا الحافظ **أبو عثمان ابن الصلاح** يقول[2]: ما ثَمّ كتابٌ في السُنّة أجمع للأدلّةِ من كتابِ «**السُّنَنَ الكبرى**» للبيهقي، وكأنّه لم يَتْرُكْ في سائِر أقطار الأرض حديثًا إلّا قد وضَعَه في كتابه. اهـ

وقال الحافظ **شمس الدين الذهبي**[3]: عَمِل «**السُّنَنَ الكبِير**» في عشر مجلدات، ليس لِأَحَدٍ مثلُه.اهـ

وقال أيضا[4]: تصانِيفُ البيهقي عَظِيمةُ القَدْرِ، غزِيرَةُ الفوائِد، قَلّ مَنْ جَوّدَ تَوَالِيفَه مثل الإمام أبي بكر، فينبَغي للعَالِمِ أنْ يعتنيَ بهؤلاءِ سيما «**سُنَنَهُ الكبِير**». اهـ

وقال **التاج السبكي**[5]: أما «**السُّنَنُ الكبِير**» فما صُنِّفَ في علم الحديث مثلُه تهذيبًا وترتيبًا وجودةً .اهـ

وقال الحافظ **زَيْنُ الدين العراقي**[6]: ولا يُخْدَعَنّ عن كتاب «**السُّنَنَ الكبِير**» للبيهقي، فإنّا لا نعلَم مِثْلَه في بابِه. اهـ

وقال الحافظ **شمس الدين السخاوي**[7]: ويليها كتاب «**السُّنَنِ**» للحافظ الفقيه أبي بكر البيهقي، فلا تَحِدْ عنه؛ لاستيعابه لأكثَر أحاديثِ الأحكامِ، بل لا نعلم -كما قال ابن الصلاح- في بابِهِ مثلَه، ولذا

---

(1) هو كتاب: "المدخل إلى السنن الكبرى"، طبع في دار أضواء السلف ط2 1430 في مجلدين تحقيق محمد ضياء الرحمن الأعظمي، ثم في دار المنهاج جدة تحقيق محمد عوامة

(2) نقله عنه عبد الوهاب الشعراني في "ميزانه" 258/1

(3) سير أعلام النبلاء 165/18

(4) سير أعلام النبلاء 168/18

(5) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي 9/4

(6) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص 254

(7) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث 308/3

كان حَقُّهُ التقديم على سائر كتُب السُّنَنِ، ولكن قُدِّمَتْ تلك لتَقَدُّمِ مُصَنِّفِيْهَا في الوفاةِ ومَزِيْدِ جلالتِهم.اهـ

وقال الحافظ **جلال الدين السيوطي**[1]: «**السُّنَن الكُبْرَى**» للبيهقي، ولْيَحْرِصْ عليه فلم يُصَنَّفْ مثلُه.اهـ

ومن أشهر كتبِ الأحكامِ المُسْنَدَةِ أيضا كتاب «**المُنْتَقَى في السُّنَنِ**» للحافظ أبي **محمد عبد الله بن محمد بن الجَارُوْد**[2]

قال الحافظ **شمس الدين الذهبي**[3]: مجلدٌ واحدٌ في الأحكام، لا يَنزِلُ فيه عن رتبة الحَسَنِ أبدًا، إلا في النّادِرِ، في أحاديثَ يختلفُ فيها اجتهادُ النُّقّاذِ. اهـ

إلى غير ذلك من الكتب الموسُومَة بالسُّنَنِ، فإنّها مُرَتبةٌ على أبوابِ الفقهِ، مُتضَمنةٌ لأحاديثِ الأحكامِ الفقهيةِ خاصةً.

ومنها أيضا كتاب: «**شرح مَعَانِي الآثَار**»[4] للحافظ **أبي جعفر الطّحَاوي**[5]، وهو كتابٌ جليلٌ، مُرَتّبٌ على الكتبِ و الأبوابِ، ذكر فيه الآثَارَ المأثورةَ عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في الأَحْكَامِ التي يتوهم أن بعضها ينقض بعضا، وبين ناسخها من منسوخها، ومقيدها من مطلقها، وما يجب به العمَل منها، وما لا، وهو كتابٌ مسندٌ، قال في خطبة كتابه هذا[6]:

سألني بعضُ أصحابنا من أهل العلم أنْ أَضَعَ له كتابًا أذكر فيه الآثارَ المأثورةَ عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في الأحكام التي يتوهمُ أهلُ الإلحاد والضّعَفَةُ من أهل الإسلام أنّ بعضَها ينقضُ بعضا؛ لقِلّةِ علمِهِمْ بناسخِها من منسوخِها ، وما يجبُ به العملُ منها، لما يشهدُ له من الكتابُ الناطقُ والسُّنّةُ المجتمعُ عليها ، وأجعل لذلك أبوابًا، أذكر في كل كتابٍ منها ما فيه من الناسخِ والمنسوخِ ، وتأويلِ العلماء، واحتجاجِ بعضِهم على بعضٍ، وإقامةِ الحجةِ لمَنْ صَحّ عندي قولُه منهم،

(1) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي 595/2

(2) الإمام الحافظ أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري، المجاور بمكة، كان من أئمة الأثر، أثنى عليه الحاكم و الناس/ ت307، ترجمته في: تذكرة الحفاظ 795/3 ، سير أعلام النبلاء 240/14

(3) سير أعلام النبلاء 239/14

(4) طبع في الهند 1300 في مجلدين بتصحيح وصي أحمد سلمة الصمد، ولمحمد أيوب المظاهري السهارنفوري كتاب في مجلدين، جمع فيه أخطاء هذه الطبعة سماه: "تصحيح الأغلاط الكتابية الواقعة في النسخ الطحاوية"، ثم طبع في مطبعة الأنوار المحمدية القاهرة 1388 في 4 مجلدات تصحيح محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق، وفي دار الكتب العلمية 1994 تحقيق يوسف المرعشلي، عدد أحاديث الكتاب (7467) حديثا.

(5) الحافظُ العلاَّمة أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي الحنفي، مُحَدِّثُ الدّيار المصريّة وفقيهها، له مصنفات كثيرة، أشهرها: "شرح معاني الآثار"، و"مشكل الآثار"، وغير ذلك/ ت321، ترجمته في: سير الأعلام 27/15

(6) شرح معاني الآثار 11/1

بما يصح به مثلُه من كتابٍ أو سنةٍ أو إجماعٍ أو تواتُرٍ من أقاويلِ الصحابةِ أو تابعيهم، وإنّي نظرتُ في ذلك وبحثتُ عنه بحثًا شديدًا، فاستخرجتُ منه أبوابًا على النّحْوِ الذي سأل، وجعلتُ ذلك كُتُبًا، ذكرتُ في كل كتابٍ منها جنسًا من تلك الأجناسِ. اه

وكذا كتاب: «**الأَوْسَط في السُّنَنِ والإجْمَاعِ والاختِلَافِ**»[1] للحافظ **أبي بكر ابن المُنْذِر**[2]، اختصره من كتابه الآخر: «**المختَصَر الكبير**»[3].

قال **ابن قاضي شهبة**[4]: وهو أصلُ كتابِ: «**الإشراف**»[5]، وهو كتابٌ عظيمٌ، أثنى عليه العلماءُ، فقد نقل الحافظ **أبو محمد ابن حَزْم**[6] بسنده إلى القاضي **أبي بكر يحيى بن عبد الرحمن بن واقد**[7] قوله: "هذا كتابٌ مَنْ لم يكن في بيتِه لم يَشُمّ رائحةَ العِلْمِ".

وهو مُرَتّبٌ على أبوابِ الفقهِ، مع ذِكرِ اختلافِ أقوالِ الفقهاء والعلماءِ، وما احتَجُوا به من الأحاديثِ المرفوعةِ والموقوفةِ والمقطوعةِ، كُلُّ ذلك بأسانيدِه عن شيوخه .

ومن هذه الدواوين المُسنَدَة الجامعة لأحاديث الأحكام أيضا كتابُ: «**الإيْصَال إلى فَهْمِ كتاب الخِصَال الجامعة لجُمَلِ شرائِعِ الإسلام في الواجب والحلال والحرام وسائر الأحكَام**» للحافظ العلامة **أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري**(ت456)

قال عنه مؤلفه في «**المُحَلّى**»[8]: كل ما رُوي في ذلك منذ أربعمائة عام ونيف وأربعين عاماً من شَرْقِ الأرضِ إلى غَرْبِهَا، قد جمعناهُ في الكتاب الكبير المعروف بـ: «**الإيصال**» -ولله الحمد- وهو

---

(1) طبع في دار طيبة الرياض 1405 تحقيق أبي أحمد صغير أحمد الأنصاري، ثم في دار الفلاح القاهرة 1430 في 15 مجلدا، ولا يزال مفقودًا منه كتب: الزكاة، الصيام، الحج ، بعض أبواب الجهاد.

(2) الإمام الحافظ العلامة أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري الفقيه، نزيل مكة، وصاحب التصانيف ك: "الإشراف" و"الإجماع" و"المبسوط" و"الأوسط" وغير ذلك/ ت319 ، ترجمته في: سير أعلام النبلاء 490/14

(3) قال في الأوسط 543/6: وقد ذكرنا سائر الأخبار في هذا الباب في كتاب "التفسير "، وفي "المختصر" الذي اختصرتُ منه هذا الكتاب .

(4) طبقات الشافعية 98/1

(5) اختصره من "الأوسط"، بحذف أسانيد الأحاديث والآثار وأدلة المذاهب، قال ابن خلكان في "الوفيات" 207/4: من كتبه المشهورة في اختلاف العلماء كتاب: "الإشراف" وهو كتابٌ كبيرٌ، يدل على كثرة وقوفه على مذاهب الأئمة، وهو أحسنُ الكتب، وأنفعُها، و أمتعُها .اه، وقال الحافظ ابن حجر في "لسان الميزان" 27/5: وقد اعتمد على ابن المنذر جماعةٌ من الأئمة فيما صنفه في الخلافيات، وكتابه: "الإشراف" من أحسن ما صنف في فَنِّهِ.اه

(6) الإحكام في أصول الأحكام 122/5

(7) أبو بكر يحيى بن عبد الرحمن بن واقد القُرْطُبيّ، قاضي الجماعة، سَمِعَ أبا عيسى اللَّيْثِي، وغيره، وحجّ وناظر أبا محمد بن أبي زيد، وكان فقيهًا حافظًا، ذاكرًا للمسائل، بصيرًا بالأحكام / ت404، ترجمته في: تاريخ الإسلام 79/9

(8) المحلى بالآثار / ط بنداري 26/11

الذي أوردنا منه ما شاء الله تعالى، فإن وُجِدَ شيءٌ غير ذلك، فما لا خَيْرَ فيه أصلاً، مما لعله مَوْضُوعٌ مُحْدَثٌ. اهـ

قال تلميذه **أبو عبد الله الحَمِيدي**(ت488) في «**جذوة المقتبس**»[1]: أَلّفَ في فقه الحديث كتاباً كبيراً، سماهُ كتاب: «**الإيصال إلى فهم كتاب الخصال الجامعة لجمل شرائع الإسلام في الواجب والحلال والحرام وسائر الأحكام على ما أوجبه القرآن والسنة و الإجماع**»، أورَد فيه أقوالَ الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة المسلمين في مسائل الفقه، والحجة لكل طائفةٍ وعليها، و الأحاديث الواردة في ذلك من الصحيح والسقيم بالأسانِيد وبيان ذلك كله، وتحقيق القول فيه. اهـ

ومنها أيضا: «**الصّحِيحُ المُنْتَقَى**» أو«**السُّنَن الصِّحَاحُ المَأْثُورةُ عن رسولِ الله -صلى الله عليه وسلم-**» للإمام الحافظ أبي عليّ سعيد بن عثمان بن سعيد بن السّكَنِ البغدادي المصري البَزّار(ت353)[2]

وهو كتابٌ مَحْذُوفُ الأسانيدِ، جعله أبوابًا في جميع ما يحتاج إليه من الأحكام، ضَمّنَهُ ما صَحّ عندهُ من السّننِ المأثورةِ، وهو كتاب مَحْذُوفُ الأسانيدِ، قال في خطبته[3]:

أما بعد: فإنّكَ سَأَلتَنِي أنْ أجمعَ لك ما صَحّ عندِي من السنن المأثورة التي نقَلَها الأئمةُ من أهل البلدانِ، الذين لا يَطعَنُ عليهم طاعنٌ فيما نَقَلُوه، فتَدَبّرْتُ ما سَأَلْتَنِي عنه، فوَجَدْتُ جماعةً من الأئمةِ قد تكَلّفُوا ما سألتني من ذلك، وقد وَعَيْتُ جميعَ ما ذَكَرُوه، وحفظتُ عنهم أكثرَ ما نقَلُوه، واقتديتُ بهم، وأَجَبْتُكَ إلى ما سَأَلْتَنِي من ذلك، وجعلتُهُ أبوابًا في جميع ما يحتاج إليه من أحكام المسلمين، فأَوّلُ منْ نَصَبَ نفسَه لطلب صحيحِ الآثارِ البخاري وتابعه مسلم، وأبو داود والنسائي.

وقد تَصَفّحْتُ ما ذَكَرُوه، وتَدَبّرْتُ ما نَقَلُوهُ، فوجدتُهم مجتهدِين فيما طَلَبُوهُ، فما ذكرتُه في كتابي هذا مجملًا فهو مما أجمعوا على صِحّتِهِ، وما ذكرتُه بعد ذلك مما يختاره أحدٌ من الأئمة الذين سَمّيْتُهُمْ، فقد بَيّنْتُ حُجّتُهُ في قبول ما ذكره، ونَسَبْتُهُ إلى اختياره دون غيرِهِ، وما ذكرتُه مما يتفَرّدُ به أحدٌ من أهل النّقْلِ للحديثِ فقد بَيّنْتُ عِلّتَهُ، ودَلّلْتُ على انفِرَادِهِ دون غيرِهِ، وبالله التوفيق.

فائدة : إسناد الكتاب

(1) جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس ص308

(2) الحافظ أبو علي سعيد بن عثمان البغدادي نزيل مصر، عُنِيَ بهذا الشأن، وجمَع وصنَّفَ وبَعُدَ صيتُهُ /ت353، ترجمته في: تذكرة الحفاظ 937/3، الأعلام للزركلي98/3

(3) نقله عنه تقي الدين السبكي في كتابه: "شفاء السقام" ص 112

وكتابه هذا ذكره أيضا **ابن خير الأندلسي** في «**فهرسَته**»[1] فقال: «**مُصَنّفُ أبي علي بن السّكَن في السُّنَنِ** »، جمع فيه سُنَنَ المُصَنَّفَاتِ الأربَعَة، كتاب البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي.

حدثني به أبو محمد بن عتاب وأبو الحسن علي بن عبد الله بن موهب إجازةً، قالا حدثنا به أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البَرِّ، قال حدثنا به أبو القاسم خلَف بن قاسم الحافظ، عن أبي علي بن السّكَن -رحمه الله-

قال أبو عليّ الغساني: سمعتُ الشيخَ **أبا مروَان ابن حيّان** يقول: سمعتُ أبا الوليد بن الفرَضي يقول: من كان عندهُ «**مُصَنّفُ ابن السّكَن**» لم يَبْقَ عليه من الحدِيثِ كبير شيءٍ، أو كلام هذا معناه. اهـ

ومن الكتبِ المُسنَدة التي تضمنتْ أحاديثَ الأحكام كتاب: «**التّحقِيْق في أحادِيثِ التّعْلِيْقِ**» للحافظ **أبي الفَرَج جمال الدين عبد الرحمن بن علي ابن الجَوْزِي البَكْرِي البغدادي الحنبلي**(ت579)، وهو كتابٌ نفيسٌ مُسندٌ، يذكُرُ الأحَادِيثَ بالأسَانِيدِ، ويُصَنّفُ ضمن كتُب الخِلَافِ الفقهي العَالِي، وطريقتُه فيه أنّه يوردُ المسائلَ الفقهية التي يتبناها، ويَعرِضُ دليله وحجته، ويُتبِعه قولَ المخالِف ودليلَه، ذاكرًا الأحاديث التي هي مُعْتَمَدُ الفريقَيْنِ، مع ذكر عِلَلِها والكلامِ على رجال أسانيدها.

وقد استوْعَب شَطرًا كبيرًا من أحاديثِ الأحكامِ التي يحتجُ بها الفقهاءُ والمجتهدُون، وبلغتْ أحاديثُه: (2072) حديثا، فهو بهذا النّحْوِ قَرِيْبٌ من كُتب الأحكامِ إنْ لم يكن منهَا[2]، ولذا أحْبَبْتُ ذكرَهُ ضمنَها والتّنْوِيهَ به.

قال في أوله[3]: أحمد اللهَ على الإنعام المترادِف، وأشكره على الإكرام المتكاثِف، حمدا يقوم بشكر التالد والطارِف، وشكرا يصدر من مُقِرٍّ بالفضل عارف، وكيف لا وبَحْرُ فهمي يهمي، وكم فَهْم

---

[1] فهرسة ابن خير الاندلسي ص107/ رقم 170

[2] قال ابن الجوزي في كتابه: "الحدائق" 27/1: اعلم أنّ الأحاديثَ على أضرابٍ: فمنها كا يتعلق بتفسير القرآن فحسب، فذاكَ مذكورٌ في كتابنا: "المغني" في التفسير، ومنها ما يتعلّقُ بالحُكْمِيّاتِ فحسب، وجمهُورُ ذلك قد وقع فيه التنازعُ، وليس ما يحتج به أهل مذهبٍ أولى ممن ذكر ما يقابله مما يحتج به أهل المذهبِ الآخرِ، فإذا أَرَدْتَ هذا الفَنّ فقد ذكرناه في كتاب: "التحقيق في أحاديث التعليق"، وأشرنا إليه في "التعليق"، وأشرنا إليه في "التعليقة الكبرى"..الخ كلامه، و موضع الشاهدُ هو إدخاله كتابه ضمن كتب الأحاديثِ الحُكْمِيّاتِ أي: الدّالَةِ على الأحكام الفقهية .

[3] التحقيق 21/1

واقف، وبصَرُ بصِيرتي في العلوم ينفي، في نقدِه الزائِف، وأصلي على أشرف راكبٍ ومُلَبٍّ وطائف، محمد الذي شرع أحسن الشرائع، ووظف أزين الوظائف، وعلى كل من صحبه وتبعه خالفا لسالف .

وبعد: فهذا كتابٌ نذكُرُ فيه مذهبَنَا في مسائلِ الخلافِ، ومذهب المخالف، ونكشِفُ عن دليل المذهَبَيْنِ من النقل كَشْفَ مُنَاصِفٍ، لا نميلُ لنَا ولا علينَا فيما نقولُ ولا نُجَازِف، وسيحمدُنا المُطَّلِعُ عليه إنه كان مُنصِفًا والواقفُ، ويعلمُ أنّا أَوْلَى بالصّحِيْحِ من جميع الطوائف، و الله الموفقُ لأرشد الطرق، وأهدى المعارف.

فصل: كان السببُ في إثارة العَزْمِ لتصنيف هذا الكتاب أنّ جماعةً من إخواني و مشايخي في الفقه، كانوا يسألوني في زَمَنِ الصِّبَا جمعَ أحاديث: «**التّعْلِيق**»[1]، وبيان ما صَحّ منها، وما طُعِنَ فيه، وكنتُ أتوانى عن هذا لشيئَيْنِ، أحدهما اشتغالي بالطلب، والثاني ظَنّي أَنّ ما في التعاليق في ذلك يكفي، فلما نظرتُ في التعاليق، رأيتُ بضاعةَ أكثر الفقهاء في الحديث مُزْجَاةً، يُعَوِّلُ أكثرُهم على أحاديثَ لا تصح، ويُعْرِضُ عن الصِّحَاح، ويُقَلِّدُ بعضهم بعضًا فيما يَنْقُل، ثم قد انقسمَ المتأخرون ثلاثة أقسام :

القسم الأول: قومٌ غَلَبَ عليهم الكسلُ، ورَأَوْا أنّ في البحث تَعَبًا وكُلْفَةً، فتَعَجّلُوا الرّاحَةَ، واقتَنَعُوا بما سَطَرَهُ غيرُهم.

والقسم الثاني: قومٌ لم يهتدوا إلى أَمْكِنَةِ الحديثِ، وعَلِمُوا أنه لا بُدّ من سؤال من يعلم هذا، فاسْتَنْكَفُوا عن ذلك.

والقسم الثالث: قومٌ مقصودهم التوسع في الكلام، طلبا للتقدم والرئاسة، واشتغالهم بالجدل والقياس، ولا التفات لهم إلى الحديث، لا إلى تصحيحه، ولا إلى الطعن فيه، وليس هذا شأن من استظهر لدينه، وطلب الوثيقة من أمره، ولقد رأيتُ بعضَ الأكابر من الفقهاء ويقول في تصنيفه عن ألفاظٍ قد أُخْرِجَتْ في الصِّحَاح: لا يجوز أنْ يكون رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال هذه الألفاظ، ويَرُدُّ الحديثَ الصحيحَ، ويقول : هذا لا يُعرَف، وإنّمَا هو لا يَعْرِفُهُ، ثم رأيتُه قد استَدّلَ بحديثٍ زعم أنّ البخاري أخرجه، وليس كذلك، ثم نقله عنه مُصنفٍ آخر كما قال تقليداً له، ثم استدل في مسألةٍ فقال : دليلنا ما روى بعضُهم أنّ النبي -صلى الله عليه وسلم-قال كذا.

---

[1] "التعليق" أو: "التعليقة" في الخلاف العالي، أو: "الخلاف الكبير" لأبي يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي/ت 526 ، ذكر ابن تيمية -رحمه الله- أنه في 11 مجلدا، الموجود منه من كتاب الاعتكاف والحج وبعض البيوع، طبع في دار النوادر بيروت في 3 مجلدات تحقيق نور الدين طالب .

ورأيت جُمْهُورَ مشايخنا يقولون في تصانيفِهم دليلُنا ما روى **أبو بكر الخلال**[1] بإسناده عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، ودليلنا ما روى **أبو بكر عبد العزيز**[2] بإسناده، ودليلنا ما روى **ابن بطة**[3] بإسناده، وجمهور تلك الأحاديث في الصحاح، وفي المسنَد، وفي السُّنّنِ، غير أنّ السبب في اقتناعهم بهذا التكاسل عن البحثِ.

والعَجَبُ ممن ليس له شُغْلٌ سوى مسائلِ الخلافِ، ثم قد اقتَصَر منها في المناظرة على خمسين مسألة، وجمهورُ هذه الخمسين لا يَستَدِلُ فيها بحديثٍ، فما قَدْرُ الباقي حتى يتكاسَلَ عن المبالغة في معرفته.

فصل: وأَلْوَمُ عندي ممن قد لُمْتُهُ من الفقهاء جماعةٌ من كبار المحدثين، عرفوا صحيح النقل وسقيمه، و صنفوا في ذلك، فإذا جاء حديثٌ ضعيفٌ يخالف مذهبَهم بيّنُوا وجه الطعن فيه، وإن كان موافقا لمذهبهم سكتُوا عن الطعن فيه، وهذا يُنْبِيءُ عن قِلّةِ دينٍ وغلَبَةِ هوًى.

أخبرنا أبو الحسين بن عبد الخالق، قال أنبأنا أحمد بن عبد الرحمن بن يوسف، قال أنبأنا محمد بن عبد الملك بن بشران، قال حدثنا علي بن عمر بن الدارقطني، قال حدثنا أحمد ابن محمد بن سعيد، قال حدثنا إبراهيم بن عبد الله بن محمد السكوني، قال سمعت أبي قال سمعتُ وكيعا يقول : أهلُ العلم يكتبون ما لهم و ما عليهم، وأهل الأهواء لا يكتبُون إلا ما لهم.

وهذا حين شروعنا فيما انتدبْنَا له من ذكر الأحاديث، مُعرِضين عن العصبِيّةِ التي نعتقدُها في مثل هذا حراما، ولو ذكَرْنَا كل حديثٍ بجميع طرقِه، وأشبعنَا الكلام فيها لطَالَ ومُلّ، وإنّمَا هذا موضوعٌ للفقهاء، وغرضهم يحصل مع الاختصار، وللمحدِّثِين فيه يَدٌ بقليلٍ من البسطِ والأسانيد، والله الموفق.

طبعات الكتاب :

---

[1] الإمام العلامة أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال البغدادي الفقيه شيخ الحنابلة، له كتب منها: "الجامع" في عدة مجلدات، و"السنة"، و"العلل" لأحمد ابن حنبل/ت311/ ترجمته في: سير أعلام النبلاء 297/14

[2] أبو بكر عبد العزيز بن جعفر الفقيه الحنبلي، كان تلميذ أبي بكر الخلال فلقب لذلك: غلام الخلال، كان متسع الرواية، مشهورا بالديانة، له مصنفات منها: "الشافي"، و"المقنع"، و"تفسير القرآن"، و"الخلاف مع الشافعي"، و"زاد المسافر"، وغير ذلك/ ت363، ترجمته في: طبقات ابن أبي يعلى 119/2، الأعلام للزركلي 15/4

[3] الإمام المحدث أبو عبد الله عبيد الله بن محمد العكبري الحنبلي المعروف بابن بطة، له مصنفات كثيرة منها: "الإبانة الكبرى"، و"الإبانة الصغرى"، والسنن وغير ذلك/ ت387، ترجمته في: طبقات ابن أبي يعلى 144/2، سير الأعلام 529/16

طبع كتاب «**التحقيق**» في دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى 1415 في مجلدين تحقيق محمد حسن إسماعيل، ومسعد السعدني، وطبع ثانيا سنة 1419، ومعه «**تنقيح التحقيق**» للذهبي، في اثني عشر مجلدا، بتحقيق د/ عبد المعطي أمين قلعجي.

الأعمال العلمية حول الكتاب :

والكتابُ قام باختصاره الحافظ **شمس الدين الذهبي**، قال في أوله[1]:

الحمد لله -عز وجل، والصلاة على نَبِيّهِ أبي القاسم الكبير المَحَلِّ، هذا تنقيحُ كتابِ التّحْقِيْقِ في أحاديث التعليق، بنُكَتٍ أَوَّلُهَا "قلت"، ومَضْمُونُ الكتابِ الأحاديثُ الخلافيات.

وقد طبع «**مُختَصَرُه**» في مكتبة الباز مكة 1422 في مجلدين تحقيق رضوان جامع رضوان .

واختصره أيضا **برهان الدين أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن أحمد الواسطي الدمشقي الحنفي**، المعروف بـ: **ابن عبد الحق**(ت744)[2]، تلميذُ ابن دقيق العيد، والكتاب ذكره الغَزِّي في «**طَّبَقَاتِه**» .

واختصرَهُ كذلك الحافظ **شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن قدامة المقدسي** الحنبلي(ت744) في كتابه: «**تَنْقِيْح التّحْقِيْقِ في أحاديثِ التّعْلِيقِ**».**تط**

قال في مقدمته[3]: أما بعد: فهذا كِتَابٌ أذكرُ فيه المسائلِ والأحاديثِ التي ذكرها الشيخ الإمام العلامة الحافظ **أبو الفرج بن الجوزي** -رحمه الله- في كتاب: «**التحقيق**» محذوفةَ الأسانيد في الغالب منه إلى مؤلفي الكتب من الأئمة الحفاظ، كالإمام أحمد، و البخاري، ومسلم، والترمذي، والنسائي، والدراقطني، وغيرهم.

ثم أُتبِعُهَا بزياداتٍ مفيدةٍ، مِنْ ذكر من روى الحديث، أو صَحّحَه، أو ضَعّفَه، وذكر بعض علل الأحاديث، والتنبيه على أحوال رجل سكت عنهم المؤلف، وهم غير محتج بهم، أو محتج بهم تكلم فيهم، وهم صادقون محتج بهم، ورجال وثقهم في موضع، وضعفهم في موضع آخر، وغير ذلك من الزيادات المحتاج إليها، و ذلك على وجه الإختصار في الغالب، وأكتب في أول الزيادة: «ز» بالأحمر،

---

(1) تنقيح التحقيق 11/1

(2) برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن أحمد المعروف بابن عبد الحق الواسطي، وعبد الحق هذا هو ابن خلف الواسطي الحنبلي، جد صاحب الترجمة لأمه نُسِبَ إليه، ويقال له أيضا ابن قاضي الحصن: وكان أبوه قاضي الحصن فعرف به، محدث وفقيه حنفي دمشقي، ولي قضاء الحنفية بمصر عشر سنين وعزل، فعاد إلى دمشق، فدرّس وأفتى، وتوفي بها، من كتبه: "نوازل الوقائع في الأخبار"، و"المنتقى" في فروع الفقه، و"مختصر سنن للبيهقي"/ ت744، الدرر الكامنة 46/1، الجواهر المضية 42/1، الأعلام للزركلي 51/1

(3) تنقيح التحقيق 1/1

وآخرها دائرة: «o» بالأحمر أيضا، لكي يتميز من كلام المؤلف، وسميتُه كتاب: «**تَنْقِيْح التّحْقِيْق في أحادِيثِ التّعْلِيْقِ**»، والله أسأل أن ينفع به، إنه قريبٌ مجيبٌ، و ما توفيقي إلا بالله، عليه توكلتُ وإليه أنيب. اه

طبع «**التّنْقِيْح**» طبعة غير تامة في المكتبة الحديثة العين 1409، بتحقيق عامر حسن صبري، في مجلدين، إلى نهاية كتاب الزكاة، ثم كاملا في دار الكتب العلمية بيروت 1419 في 3 مجلدات، تحقيق أيمن صالح شعبان، ثم في دار أضواء السلف الرياض 1428، في 5 مجلدات .تحقيق سامي بن محمد جاد الله وعبد العزيز ناصر الخباني.

ولمّا كانت هذه الكتبُ المبَارَكةُ المُؤَلّفَةُ في هذه المرحلةِ الأولى من التّدوِينِ مَشحُونَةً بالأسَانِيدِ المُتَعَدّدَةِ، ومتضمنةً للطُرُقِ والرّوَايَاتِ المُتَكَرّرَةِ، وذلك مما يَعسُر حفظُه على الطالبينَ، ويتعذّرُ ضبطُه على الدارسينَ، ولا يستطيعُ الإحاطةُ به إلّا المُحَدّث اليَقِظ الكبِير، والحافِظ الجِهْبِذ الخبِير، تَوَجّهَتْ هِمَمُ هؤلاءِ العلماءِ وأنظارُ حُفّاظُ الحديثِ في مرحلةٍ ثانيةٍ إلى إيجَادِ وإنشاء كتبٍ مُختصَرةٍ، مُلخّصَةٍ مُهَذّبَةٍ، لجمْع أحاديثِ الأحكامِ الفقهية، و جعلها في كتبٍ مفرَدةٍ.

فقامُوا بانتِقَائِهَا، وجمعِها من الكتُبِ المبسُوطَةِ المُسْنَدَةِ، وجعلُوهَا محذوفَة الأسانِيدِ، خاليةً من تكرارِ الطّرُقِ والرواياتِ، تسهيلًا وتيسيرًا لحفظِها، وتقريبًا لها للفقهاء الذين لم يَعْتَنُوا بالرواية، ولم يَتَعَانَوْا آدابَها وطُرُقَهَا، وإنّما اختَصُّوا باستِنْبَاطِ الأَحْكامِ، والنّظَرِ في المسَائلِ والنّوازِلِ الفقهيةِ.

وقد كان المَنْهَجُ الغالبُ المُتّبَعُ في تصنيفِ هذه الكتب المَحْذُوفَةِ الأسانيدِ هو الترتيبُ التي اتّبَعَهُ أصحابُ السّننِ، كالحافظ أبي داود والنسائي وابن ماجة وغيرهم ، أَلَا و هو البَدَاءَةُ بالأبوابِ الفقهيةِ المعهودةِ، من طهارة، وصلاة، صيام... إلى آخر كتب العبادات، ثم إتباعها بأبواب المعاملات.

وخرج عن هذه المنهجيةِ الأغلبيةِ كتبٌ قليلةٌ، ككتاب: «**المَصَابِيْح**» **للبَغَوِي**، و كتب الأحكام الثلاثة **لعبد الحَقّ الإشبيلي**[1]، فقد بُدِأَتْ بالإيمان ثم العلم، وخُتِمَتْ بالرقائق، والفضائل والفتن وأشراط الساعة، وقد فعل نحوا من ذلك **المُحِبُ الطّبَري** في «**أحكَامِه الكُبْرَى**».

وهذا الكتابُ المتواضعُ –نفع الله به– جمعتُ فيه أسمَاءَ الكُتُبِ المُصَنّفَةِ في أَحَادِيْثِ الأحكامِ الشّرْعِيّةِ الفِقْهِيّةِ، المَحْذُوفَةِ الأسانِيدِ، والتي تُعْرَفُ بكتبِ أحاديثِ الأحكامِ، و رتبتُه على مقدمةٍ، وثلاثةِ فصولٍ:

(1) وكذا فعل القُرَيْظِي في "المُستَصْفَى"، والسّرَمُرّي في "إحكام الشريعة"، ويأتي ذكرها.

فالفصل الأول في سَرْدِ أسماء الكتب، مرتبة حسَب القُرُونِ ووَفَيَاتِ مَؤَلِّفِيهَا، مع ذكر مُقَدِمّاتِ وخُطَبَ مُصَنِّفِيْهَا، ما كان مطبوعًا منها أو مخطوطًا -إن تيسر الوقوفُ عليه، ومع ذكر أسانيدِها التي وصلت بها إلينا –إنْ وُجِدَتْ-، وكذا تعداد طبعَاتِهَا ونشراتها، وذكر عَدَدَ أحاديثِهَا، ونقل أقوالَ العلماءِ في وَصْفِهَا ونَقْدِهَا وتَزْكِيَّتِهَا، وشرُوحها وحواشيها و الأعمال العلمية حَوْلَهَا .

والفصلُ الثاني في ذكر كُتُبٍ أُلِّفَتْ في أَبْوَابٍ مُعَيَّنَةٍ وأَنْوَاعٍ خَاصَةٍ من أَحَادِيْثِ الأَحْكَامِ الحَدِيْثِيّةِ.

والفصلُ الثالثُ في ذِكْرِ كُتُبٍ لم أَتَبَيّنْ مِنْ عَنَاوِيْنِهَا كَوْنَهَا من كُتُبِ الأحكَامِ الحَدِيثِيّةِ الفِقْهِيّةِ، أو مِنْ كُتُبِ الأحكَام القَضَائيةِ، ثم الخاتمة، وسَمّيْتُهُ:

الإِعْلَام بالكُتُبِ المُؤَلَّفَةِ في أحَادِيثِ الأَحْكَام

فأسألُ اللّهَ تعالى -بأسمائه الحسنى وصفاته العلى- أنْ ينفعَ بهذا الكتابِ كاتبَه، و قارئَه، والنّاظِرَ فيه، وأن يوفقنا –سبحانه وتعالى-وإياكم للعِلْمِ المُبَارَكِ النّافِعِ، و العَمَلِ المُتَقَبّلِ الصّالِحِ، وأن يجمع بيننا وبينكم –برحمته وكرمه- في مقعدِ صدقٍ عند مليكٍ مقتدرٍ، وصلى الله وسلم على نبينا محمدٍ وعلى آلهِ وصحبهِ أجمعين، آمين

المقدمة الثانية : في فوائد متفرقة

الفائدة الأولى: صفاتُ رُوَاةِ أحاديثَ الأحكام .

قال ابن الملَقِّن في «البَدْر المُنِير»[1]: اعترض أبو الحسَن بن القَطّان[2] على تصحيح أبي حيّة هذا بأن قال: أبو حَيّة الوادعي[3]، قال فيه أحمد بن حنبل: شيخ.

قال: ومعنى ذلك عندهم أنه ليس من أهل العلم، وإنما وقَعَتْ له روايةٌ لحديثٍ أو أحاديثَ فأُخِذَتْ عنه، وهم يقولون: لا تُقبَلُ روايةُ الشيوخِ في الأحكامِ.

وقال الحافظ الذهبي[4] في ترجمة "محمد بن إسحاق"[5]: وهذان الرّجُلَان –أي محمد بن إسحاق والإمام مالك بن أنس– كُلٌّ منهما قد نَالَ من صاحبه، لكنْ أَثّرَ كلامُ مالكٍ في محمد بعض الِلّيْنِ، ولم يُؤَثِّر كلامُ محمدٍ فيه ولا ذَرّة، وارتفع مالكٌ وصار كالنّجْمِ، و الآخر –أي ابن إسحاق– فَلَهُ ارتفاعٌ بحَسَبِهِ، ولا سِيّمَا في السِّيَرِ، وأما في أحاديث الأحكَام فَيَنْحَطُّ حديثُه فيها عن رُتْبَةِ الصِّحّةِ إلى رتبة الحَسَنِ، إلّا فيما شَذّ فيه، فإنّه يُعَدُّ منكرًا، هذا الذي عندي في حَالِه – والله أعلم –.

الفائدة الثانية: نوعيّة الأحاديث في كُتُبِ الأحكام .

(1) البدر المنير 113/2

(2) الإمام العلامة الحافظ القاضي أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الحميري الكتامي الفاسي المعروف بابن القطان، له تصانيف أشهرها: "بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام"، ت628 / ترجمته في: سير أعلام النبلاء 306/22، وقوله في كتابه: "بيان الوهم والإيهام" 108/4

(3) أبو حيَّة الوادعي من همدان، روى عن علي أنه رآه بال بالرحبة ثم توضأ، وروى عنه حديثا آخر: إذا توضأت فانثر / قاله ابن سعد في الطبقات الكبرى 253/6 ، وسماه الذهبي في تاريخ الإسلام 403/3: خالد بن عَلْقَمَة، قال: وسماه شُعبَة، وأبو عوانة: مالك بن عرفطة.

(4) سير أعلام النبلاء 41/7

(5) محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي مولاهم المدني الإخباري، صاحب "السيرة النبوية"، من الوسطى من التابعين، روى له مسلم في المتابعات، واستشهد به البخاري، وأخرج أرباب السُّنَن له/ ت150، ترجمته في: سير أعلام النبلاء 55/7

قال **ابن الملَقِّن**[1]: قد نَصّ العلماءُ -رضي الله عنهم- على أنّه يُتَسَامَحُ في الأحاديثِ الواردةِ في فضائلِ الأعمالِ.

ذكر الحاكم أبو عبد الله في كتابه «**المستدرَك على الصحِيْحَيْن**» في أول كتابِ الدُعَاءِ بإسناده عن **عبد الرحمن بن مَهْدِي** قال: إذا رَوَيْنَا عن النبي – صلى الله عليه وسلم – في الحلالِ والحرامِ والأحكامِ شَدّدْنَا في الأسانيدِ وانتقدنا الرجالَ، وإذا رَوَيْنَا في فضائلِ الأعمالِ والثوابِ والعقابِ والمباحاتِ والدعواتِ تساهلنا في الأسانيدِ.

قال الشيخ **تقي الدين ابن الصّلَاح**[2]: "نُقّادُ أهلِ الحديثِ يَتَسَامَحُونَ في أسانيدِ الرغائِبِ والفضائِلِ، والعَجَبُ أنّ **النّوَوِي** ممن نقَلَ ذلك عن العلماءِ؛ فقال في كتاب «**الأذكار**»[3] وغيره من كتبه :

قال العلماءُ من المحدثين والفقهاء وغيرهم: يجوزُ ويُستَحَبُّ العملُ في الفضائل و الترغيب والترهيب بالحديثِ الضعيفِ، ما لم يكن موضوعًا، وأما الأحكامُ كالحلالِ و الحرامِ والبيع والنكاحَ والطلاقِ وغير ذلك؛ فلا يُعمَلُ فيها إلا بالحديثِ الصحيحِ أو الحسنِ، إلا أن يكون في الاحتياطِ شيءٌ من ذلك، كما إذا ورد حديثٌ ضعيفٌ بكراهةِ بعضِ البيوعِ أو الأنكحةِ؛ فإنّ المستحبّ أنْ يتنزهَ عنه، و لكن لا يَجِبُ".اهـ

وقال الحافظ **الذهبي**[4] مُعَلّقًا على قول ابن عيينة: "لا تسمَعُوا من "**بَقِيّة**"[5] ما كان في سُنّةٍ، واسْمَعُوا منه ما كانَ في ثَوَابٍ وغيرِه"، قلت: لهَذَا أكثر الأئمة على التّشْدِيْدِ في أحاديثِ الأحكامِ، و التّرْخِيْصِ قليلا -لا كُلّ التّرَخُّصِ- في الفضائل والرقَائِق، فيقبَلُون في ذلك ما ضَعُفَ إسنادُه، لا ما اتُّهِمَ رواتُه، فإنّ الأحاديثَ الموضوعَة والأحاديثَ الشديدة الوَهْنِ لا يَلتفِتُون إليها، بل يَرْوُونَهَا للتحذير منها والهَتْكِ لحالِهَا، فمَنْ دَلّسَهَا، أو غَطّى تِبْيَانَها، فهو جَانٍ على السُنّةِ، خَائِنٌ للهِ ورسولِه، فإنْ كان يجهلُ ذلك فقد يُعذَرُ بالجهلِ، ولكن سَلُوا أهلَ الذِّكر إنْ كنتُم لا تعلمون.اهـ

---

(1) البدر المنير 280/2

(2) الإمام الحافظ العلامة تقي الدين أبو عمرو عثمان ابن المفتي صلاح الدين عبد الرحمان الكردي الشهرزوري الموصلي الشافعي، صاحب كتاب: "علوم الحديث" / ت643، ترجمته في : سير أعلام النبلاء 140/23

(3) الأذكار للنووي ص 8

(4) سير أعلام النبلاء 520/8

(5) بَقِيَّة بن الوليد بن صائد الحميري الحمصي، صدوق كثير التدليس عن الضعفاء، خرَّج له مسلم في الشواهد/ ت197، ترجمته في: تهذيب الكمال 192/4، سير أعلام النبلاء 518/8، ميزان الاعتدال 331/1

وقال الحافظ **ابن حَجَر**[1]: "اشتهر أنّ أهلَ العلم يتسَامَحُونَ في إيرادِ الأحاديثِ في الفضائل، وإنْ كان فيها ضعفٌ ما لم تكن موضوعةً، وينبغي مع ذلك اشتراط أن يعتَقِدَ العاملُ كونَ ذلك الحديثِ ضعيفاً، وألا يُشْهِرَ ذلك، لئَلّا يعمل المرءُ بحديثٍ ضعيفٍ، فيُشَرِّعَ ما ليس بشَرْعٍ، أو يراهُ بعضُ الجهالِ فيَظُنّ أنّه سُنّةٌ صحيحةٌ، وقد صَرّحَ بمعنى ذلك الأستاذُ أبو محمد بن عبدالسلام وغيره.

ولْيَحْذَرِ المرءُ من دخوله تحت قوله –صلى الله عليه وسلم-: "مَنْ حَدّثَ عني بحديثٍ يُرَى أنّه كَذِبٌ فهو أحدُ الكَذّابِيْنَ "[2]، فكيف بمَنْ عمِلَ به، ولا فرقَ في العمَلِ بالحديثِ في الأحكامِ، أو في الفضائل، إذ الكُلُّ شَرْعٌ.

"وقد سَوّغَ بعضُ أهلِ العِلْمِ العَمَلَ بالضّعِيفِ في ذلك مُطلَقًا، وبعضُهم منَعَ من العملِ بما لم تَقُمْ به الحُجّةُ مطلقاً؛ وهو الحَقُّ، لأنّ الأحكامَ الشّرعيةَ مُتسَاوِيةُ الأقدامِ، فلا يَحِلُّ أنْ يُنسَبَ إلى الشّرعِ ما لم يَثبُتْ كونُه شرعاً، لأنّ ذلك من التّقَوُّلِ على اللهِ بما لم يَقُلْ، ولو كان في فضائلِ الأعمالِ، إذْ جَعْلُ العَمَلِ منسوبًا إليه نسبة المَدلُولِ إلى الدليلِ، فلا رَيْبَ أن العاملَ به وإنْ كان لم يفعَلْ إلا الخيرَ من صلاةٍ أو صيامٍ أو ذِكْرٍ لكنّه مبتدعٌ في ذلك الفعلِ، من حيث اعتقادُه مشروعيتَهُ بما ليس بشرعٍ، وأجرُ ذلك العملِ لا يُوازِي وِزْرَ الابتداعِ، ولم يكن فعلُ ما لم يثبت مصلحة خالصة ، بل معه عرضةٌ بمفسدَةٍ هي إثمُ البدعةِ، ودفعُ المفاسِدِ أهمُ من جَلْبِ المصالِحِ، وقيل : إن كان ذلك العمل الفاضل الذي دَلّ عليه الحديثُ الضعيفُ داخلاً تحت عمومٍ صحيحٍ يدل على فضلِهِ سَاغَ العملُ بالحديثِ الضعيفِ في ذلك، وإلا فَلَا .

مثلاً : لو وَرَدَ حديثٌ ضعيفٌ يدل على فضيلة صلاة ركعتين في غير وقت كراهة فلا بأس بصلاةِ تلك الركعتين، لأنّهُ قد دَلّ الدليلُ العامُ على فضليةِ الصلاةِ مطلقا إلا ما خُصّ، يقال: إنْ كان العملُ بذلك العامّ الصحيح فلا ثَمَرَةَ للاعتدادِ بالخاصِّ الذي لم يَثبُتْ إلا مجرد الوقوع في البدعةِ، وإن كانَ

---

(1) تبيين العجب بما ورد في شهر رجب ص23

(2) أخرجه الإمام أحمد 20425/14/5، ومسلم في مقدمة الصحيح 7/1، وابن ماجة 39 من حديث سمرة بن جندب، ومن حديث المغيرة بن شعبة أخرجه أحمد 18368/250/4، ومسلم 7/1، والترمذي 2662، ومن حديث علي بن أبي طالب أخرجه ابن ماجة 38، وعبد الله بن أحمد 903/112/1.

قال النووي في "شرح مسلم" 64/1: ضبطناهُ: "يُرَى" بضم الياء، و"الكاذِبِينَ" بكسر الباء وفتح النون على الجمع، وهذا هو المشهور في اللفظتين، قال القاضي عياض: الروايةُ فيه عندنا "الكاذِبِينَ" على الجمع ، ورواه أبو نعيم الأصبهاني في كتابه "المستخرج على صحيح مسلم" حديث سمرة: "الكاذِبَيْنِ"، بفتح الباء وكسر النون على التثنية، واحتج به على أن له أن يشارك البادئ بهذا الكذب، ثم رواه أبو نعيم من رواية المغيرة: "الكاذِبين" أو "الكاذبَيْنِ" على الشكِّ في التثنية والجمع، وذكر بعضُ الأئمةِ جوازَ فتحِ الياء في "يَرَى" وهو ظاهرٌ حسنٌ، فأما مَنْ ضَمَّ الياء فمعناه "يظن"، وأما مَنْ فتحها فظاهرٌ، ومعناه وهو: "يعلم"، ويجوز أنْ يكونَ بمعنى: "يظن" أيضا، فقد حُكِيَ رأى بمعنى: ظن، وقُيِّدَ بذلك لأنَّه لا يأثمُ إلا بروايته ما يعلمه أو يظنه كذبًا، أما ما لا يعلمه ولا يظنه فلا إثْمَ عليه في روايته وإن ظنه غَيْرُهُ كذبًا أو علِمَهُ .اهـ

العملُ بالخاصِّ عاد الكلامُ الأولُ؛ وإن كان العملُ بمجموعهما كان فعل الطاعةِ مَشُوبًا ببدعَةٍ، من حيث إثباتُ عبادةٍ شَرعِيّةٍ بدونِ شرعٍ. اهـ

قال العلامة المُحدث **أحمد محمد شاكر المصري**[1]: "والذي أراهُ أنّ بيَانَ الضُّعْفِ في الحَدِيثِ وَاجِبٌ على كل حالٍ، ولا فَرْقَ بين الأَحْكَامِ وبين فضَائِلِ الأعمَالِ ونحوها في عدم الأَخْذِ بالرِّوَايَةِ الضّعِيفَةِ، بل لا حُجّةَ لأحدٍ إلا بما صَحّ عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم–من حديث صحيحٍ؛ أو حَسَنٍ". اهـ

الفائدة الثالثة: أحاديثُ الأحكام في الصّحيحَيْنِ

قال العلامة **أبو بكر بنُ العَرَبِيّ المُعَافِرِيّ المالكي**[2]: أحاديثُ الأحكامِ التي اشتمَلَ عليها «**الصحيحانِ**» نحو أَلْفَيْ حَدِيثٍ، نقلَهُ عنه **البرهان البِقَاعي**[3] في «**شرح الألفية**»[4].

الفائدة الرابعة: مَزِيّةُ صَحيحِ مُسلِمٍ عند جامِعِي أحَاديثِ الأحكَامِ

قال **السيوطي** في «**تدرِيب الرّاوِي**»[5]: اخْتَصّ **مسلمٌ** بجمع طَرُقِ الحديثِ في مكانٍ واحدٍ بأسانيدِه المتعددةِ، وألفاظِه المختلفةِ، فَسَهُلَ تناوُلُهُ، بخلافِ **البخاري**، فإنّه قَطّعَهَا في الأبوابِ بسببِ استنباطهِ الأحكامَ منها، و أوردَ كثيرًا منها في غير مَظَنّتِهِ.

قال شيخ الإسلام –أي: ابن حجر–: ولهذا نرَى كثيرًا ممن صنّفَ الأحكامَ من المَغَارِبَةِ يعتمدُ على «**كتاب مسلمٍ**» في سِيَاقِ المتونِ دون البخاري لتَقْطِيعِهِ لها. اهـ

الفائدة الخامسة: نِسبَةُ الحَدِيثِ الحسَنِ في أحاديثِ الأحكامِ، والاحتجاجُ به فيها

قال الحافظ **أبو محمد البَغَوِي** في مقدمة كتابه: «**المَصَابِيْحِ**»[6]: أكثرُ الأَحكَامِ ثُبُوتُهَا بطَرِيْقٍ حَسَنٍ.

---

(1)الباعث الحثيث ص101

(2) الإمام العلامة برهان الدين إبراهيم بن عمر بن حسن الرُّبَاط البقاعي الشافعي، ولد سنة 809 بقرية من عمل البقاع، ثم سكن دمشق وبيت المقدس ثم القاهرة، برع في العلوم وفاق الأقران، له تصانيف مفيدة من أجلِّها: تفسيره: "نظم الدرر في تناسب الآي والسور"، و"مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور"، و"تنبيه الغبي بتكفير عمر بن الفارض وابن عربي"، وغير ذلك / ت885، ترجمته في: الضوء اللامع 101/1، البدر الطالع 19/1، شذرات الذهب 339/7

(3) الإمام العلامة برهان الدين إبراهيم بن عمر بن حسن الرُّبَاط البقاعي الشافعي، ولد سنة 809 بقرية من عمل البقاع، ثم سكن دمشق وبيت المقدس ثم القاهرة، برع في العلوم وفاق الأقران، له تصانيف مفيدة من أجلِّها: تفسيره: "نظم الدرر في تناسب الآي والسور"، و"مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور"، و"تنبيه الغبي بتكفير عمر بن الفارض وابن عربي"، وغير ذلك / ت885، ترجمته في: الضوء اللامع 101/1، البدر الطالع 19/1، شذرات الذهب 339/7

(4) النكت الوفية بما في شرح الألفية 132/1

(5) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي 101/1

(6) مصابيح السنة 110/1

وقال **أبو زكرياء النّوَوِي** في «**خُلَاصَة الأَحْكَام**»[1]: الحَسَنُ كالصّحِيحِ في جَوَازِ الاحتِجَاجِ به في الأَحْكَامِ، وإنْ كانَ دُونَهُ.

الفائدة السادسة: مَنظُومات شِعْرِيَّة تعليمية في عِلمِ أحاديثِ الأحْكَامِ

من المعلوم أنّه لم يَخْلُ علمٌ من العلوم الإسلامية من اشتغَالِ علمائِه بنَظْمِ مَنظُومَاتٍ شِعريةٍ عِلميةٍ لبعض فنُونِهِ، تسهيلًا لحِفظِهِ، وتيسيرًا على طُلّابِهِ، وعلمُ أحاديثِ الأحكامِ ليس ببِدْعٍ منها، فمن المنظوماتِ فيه:

«**نظم عُمْدَة الأحكام**»، **لعبد الله بن العلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني اليماني** (ت1242)[2]، نظم فيها الكتاب المشهور: «**عُمْدَة الأحكام في أحاديث الأحكام**» للحافظ أبي محمد المقدسي.

قال المؤرخ **زبارة اليمني** في «**ذيل أجود المسلسلات**»[3]: كتاب «**فتح السلام**» لا أعلمُ بوجودِ نسخة منه بعد البحث في صنعاء ولا في غيرها، وفي سنة 1358 أخبرني بعض العلماءِ بمكة المكرمة بوجود نسخةٍ معه في غير مكة بخطٍ نفيسٍ، وفي هوامشها إصلاحاتٌ ونحوها، يجوز معها أنها نسخةُ المؤلفِ. اهـ

وله عليه **شرحٌ** مخطوطٌ، سماهُ: ثم شرحه في كتاب: «**الإِلْمَام بشرح فتح السلام**»، قال في مقدمته: ... وبعد: فهذا شرحٌ على منظومتي لـ: «**عُمْدَة الأحكام**»، أُبَيّنُ فيه ما تضمنته [من الكلام على الأحكام]، قصدتُ به نفعَ نفسي، بعد حلولِ رمْسِي، من اتباع السنة النبوية من أبناء جِنسي.

وقد نظَم والدي الامام -رضي الله- عنه كتاب: «**بلوغ المرام**» إلّا أنه هجَم عليه الحِمام قبل التمام، فكمّلَه العلامة الزاهد الحسين بن عبد القادر بن علي بن الحسين بن أحمد ين الحسن بن الإمام القاسم -رحمهم الله جميعا-. اهـ، والشرح مخطوطٌ في مكتبة الرئاسه العامه لإدارات البحوث العلميه والافتاء رقم: (250/86).

تنبيه:

(1) خلاصة الأحكام ص61

(2) عبد الله بن محمد بن إسماعيل ابن صلاح الأمير الحسني الصنعاني، عالم فاضل من أعيان صنعاء، مولده بها و وفاته، له: "نظم عمدة الأحكام"، و"رياض الربيع في المعاني والبيان والبديع"، وله نظم كثير ، ترجمته في: البدر الطالع 396/1، نيل الوطر 97/2، الأعلام للزركلي 131/4

(3) نقله عنه الحبشي في مصادر الفكر الإسلامي باليمن ص82

وهِم الشوكاني -رحمه الله- في قوله[1] : وبلغني أنه نظَمَ: «**بلوغَ المرام**»، وأنّه الآن يشرحه.اهـ، وإنّما نظمُ: «**البلوغ**» لوالده الأمير، ويأتي ذكره .

وقد طبع النظمُ مع في دار ابن حزم بيروت الطبعة الأولى 1431 في مجلد بتحقيق عبد الحميد بن صالح بن قاسم آل أعوج سبر، وقد بلغتْ عددُ أبياتِ المنظومة : (952) بيتا.

وشرَحَه أيضا **العلامة الحسن بن خالد الحازمي اليمني**(ت1234)[2]، قال عنه القاضي حسن عاكش الضّمَدِي[3]: له **شرحٌ** على «**منظومة عُمْدَة الأحْكَام**» للسيد العلامة عبدالله بن محمد بن إسماعيل الأمير، ولكنه لم يكمَلْ، وقد رأيتُ منه قطعةً، فرأَيتُ فيها من التحقيقِ واستيفاء الأدلةِ ما أنبأَ عن سعةِ إطلاعه؛ و كمال عرفانه .اهـ

تنبيه :

ذكر **الحبشيّ**[4] نظمان آخران «**للعُمْدَة**»، و وَهِمَ في نسبتِهِمَا، فالأول: «**نظمُ العُمْدَة الفقهية لابن قَدَامَة**» نظم شمس الدين محمد بن عبد الأحد المخزومي الخالدي العلوي الحسيني الحنبلي، يعرف بابن الشريفة(ت841)، ذكر ذلك **السخاوي**[5]

والثاني: «**الزّبْدَة في نظم العُدّةِ**» لمحمد بن أحمد بن جار الله الصعدي ثم الصنعاني المعروف بمشحم الكبير(ت1181)، نظَم لكتاب: «**عُدّة الحِصْنِ الحَصِيْنِ**» لابن الجزري، كما بَيّنَهُ صاحبُ «**مؤلفات الزيدية**»[6]

و«**منظومة بُلُوغ المَرَام**» للعلامة محمد بن أحمد بن إسماعيل الصنعاني اليماني(ت1182) نظم فيها كتاب: «**بلُوغ المَرَام**» للحافظ ابن حجَر، ولم يكمله، وأَتَمّهُ تلميذُه **الحسين بن عبد القادر الكوكباني**(ت1198)، وقد طبع أولا في عدن، ثم في دار نشر الثقافة بالإسكندرية 1396، و عدد أبيات المنظومة: (2568) بيتا، وبهامش الطبعة: «**الإلْمَام بتخريجِ أحاديثِ منظومة بلُوغ المَرَام**» للسيد محمد بن محمد بن يحيى زبارة الحسني الصنعاني، ومعها أيضا حواشي الشيخ محمد بن سالم

---

(1) التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول ص 375، وكذا وهم البيطار في حلية البشر ص 1002، قال: بلغني أنه نظم بلوغ المرام، وشرحه: فوق المرام. اهـ .

(2) ترجمته في: نيل الوطر 462/1، الأعلام 189/2

(3) الديباج الخسرواني في أخبار أعيان المخلاف السليماني ص235، ، وعنه زبارة اليمني في كتابه: نيل الوطر من تراجم رجال اليمن في القرن الثالث عشر 462/1.

(4) جامع الشروح والحواشي 1227/2

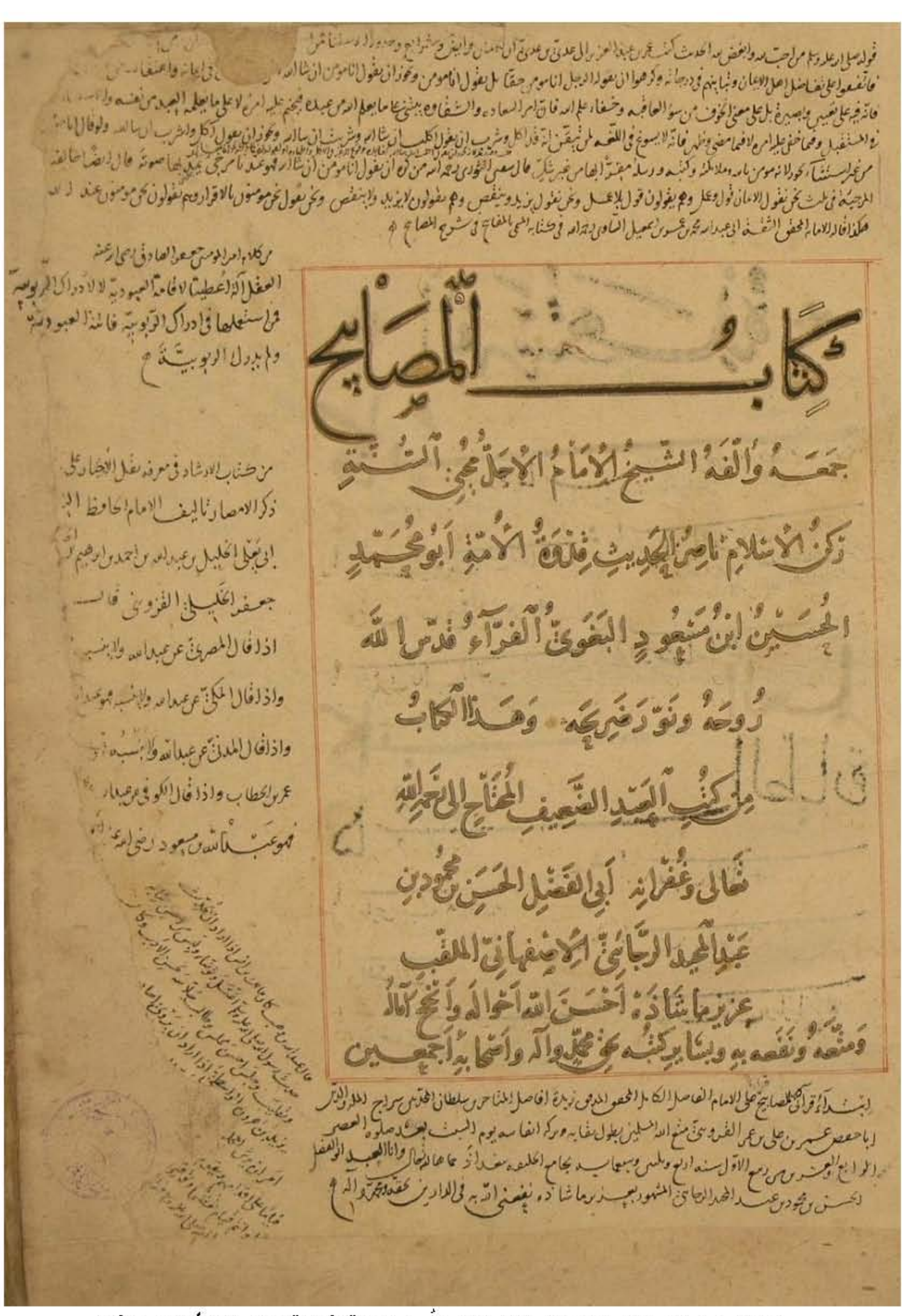
(5) الضوء اللامع 278/7

(6) مؤلفات الزيدية 1701/2

البيحاني -رحمهما الله- ثم طبعت في دار ابن حزم بيروت 1430 تحقيق عبد الحميد بن صالح بن قاسم آل أعوج سبر، وسمى تحقيقه عليها: «**إِتحَاف ذَوِي الأَفْهَام لتحقِيقِ منظومة بلُوغ المَرَام**».

وعلى **النظم** أيضا شرح لناظمه، ذكره **البيطار** في «**الحِلية**»، وسمّاهُ: «**فَوْق المَرَام**»[1]

(1) حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر 1002/1



كتاب المصابيح

جمعه وألفه الشيخ الإمام الأجل محيي السنة

ركن الإسلام ناصر الحديث فلقة الأمة أبو محمد

الحسين بن مسعود البغوي الفراء قدس الله

روحه ونور ضريحه وهذا الكتاب

من كتب العبد الضعيف المحتاج إلى رحمة الله

تعالى وغفرانه أبي الفضل الحسن بن محمود بن

عبد المجيد الرجائي الأصفهاني الملقب

عزيز ماشاذه أحسن الله أحواله وأنجح آماله

ومتعه ونفعه به وبسائر كتبه بحق محمد وآله وأصحابه أجمعين

صورة من مخطوط: «المَصَابِيح» للحافظ البَغَوِيِّ، محفوظة مكتبة فيض الله أفندي تركيا

الفَصلُ الأولُ في سَرْدِ كُتبِ الأحْكَامِ الفِقهِيّة مرَتبةً حسَب القُرُون و وَفَيَاتِ مؤلّفِيهَا

القرن السادس

[1]- «المَصَابِيحُ»[1] للإمام الحافظ محيي السنة ركن الدين أبي محمد الحُسَيْن بن مَسعُود بن محمد الفَرَّاء البَغَوِيُّ الشافعي (ت516)[2]

قال في أَوّلِهِ[3]: أما بعدُ: فهذِه أَلْفَاظٌ صَدَرَتْ عن صَدْرِ النُّبُوّةِ، وسُنَنٌ سارَتْ عن مَعْدِنِ الرِّسَالةِ، و أحاديثٌ جاءَتْ عن سَيّدِ المرسلينَ، وخاتِمِ النبيينَ، هُنّ مصابيحُ الدُجَى، خَرجَتْ عن مِشكَاةِ التّقْوَى، مما أوردَها الأئمةُ في كتبِهم، جمعتُها للمنقطعين إلى العبادة، لتكونَ لهم بعد كتابِ الله تعالى حَظًا من السُنَنِ، وعونًا على ما هم فيه من الطاعةِ، وتركتُ ذكرَ أسانيدِها حَذَرًا من الإطالةِ عليهم، واعتمادًا على نقل الأئمة، وربما سَمّيْتُ في بعضها الصحابيّ الذي يرويه عن رسولِ الله –صلى الله عليه وسلم- لمعنًى دعا إليه، وتجدُ أحاديثَ كل بابٍ منها تنقسمُ إلى صِحَاحٍ وحسانٍ، أعني بالصِّحَاحِ ما أخرجهُ الشيخان أبو

---

[1] أكثر شُرّاح الكتاب وكذا من ترجم لمؤلفه سَمّوْهُ كذلك، قال الشارح ابن المَلَك الرومي(ت854): المؤلف لم يُسّمِ هدا الكتابَ بـ: "المصابيح" نَصًّا منه، وإنّما صار هذا الإسمُ عَلَمًا له بالغَلَبَةِ من حيث إنّه ذكر بعد قولِه:"أما بعدُ: إنّ أحاديثَ هذا الكتابِ مَصَابِيحُ". اهـ وسمّاهُ الحافظ ابن كثير في تاريخه 262/16: "المصابيح في الصحاح والحسان"، وفي كشف الظنون 1698/2، وهدية العارفين 312/1: "مصابيح السنة"، وعند بروكلمان 235/6 :"مصابيح السُنَن" أو"مصابيح الدُجَى" أو"مصابِيح السُنَن".

[2] العلاّمة الحافظ محيي السُنّةِ أبو محمد الحسين بن مسعود البغويُّ ابن الفرّاء، الشّافعيُ، كان إماماً في التّفسير و الحديث والفقه، له مصنفات منها: "شرح السنة"، و"معالم التنزيل"، و"المصابيح"، و"التهذيب" في الفقه وغيرها / ت516، ترجمته في: وفيات الأعيان 136/2، تذكرة الحفاظ 1257/4، سير أعلام النبلاء 439/19، الأعلام للزركلي 259/2

[3] مصابيح السنة 109/1

عبد الله محمد بن إسماعيل الجُعَفِي البخاري، وأبو الحسين مسلم بن الحجاج القُشَيْري النيسابوري -رحمهما الله- في جامِعَيْهِمَا أو أحدهما، وأعني بالحسانِ ما أورده أبو داود سليمان بن الأشعت السِّجِسْتَاني، وأبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة التِّرْمِذِيّ وغيرهما من الأئمة في تصانيفهم -رحمهم الله-، وأكثرها صحاحٌ بنقْلِ العَدْلِ عن العَدْلِ، غير أنّها لم تبلغْ غايةَ شَرْطِ الشيخين في عُلُوِّ الدرجة من صِحّةِ الإسناد، إذ أكثر الأحكامِ ثُبُوتُهَا بطَرِيقٍ حَسَنٍ، وما كان فيها من ضعيفٍ أو غريبٍ أشرتُ إليه، وأَعْرَضْتُ عن ذِكر ما كان مُنْكَرًا أو مَوْضُوعًا، والله المستعانُ، وعليه التكلانُ.

قال الشّارِح **ابن المَلَك الرُّومِي**[1]: عددُ الأحاديثِ المذكورةِ في كتاب: «**المَصَابِيح**» أربعة آلاف وأربع مئة وأربعة وثمانون حديثاً؛ فمنها ما هو من الصِّحَاحِ ألفان وأربع مئة وأربعة وثلاثون حديثاً، ومنها ما هو من الحِسَانِ: ألفان وخمسون حديثاً.اهـ، وقد بلغَتْ الأحاديثُ حسب تعداد طبعةِ دار المعرفة: (4931) حديثا.

وقد انتقد بعضُ العلماء ما جاء في مقدمته من تقسيمه للحديث إلى "صِحَاحٍ" و"حِسَانٍ"، فقال الحافظ **ابن الصلاح**[2]: ما صار إليه صاحب «**المَصَابِيح**» -رحمه الله- من تقسيم أحاديثه إلى نوعين: الصحاح والحسان، مُرِيْدًا بالصِّحَاح ما ورد في أحد الصحيحين أو فيهما، وبالحسان ما أورده أبو داود والترمذي وأشباههما في تصانيفهم فهذا اصطلاحٌ لا يُعْرَفُ، وليس الحسَن عند أهل الحديث عبارة عن ذلك، وهذه الكتبُ تشتملُ على حسَنٍ وغير حسَنٍ، كما سبق بيانه، والله أعلم .

قال **بدر الدين الزركشي**[3]: قد تَبِعَهُ **النووي**[4] وغيرُه في الاعتراض على **البغوي**، وهو عجيبٌ، لأنّ **البغويّ** لم يَقُلْ إنّ مرادَ الأئمةِ بـ: "الصحاح" كذا وبـ: "الحسان" كذا، وإنّمَا اصطلَح على هذا رعايةً للاختصار، ولا مُشَاحّةَ في الاصطلاحِ، فإنّه قال: أردتُ بـ: "الصحاح" ما خرجه الشيخان، وبـ: "الحسن" ما رواه أبو داود وأبو عيسى وغيرهما، وبيان ما كان فيهما من غريب أو ضعيف أَشَرْتُ إليه، وأَعْرَضْتُ عن ذِكْرِ ما كان منكرًا أو

---

[1] شرح المصابيح لابن الملَك 1/ 000

[2] معرفة أنواع علوم الحديث ص 37

[3] النكت على مقدمة ابن الصلاح 342/1

[4] انظر التقريب والتيسير للنووي ص 30

موضوعًا .انتهى، فقد التزَمَ بيَان غير الحسَن، وبَوّبَ على الصحيح والحسن، ولم يُمَيِّزْ بينهما لاشْتِرَاك الكُلِّ في الاحتجاج في نظر الفقيه، نعم في «**السُّنَن**» أحاديثُ صحيحةٌ ليست في «**الصّحِيْحَين**»، ففي إدراجِه لها في قسمِ الحسَن نوع مُشَاحّةٍ.اه

وقال الحافظ **العراقي**[1]: أجاب بعضُهم عن هذا الإيْرَاد على **البغويّ**، بأنّ **البغويّ** بَيّنَ في كتابه «**المَصَابِيح**» عَقِبَ كل حديثٍ كونه صحيحًا أو حسَنًا أو غريبًا، ولا يَرِدُ عليه ذلك.

قال: وما ذكره هذا المجيبُ عن **البغويّ** مِنْ أنّه يذكر عَقِبَ كل حديثٍ كونه صحيحًا أو حسنًا أو غريبًا ليس كذلك، فإنّه لا يُبَيِّنُ الصحيحَ من الحسَنِ فيما أورده من «**السُّنَن**»، وإنّما يسكتُ عليها، وإنّما يُبَيِّنُ الغريبَ غالبا، وقد يُبَيِّنُ الضعيفَ، ولذلك قال في خطبة كتابه: وما كان فيها من ضعيفٍ أو غريبٍ أشرتُ إليه.

فالإيرَادُ باقٍ في مَزْجِهِ صحيحَ ما في «**السُّنَن**» بما فيها من الحسَنِ، وكأنّه سكَتَ عن بيان ذلك لاشتراكهما في الاحتجاج به، والله أعلم.

وقال الحافظ **ابن حجر**[2]: مما يشهدُ لِصِحّةِ كونِه أراد بقوله: "الحِسَان" اصطلاحًا خاصًا له أن يقول في مواضع من قسم "الحِسان": هذا صحيحٌ تارة، وهذا ضعيفٌ تارةً بحسب ما يظهَرُ له من ذلك، ولو كان أراد بـ: "الحِسَان" الاصطلاح العام ما نوّعه في كتابه إلى الأنواع الثلاثة، وحتى لو كان عليه في بعضِ ذلك مناقشة بالنسبة إلى الإطلاق، فذلك يكون لأَمْرٍ خارجيٍّ حتى يرجع إلى الذُهُولِ، ولا يَضُرُّ فيما نحنُ فيه، والله أعلم - .

وقال **البقاعي**[3]: قال شيخنا[4]: وعندي أن **ابن الصلاح** لم يَسُقْ كلامَه اعتراضًا على **البغوي**، وإنّمَا أراد أنْ يُعَرِّفَ أنّ **البغويّ** اصطلح لنفسِه أنْ يسميّ «**السُّنَن**» الأربعة: "الحِسان"؛ ليَغْتَنِيَ بذلك عن أنْ يقول عَقِبَ كل حديثٍ يخرجه منها: أخرجه أصحاب «**السُّنَن**» أو بعضهم، وكلامُه يكاد يكون صريحًا في ذلك، حيث قال[5]: هذا اصطلاحٌ لا

---

[1] التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص 55

[2] النكت على كتاب ابن الصلاح 446/1

[3] النكت الوفية بما في شرح الألفية 267/1

[4] أي: الحافظ ابن حجر

[5] معرفة أنواع علم الحديث ص107

يعْرُفَ، فبَيّنَ أنّه اصطلاحٌ، وأنه حادثٌ، ثم قال: وليس "الحسَن" عند أهل الحديث عبارة عن ذلك، حتى لا يظن ظَانٌّ أنّه ليس فيها إلا الحسن الذي تقدم تعريفه، ثم صرح بما أفهمه كلامه، فقال: وهذه الكتُبُ تشتملُ على حسَنٍ، وغير حسنٍ كما سبق بيانه.

قال شيخنا: فالحاصلُ أنّا لا نُسَلِّمُ أنّ **البغوي** أراد الحسن المقدم تعريفه، ولا نُسَلِّمُ أنّ **ابن الصلاح** اعترَضَ عليه سَلّمْنَا ذلك من الجانبين، ولا نُسَلِّمُ أنّ الاعتراضَ صحيحٌ، بل الجوابُ: أنّ ما فيها من «**الصّحِيْحَين**» قد علمت صحتَه من قوله: "من الصحاح"، وما فيها من غيرهما فقد ذكر في الخطبة[1]: أنّه يحذف منه ما كان وهنه شديدًا، ويبين ما كان منه غريبًا، فالذي يبقى بعد هذه الأقسام غالبه حَسَنٌ، بل الضعيفُ فيه نادرٌ جِدًّا؛ فالحكم على الجميع بالتحسين باعتبار الغَلَبَةِ حينئذ، كما هو الجوابُ عن إطلاقِ من أطلق على الأربعة أو بعضها الصِّحّة، وليس ذلك بمنكَرٍ .اهـ

وقال **حاجي خليفة**[2]: قَسّمَ -البغويّ- أحاديثَ كل بابٍ إلى صِحَاحٍ وحِسَانٍ، وعني بالصِّحَاحِ ما أخرجه الشيخان، وبالحِسَانِ ما أورد أبو داود، والترمذي وغيرهما، وما كان فيها من ضعيف، أو غريب أشار إليه، وأعرِضُ عن ذِكر ما كان منكرا، أو موضوعا، هذا هو المشروطُ في الخطبةِ، لكن ذكر في آخر باب مناقبِ قريش حديثا، وقال في آخره مُنْكَرٌ، ولعَلّهُ قد ألحقَهُ بعضُ المُحَدِّثِيْنَ[3].اهـ

طبعات الكتاب:

طبع كتاب: «**المَصَابِيح**» لأول مرةٍ بمطبعة بولاق القاهرة 1294 في مجلدٍ واحد، ثم في المطبعة الخيرية القاهرة 1318، وبهامشه «**المُوَطّأ**»، ثم طبع طبعةً متقنةً في دار المعرفة بيروت في 4 مجلدات تحقيق يوسف المرعشلي، واعتمد في تحقيقه على نسخة

---

[1] مصابيح السنة 2/1

[2] كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون 1698/1

[3] الحديث المشار إليه هو الحديث رقم (4693)- عن أبي هريرة -رضي اللهُ عنه- قال: "كُنّا عندَ النبيّ -صلى اللهُ عليه وسلم- فجاءَهُ رجلٌ أحسبُه مِن قيس قال: يا رسولَ اللهِ العنْ حِمْيَرًا، فقال النبيُّ -صلى الله عليه وسلم-: رَحِمَ اللهُ حِميرًا أفواهُهم سلامٌ، وأيدِيهم طعامٌ، وهم أهلُ أَمْنٍ وإيمانٍ"، (منكر). اهـ، والحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده 278/2، و الترمذي (3939)، وقال: حديث غريب لا نعرفه إلّا من هذا الوجه من حديث عبد الرزاق، ويروى عن ميناء هذا أحاديث مناقب.

مخطوطة محفوظة في مكتبة برلين ألمانيا العربية، عدد أوراقها 304 ورقة، نسخت في شوال سنة 804، وليس فيها ذكر لاسم الناسخ ، وهي نسخة مقابلة.

ثم طبع أيضا في دار الكتب العلمية 1998 في مجلدين تحقيق ضحى الخطيب، وفي دار الأرقم بيروت في مجلدين تحقيق محمد نزار تميم.

الأعمال العلمية حول الكتاب:

وقد وُضِعَ على الكتاب شُرُوحٌ عديدةٌ، منها:

1- شرح أبي الحسن محمد بن محمد الخاوراني الخلاطي(ت571)، وسماهُ: «**التّلْوِيح في شرح المَصَابِيح**»، ذكره **الباباني**[1].

2- شرح أرشد الدين أبي الحسن علي بن محمد بن علي التبريزي(ت604)، سماه: «**تَنْوِير المَصَابِيح في شرح المصابيح**»، ذكره **كحالة**[2]

3- شرح علم الدين أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي الشافعي(ت643)، ذكره **حاجي خليفة، والحبشي**[3]، وهو مخطوط.

4- شرح زَيْن الدين أبي المفاخر علي بن عبيد الله بن أحمد بن الإمام، المعروف بـ: زَيْن العرب، قيل: إنّه نخجواني، وقيل: مصري، قال **ابن حجر** في ترجمته[4]: أحد شارحي «**المَصَابِيح**»، ولم يَزِدْ على ذلك شيئا، وقال **حاجي خليفة**[5]: المفهوم من أول شرحه أنّه شَرَحَهُ ثلاث مرات، والمتداول الأوسطُ، فإنّه مشهورٌ عن الأول والثالث، ذكر في **أوسطه** أنّه ألفَه في حدود سنة 650اهـ، أوله: الحمد لله المُنعِم بالنعم الجسام، المُتَمِّم بالسُّنَنِ ما شرَعَ من الأحكام...الخ، واعتني فيه بالرد على الأسئلة التي أوردها الشُّرّاح من أهل الرأي –أي الحنفية- على الشافعية، وهو مخطوطٌ منه نسخة في مكتبة بغداد رقم: (17621)، وثانية في مكتبة عيدروس باليمن رقم: (20000)[6]

---

[1] هدية العارفين 98/2

[2] معجم المؤلفين 224/7

[3] كشف الظنون 1700/2، جامع الشروح والحواشي 1713/3

[4] الدرر الكامنة 95/4

[5] كشف الظنون 2/ 1698

[6] المدخل إلى شرح السنة 147/1

5- شرح شهاب الدين أبي عبد الله فضل الله بن حسين التُورْبَشْتِي الشافعي(ت661)، سماه: «**المُيَسّر**»، قال **تاج الدين السبكي**[1]: شرح «**مَصَابيح البغوي**» شرحًا حسنا، طبع في مكتبة نزار مصطفى الباز مكة المكرمة في 4 مجلدات تحقيق عبد الحميد هنداوي .

6- «**شرح مُشكِلات المَصَابيح**» لأبي الفرج محمد بن داود بن يوسف التبريزي، فرغ منه سنة 680، ذكره **الباباني**، وعنه **كحالة**[2]، ومنه نسخة في معهد إحياء المخطوطات العربية التابع لجامعة الدول العربية، برقم: (29)، مصورة عن جامعة استنبول، وهي بخَطِّ المؤلف[3]

7- شرح القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي الشافعي(ت685)[4]، سماه: «**تُحفَة الأبرَار**»، طبع في دار النوادر بيروت 1433 في 3 مجلدات تحقيق نور الدين طالب.

8- شرح اسمه: «**مِفْتَاحُ الفُتُوح**» مؤَلِّفهُ غير معروفٍ، أوله: الحمد لله الذي قَصُرَت الأفهامُ عما يليق بكبريائه...إلخ، ذكر فيه أنّه جمعه من «**شرح السُّنّة**»، و«**الغَرِيبَيْن**» و «**الفَائِق**» و «**النِّهَايَة**»، ووضع حروفَ الرموز لتلك الكتب، وفرغ منه في 21 رمضان سنة 707، ذكره حاجي خليفة[5]

9- حاشية لأبي بكر بن عمر بن محمد(ت710)، سمّاها: «**الفَاصِلُ بين الصِّحَاح والحِسَان**»، ذكر **الحبشي**[6] أنه مخطوط في أوقاف السليمانية(71/2)

10- شرح كمال الدين أبي الفِداء إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن عبد الملك المدعو بـ: الأشرف الفُقّاعي الحمَوي(ت715)، ذكره **الباباني، والحبشي**[7]، وهو مخطوطٌ، منه قطعة في المكتبة البلدية بالإسكندرية، وهي بخَطِّ المؤلِّف[1]

---

(1) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي 8/ 349

(2) إيضاح المكنون 490/4 ، معجم المؤلفين 298/9

(3) المدخل إلى شرح السنة 148/1

(4) ناصر الدين أبو سعيد أو أبو الخير عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي الشيرازي، قاض مفسرمن أعيان الشافعية، ولد في المدينة البيضاء قرب شيراز، ولي قضاء شيراز، له تصانيف كثيرة منها: تفسيره: "أنوار التنزيل وأسرار التأويل"، و "منهاج الوصول إلى علم الأصول"، وغير ذلك/ ت685، ترجمته في: طبقات السبكي 59/5، الأعلام للزركلي 110/4

(5) كشف الظنون 1698/2

(6) جامع الشروح والحواشي 1997/3

(7) هدية العارفين 213/1، جامع الشروح والحواشي 1997/3

11- شرح مُظهِر الدين الحسين بن محمود بن الحسن الزيداني الحنفي(ت727)، سمّاه: «**المَفَاتِيْح في حَلِّ المَصَابِيح**»، طبع في دار النوادر بيروت 1433 في 6 مجلدات تحقيق نور الدين طالب.

12- شرح شمس الدين محمد بن مظفر الدين الخلخالي الخطيبي الشافعي(ت745)، سَمّاه: «**التّنوِير**» ذكره **ابن حجر**[2]، **وحاجي خليفة**[3]، وأشار **بروكلمان** إلى وجود مخطوطةٍ منه في مكتبة كمبردج، (أول 625).

13- شرح القاضى تاج الدين أبي الحسن على بن أبى القاسم محمد بن أحمد القزويني ثم البغدادي الشافعي(ت745)، مدرس النظامية، ذكره **البابانى**[4].

14- شرح علاء الدين علي بن صلاح الدين السخومي الحنفي، فرغ منه سنة 762، ذكره **حاجي خليفة، والباباني**[5]، وسمّاهُ: «**مَنْهَل اليَنَابِيع**»، أوله: الحمد لله العلي العظيم، القادر العليم، البارئ الحكيم، الرؤوف الرحيم ... الخ، ويوجد من ثلاث ورقات في مكتبة الأوقاف العامة بغداد[6]

15- شرح عز الدين يوسف بن إبراهيم الأردبيلي الشافعي(ت779)، ذكره **ابن قاضي شهبة**[7] فقال: له شرحُ «**مصَابِيح البغوي**» في ثلاثة أجزاء، ومثله ذكر **ابن العماد**[8]، ونَصّ **بروكلمان**[9] على أن منه نسخة مخطوطة في الموصل (64/211)، ومنه أيضا نسخة في مكتبة فيض الله تركيا، برقم: (164)، أوله: الحمد لله الذي نزّل الكتاب، وفَصْلَ الخِطَاب، ورَتّبَ الإسلام، وبيّن الأحكام...الخ.

---

(1) فهرس المكتبة البلدية بالإسكندرية، قسم الحديث ص22، المدخل إلى شرح السنة 150/1

(2) الدرر الكامنة 12/6، قال: المعروف بـ: "ابن الخلخالي"، نسبة إلى قرية بنواحي السلطانية.

(3) كشف الظنون 1698/2

(4) هدية العارفين 719/1

(5) كشف الظنون 1701/2، هدية العارفين 723/1

(6) فهارس مكتبة الأوقاف العامة بغداد 310/1، المدخل إلى شرح السنة 155/1

(7) طبقات الشافعية 138/3

(8) شذرات الذهب 456/8

(9) تاريخ الأدب العربي 247/6

16- شرح موسى بن عفان بن مرسل الآيدينى الرومي القدسي الحنفي(ت بعد 795)، سمّاهُ: «**فَوَائِد القُلُوب في شرح المَصَابيح**»، ذكره **الباباني والحبشي**[1]، وهو مخطوطٌ بخَطِّ مؤلفِه، منه مصورة في معهد إحياء المخطوطات العربية القاهرة، عن نسخة مكتبة الفاتح تركيا، برقم: (5970)

17- شرح غِياث الدين أبي المكارم محمد بن صدر الدين محمد بن محيي الدين عبد الله الواسطي ثم البغدادي الشافعي، مدرِّس المُستَنصِريّة، المعروف بابن العَاقُولِي(ت797)، سمّاه: «**مَفَاتِيح الرّجَاء**»، ذكره **حاجي خليفة**[2]، **وابن العماد**، ونَصّ **بروكلمان** على وجود نسخة مخطوطة له في المدينة المنوّرة (191).

18- **شرح** خليل بن مقبل العلقمي الحلبي الحنفي(كان حيا 797)، شرحٌ بسيطٌ، ذكره **حاجي خليفة**، و**كحالة**[3]

19- شرح ركن الدين أبي يزيد محمد بن أحمد بن محمد بن هلال الأردبيلي ثم القاهري الشافعي(ت801)، ذكره **السخاوي**[4]

20- شرح للعلامة مجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفَيْرُوزابَادي الشافعي اللغوي (ت817)، سمّاهُ: «**التّجَارِيْح في فوائد متعلقة بأحاديث المَصَابِيح**»[5]، ذكره **حاجي خليفة**[6]

21- شرح شمس الدين أبي عبد الله محمد بن عطاء الله بن محمد الرازي الهروي الشافعي (ت829)، ذكره **السخاوي**[7]، وقال: صَنّفَ شرحًا على «**المَصَابِيح**».

---

(1) هدية العارفين 480/2، جامع الشروح والحواشي 2005/3

(2) هدية العارفين 729/1، شذرات الذهب 600/8

(3) كشف الظنون 1701/2 ، ومعجم المؤلفين 128/4

(4) الضوء اللامع 99/7، وعنه معجم المؤلفين 19/9

(5) في الضوء اللامع؛ والشذرات؛ وهدية العارفين؛ وكشف الظنون 345/1: [التجاريح] بالجيم، وفي كشف الظنون 1698/2: [التخاريح] بالخاء

(6) كشف الظنون 1/ 345، وهدية العارفين 181/2

(7) الضوء اللامع 154/8

22- شرح الشّرَف يعقوب بن إدريس بن عبد الله الرومي النكيدي الرومي القرمانى الحنفي (ت833)، يُعرَف بـ: "قرا يعقوب"، قال **السخاوي**[1]: كتب على «**المَصَابِيح**» شرحًا، يقال أنّه وصل فيه إلى النصف. اهـ، وذكره أيضا **ابن العماد**، و**الباباني**[2].

23- شرح العلامة المقرئ شمس الدين محمد بن محمد الجزري الشافعي(ت833)، ذكره **السخاوي**[3]، وسمّاه: «**التّوْضِيْح في شرح المَصَابِيح**»، وسمّاهُ **القَارِي الهَرَوِي**[4]: «**تصحيح المَصَابِيح**»، قال **طاشكبري**[5]: لما أخذه الأميرُ تيمور خان إلى ما وراء النهر أَلّفَ هناك شرحَ «**المَصَابيح**» في ثلاثةِ أسفار.

24- شرح محمد بن عبد اللطيف بن عبد العزيز الكرماني الرومي الحنفي ابن المَلَك (ت854)، طبع في دار النوادر بيروت 6 مجلدات تحقيق نور الدين طالب.

- ولفضل الله بن شمس الدين أحمد السِّيْوَاسِي الحنفي(ت1032)، على شرح ابن ملك **حاشية** سمّاهَا: «**ضِيَاءُ المَصَابِيح**»، كتبها بإشارة من مفتي عصره، وحلّ فيها المواضع المشكلة من المتن، أولها: الحمد لله الذي جعل العلم أعزّ الأشياء، في مجلد أتمّهُ سنة 1009، ذكرها **حاجي خليفة**، و**الباباني**[6]

25- شرح علاء الدين على بن محمود بن محمد العمري البسطامي الهروي الرازي الحنفي الشهير بمصنفك(ت875)، ذكره **ابن العماد**[7]، و**طاشكبرى زاده**[8]، وقال: أَلّفَهُ بإشارةِ حضرة صاحب الرسالة -صلى الله عليه وسلم- لابن قرمان بقونية سنة 850، وذكره أيضا **حاجي خليفة**[9].

---

(1) الضوء اللامع 282/10، والنكدي نسبة لـ: "نكدة" من بلاد ابن قرمان

(2) شذرات الذهب 301/9، هدية العارفين 546/2

(3) الضوء اللامع 257/9

(4) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح 2/ 762

(5) الشقائق النعمانيه في علماء الدوله العثمانيه ص 26

(6) كشف الظنون 1702/2، هدية العارفين 822/1

(7) شذرات الذهب 477/9، قال في الشقائق النعمانيه ص 100: الشهير بالمولى "مصنفك"، لُقّب بذلك لاشتغاله بالتصنيف في حداثةِ سنِّهِ، و"الكاف" في لغة العجم للتصغير.

(8) مفتاح السعادة 189/1

(9) كشف الظنون 1699/2

26- شرح العلامة زَيْن الدين أبي العدل قاسم بن قُطْلُوبَغَا السُّوْدُوْنِي الشيخوني الجمالي الحنفي(ت879)، ذكره **السخاوي**[1] ضمن تصانيفه فقال: مجلد.

27- شرح محيي الدين محمد بن قطب الدين الإزنيقى الرومي الحنفي(ت885)، سمّاهُ: "**تلفِيقَات المَصَابِيح**"، ذكره **حاجي خليفة**[2]

28- شرح شمس الدين أحمد بن سليمان الرّومي الحنفي المعروف بابن كمال باشا(ت940)، ذكره **حاجي خليفة**[3].

29- ولشمس الدين محمد بن على بن محمد ابن طُولُون الدمشقي الحنفي(ت953): «**تَصْحِيْحُ المَصَابِيح**»، نسَبه له **الباباني**[4]، ولم أَجِدْهُ في فهرس كتبه: «**الفُلْك المَشْحُون**».

30- شرح أحمد الرومي الآقحصاري(ت1041)، ذكره **بروكلمان**[5].

31- شرح يعقوب العفوي(ت1149)، سَمّاهُ: «**المَفَاتِيح**»، ذكر **بروكلمان** أن له نسخة مخطوطة في العمومية، بروسه لي محمد طاهر: (202)

32- شرح ظهير الدين محمود بن عبد الصمد الفارقي، ذكره **حاجي خليفة، والحبشي**[6]، وهو مخطوطٌ.

33- شرح عبد المؤمن بن أبي بكر بن محمد الزعفراني، ذكره في **حاجي خليفة**[7].

34- شرح عبد الرحمن بن خليل، سمّاهُ: «**تَنْوِير المَصَابِيح**»، وهو شرحٌ ممزوجٌ، أوله: الحمد لله الذي جعلنا من وَرَثَة الأنبياء، ينقل فيه عن شرح زَيْن العرب(ت بعد 650)، ذكره **حاجي خليفة**[8].

---

(1) الضوء اللامع 187/6

(2) كشف الظنون 1701/2

(3) كشف الظنون 1698/2

(4) هدية العارفين 240/2

(5) تاريخ الأدب العربي 246/6

(6) كشف الظنون 1699/2 ، جامع الشروح والحواشي 1715/3

(7) كشف الظنون 1701/2

(8) كشف الظنون 1702/2

35- شرح عثمان بن الحاج محمد الهروي، ذكره **حاجي خليفة**[1]، أوله: الحمد لله الذي شرح صدور العالمين، شرح مختصر متأخر عن البيضاوي، نصّ **بروكلمان**[2] على وجودِ ثلاث مخطوطات للكتاب، وسماهُ في الفهرس الشامل للتراث[3]: «**الفرائد والفوائد**».

36- واختصر «**المَصَابِيح**» ضياء الدين أبو النّجِيب عبد القاهر بن عبد الله بن محمد السُهْرُوَرْدِي البَكْرِي الصِديْقِي الشافعي(ت563).

37- وله أيضا: «**غريب المَصَابِيح**» ، ذكر **الحبشي**[4] أنه مخطوطٌ في الظاهرية برقم:(1571)

38- واختصرَهُ أيضا العلامة تقي الدين على بن عبد الكافي السُبْكِي الشافعي(ت756) في كتابٍ سمّاهُ: «**ضِيَاء المَصَابِيح**»، ذكره **جاجي خليفة**، **والباباني**[5]، وذكرا أيضا له كتاب: «**ضَوْءُ إِشرَاقِ المَصَابِيح في تَقْيِيدِ التّرَاجِيح**»، وأما ابنه في **الطبقات**[6] فجعَلَهُمَا كتابَيْنِ: «**إشراق المَصَابِيح**»، و«**تَقْيِيد التّرَاجِيح**»، وذكر له أيضا: «**ضَوْءُ المصابيح**»، فالله أعلم.

39- ولصدر الدين أبي عبد الله محمد بن إبراهيم السُلَمِي المُنَاوي الشافعي(ت803) كتاب: «**المَنَاهِج والتّناقِيح في تخريج أحاديث المَصَابِيح**»، قال الحافظ **ابن حجر**: خَرّجَ أحاديثَ «**المَصَابِيح**»، وتكلّم على مواضعَ منه، حدّث به، وسمعتُ قطعةً منه، طبع في الدار العربية الموسوعات بغداد 1425 في 5 مجلدات، تحقيق محمد إسحاق محمد إبراهيم.

أوله: الحمد لله كاشف مصابيح الهدى، وجعلها نجاة ... ذكر أنّ «**المَصَابِيح**» هو الذي عكف عليه المتعبّدون، لكنه لطلب الاختصار لم يذكر كثيرًا من الصحابة رواة الآثار، و لا تَعَرّض لتخريج تلك الأخبار، بل اصطلحَ على أنْ جعَل الصحاح هو ما في «**الصحِيحَيْن**» أو أحدهما، والحسان ما ليس في واحد منهما، والتزم أنّ ما كان مِنْ ضعيفٍ نَبّهَ عليه، وأنّ

---

[1] كشف الظنون 1702/2

[2] تاريخ الأدب العربي 247/6

[3] الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط: الفقه وأصوله ص1088

[4] جامع الشروح والحواشي 1713/3

[5] كشف الظنون 1698/2 و 1090/2، هدية العارفين 721/1

[6] طبقات الشافعية الكبرى للسبكي 309/10

ما كان منكرًا أو موضوعًا لم يذكره، ولا يشير اليه، فوقع له بعد ذلك أنْ ذكر أحاديثَ من الصحاح وليست في واحد من «**الصّحِيْحَيْن**»، وأحاديث من الحسان وهي في أحد «**الصّحِيْحَين**»، وأدخَلَ في الحسانِ أحاديثَ ولم يُنَبِّهْ عليها وهي ضعيفةٌ واهيةٌ، ورُبّمَا ذكر أحاديثَ موضوعة في غاية السقوط متناهية، فجعلتُ موضوعَ كتابي هذا لتخريجِ أحاديثِه، ونَسَبْتُ كلّ حديثٍ إلى مخرّجِهِ من أصحابِ الكتب الستّة، فإنْ لم يكن الحديثُ في شيءٍ من الكتب الستّة خرّجتُهُ من غيرها كـ: «**مسنَد الشافعي**»، و«**موَطّأ مالك**» وغيرهما، ذكره **حاجي خليفة**[1].

40- وذكر له أيضا[2] **شرحا** سَمّاهُ: «**لُبَابُ الصّدْرِ**»، وعند **الباباني**[3]: «**لُبَابُ الصُّدُور**».

41- ولمحمد بن عبد الله البَخْشِي: «**ترجمة الصحابة رواة المَصَابِيح**»، نَصّ **بروكلمان**[4] على أنّ منه نسخة مخطوطة منه في القاهرة برقم:((ثان 70/1)

42- «**المَفَاتِيح لقُرّاء المصَابِيح**» لمحمد عبد الحي الكتاني الفاسي(ت1382)، طبع في دار الحديث الكتانية المغرب 2017، تحقيق: جاد بن عصام القواص.

فائدة أولى : إسناد الكتاب

قال **سراج الدين القزويني** في «**مشيخته**»[5]: قرأتُه جميعَه على شيخنا صدر القراء بواسطٍ نجم الدين أبي العباس أحمد بن غزال بن مظفر المقرئ الواسطي ببغداد، بقراءته له جميعه أيضاً على شيخه تاج الدين أبي طالبٍ علي بن أنجب بن عثمان الخازن المؤرخ المحدث، بروايته عن الشيخ أبي سعد عبد الله بن عمر بن أحمد النيسابوري كتابةً، عن محيي السنة المؤلف سماعاً، رحمة الله عليهم أجمعين.

ح وأروي هذين الكتابين أيضاً، أعني: «**المصابيح**» و«**شرح السنة**» عن قاضي قضاة الحنابلة بدمشق تقي الدين أبي الفضل سليمان بن حمزة بن أحمد المقدسي، وأبي عبد الله محمد بن أبي القاسم عبد الله بن عمر المقرئ السلامي، وغيرهما، إجازةً بخطوطهم،

---

(1) كشف الظنون 1701/2

(2) كشف الظنون 1541/2، و2030

(3) هدية العارفين 153/2

(4) تاريخ الأدب العربي247/6

(5) مشيخة القزويني ص320 رقم 132

قالوا جميعاً: أخبرنا كذلك أبو العباس أحمد بن يعقوب بن عبد الله المارستاني، وأبو محمدٍ الأنجب بن أبي السعادات بن محمد بن عبد الرحمن الحمامي، قالا أخبرنا الإمام محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي قراءةً عليه للكتابين.

وقال الحافظ **ابن حجر** في «**المعجَم المُفَهرَس**»[1]: «**المَصَابِيح**» لأبي محمد البغَوِيّ، أخبرنا به أبو العباس أحمد بن أبي بكر الفقيه في كتابه، عن سليمان بن حمزة، عن عبد الرحمن بن نجم الحنبليّ، عن أبي موسى محمد بن عمر المَدِينِيّ، الحافظ أنبأنا أبو محمد الحسيْن بن مسعود البغويّ سماعا عليه به، وبهذا الإسناد «**شرح السُّنّةِ**» له.

وقال **الجلال السيوطي** في «**فهرسَتِه**»[2]: «**معَالم التّنْزِيل**» و«**شرح السُّنّة**» و«**المَصَابِيح**» وسائر تصانيف البغويّ، أخبرني بها محمد بن مُقبِل، إجازة من الصلاح ابن أبي عمر، وهو آخر منْ روى عنه، عن الفَخْر ابن البخَاري، وهو آخر مَنْ روى عنه، عن أبي المكارم فضل الله بن محمد النّوْقَاني، وهو آخر من روى عنه، عن البغويّ.

وقال **زكريا الأنصاري** في «**ثبته**»[3]: أخبرني به أبو النّعِيْم العُقْبِي إِذْنًا، عن أبي إسحاق التنُوخِي وغيره، عن زيْنب ابنة الكمال، عن عَجِيْبَة ابنة أبي بكر، عن الحافظ أبي موسى محمد بن أبي بكر المديني.

ح وأخبرني به عاليا العز أبو محمد الحنفي إذنا، عن الصلاح ابن أبي عمر وغيره، عن الفَخْر ابن البُخَارِي، عن فضلِ الله بن أبي سعيد النّوْقَاني، كلاهما عن مؤلفه، قال الأول سماعا.

وللكتابِ أسانيد أخرى تجدُها في: ثبت **السيوطي**[ت911] «**أنشاب الكتب**» 335/1/ رقم: 1148، وثبت الشماع **الحلبي**[ت936] «**تحفة الثقات**»: ص100، وثبت: «**أسانيد الفقيه ابن حجر الهيتمي**»[ت974] ص100، وثبت: **البعلي** [ت1071] «**رياض أهل الجنة**» ص75/ رقم: 130، وثبت **ابن العماد الحنبلي**[ت1089]: ص74، وثبت **الروداني**[ت1094] «**صلة الخلف**» ص408، وثبت **محمد عابد السندي** [ت1207] «**حصر الشارد**» 470/2/ رقم: 1004، وأثبات **الفاداني**[ت1410] «**الأسانيد المكية**»

---

(1) المعجم المفهرس ص 396/ رقم 1727

(2) الفهرست الصغير ص187

(3) ثبت زكريا الأنصاري ص261

ص22/ رقم: 18، و«**الوافي بتذيل تذكار المصافي**»: ص41/ رقم: 43، و«**الروض الفائح**» ص 626/ رقم: 179.

فائدة ثانية : قصة عجيبة لتملُّكِ كتابِ: «المَصَابِيح»

جاء مكتوبًا على ظَهْرِ مخطُوطٍ لكتاب: «**المَصَابِيح**»[1] حكاية لكيفيةِ حصولِ مالكِه عليه، قال -رحمه الله- ما نَصُّهُ، وفي كلامه بعض عُجْمَة-:

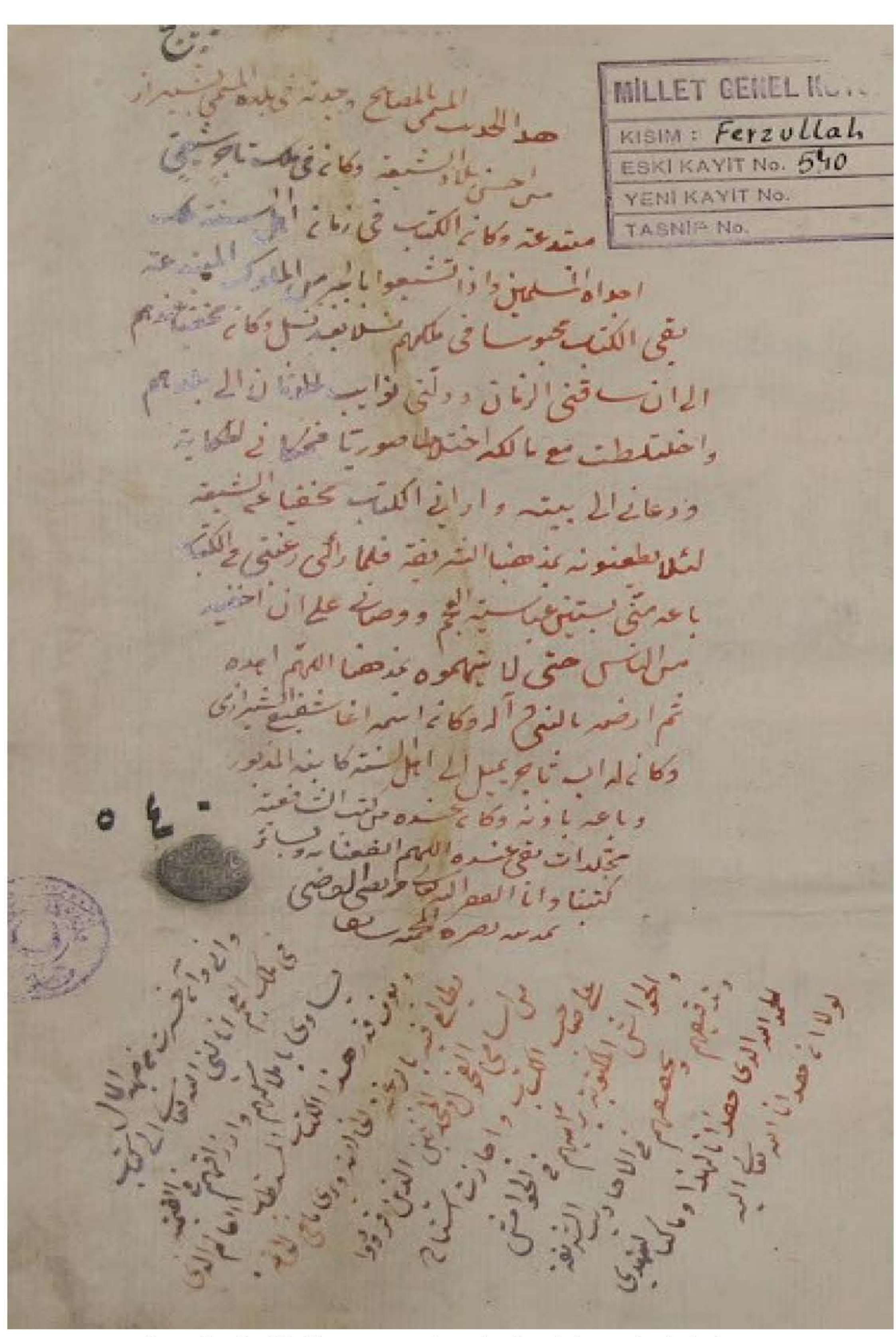
"هذا الحديثُ المُسَمّى بـ: «**المَصَابِيح**» وجدتُه في بلدة المسمى بـ:"شِيرَاز"[2] من أحسن بلاد الشيعة، وكان في مِلْكِ تاجرٍ شيعيّ مبتدعة، وكان الكتاب في زمَانِ أهل السنة مِلْكَ أجداده المسلمين، وإذا تشَيّعُوا بالجَبْر من الملوك المبتدعة بَقِيَ الكتابُ محبوسًا في ملكهم، نَسْلًا بعد نَسْلٍ، وكان مخْفِيًا عندَهم إلى أنْ ساقَني الزمانُ، ودَلّنِي نوائبُ الحدَثَان إلى بلدِهم، واختلطتُ مع مالِكه اختلاطًا صوريًا، فحكاني الحكايَةَ، ودعاني إلى بيته، وأراني الكتاب مخفِيًا عن الشيعة، لئلا يطعنونه بمذهبنا الشريفة، فلما رأى رغبتِي في الكتاب باعَهُ منّي بستين عباسية العجم، ووَصّاني على أنْ أُخفِيَه من النّاس حتى لا يتهموه بمذهبِنا، اللّهُمَّ اهدِهِ ثم أَرْضِه بالنّبي وآله، وكان اسمه: آغا شفيع الشيرازي، وكان له أبٌّ تاجرٌ يمِيل إلى أهل السنّةِ كابنه المذكور؛ وبَاعَهُ بإذنِه، وكان عنده من كتب الشّافعية مجلّدات بقي عنده، اللّهُمَّ انفعنا به وبسائر كتبنا، وأنا الفقير إليه تعالى: مرتضى القاضي بمدينة بصرة المحمية سابقا.

وإنّي وإنْ خسرتُ في جهَةِ المال في ملك العجم أنالَني اللّهُ تعالى إلى كتابٍ يُسَاوِي بأملاكِهم وأرزاقِهم في القِيْمَةِ، ويَعرِفُ قدْرَ هذا الكتابِ المُستَطَابِ العالمُ الذي يطالع فيه بالرّغْبَةِ الخالصةِ، ويرى ما في الخاتمة من أسامي الفحول والمحدثين الذين قرؤوا على صاحب الكتاب، وإجازات أشياخ والحواشي المكتوبة برأيهم في الهوامش، وتدقِيقِهم وتحصِيفِهم في الأحاديثِ الشريفةِ، الحمدُ لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله تعالى إليه".اهـ

---

[1] وهو من محفوظات مكتبة فيض الله أفندي تركيا، برقم: 540، نسخ سنة 727 بيد عبد السّلام بن خليل بن إبراهيم الأردبيلي، وعليه حواش كثيرة، وبأوله وآخره إجازات.

[2] شِيرَاز -بالكسر وآخره زاي- مدينة في إيران، تعد سادس أكبر مدنها، وهي مركز محافظة فارس ومقاطعة شيراز.



صورة ما جاء على مخطوط: «المصابيح للبغوي» من حكاية التملك العجيبة

[2]- «الجامعُ لِنكَتِ الأحكامِ المُستخرَج منَ الكُتبِ المَشهُورَة في الإسْلَامِ» لأبي القاسم زَيْدُون بن عليّ السبيعي القَيْرَوَانِي.

هذا الكتاب ذكره الحافظ **عبد الحقّ الإشبيلي** في مقدمة «**أحكامِه الوُسْطَى**»[1] منتقدًا طريقتَه ومنهجَه فيه، فقال: إنّ أبا القاسم -رحمه الله- أخَذَ الأحاديثَ غَثّهَا وسَمِينَهَا، وصحيحَها وسقيمَها فأخرجها بجُمْلَتِهَا، ولم يتكلم في شيءٍ من عِلَلِهَا، إلّا في الشيءِ اليسيرِ والنادر القليل، وقد ترك أحاديثَ في الأحكام لم يخرجها، إذ لم تكن في الكتب التي أخرج حديثها، وإنْ كان فيها أحاديث معتلة، فقد أخرج أمثالها في الوهَن.

وأيضا فانّ أبا القاسم عَمَدَ إلي الحديث فأخرجه من كتبٍ كثيرةٍ، وترجم عليه بأسماء عديدة، ولم يذكر إلا لفظًا واحدا، ولم يبين لفظَ منْ هُوَ ولا مَنِ انفَرَدَ به، وقَلّمَا يجيءُ الحديثُ الواحدُ في كتبٍ كثيرةٍ إلا باختلافِ لفظِ أو معنى، أو زيادة أو نقصان، ولم يُبَيّنْ هو شيئًا من ذلك، إلا في النّزْرِ القليلِ، أو في الحديث من المائة، أو في أكثر أو في مكان من ذلك، وليس الاختلافُ في الحديثِ مما يقدحُ في الحديثِ إذا كان المعنى متفقًا، ولكن الأَوْلَى أنْ يُنسَبَ كل كلامٍ إلى قائله، ويُعْزَى كل لفظٍ إلى الناطقِ به.اهـ

والظاهر أنّ الكتابَ كان منتشرًا ومتداولًا، حتى وصل إلى البلاد المشرقية، فهذا **القُرَيْظِيّ اليمني**(ت576) جعله من مصادره التي اعتمدها في تصنيفه: «**المُسْتَصْفَى في سُنَنِ المُصْطَفَى**»، كما ذكر ذلك في مقدمة كتابه[2].

فائدة : إسنادُ الكتاب وسماعُه

قال القاضي عَيّاض في «**فهرسَته**»[3]: كتاب: «**الجَامِعُ لِنُكَتِ الأَحْكامِ المُسْتَخْرَج مِنَ الكُتُبِ المَشْهُورَةِ في الإِسْلَامِ**» تأليف أبي القاسم زَيْدُون بن علي السبيعي، حدثني به عن عبد القادر ابن الحَنّاط، عن أبي حَفْص ابن الحَذّاء، عن مؤلفِه.

وقال الحافظ **محمد بن عبد الله ابن الأَبّار**(ت658) في ترجمة[4]: **أبي عبد الله محمد بن علي بن عبد المُؤْمِن الرُّعَيْنِي** الغرناطي الحاكم: رحل حاجًا فسمع في طريقه

---

[1] الأحكام الوسطى 68/1

[2] سيأتي ذكره برقم 7

[3] الغنية في شيوخ القاضي عياض ص 99

[4] معجم أصحاب القاضي أبي علي الصدفي ص 149 ومثله قال ابن عبد الملك في الذيل والتكملة 499/4

«**الكتاب الجامع في الأحكام**» لأبي القاسم زيدون بن علي السبيبي القيرواني، من ابنه أبي الفضل عبد الوهاب، حدثه به عن أبيه.

وقال في ترجمة: **أبي إسحاق إبراهيم بن يزيد بن محمد بن رِفَاعَة اللخمي الغرناطي**(ت بعد 514)، قال: حدث عنه **الملاحي**، نَاوَلَهُ «**كتاب الزَّيْدُونِي**» عن ابن عبد المؤمن، عن أبي الفضل عبد الوهاب بن أبي القاسم زيدون بن علي القيرواني، عن أبيه، مؤلفه. اهـ

وقال في ترجمة[1]: **عبد الله بن طلحة بن محمد بن عبد الله اليابري**(ت514): رحل إلى المشرق فلَقِيَ **الزَّيْدُوْنِي** في طريقه، وروى عنه كتابهُ في الحديثِ .اهـ

و**أبو العبّاس المقري** جعل سماعَه للكتاب من ولده **أبي بكر**[2]، وإنْ كان وهِم في نسبةِ الكتاب إليه، قال: روى عن أبي بكر محمد بن زيدون بن علي كتابَه المؤلَّفَ في الحديث، المعروف بـ: «**الزَّيْدُونِي**». اهـ

[3]- «المُنتخَبُ المُنتقَى» لأبي جعفر أحمد بن عبد الملِك الأنصاري الإشبِيْلي الظاهري، المعروف بابن أبي مَرْوَان (ت549)[3]

ذكره **أبو عبد الله ابن الأَبّار** في «**التكملة**»[4] فقال: له تأليفٌ مُفِيدٌ في الحديثِ، سماهُ: «**المُنْتَخَبُ المُنْتَقَى**»، جمع فيه ما افترق من أُمَّهَاتِ المُسنَدَاتِ من نَوَازِلِ الشّرعِ، وعليه بنى كتابَهُ أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي في الأحكام، ومنه استفاد، وكان صاحبًا لأبي جعفر هذا، وملازمًا له .اهـ

---

(1) التكملة لكتاب الصلة 2/ 251

(2) نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب ت 648/2

(3) الإمام الحافظ أبو عمر وأبو جعفر أحمد بن عبد الملك بن محمد الأنصاري الإشبيلي، يعرف بابن أبي مروان، كان حافظا عارفا بالحديث ورجاله، فقيها ظاهري المذهب على طريقة ابن حزم، استشهد بلبلة عند ثورة أهلها والتغلب عليهم سنة 549، ترجمته في: التكملة لكتاب الصلة 1/ 54/ ترجمة 163، سير أعلام النبلاء 249/20

(4) التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار 44/1

وقال في «**التكملة**»[1] عند ذكره «**لأحكام**» عبد الحق: كتابُه في الأحكام وهو نسختان؛ كبرى وصغرى، سبقه إلى مثله صاحبه أبو العباس بن أبي مَرْوَان الشهيد بلَبْلَةَ، فحَظِيَ هذا دونَ ذلك بالاسْتِعْمَالِ[2].اهـ.

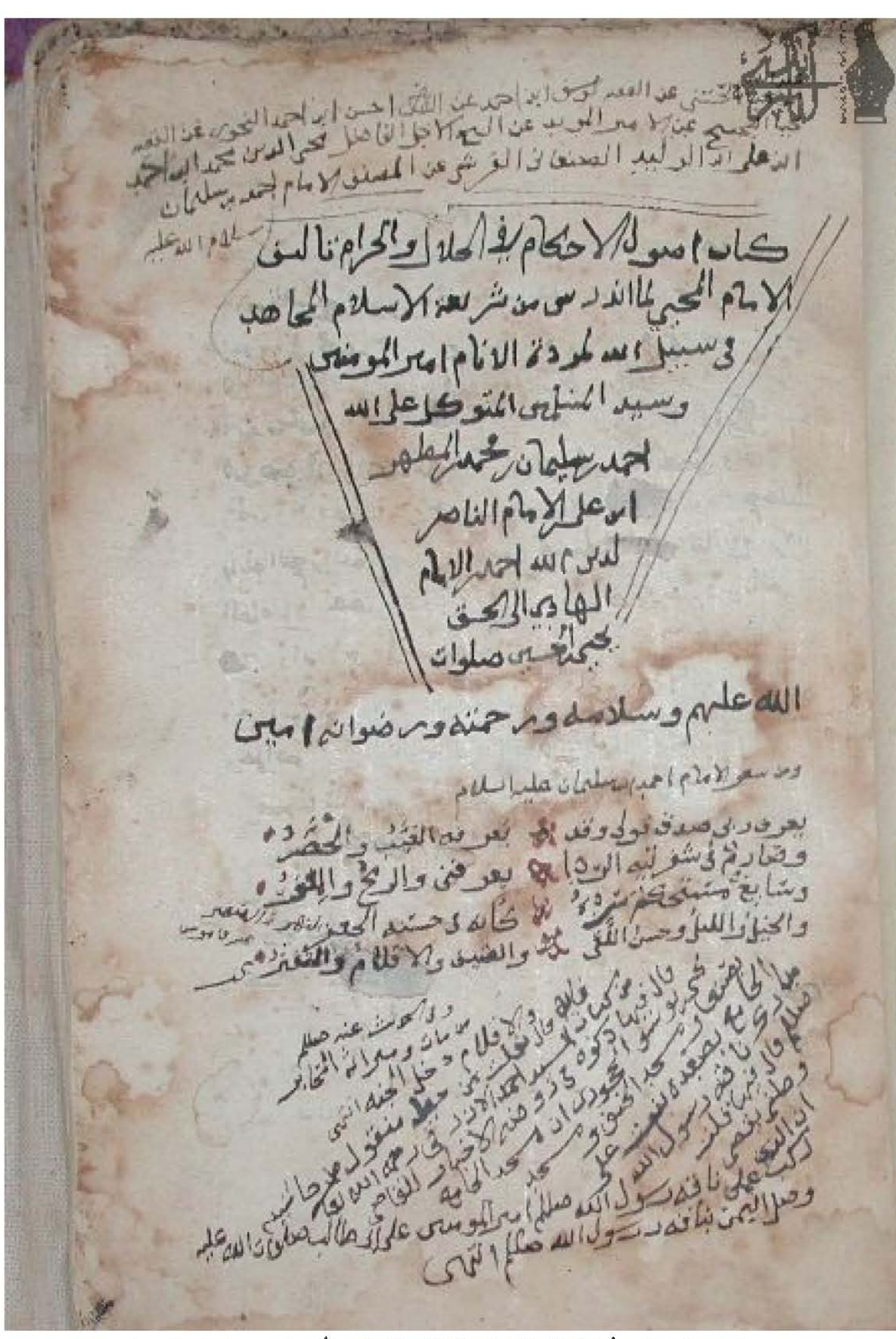
وقال الحافظ **الذهبي** في «**السير**»[3]: له كتاب «**المُنْتَخَبُ المُنْتَقَى**» في الحديث، وعليه بنَى عبد الحق «**أحكامَه**»، تلمَذّ له عبد الحق.اهـ

---

[1] التكملة لكتاب الصلة 120/3

[2] يقصد بالاستعمال تداولُ الكتاب وانتشاره بين العلماء وطلبة العلم ودراستهم له.

[3] سير أعلام النبلاء 20/ 249


كتاب اصول الاحكام في الحلال والحرام تاليف
الامام المحيي لما اندرس من شريعة الاسلام المجاهد
في سبيل الله لمردة الانام امير المومنين
وسيد المسلمين المتوكل على الله
احمد بن سليمان بن محمد المطهر
ابن علي الامام الناصر
لدين الله احمد بن الامام
الهادي الى الحق
يحيى بن الحسين صلوات
الله عليهم وسلامه ورحمته ورضوانه امين

صورة من مخطوط: «أصُول الإحكام في الحلَالِ والحرَام» لأحمد بن سليمان الحسني

[4]- «أصُولُ الإحكام في الحَلَالِ والحرَام» أو «أصُولُ الأحْكَام الجَامِع» للإمام المتوكل على الله أحمد بن سليمان بن محمد بن المُطَهَّر الحسني العلوي اليمَني الزَّيدِي (ت566)[1]

قال في أوله[2]: الحمد لله الكبير المتعال، ذي المَنِّ والإفضال، سريع الحساب شديد المِحَال، الذي أنعم علينا بأبلغ النعم والفضائل، وأكد حجته علينا بالكتاب النّازل، و الرسول الفاضل، والعقل الكامل، ودَلّنا على معرفته وعبادته بالبراهين والدلائل،وأشهد أن لا إلٰه إلا هو شهادة عبد عامل، وعن أمره غير مائل ولا عادل، وأن محمداً عبده ورسوله -صلى الله وسلم عليه- وعلى أهل بيته الطيبين الأفاضل، وبعد:

فإنِّي وقفتُ على كثير من موضُوعَاتِ الأوائل، من أهل البيت وغيرهم من سائر القبائل، فوجدت لفقهاء العامة كتباً قد أَلّفُوهَا في الشرائع والنوازل، والأخبار والآثار و سائر المسائل، ووجدتُهم قد ألّفُوا كتبًا في الأخبار عن النبيّ المختار، صلى الله وسلم عليه وعلى أهل بيتِه الأخيار، وجمعوا ما يُحْتَاج إليه من الآثار، ولم أَجِدْ مثل ذلك لأئمتنا الأطهار، ولا لغيرهم من علماء شيعتهم الأبرار، ومَنَعَهم عن جمع مثل ذلك اشتغالهم بالجهاد وتشتتهم في البلاد، وتخفيهم من أهل العِنَاد، وبغي من بغَى عليهم من الكفار و أهل الفساد، وإنْ كانوا قد أكثروا وذكروا من الأخبار في مثاني كتبهم وعلومهم، ومنثورهم ومنظومهم،وكان أجَلّ ما أَلّفُوه من الكتب في الشرع: كتاب «**الأحكام**»[3] للهادي -عَلَيْهِ

---

[1] أحمد بن سليمان بن محمد، من نسل الهادي إلى الحَقّ يحيى بن الحسين الحسني: من أئمة الزيدية في اليمن، ظهر في أيام حاتم بن عمران سنة 532، ودعا الناس إلى بيعته بالإمامة فبايعه خلق كثير، وملك صعدة ونجران وزبيدا ومواضع متعددة من الديار اليمنية، وأخذ صنعاء مرتين، ونشبت بينه وبين حاتم حروب، ثم اصطلحا على أن يكون لكل منهما ما في يده من بلاد وحصون، وكانت له مع الباطنية حروب، وخطب له في الحجاز. وعمي في أواخر أيامه، وتوفي بحيدان من بلاد خولان، له كتاب: "أصول الإحكام في الحلال والحرام"، و"الزاهر" في أصول الفقه، و"حقائق المعرفة" في الأصول والفروع/ ت566، ترجمته في: طبقات الزيدية الكبرى/القسم الثالث/ ترجمة 50، بلوغ المرام في شرح مسك الختام 39 و 406 ، الأعلام للزركلي 132/1

[2] أصول الأحكام 65/1

[3] كتاب: "الأحكام في الحلال والحرام" للإمام الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم الحسني اليمني أحد أئمة الزيدية/ ت298، طبع في مكتبة التراث الإسلامي صعدة 1420 في مجلدين .

السّلاَمُ-، ورأيتُ أن أُؤَلِّفَ كتابًا مختصًا بالأخبار الواردة عن النبي -صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ و سَلّمَ- في الشرائع، وسَمّيْتُهُ بـ: «**أُصُول الأَحْكَام الجَامِع**»، وذكرتُ فيه ما ورد عن الأئمة السابقين، والصحابة والتابعين، وما ورد من اختلاف الفقهاء المتقدمين، وأوردتُ حُجَجَ المخالفين، ليكون ذلك أَبْيَنَ للسامعين والمتعلمين، والطالبين للنّجَاةِ من المُتَعَبِّدِيْن، وذكرتُ المسائلَ التي وقع فيها الاختلافُ في كتابِ: «**الأَحكَام**» وكتاب: «**المُنْتَخَب**»[1]، وذكرتُ العلةَ في الاختلاف فيها والسبب، وأوضحتُ ما يجب العملُ به من الصحيحِ من القولَيْنِ بالبيانِ والترجيحِ، وإنْ كان الأئمةُ قد ذكَرُوا كثيراً من ذلك في الشُرُوحِ في مواضعَ متفرقةٍ، فأردتُ أنْ أجمعَ الأخبارَ ومحاسنَ الآثار في هذا الكتابِ، إذْ لم يوجَدْ للمَؤَلِّفِين منهم مثل ذلك، واللهُ الموفقُ للصواب، وإليه نَرغَبُ في حسن الجزاءِ والثواب، والحمد لله رَبِّ العالمين، وصلى اللهُ على خاتم النبيين، وعلى أهل بيته الطيبين وسلم تسليماً.اهـ

قال **أحمد بن عبد الله الجنداري الصنعاني**(ت1337)[2]: «**أصول الأحكام**» للإمام أحمد بن سليمان، انتزَعَهُ من «**شرح التّجْرِيد**»[3]، وحديثُه ثلاثةُ آلافٍ وثلاثمائة ونيفٍ وعشرين.اهـ

والكتابُ مُرَتبٌ على أبوابِ الفقه المعهودَةِ، بلغت أحاديثه: (2672) حديثا.

طبعات الكتاب:

طبع في مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية صنعاء الطبعة الأولى 1424، تحقيق عبد الله حمود العزي الزيدي.

اعتمد في تحقيقه على خمس نسخ: **الأولى** تقع في 201 صفحة، تاريخ نسخها 8 جمادى الآخرة سنة 1051، ناسخها صلاح بن عبد الخالق ين يحيى القاسمي الحبوري، **الثانية**: تقع في 257 صفحة، تاريخ نسخها الأربعاء 24 جمادى الاخرة سنة 1355، وهي ملك كاتبه السيد محمد علي العمادي، **الثالثة**: تقع في 332 صفحة، تاريخ نسخها الثلاثاء 14 شعبان سنة 1080، ناسخها حسن صلاح الخالدي، **الرابعة**: تاريخ نسخها

---

(1) من كتب الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين، طبع في دار الحكمة اليمانية صنعاء في مجلد

(2) تراجم رجال شرح الأزهار ص 17

(3) شرح التجريد في فقه الزيدية" للمؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني الحسني الزيدي/ ت411، طبع في 6 مجلدات

السبت 8 شوال سنة 1080، **الخامسة**: تقع في 549 صفحة، تاريخ نسخها الأحد 14 رجب سنة 1061.

ثم طبع الكتاب ثانيا في مكتبة بدر صنعاء، الطبعة الأولى 1425 في 4 أجزاء، تحقيق المرتضى بن زيد المَحَطْوَري الزيدي.

قال الوجيه في «**أَعلَامِه**»[1]: منه نُسَخٌ كثيرة في مكتبة الأوقاف بالجامع من رقم: (341ـ 355)، ورقم: (340،468،504)، وسبع نسخ في الغربية من رقم: (12،9) حديث، ورقم (80،41) حديث، وبرقم: (192) فقه، ونسخة بمكتبة العلامة أحمد بن محمد زبارة، وأخرى في الأمبروزيانا رقم: (2193)، وأخرى خطت سنة 630 بمكتبة السيد العلامة محمد بن حسن الحوثي، ونسخة بمكتبة السيد محمد عبدالملك المروني خطت سنة 1048، ونسخه في مكتبة آل الهاشمي، ومكتبة السيد محمد عبدالعظيم الهادي، ومكتبة السيد يحيى بن محمد بن علي المتوكل، والسيد عبدالرحمن شايم، وقد خَرّجَ أحاديثَه السيدُ محمد الجلال.اهـ

الأعمال العلمية حول الكتاب :

لمحمد بن الحسين بن عبد الله الحسَني الصنعاني(ت1330) كتاب: «**ضِيَاء ذَوِي الأحلَام في تخريج أُصُول الأحكام**»، في مجلدين، ذكره صاحب «**مؤلفات الزيدية**»[2]، قال: وهو ماثلٌ للطبع.

فائدة : إسنادُ الكتاب

قال عامر بن عبد الله الهادوي اليمني[1094] في كتابه: «**نظام أخبار أصول الاحكام المميزة بين الحلال والحرام وشفاء الأوام**» [ق3/أ]: أما كتاب «**أصول الأحكام**» فإنّي بحمد الله أرِويه قراءة من أوله إلى لآخره على شيخنا السيد العالم الأجل الفاضل الحافظ الناصر بن محمد بن يحيى القاسمي العرباني رضوان الله ورحمته عليه [بشهاره الأمير بالجامع المسجد الكبير]، قال: أخبرنا به قراءة مولانا أمير المؤمنين المنصور بالله القاسم بن محمد بن علي عليه السلام، قال: أخبرنا السيد العالم إبراهيم بن المهدي الحجافي القاسمي رحمه الله قراءة عليه سنة عشر والف بشهارة ذي فايش، قال: أخبرنا الإمام

---

[1] أعلام المؤلفين الزيدية ص114

[2] مؤلفات الزيدية لأحمد الحسيني 2/240/ رقم 2149

الناصر لدين الله الحسن بن علي بن داود عليه السلام، والسيد أحمد بن عبد الله المعروف بابن الوزير لقبا قراءة عليهما، والامام الحسن بن علي عليه السلام، قرأه علي الفقيه صلاح الدين بن قيس الشطبي، وهما أعني السيد أحمد بن عبد الله الوزير والفقيه صلاح بن قيس الشطبي، قال: أنبأنا الامام يحيى شرف الدين، قال: أنبأنا السيد إبراهيم بن محمد بن عبد الله، عن السيد صلاح الدين عبد الله بن يحيى بن المهدي الزيدي نسبا ومذهبا، عن والده، قرأه عن الإمام الواثق المطهر بن محمد، ، قرأه على الإمام محمد بن المطهر، عن والده الإمام مطهر بن يحيى، قرأه على الفقيه محمد بن أبي الرجال، قرأه على الإمام الشهيد المهدي لدين الله أحمد بن الحسين، قرأه على الشيخ أحمد بن القاسم المعروف بشعله، قال: أخبرنا الشيخ الأجل العالم الفاضل محيي الدين عماد الموحدين أبو عبد الله محمد بن أحمد القرشي الصنعاني، قرأه عليه، قال: أخبرنا الإمام الأجل المتوكل على الله عز وجل أحمد بن سليمان بن محمد بن المطهر بن علي بن الإمام الناصر لدين الله أحمد بن الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام مناولة، ثم قرأه إلى أول كتاب الوصايا، قال: الحمد لله الكبير المتعال ذي العظمة والجلال... إلى آخر الكتاب.

وقال العلامة **الشوكاني** في ثَبَتِه: «**إتحاف الأكابر**»[1]: «**أُصُولُ الأَحْكَام**» للإمام أحمد بن سليمان، أرويه بالإسناد السابق[2] إلى الإمام القاسم بن محمد، عن السيد صلاح بن أحمد الوزير، عن أبيه، عن الإمام شرَف الدين، عن السيد صَارِم الدين إبراهيم بن الوزير، عن السيد صلاح الدين عبد الله بن يحيى بن المهدي، عن أبيه، عن الإمام الواثق المُطَهّر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن محمد بن أحمد بن أبي الرِّجَال، عن الإمام أحمد بن الحسين الشهيد، عن أحمد بن محمد شُعْلَة، عن أحمد بن محمد بن الوليد، عن المؤلِّف.

فائدة ثانية : إجازة برواية الكتاب

[1] إتحَافُ الأكَابِر في إِسْنَاد الدّفَاتِر ص76/ رقم 30، والفتح الرباني 1397/3/ رقم 30

[2] سنده الى القاسم بن محمد كما ذكره في موضع آخر عند الكتاب رقم: 59، البحر الزخار للإمام المهدي أحمد بن يحيى هو: عن شيخنا السيد العلامة عبد القادر بن أحمد، عن شيخه أحمد بن عبد الرحمن الشامط، عن شيخه الحسين بن أحمد زبارة، عن القاضي أحمد بن صاع بن أبي الرجال، عن القاضي أحمد بن سعد الدين، عن الإمام المؤيد بالله محمد بن القاسم بن محمد عن أبيه.

قال **إبراهيم بن القاسم بن المَؤَيّد بالله** اليمني(ت1143) في «**طبقاته**»[1] عند ترجمة الإمام المجتهد **محمد بن إبراهيم ابن الوزير** صاحب «**العواصم من القواصم**»(ت840):

وأما الإجازاتُ فأجازَهُ السيِّد **الناصرُ بن أحمد بن أمير المؤمنين**، ولَفْظُهَا بعد البَسْمَلة والحَمْدَلة:

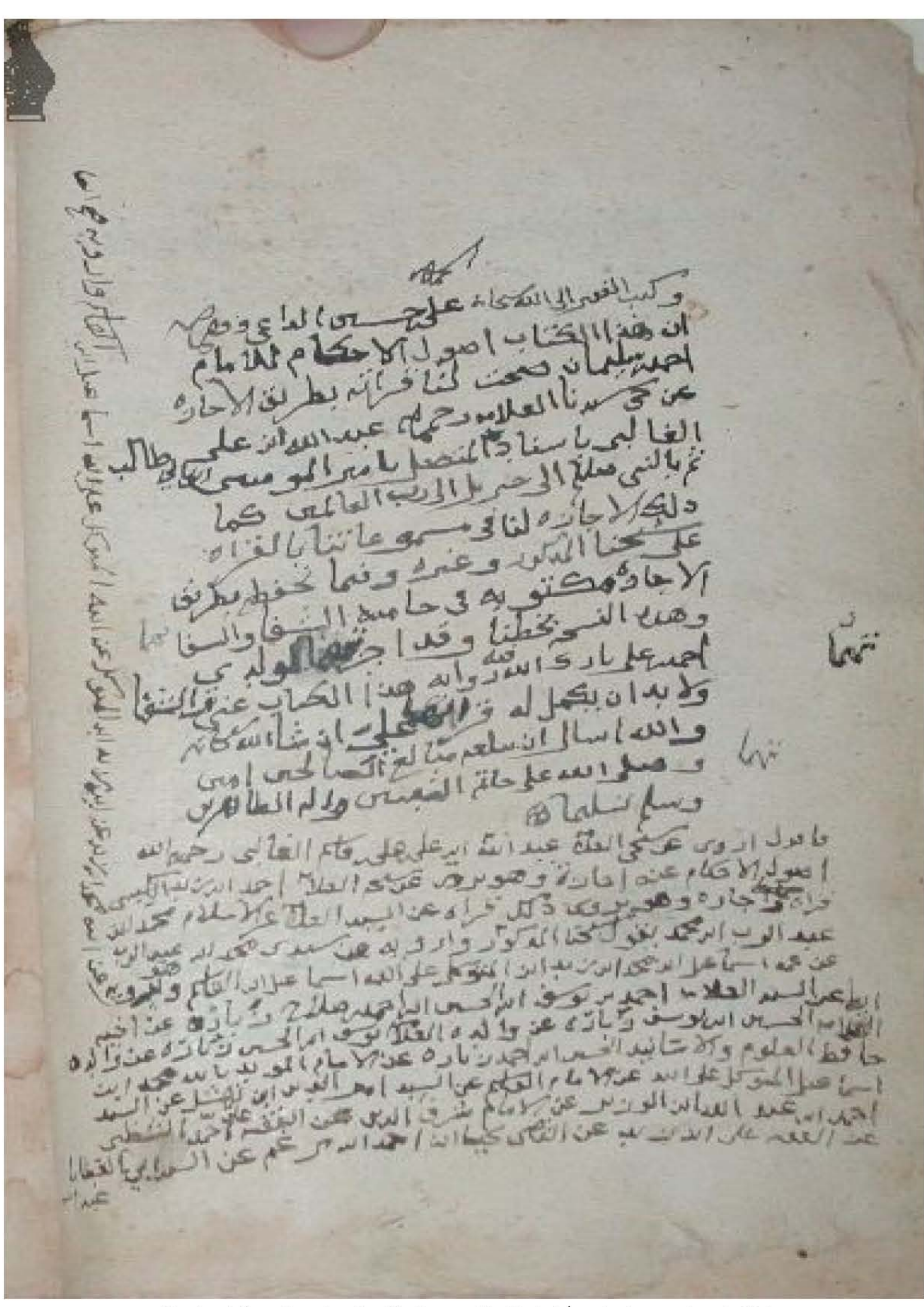
فإنّه سألني الولدُ عِزُّ الدين محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضَى بن المفضّل مُنَاوَلَةَ ما صَحّ لي سماعاً أو مناولةً فأجبتُه إلى ذلك، فناولتُه «**أصول الأحكام**» للإمام أحمد بن سليمان وهي النسخةُ التي سمعتُ فيها، وذكر فيها إجازةً لحي الفقيه أحمد بن موسى، وفيها خَطُّ الإمام المطَهّر بن يحيى، وناولتُه «**أمالي فقيه آل محمد أحمد بن عيسى**» -عليه السلام-، وكذلك «**مجمُوع الإمام زيد بن علي**» -عليه السلام-، و«**الأمالي**» و«**المَجْمُوع**» في مجلدٍ واحدٍ، وناولته «**شرح النُكَت والجُمَل**» للقاضي شمس الدين جعفر بن أحمد بن أبي يحيى، وناولتُه «**عقود العقيان**»، وهي ثلاثة أجزاء بخَطِّ مصنِّفِه الإمام المهدي محمد بن المطَهّر، وناولتُه «**الرياض النّديّة في الأقوال المَهْدِية**» على مذهب الإمام -عليه السلام-، وناولتُه: «**المنهاج الجَلِيّ على مجموع زيْد بن علي**»، و«**لبابة السراج الوهاج في حصر مسائل المنهاج**»، فهذه المُنَاولَةُ .

وأما الإجازةُ فأجزتُ له سائِرَ كتبِ الخزانة المهدية خزانة الإمام محمد بن المُطَهّر، وهي كلُها لي إجازة من حي الإمام الواثق بالله المُطَهّر بن أمير المؤمنين، وهي له إجازةٌ عن والده المَهدِي لدين الله، وهي له إجازةٌ عن والده المتوكل على الله المطهر بن يحيى -عليه السلام-، وقد أَجَزْتُ جميع ذلك للوَلَدِ عِزِّ الدين محمد بن إبراهيم، نفعه الله بذلك، وأعانه على العمل به، فَلْيَرْوِهِ عَنّي كيف شاء لمن شاء، على الوجه المُشْتَرَطِ في ذلك عند أهلِ الحديث، والحمد لله، والصلاة على محمد وآله الطاهرين وصحبه أجمعين.

قال السيد صلاح بن أحمد: وقد كانت هذه الإجازةُ في سنة ثمانمائة، وتوفي المُجِيْزُ سنة اثنين وثمانمائة، وكانت في مسجد الأجذم، المشهور بصنعاء .اهـ

---

[1] طبقات الزيدية الكبرى/ القسم الثالث/ترجمة 556



سند رواية على ظهر مخطوط: «أصول الإحكام في الحلال والحرام» للمتوكل على الله

[5]- «المُستصفَى في سُنَنِ المُصْطَفَى» للإمام الفقيه محمد بن سعيد بن مَعْن القُرَيْظِيّ اللّحَجِيّ اليَمَانِيّ الشافعيّ (ت576)[1]

قال في أول كتابِه[2]: أما بعد: فهذا مختصرٌ في سُنَنِ رسول الله –صلى الله عليه و سلم–، مُسْتَخرَجٌ من صِحَاحِ كُتُبِ أئمةِ الحديثِ –رحمه الله عليهم–، وهم: مالك بن أنس بن ابي عامر الأصبحي إمام مدينة الرسول –صلى الله عليه وسلم–، ومحمد بن إسماعيل الجعفي البخاري، ومسلم بن الحجاج القشيري، وأبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي وأبو داود بن الأشعث السجستاني –رحمه الله عليهم أجمعين–، وفيه شيء من كتابِ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، وكتابِ محمد بن عبد الله بن سنجر[3] مما ذكره زيدون بن علي[4] –رحمة الله عليهم أجمعين– في كتابه من غير وُقُوفٍ على كتابيهما، ولا سماعٍ لهما خاصة، محذوف الأسانيد إلا المتون، مكتوبٌ في أول كل خبر علامة من ذكره منهم، فعلامة ما ذكره مالك –رحمه الله– (م)، وعلامة الترمذي (ت)، وعلامة أبي داود (د)، وعلامة النسائي (ن)، وعلامة ابن سنجر (س).

وقد يكونُ في بعض ما اتّفَقَ عليه من اتفق منهم من الأخبار كلمات مُخْتَلِفَات الألفاظ مُتّفِقَات المعاني، وقد يكونُ في شيءٍ منها زيادةٌ عن بعضهم، ونُقْصَانٌ عن بعض، فمنهما ما ذكر لفظُ كل واحدٍ فيه، ومنها ما لم يذكر وهو النادر.

واللهُ يعلمُ النِّيّةَ في ذلك والقصدَ، وهو المسؤولُ الثبات في الأمر والعزيمة على الرشد، والعفو عن الزلل والخطأ والعمْد، وأنْ يجعلَ ذلك خالصًا لوجهه الكريم، وينفع به من وقف

---

[1] أبو عبد الله محمد بن سعيد بن معن القريظي اليمني، ولد سنة 499، تفقه بعمر بن عبد العزيز الأبيني، كان فقيها صالحا محدثا، وغلب عليه علم الحديث، امتحن بالقضاء، له مصنفات منها: "مختصر إحياء علوم الدين"، و"المستصفى"، وكتاب: "القمر" على منوال "الكوكب"، كانت وفاته نهار الأربعاء وقت الظهر لست مضين من جمادى الآخرة سنة 575، ترجمته في: السلوك في طبقات العلماء والملوك 1/375

[2] المستصفى ص39

[3] أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سنجر الجرجاني، من حفاظ الحديث. ولد بجرجان، وأقام مدة في البصرة، ثم سكن قرية (قطابة) بمصر. له مسند في عشرين جزءا، والعين في الحديث، ستة أجزاء/ ت258 ، ترجمته في: الأعلام للزركلي 6/ 223

[4] هو أبو القاسم زيدون بن علي السبيعي القيرواني، وكتابه اسمه: "الجامعُ لِنُكَتِ الأحكامِ المستخرج مِنَ الكتب المشهورة في الإسلام"، تقدم برقم 3

عليه من جميع المسلمين، إنه سميعُ الدعاءِ، فعالٌ لما يشاء، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله على رسوله محمد خاتم النبيين، وعلى آله الطيبين وأصحابه، وسلم عليهم أجمعين

قال **الجُنْدِي**[1]: دخل عدَن فجمع كُتَبَ السُّنَن، وأَلّفَ منها كتاب: «**المُسْتَصفى**»، وكتاب: «**المُسْتَصْفى**» من الكتبِ المبارَكةِ المتداوَلة في اليمن يَعتمدُهُ الفقهاءُ والمحدثون، ويُتَبَرّكُ به الفقهاءُ والأميُّونَ.

ولقد وجدتُ بخَطِّ الفقيه العالم محمد بن إسماعيل الحضرمي -نفع الله به- ما مثاله أخبرني الفقيهُ فلان -رجلٍ سمّاهُ من أهل سردد- أنّه رأى النبيّ -صلى الله عليه وسلم- يقول له: اقرأ كتابَ: «**المُسْتَصْفى**» على جديد، وعلى الفقيه إسماعيل بن محمد الحضرمي، ثم قرأ عليه الكتابَ، ثم قال الفقيه: وهذا المنامُ يدل على بركَةِ المصنّفِ وفضله، وفضلِ البلدِ الذي صُنِّفَ فيه.

ووجدتُ بخَطِّ بعضِ أكابرِ الفقهاءِ المتقدمين ما مِثَالُه: سمعتُ الشريفَ أبا الجديد يقول: ثَبَتَ لي بطريقٍ صحيحٍ عن الشيخ ربيع صاحب الرباط بمكة أنّه رأى في سنة ست وتسعين وخمسمائة النبي -صلى الله عليه وسلم- فقال مَنْ قرَأَ «**المُسْتَصفى**» الذي صَنَّفَهُ محمد بن سعيد كاملا دخل الجنة !؟.

طبعات الكتاب :

طبع الكتاب في دار المنهاج جدة في مجلد واحد، بتحقيق عبد اللطيف أحمد عبد اللطيف، وقاسم محمد سعيد الحلبية، بلغت أحاديثه: (3848) حديثا.

وقد اعتمد في تحقيقه على ثلاث نسخ، **الأولى**: نسخة ضمن مكتبة خاصة، عدد أوراق الجزء الأول 244 ورقة، والجزء الثاني 249 ورقة، تاريخ نسخها 1232، ناسخها حسين بن حيدر السعيد ين السعيد، **والثانية**: نسخة مكتبة الجامع الكبير صنعاء، برقم: (630/454)، عدد أوراقها 179، وهي عبارة عن الجزء الأول من الكتاب، **والثالثة**: نسخة من مكتبة الجامع الكبير، عدد أوراقها 130 ورقة، وهي أيضا عبارة عن الجزء الأول، والله أعلم.

---

[1] السلوك في طبقات العلماء والملوك 375/1

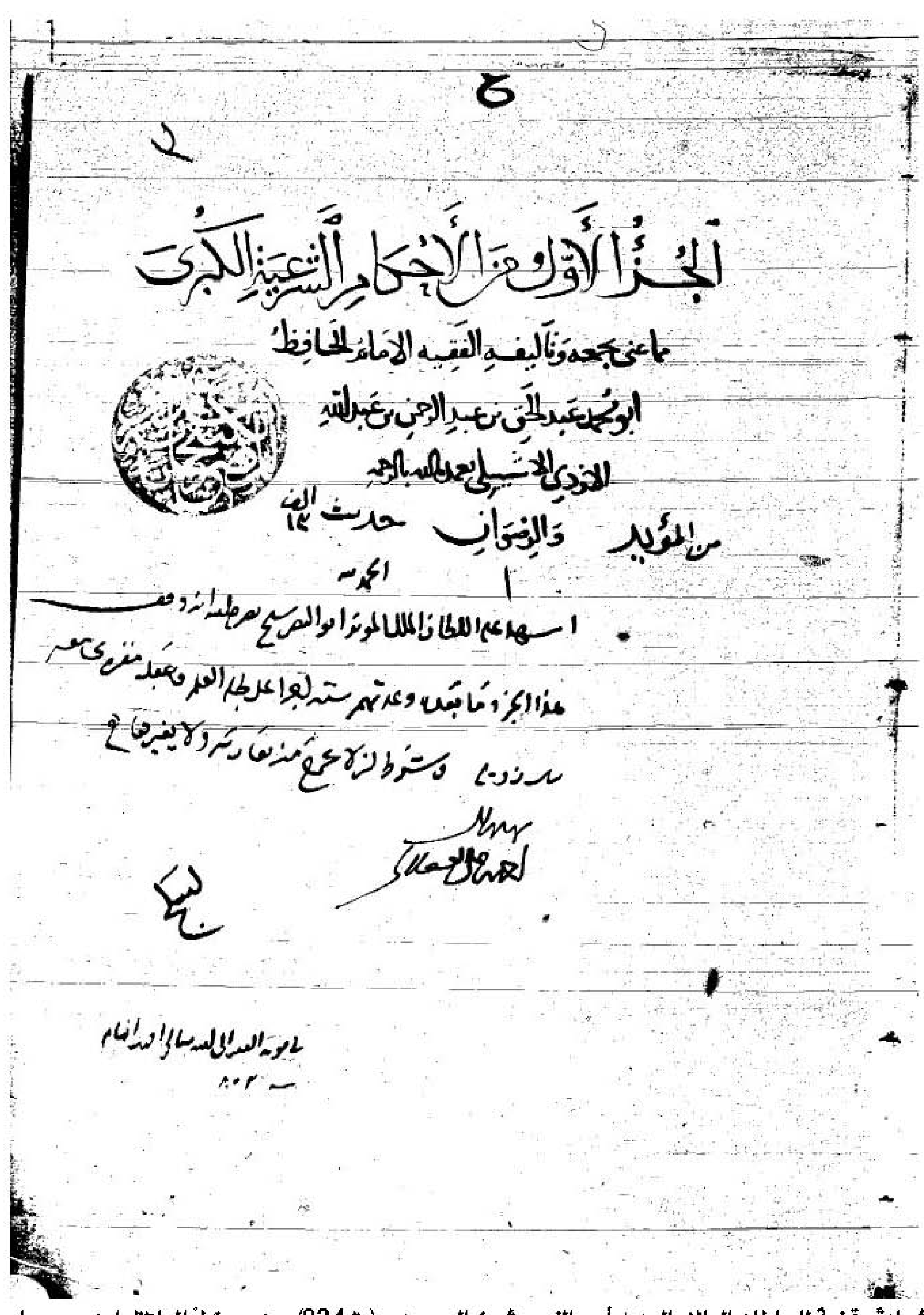
ثم طبع ثانيا في دار القلم دمشق بتحقيق بسام محمد بارود، وثالثا في دار الكتب العلمية بيروت بتحقيق محمد السيد عثمان.

فائدة : إسناد الكتاب

قال **أحمد بن محمد اليماني**، المعروف **بابن قاطن**(ت1199) في «**ثبته**»[1]: «**المُسْتَصفى في أحاديث المصطَفى**» بالإسناد إلى أبي الخير بن منصور الشمّاخي، عن محمد بن إسماعيل الحضْرَمي، عن القاضي أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد القُرَيْظِي الخطِيب، عن المؤلِّف الإمام أبي عبد الله .

---

[1] مخطوط: الإعلام بأسانيد الأعلام ق/33



الجزء الأول من الأحكام الشرعية الكبرى

مما عني بجمعه وتأليفه الفقيه الإمام الحافظ

أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله

الأزدي الإشبيلي رحمه الله

شهادة وقفية للسلطان الملك المؤيد أبي النصر شيخ المحمودي (ت824)، وهي بخط الحافظ ابن حجر على مخطوطة كتاب: «الأحكام الكُبرى»، نصها: الحمد لله أشهد علي السلطان الملك المؤيد أبو النصر شيخ.....أنه وقف هذا الجزء وما بعده على طلبة العلم، وجعل مقرّه بجامعه بباب زويلة، وشرط ألا يخرج منه بعارية ولا بغيرها، شهد بذلك أحمد ابن علي العسقلاني.

[6]- «الأحكام الشرعيّة الكُبرى» للإمام الحافظ أبي محمد عبد الحقِّ بن عبد الرحمن بن عبد الله الأزدِي الإشبيلي[1]، يُعرف بابن الخَرّاط (ت581)

الكتاب لم يجعل مؤلفُه له مقدمةً علميةً، يذكر فيها منهجَه واصطلاحَه فيه، كما فعل في أحكامه «**الوُسْطَى**» و«**الصُّغْرَى**»، بل نقل فيها الأحاديثَ من كتبِ الأئمةِ المتقدمين بالسَّنَدِ الذي ذكرهُ به صاحبُ الأَصْلِ المَنْقُول منه، ثم يُعْقِبُهُ بالكلامِ على علّتِهِ، ولكن لا يُكثِر من ذلك، وقد يذكُر بعضَ الأحاديث بسندِهِ المتّصِل وهي قليلة، وغالبها بإسناده إلى الحافظ ابن حزم الظاهري.

وقد رتبه على ترتيبِ الكتب الجوامع، فقد بدأه بكتاب: الإيمان، ثم العلم، أبواب الأحكام المعهودة، ثم ختمه بكتاب الأمراض والعيادة، وكتاب الطب، وكتاب الأدب، وكتاب الزهد والورع والتوكل والرقائق، وكتاب التوبة، وكتاب الحشر والجنة والنار، وكتاب الأذكار والأدعية، وكتاب القدر، وكتاب قراءة القرآن، وكتاب تفسير القرآن، وكتاب تعبير الرؤيا، وكتاب المناقب، ثم آخرها كتاب الفتن وأشراط الساعة.

و«**الكبرى**» أنظفُ أسانيدَ وأصَحُّ مُتُونًا من «**الوسطى**»، وذلك أنّه زاد في «**الوسطى**» عددًا كبيرًا من الأحاديثِ الضعيفةِ والواهيةِ عنده، وبَيّنَ عِلَلها وتكلم عليها،

وأما قول **الذهبي** في «**السير**»[2]: وله «**أحكامٌ كُبْرَى**»، قيل: هي بأسانيده -فالله أعلم- .اهـ، فحِكَايَتُهُ لذلك بصيغَةِ: "قيل" مما يَدُلُّ على أنه -رحمه الله- لم يَسْتَيْقِنْهُ، وأنّه لم يَقِفْ على الكتابِ، ولم يتَحَقّق أمرَه، والله أعلم.

طبعات الكتاب :

طبع هذا الديوانُ العظيمُ في دار الرشد الرياض 1422 في 5 مجلدات، تحقيق أبي عبد الله حسين بن عكاشة، واعتمد في تحقيقه على نسخة واحدةٍ، وهي المحفوظة في دار الكتب المصرية، برقم: (29 حديث)، وهي مكونة من 6 مجلدات، الموجود منها 4

---

[1] الحافظ أبو محمد عبد الحق بن غالب المحاربي، كان فقيها عالما بالتفسير والأحكام والحديث والفقه و النحو واللغة و الأدب، ولي القضاء بمدينة المرية، وكان غاية في الدهاء والذكاء، من كتبه: "الجمع بين الصحيحين"، و"الجمع بين الكتب الستة"، و"كتاب في المعتل من الحديث"، وغير ذلك/ ت518، ترجمته في: الديباج المذهب 174/1، تهذيب الأسماء واللغات 292/1، فوات الوفيات 248/1، عنوان الدراية 20، الأعلام للزركلي 281/3

[2] سير أعلام النبلاء 198/21

مجلدات، وهي نسخة جيدة ومقابلة، ناسخها محمد بن قنان، فرغ من مسخها سنة 774، وهي مقروءة، قرأها موسى بن إبراهيم بن هبة الله الشافعي على أبيه في مجالس من أشهر رجب وشعبان ورمضان.

جاء في آخر النسخة[1]: تم كتاب الفتن وأشراط الساعة، وبتمامه تم جميع الكتاب، والحمد لله حق حمده، وصلواته على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا، وكان الفراغ من نسخة أول الثلث الآخر من الليلة المُسفِر صباحها، وهي سلخ شهر جمادي الآخرة من شهور سنة أربع وسبعين وسبعمائة أحسن الله تقضيها، غفر الله لكاتبه وقارئه والناظر فيه، برحمتك يا أرحم الراحمين، آمين يا رب العالمين، أَحْيِنَا على الكتاب والسنة وتَوَفَّنَا عليها .اهـ

وفي الكتابِ نقصٌ، فقد فُقِدَ منه المجلد الثالث والرابع، ويشتملان على: كتب الصيام، والحج؛ والجهاد؛ والصلح والجزية؛ والنكاح؛ والطلاق؛ والبيوع؛ والديات؛ والحدود؛ والصيد؛ والذبائح؛ والضحايا؛ والأطعمة؛ والأشربة؛ والزينة واللباس.

ثم طبعت ثانيا في دار الكتب العلمية بيروت في 3 مجلدات، تحقيق محمد السيد عثمان.

الأعمال العلمية حول الكتاب :

1 ـ لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن طاهر الحُسَيْنِي الفاسي؛ المعروف بابن الصَّيْقَل (ت608)، استدراكاتٌ عليه، ذكرها **ابن عبد الملِك المراكشي**[2] فقال: اسْتَدْرَكَ على «**الأَحْكَام الكُبْرَى**» لعبد الحَقِّ أحاديثَ كثيرة في أكثر الكُتُبِ، رأى أنّ أبا محمدٍ أغفَلَهَا، وأَنّها أَوْلَى بالذِّكْر مما أورَدَهُ أبو محمد في «**الأحكام**»، دَلّ ذلك على حُسْنِ نَظَرِهِ وجَوْدَةِ اختيَارِهِ. اهـ.

2 ـ وكذا لأبي عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري كتاب: «**الشُرُوْح والتّعْلِيْقَات على كتب الأَحْكَام الصُغْرَى والوُسْطَى والكُبْرَى**»، طبع في مجلدين بمطابع الفرزدق الرياض الطبعة الأولى 1403 .

فائدة أولى :إسنادُ الكتابِ

[1] الأحكام الكبرى 4/ 605

[2] الذيل والتكملة 5/198

قال العلامة أبو عبد الله محمد بن محمد بن علي بن أحمد بن سُعُود العَبْدَرِي المالكي (ت بعد 700) في «**رحلته**»[1] عند ترجمة شيخه أبي يعقوب يوسف بن إبراهيم بن أحمد الجُذَامي(ت692) قال: حدثني بـ: «**الأحْكَام الكُبْرَى**» سماعًا لبعضِها عليه –أي الشيخ الفقيه المحدث أبي الحسن علي بن عبد الله بن محمد بن يوسف الأنصاري(ت651)، ومناولةً عن أبي الحسن سهل بن مالك(ت639) عن مؤلفِها. اهـ.

وقال الشيخ **أبو عبد الله محمد بن عبد الملك القَيْسِي المِنْتَوْرِي**(ت834) في «**فهرسته**»[2]: كتاب: «**الأحْكَام الكُبْرَى**» للقاضي أبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الأزدي الإشبيلي، قرأتُ بعضَه على الأستاذ أبي عبد الله محمد بن محمد بن عمر، وأجاز لي جميعَه، وحدثني به عن الأستاذ أبي الحسن علي بن سليمان القرطبي، عن الخطيب أبي الحجاج يوسف بن محمد بن أبي ريحانة، عن الشيخ أبي الحجاج يوسف بن محمد بن الشيخ، عنه قراءة.اهـ

وقال العلامة **شمس الدين أبو عبد الله محمد بن سليمان الرُّوداني السُّوْسِي ثم المكيّ** (ت1094) في **ثبته**: «**صلة الخلف**»[3]: كتاب: «**الأحْكَام الكُبْرَى**» له، به إلى الجلال السّيوطي، عن محمد بن مُقْبِل الحلبي، عن محمد بن علي الحرواي، عن عبد المؤمن بن خلف الدِّمْيَاطِي، عن الزّكِيّ عبد العظيم المُنْذِري، عن محمد بن أحمد الهاشمي عنه.

فائدة ثانية: نسخة المؤلف

ذكر الحافظ **أبو الحسن بن القَطّان الفاسي** في مواضع من كتابه: «**بيان الوهم والإيهام**»[4]، أنه ينقل عن نسخة من «**الأحكام الكُبْرَى**» بخَطِّ مؤلفِها، فمن ذلك قولُه إثر حديثٍ[5]: وقد رأيتُه كَتَبَه بخَطِّهِ في كتابه الكبير بسندِه.

---

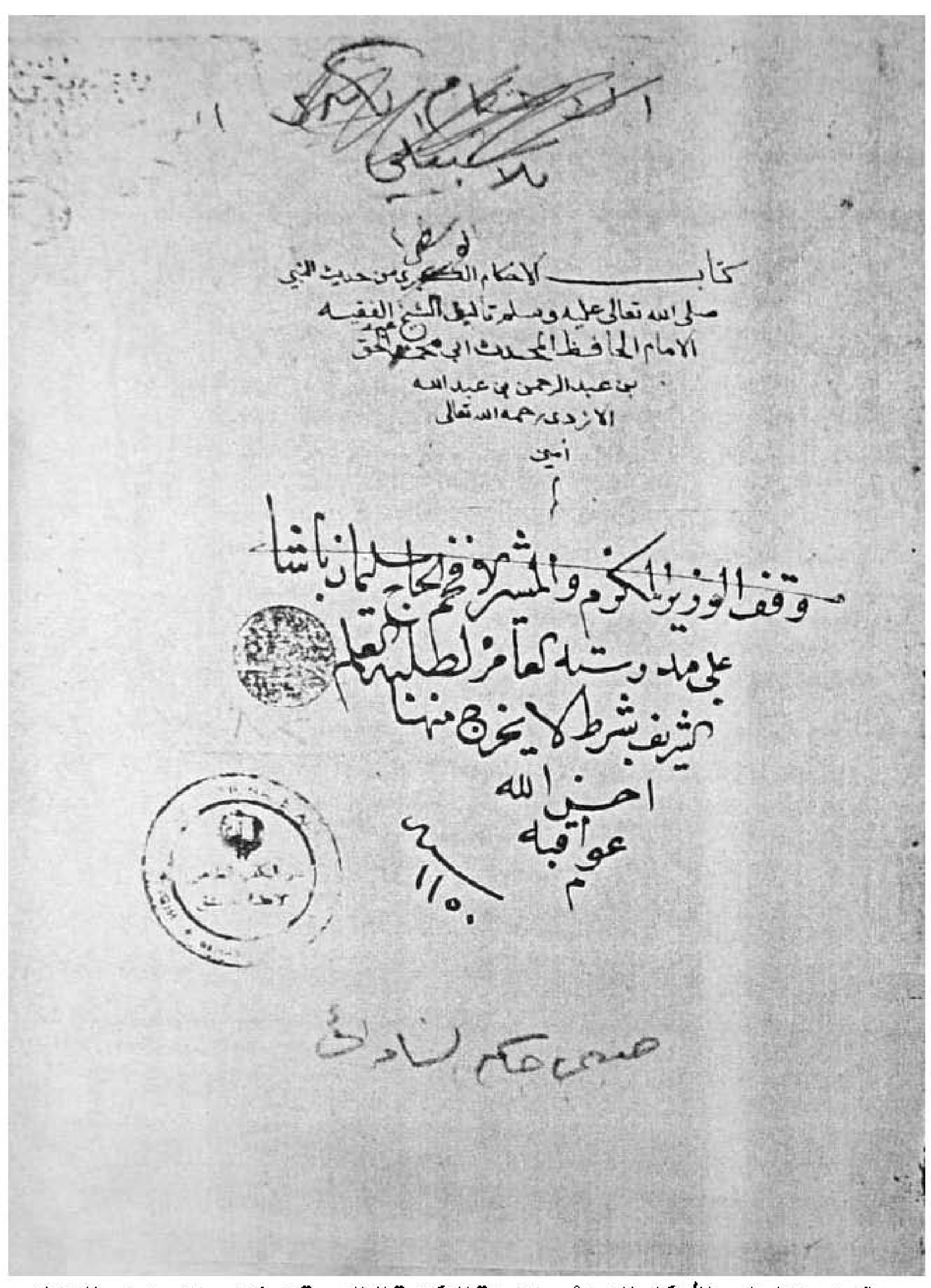
(1) رحلة العبدري ص550

(2) فهرسة المنتوري ص134

(3) صلة الخلف بموصول السلف ص 106

(4) بيان الوهم والإيهام 40/2، و85/2، و132/4، و539/5، و540/5

(5) بيان الوهم والإيهام 85/2



كتاب الاحكام الكبرى من حديث النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم تأليف الشيخ الفقيه
الامام الحافظ المحدث ابي محمد عبد الحق
بن عبد الرحمن بن عبد الله
الازدي رحمه الله تعالى

وقف الوزير المكرم والمشير المفخم الحاج سليمان باشا
على مدرسته لعامر لطلبة العلم
الشريف بشرط لا يخرج منها
احسن الله
عواقبه
١١٥٠

صورة من مخطوط: «الأحكام الوسطى» نسخة المكتبة الظاهرية دمشق، ويتبين في العنوان تسميتها بـ: «الكبرى»، ثم تصحيح بعضهم للعنوان، وفيها أيضا وقفية للوزير سليمان باشا

[7]- «الأحكام الوُسطَى» له أيضا، اختصرها من «الكُبرَى» .

قال الحافظ **عبد الحق** –رحمه الله- في مقدمة كتابه[1]: الحمد لله رب العالمين، والصلاة والتسليم على محمد خاتم النبيين، وإمام المرسلين و على جميع عباد الله الصالحين

أما بعد : وفقنا اللهُ وإياك، فإني جمَعْتُ في هذا الكتابِ مفترقًا من حديثِ رسولِ الله –صلى الله عليه وسلم–في لوازم الشرع وأحكامه، و حلاله وحرامه، وفي ضُرُوبٍ من الترغيب والترهيب، وذكر الثواب والعقاب، إلى غير ذلك من الآداب والرقائق و الحكم والمواعظ، وفنونًا من الأدعية والأذكار، وجُمَلًا في الفِتَن والأشْرَاط، و أحاديث في معانٍ أُخَر، مع نُبَذٍ من التفسير، مما يُكسِبُ حافظَه العلم الكثير، والعامل به الحظ الخطير، والملك الكبير، ونقَلَتِها الأئمة المشهورين، والجلة السابقين، سُرُج الدين، وهُدَاة المسلمين، أبو عبد الله مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي، وأبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري، وأبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، وأبو داود سليمان بن الأشعت السجستاني، وأبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، وأبو عيسى محمد بن سورة الترمذي.

وأضفتُ إلى ذلك أحاديثَ من كتبٍ أخر، أذكرُها عند ذكرِ الحديثِ منها، أو أذكرُ أصحابَها أو المشهور برواية ذلك الحديث الذي أخرج، مثل أن أقول ومن **مسند** أبي بكر بن أبي شيبة، أو ذكر ابن أبي شيبة، أو روى وكيع بن الجراح، أو فلان، وإذا ذكرتُ الحديثَ لمسلم أو لغيره عن صاحب، ثم أقول و عنه، أو عن فلان، وإذا ذكرتُ الحديثَ لمسلم، أو لغيره، وعن صاحب، ثم أقول: "وعنه"، أو "عن فلان" و أذكر ذلك الصاحب أو صاحب آخر؛ فإنما كل ذلك لمسلم، أو من الكتاب الذي أذكر أولا، حتى أسميّ غيره، وربما تخَلّلَها كلامٌ في رجلٍ، أو في شيءٍ.

وإذا قلتُ وفي رواية أخرى أو وفي طريق آخر، ولا أذكرُ الصاحب، فإنه من ذلك الكتاب، وإنْ كانت الزيادةُ عن صاحب آخر ذكرتُ الصاحب، وذكرتُ النبي –صلى الله عليه وسلم–

[1] الأحكام الوسطى 65/1

، وعن ذلك الصاحب عن النبي -عليه السلام-، وإذا ذكرتُ الحديث لمسلم أو لسواه، ثم أقولُ زاد البخاري كذا وكذا وزاد فلان كذا كذا، أو قال كذا وكذا، ولم أذكر الصحابَ ولا النبي -صلى الله عليه وسلم- فإنّه عن ذلك الصاحب عن النبي -صلى الله عليه وسلم- وإنْ كانت الزيادةُ عن صاحبٍ آخر ذكرتُ الصاحبَ وذكرتُ النبيّ -صلى الله عليه وسلم-

وربما ذكرتُ الزيادةَ وقلت: خَرّجَهَا من حديث فلان، ولم أذكر النبيّ -عليه السلام-، وإنْ كانت الزيادةُ أو الحديثُ الكاملُ بإسنادٍ معتلٍ ذكرتُ علتَهُ، ونبهتُ عليها، بحسب ما اتفق من التطويل أو الإختصار، وإن لم تكن فيه علةٌ كان سكوتي عنه دليلا على صحّتِه، هذا فيما أعلم، ولم أتعَرّض لإخراج الحديثِ المعتَلِّ كله، وإنّمَا أخرجتُ منه يسيرا مما عُمِل به، أو بأكثره عند بعض الناس، واعتُمِد عليه، وفُزِعَ عند الحاجةِ إليه، والحديثُ السقيمُ أكثر من أنْ أتعرضَ له، أو أشتغلَ به، و بعض هذه الأحاديثِ المعتَلّةِ ورد من طريقٍ واحدٍ، فذكرتُه منها، وربما بَيّنْتُه، ومنها ما ورد من طريقين، أو أكثر، فذكرتُ منها ما أمكن، وأضربتُ عن سائِرِهَا، ومنها ما لم أُحْصِ طرقه، ولو أردتُ ذلك لم أقدر عليه، ولا وجدتُ سبيلا إليه لضِيْقِ البَاعِ، وقلةِ الاتِّسَاع، مع ما أكرهه أيضا من التكرار، وأرغب فيه من التقريب و الإختصار.

وكثيرا ما أخذتُ متن كتب أبي أحمد بن عدي الجرجاني حديثًا وتعليلًا، وكذلك من كتاب أبي الحسن علي بن عمر الدراقطني، كتاب «**السُنَن**» وكتاب «**العِلَل**» له.

وأخذتُ كلاما كثيرا في التجريح والتعليل من كتاب أبي محمد عبد الرحمن بن حاتم الرازي، ومن كتاب غيره، وربما أخذتُ حديثا وتعليلا من كتاب آخر، أو كلاما في رجل، وقد بينت ذلك في المواضع.

وأكثر ما أذكر من العلل ما يوجب حكما، ويثبت ضعفا، ويخرج الحديث من العمل به إلى الرغبة عنه، والترك له، أو على الاعتبار بروايته، مثل القطع؛ والإرسال؛ و التوقيف؛ وضعف الراوي؛ والإختلاف الكثير في الإسناد.

وليس كل إسنادٍ يفسدُه الإختلاف، وليس كل الإرسال أيضا علة عند قومٍ، إذا كان الذي أرسله إمامٌ، و لا التوقيف علة أخرى، إذا كان يسنده ثقة، وضعف الراوي علة عند الجميع.

وضَعْفُ الراوي يكون بالتعمد للكذب، ويكون بالوهم، وقلة الحفظ، وكثرة الخطأ، وإن كان صادقا، ويكون بالتدليس، وإن كان ثقة، فيحتاج حديثه إلى نظر، ويكون أيضا لجرحة أخرى مما يسقط العدالة أو يوهنها، أو رأي يراه الراوي، أو مذهب يذهب إليه مما يخالف السنة، ويفارق الجماعة، وقد يكون داعية إلى مذهبه ذلك، وقد يكون يعتقده ويقول به ولا يدعو إليه، وبينهما عند بعضهم فرق.

وللكلام في هذا موضع آخر، وإنما أذكُرُ في هذا الباب كلامَ الأئمة في الراوي مختصرا، وإذا ذكرتُه في موضع، و ذكرتُ الكلام فيه، ووقع ذكره في موضعٍ آخر.

وربما ذكرتُ من تكلم فيه، وربما ذكرتُ ضعفه خاصة، وربما ذكرتُ إلا لجرحةٍ في بعض المواضع .

وربما قلتُ: لا يصح هذا من قبل إسناده، اتكالا على شهرةِ الحديث في الضعفِ.

وإنما أعلّلُ من الحديثِ ما كان فيه أمر أو نهي، أو يتعلق به حكم، وأما ما سوى ذلك فربما كان في بعضها سمح، وليس منها شيءٌ عن متفق علي تركه فيما أدري، وليس فيه أيضا من هذا النوع إلا القليل.

ولعل قليلا يقول قد كان فيما جمَع **أبو القاسِم [الزّيْدُوْنِي]**[1] -رحمه الله- ما يُرِيحُكَ من تعبِكَ، ويُغنِيك عن نصَبِكَ فما فائدتُكَ فيما قصدتَ، وما الفائدةُ التي تعود عليك في هذا الذي جمعتَ، فأقول والله المستعان، إن لكل أحد رأيًا يراهُ، و طريقًا يلتمسُه ويتوخّاهُ.

وإنّ **أبا القاسم** -رحمه الله- أخذ الأحاديث غَثّهَا وسَمِينَهَا، وصحِيحَها وسقِيمَهَا، فأخرجَهَا بجُمْلَتِهَا، ولم يتكلم في شيءٍ مِنْ عِلَلِهَا، إلا في الشيءِ اليسيرِ، والنادرِ القليلِ، وقد ترك أحاديثَ في الأحكام لم يُخْرِجْهَا، إذْ لم تكن في الكتبِ التي أخرج حديثها، وإنْ كان فيها أحاديث معتلة، فقد أخرج أمثالها في الوَهنِ.

وأيضا فإنّ **أبا القاسم** عمد إلي الحديث فأخرجه من كتبٍ كثيرةٍ، وترجَم عليه بأسماء عديدةٍ، ولم يذكر إلا لفظًا واحدًا، ولم يُبَيّن لفظَ من هو، ولا مَن انفرَد به.

وقلّمَا يجيءُ الحديثُ الواحدُ في كتبٍ كثيرةٍ إلا باختلاف لفظ أو معنى، أو زيادة أو نقصان، ولم يبين هو شيئا من ذلك إلا في النزر القليل، أو في الحديث من المائة، أو في

---

[1] في المطبوع [الزيدزي] ، وهو أبو القاسم زيدون بن علي السبيعي القيرواني ، تقدم ذكر كتابه برقم: 4

أكثر، أو في مكان من ذلك، وليس الاختلاف في الحديث مما يقدح في الحديث، إذا كان المعنى متفقا، ولكن الأولى أن ينسب كل كلام إلى قائله، ويعزى كل لفظ إلى الناطق به.

وأما ما كان في الحديث من الإختلاف معنى أو زيادة أو نقصان، فإنه يحتاج إلى تبيين ذلك وتمييزه، وتهذيبه، وتحصيله، حتى يعرف صاحب الحكم الزائد، والمعنى المختلف، وإنما ترجم -رحمه الله- على الحديث الواحد بما ترجم عليه من الكتب، لتعرف شهرة الحديث، وإخراج الناس له.

وعمدتُ أنا إلى الحديث وأخرجتُه من كتابٍ واحدٍ، ولفظٍ واحدٍ، وكذلك ذكرتُ الزيادةَ من كتابٍ واحدٍ، وبلفظٍ واحدٍ ليُعْرَفَ صاحب الّلفْظِ، ويتبين صاحبُ النّصِ، وتقع نسبةُ الحديثِ إليه صحيحة.

وإنّ الحديثَ إذا جاء من طريقٍ واحدٍ صحيحٍ، ولم يجئ ما يعارضه فإنه يوجب العمل، وتلزم به الحجة، كما يوجب العمل وتلزم به الحجة إذا جاء من طريق كثيرة، وإن كانت النفس إلى الكثرة أميل، وبها أطيب، إذا كانت الكثرة إنما اجتمعت ممن يوثق بحديثه، ويعتمد على روايته، وإن ذكر الحديث في مواضع كثيرة، ومجيئه في دواوين عديدة، شهرته عند الناس لا يخرجه عن منزلته، ولا يرفعه عن درجته في الحقيقة، وإنه إذا رجع إلى طريق واحد حكم له بحكم الواحد، فإن كان صحيحا حكم له بحكم الصحيح، وإنْ كان سقيما حكم له بحكم السقيم، لأنّ الفرعَ لا يطيبُ إلا بطيبِ الأصل، وكما أنّ التواتر إذا رجع إلى آحاد حكم له بحكم الآحاد، إلا أنْ يكون الإجماع على عملٍ يوافق حديثا معتلا، فإنّ الإجماع حكم آخر وهو الأصل الثالث الذي يرجع إليه، وليس ينظر على علة الحديث، ولا لضعف الراوي ولا لتركه.

ولم يشتهر بالصحة من الكتب التي أخرج **أبي القاسم** -رحمه الله- حديثها إلّا كتاب الإمامين **أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبي الحسن مسلم بن الحجاج** -رحمة الله عليهما- وسائرها لم يُعرَف بالصِّحّةِ، ولا اشتهر بها و إن كان فيها من الصحيح ما لم يجيء في الكتابين، كما أنّ فيها من السقيم ما يحتاج إلى الكلام فيه، والتنبيه عليه، والتمييز له، وإلا كان قارئُه والعاملُ به يسير في ظلماء، ويخبطُ في عشواء مع أنّ أحاديث في الكتابين قد تكلم فيها، ولم يسلم لصاحبها إخراجها في جملة الصحيح، وإنْ كان ذلك

الإعتراض لا يخرج الكتابين عن تسميتها بالصحيحين، ومع أنّ بعض الكلامِ في تلك الأحاديث تَعَسُّفٌ وتَشَطُّطٌ لا يُصْغَى إليه، ولا يُعْرَجُ عليه.

وقد أخرجتُ في هذا الكتابِ أحاديثَ قليلة من كتاب، وتركتها في كتاب أشهر من الكتاب الذي أخرجتها منه، ثم نبهتُ على كونها في ذلك الكتاب المشهور، وإنّما فعلتُ ذلك لزيادة في الحديث، أو لبيانه، أو لكماله، و حسن سياقه، أو لقُوّةِ سندٍ في ذلك الحديث على غيره، ومنها ما فعلتُه نسيانا، ونبهتُ على الكل، وقد يكون حديثا بإسناد صحيح، وله إسناد آخر أنزل منه في الصحة، لكن يكون لفظ الإسناد النازل أحسن مساقا أو أبين، فآخذه لما فيه من البيان و حُسْنَ المساق، إذ المعنى واحد، وإذ هو صحيح من أجل الإسناد الآخر، أو يكون حديث تعضده آية ظاهرة البيان من كتاب الله تعالى، فإنّه وإن كان معتلا أكتبه، لأن معهما يُقَوّيْهِ ويُذهِبُ علّتَه، وهذا النوعُ المعتَذَرُ عنه في هذا المَجمُوعِ قليلٌ.

وجعلتُ هذا الكتابَ المختصرَ ليسهل حفظُه، ويقرب تناولُه، وتتيسر فائدتُه، إلا أحاديثَ يسيرة ذكرتُ سندَها، أو بعضه ليتبينَ الراوي المَتَكلّمُ فيه، لأنّه ربما كان الراوي لا يُعرَف إلا حتى يُذكَر عن مَنْ روي، ومَنْ روى عنه، وربما فعلتُ ذلك لقربِ السند، وربما ذكرتُ من الإسناد رجلا مشهورا يَدُورُ الحديث عليه، ويُعرَف به كما تقدم، وعلى كتاب مسلم في الصحيح عولتُ، ومنه أكثر ما نقلتُ.

وإلى الله -عز وجل- أرغبُ، ومنه -تبارك وتعالى- أسأل وأطلب، أن يجعل ذلك خالصا لوجهه، مقربا إليه، مزلفا لديه، وأنْ يعين على العمل به، والأخذ بما فيه، وأنْ ييسر لنا طريق النجاة، وسبيل الهداة، وأنْ يرزقَنا طيبَ الحياة، وكرمَ الوَفَاة، برحمته لا رَبّ غيره، وهو المستعانُ وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .اهـ

قال **الذهبي** في «**السير**»[1]: سَارَتْ بِـ: «**أحكامِه الصُّغْرَى**» و«**الوُسْطَى**» الرُّكْبَان.اهـ

توضيح للخَلْطِ واللّبسِ في تسميةِ الكُبْرَى والوُسْطَى :

[1] سير أعلام النبلاء 198/21

نقل **أبو العبّاس المَقْرِي التلمساني**(ت1041) في «**نفْح الطيب**»[1]: عن ابن سعيد المغربي[2] قوله: وكتابُ: «**الأحكام**» لأبي محمد عبد الحق الإشبيلي مَشهُورٌ مُتَدَاوَلُ القِرَاءَةِ، وهي أحكامٌ كُبْرَى، وأَحْكَامٌ صُغْرَى، قِيْلَ: و وُسْطَى. اهـ

وذكر مثله **محمد بن شاكر الكُتْبِي**(ت764) في «**وفياته**»[3]، قال: صنّفَ في الأَحْكَامِ نُسْخَتَيْنِ: كُبْرَى وصُغْرَى.

قلت: بل هي ثلاثُ كتبٍ مختلفة، كما نَصّ على ذلك مُؤَلِّفُهَا وعَيّنَهُ، وذلك فيما أورده **المَقْرِي** أيضا[4]: عن **ابن العربي الطّائي**[5] الصوفي(ت638) في «**إجازته**»[6] للملك المُظَفّر غازي ابن الملِك العادل أبي بكر بن أيوب ما مَعْنَاهُ أو نَصّهُ:

ومن شيوخِنا الأَندَلُسِيّينَ أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الإشبيلي –رحمه الله تعالى–، حدّثني بجميع مُصَنّفَاتِهِ في الحديث، وعَيّنَ لي من أسمائِهَا: «**تَلْقِيْنُ المُهْتَدِي**»[7]، و«**الأَحْكَام الكُبْرَى**»، و«**الوُسْطَى**»، و«**الصُغْرَى**»، وكتاب «**التّهَجُد**»، وكتاب: «**العَاقِبَة**»، ونظمه ونثره، وحدّثني بكتبِ الإمام أبي محمد علي بن أحمد ابن حزم؛ عن أبي الحسن شريح بن محمد بن شريح عنه، انتهى، وهذا نصٌ يرفَعُ كل خِلافٍ.

وقال **تقي الدين السُبْكي** في «**شفاء السقام**»[8] عن «**الوُسْطَى**»: وهي المشهُورةُ اليوم بـ: «**الكُبْرَى**»، ذكر في خطبتها: أنّ سُكُوتَهُ عن الحديثِ دليلٌ على صحته في ما يَعلَم.اهـ

---

[1] نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب 180/3

[2] أبو الحسن على بن موسى بن سعيد المغربي الأندلسي /ت685، صاحب كتاب: "المغرب في حلى المغرب"، و"القدح المعلى"، وكلامه عن "الأحكام" مما ذيله على رسالة ابن حزم في مفاخر أهل الأندلس.

[3] فوات الوفيات 257/2

[4] نفح الطيب 164/2

[5] محمد بن عبد الله بن علي بن محمد ابن العربي الطّائي الحاتمي الأندلسي، شيخ أهل وحدة الوجود –عليهم لعائن الله تترى، ، صنّف ما يزيد على ستمائة مصنّف، شحنها وملأها بعقيدته الكفرية الضالة، من شرها: الفتوحات المكية، وفصوص الحكم، توفي بدمشق سنة 638، ترجمته في: سير أعلام النبلاء 48/23، ميزان الاعتدال659/3، شذرات الذهب332/7، أعلام الزركلي181/6

[6] إجازة ابن عربي للملك المظفر مع ذكر شيوخه ومؤلفاته ص121، ضمن مجموع رسائل له ط دار الثقافة الدار البيضاء

[7] طبع باسم: "تلقين الوليد الصغير"، فلعل: "المهتدي" مصحفة عن: "المبتدي".

[8] شفاء السقام ص99

وقول **الغبريني**[1]: سمعتُ من شيخِنا الفقيه أبي محمد بن عبادة[2] –رحمه الله– أنّه أَلّفَ كتابًا كبيرًا في الأحكام في الحديثِ، وهو أضعافُ «**الأحكام الكُبْرَى**»، سمعتُ منه أنّ الكتابَ المذكورَ اضْمَحَلّ أمرُه بعد كمالِ تأليفه [لكِبَرِهِ][3]. اهـ

قلت: قولُ **الغبريني** هو على ما جرَى عليه بعض من ترجم **للإشبيلي**، فعند ذِكْرِهِمْ مصنفاتِه إنّما يذكرون له كتابيْن في الأحكام: «**الكُبْرَى**» و«**الصُّغْرَى**»، ويعنُون بالكُبْرَى «**الوُسْطَى**»، وهي كذلك في الواقع أكبرُ من «**الصُغْرَى**» بأضعاف حجمِها، ثم لِعَدَمِ اطِّلَاعِهِمْ على «**الكُبْرَى**» يجعلون «**الوُسْطَى**» كُبْرَى، والله أعلم.

ومما زاد من هذا التلبيس واختلاط المُسَمّيَات أنّ «**الكُبْرَى**» لم تَنْتَشِر ولم تَشْتَهِرْ شهرةً كبيرةً كحَالِ «**الوُسطَى**» و«**الصغرى**»، فلم يكثر اعتِنَاءُ الناسِ بها لكونها بالأسَانِيدِ، ولكِبَرِ حجمها، وذلك ما يُفَسِّرُ قِلّةَ نُسَخِهَا المخطوطة منذ ذلك الزّمَنِ البعيدِ إلى يومنا هذا، حتى أنه لما طُبِعَ الموجود منها طبع على نسخةٍ واحدةٍ فريدةٍ ناقصةٍ، كما سبَقَ ذكرُه.

وأما «**الوُسْطَى**» فقد كُتِبَ لها الانتِشَارُ والاشْتِهَارُ، وأقبَلَ عليها العُلمَاءُ والطّلَبَةُ حِفْظًا ودَرْسًا، وقُرِئَتْ على الشُيُوخ في مجَالِسِ الحَدِيثِ والرِّوَايَةِ، بل جعلهَا بعضُهُم مِثَالًا لما يَكْفِي الفَقِيهَ المُجتَهِدَ فيما يحتاجُهُ مِنَ الحديثِ.

قال الفقيه العلامة **أبو عبد الله ابن عرفة التونسي**(ت803) في بعض كلامه[4]: ما أشار ابن عبد السلام من يُسْرِ الاجتهادِ، يُسَاعِد عليه مثل قراءة: «**الجَزُولِيَة**» في النحو، والكتب الفقهية، والاطِّلَاعُ على أحاديثِ «**الأَحْكَامِ الكُبْرَى**» لعبد الحق[5]، ونحو ذلك يكفيه آلةَ الاجتهادِ، مع الاطِّلَاعِ على فهم مُشْكِلِ الُلغَةِ، بـ: «**مختصر العَيْنِ**»، و«**صِحَاح الجَوْهَرِي**»،

---

[1] عنوان الدراية ص42 في ترجمة عبد الحق الإشبيلي

[2] أبو محمد عبد الله بن محمد بن عمر بن عبادة القلعي/ت 669، ترجمته في: عنوان الدراية ص65، شجرة النور 680

[3] في ط: [لكبيره]

[4] مقال: من أعلام المحدثين البارزين بالمغرب الكبير: أبو محمد عبد الحق الإشبيلي الأزدي، لعبد الهادي الحسيسن / العدد 233 ربيع 1 1404/ دجنبر 1983، قال: انظر التعليق في "الأحكام" لعبد الحق، رقم: 235، مخطوط الخزانة الملكية بالرابط، وهذا التعليق منقول من "شرح ابن الحاجب" في باب الصفاء، ونَصُ كلام الفقيه ابن عبد السلام: ومواد الاجتهاد في زماننا أيسرُ من زمانِ المتقدمين، ولو أراد اللهُ بنا الهداية لأنّ كتب الأحاديث والتفاسير دُوِّنَتْ، وكان الرجل يرْحَلُ في سمَاع الحديثِ الواحدِ.

[5] يعني بـ: "الكبرى" هنا: "الوسطى"، ، بدليل ذكره لابن القطان، ، وكتابُه قطعا إنّما وضعه على: "الاحكام الوسطى".

ونحو ذلك من غريبِ الحديثِ، سيمَا مع نَظَرِ ابن القَطّانِ، وتحقيقِهِ أحاديثَ الأحكامِ. والله أعلم.

قال الشيخ **الحسين آيت سعيد المراكشي** محقق كتاب: «**بيان الوَهْمِ والإِيهَام**»[1]: لما كانت «**الأحكامُ الكُبرَى**» طويلة بأسانيدها اختصر منها المؤلفُ «**الأحكام الوسطى**» بحذفِ الأسانيدِ وجملةٍ من الكتبِ والمتونِ، توجد في تلك دون هذه، وعَوّضَهَا في هذه بالإكثارِ من الكلام على علل الأحاديث، واختلاف ناقليه، وتحرير الزياداتِ فيه، ... ومن خصائص «**الأحكَام الوُسْطَى**» أنّ المؤلفَ حشَدَ فيها من الأحاديث كَمًّا هائلًا، التزم فيها الصناعةَ الحديثية من الكلام على كل حديثٍ حديثٍ، والتعقيب عليه بما فيه من علة إنْ كانَتْ، ثم التّنْصِيص على التصحيحِ و التضعيفِ.اهـ

طبعات الكتاب :

طبعت «**الوُسْطَى**» في مكتبة الرشد الرياض 1995 في 4 مجلدات تحقيق الشيخين حمدي السلفي وصبحي السامرائي، وقد اعتمدا في عملهما على نسخةٍ واحدةٍ، وهي المحفوظة في المكتبة الظاهرية برقم 291 حديث، نسخت سنة 1125، عدد أوراقها 231، أوقفها الوزير سليمان باشا على مدرسته سنة 1150، وقد كتب عليها : «**الأحكَام الكُبْرَى**».

ثم أعيد طبعها في دار الكتب العلمية بيروت 2010 في مجلدين، بتحقيق علي إبراهيم مصطفى.

الأعمال العلمية حول الكتاب :

1ـ قال **أبو العبّاس الغبريني**[2]: وقد كتب **أبو عبد الله ابن القطان** مِزْوَار الطَلَبَةِ بالمغربِ على «**الأحكَام الصُّغْرَى**» نُكَتًا واستلحاقًا، وكتب غيرُه عليها ردًا وإصلاحًا، وقد اشتهَرَتْ كتبُه بالمشرق، و وقع النقلُ منها.

ونقل عنه صاحب «**الجواهر الثمينة**»[1] في آخر كتاب الزكاة من كتابه فصلا، نقله **أبو محمد عبد الحق** في كتاب الزكاة من كتاب «**الأحكام**»، ونَصُّهُ: "قال المؤلف: "وقال عبد

---

[1] بيان الوهم والإيهام 176/1

[2] عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية ص43

الحق البِجَائِي"، وفي بعض نسخ **ابن شاس**: "وقال عبد الحق اليماني"، وهو غلطٌ، وإنّما نسبَه إلى بِجاية لاستيطانِه بها، وظهور حالهِ وتصانيفِه فيها.

وقال **القاسم بن يوسف التجيبي**(ت730) في «**برنَامَجِه**»[2]: هذا الكتابُ مَوْضُوعٌ على النسخةِ الوُسْطَى من الأحكامِ. اه

قلت: الكتابُ المذكورُ للحافِظ أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الحِمْيَري الكناني الفاسي، المعروف بابن القَطّان(ت628)، وهو كتابُه المشهُور المسمّى بـ: «**بَيَان الوَهْمِ والإيهَامِ الوَاقِعَيْنِ في كتابِ الأحْكَامِ**»[3]، وهو كتابٌ عظيمٌ عجيبٌ، لم يُؤلّف مثله في بابه .

قال مؤلفه في مقدمته[4]: الحمد لله كما يَحِقُّ له ويَجِب، والتسليم على محمد نبيه المصطفى المنتخَب، وبعدُ: فإنّ أبا محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي ثم الإشبيلي -رحمة الله عليه- قد خَلّدَ في كتابه الذي جمع فيه أحاديثَ أحكامِ أفعال المكلفين علمًا نافعًا، وأجرًا قائمًا، زكا به عملُه، ونجح فيه سعيُه، وظهر عليه ما صَلَحَ فيه من نِيّتِهِ، وصَحّ من طَوِيّتِهِ، فلذلك شاع الكتابُ المذكورُ وانْتَشَر، و تُلُقِّيَ بالقبول، وحُقّ له ذلك، لجودة تصنيفِه واقتصاده، وجَوْدَةِ اختيارِه، فلقد أحسن فيه ما شاء، وأبدَع فوق ما أراد، و أَرْبَى على

---

[1] أبو محمد عبد الله بن نجم بن شاس الجذامي السعدي المالكي/ ت616، وكتابه: "عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة" 249/1، والفصل المنقول هو قوله: أسنَدَ عبد الحق البجائي إلى عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: ذكر لي أَبِي أنه عبَر مد رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فوجدها رطلا وثلثا في المد، قال: ولا تبلغ في التمر هذا المقدار، قال: وبحثت أنا غاية البحث عند كل من وثقت بتمييزه، فكل اتفق لي على أن دينار الذهب بمكة وزنه اثنان وثمانون حبة وثلاثة أعشار حبة بالحب من الشعير المطلق، والدرهم سبعة أعشار المثقال، فوزن الدرهم المكي سبع وخمسون حبة وستة أعشرا حبة وعشر عشر حبة، فالرطل مائة درهم واحدة وثمانية وعشرون درهما بالدرهم المذكور، قال: ووجدنا أهل المدينة لا يختلف منهم اثنان في أن مد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- الذي به تؤدى الصدقات ليس أكثر من رطل ونصف، ولا أقل من رطل وربع، وقال بعضهم: رطل وثلث: وليس هذا اختلافا، ولكنه على حسب رزانة المكيل من التمر والبر والشعير. انتهى كلامه، وانتهى بانتهائه كتاب الزكاة ما يتعلق به.اه

[2] برنامج التجيبي ص 152

[3] طبع في دار طيبة بالرياض 1997 في 6 مجلدات تحقيق الحسين آيت سعيد قال الحافظ في النكت ص 167: قد تتبع أبو الحسن بن القطان الأحاديث التي سكت عبد الحق في أحكامه عن ذكر عللها بما فيه مقنع، وهو وإن كان قد تعنت في كثير منه فهو مع ذلك جم الفائدة. اهـ، وللحافظ الذهبي كتاب: "مختصر كتاب الوهم والإيهام"، طبع في دار الثقافة المغرب 1988 في جزء لطيف تحقيق فاروق حمادة، وقد بلغت الأحاديث التي تتبعه فيها 91 حديثا

[4] بيان الوهم والإيهام 7/2

الغاية وزَاد، ودَلّ منه على حفظٍ وإتقانٍ، وعلمٍ وفهمٍ، واطلاعٍ و اتساعٍ، فلذلك لا تَجِدُ أحدا ينتمي إلى نوعٍ من أنواع العلوم الشرعية إلا والكتاب المذكور عنده، أو نفسه معلقة به، فقد حَدَاهُمْ حُسْنُ تأليفِه على الإكباب عليه وإيثاره، وخاصةً من لا يُشَارِكُ في طلبه بشيءٍ من النظر في علم الحديث، من فقهاء ومتكلمين وأصوليين، فإنّهم الذين قد قَنِعُوا به، ولم يَبْغُوا سِوَاهُ، حتى لربما جَرّ عليهم جهالات، منها اعتقادُ أحدهم أنه لو نَظَرَ في كُتُبِ الحديث نَظَرَ أهله، فرواها وتفقّدَ أسانيدها، وتعرّف أحوال رواتها فعلم بذلك صحة الصحيح، وسقم السقيم، وحسن الحسن، فاتَهُ كثير مما احتوى عليه الكتاب المذكور من مشتّتِ الأحاديث، التي لا تحتوي إلا ما يتعذر على الأكثر من الناس جمعه.

وهذا ممن اعتقده غلطٌ، بل إتقانُ كتابٍ من كتب الحديث، وتعَرُّفُهُ كما يجب، يحصل له أكثر مما يحصل له الكتاب المذكور من صناعة النقلِ، فإنه ما من حديثٍ يُبحَثُ عنه حقّ البحث، إلا ويجتمع له من أطرافه وضَمِّ ما في معناه إليه، و التنبّه لما يعارضه في جميع ما يقتضيه؛ أو بعضه؛ أو ما يعاضده؛ ومعرفة أحوال نقلته؛ وتواريخهم ما يُفتَح له في الألف من الأحاديث.

وكذلك يَجُرُّ عليهم أيضا اعتقادُ أن ما ذكره من عند البخاري مثلا لا بُدّ فيه من البخاري، وما علم أنه رُبّما يكون عند جميعهم، وما ذكره من عند أبي داود، ربما ليس هو عند الترمذي؛ أو النسائي؛ ولذلك ذكره من عند أبي داود، وما علم أنه ربما لم يَخْلُ منه كتاب أيضا.

وكذلك أيضا يَجُرُّ عليهم تحصيل الأحاديث مشتتةً غايةَ التّشَتُّتِ، بحيث يتعرض للغَلَطِ في نِسبَتِهَا إلى مواضعها بأدنى غَيْبَةٍ عنها، ولذلك ما ترى المشتغلين به، الآخذين أنفسهم بحفظه، ينسبون إلى مسلم ما ليس عنده، أو إلى غيره ما لم يذكر كذلك، وربما شعر أحدهم بأنه بذلك مدلس، كتدليس من يروي ما لم يسمع عمن قد روي عنه، من حيث يوهم قوله ذكر مسلم، أو البخاري كذا، أنه قد رأى ذلك في موضعه، ونقله من حيث ذكر، فيتحرج من ذلك أحدهم، فيُحْوِجُهُ ذلك إلى أن يقول ذكره عبد الحق، فيحصل من ذلك في مثل ما يحصل فيه من يذكر من النحو مسألة وهي في كتاب سيبويه، أو يذكر مسألة في الفقه هي في أُمّهَاتِ كتبه، فيَنسِبُها إلى متأخري الناقلين منها، بخلاف ما

يتحصل الأمر عليه في نفس قارئ كتاب مسلم، أو أبي داود مثلا، فإنّه يعلم الأبواب مرتبةً مصنفةً، وأطرافها من غيره، وما عليه من زياداتٍ، أو معارضاتٍ أو معاضداتٍ، مرتبةً في خاطرهِ بحيث لا يختَلُّ ولا يتثبج إلا في الندرةِ.

والذي يحصلُ من علم صِحّةِ هذا الذي وصفناهُ للمُزَاوِلِ أكثر وأبين مما وصفنا منه، فالكتابُ المذكورُ من حيث حسنِه وكثرةِ ما فيه قد جَرّ الإعراضَ عن النظرِ الصحيحِ، والترتيب الأولى من تحصيل الشيءِ من معدنه، وأخذ من حيث أخذه هو وغيره.

هذا على تقدير سلامته من اختلال نقلٍ؛ أو إغفالٍ؛ أو خطإٍ في نظَر أهل هذا الشأن، فأمّا والأمرُ على هذا فقد يجب أنْ يكون نظرُ من يقرؤه وبحثُه أكثر وأكبر من بحثِ من يقرأ أصلا من الأصولِ، لا كما يصنعه كثيرٌ ممن أكبّ عليه، من اعتمادهم على ما نَقَلَ، وتقليدهم إياه فيما رأَى وذهبَ إليه من تصحيح أو تسقيم، وقد يُعَمِّمُ بعضهم هذه القضيةَ في جميع نظرِ المحدّثِ، ويقول: إنه كله تقليد، وإن غاية ما ينتهي إليه الناظر بنظرهم تقليدُ معدِّلٍ أو مُجَرِّحٍ، فهو كتقليدِ مصححٍ أو مضعفٍ للحديثِ.

وهذا ممن يقوله خطأٌ، بل ينتهي الأمرُ بالمحدث إلى ما هو الحق من قبول الرواية، و رد الرأي، فهو لا يقلد من صحّحَ، ولا من ضعّفَ، كما لا يقلد من حرّمَ، ولا من حلّلَ، فإنها في العِلمَيْنِ مسائل مجتهدة، لكنه يقبل من رواية العدل الناقل له من أحوال من روى عنه الحديث، ما يحصل عنده الثقة بنقله، أو عكس ذلك، ونقلهم لذلك إما مفصلا، وإما مجملا، بلفظ مصطلح عليه، كألفاظ التعديل والتجريح، فإنهم قد تواضعوا عليها بدلا من التطوف على جزئيات الأحوال، وتأديتها على التفصيل

فكما كان يحصل لنا من نقل العدل إذا قال لنا: إن فلانا كان وَرِعًا حافظا، ضابطا فَهِمًا، عالما أنّ فُلَانًا المذكور مقبول الرواية، مرجح جانب صدقه على جانب كذبه، فكذلك يحصل لنا ذلك، إذا قال لفظًا من الألفاظ المصطلح عليها، و لبيان المعنى والانفصال عما يعترض به عليه مواضعه

ولما كان الحال على ما وصفتُ من احتواء الكتاب المذكور على ما لا يعصم منه أحدٌ، ولا سِيّمَا من جمَع جمعَه، وأكثر إكثارَه، وكفى المرء نبلًا أن تُعَدّ معايبه، تجردتُ لذكر

المعثور عليه من ذلك، فذكرتُه مفيدًا به، وممثلًا لما لم أعثر عليه من نوعه، إذ الإحاطةُ متعذرةٌ، وانحصر لي ذلك في أمرين وهما نَقْلُهُ ونَظَرُهُ.

أما نقله فأبوابٌ منها: باب ذكر الزيادة في الأسانيد، باب ذكر النقص في الأسانيد، باب نسبة الأحاديث إلى غير رواتها، باب ذكر الأحاديث يوردها من موضع عن راو ، ثم يردفها زيادة، أو حديثا من موضع آخر، موهما أنها عن ذلك الراوي أو بذلك الإسناد، أو في تلك القصة، أو في ذلك الموضع، وليس كذلك، باب ذكر أحاديث يظن من عطفها على آخر، أو إردافها إياها، أنها مثلها في مقتضياتها، وليست كذلك، باب أشياء مفترقة تغيرت في نقله، أو بعده عما هي عليه، باب ذكر رواة تغيرت أسماؤهم أو أنسابهم عما هي عليه، باب ذكر أحاديث أوردها ولم أَجِدْ لها ذكرا، أو عَزَاها إلى مواضع ليست هي فيها، أو ليست كما ذكر، باب ذكر أحاديث أوردها على أنّها مرفوعة، وهي موقوفة، أو مشكوك في رفعها، باب ذكر ما جاء موقوفا، وهو في الموضع الذي نقله منه مرفوع، باب ذكر أحاديث أغفل نسبتها إلى المواضع التي أخرجها منها، باب ذكر أحاديث أبعد النجعة في إيرادها، ومتناولها أقرب وأشهر، وها هنا انتهى القسم الأول الراجع إلى نقله، فإن جميع هذه الأبواب أوهام، إما منه، وإما ممن بعده.

فأما ما يرجع إلى نظره فمنه: باب ذكر أحاديث أوردها إلى أنها متصلة، وهي منقطعة، أو مشكوك في اتصالها، باب ذكر أحاديث ردها بالانقطاع، وهي متصلة، باب ذكر أحاديث ذكرها على أنها مرسلة، لا عيب لها سوى الإرسال، وهي معتلة بغيره، ولم يبين ذلك منها، باب ذكر أحاديث أعلها برجال، وفيها من هو مثلهم، أو أضعف، أو مجهول لا يعرف، باب ذكر أحاديث أعلها بما ليس بعلة، وترك ذكر عللها، باب ذكر أحاديث أعلها، ولم يبين من أسانيدها مواضع العلل، باب ذكر أحاديث سكت عنها، وقد ذكر أسانيدها، أو قطعا منها، ولم يُبَيِّنْ من أمرِها شيئا، باب ذكر أحاديث أتبعها منه كلاما يقضي ظاهره بتصحيحها، وليست بصحيحة، باب ذكر أحاديث أتبعها كلاما منه كلاما لا يبين منه مذهبه فيها، فنبين أحوالها، من صحة أو سقم، أو حسن، باب ذكر أحاديث أوردها على أنها صحيحة، أو حسنة، وهي ضعيفة من تلك الطرق، صحيحة أو حسنة من غيرها، باب ذكر أحاديث ضعفها من الطرق التي أوردها منها، وهي ضعيفة منها، صحيحة أو حسنة من طرق أخر،

بابٌ ذكر أحاديث ضعفها وهي صحيحة، أو حسنة، وما أَعَلّهَا به ليس بعِلّةٍ، بابٌ ذكر أحاديث ضعفها، ولم يبين بماذا، وضعفها إنما هو الانقطاع، أو توهمه، باب ذكر أمور جميلة من أحوال رجال يجب اعتبارها، فأغفل ذلك أو تناقض فيه، باب ذكر رجال لم يعرفهم، وهم ثقات، أو ضعاف، أو اختلف فيهم، باب ذكر أحاديث عرف ببعض رواتها فاخطأ في التعريف بهم، باب ذكر رجال ضعفهم بما لا يستحقون، و أشياء ذكرها عن غيره، محتاجة إلى التعقب، باب ذكر أحاديث أغفل منها زيادات مفسرة، أو مكملة، أو متممة، باب ذكر المصنِّفِين الذين أخرج عنهم في كتابِه ما أخرج من حديثٍ، أو تعليلٍ، أو تجريحٍ، أو تعديلٍ، باب ذكر مضامِين هذا الكتاب على نسَقِ التصنيفِ.

فهذا هو القسم الراجع إلى نظره، ما عدا البابين الأخيرين، فجميع هذا القسم إيهام منه لصحة سقيم، أو لسقم صحيح، أو لاتصال منقطع، أو لانقطاع متصل، أو لرفع موقوف، أو لوقف مرفوع، إن لثقة ضعيف، أو لِضُعْفِ ثقةٍ، أو لتيقن مشكوكٍ، أو لتشكك في مستيقنٍ، إلى غير ذلك من مضمنه، وباعتبار هذين القسمين من الأوهام و الايهامات، سَمّيْنَاهُ كتاب: «**بَيَان الوَهْمِ والإِيْهَامِ الوَاقِعَيْنِ في كتاب الأَحْكَامِ**»، والبابُ الذي هو لذكر الزيادة المفسرة، أو المكملة هو باب يتسع، ويكثر مضمنه، ولن نقصده بالجمع، فالذي ذكرنا فيه إنما هو المتيسر ذكره، ولعلنا نَعْثُرُ منه على أكثر من ذلك بعد إن شاء الله

وقد كنتُ شَرَعْتُ في باب أذكر فيه ما ترك ذكره من الأحاديث الصحاح، المفيدة أحكاما لأفعال المكلفين، لست أعني ما ترك من حسن، أو ضعيف فإنّ هذا قد اعترف هو بالعجز عنه، وهو فوق ما ذكر، بل من قسم الصحيح، فرأيتُه أمرًا يكثُر، أو يتعذُر الإحاطةُ به، ورأيتُ منه أيضا كثيرا لا أَشُكُّ في أنّه تركه قصدًا، بعد العلم به، والوقف عليه، وعلمتُ ذلك إما بأَنْ رأيتُه قد كتبه في **كتابه الكبير**[1]، الذي يذكر فيه الأحاديث بأسانيدها، الذي منه اختصر هذا، وإمّا بأَنْ يكون مذكورًا في بابٍ واحدٍ من مصنّفٍ، أو في حديث صحابي واحد من مسنَدٍ، مع ذكر ما ذكر هنا.

---

[1] يقصد كتاب : "الأحكام الكبرى"، وقد طبع الموجود منها.

فعلِمتُ أنه ترَك ذلك قصدًا، خطأً أو صوابًا، فأعرضتُ عن هذا المعنى، وهو أيضا إذا تعَرّضَ له لا يصلح أنْ يكون في بابٍ من كتابٍ، بل ديوانًا قائمًا بنفسه، يُتَجَنّبُ فيه ما ذكرهُ هو فقط .

وقد يَظُنُّ ظانٌّ أنّ كتابنا هذا مقصورُ الإفادة على من له بكتابِ أبي محمد عبد الحق اعتناء، فذلك الذي يستفيد منه إصلاحَ خللٍ، أو تنبيها على مغفلٍ، وهذا الظّنُّ ممن يظنه خطأٌ، بل لو كان كتابنا قائمًا بنفسه، غير مشيرٍ إلى كتاب أبي محمد المذكور، كان بما فيه من التنبيه على نُكَتٍ حديثيةٍ خَلَتْ عنها وعن أمثالها الكتب، وتعريف برجال يَعِزُّ وجودُهم، ويتعذرُ الوقوف على الموضع الذي استفدنا أحوالهم منها، وأحاديث أَفَدْنَا فوائد في متونِها؛ أو في أسانيدِها، وعِلَلٍ نَبّهْنَا عليها، وأصولٍ أشرنا إليها أفيد كتابٍ، وأعظم ثمرةٍ تُجْتَنَى.

ومن له بهذا الشأن اعتناءٌ يعرف صِحّةَ ما قلناهُ، وقد كَادَ مما لم نُسبَقْ إلي مثله في الصناعةِ الحديثيةِ، وترتيبِ النّظَرِ فيها، المستفاد بطولِ البحثِ، وكثرةِ المُصَاحَبَةِ؛ و المناظرةِ؛ والمُفَاوَضَةِ؛ وشِدّةِ الاعتناءِ؛ و وجود الكتبِ المُتَعَذّرِ وجوُدها على غيرِنا[1]، مما تيسر الإنعام به من اللهِ سبحانه علينا، له الحمد والشكر.

فليس في كتابِ **أبي محمد عبد الحق** حديثٌ إلا وقفتُ عليه في الموضع الذي نقله منه، بل وفي مواضع لم يرَهَا هو قَطُّ، بل لعله ما سَمِعَ بها، إلا أحاديث يسيرةٌ جدا، لم أَقِفْ عليها في مواضعها، ولم آلُ جهدًا، ولا أدعي سلامةً من الخطأ، لكني أتيتُ بالمستطاع، فإن أصبتُ فأرجو تضعيف الأجر، والله يعفو عن الزَلَلِ، ويتفضل بإجزَالِ ثوابِ بذل المجهودِ، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وهذا حين ابتدئُ مستعينا بالله سبحانه . اهـ

قال الحافظ **الذهبي**[2]: طَالَعْتُ كتابَه المسمّى بـ: «**الوَهْم والإيهَام**» الذي وضَعَه على «**الأحكَام الكُبْرَى**» لعبد الحق، وهو يَدُلُ على حِفظِه وقُوّةِ فَهمِهِ، لكنه تَعَنّتَ في أحوالِ رِجَالٍ فما أَنْصَفَ؛ بحيث أنه أخذ يُلَيّنُ هشام بن عروة ونحوه .اهـ

---

[1] ويحق له ذكر ذلك، فقد كان -رحمه الله- قال ابن مَسْدِيّ كما في تاريخ الإسلام للذهبي 866/13: كَانَ شيخَ شيوخِ أهلِ العِلْم في الدّولة المؤمنية، فتمكّن من الكُتب، وبلغ غاية الأُمنية. اهـ

[2] تذكرة الحفاظ 134/4، ولفظه في تاريخ الإسلام 866/13: طالعتُ جميع كتابه " الوهم والإيهام " الّذي عمله على تبيّين ما وقع من ذلك لعبد الحقّ في "الأحكام" يدّل على تبحُره في فنون الحديث، وسَيَلانِ ذهنه، لكنّه تَعَنّت وتكَلّم

وقال أيضا في «**السير**»[1]: صنّفَ الحافظُ القاضي أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الحِمْيَرِي الكتامي الفَاسِيّ المشهور بابن القَطّان كتابًا نفيسًا في مجلدتَيْنِ، سماهُ: «**الوَهْم والإيهَام فيما وقَع من الخَلَل في الأحْكَام الكبرى**» لعبد الحق يناقشه فيه فيما يتعلق بالعلل وبالحرج والتعديل، طالعتُه ، وعَلّقْتُ منه فوائدَ جليلة.اهـ

وقال في «**جُزْءٍ**» له مُفرَدٍ في الرّدِ على مَواضِعَ من هذا الكتابِ[2]:

لقد أسرَفَ في المُحَاقَقَةِ والتّعَنُتِ للحافظ **أبي محمد**، وبالغ في ذلك، وأصابَ في كثيرٍ من ذلكِ، ولم يُصِبْ في أماكن، وغَلِطَ فيها، وألزم **أبا محمد** بتطويلِ الكلامِ على الأحاديثِ بما لا يناسب الأحكامَ المختصرة التي بلا أسانيد، وعَمَدَ إلى رواةٍ لهم جلالةٌ وجلادةٌ في العلم، وحديثُهم في معظَمِ دواوينِ الإسلام فغمَزَهُمْ بكونِ أنّ أحدًا من القدماء ما نَصّ على توثيقهم بحسب ما اطّلَعَ هو عليه، وقاعدتُه **كابن حزمٍ** وأهلِ الأصولِ: يقبَلُ ما روى الثقةُ سواء خُولِفَ أو رفع الموقوفَ أو وَصَل المرسلَ، والرجلُ فحَافِظٌ في الجُملةِ له اطّلَاعٌ عَظِيمٌ، وتَوَسُّعٌ في الرجالِ، ويَقَظَةٌ وفِطْنَةٌ قَلّ مَنْ يُجَارِيهِ في زَمَانِهِ أخذَ الفَنّ من المطالعةِ. اهـ

أ ـ وقد تعقّبَ كتابه: «**بَيَان الوَهْمِ والإِيْهَام**» هذا في توهيمه **لعبد الحق** تلميذه الحافظ **أبو عبد الله محمد بن أبي يحيى أبي بكر بن خلَف الشهير بابن المَوّاق**(ت642)[3] في كتابه: «**المَآخِذُ الحِفَالُ السّامِيّةِ عن مَآخِذِ الإِهْمَالِ في شرح ما تَضَمّنَهُ كتابُ بيَان الوَهْمِ و الإِيْهَامِ من الإِخْلَالِ والإِغْفَالِ ومَا انْضَافَ إليه من تَتْمِيْمٍ وإِكْمَالٍ**» تعقبًا ظهر فيه -كما قاله الشيخ **القصّار**[4]- إدراكُه ونبلُه وبَرَاعُةُ نقدِهِ، تولى تخريجَ بعضَهُ من المُبَيّضةِ، ولم يكمله.

في حالِ رجالٍ فما أنصف، بحيث إنّه زعم أن هِشام بن عُرْوَة، وسُهَيْل بن أبي صالح ممّن تغيّر واختلط، وهنا فاتته سكتة، و لكنّ محاسنه جمّة. اهـ

[1] سير أعلام النبلاء 200/21

[2] الرد على ابن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام ص 23

[3] أبو عبد الله محمد بن أبي يحيى أبي بكر بن خَلَف الأنصاريُ المرّاكُشيّ القُرطُبيُ ثم الفاسِي، المعروف بابن المَوّاق، تلميذ أبي الحسن ابن القطان، له مصنفات منها: "شيوخُ الدارَقُطنيّ"، و"شَرحُ مقدِّمة صحيح مسلم"، و"شرح الموطّا" /ت642، ترجمته في: الذّيل والتكملة لكتابَي الموصُول والصِّلة 150/5

[4] أبو عبد الله محمد بن قاسم بن محمد القيسي الأندلسي الأصل الفاسي، المعروف بالقصار، مفتي فاس ومحدّث المغرب في وقته/ ت 1012 ، ترجمته في: الإعلام بمن حل مراكش من الأعلام 227/5، الأعلام للزركلي 6/7

ب ـ فأَتَمّهُ الحافظُ **أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن رُشَيْد السبتي الفِهْرِي المالكي**(ت721)[1]، ذكره ذلك في «**رحلتِه**»[2] المشهورة، قال: تولى -رحمه الله- تخريجَ بعضِه من المُبَيّضةِ، ثم اختَرَمَتْهُ المنية، ولم يبلغ من تكميلَه الأمنية، فتوليتُ تكميلَ تخريجِه، مع زِيَادَةِ تَتِمّاتٍ، وكتب ما تركه المؤلفُ بياضًا، والله ينفع بذلك.اهـ

طبع الموجود من كتاب: «**المَآخِذ الحِفَال**» في مكتبة أضواء السلف الرياض 1425 في 3 مجلدات تحقيق محمد خرشافي.

ج ـ وجمع القاضي **أبو عبد الله ابن عبد الملِك المراكشي**[3] بين كتابي **ابن القَطّان** وابن **المَوّاق** مع زياداتٍ نبيلةٍ من قبله، فقال في كتابه: «**الذّيْل والتكملة**»[4]: وقد عُنِيتُ بالجَمْع بينَ هذينِ الكتابَيْن مضافَيْنِ إلى سائرِ أحاديثِ الأحكام، وعلى ترتيبِها، وتكميل ما نَقَصَ منهما، فصار كتابي هذا من أنفَع المصنّفات، وأغزَرِها فائدةً، حتى لو قلتُ: إنه لم يؤلّفْ في بابِه مثلُه؛ لم أُبعِدْ، واللهُ ينفَعُ بالنِّية في ذلك.اهـ.

وقد أجاز **ابن عبد الملك** تلميذه **أبو الحسن المطماطي**، قال: وحدثني فيما أجازني بكتابه الذي ألفه على «**الأحكَام الكبرى**» لأبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي، و ذلك أن **أبا الحسن ابن القَطّان** ألّفَ كتابًا على كتاب «**الأحكَام**» المذكور سمّاهُ: «**الوَهْم و الإيهَام**»، ثم إنّ الفقيه المحدث **أبا عبد الله محمد بن أبي يحيى الموّاق** أكمل ما أغفَلَهُ **أبو الحسَن** المذكور، ثم إنّ الشيخ **أبا عبد الله بن عبد الملك** تَمّمَ ما أغفَلَاهُ[5].اهـ.

---

[1] أبو عبد الله، محمد بن عمر بن محمد ابن رشيد الفهري السبتي المحدث الحافظ، له تصانيف منها رحلته: "ملء العيبة فيما جمع بطول الغيبة في الرحلة إلى مكة وطيبة" / ت721، ترجمته في: الدرر الكامنة 111/4، الأعلام للزركلي 314/6

[2] ملء العيبة / ط دار الغرب الإسلامي ص 50

[3] أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي، محدث مؤرخ، من كتبه: "الذّيل والتكملة لكتابَي الموصُول والصِّلة، والجَمْع بين كتابَي الموصُول والصِّلة"، و كتاب: "الجَمْع بين كتابَي ابن القَطّان وابن المَوّاق على كتابِ الأحكام / ت704، ترجمته في: الديباج المذهب ص331، درة الحجال 24/2

[4] الذيل والتكملة 5/ 151

[5] الذيل والتكملة 77/1، نقلا عن مذكرات ابن الحاج النميري ص103

د ـ وقام أيضا الحافظ **مُغلَطَاي بن قليج** الحنفي(ت762)[1] بترتيب كتاب **ابن القطان**، وسمّاهُ: «**مَنَارَ الإِسْلَام ترتِيب كتاب الوَهْم والإيهام**»[2]، ذكر ه الحافظ **ابن حجر**[3].

وجاء في مقدمة هدا الكتاب[4]: الحمد لله رب العالمين، وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين، أما بعد :

فإنّ اللهَ -جل وعز- لما يسّرَ علي مطالعة كتاب: «**الوهم والايهام**» للحافظ **أبي الحسن ابن القطان** -رحمه الله ونور ضريحه وأسكنه بحبوحة جنته- رأيتُه كتابًا جَمّ الفوائد لطالبه، ويحتاج المحدث والفقيه الى مودعه، استحسنتُه جدا، وأحمدتُه سعيًا وكدًّا، غير أنّه كتابُ نظرٍ لا كتاب كشفٍ، يعثر على فوائده من غير علم بالمظنة، ولا يَقتَبَسُ فوائدَه من كان ذا منة، إلا بعد كشفه جُلّ الكتابِ، وذلك يتعذر على أكثر الطلاب، فلذلك أضحى مُجَانَبًا وإن عظمت فيه الرغبات، مَقْصِيًّا إن كثرت اليه الحاجات ، وذلك أنّ مؤلفَه -رحمه الله- رَتّبَهُ على العلل لا على المسانيد، وذلك يوجب أن يذكر حديثا في الطهارة بجوار حديث آخر في العتق، وحديثا في الفرائض بجوار آخر في الصوم، لاشتراكهما في عِلّةٍ بَوّبَ عليها أبو الحسن بابًا، فيحتاج الناظرُ أولا أنْ يعرف تلك العلة، ليكشف الحديث المطلوب من بابها، ومن عرَف علةَ حديثٍ فلا حاجة به الى كشفه ثَمّ.

فاستخرتُ الله -جل وعز- ورتبته على رتبة كتبِ الأحكامِ، ولم أُدخِلْ فيه ما ليس منه، ولم أُخْرِجْ منه إلا ما دَعَت اليه الضرورةُ إلى إخراجه لتكرره ، كذكره حديثا في مواضع عديدة لا مرادا إلى ذلك كحديث أنس من عند الترمذي قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم-: «الدعاء بين الاذان والاقامة لا يُرَدّ»، ذكره في باب أحاديث أسانيدها جيدة من غير طريق العمي، ثم اعاده في باب الزيادات في الأحاديث، وذلك أنهم قالوا: "فماذا نقول يا رسول الله ؟، قال: سلوا الله العافية"، إلى غير ذلك مما يَكثُرُ تعدادُه فإني أذكره في موضعٍ واحدٍ، لم أحذِفْ منه إلا تعريفه في كل بابٍ، وتنبيهه على ذكره حديثا إن كان تقدم أو سياتي، كقوله قد نَبّهْنَا على هذا الحديثِ في الباب الفلاني، وإذا ذكر **أبو الحسن** رجلا

---

(1) ترجمته عند ذكر كتابه: "الدر المنظوم" رقم 48

(2) كذا في مخطوطة الكتاب النفيس، وغيره من المصادر: " منارة" .

(3) الدرر الكامنة 116/6

(4) ق2/ أ

تناقض **أبو محمد** فيه كـ: "**ابن إسحاق**" مثلا، صَحّحَ أحاديثه في مواضع، وحسّنَهَا في مواضع، وضعفها في مواضع، وسكت عنها في مواضع، فإنه يذكره أولا بجميع أحاديثه التي تناقض **أبو محمد** فيها، ويُبَيّنُ صوابَ ذلك من خطئِهِ، ثم يعيد ذلك بعينه إذا مَرّ له حديث يناسب ما بَوّبَ، فإني أذكرُ أحاديث ذلك الشخصِ عند ذكره إياه مجملا، ولم أُعِدْ ذكره منفصلًا، إلا إذا زاد [ق**2**/ب] **أبو الحسن** في بيان ذلك أَعَدْتُ ذكره في بابه مفصلا لتكْمُلَ الفائدةُ به، وإن كنتُ قد ذكرتُه مجملا مختصرا.

وأما خطبة الكتاب فإنّي ذكرتُها بكمالها، إلا موضع ذكر الترتيب، فإني حذفتُ ذلك، وأما الباب الذي ذكر فيه أبو الحسن أمورًا جُمْلِيّةً من أحوال رجالٍ يجبُ اعتبارها فإني ذكرته آخر الكتاب عند ذكر باب المصنفين الدين خرج أبو محمد عنهم الأحاديث، أو غيرها فإنّي أذكره عند ذكري أول حديث من ذلك الكتاب، وأما غير هذا فإنّي لم أخِلّ منه بحرفٍ واحدٍ إلا ما في جِبِلّةِ البشَر من سهوٍ أو نسيانٍ، وسميتُه : «**مَنَارَ الإسلام ترتيب كتاب الوَهْمِ والإيهَام**» .

ولو تقدّمَني أحدٌ في ترتيبِه على ما شرطتُه لكفاني مؤنَةَ التّعَبِ، وصعوبَة الطَلَبِ، واللهَ أسألُ أن يجعله خالصًا لوجهه، موجبا للقرب لَدَيْهِ، إنّهُ حسبي ونعم الوكيل، وهذا حين الشُرُوع.

وعلى «**الأحكام الوُسْطَى**» أيضا شروحٌ منها :

2- شرح أبي عبد الله محمد بن حسن بن محمد بن صاحب الصّلَاة الأنصَاري المالقي (ت609)، يوجد بعضه مخطوطا في خزانة الجامع الكبير مكناس بالمغرب، وقد طبع قسمٌ منه، وهو باب الطب، بعنوان: «**الطِّبُ النّبَوِي بين المشرق والمغرب انطلاقا من مخطوطة مكناس لابن صاحب الصلاة**»، وذلك في دار نشر المعرفة الرباط 2008 تحقيق د. عبد الهادي التازي.

3- شرح أبي عبد الله محمد بن علي بن أبي بكر ابن حمّاد الصّنْهَاجِي القَلْعِي الحَمْزِي المُرَاكُشِي المعروف بابن كلانون وابن حمادو(ت629)، سماه: «**الإِعْلَام بفوَائِد الأحكام**»،

ذكره **ابن عبد الملك والغبريني**[1]، ولم يُعَيّنا على أي: أحكامِه، ولعلها «**الوُسْطَى**»، فهي الأكثرُ شهرةً وتداولًا.

4- شرح أبي عبد الله محمد بن يوسف بن عمران المَزْدَغِي[2] الفَاسِي الفقيه الخطيب (ت655)، سَمّاهُ: «**أَنْوَار الأَفْهَام في شرح الأَحْكَامِ**»، ذكره **المراكشي وابن القاضي**[3]، وانتهى فيه إلى الأقضية، و لم يُعَيّنَا على أَيّ أحكامِهِ وضع شَرحَه، والغالبُ أنّها «**الوُسْطَى**»، فهي المشهورةُ والمتداولةُ.

5- شرح الإمام أبي محمد عبد العزيز بن إبراهيم بن أحمد القرشي التميمي التونسي المالكي المعروف بـ: ابن بَزِيْزَة(ت662)، سماهُ: «**مَصَالِحُ الأَفْهَام في شرح كتاب الأَحْكَام**»، ذكره **التنبكتي، والباباني**[4]، يوجد من السفر الخامس والسادس في الخزانة الحسنية الرباط برقم: (5084)، والجزء الأول منه في الخزانة العامة الرباط برقم: (29 ق)، مجلد واحد، أوله كتاب الحج، وآخره: الثيب أحق بنفسها ...

6- شرح صدر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر ين مكي العثماني الشافعي المعروف بابن المُرَحّل وبابن الوكيل(ت716)، قال الحافظ **ابن حجَر**[5]: شرَع في شرح «**الأحْكَام**» لعبد الحق، فكتب منه ثلاث مجلدات، دَالاتٌ على تبحُرِهِ في الحديثِ والفقهِ والأصولِ.

7- شرح أبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق التلمساني، عُرِفَ بالخطيب(ت781)، قاله **الذهبي** نقلا عن **ابن الأَبّار**.

8- وتقدّم ذكر كتاب: «**الشُرُوْح والتّعْلِيْقَات على كتب الأَحْكَام الصُغْرَى والوُسْطَى والكُبْرَى**» لأبي عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري.

فائدة :نسخ خطِيّة أخرى للكتابِ

من الكتاب نسخة محفوظة في المكتبة المركزية الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، رقم الحفظ: (312- 314)، وثانية في المكتبة الخديوية القاهرة رقم الحفظ: (1/261) ،

---

(1) الذيل والتكملة 216/5، عنوان الدراية ص 220

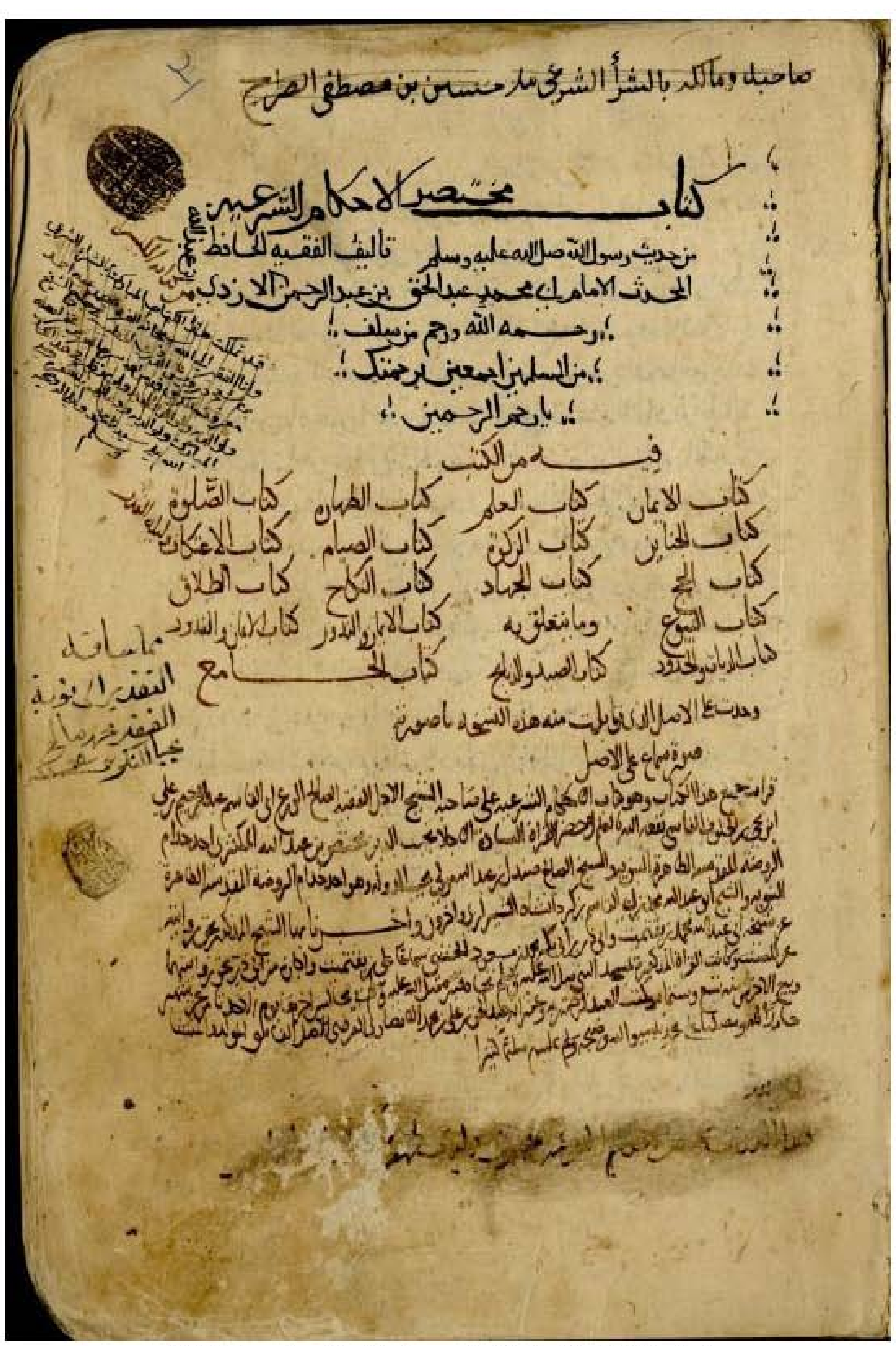
(2) نسبة إلى: "مزدغة"، وهي كما في بيوتات فاس: قبيلة من البربر عمل قلعة صفرو.

(3) الذيل والتكملة 268/5، جدوة الاقتباس ص 222/ ترجمة 190

(4) نيل الابتهاج بتطريز الديباج ص 268، هدية العارفين 581/1

(5) الدرر الكامنة 5 / 377، ومثله قال ابن قاضي شهبة في طبقاته 234/2

وثالثة في مكتبة جوتا ألمانيا، رقم الحفظ: (12/2)، ورابعة في مكتبة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية الرياض، رقم الحفظ: (ب5350- 5355) .



صاحبه ومالكه بالشراء الشرعي ملا حسين بن مصطفى الصراج

كتاب مختصر الاحكام الشرعية

من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم تاليف الفقيه الحافظ

المحدث الامام ابي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الازدي

رحمه الله ورحم من سلف

من المسلمين اجمعين برحمتك

يا ارحم الراحمين

فيه من الكتب

كتاب الايمان كتاب العلم كتاب الطهارة كتاب الصلوة

كتاب الجنائز كتاب الزكوة كتاب الصيام كتاب الاعتكاف

كتاب الحج كتاب الجهاد كتاب النكاح كتاب الطلاق

كتاب البيوع وما يتعلق به كتاب الايمان والنذور

كتاب الديات والحدود كتاب الصيد والذبائح كتاب الجامع

صورة سماع على الاصل

صورة من مخطوط: «الأحكام الصغرى»، نسخة، ويظهر في سماع للكتاب

[8]- «الأحكام الصُغْرىٰ في لَوَازِمِ الشَرْع وأحكامِه وحلالِه وحرامِه في ضُرُوبِ من التَرغِيبِ والتَرْهِيبِ وذِكْرِ الثَوَابِ والعِقَابِ» له أيضا .

قال **عبد الحَقِّ** في مقدمتها[1]: الحمد لله رب العالمين، والصلاة والتسليم على محمد خاتم النبيين، وإمام المرسلين، وعلى صحابته الطاهرين، وجميع عباد الله الصالحين.

أما بعد: وفقنا الله أجمعين لطاعته، وأمدنا بمعونته، وتوفانا على شريعته، فإني جمعت في هذا الكتاب مفترقا من حديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم- في لوازم الشرع وأحكامه، وحلاله وحرامه، وفي ضروبٍ من الترغيب والترهيب، وذكر الثواب والعقاب، إلى غير ذلك مما تميز حافظها، وتُسعِدُ العاملَ بها، وتَخَيَّرْتُهَا صحيحةَ الإسناد، معروفةً عند النُّقّادِ، قد نقَلَتْهَا الأثباتُ، وتداولتها الثقاتُ، أَخْرَجْتُهَا من كتبِ الأئمة وهُدَاة الأمة، أبو عبد الله مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي، وأبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري، وأبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، وأبو عيسى محمد بن سورة الترمذي.

وفيه أحاديث مِنْ كُتُبٍ أُخَر، أذكرُها عند ذكر ما أخرِج منها، وإذا ذكرتُ الحديث لواحدٍ ممن أخرجتُ حديثَه، فكل حديثٍ أذكره بعد ذلك فهو له ومن كتابه، وعن ذلك الصاحب المذكور فيه، حتى أذكر غيره، وأُسَمِّي سواه، وربما تخلّلَها في تفسير لغة، أو في شيء ما، وإذا ذكرتُ الحديث لأحدهم وقلت: زاد فلان كذا وكذا، أو قال فلان كذا وكذا، فهو عن ذلك الصاحب عن النبي –صلى الله عليه وسلم- ، وإنْ لم أذكر الصاحب ولا النبي –صلى الله عليه وسلم- ، و إنْ كان مِنْ غيره سميتُه، وذكرتُ عَمّنْ أخرجتُه، وربّما وقع في هذا الكتاب ما قد تُكُلِّمَ فيه من طريق الإرسال والتوقيف، أو تكلم في بعض نقَلَتِهِ، و ليس كل كلامٍ يُقْبَلُ، ولا كُلُّ قولٍ به يُعْمَلُ، ولو ترك كل من تكلّم فيه لم يَبْقَ بأيدي أهل هذا الشأن منه إلّا القليل، وللكلام في هذا الموضوع موضعٌ آخر، وهذا النوع المعتذَر عنه في هذا المجموع قليلٌ، وربما نبهتُ على بعضِه.

وكتبتُ هذه الأحاديثَ مختصرةَ الأسانيد، لتسهل على مَنْ أراد حفظها، وتقرب على من أراد التفقه فيها، والنظر في معانيها، إذ التفقهُ في حديث رسول الله –صلى الله عليه

---

[1] الأحكام الصغرى 71/1

وسلم- هو المعنى المقصودُ، والرأي المحمودُ، والعمل الموجودُ، في المقام المحضور، واليوم المشهود، وإلى الله -عز وجل- أرغبُ في أن يجعل ذلك خالصا لوجهه، مُدْنِيًا من رحمته، مُقَرِّبًا إلى جنته، مُعِينًا على أداء ما أوجبَ، مُنهِضًا إلى ما فيه رَغّب وإليه نَدَبَ برحمته، لا ربّ سواه، وهو المستعانُ، وعليه التكلانُ، ولا حول ولا قوة إلا به، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

قال **الذهبي** في «**السير**»[1]: سَارَتْ بـ «**أحكامِهِ الصُّغْرَى**» و«**الوُسْطَى**» الرُّكْبَان.اهـ

طبعات الكتاب :

طبِعَت «**الأحكامُ الصُّغْرَى**» في مكتبة ابن تيمية مصر 1413 في مجلدين، تحقيق أم محمد بنت أحمد الهليس.

وقد اعتمدتْ في تحقيقه على أربع نسخ، **الأولى**: مصورة نسخة مكتبة شستربيتي إيرلندا برقم: (3944)، ناسخها يوسف بن عبد العزيز بن عبد الله ، تاريخ نسخها 691، بها خروم في مواضع متفرقة

والثانية: نسخة مصورة في مكتبة جامع الإمام برقم: (2652 ف)، في 223 لوحة، ناسخها علي بن نصر بن عمر الحنفي، تاريخ نسخها صفر سنة 680

الثالثة: نسخة خزانة جامعة القرويين فاس، عدد أوراقها 162 ورقة، نسخت سنة 594، وعليها مقابلة تمت سنة 600، وعليها أيضا سماع لأبي ذر الخشني

والرابعة: نسخة الموجود منها السفر الأول تنتهي بتمام كتاب الحج، وهي محفوظة في المكتبة البلدية بالإسكندرية، برقم: (1298/ ب).

الأعمال العلمية حول الكتاب :

1ـ للعلامة **ابن دقيق العيد** «**إملاءٌ**» على مقدمة شرح «**الأحكام الصُّغْرَى**»، أشار إليه في كتابه: «**الاقتراح**»[2]، وذكره أيضا **ابن رُشَيْد السّبْتِي**(ت721) في «**رحلته**»[3].

---

[1] سير أعلام النبلاء 198/21

[2] الاقتراح في بيان الاصطلاح ص: 10

[3] رحلة ابن رشيد 261/3

2ـ ولكمال الدين **أبي المعالي محمد بن علي الأنصاري الشافعي** المعروف **بابن الزّمَلْكَاني** (ت736) شرحٌ عليها، ذكره **ابن قاضي شهبة**[1] فقال: شرَع في شرح «**الأحْكَام الصُّغْرَى**» لعبد الحق الإشبيلي.

3ـ وتقدّم ذكر كتاب: «**الشُّرُوْح والتّعْلِيْقَات على كتب الأَحْكَام الصُّغْرَى والوُسْطَى والكُبْرَى**» لأبي عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري، وهو مطبوعٌ .

فائدة : إسناد الكتاب

1 ـ من أسانيد الكتاب وطُرُقِ وصولِه إلينا ما ذكره الحافظ **المنذري** في «**التكملة**»[2]: ناولَني الخطيبُ **أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن جميل المعافري** بالبيت المقدس -شرفه الله تعالى- كتاب «**الأحكام الصُّغْرَى**»، وأخبرني أنه سمِع جميعَها من لفظِه.

2 ـ و**أبو جعفر اللبلي الأندلسي**(ت691) قال في «**برنامجه**»[3]: «**الأحكام الصغرى**» للحافظ أبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي

قال الشيخ أبو جعفر : سمعتُ جميعَها إلا يسيرا منها بسبتة المحروسة على شيخنا الفقيه الجليل الصالح العلامة الراوية الثقة المعمر أبي عبد الله محمد بن عبد الله الأزدي، وحدثني بجميعها عن مصنِّفِها أبي محمدعبد الحق.

قال الشيخ أبو جعفر: وقرأتُ بعضها على الشيخ الفقيه الصالح الزاهد أبي عبد الله محمد بن محمد العبسي، وناولني سائرَها، وحدثني بجميعها سماعًا على مصنِّفِها الحافظ أبي محمد عبد الحق.

قال الشيخ أبو جعفر: وسمعتُ بسبتة جميعَها إلا يسيرا منها على شيخنا الفقيه العالم أبي القاسم عبدالرحمن بن رحمون المصمودي.

وأخبرني بها قراءةً على الشيخ الفقيه النحوي اللغوي المحدث لحافظ أبي ذر بن محمد بن مسعود الخشني، قراءةً منه على مصنّفِها أبي محمد عبد الحق

قال الشيخ أبو جعفر: وبهذه الطرق جميع تصانيف الحافظ أبي محمد عبد الحق – رحمه الله-.

---

[1] طبقات الشافعية 291/2

[2] التكملة لوفيات النقلة 1/ 61

[3] برنامج اللبلي الأندلسي ص 48

3 ـ والإمام **القاسم بن يوسف بن محمد بن علي التجيبي البَلَنْسِي السّبْتِي**(ت730) قال في «**برنامجه**»[1]: كتاب «**الأحكام في الحديث**»، تأليف الشيخ الزاهد أبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي -رحمه الله تعالى- النسخة الصغرى.

سمعتُ طائفةً من هذا الكتاب تَفَقُّهًا على العلامة المُعْرِب أبي الحسين ابن أبي الربيع القرشي -رحمه الله تعالى-، بلفظ أخي محمد، وأجازنا سائره، وحدثنا به عن أبي علي بن الشَّلُوبِين، وأبي العباس بن العَزَفِي -رحمهما الله تعالى- كليْهما عن مؤلفه.

وسمعتُ أيضًا يسيرًا منه على العدل المُبَرّزِ أبي محمد الجزيري -رحمه الله تعالى-، وأجازنا سائره بحَقِّ سماعه لجميعه على الرواية الثقة أبي العباس أحمد بن يوسف بن فَرْتُون السلمي، قال: أخبرنا أبو ذر مُصعَب بن محمد الخُشَنِي قال: أخبرنا المؤلف.

وأخبرنا به الشيخ الفقيه العدل المبرز أبو بكر بن عبد الكريم بن صدقة بن خلف الله العوفي الصفاقسي إِذْنًا بحَقِّ سماعِه بلفظ لنحو الربع منه، على أبي الحجاج يوسف ابن الشيخ أبي بكر بن عشير، وأجازه باقية وحدّث به وبسائر تآليف أبي محمد عبد الحق، عن مؤلفها -رحمهم الله أجمعين-.

4 ـ وشمس الدين **أبو عبد الله محمد بن جابر بن محمد القَيْسِي الواديآشي الأندلسي** (ت749) قال في «**برنامجه**»[2]: كتاب: «**الأحكام الصُّغْرَى**» للشيخ أبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي قرأتُ بعضها من أولها على الشيخين أبي محمد عبد الله بن هارون وأبي زيد عبد الرحمن بن الدّبّاغ مفترقين، وناولانيها وأجازنيها برواية الأول منهما لها عن الشيخين أَبَوْي الحسن علي بن فاتح البِجّائِي وسهل بن مالك إجازة منهما له، بسماع الأول لها من مؤلفها، وأجازه الثاني فيه، ح وبرواية الثاني من شيخي لها عن أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر بن عيسى عن المؤلف المذكور.

5 ـ والحافظ **الذهبي** في «**السير**»[3]: قد أنبأنا بـ: «**الأحكام الصُّغْرَى**» الإمام أبو محمد بن هارون في كتابه إلينا من المغرب، قال: أخبرنا أبو الحسن علي بن أبي نصر بسماعه من المُصنِّف أبي محمد عبد الحق.

---

[1] برنامج التجيبي ص 151

[2] الوادي آشي ص 209/ رقم 26، ومن طريقه يرويها الروداني في ثبته: صلة الخلف بموصول السلف ص106

[3] سير أعلام النبلاء 201/21

6 ـ وأبو عبد الله **محمد بن عبد الملك المِنْتَوْرِي**(ت834) قال في «**فهرسَته**»[1]: «**الأحكام الصُغْرَى من حدِيث النبي- صلى الله عليه وسلم-**» للإمام القاضي أبي محمد عبد الحق الإشبيلي، قرأتُ جميعه على الأستاذ أبي عبد الله محمد بن محمد بن عمر، وحدثني به عن الشيخ الفقيه القاضي أبي عبد الله محمد بن علي بن محمد بن عبد الرزاق الجزولي قراءةً، عن المدرِّس أبي العباس أحمد بن محمد بن عبد الرحمن بن راشد العمراني سماعا، عن أبيه، عن الشيخ أبي عبد الله محمد بن محمد بن عمران المزذغي، عن أبي ذر مصعب بن محمد الخشني.

وقرأتُ بعضَه على الأستاذ أبي سعيد فرج بن قاسم بن لُبٍّ، وأجاز لي جميعَه، وحدثني به عن الأستاذ أبي الحسن علي بن عمر القيجاطي، عن القاضي أبي علي الحسين بن عبد العزيز بن أبي الأحوص، عن الأستاذ أبي عمران موسى بن عبد الرحمن بن العربي السخان، عنه.

وقرأتُ بعضَه على الرّاوِيَة أبي زكرياء يحيى بن أحمد بن السراج، وناولني جميعَه، وحدثني به عن الحاج أبي عبد الله محمد بن سعيد الرُعَيْني، قراءةً لبعضه وإجازة لجميعِه، عن المُسنِد أبي بكر محمد بن محمد بن خليل السُكُونِيّ، عن جدِّه للأُمِّ القاضي أبي الخطّاب محمد بن أحمد بن خليل، عنه.

قال المنتوري: وبهذيْن الإسناديْن الأخيرَيْن سَاوَيْتُ القاضي أبا عبد الله بن عبد الرزاق شيخَ الأستاذ أبي عبد الله بن عمر .اهـ

7 ـ والحافظ **السيوطي** في «**ثبته**»[2] قال: كتاب «**الأَحْكَام**» لعبد الحق: أنبأني الحافظ أبو الفضل ابن فهد، عن أبي إسحاق التنوخي، عن محمد بن جابر الوادياشي، عن أبي محمد عبد الله بن محمد بن هارون، أخبرنا أبو الحسن بن أبي نصر، أخبرنا أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الإشبيلي.

8 ـ والعلامة المحدث **محمد عابد السندي الأيوبي** الحنفي(ت1257) في «**ثبته**»، قال[3]:

---

(1) فهرسة المنتوري ص137

(2) إنشَاب الكتَب في أَنْسَاب الكُتُب 325/1/ رقم 1067

(3) حصر الشارد 119/1/ الكتاب:6

«**الأحكام الصُغْرَى**» لعبد الحق: أرويه عن الشيخ صالح الفلاني، عن محمد بن سنة، عن مولاي الشريف، عن محمد بن أركماش، عن الحافظ ابن حجر، عن أبي إسحاق التنوخي، عن محمد بن جابر الواديآشي، أنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن هارون، أنا أبو الحسن بن أبي نصر، أنا أبو محمد عبد الحق بن عطية مؤلفه.



كتاب العمدة

من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم

تصنيف الشيخ الإمام الحافظ تقي الدين أبي محمد عبد الغني

ابن عبد الواحد بن علي المقدسي ثم الدمشقي

الصالحي الحنبلي رحمه الله تعالى

توفي مصنف هذا الكتاب في الرابع والعشرين من شهر ربيع الأول

سنة ستمائة ...

صورة من مخطوط: «عمدة الأحكام»، محفوظة في مكتبة برنستون

[9]- «عُمدَة الأحكَام من كلَام خَيرِ الأنام» أو «عُمدَة الأحكَام الصُغرى» للحافظ تقي الدين أبي محمد عبد الغَنِيّ بن عبد الواحد المقدِسِيّ الحنبلي (ت600)[1]

قال في أوله[2]: الحمد لله الملك الجبار، الواحد القهار، وأشهد أن لا إلٰه إلا الله، وحده لا شريك له، رب السماوات والأرض وما بينهما العزيز الغفار، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله المصطفى المختار، وصلى الله عليه وعلى آله وصحبه الخيار

أما بعد: فإن بعضَ إخواني سألني اختصارَ جملة في أحاديثِ الأحكام؛ مما اتفق عليه الإمامان أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، ومسلم بن الحجاج بن مسلم القُشَيْرِي النيسابوري، فأجبتُه إلي سؤالِه رجاءَ المنفعةِ.

وأسألُ اللّهَ أن ينفعَنا به، ومن كتَبَه، أو سمعه، أو قرَأَه، أو حفِظَه، أو نظَر فيه، وأنْ يجعله خالصًا لوجهه الكريم، موجبًا للفوز لَدَيْه في جنّاتِ النعِيم، فإنّه حسبُنا ونعم الوكيل.

قال الحافظ **ابن رجب**[3] عند ذكره لمؤلفات الحافظ عبد الغني: كتاب: «**العُمْدَةُ في الأحكام**» مما اتفق عليه البخاري ومسلم، جزآن.

طبعات الكتاب :

طبع هذا الكتاب المبارك أولا في المطبع الأنصاري دهلي بالهند، ضمن مجموعة الحديث النجدية، ثم في مطبعة المنار مصر، باعتناء الشيخ محمد رشيد رضا، ضمن مجموعة الحديث النجدية أيضا سنة 1342، ثم طبع في مطبعة السنة المحمدية مصر 1371 ضمن مجموع نفائس، تحقيق الشيخ محمد حامد الفقي، ثم في دار المعارف مصر

---

[1] تَقِيّ الدين أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الجَمّاعيلي الدمشقيّ الحنبلي،: حافظ للحديث، من العلماء برجاله، ولد في جماعيل قرب نابلس، وانتقل صغيرا إلى دمشق، ثم رحل إلى الاسكندرية وأصبهان، وامتحن مرات، له مصنفات منها: "الكمال في أسماء الرجال"، و"الدرة المضية في السيرة النبويّة"، و"عمدة الأحكام من كلام خير الأنام"، و"النصيحة في الأدعية الصحيحة"، و"أشراط الساعة"، وغيرها كثير، توفي بمصر 600، ترجمته في: تذكرة الحفاظ 160/4، شذرات الذهب 345/4 ، الأعلام للزركلي 34/4

[2] عمدة الأحكام ص25

[3] ذيل طبقات الحنابلة 26/3

سنة 1373 بتحقيق الشيخ أحمد بن محمد شاكر المصري -رحمه الله-، باسم: «**العُمْدَة في الأحكام في مَعَالِمِ الحلَالِ والحرَام عن خَيْرِ الأَنَامِ محمد عليه الصّلاةُ والسّلامُ**»، وقد صُوِّرَ عنها في دارالجيل بيروت 1991، وفي المطبعة السلفية مصر 1376، بإشراف محب الدين الخطيب، ثم أخرى فيها بإشراف ولده قُصَي محب الدين الخطيب، وفي مطبعة المنار مصر 1342 باعتناء محمد رشيد رضا، ضمن مجموعة الحديث النجدية.

ثم في دار المأمون للتراث دمشق 1405، بتحقيق محمود الأرناؤوط، وعدد أحاديث الطبعة: (501) حديثا[1]، واعتمد في تحقيقه على نسخة مخطوطة، تقع في 76 ورقة، نسخت سنة 742 على يد محمد بن محمد بن نمير المعروف بابن السراج، وهي نسخة ناقصة تبدأ بكتاب الحج.

ثم في مكتبة المعارف الرياض 1419 بتحقيق سمير بن أمين الزهيري، واعتمد في تحقيقه على ثلاث نسخ.

الأولى: نسخة مصورة في مركز الملك فيصل الرياض، عن مصورة في المكتبة الوطنية باريس برقم: (726حديث) ، تقع في 98 لوحة، ناسخها محمد بن إلياس بن عثمان، و هي منقولةٌ عن أصل قرأ على المؤلف، وفيها خروم في مواضع

الثانية: نسخة محفوظة في المكتبة الوطنية باريس برقم: (727)، منها مصورة في مركز الملك فيصل الرياض برقم: (727)، وتقع في 106 ورقة، يعود تاريخها الى القرن الثامن، وليس عليها تاريخ النسخ ولا اسم الناسخ، كُتِبَ عليها: قُوبِلَتْ قدْرَ الإمكان على نسخةِ ابن عبد الرحمن وابن الركاب.اهـ، وعليها سماعٌ وخَطُّ المحدث محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، وذلك سنة 1189، وذكر فيها سنده المتصل إلى المؤلف.

الثالثة: نسخة مع شرح الحافظ ابن الملقن، منقولة من خطه، وهي ناقصة تبدأ من أول باب القراءة في الصلاة إلى باب غسل المحرم .

ثم في دار طيبة الرياض 1423 بتحقيق أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، واعتمد في تحقيقه على سبع نسخ.

---

[1] يختلف ترقيم أحاديث الكتاب من طبعة لأخرى، وسبب ذلك اختلاف أنظار محققيها في عدها، واحتسابهم لبعض الروايات دون بعض.

الأولى: نسخة محفوظة في مكتبة برنستون، جاريت يهودا برقم: (637)، تقع في 105 ورقة، ناسخها أحمد بن إبراهيم ين أحمد الشافعي، تاريخ نسخها 19 رمضان سنة 733، وهي مقابلة على نسخة بخط فخر الدين أبي محمد عبد الرحمن بن شمس الدين أبي عبد الله محمد بن فخر الدين أبي محمد عبد الرحمن البعلبكي الحنبلي.

قال الناسخ : وجدتُ عليها بخَطِّ كاتبها المذكور ما نصه: قابلتُ هذه النسخة على نسخة بخَطِّ جدي –رحمه الله–، وعليها بخَطِّ والدي ما مقاله: صَحّحْتُ هذه النسخة مقابلةً، وضَبَطُّهَا على الشيخ **جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك**[1] في الأماكن المُشْكِلَة منها، فما كان فيها من ضبط في مكانٍ فعَنْهُ أخذتُه، فليعلم ذلك، كتبه عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن يوسف البعلبكي، نفعنا الله والمسلمين بالعلم، ولله الحمد.

الثانية: نسخة محفوظة المكتبة الوطنية باريس برقم: (726 حديث)، وهي النسخة الأولى المعتمدة في طبعة الزهيري–.

الثالثة: نسخة محفوظة في المتحف البريطاني انجلترا برقم: (حديث 400)، تقع في 104 ورقة، بخط عبد الرحيم بن محمد بن أحمد الشعراني، تاريخ نسخها الأحد 25 جمادى الاولى 857

الرابعة: نسخة محفوظة في المتحف البريطاني انجلترا برقم: (9440 حديث)، منها مصورة في مركز الملك فيصل الرياض، وتقع في 132 ورقة، كتبها علم الدين صالح بن محمد بن عبد الباقي المخزومي الشافعي الكنبدي، تاريخ نسخها 12 شوال سنة 868

الخامسة: نسخة محفوظة في المكتبة الوطنية باريس برقم: (727)، وهي الثانية في ط الزهيري

السادسة: نسخة محفوظة في المتحف البريطاني انجلترا برقم: (14518 حديث)، منها مصورة في مركز الملك فيصل الرياض، وتقع في 164 صفحة، تعود إلى القرن الثامن، ليس فيها تاريخ النسخ ولا اسم الناسخ.

---

[1] الإمام جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني النحوي، من كتبه "الألفية النحوية"، و "تسهيل الفوائد"، وغير ذلك/ ت672، ترجمته في: بغية الوعاة 53، فوات الوفيات 227/2، الأعلام للزركلي 233/6

السابعة: نسخة محفوظة مكتبة برنستون جاريت يهودا، تقع في 180 صفحة، ناسخها علي بن الحاج علي بن أحمد الشاذلي، تاريخ نسخها 12 صفر 713، وفيها أخطاء وزيادات في بعض الألفاظ.

الأعمال العلمية حول الكتاب :

وعلى هذا السِّفْرُ المبارك عِدّةُ شروحٍ وتعاليق، منها :

1- شرح المُؤَلِّفِ، انفرَد بِنِسبَتِهِ إليه **الباباني**[1]، وسمّاه: «**عُدّةُ الحكام في شرح عُمدَةِ الأحكام**».

2- شرح الحافظ تقي الدين أبي الفتح محمد بن علي بن وهب ابن دقيق العيد القشيري المالكي الشافعي(ت702)، سمّاه: «**إِحْكَام الأحكام**»، وهو إملاءٌ على تلميذِهِ عماد الدين إسماعيل بن الأثير الحلبي الشافعي(ت699)

قال الحافظ ابن حجر في «**رفع الإصر**»[2]: من تصانيفه «**شرح العُمْدَة**»، أملاه عَلَى إسماعيل ابن الأثير لما قرأ عَلَيْهِ «**العمدة**»، وهو جَمُّ الفَوَائِد.اهـ

وقال **كمال الدين الأُدفُوي**(ت748)[3]: لو لم يَكُنْ له إلّا ما أَمْلَاهُ على «**العُمْدَة**»، لكان عمدَةً في الشهادَةِ بفضلِه، والحكمِ بعُلَوِّ منزلتِه في العلمِ ونبُلِهِ.اهـ

وقال **ابن فرحون**[4]: أملَاهُ إملاءً على بن الأثير، أبَانَ فيه عن علمٍ واسِعٍ، وذِهْنٍ ثاقبٍ، ورسوخٍ في العلمِ.اهـ

طبع هذا الشرح النَفِيس طبعة حجرية في المطبع الأنصاري دهلي الهند سنة 1313 في مجلد واحد، ثم في دار عالم الفكر القاهرة 1396 تخريج وتعليق طه سعد ومصطفى الهواري، وفي المطبعة المنيرية القاهرة لصاحبها محمد منير الدمشقي الأزهري سنة 1344 في أربعة أجزاء في مجلدين، وصور ت هذه الطبعة في دار الكتاب العربي بيروت

وطبع أيضا في مطبعة السنة المحمدية القاهرة تحقيق الشيخين محمد حامد الفقي وأحمد شاكر، ثم في دار الفكر بيروت 1997 تحقيق عبد القادر عرفان حسونة.

---

(1) هدية العارفين 589/1

(2) رفع الإصر عن قضاة مصر ص 395

(3) الطالع السعيد الجامع لأسماء الفضلاء والرواة بأعلى الصعيد ص322

(4) الديباج المذهب 319/2

أ- ولأبي المعالي عبد الرحمن بن علي بن خلف الفَارَسْكُورِي[1] الشافعي(ت808)، **شرح** على شرح ابن دقيق العيد، قال **السخاوي**[2]: عمل شرحا على «**شرح العمدة**» لابن دقيق العيد في مجلدات، جمع فيه أشياء حسنة، ولكنه عُدِمَ، وقفتُ على كراريس منه، وفيه تحقيقٌ ومتانةٌ، ويَستَمِدُّ فيه من البُلقِيني كثيرا، ولذا استعارها مني ولده العَلَم البلقيني، فضاعت في تَرِكَتِهِ، وتألمتُ لها كثيرًا، ورأيتُ بعض كراريسَ بغير خطه، وفيه تبليغٌ بخطه لفتح الدين الباهي الحنبلي بالقراءة. اهـ، وقال **الكتاني**: شرح دَلّ على كثرة فضله .

ب- ولشرف الدين يعقوب بن جلال الدين بن أحمد التباني الحنَفي(ت827)، قال السيوطي[3]: رأيتُ له قطعة على «شرح العُمْدَة» لابن دقيق العيد.

ج- ولشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السّخَاوِي الشافعي(ت902) كتاب: «**القَوْلُ المُفِيدُ في إيضاح شرح العُمْدَة لابن دقيق العيد**»، ذكره **السخاوي**[4]، وقال: كتب منه اليسير من أوله.

د- و**حاشية** لأحمد بن محمد الأسدي المكي(ت1066)، ذكر **الحبشي**[5] أنها مخطوطة في جامعة قاريونس 1430

هـ- و**حواش** لأحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن الإمام المهدي الحسني اليمني(ت1158)، ذكره في **زبارة** في **ملحقه**[6]

و- وكذا للعلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعَاني اليماني(ت1182) عليه **حاشيةٌ** نفيسةٌ سمّاها: «**العُدّة في شرح العُمْدَة**»، طبعت في المطبعة السلفية مصر 1379 في 4 مجلدات، تحقيق علي بن محمد الهندي(ت1419)، ثم في دار الكتب العلمية بيروت 1999 تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض.

---

[1] فارسكور بلد قرب دمياط بمصر.

[2] الضوء اللامع 4/ 97

[3] بغية الوعاة 2/ 350/ ترجمة 2160

[4] الضوء اللامع 16/8

[5] جامع الشروح والحواشي 1224/2

[6] الملحق التابع للبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع 2/ 22

ز- ولمحمد بن علي بن محمد الحَاشِدِي كتاب: «**تجريدُ شرح العُمْدَة مع زياداتٍ ونُكَتٍ معتمَدَة**»، مخطوط في مكتبة مركز الملك فيصل للبحوث الرياض، رقم الحفظ: (ج392/2)

3- شرح علاء الدين أبي الحسن علي بن إبراهيم بن داود ابن العَطّار الشافعي(ت724)[1]، قال **ابن قاضي شهبة**[2]: أخذ شرح ابن دقيق العيد وزاد عليه من «**شرح مسلم**» للنووي فوائد أخر حسنة، وسمّاهُ: «**إحكام شرح عُمْدَة الأحكام**» .اهـ، طبع في دار البشائر الإسلامية بيروت1427 في ثلاث مجلدات بعنوان: «**العُدّة في شرح العُمْدَة في أحاديث الأحكام**»، بتحقيق نظام يعقوبي.

4- شرح تاج الدين أبي حفص عمر بن علي اللخمي الفاكهاني أو الفاكهي الإسكندري المالكي(ت734)، سمّاهُ: «**رِيَاضُ الأفْهَام في شرح عُمْدَة الأحكام**»، طبع في دار النوادر بيروت الطبعة الأولى 1431 في 5مجلدات تحقيق نور الدين طالب.

5- شرح علاء الدين أبي الحسن علي بن محمد بن إبراهيم الشيحيّ البغدادي(ت741)[3]، خازن الكتب بالخانقاه السميساطية، ذكره **ابن قاضي شهبة**[4]، وسماهُ **الزركلي**[5]: «**عُدّةُ الأفهَام في شرح عُمْدَة الأحكام**» .

6- شرح أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن التّادِلِي الفاسي المغربي المالكي[1]، نزيل المدينة (ت741)، قال **ابن فرحون**[2]: له شرح «**عُمْدَة الأحكام**» في الحديث شرحا حسنا، وقال **السخاوي**[3]: فكان من أحسن ما وضع عليها.

---

(1) علاء الدين أبو الحسن علي بن إبراهيم بن داود ابن العطار، فاضل من أهل دمشق، باشر مشيخة المدرسة النورية مدة 30 سنة وفلج سنة 701 فكان يحمل في محفة، وكتب بشماله مدة، من مصنفاته: "الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد"، و "آداب الخطيب"، ورتّب فتاوى النووي وغير ذلك/ ت724، ترجمته في: الدرر الكامنة 5/3، الأعلام للزركلي 251/4

(2) طبقات الشافعية 271/2

(3) علي بن محمد بن إبراهيم الشيحيّ علاء الدين المعروف بالخازن: عالم بالتفسير والحديث، من فقهاء الشافعية. بغدادي الأصل، نسبته إلى " شيحة " بالحاء المهملة، من أعمال حلب. ولد ببغداد، وسكن دمشق مدة، وكان خازن الكتب بالمدرسةُ السميساطية فيها. وتوفي بحلب سنة 741، من كتبه: "لباب التأويل في معاني التنزيل"، ويعرف بتفسير الخازن، "مقبول المنقول" في الحديث في عشر مجلدات، ترجمته في: الدرر الكامنة 97/3، الأعلام للزركلي 5/5

(4) طبقات الشافعية 42/3

(5) الأعلام للزركلي 5/5

7- شرح أبي عبد الله محمد بن أحمد بن مَرْزُوق التلمساني المالكي الخطيب(ت781)، وهو في خمس مجلدات، سمّاهُ: «**تَيْسِير المَرَام في شرح عُمْدَة الأحكام**»، قال الحافظ **ابن حجر:** جمع فيه بين كلام ابن دقيق العيد وابن العطار والفاكهاني وغيرهم، وقال ابن الخطيب القسنطيني[4]: له شرحٌ جليلٌ على «**العُمْدَة**»، في الحديث.اهـ، وقد طبع قسمٌ منه في دار ابن حزم بيروت تحقيق سعيدة بحوت.

8- وللحافظ بدر الدين محمد بن بهادر الزّرْكَشِي الشافعي(ت794): «**النُّكت على العُمْدَة**»، طبع في مكتبة الرشد الرياض 1423 تحقيق أبي قتيبة نظرُ الفاريابي، وللحافظ ابن حجر «**نكتٌ**» على نكتِ الزركشي ، لم تُكمَل، ذكره **السخاوي**[5]

9- شرح العلامة سراج الدين عمر بن علي ابن المُلَقِّن المصري الشافعي(ت804)، سمّاه بـ: «**الإِعلَام بفوائد عُمدَةِ الأحكام**»، قال **ابن قاضى شهبة**[6]: وهو من أحسن مصنفاته، وقد طبع في دار العاصمة الرياض1417 في 11 مجلدا، تحقيق عبد العزيز بن أحمد المشيقيح، ثم في دار الكتب العلمية بيروت 1428 في 5 مجلدات، تحقيق محمد علي سمك أبو عبد الله، وعلي بن إبراهيم بن مصطفى.

10- شرح العلامة أبي العباس أحمد بن العماد الأفقهسي الشافعي(ت808)، طبع في دار لطائف لنشر الكتب والرسائل العلمية الكويت، تحقيق عثمان بن زامل الندى.

11- شرح العلامة اللغوي مجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفَيرُوُزأَبَادِي الشافعي (ت817)، سماهُ: «**عُدّةُ الأحكام في شرح عُمْدَة الأحكام**»، وهو في مجلدين، ذكره **السخاوي**[7]

---

(1) في التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة: [الشاذلي]

(2) الديباج المذهب ص81

(3) التحفة اللطيفة 111/1

(4) نيل الابتهاج بتطريز الديباج 415/1

(5) الجواهر والدرر 677/2

(6) طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة 46/4

(7) الضوء اللامع 82/10

12- شرح شهاب الدين أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن بدر بن مفرج العامري الغَزّي الشافعي الدمشقي(ت822)، وصل فيه إلى باب الصداق ومات عنه، فأَتَمَّهُ ابنُه رضي الدين محمد بن أحمد الغَزّي(ت864)، ذكره **ابن قاضي شهبة**[1]، و**ابن بدران**[2]

13- شرح شمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الدائم النعيمي البَرْمَاوي الشافعي (ت831)، سماهُ: «**جَمْع العُدّة لِفَهْمِ العُمْدَة**»، قال **السخاوي**[3]: لخَصّهُ من شرحِها لشيخه ابن الملقّن، من غير إفصاحٍ بذلك مع زياداتٍ يسيرةٍ، وعَابَهُ شيخُنا بذلك، ذكر **الحبشي**[4] أنّه مخطوط في المكتبة الأزهرية 5719/622

14- شرح ناصر الدين أبي ياسر محمد بن عَمّار القاهري المالكي(ت844)، سمّاه: «**غَايَة الإِلْهَام في شرح عُمْدَة الأحكام**»، ذكره **السخاوي**، و**الشوكاني**[5]، وقال **التنبكتي**[6]: ثلاث مجلدات، قُرِئَ عليه.

15- شرح السيد تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن محمد بن الحسين بن أبى الوفاء العلوي الحُسَيْني الحلبي الشافعي(ت875)، سمّاهُ: «**عُدّةُ الحُكّام**»، ذكره **ابن بدران**[7]

16- شرح علي بن أحمد بن مكابر الشظبي المسوري اليَمَني(ت909)، اختصره من شرح ابن دقيق العيد ، وزاد عليه مذهب الإمام الهادي الزيدي، ذكره **الحبشي**[8]

17- شرح أبي العباس أحمد بن يحيى الوَنْشَرِيْسِي المالكي(ت914)، ذكره في «**المعيار**»[9]

18- شرح أبي العباس أحمد بن أبي المحاسن يوسف بن محمد الفهري القَصْرِي الفاسي المالكي(ت1021)[1]، ذكره أبو حامد محمد العربي بن يوسف الفِهْرِي(ت1052) في

---

[1] طبقات الشافعية 78/4

[2] المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل ص470

[3] الضوء اللامع 282/7

[4] جامع الشروح والحواشي 1226/2

[5] الضوء اللامع 233/8، البدر الطالع 232/2

[6] نيل الابتهاج ص 520

[7] المدخل ص470

[8] جامع الشروح والحواشي 1226/2، ومصادر الفكر الإسلامي باليمن ص50

[9] المعيار المعرب عن فتاوى أهل فريقية والأندلس والمغرب 3/9

كتابه: «**مرآة المحاسن**»[2] فقال: شرَحَ «**عُمْدَة الأحكام**» للحافظ عبد الغني بن سرور؛ سلكَ فيه مَسلَكَ الاختصارِ والتهذيبِ، مُحصِّلًا لما في شَرْحَيْهَا لابن دقيق العيد والفاكهاني، ولما عند ابن حجرٍ والآبِّي، والحاضرُ الآن من هذا الشرحِ النصف الأول، ولعل ما بقي يوجد في الكتب التي بفاس.اهـ

19- شرح أبي العَوْنِ محمد بن أحمد السفاريني الحنبلي(ت1188)، سمّاهُ: «**كشف الِّلثَام**»، قال ابن **بدران**[3]: قد كنتُ طالعتُه قديما أثناء الطلب، ثم إني كنتُ ممن ولع في هذا الكتاب، وقرأتُه درسًا في جامع بني أمية تحت قُبّةِ النّسْرِ .اهـ، طبع في دار النوادر بيروت في 7 مجلدات تحقيق نور الدين طالب، ثم في مكتبة التوعية الإسلامية القاهرة في 10 مجلدات، تحقيق علي بن عبدالله الزّبَن، ومعه كتاب: «**العُدّة في إِعْرَاب العُمْدَة**» لابن فَرحُون.

20- شرح العلامة عبد القادر بن بدران الدمشقي الحنبلي(ت1346)[4]، ذكره في «**المدخل**»[5] فقال : شرحتُه في مجلدين، وسمّيتُه: «**موارِد الأفهَام على سلسَبيل عمدَة الأحكام**» سائلا منه تعالى أن ينفع به من يطالعه بمنه وكرمه. اهـ، وذكره أيضا في كتابه: نزهة الخاطر العاطر 64/1.

---

[1] أبو العباس أحمد بن يوسف بن محمد الفهري القَصْرِي الفاسي المالكي، من بني الجد، أندلسي الأصل، فقيه غزير العلم بالحديث، ولد بالقصر الكبير –مدينة بين الرباط وطنجة–، ورحل إلى فاس، فقرأ على علمائها واشتهر بها، ولما أراد سلطان الوقت جمع العلماء ومفاوضتهم في تمكين الاسبان من ثغر العرائش، فرّ منها وأقام بجبل أبي زيري، من مصمودة، إلى أن توفي، ودفن في موضع هناك يعرف بالمنيزلة. له كتب منها: "شرح رائية الشريشي"، و"جزء في حكم الذكر جماعة"، و"المنح الصفية في الأسانيد اليوسفية" / ت 1021، ترجمته في: مرآة المحاسن ص 151، الأعلام للزركلي 275/1

[2] مرآة المحاسن من أخبار الشيخ أبي المحاسن ص 308

[3] المدخل ص470

[4] عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن عبد الرحيم بن محمد بدران، فقيه أصولي حنبلي، عارف بالأدب والتاريخ، ولد في "دومة" بقرب دمشق، وعاش وتوفي في دمشق، ضعف بصره قبل الكهولة، وفلج في أعوامه الأخيرة، ولي إفتاء الحنابلة. و انصرف مدة إلى البحث عما بقي من الآثار، في مباني دمشق القديمة، تصانيف، منها: "المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل"، و"شرح روضة الناظر"، و"تهذيب تاريخ ابن عساكر"، و"منادمة الأطلال ومسامرة الخيال" في معاهد الشام، و"ديوان شعره". وغير ذلك/ ت1346 ، ترجمته في: الأعلام الشرقية 128/2، معجم المطبوعات 541، الأعلام للزركلي 37/4

[5] المدخل ص 470

قال الشيخ **العجمي** في مقدمة «**أخصر المختصرات**» ص59: وهو مخطوط، كان يوجد منه المجلد الأول في مكتبة شامل الشاهين الخاصة، ويقع في 243 ورقة، بخَطِّ مصنفِه، وقد انتهى منه في العاشر من رمضان المبارك سنة 1336، أوله: الحمد لله الذي لا يزال يغرسُ في هذا الدين غرسًا يستعمله في طاعته ... الخ، وآخره: فلما رأى ما في وجهه ... وجواز رَدِّ الهديةِ لعلة الاعتذار...

21- شرح فيصل بن عبد العزيز آل مبارك الحريملي النجدي الحنبلي(ت1376)؛ وله عليه شروحًا ثلاثة شروح: كبير اسمه: «**الشرح الكبير لأحاديث عمدة الأحكام**»، و مُتوسِّط اسمه: «**أقوَالُ العُلَمَاء الأَعْلَام على أحاديث عُمْدَة الأحكام**»، ومُختصَر سماه: «**خُلَاصَةُ الكَلَام على عُمْدَة الأحكام**»، وقد طبع الأخير في مطبعة الحلبي 1369، ومكتبة النهضة الرياض 1379، ومكتبة الرشد الرياض 1412 في مجلد واحد، وطبع أيضا بتحقيق محمد بن يوسف الجوراني.

22- شرح العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي(ت1376)، طبع في دار النوادر بيروت الطبعة الأولى 1431 في 3 مجلدات تحقيق أنس بن عبد الرحمن بن عبدالله بن عقيل، وفي دار عالم الفوائد 1431 تحقيق محمد بن سليمان البسام، وفي دار العاصمة الرياض تحقيق عبد العزيز المشيقيح.

23- شرح عبد الله بن إبراهيم الحزيم، سَمّاه: «**مُوجَزُ الكَلَام في شرح عُمْدَة الأحكام**»، طبع في الرياض 1380، ذكره **الحبشي**[1]

24- شرح إسماعيل بن محمد السعدي الأنصاري(ت1417)، سمّاهُ: «**الإِلْمَام بشرح عُمْدَة الأحكام**»، طبع في مكتبة الرياض سنة 1392، ثم في مطبعة السعادة مصر الطبعة الأولى 1381 في مجلدين.

25- شرح حسن سليمان النوري وعلوي بن عباس المالكي المكي(ت1391)، سَمّيَاهُ: «**نَيْلُ المَرام شرح عُمْدَة الأحكام**»، طبع في مطبعة مصحف مكة الطبعة الأولى سنة 1377 في مجلد واحد، ثم في مكتبة الاقتصاد مكة المكرمة الطبعة الثانية 1381، وصَلا فيه إلى كتاب الحج، ثم تكرر طبعه عدة مرات، منها الطبعة الرابعة في مطابع شركة الشمرلي

---

[1] جامع الشروح والحواشي 1227/2

مصر سنة 1392، وفيها زيادات مفيدة، ثم أَتَمّه الشيخ أبو عبد الله عبد السلام علوش، و طبع كاملا في دار الفكر بيروت .

26- شرح العلامة محمد بن صالح العُثَيْمِيْن الوُهَيْبِي التميمي(ت1421)، سمّاه: «**تنبيهُ الأَفهَام**»، طبع في مكتبة الصحابة الشارقة 1426، ودار البصيرة مصر، وفي غيرها .

27- شرح عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح آل البَسّام التَمِيْمِي(ت1423)، سماه: «**تَيْسِير العَلّام**»، في مجلدين، طبع في مطبعة المدني القاهرة 1380 في جزأين، وفي الجامعة الإسلامية 1417، وفي دار الميمان 1426، وهناك طبعات أخرى، وللشيخ محمد بن سليمان بن عبد العزيز آل بسام عليه تعليقات سَمّاها: «**إرشادُ ذوِي الأفهَام إلى الاستدراك والتوضيح في تَيْسْير العَلّام**»، طبع في دار ابن الجوزي سنة 1426، ثم في الدار الأثرية القاهرة 1433

28- ثم اختصره في: «**خُلَاصَةُ الكَلام على عُمْدَة الأحكام**»، انتهى منه مؤلفه في 1382/2/4، وطبع في مطبعة الفجالة الجديدة القاهرة، ثم المكتبة الإسلامية القاهرة 1426 تحقيق أشرف بن يوسف بن حسن.

29- شرح أحمد بن يحيى النجمي(ت1429)، سمّاه: «**تَأْسِيسُ الأحكامِ على ما صَحّ عن خَيْرِ الأنام بشرح أحاديثِ عُمْدَة الأحكام**»، طبع في دار علماء السلف.

30- شرح أبي حبيب سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، طبع في دار كنوز إشبيليا الرياض 1429 في مجلدين.

31- شرح أبي أسامة سليم بن عيد الهلالي، سمّاهُ: «**زُبدَة الأَفهَام بفوائد عُمْدَة الأحكام**»، طبع في دار ابن حزم بيروت 1428 في مجلدين.

32- وله أيضا كتاب: «**تعليقاتُ الأئمةِ الأعلامِ على كتاب عُمْدَة الأحكام**»، طبع في دار ابن حزم بيروت 1431 في مجلد.

33- شرح زايد بن حسن بن صالح الوَصّابِي العُمَرِي اليمني، سمّاهُ: «**مِسْكُ الخِتَام شرح عمدة الأحكام**»، طبع دار البشير دمشق ، ط 2، 1436 في 5 مجلدات.

34- «**فتحُ السّلَام شرح عُمْدَة الأحكام**» لعبد السلام بن محمد العامر، لخصه من شرح الحافظ ابن حجر: «**فتْح البَارِي شرح صحيح البخاري**»، طبع.

35- ولأبي محمد عبد الله بن محمد بن فَرْحُون اليَعْمُرِيّ المالكي(ت769)[1] كتاب: «**العُدّةُ في إعرابِ العُمْدَة**» ، ذكره **الزركلي**[2]، طبع في دار الإمام البخاري الدوحة، الطبعة الأولى بدون تاريخ، في 3 مجلدات، بتحقيق أبي عبد الرحمن عادل بن سعد، وطبع ثانيا في مكتبة التوعية الإسلامية مصر 2016 في 10 مجلدات، بتحقيق علي بن عبدالله الزّبَن، ومعه كتاب: «**كشف اللثام**» للسفاريني.

36- ولشمس الدين أبي ياسر محمد بن عَمّار القاهري المالكي(ت844)، كتاب: «**الإِحكَام في شرح غريبِ عُمْدَة الأحكام**»، ذكره **التنبكتي**[3].

37- ولعبد القادر بن محمد بن الحسن الصّعْبِي شيخ الفاكهاني كتاب: «**رِجَالُ العُمْدَة**»، ذكره **ابن الملقن** في «**شرحه**»[4]، فقال: في ترجمة صفية بنت حيي بن أخطب بن سعية: و صَحّفَهُ الصّعْبِي في رجالِ هذا الكتاب، فقال: سفينة، كذا رَأيتُهُ بخطِّهِ، وتَبِعَهُ الفاكهي في **شرحه؛** فإنّه قرأهُ على مُصَنِّفِهِ، مخطوط في مكتبه الملك عبد العزيز، مجموعه حكمت رقم: (231/10/276)، وفي مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، رقم: (0276/ فح)

38- وللحافظ **ابن المُلَقِّن** أيضا كتاب في رجالها، ذكره في مقدمة **شرحه**[5]، فقال: فإني أفردتُ هذا بالتصنيفِ، وسميتُه: «**العُدّة في معرفة رجال العُمْدَة**»، قال **السخاوي**[6]: أسماءُ رجالِها في مجلدٌ، غريبٌ في بابه.

---

[1] أبو محمد عبد الله بن محمد بن فرحون اليعمري المالكي،: فقيه، من العلماء بالحديث، مولده ومنشأه في المدينة، من كتبه: "الدر المخلص من التقصي والملخص" في الحديث، و"كشف المغطى في شرح مختصر الموطإ"، و"العدة في إعراب عمدة الأحكام" / ت769/ مصادر ترجمه: الديباج المذهب ص144، الدرر الكامنة 300/2، الأعلام للزركلي 126/4

[2] الأعلام للزركلي 126/4

[3] نيل الابتهاج ص 520

[4] الإعلام بفوائد عمدة الأحكام 5/ 449

[5] الإعلام بفوائد عمدة الأحكام 72/1

[6] الضوء اللامع 6/ 101

39- ولبرهان الدين أبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبناسي ثم القاهري الشافعي (ت802) كتاب: «**العُدّة من رجال العُمْدَة**»، قال **الزركلي**[1]: مخطوط كراسان من أوله، في الرباط برقم: (3175 ك)

40- ولشمس الدين محمد بن عبد الدائم النعيمي البرماوي الشافعي(ت831)، نظم رجال **عمدة الأحكام** في منظومة سماها: «**الزّهْرُ البَسّام فيمن حَوَتْهُ عُمدة الأحكام**»، قال في كشف الظنون 2/ 958: أرجوزةٌ ابتدأ فيها بالنبي -صلى الله عليه وسلم-، ثم الخلفاء الأربعة، والباقي على حروف المعجم، رمز فيها إلى الوفاة بالحروف، والعمر بالكلمة بالكل، أوله: الحمد على ما أنعما... الخ.

41- ثم شرحها، وسمّاهُ: «**سَرْحُ النّهر بشرح الزّهْرِ**»، أوله: الحمد لله الذي رفع حديث المصطفى - صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ -...، فرغ منه في شوال، سنة 796، وذكر السخاوي في الضوء اللامع 270/9 في ترجمة محمد بن محمد القرشي القطوري يعرف بابن النبيه، قال: قرأ على الشمس البرماوي «**الزّهْرُ البَسّام فيمن حَوَتْهُ عُمدة الأحكَامِ من الأنَامِ**»، وبعض «**سَرْحُ النّهْرِ لشرح الزّهْرِ**» كلاهما له، والنظمُ وشرحُه في عداد المخطوطِ.

42- وللحافظ ابن حجَر كتاب: «**تسميةُ من أُبْهِمَ في العُمدة**»، ذكره **السخاوي** في «**الجَوَاهِر والدُّرَر**»، وسمّاهُ: «**مُبهَمَاتُ العُمدَة**»، طبع في دار ابن حزم بيروت 1433 بتحقيق أبي عبد المحسن ليامين العنابي الجزائري، ضمن مجموع رسائل، الرسالة 2

43- ولمحمود الأرناؤوط -معاصر- كتاب: «**مختصَر عُمْدَة الأحكام**»، طبع في دار اقرأ دمشق 1421

44- ونَظَمَ «**العُمْدَة**» العلامة **عبد الله بن الإمام محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني** (ت1242)[2]، مطبوع.

45- وله عليه **شرحٌ** مخطوطٌ، سمّاهُ: «**الإِلْمَام بشرح فَتْح السّلَام**».

46- وشرَحه أيضا **العلامة الحسن بن خالد الحازمي اليمني**(ت1234)[3]، تقدّمت الإشارةُ إلى هذه الثلاثة في المقدمة .

---

[1] الأعلام للزركلي 75/1

[2] ترجمته في: البدر الطالع 396/1، نيل الوطر 97/2 ، التاج المكلل ص 375/رقم 416، الأعلام للزركلي131/4

[3] تقدم ذكرهما في مقدمة الكتاب

فائدة أولى : إسناد الكتاب

قال الحافظ **ابن حجَر العسقلاني** في «**مُعْجَمِه**»[1]: «**عُمْدَةُ الأحكَام**» للحافظ أبي محمد عبد الغَنِيّ بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي، أخبرنا بها أبو محمد عمر بن محمد بن أحمد بن سلمان البَالِسِي إذنا مشافهَة، أنبأنا محمد بن أبي بكر بن أحمد بن عبد الدّائِم قراءةً عليه وأنا أسمعُ، أنبأني جَدِّي قراءةً وأنا أسمعُ، أنبأنا المؤلف قراءةً عليه وأنا أسمعُ.

وقال **أبو عبد الله محمد بن عبد الملك المِنْتَوْرِي**(ت834) في «**فهرسَتِه**»[2]: «**عُمْدَة الأحكَام المنقُولَة عن خير الأنَام عليه أفضَل الصّلاة وأزكَى السّلَام**» للإمام تقي الدين أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي، سمعتُ بعضَه على الأستاذ أبي سعيد فرج بن قاسم بن لُبٍّ، وأجاز لي جميعَه، وحدثَني به عن الرّاوِيَة شمس الدين أبي عبد الله محمد بن جابر الوادي آشي، عن الشيخ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل الحنبلي، عن أحمد بن عبد الدائم المقدسي، به.

وقرأتُ جميعَه على شيخِنا الأستاذ أبي عبد الله محمد بن محمد بن محمد القيجاطي، وعلى صِهْرِي الأستاذ أبي عبد الله محمد بن سعد بن بقي عَرْضًا من حِفظِي عليهما مفترقَيْن، وسمعتُ كثيرا منه تَفَقُّهًا على صِهري الاستاذ أبي عبد الله بن بقي، وحَدّثَانِي به عن الخطيب أبي عبد الله محمد بن أحمد بن مرزوق، سماعًا للثاني وإجازةً للأول، عن الحافظ شهاب الدين أبي العباس أحمد بن منصور بن إبراهيم الجوهري الحبلبي الشافعي، نزيل القاهرة قراءةً، عن الإمام شمس الدين أبي عيسى عبد الله بن عبد الواحد بن علاق المقدسي ، عنه.

وحدثني به الإمام زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي، كتابة من القاهرة، عن المحدث أبي الفضل محمد بن عمر بن الحموي، عن الشيخ فخر الدين أبي الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد بن البخاري المقدسي، عنه سماعا.

قال **المِنْتَوْرِي**: وبهذا الإسناد الأخير سَاوَيْتُ أشياخِي الثلاثةَ المتقَدِّمِينَ.

---

[1] المعجم المفهرس ص 397/ رقم 1740

[2] فهرسة المنتوري ص135

وقال المحدث **صالح الفلاني**(ت1218) في «**ثبته**»[1]: «**العمدة**» للحافظ عبد الغني المقدسي، قرأتُه من أوله إلى آخره رواية ودراية في اثنيْ عشر مجلساً بأمّ القُرَى، على الشيخ **محمد سعيد سفَر** بسندِه المتقدِّم في «**مسند الشافعي**» إلى السيوطي، عن محمد بن مقبل الحلبي، عن الصلاح بن أبي عمر، عن الفخر ابن البخاري، قال: أخبرنا بها مؤلفها عبد الغني المقدسي.

وبهذا السندِ أروِي جميع تصانيفه: كـ: «**المصابيح في الأحاديث الصحاح**»، وكتاب: «**نهاية المراد في السنن**»، وكتاب: «**تحفة الطالبين في الجهاد والمجاهدين**»، وكتاب: «**غنية الحفاظ في مشكل الألفاظ**»، و«**العمدة الكبرى**»، و«**النصيحة في الأدعية**»، و«**الكمال في معرفة الرجال**».اهـ.

وللكتابِ أسانيد أخرى تجدُها في: ثبت **السيوطي**[ت911] «**أنشاب الكتب**» 1/360/ رقم: 1502، وثبت: «**أسانيد الفقيه ابن حجر الهيتمي**»[ت974] ص81، وثبت: **البعلي**[ت1071] «**رياض أهل الجنة**» ص65/ رقم: 85، وثبت **الروداني**[ت1094] «**صلة الخلف**» ص304، وثبت **محمد بن عبد القادر الفاسي** [ت1116] «**أسهل المقاصد**» ص350/ رقم: 39، وثبت **السفاريني الحنبلي**[ت1188]: ص137، ص254، ثبت **ابن العماد الحنبلي**[ت1089]: ص91، وثبت **محمد عابدالسندي** [ت1207] «**حصر الشارد**» 1/379/ رقم: 742، وأثبات **الفاداني**[ت1410] «**الأسانيد المكية**» ص25/ رقم: 23، و«**الوافي بتذيل تذكار المصافي**» له أيضا : ص45/ رقم: 50، و«**الروض الفائح**»: ص566/ رقم 128.

فائدة ثانية : سماعٌ لكتابِ «العُمْدَة»

جاء في مخطوطة محفوظة في مكتبة برنستون سَمَاعٌ على الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قدامة، صاحبُ «**الشرح الكبير**»(ت682)، وابن أخي المُوَفّق ابن قدامة ما نَصُّهُ:

قرأ عَلَيّ جميعَ كتابِ: «**الأَحْكَام**» جمع الشيخ الإمام العالم الحافظ بقية السلف الصالح تقي الدين أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي -قدس الله روحه- الولد النجيب محمد بن فهر الدين عبد الرحمن بن البعلبكي مِنْ حفظه قراءةً حسنةً، نفعَه الله

[1] قطف الثمر في رفع أسانيد المصنفات ص 133

به وسائر أهل العلم، وزيّنَه بالحِلم ونفع به، وكانت خاتمتُه يوم الجمعة العشرين من جمادى الآخر سنة سبع وخمسين وستمائة بسفح جبل قاسيون، كتبَه عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، حامدا لله تعالى، ومصليا على نبيه محمد، وآله وسلم، و حسبنا الله ونعم الوكيل.

فائدة ثالثة : انتقادُ الحافظِ لروايةِ شيخِه ابن المُلقّن للكتاب

قال الحافظ في ترجمة شيخه **سراج الدين ابن الملقن** من «**المجمَع المؤسّس**»[1]: رأيتُ بخَطِّهِ غالبًا في إجازَة الطَّلَبَة بروايته «**العُمْدَة**» عن القطب الحلبي وابن سيد الناس، عن **الفَخْر ابن البُخَارِي**[2]، عن المؤلف، وهذا مما ينتقدُهُ أهلُ الفَنِّ من وجهين:

أحدهما: أنّ الفَخْرَ لم يُوجَد له تصريحٌ بالإجازة من **عبد الغني**، وإنّمَا قُرِئَ عليه بإجازته لغلبة الظّنِّ أنّ آلَ الفَخْرِ كانوا ملازمين لعبد الغني، فيَبْعُدُ أنْ لا يكونوا استجازُوه له .

ثانيهما: أنّ أَهلَ الفَنّ يقدمون العُلُوّ، ومن أنواعه تقديم السّمَاع على الإجازة، و«**العُمْدَة**» قد سمعها من **عبد الغني**: الشيخ أحمد بن عبد الدائم نعمة النابلسي، وعبد الهادي بن عبد الكريم القَيْسِي، وكلاهما ممكنٌ أجاز لجمعٍ جَمٍّ من مشايخ شيخنا، وقد حدّث «**العُمْدَة**» من شيوخ شيخنا الحسن بن السديد، بإجازته من أحمد بن عبد الدائم المذكور، فكان ذكرُ شيخنا له أولى، فعدل عن عَالٍ إلى نازلٍ، وعن مُتّفَقٍ عليه إلى مختَلَفٍ فيه، فهذا مما ينتقد عليه.

فائدة رابعة : سماعٌ للمحدّث محمد مرتضَى الزبيدي (ت1206)

الحمد لله، سمع هذا الميعاد على السيد الفاضل أبو الربيع سليمان بن طه العباسي الحسيني الأكراشي الشافعي، والشيخ الفاضل علي بن علي بن عمر البساتيني، والجناب المكرم على آغا باشا صالح، وصَحّ ثبت بقراءة المحدث الفاضل أبي الفضل علي بن عبد الله بن علي العلوي الحنفي في يوم الأربعاء 13 جمادى سنة 1189، ببِرْكَة الفيل،

---

[1] المجمع المؤسس للمعجم المفهرس 342/316/2

[2] فخر الدين أبو الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد السعدي المقدسي الصالحي الحنبلي، المعروف بابن البخاري، مُسنِد الدنيا / ت690، قال أبو العباس ابن تيمية: ينشرحُ صدري إذا أدخلتُ ابن البخاري بَيْني وبَيْنَ النبيّ –صلى الله عليه وسلم في حديثٍ، ترجمته في: ذيل التقييد 178/2، الأعلام للزركلي 257/4

وأجزتُ لهم رواية ذلك، وما تجُوز لي روايته بروايتي له عن السيد عمر بن أحمد بن عقيل، عن عبد الله بن سالم البصري، عن محمد بن علاء الدين الحافظ عن سالم بن محمد بن محمد المالكي، عن النجم محمد بن أحمد بن علي الغيطي، عن شيخ الإسلام زكريا بن محمد، عن الحافظ رضوان بن يوسف المقرئ، عن الشرف يونس بن حسين الألواحي، عن الزين عبد الرحيم بن الحسين العراقي الحافظ، عن الشمس محمد بن إسماعيل، الخَبّاز، عن الشهاب أحمد بن عبد الدائم، عن مؤلفه -رحمه الله-، وكتَبَ محمد مرتضى الحسيني -عفا الله عنه-، حامدا للهِ ومصَلّيًا ومسَلّمًا.

فائدة خامسة : قراءةُ كتاب «العُمْدَة» عند الشّدَائِد والكُرَبِ

ذكر **الشوكاني** في «**البَدْر الطّالِع**»[1]: اتفق أنّه في بعض الأوقات حُوصِرَتْ حلب، فرأى بعض أهلها في المنام السراج البلقيني فقال له: ليس على أهل حلب بأسٌ، ولكن رُحْ إلى خادم السنة إبراهيم المحدث، وقُلْ له: يقرأ «**عُمْدَة الأحْكَام**»، ليفرج عن المسلمين، فاستيقظَ فأعلَمَ الشيخ، فبادَرَ إلى قراءتِها في جمع من طلبة العلم وغيرهم يوم الجمعة بكرة النهار، ودعا للمسلمين بالفرَج، فاتفق أنه في آخر ذلك النهار نصر اللهُ أهل حلب.

قلت: غفر اللهُ لهم، قد صار الأمر هكذا عند كثيرٍ من متأخري الفقهاء والمحدثين؛ لما بَعُدَ العَهْدُ بينهم وبين عصر النبوة وعزة المسلمين، وازاددت المسافة بين العلم والعمل، فبدلا من إعداد العُدَد والأخذ بالأسباب الظاهرة مع التوكل على ربِّ الأرباب، ومسبب الأسباب، صاروا يقرئون الكتب لتفريج الكُرُبَاتِ، وكشفِ المُلِمّات، ودفع الوباء، وجلب الشفاء، فقراءة «**صحيح البخاري**» صارت معتادة عندهم، بل يأمر بها ولاة الأمر وأصحاب الحل والعقد، انظر كتاب «**قواعِد التّحْدِيث**» للقاسمي ص263، فصل: قراءة البخاري لنازلة الوباء، والله المستعان.

فائدة سادسة : احترَافُ نسخ كتابِ «العُمْدَة» والتكسب من ذلك

ذكر **الحضرمي** في كتابه: «**السّلْسَل العَذْب**»[2]: في ترجمة الشيخ **أحمد بن عمر بن محمد بن عاشر** الأندلسي ثم السلاوي(ت765)[1]، قال: ثم انتقل للعدوة الأخرى من سلا،

---

[1] البدر الطالع 29/1/ ترجمة إبراهيم بن محمد بن خليل البرهان الطرابلسي

[2] السلسل العذب ص21

فنزل منها بزاوية الشيخ أبي زكرياء، الكائنة بقرب الجامع الأعظم وبدار المقدم عليها إذ ذاك الشيخ أبو عبد الله محمد بن عيسى، تلميذ الشيخ أبي زكرياء المذكور، كل ذلك بعد وفاة الشيخ اليابوري رحمه الله، وكان اكتسابُه في هذه المُدّةِ من نَسْخِه كتابَ: «**العُمْدَةِ في حديثِ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم** »، وكان مُعْجَبًا بهذا التألِيفِ، مُؤْثِرًا لحفظِه وفَهْمِه، كثيرًا ما يندبُ إخوانَه لذلك، وكان يقومُ على حفظِه، وربما أقَرَأَه تَفَهُّمًا لكثيرٍ من أصحابِه.

ينسخُ منه ثلاثَ نسخٍ في السنة غالبا، ويسفرهما بيَدِهِ، وربما صنَع لها أغشيةً من جِلْدٍ بيدِه، ويبيعُها لمَنْ يعرفُ طِيْبَ كسبِه بدينارٍ من الذهبِ العَيْنِ للنسخَةِ، لا يزيدُ على ذلك، وربّما نقَصَ منه اليسيرَ، ومن ذلك توَفَّرَ له ما اشترَى به دارَه التي توفي بها في دربِ فرات من الجهة بإزاء بابِ معلقة سلا، وفي هذه الدارِ اشتهَر أمرُه، وانتشَر بين الناسِ ذكرُه .اهـ

ولخص أبو العبّاس التُّنْبُكْتِي[2] **القصة في طبقاته فقال**: أنّه لم يكن قُوتُه إلّا من نَسْخِ كتاب: «**عُمْدَة الأحكام**» في الحدِيث، وكيف يَبْيعُها ولمن يَبِيْعُها، ولا يأخذ إلا قِيْمَتَهَا.

---

(1) وليس هو بصاحب الأرجُوزَة المشهُورَة المسماة بـ: "المرشد المعين"، فذاك متأخر عنه زمنا، واسمه: عبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر الانصاري المتوفى 1040 هـ.

(2) نيل الابتهاج ص97

اللهِ عليهِ وسلّمَ عن الرجلِ يقاتلُ شجاعةً ويقاتلُ حميّةً ويقاتلُ رياءً أيُّ ذلكَ في سبيلِ اللهِ فقالَ رسولُ اللهِ صلى اللهُ عليهِ وسلّمَ من قاتلَ لتكونَ كلمةُ اللهِ هي العليا فهو في سبيلِ اللهِ

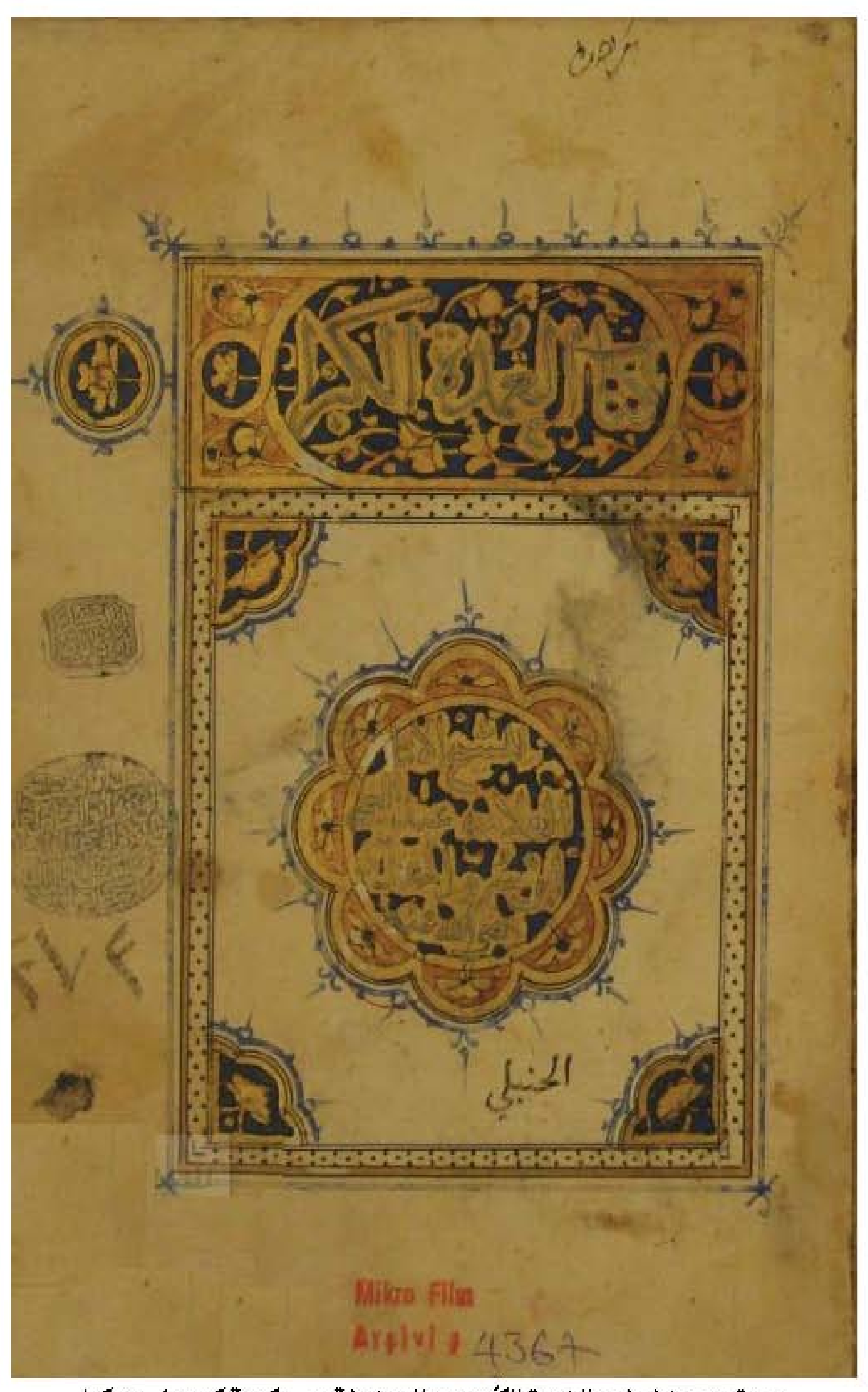
كتاب العتق عن عبدِ اللهِ بنِ عمرَ رضيَ اللهُ عنهما أنَّ رسولَ اللهِ صلى اللهُ عليهِ وسلّمَ قالَ

من أعتقَ شِركًا لهُ في عبدٍ وكانَ لهُ مالٌ يبلغُ ثمنَ العبدِ قُوِّمَ عليهِ قيمةَ عدلٍ فأعطى شركاءَهُ حصصَهم وعتقَ عليهِ العبدُ وإلا فقد عتقَ منهُ ما عتقَ عن أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنهُ عن النبيِّ صلى اللهُ عليهِ وسلّمَ قالَ من أعتقَ شقصًا من مملوكٍ فعليهِ خلاصُهُ من مالِهِ فإن لم يكن لهُ مالٌ قُوِّمَ المملوكُ قيمةَ عدلٍ ثمَّ استُسعيَ غيرَ مشقوقٍ عليهِ عن جابرِ بنِ عبدِ اللهِ رضيَ اللهُ عنهُ قالَ دبَّرَ رجلٌ من الأنصارِ غلامًا لهُ وفي لفظٍ بلغَ النبيَّ صلى اللهُ عليهِ وسلّمَ أنَّ رجلًا من أصحابِهِ أعتقَ غلامًا عن دُبُرٍ لم يكن لهُ مالٌ غيرُهُ فباعَهُ بثمانِ مائةِ درهمٍ ثمَّ أرسلَ بثمنِهِ إليهِ

تمت العمدة في الأحكام من كلام سيد الأنام عليه أفضل الصلاة والسلام ونستغفر الله من الزيادة والنقصان ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا والحمد لله على كل حال على التمام والكمال

[illegible]

صورة سماع وخط المحدث محمد مرتضى الزبيدي على نسخة من «عمدة الأحكام»



صورة من مخطوط: «العمدة الكبرى»، المحفوظة في مكتبة كوبريلي تركيا

[10]- «عُمْدَة الأحكام الكُبْرَى» له أيضا .

قال في مقدمتها[1]: الحمد للهِ على السّراءِ والضرّاءِ، وأشهدُ أن لا إلٰه إلا الله، وحدَه لا شرِيكَ له، شهادةً مُدّخرةً ليوم اللِّقَاءِ، وأشهدُ أن محمدًا عبدُه ورسولُه أكرمُ الأصفياء، وخاتَمُ الأنبياء، صلى الله عليه، وعلى آله وصحبه أهل الصِّدقِ والوَفاءِ، صلاةً دائمةً إلى يوم الجزاء، وبعدُ:

فهذه أحاديثُ في الأحكام؛ مِن الحلالِ والحرامِ، اختصرتُها وحَذَفْتُ أسانيدَها؛ ليَقْرُبَ تناوُلهَا علَى من أرادَ حِفْظَها، وأضفتُها إلى كُتُبِ الأئمةِ المتفق على كُتُبِهم، المجمع على إتقانهم وضبطهم؛ ليركَنَ القلبُ إليها، ويحصلَ الاعتمادُ عليه، فما كان فيه مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فهو مما اجتمعَ عليه الإمامان: محمد بنُ إسماعيل البخاري، ومسلم بنُ الحجّاج النِّيسابوري وعَلَامَةُ البُخارِي على انفرادِه: **(خ)**، وعَلَامَةُ مسلم على انفراده: **(م)**، وعَلَامَةُ أبي داود سليمان بنِ الأشعث السِّجْسْتَانِي: **(د)**، وعَلَامَةُ أبي عبد الرحمن أحمد بن شُعَيب بن عليّ النّسائي: **(س)**، وعَلَامَةُ أبي عيسى؛ محمد بن عيسى بن سَوْرة التِّرْمذيّ: **(ت)**، وعَلَامَةُ أبي عبد الله محمد بنِ يزيد بن ماجه القَزْويني: **(ق)**، ورُبما أضفنَا الشيءَ إلى غير هؤلاء فَنُسَمِّيه.

وأسأل الله أنْ ينفعنا بذلك، ومن قرأه، أو حفظه، أو نظر فيه، وأن يجعله خالصا لوجهه ، موجبا لرضاه، إنه سميعُ الدعاء، وهو حسبنا ونعم الوكيل. اهـ

قال محقق الكتاب الزهيري[2]: فهذه الكتب الستة قد نَصّ الحافظ عليها صراحة، وأما غيرها فلم يُسَمِّهَا في هذه المقدمة، وقد جردتُها كاملةً، فكانت كالتالي: 1- **مسند الإمام أحمد**، وقد عزا إليه في ستة مواطن، وهى الأحاديث ذوات الأرقام: (33- 70- 80- 81- 86- 257)، 2- رواية واحدة من **الزهريات** لمحمد بن يحيى الذُهْلِيّ برقم: (95)، 3- رواية واحدة من **الموطأ** للإمام مالك برقم: (212)، 4- رواية واحدة من **كتاب الدعاء** للطبراني برقم: (258)، وقد ذكر إسناد الطبراني، وحكم عليه بالضعف.اهـ.

---

[1] عمدة الاحكام الكبرى ص3

[2] عمدة الأحكام الكبرى المقدمة/ 64

وقد وصَف الكتاب الحافظ **شمس الدين الذهبي**[1] بأنّه: مجلد .

طبعات الكتاب :

طبع الكتاب في مكتبة المعارف الرياض1422 بتحقيق سمير بن أمين الزهيري، بعنوان: «**عُمْدَة الْأَحْكَام الكُبْرَى**»، عدد أحاديث الكتاب: (860) حديثا.

وقد اعتمد في تحقيقه على نسخةٍ واحدةٍ، تقع في 193 ورقة، وهي نسخةٌ مقروءةٌ و مقابلةٌ، وعليها تعليقاتٌ للحافظ ضياء الدين المقدسي

جاء في آخرها: فرغ من كتابته محمد بن عمر بن أبي بكر المقدسي(ت616)، في يوم الجمعة قبل الصلاة رابع ربيع الأول سنة 605، بمحروسة سَرُوْج[2]، حامدا لله ومصليا على نبيه محمد وآله، وحسبنا الله ونعم الوكيل.اهـ.

ثم طبِعَ ثانيا في مكتبة الخانجي القاهرة 1423، بتحقيق رفعت فوزي عبدالمطلب، بعنوان: «**العُمْدَة الكُبْرَى في أحادِيث الأحكام**».

واعتمد في تحقيقه على نسخةٍ واحدةٍ، محفوظة في مكتبة كوبريلي تركيا برقم: (373)، في 174 ورقة، تاريخ نسخها: يوم الأربعاء افتتاح سنة 871، على يد يوسف بن أحمد البحيري المالكي، جاء في آخرها: تم الكتاب بعون الملك الوهاب، وإليه المرجع والمآب في يوم الأربعاء افتتاح سنة إحدى وسبعين وثمان مائه على يد العبد يوسف بن أحمد البحيري المالكي .اهـ.

فائدة أولى : سماع للكتاب

ورد في المخطوطة التي اعتمدها الزهيري ما نَصُّهُ:.

قرأتُ جميعَ كتابِ: «**الْأَحْكَام**» للحافظ الإمام عبد الغني –رحمه الله–، وهو هذا الكتابُ بمجلسِ القاضي الإمام العالِمِ الزاهِدِ العابِدِ تاج الدين شَرَف الحكام أبي العباس أحمد بن الحسين بن علي الحاكِم يومئذ بمدينة سَرُوج، ورَوَيْتُه له نحو سمَاعِي من مصنِّفِه، وقابلتُ هذه النسخةَ بأصلٍ نقلتُ منه، وهذه النسخةُ له، نفعه اللهُ به، وصَحّ ذلك

---

[1] سير أعلام النبلاء 448/21

[2] فعول، بفتح أوّله، من السرج، وهو من أبنية المبالغة، وهي بلدة قريبة من حرّان من ديار مضر / معجم البلدان 3/

في مجالسَ آخرُها يوم الثلاثاء 15 ربيع الآخر سنة 605، وكتب محمد بن عمر بن أبي بكر المقدسي[1] .اهـ

فائدة ثانية : سماعٌ ثانٍ للكتابِ

جاء في مخطوطة: «**العُمْدَة الكبرى**»، المحفوظة في مكتبة كوبريلي تركيا سَماعٌ، ونَصُّهُ: الحمدُ لله رَبِّ العالمين، وصلى اللهُ وسلم على أشرف المرسلين، سيدنا محمد خاتم النبيين، وإمام المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد قرأ عَلَيّ السيّدُ الشريفُ الحسيبُ النسيبُ نقيبُ السادة الأشراف السيد محمد ابن المرحوم الحسيب النسيب السيِّد الشريف محمود الكاظمي –بلغه الله تعالى– مراده جميع كتاب «**العُمْدَة الكُبْرَى**» للشيخ الإمام العالم العلامة الحافظ عبد الغني بن سرور المقدسي الحنبلي قراءةَ بحثٍ وتحقيقٍ وتدقيقٍ.

وقد أَجَزْتُهُ أنْ يَرْوِيَ عني جميع الكتابِ المَقْرُوءِ وغيره، وأنْ لا ينسَاني من صالح دعواتِهِ في جَلَوَاتِهِ وخَلَوَاتِهِ، كان آخر القراءةِ في اليوم المبارك يوم الجمعة ثالث شهر المحرم الحرام سنة أربع بعد الألف.

وكُتِبَ بثغر دِمْيَاط المَحرُوس، كتبه عبد الرحمن بن يوسف بن علي بن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي[2]، لطف الله به و والديه وأولاده .اهـ .

فائدة ثالثة : إسناد الكتاب

ذكره المحدّثُ **صالح الفلاني**(ت1218) في «**ثبته**»[3]: ضمن إسنَاد: «**العُمْدَة الصُّغْرَى**»، وقد تقدّم.

---

[1] أبو عبد الله نجم الدين محمد بن عمر بن أبي بكر المقدسي ثم الدمشقي ، المعروف بالقاضي، ولي مشيخة دار الحديث المطلة على الشط بالموصل، وقدم مصر وحدث بها، ثم سكن سروج، وبها توفي وهو كهل سنة 616، ترجمته في: تاريخ الإسلام 486/13

[2] هو خاتمة المعمرين، تلميذ الفتوحي صاحب "منتهى الارادات"، أخذ عنه جمعٌ منهم منصور بن يونس البهوتي، وعبد الباقي الحنبلي/ ت بعد 1048، ترجمته في: خلاصة الأثر 405/2

[3] قطف الثمر في رفع أسانيد المصنفات ص 133

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على اشرف
المرسلين سيدنا محمد خاتم النبيين وامام المرسلين
وعلى اله وصحبه اجمعين وبعد فقد قرأ
عليّ السيد الشريف الحسيب النسيب نقيب السادة
الاشراف السيد محمد ابن المرحوم الحسيب النسيب
السيد الشريف محمود الكاظمي بلّغه الله تعالى مراده
جميع كتاب العمدة الكبرى للشيخ الامام العالم العلامة
الحافظ عبد الغني بن سرور المقدسي الحنبلي قراءة بحث
وتحقيق وتدقيق وقد اجزته ان يروي
عني جميع الكتاب المقروء وغيره وان لا ينساني من
صالح دعواته في جلواته وخلواته وكان اخر القراءة
في اليوم المبارك يوم الجمعة ثالث شهر المحرم الحرام سنة اربع
بعد الالف وكتب بثغر دمياط المحروس
كتبه عبد الرحمن بن يوسف بن علي بن حسن ابن
ادريس البهوتي الحنبلي لطف الله به وبوالديه

صورة لسماع من مخطوط: «العُمْدة الكبرى» المحفوظة في مكتبة كوبريلي تركيا

[11]- «الأحكام على أبواب الفقه»، أو «الأحكام الكُبْرَىٰ»، له أيضا

ذكرها **ابن رجب**[1]، وقال: ستة أجزاء، وكذا **العليْمي**[2]، وابن **طولون**[3]، وسمّاهَا **الذهبي**[4]: «**الأحكام الكبرى**»، وقال الحافظ **ابن عبد الهادي**[5]: **أحكامُه الكبرى** التي بالأسانيد.اهـ.

وأما **ابن بدران**[6] فسمّاها: «**عُمْدَة الأحكام الكبرى**»، ووصفها بقوله[7]: هو كتابٌ في ثلاثِ مجلداتٍ ، عَزّ نظيرُه .اهـ.

فائدة : إسنادُ الكتابِ

قال الحافظ **السيوطي** في «**ثبته**»[8]: «**تصانيف الحافظ عبد الغني المقدسي**» أخبرني محمد بن مقبل في كتابه، عن الصّلَاح المقدِسي، عن أبي الحسن ابن البخاري عنه، إجازة بجميع تصانيفه ككتاب: «**الكمال في أسماء الرجال**»، و«**نهاية المراد**»، و«**المصباح**»، و«**الأحكام الكُبْرَى**»، و«**السيرة النبوية**».

وقال **الروداني**[9]: كتاب: «**الأحكام الكُبْرَى**» لأبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي، به إلى العِزِّ، عن أبي الحسن علي بن محمد بن أحمد اليُونِيْنِيّ عن أبيه، عن مؤلِّفِها.

[12]- «الجامع الصغير لأحكام البشير النذير» له أيضا.

---

[1] ذيل طبقاته الحنابلة 19/2

[2] المنهج الأحمد فى تراجم أصحاب الإمام أحمد 65/4

[3] القلائد الجوهرية ص 441

[4] سير أعلام النبلاء 448/21

[5] شرح علل ابن أبي حاتم ص277

[6] المدخل ص 470

[7] ناقلا عن كشف الظنون 1164/2

[8] إنشَاب الكتَب في أَنْسَاب الكُتُب 358/1

[9] صلة الخلف بموصول السلف ص 107

ذكره **الذهبي**[1]، وقال : لم يَتِمّ، ومثله قال **ابن رجب**[2]، و**العليمي**[3]، و**ابن طولون**[4].

حالة الكتاب :

الكتابُ لا يزال مخطوطًا، قال التركي في كتابه: «**المذهب الحنبلي دراسة في تاريخه وسماته**» 193/2: توجد منه أجزاء في دار الكتب الظاهرية، بيانها كالتالي: - الجزء التاسع والعاشر برقم: (233 -حديث) يقعان في 41 ورقة، الجزء السادس برقم: (234 - حديث) يقع في (19) ورقة، الجزء السابع برقم: (234 -حديث) يقع في 26 ورقة، - الجزء الأول برقم: (234 -حديث) يقع فى 10 ورقات، الجزء الأول من الصيام، وفيه قطعة من فضائل أبي بكر ومن المناسك.

---

[1] سير أعلام النبلاء 447/21

[2] ذيل طبقاته الحنابلة 25/3

[3] المنهج الأحمد 59/4

[4] القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية ص441

القرن السابع الهجري

[13]- «الأحكَام» لعِمَاد الدين أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الواحد بن علي بن سرور المَقْدِسِيّ الجَمَّاعِيْلي الحنبلي (ت614)[1]، أخو الحافظ عبد الغني المقدسي المتقدم.

قال **الذهبي**[2]: صنف كتابًا في الأحكام، لم يُتِمّهُ، ولا كان يتفرغُ للتصنيفِ من كثرةِ اشتغالِه وأشغالِه.اهـ

وقال **ابن رجب**[3]: قال الحافظ الضياء: صنّفَ كتابًا في الأحكام؛ لكنه لم يُتِمّهُ، وكان مليحًا، وكان من كثرة أشغاله واشتغاله لا يتفرغُ للتصنيف والكتابة.

وقد أَتَمّهُ ابن أخيه الشيخ المحدث شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الرحيم المقدسي الحنبلي(ت688) [4]، تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمية .

وقال أيضا[5]: تَمّمَ تصنيفَ "**الأحكَامَ**"، الذي جمعه عَمُّهُ الحافظ ضِياء الدين .

---

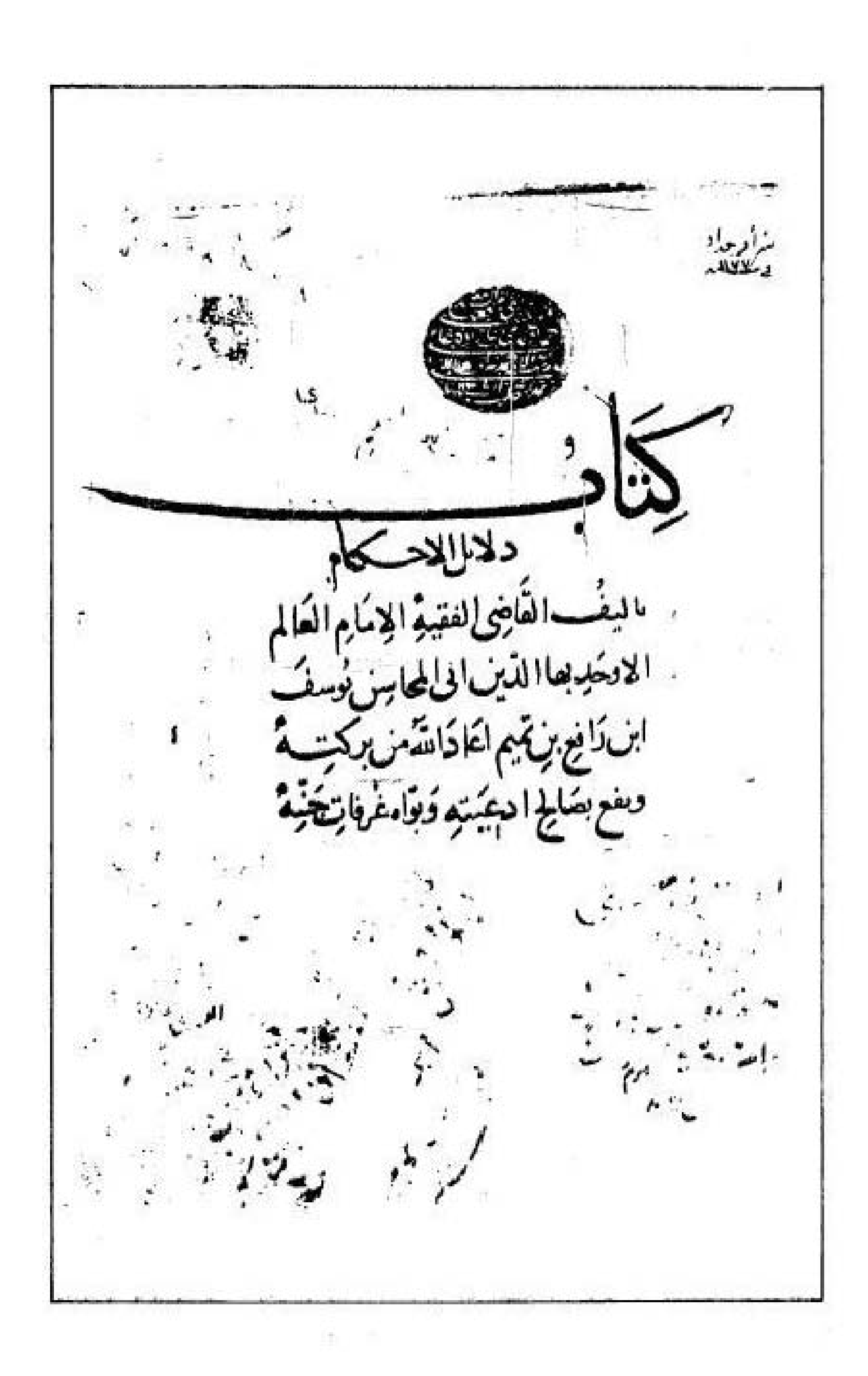
[1] الشيخ الإمام العالم الزاهد القدوة الفقيه عماد الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي، الجماعيلي، نزيل سفح قاسيون، تفقه ببغداد على ابن المَنِّي، وتبصر في مذهب أحمد، حدث عنه: البرزالي، والضياء، وابن خليل، والمنذري، كان عالما بالقراءات والنحو والفرائض، قرأ بالروايات وأقرأ بها، وصنف: "الفروق في المسائل الفقهية"، أقام بحران مدة فانتفعوا به / ت614، ترجمته في: سير أعلام النبلاء 47/22، ذيل طبقات الحنابلة 198/3

[2] سير أعلام النبلاء 48/22

[3] ذيل طبقات الحنابلة 200/3

[4] ترجمته في: تاريخ الإسلام 15/ 617، ذيل طبقات الحنابلة 224/4

[5] ذيل طبقات الحنابلة 225/4



كتاب

دلائل الاحكام

تاليف القاضي الفقيه الامام العالم
الاوحد بهاء الدين ابي المحاسن يوسف
ابن رافع بن تميم اعاد الله من بركته
ونفع بصالح ادعيته وبواه غرفات جنته

صورة من مخطوط: «دلائل الأحكام» لابن شداد

[14]- «دَلَائِلُ الأَحْكَام في أحادِيثِ الرسول عليه السَّلَام» لبهاء الدين أبي المحاسن يوسف بن رافِع بن تميِم الأسَدِي المَوْصِلي المولد والمنشأ الحلَبي الشافعي، المشهور بابن شَدَّاد (ت632)[1]

قال في أوله[2]: الحمد لله على الهداية على الإسلام، والإرشاد إلى حكم ما شرَع من الأحكام، والتمسك بشريعة محمد نبيه المبعوث إلى سائر الأنام، صلى الله عليه وعلى آله و صحبه أفضل الصلوات والسلام .

وبعدُ : فإنّه لمّا رأيتُ الأحاديثَ عن النبيّ –صلى الله عليه وسلم- هي أدلةُ غالبِ الأحكامِ، وأصولها التي تجري بمعرفتها على نظامٍ، وإنّ الفقهاء قد شَحَنُوا كتبَهم وتصانيفَهم، ولم يُنَبِهُوا على الصحيح منها والحسنِ والغريبِ، ولم يُشِيروا إلى أيّ كتاب تضمنها، ولم يشرحوا غريبَها، ولا نَبّهَ أكثرهُم على وجه الدليل منها، رأيتُ أنْ أجمعَ كتابا يجمع بين التنبيه على الحديث في أيّ كتابٍ ذُكِرَ، ومن اتّفَقَ على نقله من أئمة الحديث المشهورين، وأُنَبِّهَ على أنّه صحيحٌ أو حسنٌ أو غريبٌ، وأُنَبِّهَ على اختلاف العلماء من الصحابة فمن بعدهم من المجتهدين في أخذ الأحكام منه، مع الاختصار عن التطويل، المانع من التحصيل، سِيَمَا لأبناء الزمان المجبولين [على ضُعْفِ الهِمَمِ، ورَتّبْتُهُ][3] على أبواب الفقهِ، لتسهل على المتعلم مطالعَتُهُ، و حَلِّ الأشكال منه .

وقال في آخره: فهذا ما قصَدْنَا جمعَه من هذا الكتاب، واللهُ يغفر لنا مواقع الزلل، والخطأ، و وقع الفراغُ من جمعِهِ يوم الخميس الثالث والعشرين من جمادى الأولى سنة ثمان عشرة وستمائة، وصلى الله على سيدنا محمد وآله أجمعين، وحسبنا الله ونعم الوكيل.اهـ

وقال **ابن خلكان**[4]: كتاب: «**دَلَائِلِ الأَحْكَام**» تكَلّم فيه على الأحاديث المُسْتَنْبَط منها الأحكام في مجلدين.

---

[1] قاضي القضاة بهاء الدين أبو العز يوسف بن رافع الأسدي الحلبي الشافعي، وبرع في الفقه والعلوم، وساد أهل زمانه ونال رياسة الدين والدنيا، وصنف التصانيف، منها: "دلائل الأحكام"، و"الموجز الباهر" في الفقه، و"ملجأ الحكام"، و"سيرة صلاح الدين"/ ت 632، ترجمته في: تاريخ الإسلام 95/14، طبقات الشافعية للسبكي 360/8، شذرات الذهب /5

[2] دلائل الأحكام 39/1

[3] ليست في المطبوع وهي زيادة مني يقتضيها السياق.

[4] وفيات الأعيان 99/7، ومثله في كشف الظنون 759/1

وقال **الذهبي**[1]: صنّفَ كتابَ: «**دَلَائِلَ الأَحْكَام**» في أربع مجلدات.

وقال **ابن قاضى شهبة**[2]: «**دَلَائِل الأَحْكَام**» على «**التنبيه**»[3]، في مجلدين.

طبعات الكتاب :

طبع الكتاب أولا في دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى 1412 في مجلدين، بتحقيق محمد بن يحيى التميمي، واعتمد في تحقيقه على مخطوطتين، لم يذكر من وصفها إلّا أنها تقع في 3 أجزاء، الأول يقع في 191 ورقة، والثاني 91، والثالث 77، كلها في مجلدٍ واحدٍ، والنسخة الثانية مخطوطة المكتبة الأحمدية بحلب، ولها مصورة في معهد المخطوطات العربية مصر، وقد نُسِخَت في القرن الثامن، عدد أوراقها 320 ورقة.

ثم طبع ثانيا في دار ابن قتيبة دمشق، الطبعة الثانية 1426 في 4 مجلدات، بتحقيق زياد الدين محمد الأيوبي، ومحمد شيخاني .

فائدة أولى : إسناد الكتاب

قال الحافظ **السيوطي** في «**ثبته**»[4] قال: كتاب «**دلَائِل الأَحْكَام**» للقاضي بهاء الدين ابن شداد: أنبأني الحافظ أبو الفضل ابن فهد، عن أبي إسحاق التنُوخي، عن أبي نَصر بن الشِّيرازي، وسليمان بن حمزة، كلاهما عن إجازة.

وقال **العلامة الرُوداني في** «**ثبته**»[5]: كتاب «**دَلَائِل الأَحْكَام**» للقاضي بهاء الدين بن شَدّاد، به إلى العِزّ بن جمَاعَة، عن سليمان بن حمزة، عنه.

فائدة ثانية :أبيات في مدح الكتاب.

قال **أبو البركات ابن الشّعّار الموصِلي**(ت654) في «**قلائِد الجُمَان**»[6]: أنشدني أبو عبد الله محمد بن عبد القاهر بن هبة الله بن النصيبي بحلب، قال: أنشدني الشرف أبو عبد الله محمد بن عبد العزيز الأدريسي يَصِفُ كتاب: «**دَلَائِل الأَحْكَام**» الذي صنعه القاضى بهاء الدين بن شداد: [الكامل]

---

[1] سير أعلام النبلاء 385/22، معرفة القراء الكبار ص 335

[2] طبقات الشافعية 97/2

[3] التنبيه في الفقه الشافعي للشّيخ أبي إسحاق إبراهيم بن عليّ الشّيرازيّ الفيروزابادِيّ، شيخ الشّافعيّة في زمانه/ت476

[4] إنشَاب الكتَب في أَنْسَاب الكُتُب 326/1/ رقم 1069

[5] صلة الخلف ص 235

[6] قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان 201/5

بـــدلائـــل الأحـــكـــام ذي الإحــكـام   عــلـمـت مــعـالــم شــرعـة الإســلام
وتـبـين الــسـنن الـــذي وضـحـت بـه   ســنـن الـهـدى مـنـشورة الأعــلام
وتـــألـــقَـــتْ أنــوارُه لـــلـمـهـتـدِي   وتـــدفّـــقَـــتْ أنـــــواؤُه لـلـظَـامِـي
تـصـنـيف مـــن بــهَـر الأئـمّـة علمُه   واخــتَــصّ بـــالإجـلالِ والاكـرامِ
قاضي القضـــاةِ أبي المحـاسن يوســف   فــخــرُ الــعــراقِ جمـيـعه والــشامِ

فائدة ثالثة : فائدة علمية من الكتاب.

قال نقَلَها **السبكي** في **طبقاته**[1]، قال: قَيّدَ **ابن شداد** في كتاب: «**دَلَائِل الأَحْكَام**» قولَ الأصحَابِ أَنّ السلطانَ أولى بالإمامة من صاحبِ المنزل وإمامِ المسجِدِ بالجُمُعَات والأعياد، لتَعَلُّقِ هذه الأمورِ بالسّلَاطِين، قال: وأما بَقِيّةُ الصلوات فأعلمُهم أولى بالإمامة، إلّا أنْ تجمع الخصال المذكورةِ في الإمامِ فيكون حينئذ أولى، ولعله أخذَه من كلامِ **الخطابي**.اه

[15]- «مختصر في الأحكام» للعلامة أبي عمرو عثمان بن حسن بن علي بن محمد ابن فرح الجَمِيل السَبْتِي اللغوي، أخو الحافظ أبي الخطّاب ابن دِحيَة (ت634)[2]

قال الحافظ **الذهبي**[3]: أَلّفَ مُنْتَخَبًا في الأحكام.اه

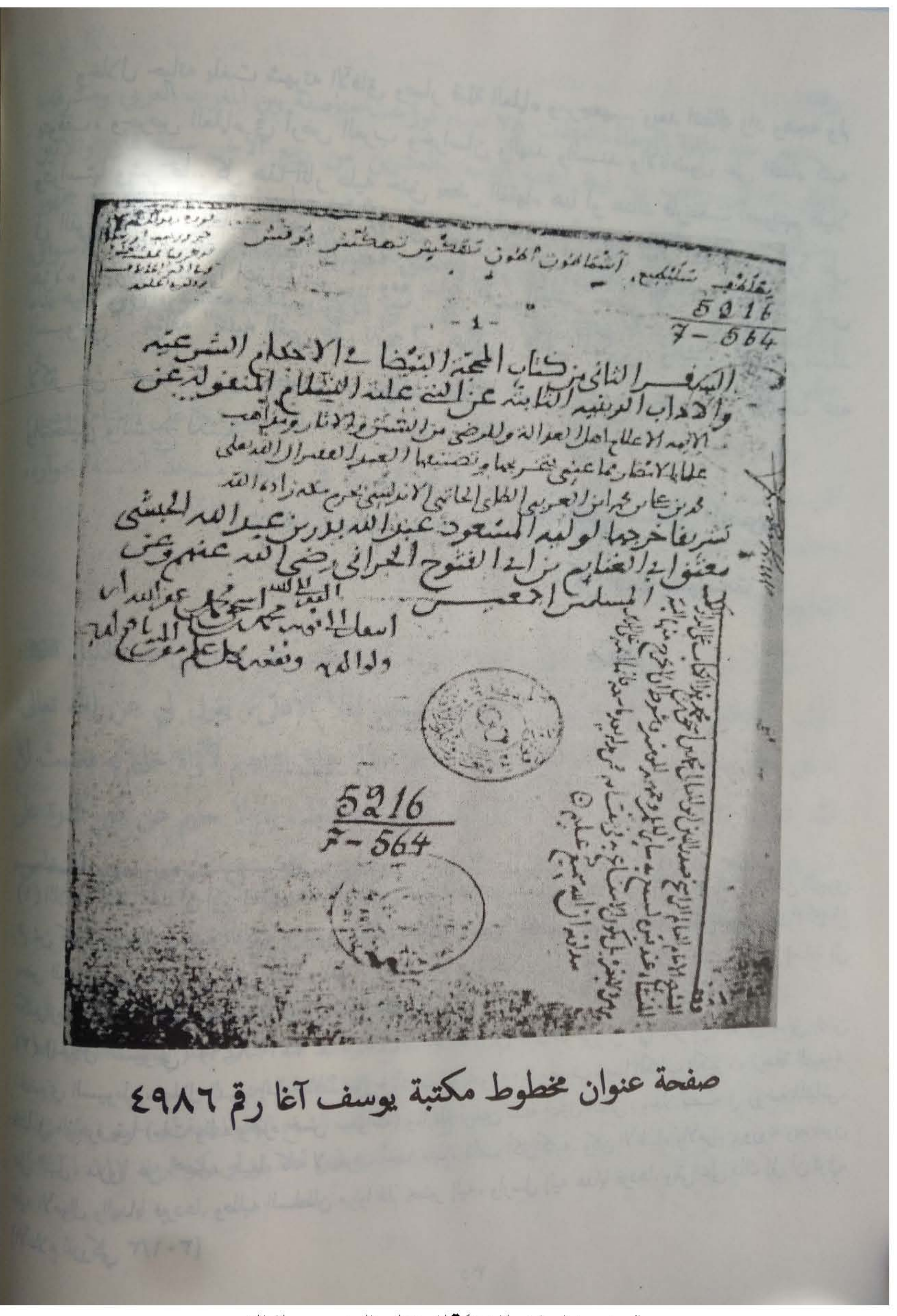
كذا قال، ولم يَزِدْ عليه شيئا، ويغلب الظّنُ على أنّها أحكامٌ حديثيةٌ لا قضائية، لكون مؤلفها محَدِّثًا، والله أعلم.

---

[1] طبقات الشافعية الكبرى للسبكي 8/ 362

[2] أبو عمرو عثمان بن حسن بن علي السبتي، اللغوي العلامة المحدث، قال ابن مسدي: أربى على أخيه بكثرة السماع، كما أربى أخوه عليه بالفِطْنَة وكرَم الطِّبَاع، وكان متزهدا، لم يكن له أصول، وكان شيخُه ابن الجَدِّ يصله ويعطيه، ثم نهد إلى أخيه فنزل عليه، إلى أن خَرِفَ أخُوه فيما أنهي إلى الكامل، فجعله عِوَضَه / ت634، ترجمته في: سير الأعلام 26/23، تذكرة الحفاظ 1422/4، ذيل التقييد 167/2

[3] سير أعلام النبلاء 27/23، ومثله في لسان الميزان 133/4


5216
7 - 564

السفر الثاني من كتاب المحجة البيضاء في الأحكام الشرعية
والآداب الدينية الثابتة عن النبي عليه السلام المنقولة عن
الأئمة الأعلام أهل العدالة والرضى من الشيوخ والآثار ومذاهب
علمائها الأنظار مما عني بتخريجها وتصنيفها العبد الفقير إلى الله تعالى
محمد بن علي بن محمد بن العربي الطائي الحاتمي الأندلسي [illegible] زاده الله
تشريفا أخرجها لوليه المسعود عبد الله بدر بن عبد الله الحبشي
معتوق الشيخ أبي الغنائم بن أبي الفتوح الحراني رضي الله عنهم وعن
المسلمين أجمعين

5216
7 - 564

صفحة عنوان مخطوط مكتبة يوسف آغا رقم ٤٩٨٦

صورة من مخطوط: «المَحَجّة البيْضاء» لابن عربي الطائي

[16]- «المحجة البيضاء في الأحكام الشرعية والآداب الدينية الثابتة عن النبي -صلى الله عليه وسلم- المنقولة عن الأئمة الأعلام أهل العدالة والرِّضا من السنن والآثار ومذاهب علماء الأمصار» لأبي عبد الله محمد بن علي بن محمد الطائي الحاتمي الأندلسي الظاهري، المعروف بابن سراقة، ويلقب بـ: محي الدين، ويعرف بـ: ابن العربي (ت638)[1] الصوفي، شيخ طائفة وحدة الوجود ورأسهم -عليهم من الله ما يستحقون-.

الكتاب ذكره مؤلفه في «**فهرسة مؤلفاته**»[2]: فقال: كتاب: «**المَحَجّة البيضاء**»، صَنّفْتُهُ بمكة، أكملتُ منه كتاب الطهارة والصلاة في مجلدتيْن، وبِيَدِي الآن المجلدةُ الثالثةُ، أنا في كتابِ الجمعة منها.اهـ

طبعات الكتاب :

طبع القدْر الموجودُ من الكتاب في دار شركة القدس القاهرة 2018، في مجلدٍ لطيفٍ، بتحقيق عبد العزيز سلطان المطلوب، عن نسخة فريدة بخَطِّ مؤلِّفِهَا، محفوظة بمكتبة يوسف آغا تركيا برقم: (4986) ، عدد أورقها 322 ورقة.

ورد في غلافها ما نَصُّهُ: تشريفًا أخرجها لوليه المسعود عبد الله بدر بن عبد الله الحبشي، معتق أبي الغنائم بن أبي الفتوح الحراني.

والنسخةُ ناقصة من أولها، تبدأ بالسفر الثاني كتاب الصلاة، أبواب صفة الصلاة، باب تفاضل الصفوف في الصلاةالرجال والنساء، مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله: "خير صفوف الرجال أولها..."

[17]- «مَنهَج العُبّاد» لأبي حُجّة أحمد بن محمد بن محمد القُرْطُبِيّ القَيْسِيّ الأندلسي (ت643)[1]

---

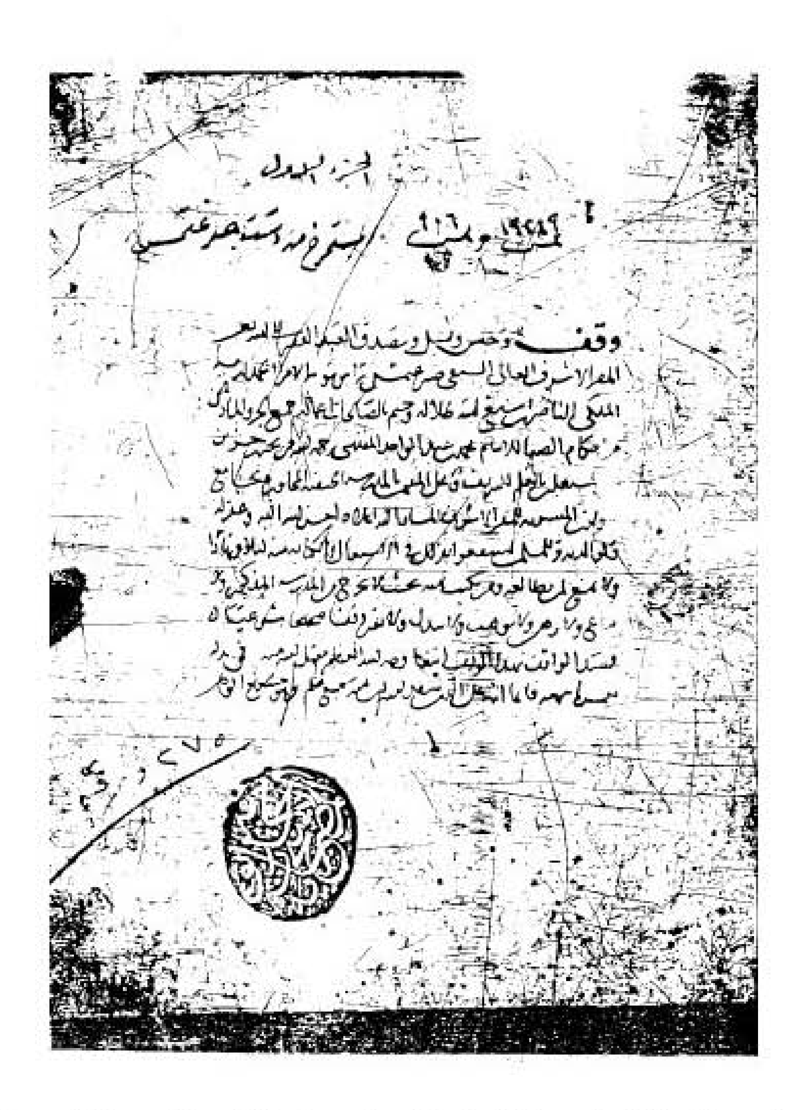
[1] ترجمته في عنوان الدراية ص: 156

[2] عنوان الدراية ص: 166، برقم 28

قال **ابن عبد الملك المُرَاكُشِيّ**[2]: صنّفَ كتابًا في الأحكَام الشرعية، جمع فيه ما اجتمع عليه صَحِيْحَا البخاري ومسلم من أحاديث الأحكام، وسَمّاهُ: «**مَنْهَج العُبّاد**».

[1] أبو حجة أحمد بن محمد بن محمد القرطبي القيسي، كان مقرئا متقدما في صنعة التجويد، محدثا حافظا، نحويا محققا، من أهل الزهد والورع، له كتب منها: اختصار "التبصرة" لمكي، و"تفهيم القلوب بآيات علام الغيوب"، و"تسديد اللسان لذكر أنواع البيان" في النحو، أقرأ القرآن وأسمع الحديث ودرس النحو بقرطبة إلى أن دخلها الروم، فانتقل إلى إشبيلية وأقرأ بها، وقدم إلى الصلاة والخطبة بجامع حصن الوادي من أحوازها، ثم فصل عنها راكبا البحر مؤثرا التحول إلى سبتة، وركب في جوادة فامتُحِنَ هو وأهلُه وأولادُه بالأسر، واحتُمِلَ إلى منورقة أو إحدى جهاتها، ففَدَاهُ أهلُها وهو قد أشفَى على الهلاك، لما لَقِيَهُ من شِدّةِ التنكيلِ والتعذيبِ، فمكث بميورقة نحو ثلاثة أيام وتوفي سنة 643، ترجمته في: معرفة القراء الكبار 643/2، غاية النهاية 128/1، بغية الوعاة 383/1، الذيل والتكملة 649/1

[2] الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة 649/1



نصُّ وَقْفِيَّةٍ على ظهر مخطوطةِ كتابِ: «**أحكام العلماء**» جاء فيها: وَقَفَ وحَبَّسَ وسَبَّلَ وتصدَّقَ العبد الفقير إلى الله تعالى المقر الأشرف العالي السيفي صرغتمش رأس نوبة الأثر الحمدارية الملكي الناصري، أسبغ الله ظلاله، وختم بالصالحات أعماله جميع الجزء المبارك من «**أحكام العلماء**» للإمام محمد بن عبد الواحد المقدسي -رحمه الله- من تجزئة جزأين على المشتغلين بالعلم الشريف، وعلى المقيمين بالمدرسة الحنفية المجاورة لجامع طولون، المنسوبة للمقرّ الأشرف المشار إليه أعلاه، أحسن الله إليه، وغفر له ولوالديه وللمسلمين، لينتفعوا بذلك في الاشتغال والكتابة منه ليلا ونهارا، ولا يُمنع لمن يُطالِعهُ، ومَنْ يكتب منه، بحيث لا يخرج من المدرسة المذكورة، ولا يباع، ولا يرهن، ولايوهب، ولا يبدّل، ولا يغيّر، وقفًا صحيحًا شرعيًا، قصد الواقف بهذا الوقف ابتغاء وجه الله العظيم، تقبّل الله منه، ﴿فَمَن بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾، حسبنا الله ونعم الوكيل

وكتب أيضا في الصفحة المذكورة: "مستخرج من دشت صرغتمش"، وذلك يعني أنّ الكتاب على نفاسته وأهميته قد ألقي في الدشت، وهي سلة أو صندوق يلقى فيه الأوراق الناقصة والمبعثرة، ولعل سبب ذلك كما قال المحقق هو أن الكتاب كان ينقصه اللوحة التي فيها العنوان، فألقيت النسخة بأكملها في الدشت، ثم استخرج منها بعد ذلك، وعرف عنوان الكتاب من نص هذه الوقفية المهمة، والله أعلم.

[18]- «السُّنَنُ والأحْكَام عن المُصْطَفَى عليه السلام» أو «الأحْكَام الكُبْرَى» أو «أحكَام الضِّيَاء» للشيخ الإمام الحافظ ضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد السَّعدي المَقْدِسِيّ الجَمَّاعِيلي الحنبلي (ت643)[1]

سَمّاهُ الحافظُ **ابن كثير**[2]: «**الأحكام الكبِير**».

قال **الضياء** في مقدمة كتابه[3]: الحمد لله الذي شرّفَنا بالإسلام، وارتضاهُ لنا دينا، وخَصّنَا به، وذلك من تمَام الإنعام، أحمدهُ على جميع نِعَمِهِ ما ظهر منها وما بطن في الليالي و الأيام، وأشهد أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، شهادةً تُطَهِّرُ قائلَها من جميع الآثام، وتُبَوِّئُهُ دارَ السلام، وأشهدُ أنّ محمدًا عبده ورسوله المصطفى على جميع الأنام، والمخصوص بلواء الحمد والمقام، والمبعوث إلى كافة الخلق بالسنن والأحكام، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه صلاةً دائمةً من غير انقطاع ولا انعدام، أما بعد:

فقد سُئِلتُ غير مرة من أَجْلِ جمع أحاديث السُّنَنِ والأحكام بغير إسنادٍ لأجل الحِفْظِ والمَعرِفَةِ، والإشارةِ إلى مَنْ رواها من الأئمة الأعلام، مثل: أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، وأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، وأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، وأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، وأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة القزويني، وأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، وأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، وأبي بكر أحمد ابن الحسين البيهقي، وغيرهم، فإنْ كان الحديثُ في البخاري ومسلم أو في أحدهما لم أذكر له راوياً غيرهما؛ لأنّ المَقصُودَ صِحّة الأخبار و ربما جاء الحديثُ

---

[1] الإمام الحافظ ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد السعدي المقدسي الجماعيلي ثم الدمشقي الصالحي الحنبلي، صاحب الرحلة الواسعة، والتصانيف المشهورة منها: "فضائل الأعمال"، و"الأحاديث المختارة"، و"صفة الجنة"، "فضائل القرآن" وغير ذلك/ ت643، ترجمته في: ذيل طبقات الحنابلة 236/2 ، سير أعلام النبلاء 126/23

[2] البداية والنهاية 213/5

[3] السنن والأحكام عن المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام 3/1

بألفاظٍ كثيرةٍ؛ فربما اقتصرتُ على رواية بعض الأئمة، وذكرتُ أنّ ذلك لفظه، وربما نَبّهتُ على بعض الألفاظ، فإنْ جاء حديثٌ لم يكن في هذه الكتب ذكرتُه بإسنادٍ إنْ وقع لي، وبالله التوفيق والعون، وأسأل اللهَ -تعالى- أن يجعل ذلك خالصًا لوجهه، وأنْ ينفعَنا به ومن كتَبَه أو سمِعَه، أو قرأَه أو نظَر فيه بفضله وكرمه، إنّه على كل شيء قديرٌ، وهو حسبنا ونعم الوكيل.اهـ

قال **الذهبي**[1]: كتاب الأحكام لم يتم، في ثلاثِ مجلداتٍ.

وقال **ابن رجب**[2]: يَعوزُ قليلا في نحو عشرين جزءًا في ثلاثِ مجلداتٍ".

قال الحافظ **ابن الملَقِّن** في مقدمة «**البَدْر المُنِيْر**»[3]: أحكام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المعروف بالضياء المقدسي، ولم يُتَمِّمْ كتابَه، وصل فيه إلى أثناء الجهاد، وهو أكثرها نفعًا.اهـ

وقد أَتَمّ كتاب «**الأحكام**» ابن أخيه الإمام المحدث شمس الدين أبو عبد الله محمد بن كمال الدين عبد الرحيم بن عبد الواحد المقدسي، المعروف بابن الكمال.

قال **الذهبي**[4]: لازم عَمّه الحافظ ضياء الدين، وتخَرّجَ به، وكتب الأجزاءَ، و انتَخَب، وقرأ للمقادسة على الشيوخ، وتَمّمَ أَحْكامَ عَمّهِ، وكان شيخ الحديث بالضيائية.اهـ

وقال **الصّفَدِي**[5]: وتمّمَ تصْنِيف «**الأحكام**» الذي جمَعَه عَمُّه الحافظ الضياء. اهـ

طبعات الكتاب :

طبع الكتاب في دار ماجد عسيري الرياض الطبعة الأولى 1422، في 6 مجلدات، تحقيق أبي عبد الله حسين بن عكاشة، وبلغت أحاديثه: (6397) حديثا، والطبعة ناقصة فقد جاء في آخره آخر الجزء التاسع عشر من هذه النسخة يتلوه في الذي يليه كتاب الجهاد .

وقد اعتمد في تحقيقه على نسخة فريدة، من محفوظات دار الكتب المصرية برقم: (906) حديث، في مجلدين، الأول يقع في 276 ورقة والثاني في 376، وهي نسخة منقولة و مقابلة عن أصل المؤلف، كما ذكر ذلك الناسخ في مواضع منها بعد الحديث: (368) والحديث: (1552).

فائدة أولى : إسناد الكتاب

---

[1] سير أعلام النبلاء 23/ 128

[2] ذيل طبقات الحنابلة 518/3

[3] البدر المنير 279/1

[4] المعجم المختص بالمحدثين ص 239

[5] الوافي بالوفيات 203/3، ومثله في المنهل الصافي ، وشذرات الذهب 406/5

قال العلامة **السفاريني** الحنبلي في «**ثبته**»[1]: نروي مؤلفات الإمام الحافظ المُتقِن، الأجل الجليل ضياء الدين محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن بن إسماعيل بن منصور السعدي الحنبلي المقدسي الصالحي الحافظ عم فخر الدين ابن البخاري، وهو صاحب «**الأحاديث المختارة**»، وهي الأحاديثُ التي يصلحُ أنْ يُحتَجّ بها سوى ما في الصحِيْحَيْن، خرّجَها من مسموعاتِه، كتب منها تسعين جزءا، ولم يكمل ...

أخبرنا بها وبسائر مؤلفاتِه من«**فضائل الأعمال**» وغيرها أشياخنا الثلاثة[2]، إجازة عن تقي بن عبد الباقي، عن الميداني، عن الطيبي، عن السيد كمال الدين، أنا أبو العباس ابن عبد الهادي، أنا الصلاح بن أبي عمر، أنا الفخر أبو الحسن علي ابن البخاري، عن عمه ضياء الدين المقدسي.

فائدة ثانية :

قال **الذهبي** في «**المعجم المُخْتَص**»[3] في ترجمة يوسف بن محمد الحوراني الكفيري: نَسَخَ «**الأحكَام الكُبْرَى**» للشيخ الضياء، وأَتْقَنَهُ.

وقال عنه **ابن حجر**[4]: حدّثَ ونسَخَ «**أحكَام الضِّيَاء**»، وقرأَهُ على ابن الكمَال. اهـ

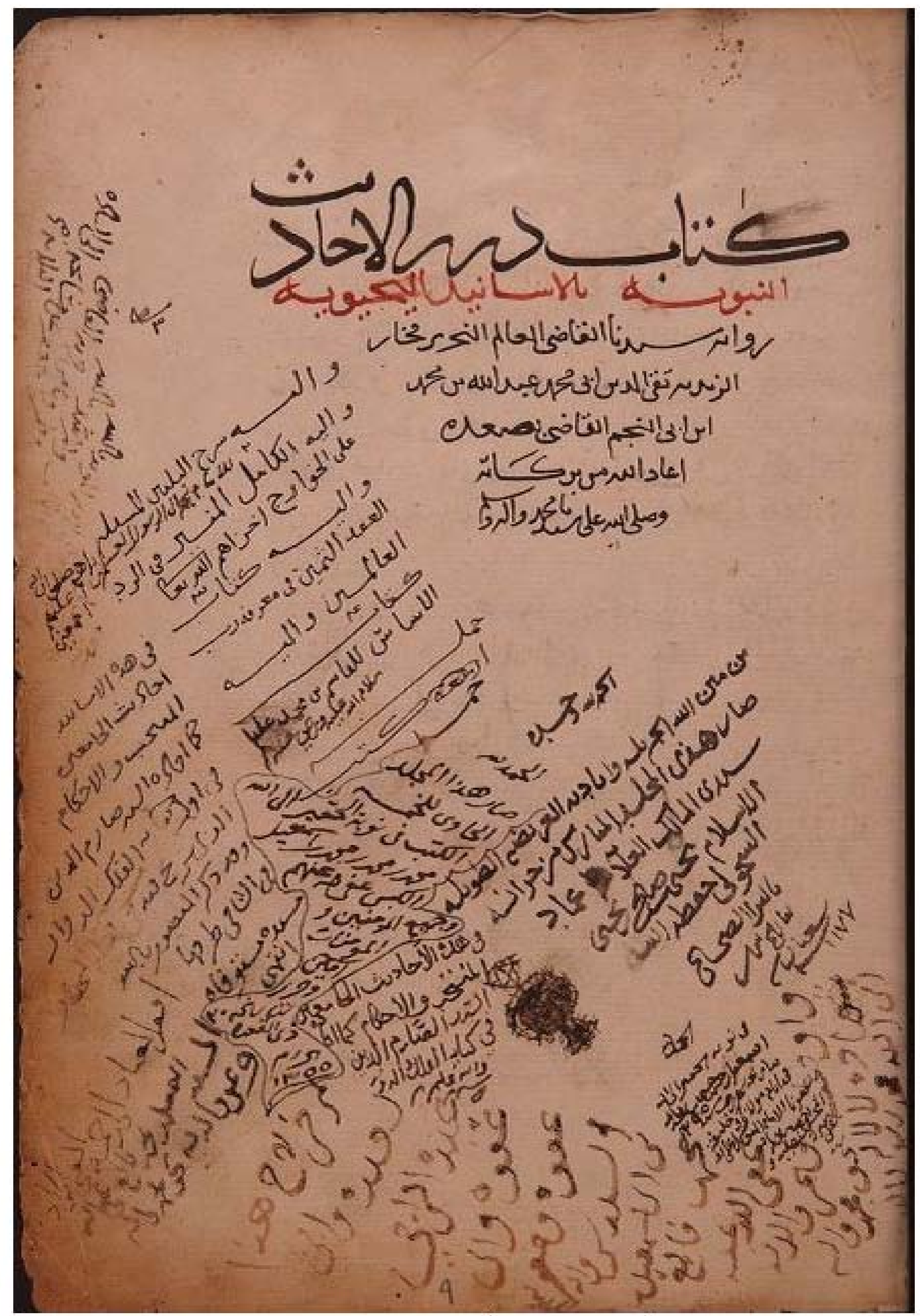
---

(1) ثبت الإمام السفاريني ص139، وأسانيد أخرى في ص 255

(2) مشايخه الثلاثة هم: عبد القادر بن عمر التغلبي ت1135، وعبد الغني النابلسي الصوفي ت1143 ، وعبد الرحمن المجلد.

(3) المعجم المختص بالمحدثين ص 200

(4) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة 249/6/ ترجمة 2653



صورة من مخطوط: «دُرَرُ الأحاديث النَّبويَّة بالأسانيد اليحيويَّة» للصَّعْدِي نسخة مكتبة برنستون

[19]- «دُرَرُ الأحادِيث النَّبَوِيَّة بالأسَانِيدِ اليحْيَوِيَّة» للقاضي تقي الدين أبي مُحَمَّد عبد الله بن محمد بن حمزَة بن أبِي النَّجْمِ الصَّعْدِي اليمَني الزَّيدِي (ت647)[1]

قال في أوله: {الحَمْدُ للهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ جَاعِلِ المَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ يَزِيدُ فِي الخَلْقِ مَا يَشَاءُ}[2]، أحمَدُهُ استتماما لنعمته، و استعصاما من معصِيَتِه، وأشهدُ أن لا إلٰه إلا الله شهادة صادرةً عن مَحْضِ اليقين، هاشمةً لأنُوفِ المُعْتَدِين، وصلى الله على محمد خاتم المرسلين، وعلى أهل بيته الطيبين، صلاة دائمةً إلى يوم الدين، أما بعد:

فإنه لما كَثُرَت الأخبارُ وتواتَرَتِ الآثارُ عن النبيّ المختارِ صلى الله عليه وعلى آله الأطهار، في فضل من أَلّفَ بين كلمتَيْن، أو روى من كلام الحكمة خبرا أو خبَرَيْن، تطاولت العلماءُ إلى إكتساب هذه الفضيلة، والتّعَرُّضِ لنيل هذه المثابَة الجزيلة، فأفرَدَ أكثرُهم في هذا الفَنّ كتابا مما أملاهُ وادخره كَنْزًا له في أُخْرَاهُ كالسيد أبي الحسين والسيد أبي طالب وشيخِهما أبي العباس الحسني وأحمد بن عيسى والإمام الموفق بالله وولده المرشد يحيى بن الموفق، وغيرهم من الأئمة السابقين عليهم السلام وأتباعهم الطاهرين، ولم يُوجَدْ مثل ذلك للإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين، مع أن الكُلّ منهم يغترفُ من بحره الزاخر، ويعترف له بالحَظِّ الوافر، وإنّما شغله عن ذلك شغل الجهاد، ومعاناة أهل الفساد، ... فرأيتُ أنْ أجمعَ في كتابي هذا مما حفظتُ فيه من رواية الهادي إلى الحق -عليه السلام- تقربا إلى الله تعالى، وإلى الإمام الهادي إلى الحق، رجاءَ أنْ أُحشَر في زمرته، وأدخل في شفاعة جَدِّهِ ودعوته.

---

[1] محمد بن حمزة بن أبي النجم الهدوي الزيدي الصعدي، أخذ عن القاضي جعفر بن أحمد وغيره، تولى القضاء بصعدة للامام المنصور بالله عبد الله بن حمزة، كان مطرفيا فرجع على يد القاضي جعفر، من مؤلفاته: "درر الأحاديث النبوية في الأسانيد اليحيوية"، و"الناسخ والمنسوخ" /ت647، ترجمته في: تراجم رجال شرح الأزهار للجنداري ص 65

[2] فاطر:1

وتَوَخَّيْتُ بذلك ما حدثَنا به الإمامَ المنصور بالله أمير المؤمنين عبد الله بن حمزة بن سليمان -أعز الله أنصاره-، يرفعُه إلى النبي -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- أنه قال: "نضّر اللهُ امرءًا سمِعَ مقالتي فوَعَاهَا حتى يُؤَدِّيْهَا إلى مَنْ لم يسمَعْهَا كما يسمعها".

وحدثنا أبي عن أبيه، يرفعه إلى النبي -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- أنه قال: "اللّٰهُمَّ ارحم خلفائي، قالها ثلاثا، قيل: يا نبيّ الله، ومَنْ خلفاؤُك؟ قال: الذين يأتون من بعدي ويروون أحاديثي وسنتي ويعلمونها الناس"، وهذا حين أبتدئُ في ذلك، ومِنَ اللهِ أسألُ التوفيق، وهو حسبي ونعم الوكيل .اهـ

وكتابه هذا ضَمّنَهُ الأحاديثَ والآثارَ التي رواها الإمام الهَادِي إلى الحَقِّ يحيى بن الحسين بن القاسم الحسَني اليمني(ت298)[1] في كتابه: «**الأَحْكَام**»[2]

قال **أحمد بن عبد الله الجنداري الصنعاني**(ت1337)[3]: جمع فيه أحاديثَ «**الأحْكَام**» للهادي، وبَوّبَ أبوابًا ولم يُجْدِ، لأَنّ الأصلَ في الفقه، ولم يُورِد الأحاديثَ بألفَاظِها في الغالب، وهذا بَوّبَ الكتابَ على وَضْعِ كُتُبِ الحديث، ورواها رواية اللفظ وأكثرها بالمعنى، ويقول: "وباسناده" والحديثُ في الأصل مُرسَلٌ، وكُلُّ مَنْ حاول فَنًّا ليس من فُنُونِهِ كذلك يفعل.اهـ

وقد رتبه على عشرين بابا، افتتحه بالباب الأول في الزهد ومحاسن الأخلاق والحث على طاعة الخلاق، ثم الباب الثاني في مثل ذلك، والباب الثالث في فضل النبي وفضل أهل بيته وشيعتهم وفضل الجمعة، الباب الرابع في الطهارات، فالأبواب الفقهية المعهودة ... ، ثم ختمه بالباب التاسع عشر في ذكر الوصايا، والباب العشرون في السير، وعدد أحاديث الكتاب: (395) حديثا.

طبعات الكتاب :

---

(1) يحيى بن الحسين بن القاسم بن طباطبا الحسني العلويّ، الملقب بالهادي إلى الحق، من أئمة الشيعة الزيدية باليمن، توثب وغلب على اليمن بعد 290، وخُطِب له بصنعاء وما والاها، وتمت له حروب وشؤون، ثم خرج من صنعاء حين غلبت عليها القرامطة، فصار إلى صعدة، فملك تلك الناحية وبلاد نجران، من مؤلفاته: "الإحكام في الحلال والحرام و السنن والأحكام"، و"الرد على من زعم أن القرآن قد ذهب بعضه"، و"الأمالي"، و"الرد على المجبرة والقدرية"، وغير ذلك/ ت298، ترجمته في: تاريخ الإسلام 1064/6، بلوغ المرام في شرح مسك الختام 146، الأعلام للزركلي 141/8

(2) طبع في دار اليمن الكبرى 1990 تحقيق محمد بن قاسم الهاشمي، ثم ثانيا في مكتبة بدر صنعاء 1434بتحقيق المرتضى بن زيد المحطوري، وكتاب "الأحكام" من أهم كتب الزيدية في الفقه بعد "مجموع الإمام زيد بن علي"، وقد جمعه ورتّبه أبو الحسن علي بن الحسن بن أحمد بن أبي حريصة الصعدي/ ت325

(3) تراجم رجال شرح الأزهار ص 65

طبع الكتاب أولا سنة 1399 بتحقيق وتعليق يحيى بن عبد الكريم الفضيل، ثم ثانيا في مؤسسة الإمام زيد الثقافية 1422، بتحقيق عبد الله بن حمود العزي.

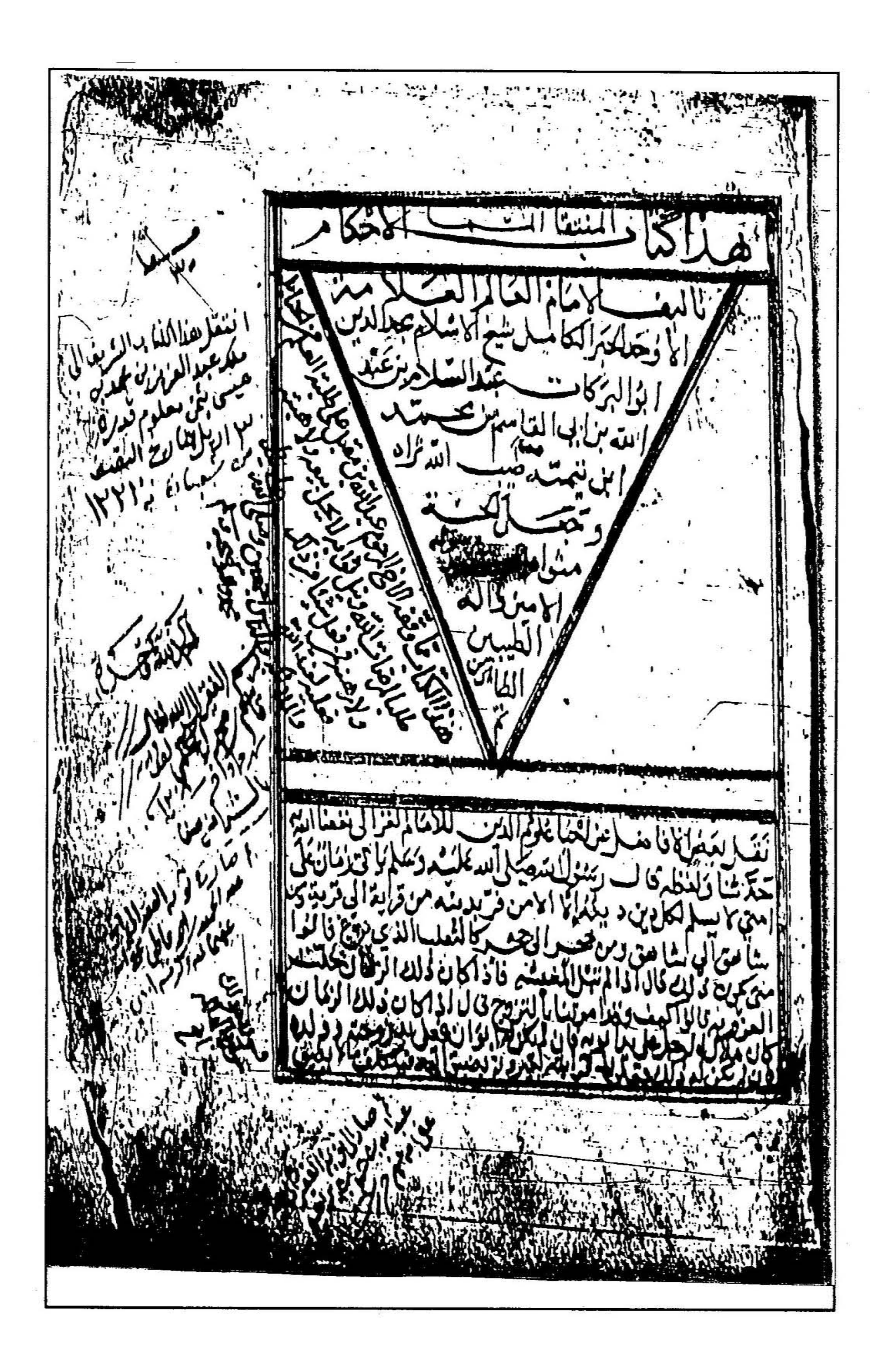
فائدة : إسناد الكتاب

قال **الشوكاني** في «**ثبته**»[1]: **دُرَرُ الأحاديث النبوية بالأسانِيد اليَحْيَوِيّة**، أرويها بالإسناد المتقدم إلى الإمام شرف الدين عن السيد صارم الدين في أول هذا الكتاب[2].الإسناد المذكور هو: عن شيخنا السيد العلامة علي بن إبراهيم بن على بن إبراهيم بن أحمد بن عامر الشهيد، عن شيخه العلامة حامد بن حسن شاكر، عن السيد العلامة أحمد ابن يوسف بن الحسين بن الحسمن بن القاسم، عن السيد العلامة إبراهيم بن القاسم ابن المؤيد، عن شيخه السيد الحسين بن أحمد زبارة، عن شيخه أحمد بن صالح بن أبي الرجال، قال أخبرنا شيخنا القاضي صفى الدين أحمد بن سعد الدين المسوري، أخبرنا الإمام المؤيد بالله محمد بن القاسم أخبرنا الإمام القاسم بن محمد، أخبرنا السيد أمير الدين بن عبد الله، أخبرنا السيد أحمد بن عبد الله، أخبرنا الإمام شرف الدين ير بن يحيى الدين، أخبرنا السيد صارم الدين إبراهيم بن محمد به.

---

[1] إتحاف الأكابربإسناد الدفاتر ، للكتاب رقم : 161

[2] إتحاف الأكابربإسناد الدفاتر، عند الكتاب رقم 1 ، الإبانة للشيخ أبي جعفر الهوسي.


هذا كتاب المنتقى ... الأحكام

تأليف الإمام العالم العلامة
الأوحد الحبر الكامل شيخ الإسلام مجد الدين
أبو البركات عبد السلام بن عبد
الله بن أبي القاسم بن محمد
ابن تيمية صب الله ثراه
وجعل الجنة
مثواه
الأمين آله
الطيبين
الطاهرين

صورة من مخطوط: «**المنتقى في أحاديث الأحكام**» للإمام مجد الدين ابن تيمية

[20]- «المُنتقَى من أخبَار المُصْطَفَى» أو «المُنتقَى في الأحكَام الشّرْعِيّة من كلَام خير البَرِيّة» أو «مُنتقَى الأخبَار من أحاديث سَيّدِ الأخيَار» للإمام مجد الدين أبى البركَات عبد السّلَام بن عبد الله ابن تيْمِيَّة الحرّاني الحنبلي (ت652)[1]

وسمّاه ابن مفلح[2]: «**المُنْتَقَى في أحادِيثِ الأحكام**»، والسِّرَاج القَزْوِينِي[3]: «**الأحكام المُنْتَقَى مِنْ حدِيثِ خَيْرِ الأَنَام**».

قال في مقدمة كتابه[4]: الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا، ولم يكن له شريك في الملك، وخلق كل شيء فقدره تقديرا، وصلى الله على محمد النبي الأمي المرسل كافة للناس بشيرا ونذيرا، و على آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

هذا كتابٌ يشتملُ على جملةٍ من الأحاديثِ النبويةِ، التي ترجع إليها أصولُ الأحكام إليها، ويعتمد علماء الإسلام عليها، انتقيتُها من «**صَحْيِحَيْ**» البخاري ومسلم، و «**مسند**» الإمام أحمد بن حنبل، و«**جامع**» أبي عيسى الترمذي، وكتاب **السنن** لأبى عبد الرحمن النسائي، وكتاب «**السُّنَن**» لأبى داود السجستاني، وكتاب «**السنن**» لابن ماجة، و اسْتَغْنَيْتُ بالعزو إلى هذه المسانيد عن الإطَالَةِ بذكر الأسانيدِ، والعلامة لما رواه البخاري ومسلم: "**أخرجَاه**"، ولبقيتهم: "**رواه الخمسَة**"، ولهم سبعتهم: "**رواه الجماعة**"، ولأحمد مع البخاري ومسلم: "**متفقٌ عليه**"، وفيما سِوى ذلك أُسَمِّي من رواه منهم، ولم أخرج فيما عزوتُه عن كتبهم إلا في مواضعَ يسيرة.

وذكرتُ في ضمن ذلك شيئا يسيرا من آثار الصحابة -رضي الله عنهم- ، ورتبتُ الأحاديثَ في هذا الكتاب على ترتيبِ فقهاءِ زماننا، لتَسْهُلَ على مُبتَغِيهَا، وترجمتُ لها أبوابا ببعض ما دَلّتْ عليه من الفوائد، ونسألُ الله أنْ يوفقنا للصواب، ويعصِمَنا من كل خطأٍ و زللٍ، إنه جوادٌ كريمٌ.

---

[1] الإمام مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني، جد شيخ الإسلام أبي العباس بن تيمية، كان فرد زمانه في معرفة المذهب، مفرط الذكاء، متين الديانة، كبير الشأن، من كتبه: "المنتقى في أحاديث الأحكام"، و"أطراف أحاديث التفسير"، و"المحرر في الفقه" / ت652، ترجمته في: سير أعلام النبلاء 291/23، الأعلام للزركلي 4/

[2] السحب الوابلة 1092/3

[3] مشيخة القزويني ص350

[4] المنتقى من أخبار المصطفى 3/1

قال الحافظ **ابن الملَقّن** في «**البَدْر المُنِير**»[1]: أحكام الحافظ مجد الدين عبد السلام بن تيمية المسمى بـ: «**المُنْتَقَى**»، هو كاسمه، لولا إطلاقه في كثيرٍ من الأحاديثِ العزوَ إلى كتبِ الأئمةِ دون التحسين والتضعيف، يقول مثلا رواه أحمد، رواه الدراقطني، رواه أبو داود، ويكون الحديث ضعيفا، وأشد من ذلك كَوْن الحديث في «**جامع التِّرْمِذِيّ**» مبينًا ضعفَه فيعزُوه إليه من غير بيان ضعفه، فينبغي للحافِظ جمعُ هذه المواضع وكتبُها على حواشي هذا الكتاب، أو جمعُها في مصنفٍ لتكمل فائدةُ الكتابِ، وقد شرعتُ في كتب ذلك على حواشي نسختي، وأرجو إتمامه .اهـ

وقال **ابن رجب**[2]: «**المُنْتَقَى**» هو الكتاب المشهور؛ انتقاه من «**الأحكَام الكبرى**»، ويقال: أن القاضي بهاء الدين بن شداد هو الذي طلب منه ذلك بحلب .

ووصفه العلامة **الشوكاني** في مقدمة «**نَيْلِ الأَوْطَار**» بقوله[3]: فإنّه لَمّا كان الكتابُ الموسومُ بـ: «**المُنْتَقَى من الأخبار**» في الأحكام، مما لم يُنسَج على بديعِ منوالِه، ولا حُرِّرَ على شكله و مثاله، أحد من الأئمة الأعلام، قد جمع من السنة المطهرة ما لم يجتمع في غيره من الأسفار، وبلغ إلى غاية في الإحاطة بأحاديث الأحكام، تتقاصر عنها الدفاتر الكبار، وشمل من دلائل المسائل جملة نافعة تفنَى دون الظفر ببعضها طوال الأعمار، وصار مرجعًا لجلة العلماء عند الحاجة إلى طلب الدليل لا سيما في هذه الديار، وهذه الأعصار، فإنها تزاحمتْ علي مورِدِه العَذْبِ أنظار المجتهدين، وتسابقَتْ على الدخول في أبوابه أقدام الباحثين من المحققين، وغدَا ملجأً للنُّظّار يأوُون إليه، ومَفْزَعًا للهاربين من رِقِّ التَّقْلِيدِ يُعَوِّلُون عليه.اهـ

طبعات الكتاب :

طبع «**المُنْتَقَى**» أولا في المطبعة الفاروقية في دهلي الهند سنة 1296 في مجلد بعنوان: «**المُنْتَقَى من أخبار المُصْطَفَى**»، وفي مقدمته رسالة: «**نُزُلُ من اتّقَى بكشْفِ أحوال المُنتَقَى**» للشيخ أبي الفتح عبد الرشيد بن محمود الإبراهيمي المحمدي السني الكشميري الشوبياني، اشتملت على مقدمة وثلاث إفادات وخاتمة ، فالمقدمة في مناقب أهل الحديث ومراتبهم ، والإفادة الأولى في الكلام على كتاب: «**المُنْتَقَى**» ومن اعتنى بشرحه والتعليق عليه، والثانية في ترجمةِ مؤَلِّفِ «**المُنْتَقَى**» وبيان

---

[1] البدر المنير 276/1

[2] طبقات الحنابلة 204/4

[3] نيل الاوطار 13/1

مارزقه الله من العلم والحلم والورع والتقى، والثالثة في ذكر من سمى بابن تيمية و وصل نَسَبَه إلى المصنف -رحمه الله- إما في الأبوة وإما في الإبنيّة، والخاتمة في ذكر من أمر بطبع الكتاب، وهو الشيخ صديق بن حسن خان -رحمه الله تعالى-.

وطبع ثانيا في المطبع الرحماني في دهلي الهند سنة 1332 في مجلد، وطبع بهامشه: «**مسند الدارمي**»، ورسالة: «**رفع اليدين**» للبخاري، ويليه: «**المقدمة لسنن الدارمي**» لأبي الفتح محمد عبد الرشيد بن محمود الكشميري، ورسالة: «**نُزُلُ من اتّقَى بكشْفِ أحوال المُنتَقَى**»، ورسالة: «**سنية رفع اليدين في الدعاء يعد الصلوات المكتوبات**» لمحمد بن عبد الرحمن الزبيدي اليماني.

وثالثا في المطبعة الرحمانية القاهرة 1350 في مجلدين بتصحيح وتعليق الشيخ محمد حامد الفقي المصري-رحمه الله-، ثم في المكتبة التجارية القاهرة 1351 بتحقيقه أيضا، وقد صورت هذه الطبعة في دار المعرفة بيروت 1978، وفي دار الإفتاء الرياض 1403، واعتمد في تحقيقه على نسخة محفوظة في دار الكتب المصرية رقم: (543)، وهي مقابلة بالأصل المسموع على المصنِّف، وهي بخَطِّ صلاح الدين خليل بن عيسى القيمري، فرغ منها يوم الاثنين عشري شعبان سنة 721، ونسخة ثانية للشيخ أحمد محمد شاكر، كتبت في سادس شهر ربيع الأول سنة 721 على بمدينة بعلبك على يد محمد بن بردس بن نصر الحنبلي.

ثم طبعت رابعا في المطبعة السلفية القاهرة 1380 باعتناء الشيخ محب الدين الخطيب، في مجلد واحد دون ذكر تاريخ، بعنوان: «**المُنْتَقى من أحادِيث الأحكَام**»

وخامسا في دار الكتب العصرية بيروت 2000 في مجلدين تحقيق عبد الكريم الفضيلي.

وسادسا في دار ابن حزم بيروت في 3 مجلدات تحقيق صبحي محمد حسن حلاق، وعدد أحاديث الكتاب حسب ترقيم هذه الطبعة: (4009) حديثا.

واعتمد في تحقيقه على نسختين: الأولى: مخطوطة مكتبة الجامع الكبير صنعاء برقم: (403) حديث، تقع في 165 ورقة، نسخها علي بن أحمد بن عبد القادر البدري، تاريخ نسخها سنة الثلاثاء 9 صفر سنة 1170، وهي كثيرة الأخطاء والتصحيف، وجاء في آخرها ما نصُه: قال في الأُمِّ المنقول منها: هذه النسخة منقولةٌ من نسخةِ السيّد العلاء بن محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى، وعليها خَطُّه وإجازتُه، والقارئُ الفقيه علي بن عبد السلام بن عبد الباعث، والنسخة بخطِّهِ .اهـ، والثانية: مخطوطة ضمن الشرح المسمى: "نيل الأوطار".

وسابعا في دار ابن الجوزي الرياض 1429 في 3 مجلدات، وفي مجلد واحد تحقيق طارق عوض الله، عدد أحاديث الكتاب حسب ترقيم هذه الطبعة: (3926) حديثا.

واعتمد في تحقيقه على مخطوطتين: الأولى نسخة تقع في 274 ورقة، كتبها أحمد بن عبد الرحمن بن إسماعيل الشافعي، تاريخ نسخها سنة 715، وعليها تعليقات و تصحيحات، وفيها زيادة ثلاثة أحاديث كل النسخ المطبوعة، والثانية: النسخة الأولى المعتمدة في طبعة دار ابن حزم.

وطبع أيضا في مؤسسة الرسالة بيروت في 4 مجلدات، تحقيق خالد ضيف الله الشلاحي، كتب على غلافه حُقِّقَ على ثلاث نسخٍ نفيسةٍ، والله أعلم.

وللكتاب نسخ خطية أخرى في دور الكتب والمخطوطات: منها نسخة في مكتبة المتحف البريطاني لندن، رقم الحفظ: (1192)، ونسخة في مكتبة الإسكندرية (البلدية)، رقم الحفظ: (65 حديث)، ونسخة في المكتبة الخديويه القاهرة، رقم الحفظ: (429/1) (ن ع 9557)، ونسخة في مكتبة خدابخش بتنه الهند، رقم الحفظ: (64/1 - 660)، ونسخة في مكتبة جامعة ليبزج ألمانيا، رقم الحفظ: (324)، ونسخة في مكتبة الدولة برلين، رقم الحفظ: (1493)، ونسخة في دار الكتب المصرية القاهرة، رقم الحفظ (151/1) (534، 535، 536، 821، 1549، 1752، 142م)، ونسخة في مكتبة جامعه الملك سعود الرياض، رقم الحفظ: (77)، ونسخة في المكتبة المركزية الرياض، رقم الحفظ: (5148/ف، 4603، 6766/ف، 7365/ف،5261)، ونسخة في مكتبة الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء الرياض، رقم الحفظ: (86/293)، وأخرى فيها، رقم الحفظ: (86/390)، ونسخة في مكتبة عارف حكمت المدينة المنورة، رقم الحفظ: (41 حديث)، وثانية فيها رقم الحفظ: (78 حديث)، ونسخة في مكتبة شستربيتي ايرلندا، رقم الحفظ: (5148)، ونسخة في مكتبة الجامع الكبير صنعاء، رقم الحفظ: (403، 435)، ونسخة في المكتبة الأزهرية القاهرة، رقم الحفظ: (782 7934)، ونسخة في المكتبة المركزية بجامعه الملك فيصل (مكتبه الشيخ محمد بن عبد الله آل عبد القادر) الإحساء، رقم الحفظ: (36).



قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله

الحمد لله الذي وفقنا لطبع هذا الكتاب المبارك الذي يسمى

المنتقى من أخبار المصطفى ١٢٩٦

وقد اهتم بطبعه مالك المطبعة الفاروقية الواقعة

بدهلي في سنة ١٢٩٦ الهجرية السيد محمد معظم حفظه الله

صورة الطبعة الهندية الأولى لكتاب «المنتقى من أخبار المصطفى» للمجد ابن تيمية

الأعمال العلمية حول الكتاب :

على الكتاب شروحٌ وتعاليق منها :

1- «**تعليقة**» للحافظ محمد بن أحمد بن عبد الهادي، لم تكمل[1]، قال **السيوطي**[2]: صنّف شرحا على الأحكام في الفقه.

2- **شرح** أبي العباس أحمد بن الحسن بن عبد الله بن أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي الصالحي الحنبلي(ت771)، قطعة من أوله، سماهُ : «**قَطْر الغَمّام في شرح أحاديث الأحكَام**»، ذكره **ابن رجب**[3]، و**ابن مفلح**[4]، و**العليمي**[5]

3- **شرح** الحافظ سراج الدين عمر بن علي بن المُلَقِّن الشافعي(ت804)، ذكره **شمس الدين السخاوي** في «**تاريخه**»[6] نقلا عن «**إجازةٍ**» لابن الملقن، كتبَها بمكة المكرمة في ذي الحجة سنة 761، ذكر فيها مسموعاته وتصانيفه، فذكر منها: «**قطعة من شرح المُنْتَقَى في الأحكَام للمَجْد بن تيمية**».

4- **شرح** عبد الرحمن بن علي اليمني، المشهور بابن الدّيْبَع(ت944)، سمّاهُ: «**تَسْهِيل المُرْتَقَى لِتَنَاوُلِ المُنْتَقَى**»، وهو مخطوطٌ، ذكره **الحبشي**[7]

5- **شرح** العلامة لطف الله بن أحمد بن لطف الله بن أحمد بن جحاف اليمني الصنعاني (ت1243)، سمّاهُ: «**المُرْتَقَى إلى المُنْتَقَى**»، لم يتمه، مخطوط في مكتبه الجامع الكبير صنعاء، رقم الحفظ: (404)

6- **شرح** العلامة محمد بن على الشوكاني اليمني(ت1250)، سماه: «**نَيْل الأَوْطَار في شرح مُنْتَقى الأخبَار**»، وهو شرحٌ عظيمٌ في بابه، خطيبٌ في محرابه، نفعَ اللّهَ به أممًا من العلماء وطلبة العلم،

---

[1] ذكره في ذيل الطبقات لابن رجب 120/5، المنهج الاحمد 80/5، الدر المنضد 509/2

[2] طبقات الحافظ للسيوطي 525

[3] ذيل طبقات الحنابلة 453/2

[4] المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد 95/1

[5] المنهج الأحمد 136/5

[6] الضوء اللامع 101/6، وذكرها أيضا صاحب كشف الظنون 1851/2

[7] مصادر الفكر باليمن ص51

ومَادّتُهُ وعُمدَتُه في شرحه هذا كتابان هما: «**فتح الباري**» و«**التّلخِيصُ الحَبِيْرُ**» للحافظ ابن حَجَر، مع تحقيقاته وتدقيقاته مما لا يستغني عنها طالب علمٍ.

قال **صديق حسن خان** في «**التاج المكلل**»[1]: أجادَ فيه وأفادَ، وأتَى بما لم يَأْتِ به العلماءُ الأفرادُ، وقال أيضا[2]: لم تكتحلْ عينُ الزمانِ بمثله في التحقيق، ولم يسمح الدهرُ بنحوه في التدقيق، أعطى المسائلَ حقّها في كل بحثٍ على طريق الإنصاف، وعدم التقيّد بالتقليد، ومذهب الأَخْلَاف والأَسْلَافِ، وتناقله عنه مشايخه الكرام فمن دونهم من الأعلام، وطار في الآفاق في زمان حياته، وقُرِىءَ عليه مرارًا، وانتفعَ به العلماء، وكان يقول: إنه لم يَرْضَ، عن شيءٍ من مؤلفاته سِوَاهُ؛ لما هو عليه من التحرير بأرفع مكانٍ، ومن التمسكِ بالدليل في أعلى شأنٍ، وكان تأليفُه في أيام مشايخِه، فنَبّهُوهُ على مواضعَ منه حتى تَحَرّرَ. اهـ.

وقال **الكتاني** في «**فهرس الفهارس**»[3] : هو مِنْ خيْرِ وأجمعِ ما أَلّفَهُ المتأخرُون في السنةِ وفقهِها.اهـ .

وهو كتابٌ متداولٌ مطبوعٌ عدة طبعاتٍ منها: في المطبعة الأميرية بولاق مصر 1297، وعلى الهامش كتاب: «**عَوْن البَاري لحَلِّ أدِلّة البخاري**» لأبي الطّيِّبِ صديق حسن خان القنوجي في 8 مجلدات، ثم في المطبعة المنيرية مصر 1345، في 5 مجلدات ضمت 9 أجزاء، وقد صورت هذه الطبعة في دار الجيل، ثم طبع في المطبعة العثمانية المصرية 1357، في 4 مجلدات، ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده مصر 1347، وسنة 1371، و1380 في 4 مجلدات، وفي مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة 1398، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، ومصطفى محمد الهواري، ثم في دار الحديث مصر 1993 في 4 مجلدات، وخامس لفهرس الأحاديث تحقيق عصام الدين الصبابطي، وهي طبعة مرقمة ومخرجة أحاديث المتن أي: «**المُنْتَقى**»، وفي دار الوفاء مصر 1421 في 6 مجلدات، تحقيق أنور الباز، وفي دار ابن القيم الرياض 1426 في 12 مجلدا، تحقيق أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، وفي دار ابن الجوزي الرياض 1427 في 16 مجلدا، تحقيق محمد صبحي حلاق.

---

[1] التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول ص233

[2] التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول ص444

[3] فهرس الفهارس 2/ 1083

أ ـ واختصره الشيخ فيصل بن عبد العزيز آل مبارك النّجْدِي(ت1363)، في كتاب: «**بُسْتَان الأحْبَار مختصر نَيْل الأوطار**»، وقد طبع في المطبعة السلفية القاهرة 1374، ثم في دار إشبيليا الرياض 1419 في مجلدين.

ب ـ واختصره أيضا خالد العك، وطبع «**مختصره**» في دار الحكمة دمشق 1409، في 4 مجلدات.

ج ـ لبعض المعاصرين وهو قحطان عبد الرحمن الدوري كتاب: «**صَفْوَة الأحكام من نَيْل الأوطار وسُبُل السلام**»، طبع في مجلد في دار الفرقان عمان 1428، وفي دار الكتب العلمية بيروت.

7- شرح عبد العزيز بن عبد الله بن سبيل القصيمي الحنبلي(ت1412)، عني فيه ببيان مطابقة تراجم الأبواب لمذهب الإمام أحمد، وبيان أوجه الإستشهاد من الأدلة للتراجم، و لم يتمه، ذكره **البسام**[1].

8- وللشيخ محمد بن صالح العُثَيْمِيْن الوهيبي التميمي(ت1421): «**التعليق على المُنْتَقَى من أخبار المُصْطَفَى**»، طبع في 5 مجلدات، ولم يكمله.

9- وللشيخ محمد عمر بازمول كتاب: «**أبو البركات ابن تيمية ومنهجه في كتاب "المنتقى في الأحكام**»، وأصله رسالة علمية نال بها درجة الماجستير في الشريعة الإسلامية من جامعة أم القرى، طبعت في دار البشائر بيروت، الطبعة الأولى سنة 1424

فائدة أولى : إسنادُ الكتابِ وقراءته على المؤلِّف

ممن سَمِعَ هذا الكتاب الجليل على مؤلفه –رحمه الله- الشيخ أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم عبد الله بن عمر بن أبي القاسم البغدادي؛ مسند العراق؛ المعروف بـ: الرشيد بن أبي القاسم الكاتب المُجَوِّد المُقرِىء الحنبلي؛ شيخ المستنصرية ببغداد(ت707)، ذكر ذلك الحافظ **ابن فَهْد المكي** في «**ذيل التَّقْيِيد**»[2] قال: سمع على ... مجد الدين عبد السلام بن تيمية الحراني كتاب: «**المنتقى في الأحكام**» .اهـ

وسمعَه أيضا: عفيف الدين محمد بن عبد المحسن بن أبي الحسن بن عبد الغفار البغدادي الأزجي الحنبلي المعروف بـ: ابن الدواليبي الحنبلي الخرّاط(ت728)[3]؛ والدُه مسندُ العراق وشيخُ

---

(1) علماء نجد خلال سبعة قرون 477/3

(2) ذيل التقييد 142/1/ ترجمة 230

(3) ترجمته في : الدرر الكامنة 5/ 277/ رقم 1423، ومجمع الآداب في معجم الألقاب 474/1

المستنصرية، ذكره **ابن فهد**[1] فقال: سمع على الشيخ مجد الدين عبد السلام بن تيمة كتابه في الأحكام المسمى **بـ**: «**المنتقى**».

وسَمِعَهُ علي المذكورَيْن الإمام **سراج الدين عمر بن علي القزويني القرشي**[2] الشافعي (ت750)، إمام جامع الخلافة العباسية ببغداد، ذكر ذلك في «**مشيخته**»[3] فقال: كتاب «**الأَحْكَام المُنْتَقى من حديثِ خير الأنام**» قرأتُه على الشيخ عفيف الدين أبي عبد الله محمد بن أبي محمد بن عبد المحسن بن أبي الحسن، بسماعِه على المؤلِّفِ ح، وأَرْوِيهِ عن جماعةٍ، منهم: الشيخ رشيد الدين محمد بن أبي القاسم المقرئ[4]، إجازةً، عن المؤلفِ إنْ لم يكن سماعاً.

وقال أيضا[5]: جميع مؤلفات الشيخ العالم مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الحراني الحنبلي، كـ: «**الأحكَام**» في الحديث، و«**المُحَرّر**» في الفقه وغيرهما، مع جميع مروياتِه، أرويها عن جماعةٍ، منهم: أبو عبد الله محمد وأخوه علي ابنا عبد الله بن عمر المقرئ، وأبو عبد الله محمد بن الشيخ عبد المحسن بن أبي الحسن الواعظ، إجازةً بخطوطِهم مراراً، عن الحرّاني سنة اثنين وخمسين وست مئةٍ.

وسمعتُ «**الأحْكَامَ**» على الثالثِ بقراءتي عليه، وثلاثتهم سمعُوا «**الأحكَامَ**» عليه، وأجازَ لهم جميعَ مؤلفاتِه ومروياتِه .اهـ.

وسَمِعَهُ أيضا أبو الحسن علي بن أبي القاسم عبد الله بن عمر بن أبي القاسم البغدادي، ذكره **ابن فَهْد**[6]، قال: سمِع على مجد الدين ابن تيمية عبد السلام كتابَه في الأحكَام النبويّة.

وممن سمِعَهُ أيضا: عِزُّ الدين أبو حفص عمر بن علي بن دهجان البصري[7]، قال ابن الفُوطِي[8]: قرأتُ بخطِّ شيخِنا المُفِيد عزّ الدين عمر بن دهجان البصري، وكتَبَهُ لي بخَطّهِ في ثَبَتِي: سمعتُ على

---

(1) ذيل التقييد 165/1/ ترجمة 287

(2) ترجمته في: الدرر الكامنة 106/3 وذيل التقييد 231/3، طبقات السيوطي ص526، الأعلام للزركلي 57/5

(3) مشيخة القزويني ص 350 /408

(4) ومن طريقه الروادني في صلة الخلف ص107

(5) مشيخة القزويني ص 553

(6) ذيل التقييد 2/ 196/ ترجمة 1427

(7) عِزُّ الدين أبو حفص عمر بن علي بن دهجان البصري المحدث، شيخ ابن العديم روى عنه في تاريخه، له كتاب: تاريخ البصرة

(8) مجمع الآداب في معجم الألقاب 4/ 446/ ترجمة: 4183

الشيخ الجليل العالم الفاضل بَقِيَّةُ الأماثل مجد الدين أبي البَرَكَات عبد السلام بن أبي محمد عبد الله بن الخَضِر الحرّاني الفقيه الحنبلي المدرِّس المصنِّف «**جزءَ الأنصاري**» بسماعِه من أبي علي ضياء بن الخُرَيْفِ، وحدّثَ ببغداد بجامع العقبة من الجانب الغربي، بكتابِ: «**مُنْتَقَى الأَحْكَام**» من جَمْعِهِ، فسَمِعَهُ جماعةٌ، وحضرتُ السَّمَاعَ مجلساً أو مجلسَيْنِ سنةَ إحدى وخمسين وستّمائة، وتوفّيَ الشيخُ في ليلة عيد الفطر سنة اثنتين وخمسين وستّمائة.

وقال الحافظ **السيوطي** في «**ثبته**»[1]: كتاب «**الأَحْكَام المُنْتَقَى**» للمجد عبد السلام ابن تَيْمِيّة: أنبأني محمد بن عبد العزيز البُلقِيني، عن أبي هريرة ابن الذهَبي، عن محمد بن عبد المحسن ابن الدواليبي، عنه سماعا.

فائدة ثانية : بركة العِلم

ذكر **ابن الفُوطِي** في «**معجمه**»[2] في ترجمة: **عزّ الدين محمد بن محيّا بن هاشم العباسي**، قال: كان ممّن سَمِعَ كتابَ: «**المُنْتَقَى من الأحكَام عن خير الأَنَامِ عليه الصلاة والسلام**»، على شيخِنا رشيدِ الدِّين محمد بن أبي القاسم المُقرِئ في المحرّم سنة إحدى وسبعمائة بالمستنصرية.

فالرجلُ –رحمه الله- خُلِّدَ ذكرُه في الكتابِ المذكور بسببِ سماعِه لهذا الكتابِ المبارَكِ، فاللّٰهُمَّ ارزقنا علماً نافعاً، وانْفَعْنَا بما علَّمْتَنَا.

فائدة ثالثة : حِفْظُ الكتاب وعرضُه على الشيوخ

ذكر صاحب «**السحب الوابلة**»[3]: أنّ **جمال الدين المرداوي** كتَبَ بخَطِّه على نسخةٍ من كتاب: «**المُقنِع**»، -وهي مُحَشّاةٌ بخَطِّ الشيخ **ابن مفلح**- ما نَصُّهُ:

قرأ عليّ الشيخُ الإمامُ العالم الحافظ العلامة مجموع الفضائل ذو العلم الوافر والفضل الظاهر **شمس الدين أبو عبد الله محمد بن الشيخ الصالح العابد مفلح بن محمد المقدسي** جميعَ هذا الكتابِ، وهو كتابُ: «**المُقنِع**» في الفقه على مذهب الإمام المبجل أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل رضي الله عنه- من أولِهِ إلى آخرِه، وكان قد قرأ عليّ هذا الكتاب من حفظِه غير مرة، وسألني عن مواضع منه، فأجبتُه عن ذلك بما يسره الله تعالى في ذلك الوقت.

---

[1] إنشَاب الكتَب في أَنْسَاب الكُتُب 326/1/ رقم 1070

[2] مجمع الآداب في معجم الألقاب 331/1/ رقم: 478

[3] السحب الوابلة ص 547

مع أنه قد قرأ عليّ كتباً عديدة في علوم شتى حفظًا ومذاكرة، ولم أعلم أنّ أحدًا في زماننا في المذاهبِ الأربعةِ له محفوظاتٌ أكثر منه، فمن محفوظاتِه: «**المُنْتَقَى من أحاديثِ الأحكام**»، قرأه وعرضَهُ عليّ في قريبٍ أربعةِ أشهرٍ. اهـ.

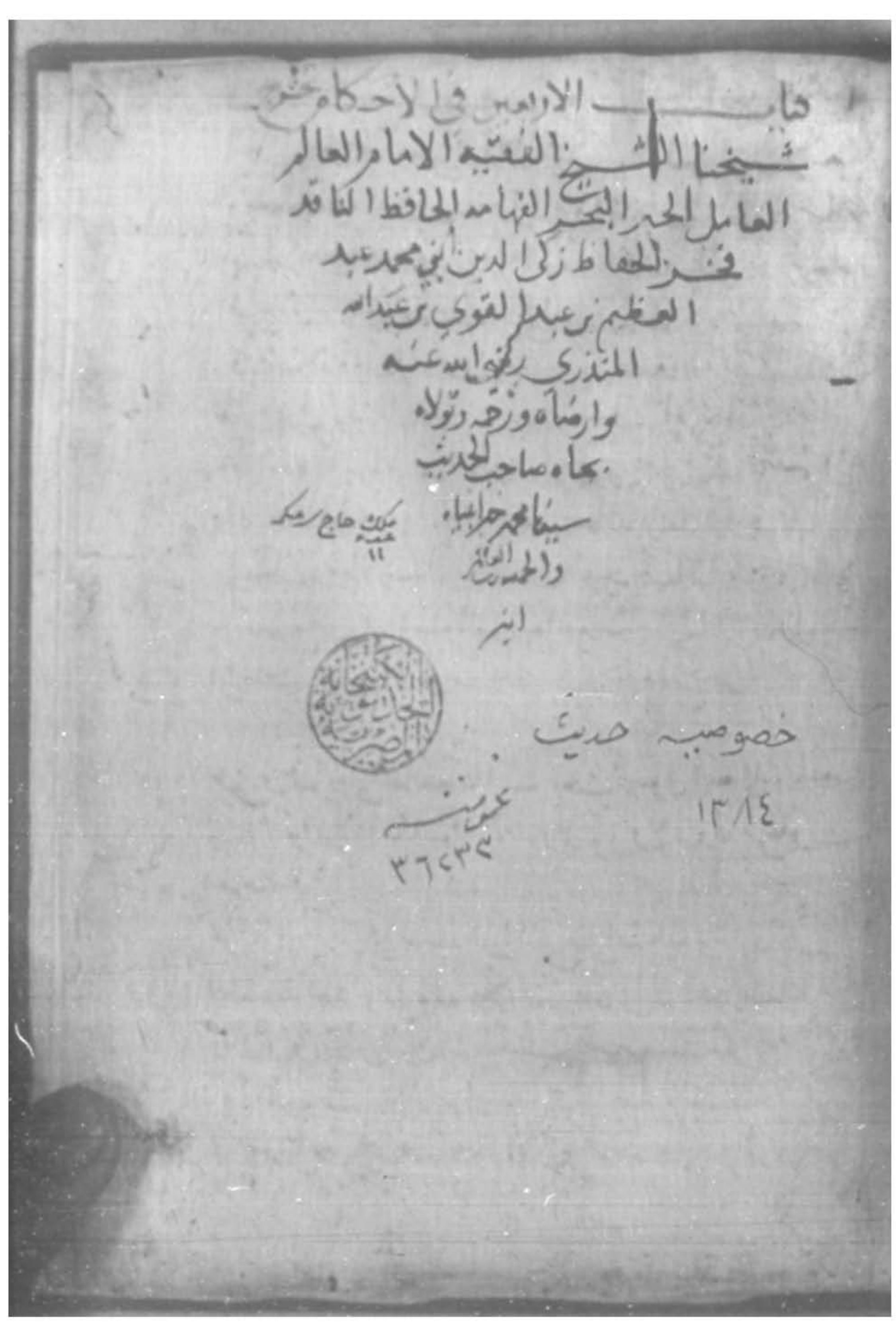
[21]- «الأحكام الكُبْرَى» له أيضا.

وهو الأصل الذي اختصر منه كتابَه : «**المُنْتَقَى**».

ذكره **زين الدين ابن رجب**[1] فقال : في عِدّةِ مجلداتٍ .اه

---

[1] ذيل طبقات الحنابلة 252/2



كتاب الأربعين في الأحكام تخريج
شيخنا الشيخ الفقيه الإمام العالم
العامل الحبر البحر الفهامة الحافظ الناقد
فخر الحفاظ زكي الدين أبي محمد عبد
العظيم بن عبد القوي بن عبد الله
المنذري رضي الله عنه

صورة من مخطوط: «الأربعون في الأحكام» للمنذري

[22]- «الأَرْبَعُون في الأَحْكَام» للحافظ زَكِيِّ الدين أبي محمد عبد العظيم بن عبد القَوِيّ المُنْذِري المصري الشافعيّ (ت656)[1]

قال في مقدمتها[2]: الحمدُ للهِ المُوَفِّقِ لسلُوك سبل رشده، المُنْعِمِ بشمُول رحمته وسِعَةِ رفدِه، أحمدُه حَقّ حمدِه، وأشهدُ أنّ لا إله لا الله، وحده لا شريك له، شهادةً من أعتصمُ به في صَدْرِه و وِرْدِهِ، وأشهدُ أن محمدًا عبده ورسوله الوَفي بعهده، صلى الله عليه و على آله وأصحابه والتابعين من بعده، صلاة دائمة باقية ما توجه قاصد لقصده .

أما بعد: فقد سألتني أن أجمعَ لك أربعين حديثًا تحفظُها من أحاديثِ الأحكام، وملازمة دَرْسِهَا على مَمَرِّ الأيّام، وأنْ تكونَ بغير إسنادٍ، ليسهل عليكَ هذا المراد، وقد استخرتُ اللهَ تعالى وأجبتُكَ إلى مرغوبكَ، وبادرتُ إلى مطلوبكَ، وخَرّجْتُهَا مما خَرّجَهُ البخاري ومسلم - رحمهما الله- في «**صحيحَيْهِمَا**»، وانفرَد به أحدهما، راغبًا إلى الله تعالى أنْ ينفعني بها وإياكَ، وسائر المسلمين أجمعين، إنّه أرحمُ الراحمينَ. اهـ

طبعات الكتاب :

طبع الكتاب في دار الحرمين مصر 1422 تحقيق السيد عزت المرسي، ومحمد عوض المنقوش، واعتمد في تحقيقه على نسخة محفوظة في مكتبة شستربيتي إيرلندا، برقم: (4283/4 مجموع) ، وتقع في 9 ورقات، تاريخ نسخها: سنة 814، وناسخها: نعيم بن محمد.

فائدة : إسناد الكتاب

قال الحافظ **السيوطي** في «**ثبته**»[3]: «**تصانيف الحافظ زكي الدين المنذري**»، أخبرني محمد بن مقبل، عن أبي طلحة الحراوي، عن الحافظ شرَف الدين الدمياطي عنه، سماعاً لأكثر كتبه، وإجازةً لسائرها.

---

[1] الإمام الحافظ زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري الشامي الأصل المصري الشافعي، له مصنفات منها: "المعجم" في مجلد، و"مختصر صحيح مسلم"، و"مختصر سنن أبي داود"، و"شرح التنبيه"، وغير ذلك/ ت665، ترجمته في: سير أعلام النبلاء 319/23، طبقات الشافعية للسبكي: 131/8

[2] الأربعون في الأحكام ص15

[3] إنشَاب الكتَب في أَنْسَاب الكُتُب 363/1

وقال **عبد الباقي البعلي** الحنبلي [ت1071] في «**ثبته**»[1]: «**الترغيب والترهيب**» للمنذري وسائر مؤلفاته، ومنها «**الأربعون في قضاء الحوائج**» ، أخبر بها عن الميداني، عن أحمد الطيبي، عن السيد الكمال بن حمزة الحسيني، عن أبي العباس ابن عبد الهادي، أنا أبو علي محمد بن أحمد المهدوي، أنا جمال الدين يوسف بن عمر، أنا الحافظ زكي الدين المنذري.

وإلى المؤلف رحمه الله أسانيد أخرى في: ثبت السفاريني الحنبلي[ت1188]: ص260، وثبت **ابن العماد الحنبلي**[ت1089]: ص78.

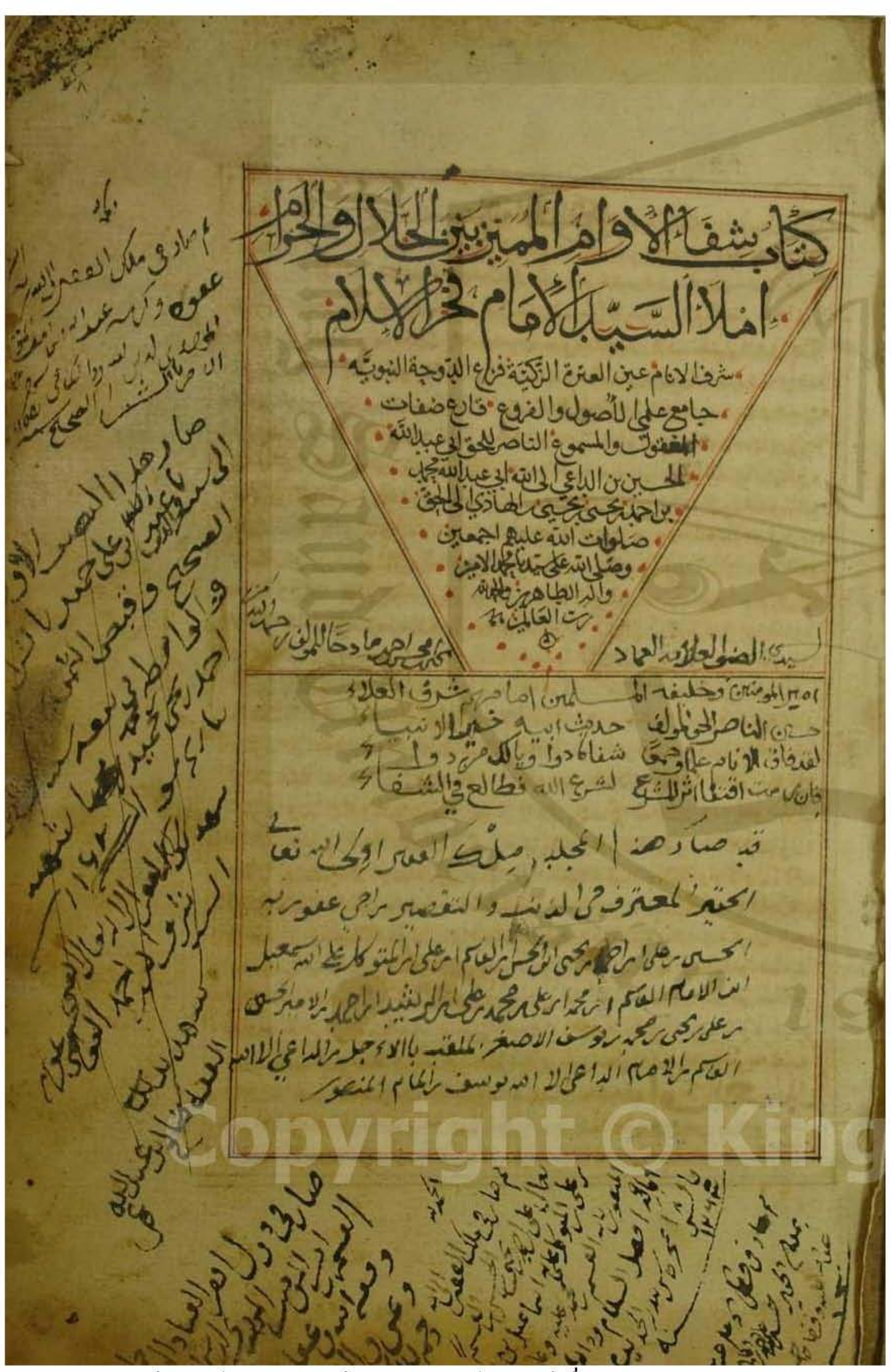
فائدة :

للحافظ **أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني**(ت430) كتاب: «**الأربعين في الأحكام**»، ذكره **أبو سَعد السمعاني** في «**التّحْبِير**»[2]، و«**المُنْتَخَب**»[3]، ولعلها بالإسناد كما هو شأن المتقدمين من المحدّثين في تآليفهم .

(1) رياض أهل الجنة بآثار أهل الجنة اختصار الفاداني ص48

(2) التحبير في المعجم الكبير 180/1

(3) المنتخب من معجم شيوخ السمعاني ص 583


كتاب شفاء الأوام المميز بين الحلال والحرام
إملاء السيد الإمام فخر الإسلام
شرف الأنام عين العترة الزكية فرع الدوحة النبوية
جامع علمي الأصول والفروع حائز صفات
الفضل والمسمى الناصر للحق أبي عبد الله
الحسين بن الداعي إلى الله أبي عبد الله محمد
بن أحمد بن يحيى بن يحيى الهادي إلى الحق
صلوات الله عليهم أجمعين
وصلى الله على سيدنا محمد الأمين
وآله الطاهرين والحمد لله
رب العالمين

صورة من مخطوط: «شِفاءُ الأوام في أحاديث سيِّد الأنام المتضمِّنة أصول الأحكام»

[23]- «شِفاءُ الأوامِ في أحاديث سيّدِ الأنام المُتضمّنة أصُول الأحْكَام» للأمير شرَف الدين الحسَيْن بن بدر الدين محمد بن أحمد بن يحيى اليَحْيَوي الحسَني اليمَني الزّيْدِي (ت662)[1]

افتَتَحَ كتابه بقوله: الحمد لله الذي ألهمنا رشده بألطافه الخفية ، وهدانا سبل النجاة بعوارفه السنية ... أما بعد:

فإنّي لما وقَفْتُ على الأخبار المأثورة والآثار المنقولة المشهورة عن النبيّ -صلى الله عليه وسلم- وعلى آله الأكرمين، نحو قوله -صلى الله عليه وسلم-: «**مَنْ حفِظَ على أمتي أربعين حديثًا مِنْ سنتي أدخلته يوم القيامة في شفاعتي**» ، وقوله -صلى الله عليه وسلم-: «**ليبلغ الشاهد الغائب، عسى أنْ تبلغَ إلى مَنْ هو أوعَى منه**»، وقوله -صلى الله عليه وسلم-: «**ما أهدَى المُسلِمُ لأخيه المسلِمِ هديةً أفضل من كلمةِ حكمةٍ يسمَعُها، فانطوى عليها، ثم علّمَه إياها يزيده اللهُ هدًى، أو يردّه عن رَدًى، وإنّها لتَعْدِلُ إحيَاءَ نفسٍ، ومنْ أحيَاها فكأنّما أحيَى النّاسَ جميعا**»، وقوله -صلى الله عليه وسلم-: «**رحمَ اللهُ مَنْ سمعَ مقالتي فوعَاهَا، ثم أدّاهَا إلى مَنْ لم يسمعْها، فرُبّ حَاملِ فِقْهٍ غير فَقِيْهٍ**»، وفي خبر آخر : «**فرُبّ حَامِلِ فِقهٍ إلى مَنْ هو أفقَهُ منه**».

فلذلك رغبتُ أن أجمع مِنْ عُيُونِ ما حفظته وما رويته زُبَدًا مما صَحّتْ أسانيدُها ومتونُها، وتشعبتْ أفانِينُها وشجُونُهَا، وثبتَ عندي ضبطُ رواتُها وعدالتُهم، إذ هُمْ علماءُ الآثارُ وثِقاتِهم، وجعلتُ ذلك مما يتعلق بأصولِ الأحكامِ المميزة بين الحلال والحرام، مستعينًا بالله ذي الإكرام والجلال، ومُعتصمًا بحولِه وقوتِه في كافةِ الأحوالِ، فأقولُ وبالله التوفيق إلى واضح الطريقِ، باب تعيين المنهي عن قضاء الحاجة فيها ...الخ

قال **صارم الدين**[2]: وهو غايةُ ما يَعتمِدُهُ أهل الزّمَان من أهل المَذْهَب. اهـ[1]

---

[1] الأمير أبو طالب شرف الدين الحسين بن بدر الدين محمد بن أحمد بن يحيى بن يحيي اليحيوي الحسني، من أئمة الزيدية، له مؤلفات منها: "ينابيع النصيحة في العقيدة الصحيحة"، و"التقريرشرح التحرير"، و"ثمرات الأفكار" وغير ذلك/ ت662، ترجمته في: أئمة اليمن 183، مصادر الفكر للحبشي 109، تراجم الرجال للجنداري ص 12،أعلام المؤلفين للوجيه

[2] صارم الدين إبراهيم بن محمد بن عبدالله بن الهادي الحسني اليمني لمعروف بالوزير، مجتهد يمني، قرأ في صنعاء وصعدة، وتلقى علومه على علماء عصره، وبرع في جميع الفنون، وقعت بينه وبين الناصر بن محمد وحشة فانتقل إلى صعدة

والكتاب في أربعة أجزاء في مجلدين ضخمين، انتصر فيه لمذهَبِ **الهَادِي يحيى بن الحسَيْن الحسَنِي الزّيْدِي**[2]

ابتدأ تصنيفه بالجزء الثاني من كتاب البيع ثم بالجزء الأول إلى باب ما يصح من النكاح ثم توفي، فتَمّمَهُ ابن أختِه **صلاح بن إبراهيم بن تاج الدين أحمد** المتوفى في أوائل القرن الثامن إلى باب النفقات، ثم تَمّمَهُ بكتاب الرضاع السيد **صلاح بن جلال بن صلاح الدين**(ت 805)[3]

قال في مقدمة «**التتمة**»: أما بعد حَمْدِ اللهِ على نِعَمِهِ التّامة، وأياديه العامة ... فإنّي وقفتُ على كتاب «**شِفَاء الأُوَام**» الذي كان وضعه السيد الإمام، شرف الأنام، طَوْدُ العترة الكرام، الناصر للحق الحسين بن الداعي إلى الله -عليه السلام- وجدتُهُ قد أتى فيه بالعَجَبِ العُجَاب، وما يعجز عن الإتيان بمثله أكثر أولى الألباب، وبقي منه تتمةٍ عَاقَهُ عنها الحِمام، وحال دون التّمامِ فبقيتُ أحدث نفسي زمانا، وأراجعها أحيانا، في القيام بفرض تمام ذلك المُمْلَى، والإجتهاد في ذلك رعايةً لحَقّهِ الذي أوجبه العَلِيُّ الأَعلَى، فيَرُدُّنّي الإعترافُ لقصور ذرِعِي، وضِيقِ وُسعِي، في الدخول في هذا المَضِيق، وسباحة هذا البحر العَمِيق، إذ هو بحرٌ لا يجوزُهُ إلا أولئك الأقوام، ويعجز عن التّصَدّي له غيرهم من الأنام، ثم رجعتُ إلى نفسي فقلت لها: يا نفسُ هل ترجين أنْ تسمحَ الأيامُ بمثل الناصر للحق -عليه السلام-، كلا ،ذلك أملٌ من ورائه أملٌ، ومن دونه أجلٌ.

هيهـــات لـــا يـــأتِي الزّمَـــانُ بمثلِـــهِ   أُمُّ الكِـــــرَامِ قَلِيلَـــــةُ الأَوْلَـــــادِ

فحينئد قلتُ: يا نفس اطرحي العلل، وقومي بإصلاح هذا الخلل، فإنْ لم يكن وَابِلٌ فَطَلٌّ، فاستخرتُ اللهَ تعالى ذي العزة والطول، في تمامِه، وتوخيتُ مشاكلَة طريقه -عليه السلام- في ترتيبه ونظامه، ولم [أُوْرِد][4] فيه من الأخبار إلّا ما رَوَيْتُه بطريقِ القراءَة على العلماء الأخيار،

مع بعض أهله وأخذ في نشر العلم، من مؤلفاته: "الفصول الؤلؤية"، "هداية الأفكار الى معاني الأزهار في فقه الأئمة الأطهار"، و"التخليص على التلخيص" وغير ذلك/ ت914، ترجمته في: البدر الطالع 31/1، مآثر الأبرار 1353/3، مصادر الفكر العربي والإسلامي في اليمن ص 50، أعلام المؤلفين الزيدية ص69/ ترجمة 30

[1] لوامع الأنوار في جوامع العلوم والآثار وتراجم أولي العلم والأنظار 295/2

[2] تقدمت ترجمته، عند الكتاب رقم: 23

[3] السيد صلاح بن جلال بن صلاح الدين بن محمد، ولد بهجرة رغافة سنة 744، مات سنة 805، ترجمه في: البدر الطالع 1/ 298/ رقم 209، التاج المكلل ص 370/ رقم 405

[4] في ن: [أرو]

من أهل البيت [الأكرمين]، وأشياعهم من علماء الدين، إلّا حديثاً واحداً [أَرْوِيْه][1] بالإجازة، وأنا أذكره بعَيْنِه في موضِعه، وأُبَيّنُ أن طريقَه الإجازة -إن شاء الله تعالى-، وتركتُ الإسنادَ جَرْيًا على طريقته -عليه السلام- وإلّا فذلك مُمْكِنٌ لو أردتُه بعون ذي الجلال والإكرام، وأَوْرَدْتُ من المسائل الفقهية ما لا غُنْيَةَ عنه من كتابِ: «التّقْرِير» له -قدّس روحه- وهو مسموعٌ لي بالسنَد الصحيح إليه -سلام الله عليه-، وما سَرَيْتُ هذا المَسْرَى إلا بدَلاَلَتِهِ، ولا ارْتَوَيْتُ إلا من فُضَالَتِهِ، ولم آلُ جهدًا في مشاكلَةِ طريقِه، وأَوْرَدْتُ ما صَحّ لي من مَذْهَبِه -عليه السلام- بحُجّتِهِ، مع معرفتي بقُصُورِ الحَال، وتَرَاكُم أشغَال تَبَلْبُلِ البَال، ومَنْ لم يجد ماءً لِطُهْرٍ تَيَمّمَا.

فمن وقَفَ عليه من الإخوان فليَصْفَحْ عما وجَدَه من خَلَلٍ في ترتيبٍ، أو ترجِيحٍ أَتَيْتُ به إنْ كنتُ غير مُصِيبٍ، وهذا حين أشرعُ في ذلك، وأسألُ التوفيقَ والتسديدَ من مالك الممالكِ، باب ما يصح من النكاح وما يفسد ...الخ.

قال **الشوكاني** في «**البدر الطالع**»[2]: وقد سَلَكَ هذَان العالمان في تتمة كتاب «**الشّفَاء**» مَسْلَكَ مصنعة الأمير الحسين -رحمه الله- في النقل والترجيح والتصحيح، ولولا قيامهما بإتمامه لم يبلغ من الحَظّ ما بلغَ اشتغال الناسِ به منذ زمان مُصَنّفِهِ إلى الآن، كما هو شأنُ مالم يكن كاملا من الكتب فإنّ الرغبةَ تَقِلُّ فيه. اهـ

طبعات الكتاب :

طبع كتاب «**شفاء الأُوَام**» في جمعية علماء اليمن صنعاء، الطبعة الأولى 1996، في 3 مجلدات، وللكتاب عدة مخطوطات في خزائن و دور الكتب منها: نسخة في مكتبة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية الرياض، رقم الحفظ: (0788-1-ف)، وأخرى في المكتبة المركزية مكة المكرمة، رقم الحفظ: (94، 95)، وعدة نسخ في مكتبه الجامع الكبير صنعاء، رقم الحفظ: (206، 450، 307، 451، 302، 343، 308، 461، 300، 344، 347، 487، 304، 2321، 476، 301)

قال **الوجيه**[3]: نُسَخُهُ الخطيةُ كثيرةٌ، منها 13 مجلداً من أجزاءه المختلفة في مكتبة الأوقاف بالجامع، و 12 مجلداً في الغربية، ونسخة منه في مكتبة السيد محمد عبدالملك

---

[1] في ن: [رويته]

[2] البدر الطالع 299/1

[3] أعلام المؤلفين الزيدية ص390

المروني خطت سنة (1032) ، وأخرى بمكتبة آية الله المرعشي رقم: (2431)، أخرى خُطّتْ سنة 1063، مكتبة السيد سراج الدين عدلان، أخرى ج 2 مكتبة العلامة عبدالرحمن شايم، أخرى كثيرة في عدة مكتبات خاصة.

الأعمال العلمية حول الكتاب :

1 ـ للشيخ **علي بن يحيى شرف الدين**(ت978)، تخريجٌ لأحاديثه، قال يحيى بن الحسين: حسَدهُ بعض أقربائه فأخفاهُ ولم يُظْهِرْهُ. اهـ

2 ـ وكذا خرّج أحاديثه القاضي **عبد العزيز بن أحمد الضمدي**(ت1078)[1] تخريجاً حسناً في مجلدٍ، قال في مقدمته:

الحمد لله الذي أنعم وأتمم بأصول النعم وفروغها، وعلم وألهم إلى معرفة تأصيل الشريعة وتفريعها، وهدانا إلى طريقة السنة التي من صَدّ عنها ضَلّ عن سواء السبيل، ومن اقتفى أثرها ظفر بالأمنية لواضح السبيل، والصلاة والسلام الأَتَمّان الأكملان على سيدنا محمد المبعوث لتعليم الحنيفية السّمْحَة وتشريعها، والمامور بتبليغ الرسالة وأحكامها إلى من جَدّ في حِفظها أو يصدَع بها، وعلى آله وأصحابه الذين شادُوا منارها بتأصيلِ أصولها وفروعها، وبعد فإنِّي لما صرفتُ الهمّةَ عند بلوغِ الأشَدِّ إلى طلب علم الحديث، وطالعتُ فيه كتبا حافلةً تبعثُ إلى المشاركة في بجزء في هذا الحديث، وكنتُ قد أخذتُ بحمد الله شطراً صالحاً بحقِّ السماع، ونظرتُ في مؤلفات منها كثيرة الإمتاع، بعد أنْ يَسّرَ اللهُ لي الأخذَ على جماعة من الأعيان العلماء، والمشايخ الفضلاء الأذكياء، ولي فيما أرويه عنهم طرقٌ مضبوطةٌ، منها ما هو بطريق السماع، ومنها بطريق الإجازة، ومنها بطريق المناولة، بعد معرفتي بصحة النُسَخ واشتهارها بين أعيان أهل العلم، وبعد أنْ صَحّ لي سماعُ شيءٍ من كتبِ مصطلحاتهم المتداولة المعروفة فيما بينهم، وتعدادها في هذا السفر يخل، وذكرها للتكثير يمل، رأيتُ بعد استخارة الله سبحانه في هذا الشأن مع طلب مَنْ يَحِقُّ له عليّ الإسعاف من الإخوان أنْ أعتني بتجريدِ أحاديث «**شفاء الأوام**» الذي أَلّفَهُ حي مولانا السيد الأمير الخطير الحافظ الإمام في أحاديث أحكام الحلال والحرام الحسين بن محمد -أعاد الله من بركاته-، فهو من حُفّاظِ الأئمة

[1] عبد العزيز بن أحمد النعمان الضمدي اليمني، مجتهد من العلماء بالحديث ، ولي القضاء في زبيد والمخا وغيرهما، وصنف كتبا اشتهرت في اليمن، منها: "حاشية على شرح الخبيصي على الكافية" في النحو، و"شرح المعيار" للإمام المهدي، توفي بعد سنة 1059، ترجمته في: البدر الطالع 357/1، والأعلام للزركلي 27/4

الأعيان، وممَنْ عَظُمَتْ عنايته في هذا الشأن، وحاز قصبَ السبق في هذا الميدان، ولكنه –رحمه الله- حذَفَ أسانيد الأحاديث التي في كتابه، ولم يَعْزُهَا إلى أحدٍ من المُسْنِدِين كما فعله غيره من علماء المحدثين المتأخرين، بناءً منه على أنّ ما صَحّ عند المصَنِّفِ صَحّ عند غيره، وأنّ العهدةَ عليه كما هو المعتمَد عند أصحابنا وعند كثيرٍ من غيرهم أيضا، لكنه يلزمُ منه محضُ التقليدِ وترك النظر في أحاديث كل مُصَنِّفٍ مع الإطلاق والتقييد والإشكال عند التعارض من غير ترجيحٍ ولا تقييدٍ، ولم يلتزم هذا السابقون من الأئمِة فيما بينهم، وأنّ الهادي –عليه السلام- وغيره تركوا العملَ بكثيرٍ من أحاديث الأئمة السابقين لبعض أحاديث **المجموع** وغيره من [الكتب المتقدمة][1] ورَجّحُوا غيرها، واختلفُوا في الرُوَاةِ المذكورين في كتبهم فتأمّلْ هذه الفائدة، وربما رأَى مَنْ له طلبٌ في علم الحديث من المخالفين أنّ الكتابَ المذكور أكثره غير مرفوعٍ صحيح ولا موقوف عند التصحيح ولا مرسل معتضد بوجهٍ صريحٍ، بل ربما ظَنّ أنه من المقاطيع المفرَدَة والمراسيل الغير المعتَضَدَة أو المدلسات والموضوعات المفنّدَة، وحاشا أن يكون كتاب إمام الأئمة وحافظ سادات هذه الأمة من هذا القبيل، أو ممن يُوجَد عنده مدخلٌ من هذا السبيل، وهو مَنْ هو في الحِفظ والاطلاع الغنية وطول الباع، وطالما تأملتُ إشاراته تأملَ المُتَعَلّقِ، وأمعنتُ فكرَتي في عباراته إمعانَ المتحقق، فوجدتُه حافلا محتوياً على أكثر أحاديثِ الأحكام الموضوعة في كتبِ الحديث، فملوا من الفوائد وغريبها عند من يعرفها من أهل الحديث فإنْ خَرّجَ عنه بعض الأحاديث باختلافِ الألفاظِ في بعض مع اتفاقِ المعنى فهو قليلٌ، أو خرّجَ بعض الأحاديث باختلافِ اللفظِ والمعنى فهو أقل من القليل، لكنه غالبا مرويٌّ مشهورة بين الأئمة الأفاضل متداولٌ بين الأواخر منهم والأوائل يقضي بحصول الظّنِ عند المخالفة بالصحة، وأما عند أصحابنا فالأمر بَيّنٌ لا يحتاج الى التوضيح، وصحيحٌ لا يعتنى له بالتصحيح، ولم أَضَعْ هذا الموضوع وإنْ كان غير محتاجٍ إليه عند الأصحاب، ولا معوّلَ عليه عند أهل الدراية بالحديث من الطلاب، فإنّهم يعرفون الحديثَ بمُجَرّدِ ما يلمحون بعضه، ويعرفون مخرجَه وراويه، إلا أَنّي رأيتُ بعض طلبة الحديث المخالفين الذين لم يطلعوا ولم يتضلعوا ينفرون عن مطالعة هذا الكتاب، ولا يلتفتون إليه ظَنًّا منهم لمخالفة أهل الحديث والصواب، ورأيتُ كثيرا من أصحابنا أيضا ينفرُون عن كثيرٍ

---

[1] في ن: [كتب الأئمة]

من كتبِ الحديث المشهورة التي أَسْمَعَهَا جُلُّ الأئمةِ، واعتنى بها أفاضل الأمة كالصحيحين والسنن الأربع وغيرها، فإنّ مُصَنِّفَ الكتابِ هذا الذي هو المعتمدُ عند أهل المذهب مِمَّنْ أَسمَعَهَا واعتَنى بحفظِها، وسماعُه مذكورٌ في أثناء كتابه، وربما نَسَبَ كثيرٌ من الأصحاب أهلَها إلى الكذب لما تَرَوْنَ فيها من بعض الألفاظ المُؤَوّلَةِ، وكلا النَّظَرَيْنِ من الفريقين خطأٌ لأنه تكذيبٌ لما لا يحيطون بعلمه، فقصدتُ إلى تجريدِ أحاديثِ هذا الكتابِ وترك ما فيه من زيادةِ الحُجَجِ والإطناب، وأكتفي في نسبتِه إلى المصنِّف/ بتأصيلِ الحديثِ له ثم النسبة إلى مُخرِّجِهِ من أهل الحديث كائنا مَنْ كان، ليجتمع فيه غرضُ الفريقَيْن، ويعرف كل منهما ما عند صاحبِه من الحديث موجودٌ عند الآخرين، وأنّ لهم من الاطلاع مثل ما لأصحابِه المخالفين، فنظرتُ كل إلى مطالعته بقلبٍ ساكنٍ ونفسٍ مطمئنةٍ، وأرجو أنْ يكونَ فيه نفعٌ للطالبين، ويعرض لرضا رب العالمين، وقد رأيتُ أن أُرَتِّبَهُ ترتيبَ «**الشفا**» ليسهل على طالبهِ النظر فيه، لأنّه ربما ذكر الحديثَ في غير مظنتِهِ لضربٍ من الفائدةِ، وربّمَا ذكر بعضَه وترك البعضَ لغرضٍ من الأغراض فيتوهم أنّه حديثٌ مستقلٌ، فيحصل [البعدُ][1] عن تتمتِه ومَظَنّتِه على كثيرٍ من الطلاب، فما ذكره فيه بكماله نَبّهْتُ عليه أنه مخرجه بلفظِه، وما أخرج بعضَه ذكرتُه بجميع لفظِه، وأُحِيْلَ ما يأتي بعده على ما تقدّمَ لاستيعابِي لطرقه أولا إلّا أنْ يحصل ذهولٌ عن ذلك في بعض الأحاديثِ ، فالإنسان محلُّ النسيانِ، وما لم أَجِدْهُ فيها بعد البحثِ قلت: "لم أجدهُ"، ونَسَبْتُهُ إلى كتب الأئمة، إنْ لم يكن في ذهني له أصلٌ من كتب الحديث، وإنْ كان في ذهني ولم يحضُرْ عند الرقم تركتُه مطلقاً، فإنْ فتحَ اللهُ سبحانه بوجودِ أصلٍ له فيما بعد على يدي أو على يَدِ مَنْ شارك في الخير، فالقصدُ المعاونةُ على البِرِّ والتقوى، واعتمدتُ فيما أرويهِ وأَنْسِبهُ إلى ما صَحّ لي فيه أي الطرقات من الأمهات السِّتِ، كـ: «**جامع الأصول** »، و«**مختصر التيسير**» للديبع و«**الجامع الصغير**» للحافظ السيوطي، فإنّه جمَعَ فيه علماً جَماً، من نحو ثلاثين جامعا من دواوين علماء الإسلام المشهورة بين الأنام، وإن اختصَر فيه قصةَ الحديثِ، ومن «**تلخيص** ابن حجر»، و«**فتح الباري**» له أيضا، و«**بلوغ المرام**»، و«**شرح مسلم**» للنووي، ومن «**تخريج أحاديث الكشاف**» للشيخ ابن حجر أيضا ، ومن «**شرح الأثمار**» للفقيه يوسف بن أحمد فيما نسَبَهُ إليهم، وما خَرَجَ عند هذه في النادرِ نَسَبْتُهُ إلى مُخَرّجِهِ بلفظِهِ، وأنا

---

[1] في خ الازهرية: [بعد]

أسأل اللهَ سبحانه أنْ يجعلَ ما قصدتُه من جمعِ هذا الكتابِ قُرْبَةً مُقَرِّبَةً إليه ووسيلة إلى الفَوْزِ عند الوقوفِ بين يديه، وما توفيقي إلا بالله وهو حسبي توكلتُ عليه .اهـ

قال **الزركلي**[1]: اقتنيتُ نسخة منه بخَطِّهِ، جزآن في مجلد ضخم، قال في نهايته: وافق ختم جمعه منتصف نهار الأربعاء، الثامن عشر من شهر رجب من سنة تسع وخمسين وألف، وكان افتتاح جمعه في أول صفر الخير من تلك السنة، و وافق عام تهذيبه وتبييضه عصر يوم الأحد ثاني وعشرين من شهر الحجة الحرام آخر سنة تسع وخمسين وألف، ختمها الله بالخيرات والبركات، ووفق للأعمال الصالحات، بحَقِّ أحمَد وآله، ويلاحَظ أنّ تاء "تسع" الأولى غير منقوطة، خلافا للثانية، فلعلها "سبع".اهـ

قلت : لهذا التخريج عدة نسخ مخطوطة منها: نسخة في المكتبة الأزهرية مصر، رقم النسخة: (339491)، وثانية: محفوظة في مكتبة الجامع الكبير صنعاء، رقم الحفظ: (73،37، حديث157)، وثالثة فيها برقم: (303)، ورابعة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية الرياض، رقم الحفظ: (2561-ف)، وخامسة فيها برقم: (2562-ف) .

3 ـ وللعلامة المجتهد **محمد بن علي الشوكاني** اليماني **حاشيةٌ** مفيدةٌ نفيسةٌ، سمّاهَا: «**وَبْلُ الغَمَامِ على شِفَاءِ الأُوَامِ**»، قال في خطبة كتابه[2]:

أحمدُ مَنْ أرشدنا إلى شفاءِ الأُوَام بوبل الغمام، وأشكرُ من هدانا إلى بُرْءِ سِقَامِ الأوهام بمَرَاهِمِ الإلهَام والأفهام، والصلاة والسلام على خير الأنام، وآله أساطين الإسلام،

وبعد: فإنّ كتابَ: «**شِفَاءَ الأُوَام في أحاديثِ الأَحْكَامِ**» للسيد الإمام العلامة الفهامة الحسين بن محمد بن يحيى بن يحيى، بن الناصر بن الحسن بن الأمير المعتضد بالله عبد الله بن الإمام المنتصر لدين الله محمد بن الإمام المختار لدين الله القاسم بن الإمام الناصر لدين الله أحمد بن الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم ابن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، -رضوان الله عليهم- أجمعين من أعظم الكتب الحديثية عند جميع علماء الزّيْدِيّة، حتى صرّح جماعةٌ من أئمتِهم المعتبرين بأنّه يكفى في اجتهادِ المجتهدين، ويقوم بالمقدار المعتَبَر من سُنّةِ سيد المرسلين،

---

[1] الأعلام للزركلي 27/4

[2] وبل الغمام 47/1

فعكف على درسه وتدريسه جميع أهل هذه الديار، في هذا العصر وما قبله من الأعصار، واعتقَد غالبُهم صحّةَ جميع ما فيه من الأخبار، وجزَمُوا بحَقِّيَةِ كل ترجِيحٍ لمؤلفِه في المواطن التى تشعّبَتْ فيها الأنظارُ، وقابلتهم طائفةٌ أخرى ممن لهم أَنَسَةٌ بعلم الدلائل، وفضل رغبةٍ في معرفة العالي منها والسافل.

ولما كان كل فريقٍ قد سلك من الإفراط والتفريط في غير سواءِ الطريق سألنى جماعةٌ من المنصفين المجبُولِين على محبةِ الحقِ والمحقين بيان الصواب لكل من الفريقين، حتى يكون الحَقُّ لطالبه رأْيَ العين، ويُسفِر الصُبْحُ لذي عَيْنَيْن، فأجبتُهُم إلى ذلك، مع تحمل أثقال الأشغال، والقيام بأمور عِراضٍ طوالٍ، طمعًا في عظيمِ الجزاء من ذي الجلال، سائلا له التثبيت في جميع الأقوال والأفعال، وأعظم ما يراد من هذا الإصدار والإيراد، هو إرشاد النقاد من المشتغلين بعلوم الاجتهاد، الذين لديهم من المعارف العلمية ما يفهمون به الصواب في مواطن العصبيةِ الوَبِيْئَةِ، بأيسر تلميحٍ، وأخفى تلويحٍ، وهؤلا هم أهل الدين الوُسَطَاء من المشتغلين بعلوم الدين، فأمّا مَنْ كان من التحقيق والتدقيق بمَكَانٍ مكينٍ، أو من كان من القصور عن دَرْكِ الحقائق بمَحَلٍّ مهينٍ، فلم أَضَعْ هذا المختصر لهذين النوعين، لأن الأولَ قد صار بما لديه قَرِيْرَ عَيْن، والثاني يعُود من معارك المدارك بخُفَّيْ حُنَيْن، فهو إلى تقديم تعلُّمِ مقدمات الحُجَجِ أحْوَج مما اشتغل بالمقاصد قبل المبادئ إلا المتعلم الأهوج.

وقد وضع العلامةُ **عبد العزيز بن محمد الضمدي** -رحمه الله- على هذا الكتاب تخريجًا نفيسًا، ولكنه لم يتكلم على نفس المسائل، ولا حَامَ حول تطبيقِ الدلائل، شأن المُخَرِّجِين من المحدثين هو الاقتصار على تخريج الأخبار، وهذا المختصر جُلُ القصدِ فيه هو النظرُ في كيفية الاستدلال، وبيان ما يرِدُ على المصنف في بعض أبحاثه من المقال ، ودفع ما يعترض به عليه من القيل والقال في بعض الأحوال، وربما أتكلم على الأسانيد و المتون، وكما يقال: الحديثُ ذُو شُجُونٍ، وذلك إمّا لارتباطِ الترجيحِ بالتسقيمِ والتصحيحِ، أو لبيان فائدةٍ، وتقييدِ شاردةٍ، وتمهيدِ قاعدةٍ، وقد اقتصرتُ على أخصَر عبارةٍ، وأوجَز إشارةٍ، على وجهٍ ينالُ به المتأهلُ غايةَ مرامِهِ، ويستعينُ به المتأمل في حَلِّهِ وإبرامِهِ، ولتطويل ذيول الكلام، واستيفاء ما في كل مسألة من الخلاف بين الأعلام، مؤلفاتٌ مطولاتٌ لأئمةِ الإسلام، وسميتُه: «**وَبْل الغَمَام**»

مناسبةً لاسم الأصلِ، فإنّ "الأُوَام" بضم الهمزة العطش، كما في كتب اللغة، فكان في وَبْلِ الغمام شفاء السقام، ومِنَ اللهِ أستمدُ الرشاد، وأسأَلُهُ خلوصَ الاعتِقاد، إنّه الكريم الجواد.اهـ

وقال أيضا في تاريخه: «**البَدْر الطّالِع**»[1]: وقد كنتُ أرجو أن أجعل على هذا الكتابِ «**حاشيةً**»؛ أُبَيِّنُ فيها ما لعله يَحُكّ في الخاطر من مواضعَ منه، فأعان اللهُ -وله الحمد والمنة- على ذلك، وكتبتُ عليه «**حاشية**» تأتي في مقدار حجمه أو أقل، سَمّيْتُها: «**وَبْل الغَمَامِ على شِفَاءِ الأُوَام**»، وكان الفراغ منها في رجب سنة 1213، وهو العام الذي شرعتُ فيه في تحرِير هذه التراجم، وقد سلكتُ في تلك «**الحاشية**» مسْلَك الإنصَاف، كما هو دَأْبُ مَنْ كان فرضُه الاجتهاد، ومَنْ نظَر فيها بعَيْن الإنصاف مع كمال أَهْلِيّتِهِ عَرَفَ مقدَارَها. اهـ

طبعت هذه الحاشيةُ النفيسةُ الجليلةُ في مكتبة ابن تيمية القاهرة 1416 في مجلدين بتحقيق محمد صبحي حسن حلاق، واعتمد في تحقيقه على ثلاث نسخ مخطوطة:

الأولى: تقع في 285، وهي بخَطِ المؤلِّف، وعليها ختمُ المكتبة المتوكلية بصنعاء، وكُتِب على صفحة العنوان: هذه النسخةُ هي المسودةُ.

الثانية: تقع في 143 صفحة، لا يعلم ناسخها ولا تاريخ نسخها، وهي ناقصة.

الثالثة: محفوظة في المكتبة الغربية بالجامع الكبير صنعاء، وتقع في 366، نسخت في يوم الثلاثاء 18 شهر ذي الحجة 1229، ناسخها محسن بن محسن الزرافي، وهي نسخة كاملة منقولة ومقابلة على نسخة المؤلف، قابلها على أصلها العلامة حسن بن أحمد الرُّبَاعِيّ[2]، قال: فرغ الحقير حسن بن أحمد الرُّبَاعِيّ من إملاء هذه الحاشية ومقابلتها على أصلها المنقولة منه، وهو نسخة المؤلف –حفظه الله–، وكان ذلك في نصف محرم الحرام سنة 1230، والله حسبي ونعم الوكيل، وقد أجازني المؤلف –حفظه الله وأبقاه– في روايتها عنه.

---

[1] البدر الطالع 299/1/ترجمة 209 للسيد صلاح بن جلال.

[2] وهو القاضي الحسن بن أحمد بن يوسف الرُّبَاعِي الصنعَاني اليمَاني /ت1276، تلميذ الشوكاني، ومؤلف كتاب: "فتح الغفار"، الآتي ذكره ضمن كتب الأحكام

قال العلامة القاضي **محمد بن إسماعيل العمراني**[1] عن «**الحاشية**»: أَلّفَها الشُوكَاني في سنة 1213، وأكثَرُها نقدٌ لمؤلِّفِ «**الشِّفَاء**»، من الناحية الأصولية أو الحديثية أو اللغوية، وهي تُعَبِّرُ عن رأيِ الشُوكَاني الشخصيّ في الفقه والحديث ومصطلح الحديث، وغيرها من علوم الاجتهاد، وقد أَلّفَها وعمره نحو أربعين سنة، بعد أنْ تَوَلّى [مَنْصِبَ] شيخ الإسلام بحوالي أربعة أعوام، وقبل أنْ يُؤَلِّفَ «**الدُرَر البَهِيّة**»، و«**الدّرَارِي المُضِيّة**»، و«**السّيْلَ الجَرّار**»، و«**فتح القَدِيْر**». اهـ

4 ـ ولبعض الزّيْدِيّة المعاصرين وهو: **حَمُود بن عباس المؤيد** كتابٌ اختصره من «**الشِّفَاء**»، سماهُ: «**النُور الأَسْنَى الجامع لأحادِيثِ الشِّفَا**»، وهو مطبوع في مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية .

فائدة أولى : إسناد الكتاب

قال العلامة **الشوكاني** في «**إتحاف الأكَابِر**»[2]: «**الشِّفَاء**» للأمير الحسين، أرويه بالإسناد المتقدم في كتاب: «**التّقْرِير**» له.

وقال في الموضِع المشار إليه[3]: أرويه بالإسناد المتقدم في كتاب «**الإبانة**» إلى الإمام المهدي أحمد بن يحيى، عن السيد محمد بن سليمان الحمزي، عن الواثق، عن أبيه، عن المؤلف.

وقال **عبد الله بن علي الغالبي**[4] في «**ثبته**»[5]: وأمّا «**شِفَاء الأُوَام**» للأميرِ الكبِير النّاصِر للحق الشهير بأبي طالبٍ الصغير الحسني بن بدر الدين شيخ آل الرسول محمد بن أحمد، فبدأ فيه بالجزء الثاني من البيع إلى آخر السِّيَر، ثم بالجزء الأول باب ما يَصِحُ من النكاح وما يفسد، واختار الله له جوارَه، فتَمّمَهُ ابن أخيه السيد الإمامُ صلاح الدّين صلاح بن أمير المؤمنين إبراهيم ين تاج الدين بن بدر الدين فتَمّمَهُ إلى أبوابِ النفقاتِ، ثم تَمّمَهُ لكتاب الرضاع صلاح

---

[1] القاضي محمد بن إسماعيل العمراني من كبار علماء اليمن المجتهدين المعاصرين، ولد في صنعاء سنة 1340، وهو مفتي الديار اليمنية، وجَدُّهُ القاضي محمد بن علي بن حسين العمراني (ت1264)، من أبرز تلاميذ الشوكاني، طبع له من الكتب: "نيل الأماني من فتاوى القاضي محمد بن إسماعيل العمراني" في 5 مجلدات، و"مقالات القاضي العمراني".

[2] إتحاف الأكابر ص158/ رقم 241، والفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني 3//1489/ رقم 242

[3] إتحاف الأكابر ص 108/ رقم 106، الفتح الرباني 3/ 1430/ رقم 106

[4] القاضي العلامة عبدالله بن علي بن لطف الله الغالبي من علماء اليمن، له تصانيف منها: ثبته: الإجازات في سند الروايات ويسمى: العسجد المنظوم توفي سنة 1276

[5] العسجد المنظوم، مخطوط ق/30

بن الجلَال بن صلاح بن الهادي -رحمهم الله، وأعاد من بركاتهم-، وفرَغ السيدُ من التّتِمّةِ في يوم الأحد ثامن و عشرين من شهر رمضان سنة أحد وسبعمائة، وقابَلَهُ وسَمِعهُ عليه في شوال منها أحمد بن محمد بن الهادي يحيى بن تاج الدين –رضي الله عنهم-.

وأنا أرويه عن سيدي صَفِيّ الإسلام أحمد بن زيد الكبسي -أطال الله بقاءه-، قرأه كذلك عن سيدي صفي الإسلام أحمد بن يوسف –رحمه الله- إجازة، وعن سيدي عِزِّ الإسلام محمد بن عبد الرّبِ –رحمه الله- إجازة، فسيدي أحمد بن زيد يروي عن سيدي محمد بن عبد الرّبِ بن زيد بن المتوكل إلى الله إسماعيل بن القاسم وسيدي محمد بن زيد يروي عن عَمِّهِ إسماعيل بن محمد بن زيد بن المتوكل، وسيدي إسماعيل يروي عن أبيه عن جدِّهِ زيد، وجَدُّهُ يروي عن أبيه المتوكل على الله، وهو عن أبيه القاسم بن محمد، والإمام القاسم رواه عن شيخه السيد أمير المؤمنين، عن السيد أحمد بن عبد الله بن الوزير، عن الإمام شرف الدين، عن الفقيه علي بن أحمد الشظبي، عن الفقيه علي بن زيد، عن القاضي يحيى بن أحمد مرغم، عن السيد أبو العطايا عبد الله بن يحيى بن المهدي الحسني، عن الفقيه يوسف بن أحمد بن عثمان، عن القاضي حسن محمد النحوي، عن الفقيه يحيى البحيح، عن الأمير المؤيد بن أحمد، عن الأمير الحسين المصنِّف -عليه السلام-.

وسيدي أحمد بن يوسف روى عن أخيه الحسين، عن والده يوسف بن الحسين بن أحمد عن أبيه، عن شيخه القاضي أحمد بن صالح بن أبي الرجال، عن شيخه أحمد بن سعد الدين المسوري، عن الإمام المؤيد بالله محمد بن القاسم، وهو وبطريقٍ متصلةٍ بالمصنِّفِ سلسلة أهل البيت، لم يكن فيها إلا رجلٌ واحدٌ من أكابر مجتهدي الشيعة، وبقية من في هذه الطريق من الأئمة بين إمامٍ سابقٍ، ومقتصدٍ مجتهدٍ لاحقٍ، فالمؤيد بالله يروي جملة عن السيد صلاح بن أحمد بن عبد الله بن الوزير، مشاركاً لوالد أمير المؤمنين القاسم بن محمد -سلام الله عليهم-، عن والده أحمد بن عبد الله، عن والده عبد الله، عن والده أحمد بن إبراهيم، عن والده إبراهيم بن محمد .

(ح) ويرويه السيد أحمد بن عبد الله بن إبراهيم، عن الإمام شرف الدين، عن السيد العلامة صارم الدين إبراهيم بن محمد، عن والده محمد بن عبد الله بن الهادي، عن والده

عبد الله، عن السيد صلاح بن الجلال، عن السيد العلامة الهادي بن يحيى، عن الإمام المهدي لدين الله علي بن محمد بن علي، وله طريقان:

أحدهما: عن الفقيه المحدث العلامة أحمد بن علي بن مرغم الصنعاني، بقراءَتِه بلسانه على الإمام المهدي لدين الله محمد بن المطَهّر.

والثانية: عن الفقيه العلامة سلطان المحققين أحمد بن حميد بن سعيد الحارثي، وهو المشار إليه من الشيعة، عن الإمام المهدي محمد بن المطَهّر، عن الأمير المؤيد بن أحمد، عن الأمير الحسين المصنِّف.

ورواه أيضا الإمام محمد بن المُطَهّر بطريق المُنَاوَلَةِ، وأكثره بخَطِّ المصنِّف، من حَيِّ الأمير العالم تاج الدين جبريل بن الحسين ولد الأمير الحسين، وهو عن والده الأمير.

وللمؤيد بالله طريقٌ آخر أعلى من هذه، وليس بينه وبين المصنِّف غير أهل البيت، بين إمامٍ سابقٍ ومجتهدٍ / لاحقٍ، لأنه -عليه السلام- يروي جملة عن والده، وعن السيد أمير الدين، وهو عن السيد أحمد بن عبد الله بن الوزير، وهو عن الإمام شرف الدين، وهو عن السيد إبراهيم بن محمد، وهو عن أبي العَطَايَا عبد الله بن يحيى، وهو عن أبيه العلامة يحيى بن المَهْدِي، وهو عن الإمام الواثق بالله المُطَهّر، وهو عن والده المَهْدِي محمد بن المطَهّر، وهو عن الأمير المُؤَيّد بن أحمد، وهو عن الأمير الحسين المصنِّف -عليهم السلام-.

فائدة ثانية : إجازةٌ بروايةِ الكتاب

قال **إبراهيم بن القاسم بن المؤيد بالله** اليمني في «**طبقاته**»[1] عند ترجمة: جار الله بن أحمد الينبعي(ت740): نقلتُ من خَطِّ الإمام **محمد بن المُطَهّر بن يحيى**[2] ما لفظُه:

أَجَزْتُ للولَدِ الفقيهِ العلامة حسام الدين، داعي أمير المؤمنين «**شِفَاء الأُوَام**» للسيد النّاصِر للحَقّ الحسين بن محمد الهادَوِي، وأنا أَرْوِيْهِ عن السيِّد الإمام المنصُور بالله محمد بن الهادي آخر النِّصْفَين إما الأول وإما الآخر، أنا شَاكٌّ في أيهما وقتَ كتابة الإجازة هذه، أَجَزْتُ له يرويه

---

(1) طبقات الزيدية الكبرى /القسم الثالث / ترجمة 142

(2) محمد بن المطهر بن يحيى بن المرتضى الحسني اليمني، من أئمة الزيدية، بويع بالخلافة عند موت والده سنة 690، وافتتح مواضع منها عدن، كانت بينه وبين سلاطين اليمن بني رسول وقائع كثيرة، وملك في آخر الأمر صنعاء، ودفن فيها، له تصانيف، منها: "المنهاج الجلي في فقه زيد بن علي"، و"عقود العقيان في الناسخ والمنسوخ من القرآن"، والنكتة الكافية والنغبة الشافية" وغير ذلك / ت728، ترجمته في: البدر الطالع 271/2 ، الأعلام للزركلي 103/7

عَنِّي، وكذلك ما صَحّ لي سماعُه من كتبِ الفقه، وهو فقه الزيدية أجمع، وكتب الحديث وهي -والمِنّةُ لله تعالى- ما يضيق عنه هذا الموضِع.

وأنا أروي فقهَ الزيدية -كثرهم الله تعالى- على حي سيدي ووالدي أمير المؤمنين -سلام الله عليه-، بعضُهُ قراءةً، وبعضُه إجازةً، وهو -عليه السلام- وبه عن السيّدِ الإمام النّاصِرِ للحق الحسين بن محمد، ولا نشترطُ عليه إلّا ما شرَطَ أهلُ هذا الفَنِّ.

وكتب عبد الله المهدي لدين الله أمير المؤمنين محمد بن أمير المؤمنين في جمادى الآخرة سنة خمس وعشرين وسبعمائة، وصل الله على سيدنا محمد وآله.اه

فائدة ثالثة : أبيات في مدح الكتاب

وجدتُ على ظهر كتاب «**نظام أخبار أصول الأحكام وشفاء الأوام**»[1] للهادوي أبياتٌ، وهي:

نِـعْـمَ الـكِـتَـابُ إذا تـأَمّلْتَ الـشّـفَا   هو كَـاسْمِهِ لا خُـلْفَ فـيه ولا جَفَا

لا تَـعْتقِـدْ فـي الـكُتْـبِ صُـنِّفَ مِـثلُه   سِفْرٌ حَوَى تَعرِيفَ قولِ المُصطَـفَى

فَـاحْرِصْ عـليه مــا اسْتَطَعْـتَ فإنّــه   فـي فَـنِّهِ عـن كـلِّ سِـفْــرٍ قدْ كفَى

فَـجــزَى مُصَنِّفَــهُ حسين عن الــوَرَى   خيْـرَ الجَـزَا فـلَقَدْ بِـهِ الأَدْوَا شِـفَـا

[24]- «كتاب في الأحكام» للإمام تقي الدين أبي العبّاس أحمد بن المبارك بن نوفَل النّصيبيّ الخرْفيّ الشافعي (ت664)[2]

قال **الذهبي** في «**طبقات القُرّاء**»[3]: صنّفَ في الأحكام.

وذكر مثله **الصفدي** في «**الوافي**»[4]

---

[1] مخطوط ق1

[2] الإمَام تقي الدّين أبو العباس أحمد بن المبارك بن نوفل النصيبيني الخرفي، وخُرْفة: بخاءٍ مُعْجَمَة ثمّ راء ساكنة، ثمّ فاء مفتوحة. اسم قريةٍ قريبة من نصيبين، كان إماما عالما فقيها نحويا مقرئا، له مصنفات كَثِيرَةمنها: "شرح الدريدية"، و "شرح الملحة"/ ت 664، ترجمته في: طبقات الشافعية للسبكي 29/8، الأعلام للزركلي 201/1

[3] معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ص366

[4] الوافي بالوفيات 198/7



كتاب خلاصة الأحكام

من مهمات السنن وقواعد الإسلام

صور من مخطوط: «خلاصة الأحكام» للإمام النووي

[25]- «خلَاصَةُ الأحكَام في مُهِمّاتِ السُّنَن وقوَاعِد الأحكَام» للحافظ الإمام العلامة أبي زكرياء يحيى بن شرَف بن مُرِّي الحَزَامي النَّوَوِي الشافعي (ت676)[1]

قال في أوله[2]: الحمد لله رَبِّ العالمين، وصلواته وسلامه على سيدنا محمد خير خلقه، وعلى سائر النبيين، وآل كل وسائر الصالحين، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا –صلى الله عليه وسلم عبده ورسوله، وزاده فضلا وشرفا لديه

أما بعدُ: فإنّه ينبغي لكل أحدٍ أنْ يتخلقَ بأخلاقِ رسول الله –صلى الله عليه وسلم ويقتدِي بأقواله، وأفعاله، وتقريره في الأحكام، والآداب وسائر معالم الإسلام، وأنْ يعتمدَ في ذلك على ما صَحّ، ويجتنب ما ضَعُفَ، ولا يغْتَرّ بمخالفِي السُّنَن الصحيحة، ولا يقلِّد مُعْتَمِدِي الأحاديث الضعيفة، فإنّ اللهَ سبحانه قال: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا}[3]، وقال تعالى: {قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ}[4]، فهذه الآياتُ وما في معناها حثنا على اتباعه –صلى الله عليه وسلم-، ونهانا عن الابتداع، والاختراع، وأمرنا اللهُ –سبحانه وتعاليعند التنازع بالرجوع إلى الله والرسول، أي الكتاب والسنة، وهذا كله في سنةٍ صَحّتْ، أما ما لم تصح فكيف تكون سنة، وكيف يحكم على رسول الله –صلى الله عليه وسلم أنه قاله، أو فعله من غير مسوغ لذلك، ولا تَغْتَرَنّ بكثرةِ المتساهلين في العمل، والاحتجاج في الإحكام بالأحاديث الضعيفة، وإنْ كانوا مصنفين وأئمةً في الفقه وغيره، وقد أكثروا من ذلك في كتبهم، ولو سُئِلُوا عن ذلك لأجابُوا بأنه لا يعتمد في ذلك الضعيف، وإنّما أباحَ العلماءُ العملَ بالضعيف في القصَص، وفضائلِ الأعمال، التي ليست فيها مخالفةٌ

---

[1] الحافظ العلامة الفقيه محيي الدّين أبو زكريّا يحيى بن شرف الدّين مري النواوي الشامي الشافعي، أحد العُبّاد والعلماء الزهاد، له مصنفات منها: "روضة الطالبين ومنهاج المفتين"، و"رياض الصالحين"، و"شرح صحيح مسلم"، والأربعون حديثا"، وغير ذلك/ ت678، ترجمته في: طبقات الشافعية للسبكي 165/5، الأعلام للزركلي 8/ 149

[2] خلاصة الأحكام ص 59

[3] الحشر: 7

[4] آل عمران : 31

لما تَقَرَّرَ في أصول الشَّرْعِ، مثل فضل التسبيحِ، وسائر الأذكارِ، والحَثِّ على مكارم الأخلاق، والزهد في الدنيا، وغير ذلك مما أصوله معلومة مقررة[1].

وقد استخرتُ اللهَ الكريمَ، الرؤوفَ الرحيمَ، في جمع مختَصَرٍ في الأحكام، أَعتَمِدُ فيها الصحيحَ والحسنَ، وأُفرِدُ الضعيفَ في أواخر الأبوابِ، تنبيهًا على ضعفه، لئلا يغتَرّ به، وأذكرُ فيه -إن شاء الله- جملًا متكاثرةً، هي أصولُ قواعدِ الأحكام، وأضيفُها إلى الكتب المشهورة، مصرحًا بصحتِها وحسنِها، وأُنَبِّهُ على بعض خَفِيِّ معانيهَا، وضبطِ لفظِهَا.

فما كان في «**صَحِيْحَي**» البخاري، ومسلم أو أحدهما اقتصرت على إضافته إليهما، أو إليه، لحصول المقصود، وهو بيان صحته، فإنهما صحيحان بإجماع المسلمين، وما كان في غيرهما ذكرتُ جماعة ممن رواه من المشهورين كأبي داود، والترمذي، والدراقطني، والحاكم، و البيهقي، وغيرهم من أعلام الحفاظ المصنفين، فما كان في «**صَحِيْحَي**» البخاري، ومسلم - رحمهما الله- قلت في آخره: "**متفق عليه**"، فإن اتفق لفظهما اقتصرتُ على: متفق عليه، وإلا قلتُ: لفظه لفلان، وإن زاد أحدهما أو غيرهما زيادة فيه نبهتُ عليها، وما اتفق عليه أبو داود، والترمذي، والنسائي قلتُ في آخره: "**رواه الثلاثة**"، وما سوى هذا أُصَرِّحُ بإضافته.

وقد التزَمْتُ في هذا المُختَصَرِ أنْ لا أُهْمِلَ بيانَ شيءٍ من الأحاديث في الصِّحّةِ و الحسن والضعف، والحَسَنُ كالصحيح في جوازِ الاحتِجَاج به في الأحكام، وإنْ كانَ دُونَهُ، و أما الضعيفُ فأُنَبِّهُ عليه مختصرًا جدًا، وعلى اللهِ الكريمِ اعتمادي، وإليه تفويضِي و استنادِي، حسبي اللهُ ونعم الوكيلُ، ولا حولَ ولا قوةَ إلا باللهِ العزيزِ الحكيم .

---

[1] قال أبو عمر ابن عبد البر: إنهم يتساهلون في الحديث إذا كان من فضائل الأعمال، فإن قيل: كيف هذا مع اشتراطهم في جواز العمل بالضعيف عدم اعتقاد ثبوته ؟، قلنا: بحمله على ما صح مما ليس بقطعي حيث لم يكن صحيحاً في نفس الأمر، أو بحمله إن كان عاماً بحيث يشمل الضعيف على اعتقاده الثبوت من حيث إدراجه في العمومات لا من جهة السند.اهنقله عنه السخاوي في "المقاصد الحسنة" ص: 635، وقال في: "القول البديع" ص: 255: سمعتُ شيخنا -أي ابن حجر- مرارا يقول وكتبه لي بخطه : إن شرائط العمل بالضعيف ثلاثة: الأول : متفق عليه أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج من انفرد من الكذابين والمتهمين بالكذب، ومن فحش غلطه، الثاني : أن يكون متدرجا تحت أصل عام، فيخرج ما يخترع بحيث لا يكون له أصل، الثالث: أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته لئلا ينسب على النبي -صلى الله عليه وسلم- ما لم يقله قال: والأخيران عن ابن عبد السلام وعن صاحبه ابن دقيق العيد، والأول نقل العلائي: الإتفاق عليه.اهـ

وقد اتبع **النَّوَوِي** في كتابه القيّم هذا مَنْهَجًا فريدًا بَدِيعًا غير مسبوقٍ به، فإنّه -رحمه الله- قام بإفرادِ فصلٍ للحديث الضعيف في آخر كل بابٍ، تنبيهًا على ضعفه، حتى لا يغتَرّ به أحدٌ من طلابِ العلم، وقد اقتفى أثرَه في ذلك الحافظ **مُغْلَطَاي** في كتابه الآتي: «**الدُّرُّ المَنْظُوم**»[1].

والكتابُ لم يكمله مؤلفُه، حيث وصل فيه إلى كتاب الزكاة، باب السِّنّ التي يُؤخَذُ من الغنم وغيرها.

قال **ابن المُلَقِّن**[2]: وهي مفيدةٌ، ولم يكملها. اهـ

وقال أيضا : رأيتُها بخَطِّهِ، ولو كَمُلَت لكانت في بابها عَدِيمَة النظيرِ. اهـ

وقال **اللخمي**: رأيتُه بخَطِّ مصنفِه، وهو كتابٌ نفيسٌ لا يَستَغْنِي عنه المُحَدِّث، خصوصًا الفقيهُ. اهـ

طبعات الكتاب :

طبعت «**الخُلاَصَة**» في مؤسسة الرسالة بيروت 1997 في مجلدين تحقيق حسين إسماعيل الجمل، ثم في دار الكتب العلمية بيروت في 3 مجلدات تحقيق أحمد محمد عبد العال سليمان .

واعتمد في تحقيقه على مخطوطتين: الأولى مصورة عن نسخة المكتبة السعيدية بحيدرآباد الدكن الهند، برقم: (97 حديث/ ف3189)، عدد لوحاتها 178 لوحة، وليس فيها تاريخ ولا اسم الناسخ، وقد قوبلت على نسخة بخَطِّ المؤلِّف، والنسخة الثانية: محفوظة في مؤسسة الملك فيصل للبحوث الإسلامية الرياض برقم: (1492/ف)، وهي مصورة عن المكتبة الخديوية، عدد لوحاتها 130 لوحة، ناسخها محمد بن حسن بن علي بن عيسى اللخمي، تاريخ نسخها القرن السابع الهجري، وهي أيضا منقولة عن نسخة بخَطِّ المصنِّف، كما هو مثبتٌ على غلافها. والله أعلم.

فائدة : إسناد الكتاب

قال العلامة **جلال الدين السيوطي** في: «**ثبته**»[3]: تصانيف الشيخ محيي الدين النواوي، أخبرني بها شيخنا شيخ الإسلام علم الدين البلقيني، سماعاً لغالب: «**المنهاج**» ولبعض

---

[1] يأتي ذكره برقم 48

[2] البدر المنير 1/ 287

[3] زاد المسير في الفهرست الصغير ص222

«**الروضة**» قراءةَ بحثٍ وتحقيق وإجازةً للباقي، أخبرنا والدي شيخ الإسلام سراج الدين، وأبو إسحق التنوخي، قال الأول: أخبرنا الحافظ أبو الحجّاج المِزِّي، وقال

الثاني: أخبرنا الشيخ علاء الدين علي بن إبراهيم ابن العطار، وقاضي القضاة بدر الدين ابن جماعة، والشيخ شمس الدين محمد بن أبي بكر ابن النقيب، قالوا: أخبرنا النووي سماعاً عليه لكثير من تصانيفه، وإجازة لسائِره. اهـ

وقال **عبد الباقي البعلي**[ت1071] في «**ثبته**»[1]: «**الأذكار**» وسائر كتب الإمام محيي الدين النووي منها «**رياض الصالحين**» و«**شرح صحيح مسلم**»، قال: أخبرنا بها جماعة، منهم النجم محمد الغزي، عن أبيه البدر محمد بن الرضى العزي، عن البرهان زين الدين القباني، عن محمد بن إسماعيل الخباز، عن مؤلفِها الإمام محيي الدين أبي زكرياء يحيى بن شرف النووي.

وإلى مؤلفات المؤلف رحمه الله أسانيد أخرى في: ثبت **السفاريني الحنبلي**[ت1188]: ص154، وص271، وثبت **ابن العماد الحنبلي**[ت1089]: ص74.

[26]- «كتاب الأحكام» للشيخ الإمام تقي الدين أبي محمد إدريس بن محمد بن أبي الفرج المفرج بن الحسين بن إدريس بن مُزيز الحَمَوي (ت694)[2]

قال **الذهبي** في «**تاريخ الإسلام**»[3]: صنّفَ كتابَ: «**الأَحْكام**» كبيراً، رأيتُه بخَطِّهِ.

---

[1] رياض أهل الجنة بآثار أهل الجنة اختصار الفاداني ص44

[2] تقي الدين أبو محمد إدريس بن محمد بن أبي الفرج المفرّج بن الحسين بن إدريس بن مُزيْز–بزايين– الحموي، سمع و كتب الأجزاء، وعني بالحديث، وتميز فيه، روى عنه الدمياطي والمزي والبرزالي/ ت693، ترجمته في: تاريخ الإسلام 762/15، الوافي بالوفيات 213/8

[3] تاريخ الإسلام 762/15



المجلد الأول من كتاب الأحكام
تاليف الشيخ الامام العالم
الحافظ شيخ الحرم محب الدين
ابى العباس احمد بن عبد الله
الطبرى الشافعى
رضى الله عنه
وارضاه
مولد المصنف سابع عشرين جمادى الاخرة سنة خمس عشرة وستمائة
ومات فى شهر رمضان سنة اربع وتسعين وستمائة رحمه الله

صورة من مخطوط: «غايةِ الإحْكام في أحاديث الأحكام» للإمام مُحبِ الدين الطَّبري

[27]- «غايَةُ الإحْكَام في أحادِيث الأحكَام» المعروفة بـ: «الأحكام الكبرى» للإمام المحدث محب الدين أبي العبَّاس أحمد بن عبد الله بن محمد الطَّبَرِي المَكِّي الشافعي (ت694)[1]

وهذه مقدمة الكتاب[2]: الحمد لله على النِّعَم العَمِيْمَة، والمِنَن الجَسِيْمَة، وأشهد أن لا إلٰه إلا الله، وحده لا شريكَ له محيي العِظَام الرَّمِيْمَة، وأشهد أنّ محمدًا عبده ورسوله الهادي إلى الشريعَة المستقِيمَة، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ذوي المكارِمِ الكريمة، والأخلاق الوسيمة

وبعد: فقد وفق الله -جل وعلا- على تجريد أحاديث الأحكام على سبيل الإكثار مع الإحكام، مرتبا لها على ترتِيب كُتُبِ الشيخ **أبي إسحاق الشيرازي** في المذهب[3]، لِقُرْبِ تناولها وكثرةِ التداول، وجمعتُ فيها ما ذكره الإمامان القاضي **أبو محمد عبد الحَقّ المالكي وأبو البركات عبد السلام بن تيمية الحرّاني الحنبلي**، ثم تَقَرّيْتُ الكُتُبَ الستة: **موطأ** مالك رواية يحيى بن يحيى، و«**صحيح البخاري**»، و«**صحيح مسلم**»، و«**جامع الترمذي**»، و«**سنن أبي داود**»، و«**سنن النسائي**»، ثم «**سنن الشافعي**» -رضي الله عنه- و«**مسنَده**»، و«**مختصَر سنن الدراقُطني**» للحافظ **المبارك بن الطفاح**، و«**سنن سعيد بن مَنْصُور**»، وكتاب: «**التّقَاسِيم والأنْوَاع**» **لأبي حاتم محمد بن حَبّان البستي**، وهو كتابٌ جليلُ القَدْرِ، عظيمُ الخَطرِ، جَمُّ الفوائد، غريبُ المقَاصِدِ، وهو معدودٌ في الصّحاحِ.

قال شيخنا **أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الحافظ المعروف بابن الصلاح** في كتاب: «**معرِفَة أنواع علُوم الحدِيث**»: ويَقْرُبُ من ذلك في الحُكْمِ «**صحيح أبي حاتم بن حِبّان البُسْتِي**» -رحمه الله- بِوَصْفِهِ بالصّحِيْحِ، وكتاب: «**تَجْرِيْد الصّحِيْح**» لرَزِيْن[4]، وكتاب: «**جامع**

[1] الإمام محب الدين أبو العباس أحمد بن عبد الله بن محمد الطبري الشافعيّ، من أهل مكة مولدا ووفاة، كان شيخ الحرم فيها، له تصانيف منها: "السِّمْط الثمين في مناقب أمهات المؤمنين"، و"الرِّيَاض النّضِرَة في مناقب العشَرَة"، و"القِرَى لقاصِد أُمِّ القُرَى"، وغير ذلك /ت694، ترجمته في: طبقات الشافعية 8/5 ، شذرات الذهب 425/5 ، الأعلام للزركلي 159/1

[2] غاية الإحكام 5/1

[3] وهما كتابا : "التّنبِيه" و"المهذّب"، وكلاهما مطبوع مع شروحه.

[4] هو كتاب: "تجريد الصحاح الستة" لرَزِيْن بن معاوية العبدري السرقسطي/.ت535، قال الابن الأثير واصفا له في مقدمة جامع الاصول له: رأيتُ كتاب رزين هو أكبرها، وأعمها، حيث حوى الكتب الستة، التي هي أم كتب الحديث،

الأصول» لابن الأثير، و«**جامع المَسَانِيد**» للحافظ **أبي الفرج بن الجوزي**، ترتيب **أبي بكر الحلاوي**، و«**فوائد**» **أبي القاسم تمام بن محمد الرازي**، و«**مسنَد**» أبي عبيد القاسم بن سلام البغدادي، وكتاب «**الطِّبُّ لأبي نُعَيْم**» الحافظ، وكتاب «**معرِفَة الصّحَابَة**» **لعلي بن الأثير**، وكتاب «**تاريخ مَكّة**» **لأبي الوليد الأزرقي**، وغير ذلك من الكتبِ والأَجْزَاءِ المشهُورَة، يُعرَف ذلك بالتّقَرّي عند عزاء كل حديثٍ إلى كتابه، فزدتُ من ذلك على ما ذكراه أضعاف كثيرة، وعَزَيْتُ كل حديثٍ إلى أصله المخرّج منه، تَقَصِّيًا عن عهْدَتِه.

فإذا قلتُ: "**أخرجاه**" فهو ما خرّجه الشيخان البخاري ومسلم، وإذا قلتُ: "**أخرجه السبعة**" فالمراد الشيخان وأحمد، والترمذي، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجة، وإذا قلتُ: "**أخرجه الخمسة**" فالمراد من سوى الشيخين ممن ذكرناه، وإذا قلتُ: "**أخرجه الأربعة**" فالمراد من سوى ابن ماجة من الخمسة، وإذا قلتُ: "**أخرجه الثلاثة**" فالمراد من سوى أحمد من الأربعة .

وما كان من «**سُنَن ابن ماجة**» فهو منتزعٌ من كتاب **أحكام** الحنبلي[1]، و من «**مختصر**» الحافظ عبد العظيم المنذري[2]، وما كان من «**مُسنَد الإمام أحمد**»، أو من «**سنن الأثرم**» فهو من أحكام الحنبلي، أو من «**جامع المَسَانِيد**» المتقدم ذكره، وما كان من «**مسند البزار**»، أو من «**مُسنَد ابن أبي شيبة**»، أو من «**سُنَن الطّحَاوِي**» فهو منتزعٌ من كتابه، وهو الأكثر فيما سوى «**المُوَطّأ**» و«**سنن ابن ماجة**»، أو من «**شرح السُّنّة**» للبغوي، أو من «**مختصَر السُّنَن**» للحافظ المنذري، أو من «**السُّنَن والآثار للبيهقي**»، أو من كتابَيْ: الأحكام المتقدّم ذكرهما، أو من أحدهما وما كان من غيرها فهو منتزعٌ من كتابه ، إلا ما كان من «**مسنَد الشافعي**» فقد يكون منتزعاً منه، وهو الأكثر، وقد يكون من أحكام الحنبلي، أو من «**السُّنَن والآثار للبيهقي**».

وما كان من شَرْحِ غريبٍ فهو من: «**نهايَةُ الغَرِيب**» **للمبارك بن الأثير**، أو من «**صِحَاح الجَوْهَري**»، أو من «**المُعْلِم بفوائِد مسلِم**» **للمازري**، أو من «**شرح السنة**» **للبغوي**، أو من

وأشهرها...تتبعته، فوجدته قد أودع أحاديث في أبواب غير تلك الأبواب أولى بها، وكرر فيه أحاديث كثيرة، وترك أكثر منها...، ورأيت في كتابه أحاديث كثيرة لم أجدها في الأصول، لاختلاف النسخ والطرق، وأنه قد اعتمد في ترتيب كتابه على أبواب البخاري، ...وذكر في كتابه فقه مالك. اهـ

[1] أي: "المنتقى" لابن تيمية

[2] أي: "مختصر سنن أبي داود" له، وهو مطبوع متداول.

«**الإِكْمَال**» للقاضي **عياض**، أو من «**مُشْكِل الصحِيْحَيْن**» لابن الجوزي، أو من «**مختصَر السُنَن**» **للمنذري** .

وما كان من بيان أسماء الصحابة وأحوالهم فهو من: «**أُسْدُ الغَابَة**» **لعلي بن الأثير**، وكتاب «**الإستيعاب**» **لابن عبد البر**.

وما كان من فقه أو خلاف للعلماء فهو من: «**مَعَالِم السُنَن**» لخطابي، أو من «**شرح السُنّة**» للبغوي، أو من «**المُعْلِم**» **للمازري**، أو من «**إكمَال**» **عياض**، أو من «**مُشْكِل الصحِيْحَيْن**» **لابن الجوزي**، أو من «**مختَصَر السُنَن**» **للمنذري**، أو من كتب الفقه .

وما كان من الرقائق فهو إما من: «**شرح السُنّةِ**» **للبغوي**، أو من **كتاب عبد الحَقّ** في الرقائِق[1]، وقد استوعَبنا ما فيه، ونَبّهْنَا في آخِر الكتاب على كل بابٍ منه، حيث ذكرناه من كتابنا

فإنْ قيل: قد أكثرتَ في كتابِكَ هذا مِنْ ذكر الأحاديثِ المطولةِ على حكمٍ وغيره، وقد كان يُمْكِنُكَ الإقتصارُ على ذكر ما تضَمّنَ الحكمَ منها فيَلْطُفُ حجمُ الكتابِ، ويقربُ تناولُ المقصودِ منه، فإنّك إنّما وضعتَه لتجرِيدِ الأحكامِ لا غير.

قلنا: الجوابُ من وجوه، :

الأول: امتثالا لقوله -صلى الله عليه وسلم-: "**نَضرّ اللهُ امْرَءًا سمِعَ مِنّا شيئًا فبلّغَهُ كما سمِعَهُ**".

الثاني: أنّه قد يكون في غُضُونِ الحديثِ الطويلِ أحكامٌ لا تظهرُ للجامِعِ أو للسامِعِ في بادئِ النّظَرِ، وإنما تُستخرَجُ بالفِكْرِ والسّبْرِ، فذِكْرُ الحديثِ برُمّتِهِ احتياطا رجاءً أنْ يظهَر لنَاظِرٍ فيه على التّأَنّي والفِكر ما لا يظهَرُ للسّامِعِ في الحالة الرّاهِنَةِ .

الثالث: أنّ في الوقوف بكماله فوائد جمة، معرفة دليل الحكم، واستزادة علمٍ بِقَضِيّةٍ معجبة، ينشرح الصدرُ بالوقوف عليها، ولفظة غريبة تُنَبّهُ على معنَاها، وإشكَالٍ تَحُلُّهُ، وتكشف مشكِلَه، ومخالفة حديثٍ آخر يوهم التّضَادَ، فتجمع بينهما بقَدْرِ الإمكان، إلى غير ذلك من الفوائِد المشبهة للفرائِد، واللهَ أسألُ أنْ ينفع مؤلفَه، وطالبَه، وقارِئَه، وكاتبَه، بمَنّه وطَوْلِهِ، وقدرتِه وحولِه اهـ

[1] هو كتاب: "العاقبة"، طبع في دار الكتب العلمية بيروت تحقيق محمد حسن إسماعيل.

قال الحافظ **الذهبي**[1]: مَنْ نظَر في «**أحكامِه**» عرَف مَحَلّهُ من العلم والفقه .

وقال أيضا[2]: صنّف كتابًا كبيرًا إلى الغَايَةِ في الأحكام؛ رأَيتُه في ستّ مجلّداتٍ، وتعِبَ عليه مُدّةً، ورحل إلى اليمن؛ وأسمَعَهُ للسّلطانِ صاحب اليمن. اهـ[3]

قال **نجم الدين الطوفي**[4] أجمعُ ما رأيتُه من كتُبِ الأحكامِ لها «**أَحْكَام المُحِبِّ الطبَري**».

قال **ابن كثير**[5]: مُصَنِّفُ «**الأَحْكَام**» المبسُوطَة، أجادَ فيها وأفَادَ، وأكثَر وأطنَبَ، وجمع الصحيحَ والحسَن، ولكن ربّمَا أورد الأحاديثَ الضعيفة، ولا يُنَبِّهُ على ضعفِها. اهـ

وقال **التاج السبكي**[6]: صنّفَ التصانيفَ الجيّدَةَ منها فِي الحديث «**الأَحْكَام**»؛ الكتاب المشهُور المبسُوط، دَلّ على فضلٍ كبيرٍ. اهـ

قال **ابن الملَقّن**[7]: وهو أبسطُها وأطولُهَا.اهـ

وقال في «**العِقْدِ المُذَهّب**»[8]: مصنف «**الأَحْكَام**» المبسُوطَة، أجاد فيها. اهـ

وقد أُخِذَ عليه في «**أَحْكَامِه**» هذه أمران :

الأول: إيراده الأحاديث الضعيفة دون بيان ضعفها، والثاني: خطأه في العزو للصحيحين أو أحدهما .

قال في **حاجي خليفة**[9]: كتابٌ كبيرٌ جمع فيه الصِّحَاحَ و الحِسَان، لكن رُبّمَا أوردَ الأحاديث الضعيفة ولم يبين، كذا قال تلميذه **اليافعي**[10]

---

[1] المعجم المختص بالمحدثين ص 22

[2] تاريخ الإسلام 784/15، ونقله عنه في طبقات الشافعية 162/2، و شذرات الذهب 58/1

[3] قال السبكي في طبقاته 19/8: استدعاه المظفر صاحب اليمن ليسمع عليه الحديث، فتوجه إليه من مَكّة، وَأقَام عنده مدّةً، وفِي تلك المدّة نظم قصيدة يتشوق إلى مَكّة .اهـ ونحوه في طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة 162/2

[4] شرح مختصر الروضة 578/3

[5] طبقات الشافعيين ص 939

[6] طبقات الشافعية للشبكي 19/8

[7] البدر المنير 282/1

[8] العقد المذهب في طبقات حملة المذهب ص 173

[9] كشف الظنون 1/1

[10] عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي اليافعي اليمني، من فقهاء الشافعية والصوفية، له مصنفات أشهرها: "تاريخه" المسمى: "مرآة الجنان وعبرة اليقظان" / ت768، ترجمته في: طبقات الشافعية للسبكي 103/6، البدر الطالع 378/1

وقال الحافظ **إبراهيم بن محمد الحلبي** الشافعي الملقب بـ: **النّاجِي**[1] في كتابه: «**العُجَالَة**»[2]: منْ وقَفَ على ما في «**الأَحْكَام للمُحِبّ الطّبَرِي**» من الأوهام في العَزْوِ المتَكَرّر للصحِيْحَين أو أحدهما وغيره رأى غايةَ العَجَبِ.اهـ

طبعات الكتاب :

طبع هذا الكتاب العظيم في دار الكتب العلمية بيروت 1424 في ثمان مجلدات تحقيق حمزة أحمد الزين، واعتمد في تحقيقه على مخطوطتين، الأولى محفوظة في المكتبة الظاهرية دمشق، وهي عبارة عن الجزء الثالث والرابع والخامس من الكتاب، والنسخة الثانية مصورة من مكتبة كوبريلي تركيا، وهي عبارة عن الجزء الأول من الكتاب.

وهي طبعة ناقصة، فالكتاب ينقصه سبعة وعشرون بابا، أبواب كتاب البيوع، وكتاب الفرائض، وكتاب النكاح، وكتاب الأَيْمَان، وكتاب النّفَقات بأكملها، ولم يتنبه المحققُ لذلك النقصِ ولم يشر إليه، فالله المستعان.

فائدة أولى : نسخة مُتمّمَة للنقصِ الموجُودِ في المطبوع

يوجد في المكتبة الوطنية الفرنسية مخطوطٌة للكتاب لم تعتمد في الطبعة السابقة، وهي المجلد الخامس، برقم: (793)، في 176 ورقة، تاريخ نسخها: يوم الثلاثاء العاشر من جمادى الأولى من سنة سبع وسبعمائة، تبتدأ بكتاب الصلح وتنتهي بكتاب الحضانة، وبها يكمل النقص المشار إليه في المطبوع.

فائدة ثانية : إسناد الكتاب

قال الحافظ **السيوطي** في «**ثبته**»[3]:«**تصانيف الحافظ الفقيه المُحِب الطبَري**» أنبأني الحافظ أبو الفضل ابن فهد، عن زين الدين محمد بن أبي الطاهر أحمد بن محمد بن المُحِب الطبري، عن والده، أخبرنا جدِّي المؤلف، سماعا عليه للكثِير من تصانيفه، وأجازة لسائرها.

وأنبأني شيخنا الإمام البلقيني، عن الحافظ أبي محمد البرزالي، عنه.

---

[1] برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن محمود بن بدر الحلبي القبيباتي الشافعي، يعرف بالناجي بالنُّون وَالْجِيم، الفقيه المحدث، له مصنفات منها: "كنز الراغبين العفاة في الرمز إلى المولد المحمدي والوفاة"، و"العجالة" تعليق على ترغيب للمنذري، وغير ذلك/ ت900، ترجمته في: الضوء اللامع 166/1 الأعلام للزركلي 65/1

[2] عجالة الإملاء المتيسرة ص47

[3] إنشَاب الكتَب في أَنْسَاب الكُتُب 366/1، رقم: 1549

وأنبأتني أم هانئ بنت الهوريني، عن العفيف النشاوري،عن الرضى الطبري، عنه.

وقال العلامة **الفاداني في** «**ثبته**»: «**الوافي بذيل تذكار المَصَافي**»[1]:

«**القِرَى لقاصِدِي أُمّ القُرَى**» **للمُحِبِّ الطبري** وسائِرِ **تصانيفه**: أَرْوِيْهَا عن الشيخ علي بن عبد الله بنجر، عن زين الدين بدوي الصومباوي، عن عبد الكريم السنبسي، عن المعمر الكياهي نووي بن عمر البنتني، عن المعمر الشيخ عبد الصمد بن عبد الرحمن الفلمباني، عن السيد أحمد بن محمد شريف مقبول، عن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد النخلي، عن أبيه، عن عبد الله بن محمد الديري الدمياطي، عن سلطان بن أحمد المزاحي، عن نور الدين علي الزيادي، عن الشهاب أحمد بن محمد بن حمزة الرملي الكبير، عن زكريا بن محمد الأنصاري، عن التقي محمد بن النجم محمد بن فهد، عن المعمر جمال الدين محمد بن علي الزمزمي، عن الشهاب أحمد بن علي البنجري، عن المؤلف الحافظ محب الدين أحمد بن عبد الله الطبري المكي.

[28]- «الأحكام الوُسطَى» له أيضا

ذكرها **جمال الدين ابن تغري بردي** في «**المَنْهَل الصّافي**»[2]، وقال: مجلدٌ كبيرٌ.

[29]- «الأحكام الصُّغرَى» له أيضا

ذكرها **ابن تغري بردي**[3]، وقال: يتضمّنُ ألفَ حديثٍ وخمسةَ عشر حديثاً.

ولعله الذي ذكره **السُّبْكِي**[4] فقال: له مختصَرٌ في الحديث أيضا، رَتَّبَهُ على أبوابِ «**التَّنْبِيْه**».اهـ .

[1] الوافي بذيل تذكار المصافي بإجازة الفخر عبد الله بن عبد الكريم الجرافي والصفي أحمد بن أحمد الجرافي ص94، رقم 154

[2] المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي 347/1

[3] المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي 347/1

[4] طبقات الشافعية الكبرى 19/8

[30]- «المُحَرّر للمَلِكِ المُظَفّر» له أيضا

قال **ابن تغري بردي**[1]: كتابٌ سمّاهُ: «**المُحَرّر للمَلِك المُظَفّر**»[2]، جمع فيه أحكامَ «**الصّحِيْحَين**».

وأوردهُ **حاجي خليفة**[3] وقال: أوله : الحمد لله الذي برأ النسمة...الخ.

ثم قال : اختصره **محمد بن إبراهيم الرُعَيْني** الدمشقي الأديب اختصار حسنا. اهـ

[31]- «العُمْدَة» له أيضا

وهو مختصرُ السابِق، ذكره **ابن تغري بردي**[4]، و**حاجي خليفة**[5].

---

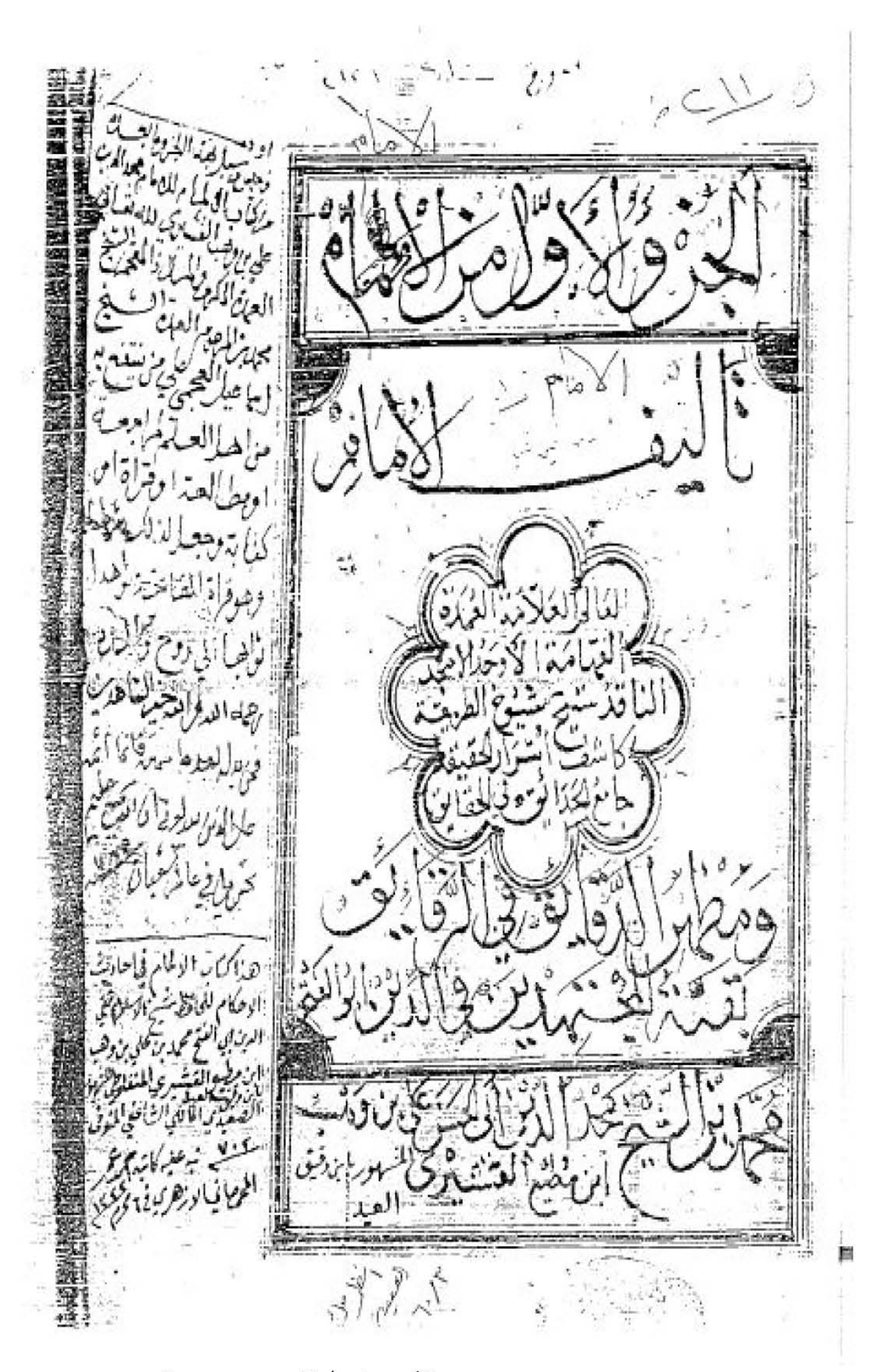
(1) عجالة الإملاء المتيسرة ص47

(2) الملك المُظَفّر يوسف بن عمر بن علي بن رَسُول الغساني الرّسُولي اليمني، ثاني ملوك الدولة الرَسُوْلِيّة، حكم اليَمَن بعد أبيه 47 سنة، وعَمّر 80 سنة، كان يحِبُّ الحديثَ وسماعَه، وجمَع لنفسه "أربعين حديثا"، وله أيضا : "المخترَع في فنون من الصنع"، و"المعتمَد في الأدوية المُفْرَدَة" وغير ذلك/ ت694، ترجمته في: العقود اللؤلؤية 50/1، الأعلام للزركلي 8/ 243

(3) كشف الظنون 1613/2

(4) عجالة الإملاء المتيسرة ص47

(5) كشف الظنون 1613/2



الجزء الأول من الإمام

تأليف الإمام

لمولانا العلامة العمدة
الفهامة الأوحد الأمجد
الناقد شيخ شيوخ الطريقة
كاشف أسرار الحقيقة
جامع الحدائق في الحقائق
ومظهر الدقائق في الرقائق
تقي الدين أبو الفتح
محمد بن الشيخ مجد الدين أبي الحسن علي بن وهب
ابن مطيع القشيري المشهور بابن دقيق
العيد

صورة من عنوان مخطوط: «الإمام في معرفة أحاديث الأحكام» للإمام ابن دقيق العيد

القرن الثامن الهجري

[32]- «الإمَام في معرفة أحَاديثِ الأحْكَام» للحافظ تقي الدين أبي الفَتح محمد بن علي بن وَهْب بن مُطِيع القُشَيْرِي المَنفَلُوطِي القُوصي المصري المالكي ثم الشافعي، المعروف: بابن دَقِيقِ العِيد (ت702)[1]

والكتابُ ليس له خطبةٌ كما هو المعهودُ، بل بدأه مباشرةً بكتابِ الطهارة، ذكر بيان معنى الطّهُور وأنه المُطَهِّر لغيره.

قال **الأُدفُوي**[2]: وأما كتابُه المُسَمّى بـ: «[الإِمَام][3] **الجامع أحاديث الأحكام**»، فلو كمُلَتْ نسختُه في الوجود لأَغْنَتْ عن كلِّ مصَنَّفٍ في ذلك مَوجُود.

قال لي أقضى القضاة شمسُ الدين محمد بن أحمد ين إبراهيم بن حيدرة الشهير بابن القمّاح: سمعتُ الشيخَ يقول: أنا جازمٌ أنه ما وُضِعَ في هذا الفَنّ مثلُه، ووافق على ذلك الشيخُ الإمامُ **تقي الدين ابن تيمية** الحنبلي فيما أخبرني به بعض مَنْ سمِعَه منهُ مِنَ الثقاتِ الأثبَاتِ، وقال لي قاضي القضاة موفق الدين عبد الله الحنبلي: سمعتُ الشيخ **تقي الدين** يقول: هو كتابُ الإسلامِ.

وقال لي الشيخ فخر الدين النويري سمعتُه يقول: ما عمِلَ أحدٌ مثلَه، ولا الحافظ الضياء، ولا جَدِّي أبو البركات، كذلك قال لي صاحبُنا الفاضلُ جمال الدين الزولي، أنّ **ابن تَيْمِيّة** قال ذلك. اهـ

وقال **الذهبي** في «**التّذْكِرَة**»[1]: عمل كتاب: «**الإمَام في الأحكام**»، ولو كَمُلَ تصنيفُه وتبييضُه لجاء في خمسة عشر مجلدًا. اهـ

---

(1) الإمام الفقيه الحافظ تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي القشيري المعروف بابن دقيق العيد، كان من أذكياء زمانه، واسع العلم، له تصانيف منها: "شرح العمدة"، و"الإمام في الأحكام"، و"الإلمام"، و"الاقتراح في علوم الحديث"، وغير ذلك/ ت 702، ترجمته في: طبقات الشافعية للسبكي 9/ 207، طبقات الحفاظ للسيوطي 1134/516/1

(2) الطالع السعيد ط1 ص322، ط2 ص575

(3) في طبعتيْ كتاب: "الطالع السعيد"، [الإلمام]، والصواب المثلث، ويؤيده ما يأتي في كلام القطب الحلبي الأتي بعده

وقال **ابن الملَقِّن** في «**البدر المنير**»[2]: وأما كتابه «**الإمَام**» فهو للمسلمين إمامٌ، ولهذا الفَنّ زمامٌ، لا نظير له، لو تَمّ جاء في خمسة وعشرين مجلدا، كما قال الحافظ أبو عبد الله **الذهبي** في كتابه «**سير النبلاء**»، وهو حَقِيْقٌ بذلك، فقد رأيتُ من أوله على أثناء كتاب الصلاة في الكلام على رفع اليدين في ثلاث مجلدات ضخمات.

ونقل **الذهبي** في الكتاب المذكور عن شيخنا **قُطْبِ الدين عبد الكريم الحَلَبي** -رحمة الله عليه- أنّه كمل تَسْوِيْدَ هذا الكتاب، كذلك سمعتُه من بعض مشايخنا يحكي عن الهمذاني عن المصنِّف، أنه كَمّلَهُ، و الموجودُ بأيدينا منه متواليا ما قدّمتُه، و قطعة من الحج والزكاة، ولو بُيِّضَ هذا الكتابُ وخرج إلى الناس لاسْتَغْنَى به عن كل كتابٍ صُنِّفَ في نوعِه، لو بَقِيَتْ مسودته، ويقال: إنّ بعضَهُم أفسد قطعةً منه حسدا، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.اهـ

وقال **جمال الدين الإسنوي** في «**طبقاته**»[3]: كان -رحمه الله- قد أكمل كتابَه الكبير العظيم الشأن، المسمّى بـ «**الإمَام**» -بهمزة مكسورة بعدها ميم- وهو الذي استخرج منه كتابه المختصر المسمّى بـ: «**الإلْمَام**» -بهمزة مكسورة، بعدها ميم- وهو الذي استخرج منه كتابه «**المختَصَر**» بزيادة اللام، فحسَدَهُ عليه بعضُ كبار هذا الشأن ممَنْ في نفسه مِنْهُ عداوة، فدَسّ مَنْ سرَق أكثر هذه الأجزاء وأعدَمَها، وبقي منها الموجود عند الناس اليومَ، وهو نحو أربعة أجزاء، فلا حول ولا قوة إلا بالله، كذا سمعتُه من الشيخ **شمس الدين بن عدلان**[4] -رحمه الله-، وكان عارفا بحاله. اهـ

وقال الحافظ ابن حجر في «**رَفْع الإِصْر**»[5]: قَدْ كنتُ أسمع شيخَنا حافظ العصر أبا الفضل ابن الحسين يحكى أنّ الشيخَ أكمل «**الإمَام**» فجاء فِي عشرين مجلداً، وأنّ بعض

---

[1] تذكرة الحفاظ 1482/4

[2] البدر المنير 283/1

[3] طبقات الشافعية للإسنوي 103/2

[4] شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان ابن عدلان الكناني، فقيه شافعيّ مصري. ناب في الحكم عن ابن دقيق العيد، وأرسل إلى اليمن في أيام الناصر محمد بن قلاوون، توفي بالطاعون، / ت749 هـ، من كتبه: شرح مختصر المزني، قال السبكي: لم يكمله / ت749 ، ترجمته في: طبقات الشافعية للسبكي 214/5 ، الأعلام للزركلي 5/ 326

[5] رفع الإصر عن قضاة مصر ص395

المحدثين حسَدَه عَلَيْهِ فَتَرَقّبَ وفاته فأخذ الكتاب فأعدَمه، وَكَانَ شيخنا فِي بعض الأحيان يُسَمِّى الّذِي أخذ الكتابَ، وهو من الحنابلة فلا أُوثر تسميتَه، لأنّ شيخنا كَانَ يجزم بذلك.

وقال أيضا: «**الإِمَام**» كتابٌ فِي أحاديثِ الأحكام عَلَى الأبوابِ، وَكَانَ استمداد «**الإِلْمَام**» منه، والموجودُ منه قطعة نحو الربع، لكنها مفرقة، وأكثرها فِي ربع العبادات، وَلَيْسَ فِيهَا شيءٌ من الاستنباط، وإنّما يذكر علل الحديث كثيراً .اهـ

قال الشيخ **سعد بن عبد الله الحميد** –حفظه الله–[1]: وقد عَدَلَ **ابن حجَر** عن رأيه في عدم تَسْمِيّةِ هذا الذي يُقَال أنّه أعدَمَ الكتاب حَسَدًا، فأفصَح في ترجمة **سعد الدين مسعود بن أحمد الحارثي** العراقي فقال[2]: كان ابن دقيق العيد ينفِرُ منه لقوله بالجِهَة، و يقول: هذا داعية[3]، ويمتنع من الاجتماع به، ويقال: أنه الذي تَعَمّد إعدَام مسودة كتاب: «**الإمام**» لابن دقيق العيد بعد أن كان أكمله، فلم يَبْقَ منه إلا ما كان بُيّضَ في حياة مصنّفِهِ .اهـ

قال: فجميع مَنْ تقدّم ممن ذكر هذا السبب ذكره بصيغة التمريض: "يُقَال" إلا الأسنوي، فإنّه أسندَهُ عن ابن عدلان، على ما يدل حقيقة على أنّ الحارثي هو الذي أعدم الكتابَ، أو بلَغَهُ ذلك، فنعُود إلى صيغةِ: "يقال"، والذي يدعوني إلى عدم الطمأنينة لثبوت الخبر أنّ مسعودًا الحارثي هذا ممن أُثْنِيَ عليه في دينِه وعلمِه[4]، ويبدو أنه ممن يُثْبِتُ الصفاتِ على مذهب أهل السنة، والظاهر أنّ **ابن دقيق العيد** ممن لا يثبت العُلُوّ حقيقة، كما هو واقع أكثر علماء ذلك العصر، فلعله حصل بينهما نفرةٌ لذا السبب، وربّمَا لغيره أيضا، فأصبَح من السّهْلِ إلصاقُ التُهْمَةِ به في هذا الجَوِّ المُتَوَتِّرِ، وَنَرْبَأُ بمثل هذا الإمام مسعود الحارثي أن يَقْدِمَ على هذا الصّنِيْعِ، والأصلُ براءةُ مَنْ هذا حاله مِنْ مثل هذا، وألا يتجرأ

---

[1] مقدمة كتاب: الإمام في أحاديث الأحكام 39/1

[2] الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة 109/6

[3] ولم لا يدعو إلى ذلك، وهو الحق الموافق لمذهب السلف الصالح، من القرون الثلاثة الأولى المشهود لهم بالخيرية، من الإيمان بعُلُوِّ الرب –سبحانه– واستوائه على عرشه، كما أخبر عن نفسه، وأخبر عنه نبيه –صلى الله عليه وسلم–.

[4] قال الحافظ ابن رجب في ترجمته من ذيل الطبقات 389/4: كان سُنِّيًا أثَرِيًا، متمسّكاً بالحدِيث، وحلاه الذهبي في معجم الشيوخ 339/2: بالإمام الفقيه الحافظ الحجة قاضي القضاة.

على اتِّهَامِه فضلا عن الجزم بذلك إلا بدليلٍ قويّ يثبت، فإنْ ثبتَ فإنّ الأقرانَ يقع بينهم أشد من هذا، ولكنّ المُعَوّل عليه ثبوت الخبر، وليس بين أيدينا ما يُثْبِتُهُ، والله أعلم.

وقد يقول القائلُ: إذا كان هذا السببُ مشكوكًا فيه، فما هو السببُ الحقيقيُّ لفقد هذا الكتاب؟، والجواب: أنّ السببَ المُهِمّ -فيما أرى- ما ذكرتُه في المقدمة من طول الكتاب، وتقاصُرِ الهِمَم عن نَسْخِهِ، ومِنْ كون مؤلِفِّهِ لم يكمل تحريره، وإنّما أَتَمّهُ مسودة، وبَيّضَ منه نحو الربع، فلعَلّ ورثَتَهُ لم يحسنوا حيازَةَ كتبِه وصيانِتها، وبالأخَصِّ إذا كانَ الكتابُ مُسودةً تفتقدُ الخَطّ الجَيّدَ والترتيبَ، فربمّا اسْتُهِيْنَ بها أكثر من غيرها، والله أعلم

طبعات الكتاب :

طبع الموجود منه عن نسخةٍ فريدةٍ، في دار المحقق الرياض 1420 تحقيق الشيخ سعد بن عبد الله آل حميد في 4 مجلدات.

واعتمد في تحقيقه على نسخةٍ خَطِّيّةٍ من محفوظات المكتبة الأزهرية القاهرة، برقم: (2128/287)، تقع في 279 ورقة، ناسخها محمد بن أبي القاسم الفارقي.

جاء في آخرها: آخر المجلدة الأولى، ولله الحمد والفضل والمنة، يتلوه في أول المجلدة الثانية إن شاء الله تعالى ذكر التغليس بصلاة الصبح، كتبه العبد محمد بن أبي القاسم الفارقي -رفق الله به- ووافق الفراغ منه في رابع عشري جمادى الآخرة عام إحدى وثلاثين وسبعمائة بالقاهرة المعزية، والحمد لله أولا وآخرا، وباطنا وظاهرا، و صلواته على خير خلقه سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا، دائما إلى يوم الدين، حسبنا الله ونعم الوكيل.

فائدة : إسناد الكتاب

قال العلامة **الرُّوداني** في «**صِلَة الخَلَف**»[1]: كتاب «**الإِمَام في أحادِيث الأحكَام**» ومختصره: «**الإِلْمَام**» كلاهما للتّقِيّ بن علي ابن دقيق العيد، به إلى الحافظ، عن محمد بن أحمد بن حاتم، عن محمد بن عدلان الشافعي عنه، وبهذا السند سائر تصانيفه.

وقال العلامة **الشوكاني** في «**تبثه**»[1]: «**الإِمَام**» لابن دقيق العيد وسائر تصانيفه: أرويها بالإسناد المتقدم في كتاب «**الإِكمَال**» إلى الدّيْبَع، عن عبد اللطيف الشَّرْجِي، عن نفِيس

---

[1] صلة الخلف ص 132

الدين العلوي، عن سِراج الدين بن النحوي، عن الحافظ بن سَيِّدِ النّاس اليَعْمُرِي، عن المؤلف.

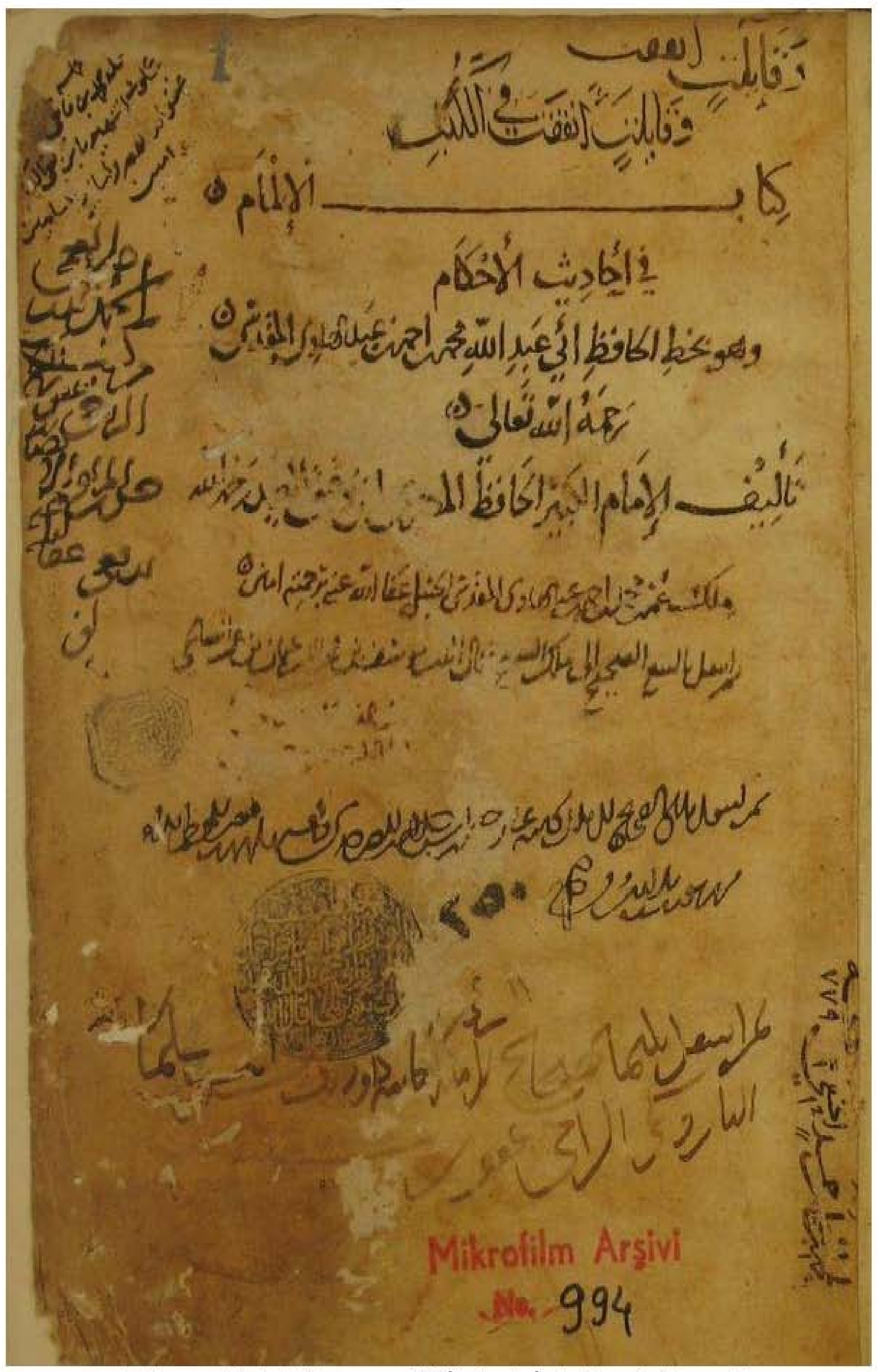
وسند آخر للحافظ **السيوطي** في «**ثبته**»: [2] قال: «**تصانيف الحافظ المجتهد تقي الدين ابن دقيق العيد**»: أخبرني شيخنا الإمام البلقيني إذنا، عن والده، عن أبي حيّان، عنه إجازة.

وأنبأني عاليا سارة بنت عمر بن جماعة وأبو محمد بن الفرات إجازة عامة، إن لم تكن خاصة، عن القاضي عز الدين بن جماعة، عنه إجازة.

---

[1] إتحاف الأكابر ص84/ رقم 51، والفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني 3/ 1406/ الكتاب 51

[2] إنشَاب الكتَب في أَنْسَاب الكُتُب 326/1/ رقم 1070


كتاب الإلمام
في أحاديث الأحكام
وهو بخط الحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي
رحمه الله تعالى
تأليف الإمام الكبير الحافظ المتقن ابن دقيق العيد رحمه الله

صورة من مخطوط: «الإلمام بأحاديث الأحكام» وهي بخطِّ الحافظ ابن عبد الهادي

[33]- «الإِلْمَام بأحادِيث الأَحْكَام» مختصر السابق له أيضا

قال **ابن دقيق العِيْد** في مقدمة كتابه[1]: الحمد لله منزل الشرائع والأحكام، و مفصل الحلال و الحرام، والهادي من اتبع رضوانه سبل السلام، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، توحيدا هو في التقرير محكم النظام، وفي الإخلاص وافد الاقسام، و أشهد أن محمدا عبده ورسوله الذي أرسله رحمة للأنام، فعليه منه أفضل صلاة وأكمل سلام، ثم على آله اطيبين الكرام، وأصحابه نجوم الهدى الأعلام

وبعد: فهذ ا مختصرٌ في علم الحديث، تأملتُ مقصوده تأملا، ولم أَدع الأحاديثَ إليه الجَفْلَا[2]، ولا أَلَوْتُ في وضعه محررا، ولا أبرزتُه كيف اتفق تَهَوُّرًا، فمن فَهِمَ معناه شَدّ عليه يد الضنانة، وأنزله من قلبه وتعظيمها الأَعَزّيْنِ مكانا وكنانة، و سَمّيْتُهُ بكتاب: «**الإِلْمَام بأحادِيث الأَحْكَام**»، وشَرْطِي فيه أنْ لا أُوْرِدَ إلا حديثَ من وَثّقَهُ إمامٌ من مُزَكّي رواة الأخبار، وكان صحيحا على طريقة أهل الحديث الحفاظ، أو أئمة الفقه النظار، فانّ لكل منهم مَغْزًى قصدَه وسلكه، و طريقًا أعرض عنه وتركه، وفي كل خيرٍ، والله تعالى ينفع به دُنْيَا ودِيْنًا، ويجعله نورا يسعى بين أيدينا، ويفتح لدارسيه حفظا وفهما، ويبلغنا ببركته منزلة من كرامته عظمى، إنّه الفتاح العليم، الغني الكريم اهـ

وقد ختم المؤلفُ تصنيفَه بكتاب الجامع، ذكر فيه اثني عشر حديثا في تصحيح النية واجتناب البدع ونحو ذلك، ثم عقد فصلا في جمل من الأمر وآخر في جمل من النهي.

قال الإمام **قطب الدين الحلبي**[3]: كان شيخُنا -رحمه الله تعالى- لما جمَع كتاب «**الإِلْمَام**» أملاهُ تارةً على مَنْ لم يَكُن الحديثُ من شأنِه، وتارةً كان يكتُبه في أوراقٍ بخطِّه، وكان خطُّه مُغْلَقًا، ويعطيه النسّاخ، فيكتبُ كلُّ من النسّاخ ما قَدَرَ عليه، فبسَبَبِ ذلك وقع في كتاب: «**الإِلْمَام**» مواضع، ولم يحرِّر الشيخُ الكتابَ، ولم يُقرأ عليه بعد ذلك. اهـ

---

(1) الإلمام بأحاديث الأحكام ص5

(2) الجفلى: دعوة الناس إلى الطعام دعوة عامة من غير تخصيص.

(3) الاهتمام ص 7

وقال **تاج الدين السبكي**[1]: اعلم أنّ الشيخَ تقيّ الدين -رضي الله عنه- توفّي ولم يبيِّض كتابه «**الإِلْمَام**»، فلذلك وقَعَتْ فيه أماكنُ على وجه الوَهَم وسَبْقِ الكلام. اهـ

قال **الأُدفُوي**[2]: كان كتابُه «**الإِلْمَام**» حَازَ مع صِغَرِ حجمِه من هذا الفَنِّ جملةً من عِلمِه.اهـ

طبعات الكتاب :

طبع كتاب: «**الإِلْمَام**» في دار الفكر دمشق 1383، وفي دار الثقافة الإسلامية الرياض 1383، وفي دار ابن القيم الدمام 1406 ط2، كلها بتحقيق محمد سعيد المولوي، وفيها سقط وتصحيف، وفي دار الكتب العلمية بيروت 1406 بدون تحقيق، وعدد أحاديث هذه الطبعة: (1473) حديثا

ثم طبع في دار ابن حزم بيروت 1423 تحقيق حسين بن إسماعيل الجمل، وأحاديث هذه الطبعة: (1632) حديثا، اعتمد في تحقيقه على خمس نسخٍ مخطوطةٍ: الأولى مصورة عن نسخة محفوظة في دار الكتب الظاهرية دمشق برقم: (295 حديث)، تقع في 147 ورقة، وهي نسخة مصححة ومقابلة، ناسخها عبد الوهاب بن مرتضى بن هبة الله الأنصاري البهنسي، تاريخ نسخها 19 شهر ربيع الأول سنة 712، والثانية: مصورة عن نسخة محفوظة في دار الكتب الظاهرية دمشق برقم: (294)، عدد أوراقها 172 ورقة، اسم ناسخها: أحمد ...، وتاريخ نسخها سنة 725، والثالثة: مصورة عن نسخة محفوظة بالمكتبة البلدية الإسكندرية، برقم: (1194)، عدد أوراقها 185 ورقة، ليس فيها اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ، والرابعة: مصورة عن نسخة محفوظة بمكتبة الإسكوريال إسبانيا، برقم: (1086)، تقع في 77 ورقة، ليس فيها أيضا اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ، وعليها تملك لعبده محمد بن أحمد الغيطي الشافعي سنة 966، والخامسة: مصورة عن نسخة محفوظة في دار الكتب الظاهرية دمشق برقم: (296)، عدد أوراقها 148 ورقة، وفيها سقط في مواضع، تاريخ نسخها 27 جمادى الأولى سنة ... سبعمائة، ناسخها محمد بن الحاج حسن بن الحاج محمد الشافعي.

---

(1) طبقات الشافعية الكبرى 246/9

(2) الطالع السعيد ص322

ثم طبع في دار النوادر بيروت تحقيق محمد خلوف العبد الله، وبلغت أحاديث هذه الطبعة: (1291) حديثا.

وقد اعتمد في تحقيقه على مخطوطة محفوظة في مكتبة كوبريلي تركيا برقم: (250)، تقع في 142 ورقة، ناسخها الحافظ العلامة شمس الدين أبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي، وعليها تملكاتٌ لغير واحدٍ، منها تملك لابنه عمر، تاريخ نسخها الثلاثاء 5 شوال سنة 729، وهي محلاةٌ بحواشيهِ وتصحيحاتِه ونكاتِه، والتي وصفَها ابن قاضي الجبل بأنّها حواشٍ مفيدة.

الأعمال العلمية حول الكتاب :

لكتابِ: «**الإِلْمَام**» عدة شروحٍ ومختصرات، فمن شروحِه:

1- فأَوّلُ من قام بشرحِه مؤلفُهُ، طبع الموجود من هذا الشرح النفيس في دار أطلس 1418 تحقيق عبد العزيز السعيد في مجلدين، ثم في دار النوادر بيروت 1429 تحقيق محمد خلوف العبد الله، في 5 مجلدات، وعدد الأحاديث المشروحة في القدر المطبوع من الكتاب سبعة أحاديث، آخرها حديث: "طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب...".

قال في مقدمته[1] وبعد: فإنّ التفقُّهَ في الدين منزلةٌ لا يخفى شرفُها وعلاها، ولا تَحتجِبُ عن العقل طوالعُها وأضواها، وأرفعُها بعدَ [فهْمِ] كتابِ الله المنزّلِ، البحثُ عن معاني حديثِ نبيّهِ المرسلِ، إذ بذلك تثبتُ القواعدُ ويستقر الأساس، وعنه يصدر الإجماعُ ويقوم القياس، وما تقدّم شرعًا تعيّنَ تقديمُهُ شروعًا، وما كان محمولاً على الرأس لا يَحسُن أن يجعلَ موضوعًا، لكنّ شرطَ ذلك عندنا أن يحفظَ هذا النظامُ، ويُجعلَ الرأيُّ هو المؤتمُّ والنصُّ هو الإمام، وتُردُّ المذاهبُ إليه، وتضمُّ الآراء المنتشرةُ حتى تقفَ بين يديه، وأما أن يُجعلَ الفرعُ أصلًا، بردِّ النص إليه بالتكلُّف والتحيُّل، ويُحملَ على أبعدَ المحاملِ بلطافة الوهم وسَعَةِ التخيُّل، ويُركبَ في تقرير الآراء الصعبُ والذّلولُ، ويعملَ من التأويلات ما تنفرُ عنه النفوسُ وتستنكره العقولُ، فذلك عندنا من أردأ مذهبٍ وأسوأ طريقة، ولا يُعتقَدُ أنه تَحصُلُ معه النصيحةُ للدين على الحقيقة، وكيف يقع أمرٌ مع رجحان مُنافيه، وأنّى يصحُ الوزن بميزانٍ مَالَ أحدُ الجانبين فيه؟، ومتى يُنصف حاكمٌ مَلَكَتْهُ عصبيةٌ

[1] شرح الإلمام 21/1

العصبيةَ؟، وأين يقع الحقُّ من خاطر أخذته العزّةُ بالحميّة؟، وأنّى يُحكَمُ بالعدلْ عند تعادل الطرفين؟، ويظهرُ الجَور عند تَقايُل المُتحرِّفَين ؟!.

هذا ولما خرَج ما أخرجتُه من كتاب: «**الإمَام في معرفَةِ أحاديثِ الأحكَام**»، وكان وضعُه مقتضيًا للاتساع، ومقصودُه موجبًا لامتداد الباع، عَدَل قومٌ عن استحسان إطابته، إلى استخشان إطالته، ونظروا إلى المعنى الحامل عليه، فلم يُفضوا بمناسبته ولا إخالته، فأخذتُ في الإعراض عنهم بالرأي الأحزم، وقلتُ عند سماع قولهم: شِنْشِنة أعرفُها مِنْ أَخْزَمِ، ولم يكن ذلك مانعًا لي من وصل ماضيه بالمستقبل، ولا موجبًا لأَنْ أقطعَ ما أمر الله به أنْ يُوصل: فَمَا الكَرَجُ الدُنيا ولا النّاسُ قَاسِمُ[1]، والأرضُ لا تخلو من قائم لله بالحجة، والأمةُ الشريفة لابدّ فيها من سالك إلى الحق على واضح المحَجّة، إلى أن يأتيَ أمرُ الله في أشراط الساعة الكُبرى، ويتتابع بعدَه ما لا يبقى معه إلا قدومُ الأخرى، غير أنّ ذلك الكتابَ كتابُ مطالعة ومراجعة عند الحاجة إليه، لا كتابَ

حفظ ودرس يُعتكف في التكرار عليه، فصنفتُ مختصراً لتحفيظِ الدارسين، وجمعتُ رأس مال لإنفاق المدرسين، وسميتُه بـ: «**الإِلْمَام بأحاديثِ الأحكَام**»، وهذا التعليق الذي نشرعُ فيه الآن بعون الله، فنشرح ما فيه من السنن على وجوهٍ نقصدها، ومقاصدَ نعتمدها:

الأول: التعريف بمن ذُكِر من رواة الحديث والمخرّجين له، والتكلم فيما يتعلق به على وجه الاختصار.

الثاني: التعريف بوجه صحته، إما على جهة الاتفاق أو الاختلاف، على وجه الإيجاز أيضًا.

الثالث: الإشارة أحياناً إلى بعض المقاصد في الاختيار لِمَ الاختيار عليه؟

الرابع: الكلام على تفسير شيء من مفردات ألفاظه إذا تعلق بذلك فائدة، إما لغرابتهِ عن الاستعمال العادي، أو لفائدةٍ لا تظهر عند أكثر المُستعملين.

الخامس: إيراد شيء من علم الإعراب إذا احتيج إليه أحيانًا.

السادس: في علم البيان في بعض الأماكن.

---

(1) عجز بيتٍ، صدره: "دعيني أجوب الأرض في طلب الغنا"، و"الكَرَج" أول حصن من معاقل الجبل بين همذان ونهاوند، والقاسم هو القائد المشهور في دولة بني العباس أبو دلف القاسم بن عيسى العجلي.

السابع: الكلام على المعاني التركيبية والفوائد المستنبطة والأحكام المُستَخرجة، وهذا هو المقصود الأعظم.

الثامن: اعتمادُ ما تقدمت الإشارةُ إليه من عدم الميل والتعصُّب في ذلك لمذهب معيّن على سبيل العسف، فنذكر ما بلغنا مما استدل به أصحابُ المذاهب لمذاهبهم، أو يمكن أن يُستدلّ به لهم، فإن كان وجه الدليل ظاهراً، وإلا بدأنا ببيانه، ثم نتْبع ذلك بما عساه يُذكَر في الاعتذار عن مخالفة ظاهره لمن خالفه إن تيسّر ذلك.

التاسع: الإعراضُ عمّا فعله كثيرٌ من الشارحين من إيراد مسائلَ لا تُستنبَط من ألفاظ الحديث، كمن يأتي إلى حديث يدلُّ على جواز المسح على الخفين، أو الاستنشاق، أو الظِّهار، أو الإيلاء مثلًا، فيأتي بمسائل ذلك الباب من غير أن تكون مستنبطةً من الحديث الذي يتكلم عليه، وإن أمكن فَبِطريق مُستبعَد.

العاشر: تركُ ما فعله قومٌ من أبناء الزمان، ومن يُعَدُّ فيهم من الأعيان، فأكثروا من ذكر الوجوه في مَعْرِضِ الاستنباط، واسترسلوا في ذلك استرسال غيرَ مُتحرّزٍ ولا محتاط، فتخيّلوا وتحيّلوا، وأطالوا وما تطوّلوا، وأبدوا وجوهًا ليس في صفحاتها نور، وذكروا أوهامًا لا تميل إليها العقول الراجحة ولا تَصُور، حتى نُقِل عن بعضُهم أنّه ادّعَى الاستدلالَ على جميع مسائل مذهبه الذي تقلده من الكتاب العزيز.

الحادي عشر: تهذيبُ كثير مما ذكر الشارحون للحديث وتلخيصُه والتحقيق فيه، والمؤاخذة فيما عساه يُؤخَذ على قائلِهِ.

الثاني عشر: جلبُ الفوائد المتبدّدة من كتب الأحكام التي تقع مجموعةً في كلام الشارحين للأحاديث فيما علمناه على حسب ما تيسّر

إلى غير هذه الوجوه من أمور تَعرض، وفوائد تتصدّى للفكر فتعترِض ولا تعرض، والله تعالى يحسن العون في إتمامه، ويوفقنا لنية صالحة فيه تُعلي منازلَنا في دار الكرامة.

قال **الذهبي**[1]: شرح من أول «**الإِلْمَام**» ورقاتٍ جاءَتْ في مجلدين، لا مِثْلَ لها في الحُسْنِ.اهـ

---

[1] سير أعلام النبلاء 143/17

وقال **الصّفَدي**[1]: شرَحَه ولم يكمل، ولو كَمُلَ لم يَكُنْ للإسلام مثلُه، وكان يجيءُ في خمسة وعشرين مجلدا. اهـ

وقال **ابن فرحون**[2]: أَلّفَ كتابَ «**الإِمَام**» في أحاديث الأحكام، وشرحَه شرحًا عظيمًا، لم يكمل .اهـ

وقال **الأُدْفُوي**[3]: لو لم يَكُنْ له إلّا ما أَمْلَاهُ على «**العُمْدَة**»، لكان عمدَةً في الشهادَةِ بفضلِه، والحكمِ بعُلَوِّ منزلتِه في العلمِ ونبُلِهِ، فكيف بشرح «**الإِلْمَام**»، وما تضَمّنَ من الأحكام، وما اشتمَلَ عليه من الفوائد النّقْلِية، والقواعد العقلية، والأنواع الأدبية، والنّكُت الخِلافية، والمباحث المَنطِقية، واللطائف البيانية، و المَوّاد اللغوية، والأبحَاث النّحْوِيّة، والعلوم الحدِيثِيّة، والمُلَح التاريخيّة، والإشارَات الصُّوفِيّة .اهـ

وقال الحافظ **ابن حجَر**[4]: شرَعَ في شرحه فخرج منه أحاديثَ يسيرة في مجلدين، أتى فيهما بالعجائبِ الدّالَةِ على سِعَةِ دائرته في العلوم، خصوصًا في الاستنباط،.اهـ

وقال أيضا في «**رَفْع الإِصْر**»[5]: قرأتُ بخَطِّ صاحبنا الشيخ جمال الدين بن عبد الله بن أحمد البشبيشي الشاهد، أخرني قاضي القضاة بدر الدين محمد بن أبي البقاء، عن والده، عن أبي حَيّان النحوي: أنّ ابن دقيق العيد أكمَل شرحَ «**الإِلْمَام**»، وأنه جاء في نحو ستين سِفرا، أو أكثر من ذلك، وأنّ بعضَ المالكية حَقَدَ عليه انتقالَه عن مذهب مالك، وحسَد الشافعيةَ كيف صار منهم، وأنّه ارْتَصَد غيبةَ الشيخ فصادفَ فرصةً فأخذ الكتابَ فوضعه في فسقية الصالحية، فلما فقد الشيخ الكتابَ تأَلّمَ، وأصبحَ الناسُ فرأَوْا ماءَ الفسقية أسود، فبحثوا عن ذلك فوجدُوا الكتابَ داخل الفسقية، وأنّ القطعةَ الموجودةَ بأيدِي الناس كان بعض الطلبةِ انْتَسَخَهَا. اهـ.

قال الحافظُ: في سياق هذه القصة مُجَازَفَاتٌ كثيرةٌ، وقَدْ كنتُ أسمع شيخَنا حافظ العصر أبا الفضل ابن الحسين يحكى أنّ الشيخَ أكمل «**الإِمَام**» فجاء فِي عشرين مجلداً،

---

[1] الوافي بالوفيات 193/4

[2] الديباج المذهب 319/2، كذا قال: "الإمام"، و الكتاب المشروح هو: "الإلمام" مختصر من كتابه الكبير: "الأمام"

[3] الطالع السعيد ص322

[4] الدرر الكامنة 348/5

[5] رفع الإصر عن قضاة مصر ص395

وأنّ بعض المحدِّثِين حسَدَه عَلَيْهِ فَتَرَقَّبَ وفاته فأخذ الكتاب فأعدَمه، وَكَانَ شيخنا فِي بعض الأحيان يُسَمِّي الّذِي أخذ الكتابَ، وهو من الحنابلة فلا أُوثر تسميتَهُ، لأنّ شيخنا كَانَ يجزمُ بذلك.

وصاحبنا جمال الدين لَمْ يفرق بَيْنَ «**الإِمَام**» وبين شرح «**الإِلْمَام**»، كأنّه كغيره من الطلبَة يظن أنّ «**الإِمَام**»، وَلَيْسَ كذلك، فـ: «**الإِمَام**» كتابٌ فِي أحاديثِ الأحكام عَلَى الأبوابِ، وَكَانَ استمداد «**الإِلْمَام**» منه، والموجودُ منه قطعة نحو الربع، لكنها مفرقة، وأكثرها فِي ربع العبادات، وَلَيْسَ فِيهَا شيءٌ من الاستنباط، وإنّما يذكر علل الحديث كثيراً، وأما شرح «**الإِلْمَام**» فهو الّذِي يوجد منه قطعة من أول الطهارة.

قال الحافظ **قطب الدين** شيخ شيوخنا فِي حَقِّهِ: قيل إنّه لَمْ يتكلم عَلَى الحديث من عَهْدِ الصحابة إِلَى زمانِنَا مثل ابن دقيق العيد، ومَنْ أراد معرفةَ ذَلِكَ فعليه بالنظر فِي القطعة الّتِي شرح فِيهَا «**الإِلْمَام**»، فإنّ من جملة مَا فِيهَا أنه أورد حديثَ البَراء بن عازِب: "أمرَنا رسولُ الله -صلى الله عليه وسلم- بسبعٍ، ونهانا عن سبعٍ ... "، واشتمل عَلَى أربعمائة فائدة.اهـ

وقال **البرهان البقاعي**(ت885)[1]: نُقِلَ عنه أنّه أكملَ هذا الشرحَ، ثم لم يُوجَدْ بعدَ موتهِ منه إلا قليلٌ، فيُقَال: إنّ بعضَ الحَسَدَةِ أعدَمَهُ، فإنّه كتابٌ عظيمٌ، جليلُ القدرِ، لو بَقِيَ لأغنَى الناسَ عن تطلب كثيرٍ من الشروحِ لأحاديثِ الأحكامِ. اهـ

وقال **حاجي خليفة**[2]: جمع فيه متُونَ الأحاديث المتعلقة بالأحكام مجردة عن الأسانيد، ثم شرحه وبرع فيه، وسماهُ: «**الإمام**»، قيل أنه لم يُؤلّفْ في هذا النوع أعظم منه، لما فيه من الاستنباطات والفوائد، لكنه لم يكمله .اهـ

2- شرح شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد العرياني الشافعي(ت778)، ذكره **ابن حجر** في «**إنباء الغَمْر**»[3] قال: صنّف لُغَات مسلم، وشرح «**الإلمام**» .

---

(1) النكت الوفية بما في شرح الألفية 2/ 473

(2) كشف الظنون 158/1

(3) إنباء الغمر بأبناء العمر 135/1

3- **شرح** شمس الدين محمد بن ناصر الدين محمد الدمشقي(ت842)، نسبه إليه **حاجي خليفة**[1]، و**الباباني**[2]

4- **حواشي** عليه للحافظ صلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلدي الدمشقي العلائي (ت761)، ذكرها **الصَّفَدِي**[3] قال: علق عليه حواشي.

5- ولخّصَ «**الإلمَامَ**» أيضا علاء الدين علي بن بلبان الفارسي(ت731)، يأتي ذكره

6- ولخّصَه أيضا قطب الدين عبد الكريم بن عبد النُّور الحلبي(ت735)، وسَمّاهُ: «**الاهتِمَام بتلخِيص كتاب الإلمَام**» يأتي ذِكرُه، وجَرّدَ منها مواضع رسالة: «**أوهام الإلمام**»[4]، وذكر أن في الكتاب مواضِعَ أُخَرَ لم يذكرها لاحتِمَال تغييرها من النُّسّاخ.

7- ولخّصَه أيضا الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الشهير بابن قُدَامَة المقدسي الحنبلي (ت744)، سمّاهُ: «**المُحَرّر**» يأتي ذكرُه .

فائدة : إسناد الكتاب

قال **أبو عبد الله محمد بن عبد الملك المِنْتَوْرِي**(ت834) في «**فهرسَته**»[5]: «**الإِلْمَام بأحاديث الأحكام**» للإمام تقي الدين ابن دقِيق العِيد، قرأتُ بعضَه على الأستاذ محمد بن محمد بن عمر، وناوَلَنِي جميعَه، وحدثني به عن الأستاذ أبي الحسن ين سليمان القرطبي، عنه.

وقال **أبو زَيْد عبد الرحمن بن مخلوف الثعالبي**(ت875) في «**ثبته**»[6]: ومن مروياتي كتاب: «**الإِلْمَام بأحاديث الأحكام**» لأبي الفتح محمد بن علي الشهير بابن دقِيق العِيد، حدثني به إجازة عبد الواحد الغرياني ، عن أبي العباس أحمد ين يحيى الإدريسي، عن أبيه يحيى، عن مؤلفه، وبهذا السّنَد جميع مؤلفاتِه.

---

(1) كشف الظنون 158/1

(2) هدية العارفين 553/1

(3) الوافي بالوفيات 258/13

(4) وقد نقل من هذه الرسالة التاج السبكي في طبقاته 246/9

(5) فهرسة المنتوري ص137

(6) غنيمة الوافد وبغية الطالب الماجد ص51

كان ابن دقيقِ العيد -رحمه الله- إنسانَ عَيْنَ الزّمَانِ في العلم والعمل، تباهَى العلماءُ بلِقَائِه، وشهد الفُضَلَاءُ بفَضْل ذَكَائِهِ، إنْ نطَق فالصوابُ يبدو من خِطابِه، وإنْ كتَبَ فالسِّحْرُ في كتابِه، ومن بعض رسائِله لنُوّابِه يقول: ما أنا وأنتمْ أيها النّفَرُ إلا كما قال حبيب العَجَمِي وقد قال له قائلٌ: لَيْتَنَا لم نُخْلَقْ، فقال: قد وَقَعْتُمْ فاحتَالُوا .اهـ

وقال **أبو جعفر أحمد بن علي البَلَوِي الوَادِي آشِي**(ت938)[1]: «**الإِلْمَام**» لابن دقيق العيد عن شيخنا قاضي القضاة عِزُّ الدين ابن جمَاعَة، عن مؤلِّفِه.

وقال العلامة المحدث **محمد عابد السندي الأيوبي** الحنفي(ت1257) في «**ثبته**»[2]: وأما «**الإِلْمَام**» **لابن دقيق العيد**، فأرويه بالسنَد المتقدِّم إلى مولاي الشريف محمد بن عبد الله، عن شهاب الدين الخفَاجي، عن الشمس محمد بن أحمد الرّمْلي، عن القاضي زكرياء، عن عبد الرحمن المرشدي، عن أبيه أبي المحاسن محمد بن إبراهيم بن أحمد بن أبي بكر بن عبد الوهاب المرشدي، عن شمس الدين محمد بن علي بن محمد بن علي المقري، عن محمد بن محمد بن علي المقري، عن محمد بن محمد بن نمير بن السراج المقري وغيره، عن مؤلفه تقي الدين محمد بن علي بن دقيق العيد.

---

[1] ثبت أبي جعفر أحمد بن علي ص120

[2] حصر الشارد 159/1/ الكتاب:129

الاربعون في الاحكام

بسم الله الرحمن الرحيم قال الشيخ الفقيه العالم
ابو محمد ابراهيم بن المرحوم الشيخ سراج الدين عمر بن ابراهيم الجعبري
شيخ حرم الخليل عليه الصلاة والسلام رحمه الله تعالى [illegible]
الحمد لله رب العالمين وصلواته وسلامه على سيدنا محمد خاتم النبيين
وآله الطيبين وصحبه الطاهرين وبعد فقد روي عن علي وابي هريرة
وانس وابن عباس ومعاذ رضي الله عنهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
من حفظ على امتي اربعين حديثا من امر دينها بعثه الله يوم القيامة
في زمرة الفقهاء والعلماء او فقيها عالما وابن عمر عنه من نقل عني الى
[illegible] من امتي كتب في زمرة العلماء وحشر في زمرة الشهداء وابي الدرداء
عنه كنت له يوم القيامة شافعا وشهيدا والخدري عنه [illegible]
يوم القيامة في شفاعتي وابن مسعود عنه قيل له ادخل من اي ابواب
الجنة شئت وضعفت فقويت بقوله صلى الله عليه وسلم ليبلغ
الشاهد منكم الغائب [illegible] امرأ سمع مقالتي فوعاها
فاداها كما سمعها فجمع جمع من المحدثين [illegible]
مقاصدهم [illegible] احكامها [illegible]
قول رسول الله صلى الله عليه وسلم [illegible]
الحاجة اليها بسند [illegible] الامام [illegible]

صورة من مخطوط: «الأربعون في الأحكام لنفع الأنام» لبُرهان الدين الجَعْبَري

[34]- «الأَرْبَعُون في الأَحْكَام لِنَفْعِ الأَنام» للإمام بُرهَان الدين إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجَعْبَري الخليلي الشافعي (ت732)(1)

قال في أوله: الحمد لله رب العالمين، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد خاتم النبيين، وآلِه الطيبين، وصحبِه الطاهرين، وبعد: فقد رُوِيَ عن علي، وأبي هريرة، وأنس، وابن عباس، ومعاذ -رضي الله عنهم- عن رسول الله -صلى الله عليه و سلم-: «**مَنْ حفِظ على أُمّتِي أربعين حديثًا مِنْ أَمر دينِها بعثَه اللهُ يوم القيامة في زُمْرَة الفقهاءِ والعلماء**» أو: «**فقيها عالمًا**»، وابن عمر عنه: «**مَنْ نقَل عنّي إلى مَنْ لم يَلْحَقْنِي مِنْ أُمّتِي كُتِبَ في زُمرَة العلماءِ، وحُشِرَ في جملَة الشهداءِ**»، وأبي الدرداء عنه: «**كنتُ له يوم القيامة شافعًا وشهيدًا**، والخدري عنه: «**...من سُنّتِي أدخلتُه يوم القيامة في شفاعَتي**»، وابن مسعود عنه: «**قيل له: ادخُلْ من أَيّ أبوابِ الجنةِ شئتَ**»، وضُعّفَتْ، وقُوّيّتْ بقوله -صلى الله عليه و سلم-: «**لِيُبَلّغ الشاهدُ منكم الغائبَ، ونَضّرَ اللهُ امرءًا سمِع مقالتي فوَعاَهَا، فأدّاهَا كما سَمِعَهَا**».

فجمَع جمعٌ من المُحَدّثِين ذلكَ لذلكَ، على اختلافِ مقاصِدِهم، فأَتْبَعْتُ الحسَنةَ أختَها، وخَرّجْتُ أربعين سنةً من قول رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وفعلِه وتقرِيرِه في الأحكام، لعموم الحاجةِ إليها، بسندٍ واحدٍ من أعلى ما في «**مسند الإمام الشافعي**» -رضي الله عنه- بلفظِهِ، واضحة، وبنصّ البخاري -رحمه الله تعالى-، ورَتّبْتُهُ على أبوابِ الفقهِ، لتَسهُلَ فائدتُه، واللهَ أسألُ أنْ ينفعَ به، إنّه قريبٌ مجيبٌ. اهـ

طبعات الكتاب :

(1) الإمام المقرئ برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الشافعي الجعبري، نسبة إلى قلعة جعبر بين بالس والرقة، ولد و سكن دمشق مدة، ثم ولي مشيخة الخليل إلى أن مات بها، كان عالماً بالقراءات والفقة واللغة والنحو، له نحو مائة كتاب منها: "كنز المعاني شرح حرز الأماني"، و"نزهة البررة في قراءات الأئمة العشرة"، و"خلاصة الأبحاث" شرح منظوته في القراءات، وغير ذلك/ ت732، ترجمته في: معرفة القراء الكبار 743/2، الدرر الكامنة 50/1، شذرات الذهب 171/8، الأعلام للزركلي 56/1

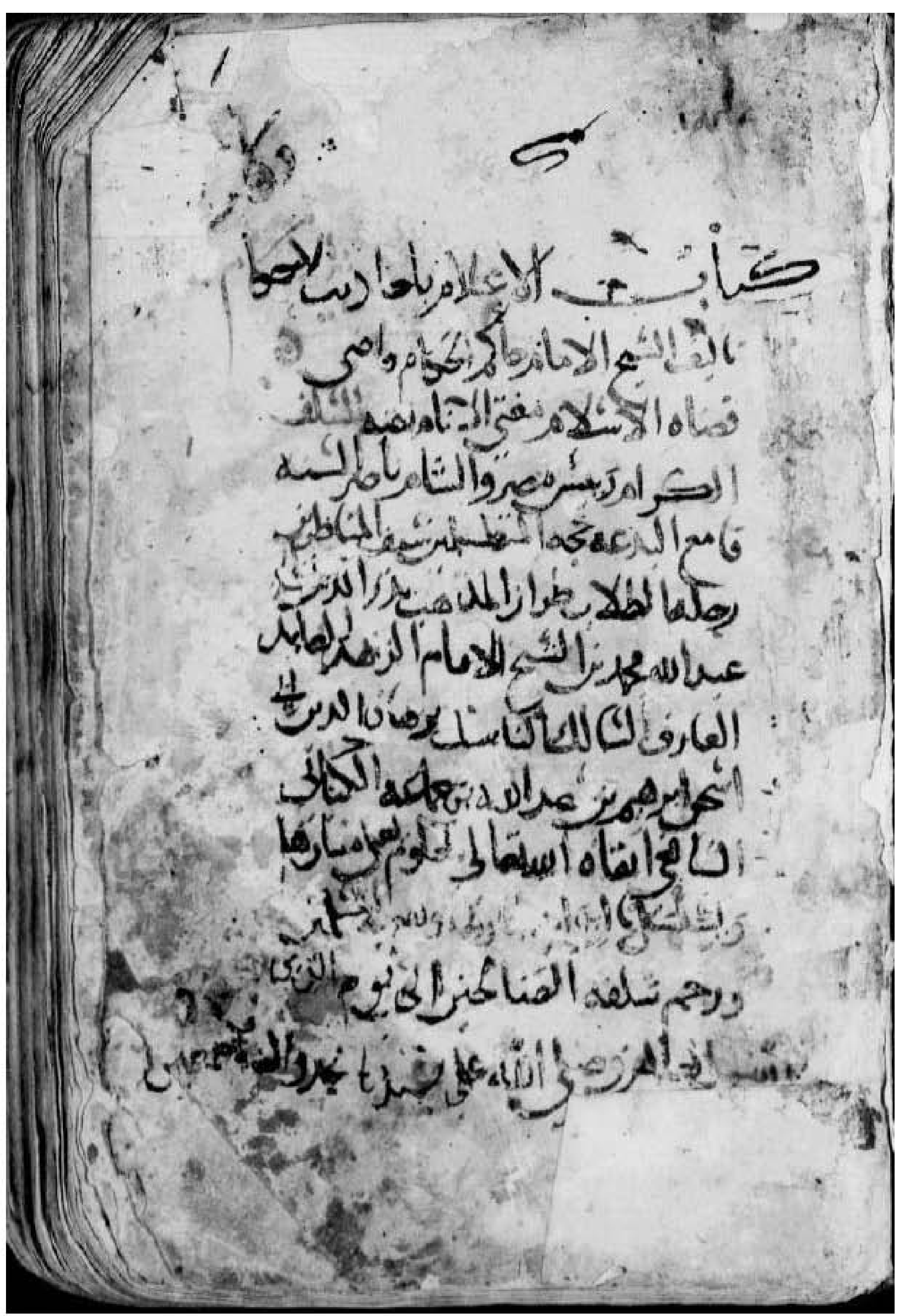
طبع الكتاب ضمن سلسلة لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام، الرسالة رقم: (211)، الطبعة الأولى 1435، تحقيق السيد محمد رفيق الحسيني، معتمدا على مخطوطة فريدة محفوظة في مكتبة شستربيتي ايرلندا (89/5 –3– 4383) ضمن مجموع .

فائدة :

ذكر **التّاج السُّبْكِي** في «**طبقاته**»[1]: ترجمة الفقيه أبي محمد إسماعيل بن إبراهيم القَرّاب السرخسي ثم الهَرَوِي أنّه صَنّفَ كتابَ «**مناقِب الشافعيّ**»، ورَتّبَهُ على مائة وستة عشر بابا، أولها في نَسَبِ النبيّ –صلى الله عليه وسلم– الذي يرجع إليه نَسَبُ الشافعيّ، وآخرها أربعون بابًا جمع فيها أربعين حديثًا من أحاديثِ الأحكامِ، من رواية الشافعي بسندِهِ إليه إلى النبيّ –صلى الله عليه وسلم–.

قال: وهو كتابٌ حافلٌ، رأى منه نسخةً في مجلدين، في خزانةِ كتبِ دار الحديث الأشرفِيّةِ بدمشق. اهـ

[1] طبقات الشافعية للسبكي 266/4


كتاب الإعلام بأحاديث الأحكام
تأليف الشيخ الإمام [illegible]
قضاة الإسلام مفتي الأنام [illegible]
[illegible] مصر والشام [illegible]
قامع البدعة [illegible]
رحلة الطلاب طراز المذهب [illegible]
عبد الله محمد بن الشيخ الإمام الزاهد العابد
العارف [illegible] برهان الدين أبي
إسحاق إبراهيم بن عبد الله بن جماعة الكناني
الشافعي أبقاه الله تعالى [illegible]
[illegible]
ورحم سلفه الصالحين إلى يوم الدين
[illegible] وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه [illegible]

صورة من مخطوط: «الإعلام في أحاديث الأحكام» لابن جماعة، نسخة مكتبة برنستون

[35]- «الإِعْلَامُ في أحاديثِ الأحكَامِ» لبدر الدين أبي عبد الله محمد بن إبراهيم ابن جَمَاعَة الكِناني الحَمَوي الشافعي (ت733)[1]

قال في مقدمته[2]: الحمد لله رب العالمين، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، كما يُحِبُّ ربنا ويرضى، وكما هو أهلُه، وصلواته على سيدنا محمد المصطفى خاتُم النبيين، وعلى آله و على آله وصحبه أجمعين، هذه جملةٌ من الأحَاديثِ النبويةِ تَدُلُّ على أَبوابٍ من الأحكامِ الفقهيةِ، خَرّجْتُهَا من صَحِيْحَيْ الإمامَيْنِ البخاري ومسلم أو أحدهما، مختصرًا لها بحَذْفِ إسنادِهما، وحيثُ أُطْلِقُ فهو فيهما، وحيث أقول لفلانٍ فهو عنه خاصةً، ورَتّبْتُهَا على ترتيبِ ما أمكَن من أبوابِ: «التّنْبِيْه»، تسهيلًا على من أرادَها من طَالبِيهِ، واللهُ تعالى يُوَفِّقُنَا لما يُرضِيهِ، ويجعلُه لوجهِهِ الكريمِ الكريمِ ما نذره ونأتيه..

قال **ابن شَاكِرِ الكتبي**[3]: صَنّفَ في علوم الحديثِ وفي الأَحْكَامِ.

طبعات الكتاب :

طبع الكتاب في دار الروضة للنشر الجيزة مصر، الطبعة الأولى 1440، ثم في دار ابن كثير دمشق 2019 تحقيق رياض منسي العيسى.

فائدة : إسناد الكتاب

قال الحافظ **السيوطي** في «**ثبته**»[4]: تصانيف الحافظ قاضي المسلمين عز الدين عبد العزيز بن جماعة ووالده قاضي القضاة بدر الدين محمد، أنبأتني حفبدته سارة بنت عمر بالإجازة السابق ذكرها عنه.

---

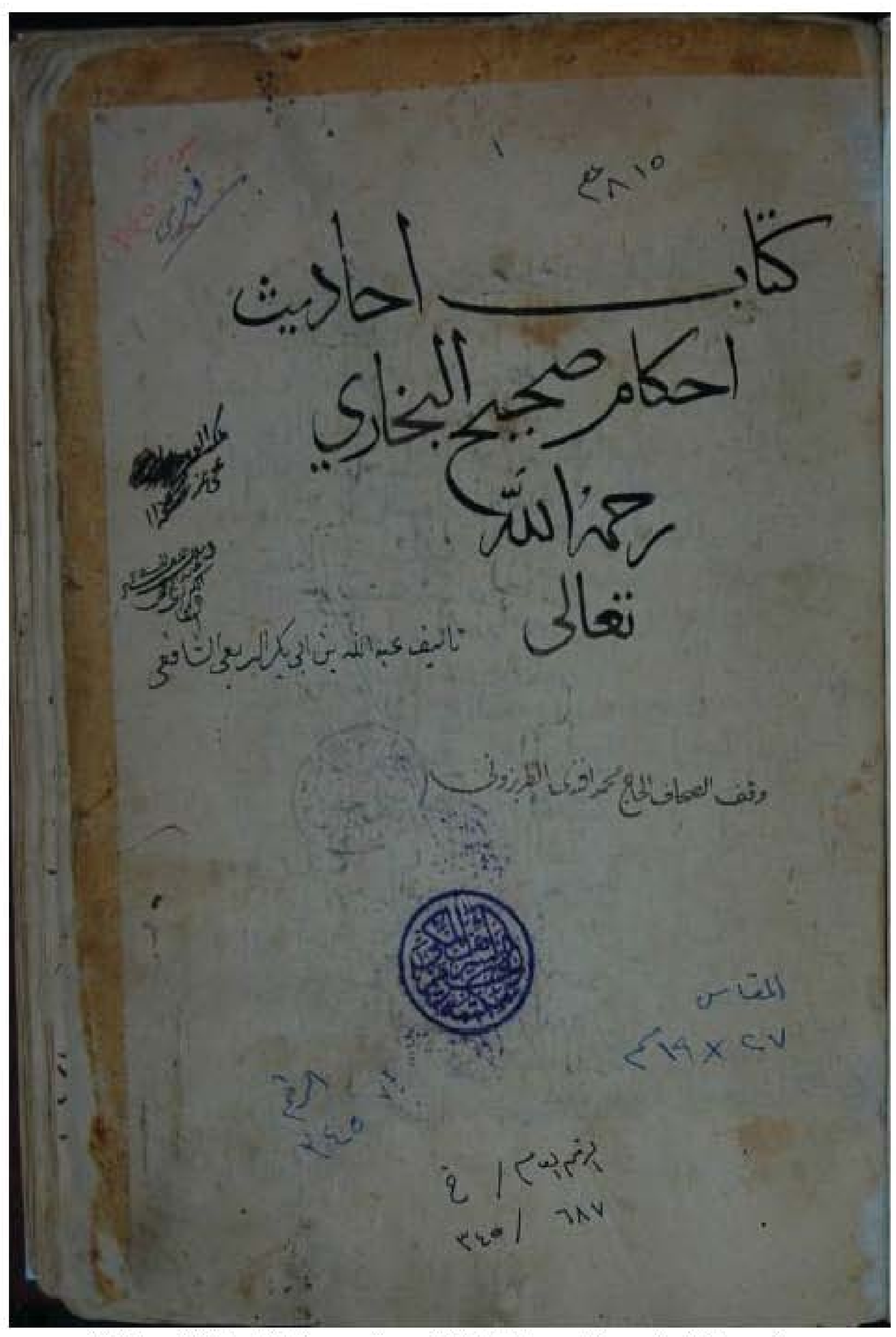
(1) بدر الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الحموي ثم المصري الشافعي، قاض من فقهاء الشافعية، وعالم بالحديث والفقه والتفسير والأصول، ولد في حماة، وسمع بها وبمصر ودمشق ومكة، وحدث بالكثير، ولي الحكم والخطابة بالقدس، ثم القضاء بمصر، فقضاء الشام، ثم قضاء مصر إلى أن شاخ وعمي، توفي بمصر، له تصانيف كثيرة ، منها: "المنهل الرويّ في الحديث النبوي"، و"غرر البيان لمبهمات القرآن"، و"كشف المعاني في المتشابه من المثاني"، وغير ذلك/ ت733، ترجمته في: الدرر الكامنة 367/3، شذرات الذهب 105/6، الأعلام للزركلي 297/5

(2) مخطوط "الإعلام" نسخة مكتبة برتستون / ق2

(3) فوات الوفيات 298/3

(4) إنشَاب الكتَب في أنسَاب الكُتُب 372/1

وأنبأتني هاجر بنت القدسي، عن الشَّرَف أبي بكر بن جماعَة، عن والده عِزّ الدين، وجدِّه بدر الدين بتصانيفهما معا.



صورة من مخطوط: «مختصر صحيح البخاري» لابن جماعة، نسخة الحرم المكي

[36]- «مختصر صحيح البخاري» له أيضا

قال خطبة كتابه[1]: الحمدُ لله على جميل عطائِه، حمدًا يملأُ أقطار أرضِه وسمائِه، والشكرُ له على جزيل نعمائِه، شكرًا يبلغُ المزيدَ من آلائِه، وصلى اللّهُ وسلّم على أشرف أصفيائِه، وخاتم أنبيائِه، سيدنا محمد بن عبد الله الذي آدم فمن دونه يوم القيامة تحت لوائِه، وعلى آله وأصحابِه، وأزواجِه وخلفائِه، والتابعين لهم بإحسان الى يوم لقائه.

أما بعد: فقد قامت أدلةُ العقول والمنقول على أنّ السعادةَ الأبديةَ واجبةُ الحصول لمبتغي كتاب الله وسُنّةِ هذا الرسول، وإنّ أحَقّ السنة لصرف العناية إلى ترجيحه ما اجتمع علماء الأمة على تصحيحه، وكتاب: «**الجامِع الصّحِيْح**» لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري أَصَحُهَا صَحِيْحًا بالاتِّفَاق، ومُجَلِّيهَا في حَلَبَةِ السِّبَاق، إذ هو غَمَامُ علماء الصّحِيح، والمبرز في التعدِيل والترجِيح.

أخبرنا بجميع هذا الكتاب «**الجامِع الصّحِيْح**» للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي مولاهم المشائخ [الثلاثة] الأجلاء العدول المسندون معين الدين أبو العباس أحمد بن قاضي القضاة أبي الحسن علي بن أبي المحاسن الدمشقي، وزيد الدين أبو الطاهر إسماعيل بن عبد القوي بن أبي العز بن عشرون الأنصاري، ونظام الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عتيق بن رشيق الشافعي قراءة عليهم جميعا؛ وأنا أسمع في شهر سنة خمس وستين وستمائة، قالوا: أخبرنا الشيخان أبو القاسم هبة الله بن علي بن مسعود البوصيري، وأبو عبد الله محمد بن أحمد بن حامد الأرتاقي؛ قراءة عليهما ونحن نسمع، قال البوصيري: أخبرنا ابو عبد الله محمد بن بركات السعيدي النحوي؛ قراءة عليه وأنا أسمع، وقال الأرتاقي: أنبأنا أبو الحسن علي بن الحسين الفراء ، قالا أخبرتنا أم الكِرَام كريمة بن أحمد المَرْوَزِيّة، قال: ابن بركات بقراءتي عليها، وقال الفراء: قراءة عليها وأنا أسمع بمكة -شرفها الله تعالى-، قالت: أخبرنا أبو الهيثم

---

[1] مختصر صحيح البخاري ص45

الكشمهيني، قال أخبرنا أبو عبد الله محمد بن مطَرَ الفِرَبْرِي، قال: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري -رضي الله عنهم-.

وأخبرنا بجميعه شيخنا قاضي القضاة الإمام تقي الدين أبو عبد الله محمد بن الحسين بن رزين الشافعي؛ وأنا أسمع، قال: أخبرتنا كريمة بنت عبد الوهاب بن علي القرشية الدمشقية؛ قراءة عليها وأنا أسمع، قالت: أنبانا أبو الوَقْتِ عبد الأول بن عيسى بن شعيب السجزي الصوفي.

وأخبرنا الشيخ الإمام أبو الحسن علي بن أحمد القسطلاني ببعضه سماعا، وببعضه إجازة، قال أخبرنا أبو محمد ابن يونس بن يحيى الشريف بمكة قراءة عليه، وأخبرنا به أيضا غير واحد إجازة عن أبي عبد الله الحسين بن مبارك الزبيدي قراءة عليه، قالا: أنبأنا أبو الوَقْتِ السِّجْزِي بسنده المعروف، عن أبي الحسن الداودي، عن أبي محمد السرخسي عن أبي عبد الله الفِرَبْرِي، عن الإمام أبي عبد الله البخاري .

وقد أشار من طاعته من اللوازم، وأيام الحَظْوَةِ بحضرته من المواسم، الأمير الكبير العالم العامل الزاهد العابد الغازي المجاهد الشاعر، علم الدنيا والدين، سيد أمر المسلمين قدوة العلماء، علَم الحفاظ، مؤيّد السنة **الدواداري**[1]، لا زالت أحاديثُ فُنُونِ علومِهِ تُرْوَى تواتُرًا وآحادًا، وآثار مكارمِهِ تؤثر في الأقطار إجازةً وإسنادًا، إلى جمع مختَصَرٍ في أحاديث أحكام كتابه، مُرَتّبٍ على ترتيبِ كُتُبِ الفقهِ وأبوابه، مفتتح بباب الإيمان، لأنه أساس الأحكام، مختتم بباب أدعية وأذكار عن النبي أفضل الصلاة والسلام، فبادرتُ إلى امتثال تلك الإشارة، وقدمتُ دعاءَ النفع والاستخارة، والله تعالى يديم أيام الأمن به لحياطه الدين وسياسته، ورعاية العلم وحراسته، إنه أكرم مسؤول، وحسبنا الله ونعم الوكيل.اهـ

وقد ابتدأه بكتاب الإيمان ثم كتاب الطهارة...إلى آخر الكتب الفقهية المعهُودَة.

طبعات الكتاب :

---

[1] الأمير علم الدين سنجر بن عبد الله الدواداري الصالحي الجاولي، أحد مقدمي الألوف بالديار المصرية، روى مسند الشافعي عن ابن دانيال، وشرحه بشرح جمع فيه بين شرحي الرافعي وابن الأثير، ورَتَّبَ "الأُمّ" للشافعي، روى عنه المسجدي وابن رافع، توفي سنة 745، ترجمته في: حسن المحاضرة 1/ 395

طبع في المكتب الإسلامي بيروت 1412 تحقيق الدكتور علي حسين البواب، ثم في دار اللباب الكويت الطبعة الأولى 1439 تحقيق الدكتور رياض منسي العيسى. عن نسخة خطية واحدة، وهي المحفوظة في مكتبة شستربتي إيرلندا برقم: (5042)، عدد أوراقها 112 ورقة، جاء في آخرها: وافق الفراغ من نسخه في اليوم المبارك حادي عشر ذي القعدة سنة ثمان وخمسين مائة، وحسبنا الله ونعم الوكيل، وعدد أحاديثه ثمان مائة سبعة وأربعين حديثا. اهـ

وللكتاب نسخة أخرى في مكتبة الحرم المكي الشريف، ويقع في 60 ورقة، عنوان الكتاب فيها: «**أحاديث أحكام صحيح البخاري**» وفيها بخط مغايرٍ لخَطِّ العنوان: "تأليف عبد الله بن أبي بكر الربعي الشافعي"، وجاء في آخرها : تَمّ الكتابُ، والحمدُ لله رَبّ العالمين حمدًا يوافي نعمَه، ويكافئ مزيدَه، وصلى الله على سيدنا محمد النبيّ الأميّ، وعلى آله وصحبه وسلم، وكان الفراغ منه عشية الخميس غياب الشمس عاشر المحرم سنة خمس و أربعين وسبعمائة.

عَلّقَهُ لنفسه العبد الفقير إلى الله تعالى عبد الرحمن بن العبد الفقير إلى الله تعالى أبي بكر بن العبد الفقير إلى الله تعالى صديق بن أبي بكر بن صديق بن يوسف بن علي بن علي بن ثابت بن ثابت بن ركاب البروي الربعي الشافعي -عفا الله عنه-.اهـ.

[37]- «العُمْدَة في الأحْكَام» له أيضا

ذكره **السخاوي** في «**الضوء اللامع**»[1]

[1] الضوء اللامع 159/1



كتاب الاهتمام بتلخيص كتاب الإلمام
تلخيص الشيخ الإمام العلامة الحافظ الضابط قطب
الدين أبي محمد عبد الكريم بن عبد النور بن منير الحلبي
المعروف بابن أخت الشيخ الإمام الزاهد الشيخ نصر المنبجي
نفع الله به

صورة من مخطوط: "الاهتمام تلخيص الإلمام" للقطب الحلبي

[38]- «الاهتِمَام بتلْخيص كتاب الإلْمَام» لقطب الدين أبي علي عبد الكريم بن منير الحلبي ثم المصري (ت735)[1]

قال في أوله[2]: أما بعد فلما كان كتاب «**الإِلْمَام**» الذي جمعه شيخنا الإمام شيخ الإسلام قاضي القضاة تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب القُشَيْرِي من أَجَلّ كتابٍ وُضِعَ في أحاديث الأحكام، يحفظه المُبتَدِئُ المُستَفيدُ، ويناظر به الفقيهُ المفيدُ، أحببتُ أنْ أُلَخصّهُ وأحْذِفَ منه بعض التابعين، وما زاد في النّسَب والسّنَد، و أذكرُ الصحابيّ ومتنَ الحديثِ ومَنْ إليه في تخريج الحديث أَسْتَنِدُ، ليسهل على الطالب حفظه، ويَقِلّ حجمُه ولفظُه، وأحرِّرَ ألفاظ متونه من الكتب الستة المشهورة، ومن غيرها مما وقع لي من الكتب التي هي فيه مذكورة، وأضيف إلي ذلك ما ترك ذكره من المنسوب إلى إخراجه، وأذكر غير ذلك مما يبين للناظر، من كشفي له واستخراجه ....، وقد اقتصرنا على ذكر من ذكر شيخنا ممن خرج الحديث، ويكون غيره من الأئمة خرّجه أيضا، وقد أضيفُ إليه غيره ... وقد أقدمُ بعض الأحاديث في الباب الذي هي فيه، وأؤخر بعض ذلك طلبا للاختصار.اهـ

قال **تاج الدين السُّبْكِيّ** في وصف الكتاب: حسَنٌ، خَالٍ عن الاعترَاضَات الوارِدَة على «**الإلمَامَ**». اهـ

وقال الحافظ **ابن حجر**[3]: اختصر «**الإِلْمَامَ**» فحَرّرَهُ .اهـ.

طبعات الكتاب :

طبع في مؤسسة الكتب الثقافية بيروت 1990 في مجلد، بتحقيق حسام رياض وحسين الجمل، عدد أحاديثه (1603) حديثا، واعتمدا في تحقيقه على نسخةٍ واحدةٍ،

---

[1] الإمام الحافظ قطب الدين عبد الكريم بن عبد النور بن منير، حلبي الأصل والمولد، مصري الإقامة والوفاة، أحد مشاهير المحدثين بها، والقائمين بحفظ الحديث، وروايته وتدوينه وشرحه والكلام عليه، له مصنفات منها: "تاريخ مصر"، و"شرح سيرة عبد الغني المقدسي"، و"شرح صحيح البخاري"، لم يتمه، وغير ذلك /ت735، ترجمته في: البداية والنهاية 378/18، حسن المحاضرة 358/1، الأعلام للزركلي 53/4

[2] الإهتمام بتلخيص كتاب الإلمام ص5

[3] الدرر الكامنة 398/2

وهي المحفوظة في دار الكتب المصرية، رقم الحفظ: (274/1)، ثم في دار اللباب الكويت 1429، تحقيق توفيق محمود تكلة ومحمد طارق مغربية. محققاً عن نسختين.

وللكتاب نسخ مخطوطة أخرى منها: نسخة في المكتبة الظاهرية دمشق، برقم: (292/2)، وثانية في دار الكتب المصرية القاهرة برقم: (274/1)، وثالثة في المكتبة الخديوية القاهرة برقم: (274/1)، (ن ع 356)، (ن ع 379)، ورابعة في مكتبة شستربيتي ايرلندا برقم: (3058)، منها مصورة في مكتبه المخطوطات الكويت برقم: (1557 م ك).

الأعمال العلمية حول الكتاب :

ذكروا في ترجمة **جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن الحسن بن محمد الحمَوي الشافعي**، المعروف بـ: **ابن خَطِيْب المنصورية**(ت809) أنّ له شرحاً على كتاب في أحاديث الأحكام.

فقال **السخاوي** في ترجمته من «**تاريخه**»[1] أنه: عَمِلَ «**الاهْتِمَام في شرح أحاديث الأحكام**» في نحو ست مجلدات كبار، أو خمسة.

ثم قال بعده بقليل: قَالَ شَيخنَا فِي **إنبائه** تبعاً لغيره: ... شرَح «**الاهْتِمَام مختصر الإِلْمَام**»[2] في ست مجلدات.

وقال **ابن قاضي شهبة**[3] «شرح **الإمَام في أحاديث الأحكام**» في ستِّ مجلدات كبار.

وقال **السيوطي**[4]: شَرَحَ «**مختصر الإِلْمَام**».

وقال **الغزي** في **طبقاته**[5]: صنَّفَ «**شرْح الإِلْمَام**»

وقال **البابانى**[6]: من تصانيفه: «**الاهتِمَام شرح مُلَخّص الإلمام فِي أحادِيث الأحكام لِابْنِ قدامَة**» .

---

[1] الضوء اللامع 10/ 309

[2] ذكر مثله في شذرات الذهب 87/4

[3] طبقات ابن قاضي شهبة في 69/4

[4] بغية الوعاة 2/ 355

[5] بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين ص 251

[6] هدية العارفين 2/ 559

فجملة الأقوال: أنّ له كتاباً شرَح فيه أحاديث الأحكام، اسمهُ: «**الاهتِمَام**»، وأنّ شرحه هذا على متنٍ هو: «**الإِلْمَام**» لابن دقيق العيد، أو على **مختصره لابن قدامة** أي: «**المُحَرّر**»، أو على **مختصره للحلبي** المسمى: «**الاهْتِمَام**».

وأمّا ما وقَع عند **ابن قاضي شهبة** من أنّه شرح «**الإِمَام**»، فخطأٌ ظاهِرٌ، فـ: «**الإِمَام**» هو الكتابُ الكبيرُ في الأحكام، والذي فُقِدَ جُلُّهُ في حياةِ مؤلفِه، فكيف يشرحه كاملا مَنْ أتى بعدَه بزمنٍ، إلّا أَنْ يكون قد شرح القطعةَ الموجودةَ منه فقط، ولا يمكن الجزمُ بواحدٍ من هذه الأقوال والقطع بتعيينِ الكتابِ المشروحِ إلا بالوُقُوفِ عليه مخطوطاً ثم النظر فيه، والعلم عند الله تعالى.

[39]- «المِصْبَاح في الأحكَام» لشرف الدين أبي القاسم هبة الله بن عبد الرحيم البَارِزِي الجُهَنِي الحَمَوِي الشافعي (ت738)[1]

اختصره من «**المَصَابِيح**»، وجعله على مسائل «**التّنْبِيه**» لأبي إسحاق الشيرازي تيسيرا على الطلاب.

قال الحافظ **ابن حجر**[2]: له كتابٌ في الأحكام على ترتيب «**التّنْبِيه**».

حالة الكتاب :

مخطوط في دار الكتب المصرية في 79 ورقة.

[1] شرف الدين أبو القاسم هبة الله بن عبد الرحيم بن إبراهيم ، ، ابن البارزي الجهني الحموي، قاض، حافظ للحديث، مفسر، انتهت إليه مشيخة الشافعية ببلاد الشام، أفتى ودرس وولي قضاء حماة مدة طويلة بلا أجر، وعين مرات لقضاء مصر فاستعفى، وحج مرات، من تصانيفه: "البستان في تفسير القرآن"، و"الناسخ والمنسوخ"، و"تجريد جامع الأصول"، وغير ذلك /ت738، ترجمته في: طبقات الشافعية للسبكي 387/10، الأعلام للزركلي 73/8

[2] الدرر الكامنة 168/6، وذكر مثله في البدر الطالع 324/2

[40]- «الإحكام لأحاديث الإلمام» للعلامة الأمير علاء الدين علي بن بَلبَان الفارسي المصري الحنفي (ت739)[1]، صاحب كتاب: «الإحسان بترتيب صحيح ابن حبّان»

اختصره من كتاب «الإِلمَام» لابن دقيق العيد.

ذكره الباباني[2]

حالة الكتاب :

مخطوطٌ في التكية الإخلاصية بحلب[3] .

---

[1] علاء الدين علي بن بلبان بن عبد الله، الفارسيّ القاهري، المنعوت بالأمير، فقيه حنفي، من كتبه: "المقاصد السنية في الأحاديث الإلهية"، و"السيرة النبويّة"، و"الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان"، وغير ذلك / ت739، ترجمته في: الجواهر المضية في طبقات الحنفية 354/1، الدرر الكامنة 32/3، الأعلام للزركلي 267/4

[2] هدية العارفين 382/1

[3] بروكلمان 235/6، الفهرس الشامل 60

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر

الحمد لله الواحد القهار العزيز الغفار عالم خفيات الاسرار مكور الليل على النهار وصلى
الله على رسوله المصطفى المختار وآله الاطهار واصحابه النجبا الاخيار صلاة نحوز جد الا
[illegible] دايمة دوام الليل والنهار وسلم تسليما كثيرا هذا كتاب يشتمل على جملة من الاحاديث
النبوية في الاحكام الشرعية متوسط بين القصير والطويل مرتب على ترتيب فقها
زماننا مبوب على تبويب المقنع لشيخنا الامام العالم العلامة شيخ الاسلام موفق
الدين ابي محمد عبد الله بن احمد بن محمد بن قدامة المقدسي رحمه الله ورضي عنه
ليكون نفعه لمن قراه خاصا ولسائر من نظر فيه عاما ولم اعز في هذا الكتاب الى اكثر
من [illegible] واحد الا ان يكون الحديث متفقا عليه وهو ما اخرجه البخاري ومسلم لكن
اذا كان الحديث من السنن فاني اذكر في الاصل واحدا واذكر من وافقه من اصحاب السنن
الاربعة على حواشي الكتاب اعني سنن ابي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه
وسأذكر لكل واحد من الرواة علامة يعرف بها فعلامة ما رواه البخاري وحده خ ولمسلم
م ولابي داود د ولابي عيسى الترمذي ت واذا صححه فعلامته ص وان حسنه زدنا
على الاسناد ج وللنسائي ن ولابن ماجه القزويني ق وما عدا ذلك اسمي من رواه وأسأل
الله العظيم ان يوفقنا فيه للصواب وان يجعله لوجهه خالصا بمنه وكرمه وهو حسبنا ونعم الوكيل

كتاب الطهارة باب المياه

عن ابي هريرة رضي الله عنه انه قال سال رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله
انا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء فان توضانا به عطشنا افنتوضا بماء البحر فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم هو الطهور ماؤه الحل ميتته ص وعن عايشة ان رسول الله
قال اللهم اغسل خطاياي بماء الثلج والبرد وعن ابي هريرة نحوه متفق عليهما وعن عبد الله
ابن ابي اوفى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول اللهم طهرني بالثلج والبرد والماء
البارد م وعن انس بن مالك قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم وحانت صلاة
العصر فالتمس الناس الوضوء فلم يجدوا فاتي رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضوء فوضع
رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الاناء يده وامر الناس ان يتوضوا منه فرايت الماء
ينبع من تحت اصابعه حتى توضوا من عند اخرهم متفق عليه ومتفق على معناه من حديث

صورة مخطوط «المطلع على الأحكام» لابن عبيدان البعلي

[41]- «المُطّلِع على الأحاديثِ النَّبَوِيّة في الأحكامِ الشَّرْعِيّة» أو «المُطّلِع في الأحْكَام» لزين الدين أبي الفرَج عبد الرحمن بن محمود بن عبيدان البَعْلِي الحنبلي (ت740)[1]

أوله: الحمد لله الواحد القهار... هذا كتابٌ يشتملُ على جملةٍ من الأحاديثِ النبويةِ في الأحكامِ الشرعية، مُرَتّبٌ على ترتيبِ فقهاءِ زمانِنا، مبوبٌ على تَبْوِيْبِ «المُقنِع» لشيخِنا عبد الله بن أحمد المقدسي . اهـ

وهو في مجلدٍ، جمَعَهُ من الكُتُبِ الستة، ورَمَزَ فيه إلى الحديثِ الصحيحِ والحسنِ، ورَتّبَهُ على أبوابِ «**المُقنِع**»، وهو متنٌ فقهي لابن قدامة المقدسي الحنبلي.

ذكره **الذهبي**[2]، و**ابن العماد**[3]، و**ابن بدران**[4]

حالة الكتاب :

وهو مخطوطٌ في المكتبة الظاهرية دمشق، برقم: (8636 م)، في 140 ورقة، مصححة عليها حواشٍ وتعليقات، وعليها وقفٌ للمكتبة العمرية، ومنه صورة بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم: (160)، ناسخها: أحمد بن عبد الله بن محمد بن يوسف، تاريخ نسخها: الثلاثاء 14 ذو القعدة سنة 715 بدمشق المحروسة بالمدرسة الصدرية.[5]

وقد حُقّق في ثلاث رسائل جامعية في جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

الأولى: من طرف الباحث: عبد العزيز بن حنش الزهراني، من أول الكتاب إلى كتاب الصلاة، فصول اللباس.

---

[1] زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن محمود بن محمد ابن عُبَيْدان، فقيه حنبلي، من أهل بعلبكّ ووفاته بها، كان عالما بأصول الفقه والحديث والعربية، زاهدا ورعا، له مصنفات منها: "زوائد الكافي والمحرر على المقنع" في الفقه، و"المطلع على أبواب المقنع في الأحكام" / ت734، ترجمته في: شذرات الذهب 107/6، الدرر الكامنة 347/2، الأعلام للزركلي336/3

[2] المعجم المختص بالمحدثين ص 140

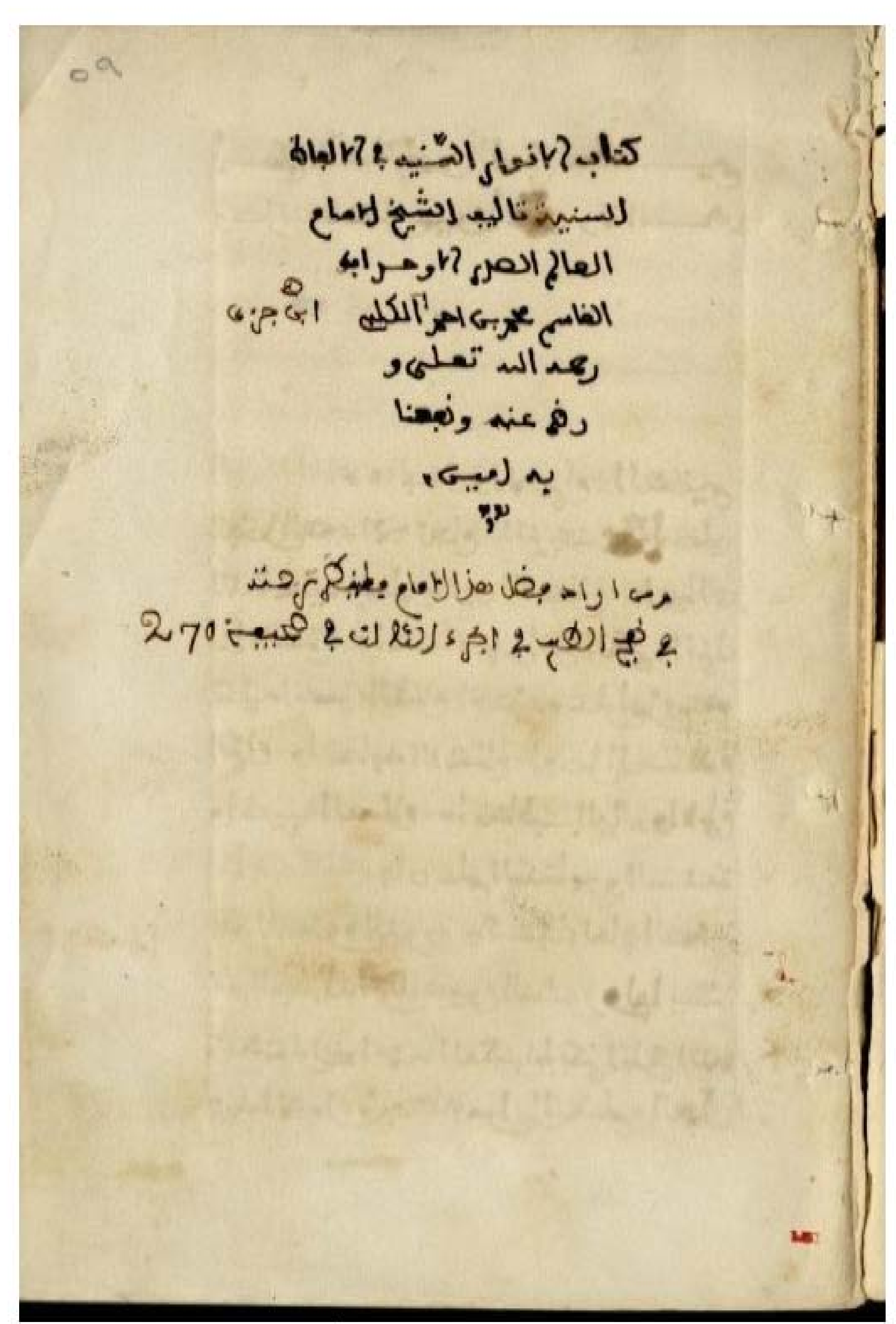
[3] شذرات الذهب 8/ 188

[4] المدخل ص243

[5] ذكر الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع في تحقيقه لكتاب: "زوائد الكافي والمحرر على المقنع" (1/و) أنه رأى نسخة منه في مكتبة الجامع الأزهر بالقاهرة.

والثانية: من طرف الباحث: عبد ربه بن موسى بن إبراهيم الزهراني، من باب صلاة أهل الأعذار إلى كتاب: الجهاد.

والثالثة: من طرف الباحث: علي محمد حسين القرني، من أول الجهاد إلى آخر الحضانة.



كتاب الانوار السنية في الالفاظ
السنية تاليف الشيخ الامام
العالم الصدر الاوحد ابو
القاسم محمد بن احمد الكلبي ابن جزي
رحمه الله تعالى و
رضي عنه ونفعنا
به امين

ومن اراد فضل هذا الامام فلينظر ترجمته
في نفح الطيب في الجزء الثالث في صحيفة 270

صورة من مخطوط: «الأنوار السنية في الكلمات السَّنِيَّة» لابن جزي الغرناطي

[42]- «الأنوَارُ السَنِيّة في الكَلِمَاتِ السُّنّيّة» لزين الدين أبي القاسم محمّد بن أحمد بن محمد ابن جُزَيّ الكَلْبِي الغرناطِي المالكي (ت741)[1]

قال في مقدمته: الحمدُ لله ذِي الجلال والإكرام، العظيم الفضل العميم الإنعام، الذي بعث محمدا -صلى الله عليه وسلم- بدين الإسلام، داعيا الى دار الإسلام، وأعطاه جوامع الكلم، وأنزل عليه أحسن الكلام، ونبيه وعلى أهل بيته الكرام، وأصحابه الأعلام أفضل الصلاة وأطيب السلام، ما تتابعت الليالي والايام، أما بعد:

فإنّ علمَ الكتاب والسنة هو الهدى والنور والشفاء لما في لصدور، والوسيلة إلى الله يوم النشور، ولما يَسّرَ اللهُ على ابني أحمد المُكَنّى: أبا بكر[2] أبلغ الله فيه الأمل، وجعله من أهل العلم والعمل، حفظ القرآن العظيم أحببتُ أنْ يفوز بحَظِّ مَنْ حَفِظَ حديثَ المصطفى الكريم، عليه أفضل الصلاة والتسليم، فجمعتُ له في هذا الكتابِ جملةً صالحةً من كلام رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وجريتُ في ذلك على منهاج كتاب «**الشِّهَاب**» للقاضي أبي عبد الله القضاعي في إيراد الكلمات، وحذف أسانيدها لتيسيرها للحفظ، وتقريب بعيدها، إلّا أنّ الفرقَ بين كتاب «**الشِّهَاب**» وبين هذا الكتاب هو ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنّ كتاب: «**الشّهَاب**» فيه من الحديث الصحيح، والحسن و الضعيف، ومن المرسل والمنقطع والموقوف، وأمّا هذا الكتاب فكُلُّ ما فيه من الصحيح المعروفِ.

الوجه الثاني: أنّ صاحب «**الشّهَاب**» اقتصر على أحاديث الرقائق والآداب، وتضَمّنَ هذا الكتابُ ذلك وزاد عليها غيرها من الأبواب من أحاديث الإيمان والإسلام، وأحاديث الأحكام وبيان الحلَال والحرَام.

---

[1] أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله ابن جُزَيّ الكلبي الغرناطي المالكي، فقيه من العلماء بالأصول واللغة، له تصانيف منها: "القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية"، و"تقريب الوصول إلى علم الأصول" وتفسيره: "التسهيل لعلوم التنزيل"، وغير ذلك/ قتل في وقعة طريف سنة 741، ترجمته في: الدرر الكامنة 356/3، الأعلام للزركلي 325/5

[2] ترجمة الابن أبي بكر ابن جزي في: الإحاطة 48/1، أزهار الرياض 187/3، نفح الطيب للمقري 5/ 517

الوجه الثالث: أنّ ترتيب أحاديثَ «**الشِّهَاب**» على المشاكلة اللفظية، وترتيبُ هذا الكتاب ترتيب الكتُب العلميةِ في الأبواب الشرعية.

على أنّ لصاحب «**الشِّهَاب**» فضيلةُ السَّبْقِ، وقَدَمَ الصِّدْقِ، وعسى اللهُ أنْ ينفعَه بمَن اقتَفَى في ذلك سَنَنَهِ، حسبما ورَد فيمن سَنّ سُنّةً حسنةً، وقدّمْتُ في أول هذا الكتاب بابًا في كلماتٍ روَاها النبي -صلى الله عليه وسلم- عن رَبِّهِ تعالى وختَمتُه بأدعيةٍ مرويةٍ عنه -صلى الله عليه وسلم-، وسميتُهُ: «**الأَنْوَار السَّنِيّة في الأَلْفَاظِ السُّنِّيّةِ**»، وإلى الله تعالى أرغبُ أنْ يجعلَ تأليفَ هذا الكتاب من الأعمال المقبُولَة المرضِيّة، وأن ينفَعَ فيه بحُسْن النِّيّة، فقد قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "إنّمَا الأعمَالُ بالنِّيّاتِ، وإنّمَا لكل امرئٍ ما نَوَى، فمَنْ كانت هجرتُه إلى الله ورسوله، فهجرتُه إلى الله ورسوله، ومَنْ كانت هجرتُه لدُنْيَا يصيبُها، أو امرأةٍ ينكحُهَا، فهجرتُه إلى ما هاجَر إليه"[1]

والكتابُ نسبَه له تلميذُه العلّامَةُ الأديبُ **لِسَان الدِّيْن ابن الخَطِيْب الغَرْنَاطِي**(ت776) في كتابه: «**الإِحَاطَة**»[2]

وكذا العلامة **أبو العباس أحمد بن محمّد المَقَّرِي**(ت1041)، في «**أَزْهَار الرِّيَّاض**»[3] في ترجمة ولَده أبي بكر، قال: وهو الذي ألّف له أبُوهُ «**الأَنْوَار السَّنِيّة**».اهـ

طبعات الكتاب :

طبع الكتاب أولا في مطبعة السعادة القاهرة سنة ١٣٤٧، وطبع أيضا في المطبعة المهدية تطوان المغرب 1949، تحقيق الشيخ عبد الله كنون الحسني، ثم في دار الكتب الجزائر 1983، ثم في دار ابن حزم بيروت 1431 في مجلد، وبهامشه شرح القلصادي، بتحقيق محمد بن عزوز، معتمدا في تحقيقه على مخطوطة محفوظة في الخزانة العامة الرباط برقم 122ح، كانت في ملك العلامة محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي.

---

[1] رواه البخاري 1 ومسلم

[2] الإحاطة في أخبار غرناطة 3/ 11

[3] أزهار الرياض ١٨٧/٣ ، وفي "نفح الطيب" ٥١٧/٥ قال: أمّا أبو بكر فهو الذي ألّف أو أبوه "الأنوار السنية".اهـ،كذا في المطبوع : [أو]، ولعلها مصحفة عن: [له]

وحَقّقَهُ أيضا الشيخ ظافر بن حسن آل جبعان، ونشره في موقعه الإلكتروني، وهو تحقيقٌ جيدٌ، اعتمد في تحقيقه على أربع نسخ:

الأولى: نسخة المكتبة البلدية الإسكندرية برقم: (1864/ح حديث)، عدد أوراقها 107 ورقة، ضمن مجموع كتب في القرن الحادي عشر تقديرا، وهي نسخة كاملة، **والثانية**: نسخة مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث القاهرة، عدد أوراقها 81 ورقة، وهي غير كاملة، وفيها تقديم وتأخير وسقط كثير، **والثالثة**: نسخة الخزانة الحسَنِيّة الرباط، برقم: (5468)، عدد أوراقها 60 ورقة، وفيها سقط من باب النذور إلى باب الجهاد، نحو 93 حديثا، و**الرابعة**: نسخة المكتبة الوطنية تونس، برقم: (1531)، عدد أوراقها 106 ورقة، وهي نسخة جيدة، وبها سَقْطٌ بآخرها نحو تسعة أحاديث، والله أعلم.

وللكتاب عدة نسخ خطية بالخزانة الملكية الرباط، تحت الأرقام التالية: (7307،6150، 9260،5468)، وكذا نسخة في مكتبة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية الرياض، رقم الحفظ: (10866)

وطبع أيضا في دار الكتب العلمية بيروت 2019 تحقيق محمد شايب شريف الجزائري، وحقِّق أخيرا بعناية نزار حمادي، وطبع في دار الإمام ابن عرفة تونس.



الانوار السنيه * في الالفاظ السنيه

لأبي القاسم محمد بن أحمد بن عبد الله بن يحيى بن عبد الرحمن
ابن يوسف بن سعيد بن جزى الكلبي الغرناطى
رحمه الله ورضى عنه

(بملاحظة الحاج التهامى الريس التاجر بالفحامين)

مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر
سنة ١٣٤٧ هـ

صورة الطبعة الأولى من: «الأنوار السنية في الكلمات السنية» في مطبعة السعادة القاهرة 1347

فائدة :إسنادُ الكتابِ

قال **أبو عبد الله محمد بن محمد المجاري**(ت862) في «**ثَبَتِه**»[1] في ترجمة شيخه **أبي محمد عبد الله بن أبي القاسم محمد بن أحمد ابن جزي**، ابن المؤلف[2]:

سَمِعْتُ عليه روايةً بقراءَةِ غيري كتابَ: «**الأَنْوَارُ السَنِيّة في الكَلِمَاتِ السُنّيّة**» من تأليفِ السّيّدِ والدِه -رضي الله عنهما-، وأجاز لي بعدَ سؤالِ الإجازةِ منه جميعَ ما ذكر وما رواهُ وصنّفَهُ ونظَمَهُ ونثره في أنواع العلوم على شرطه المعلوم، إجازةً عامةً، وكتَبَ خَطّ يدِهِ بصِحّةِ ذلك. اهـ

وذكر أيضا[3] أنه سمعه على شيخه **أبي عبد الله محمد بن علي الحَفّار الأندلسي** (ت811)، قال: سمعتُ عليه تَفَقُّهًا بعضًا من كل كتابٍ يذكر بعدُ، وذكر من ضمنِها: «**الأَنْوَارُ السَنِيّة**».

وقال **أحمد بن علي بن أحمد بن علي البَلَوِي الوادِي آشِي الأندلسي**(ت938) في «**ثَبَتِه**»[4] وذكر الكتب التي قرأَها على والده:

عَرَضْتُ عليه من حِفظي جميعَ «**الدُّرَرِ الّلوَامِع**» للإمام أبي الحسن بن بَرّي، وجميعَ «**الخُلَاصة**» للإمام أبي عبد الله بن مالك، و«**الأنوَار السّنِيّة**» للخطيبِ المحدّث أبي القاسم بن جُزَي -رحمة الله- .اهـ

الأعمال العلمية حول الكتاب :

وقد خُدِمَ الكتابُ بشروحٍ منها:

---

[1] برنامج المجاري ص87

[2] برنامج المجاري ص87

[3] برنامج المجاري ص112

[4] ثبت البلوي ص103

1- «**شَرْحٌ**» للعلامة أبي عبد الله محمّد بن عبد الملك القَيْسِي المالكي المعروف **بالمِنْتُوري** (ت843)، سمّاهُ: «**منَاهِج العُلَمَاء الأَحْبَار في تفسير أحاديث كتَاب الأَنْوَار**»، طبع في دار ابن حزم بيروت 2015 في 4 مجلدات تحقيق علي الغزاوي.

2- «**شَرْحٌ**» لأبي الحسن علي بن محمد بن علي القرشي البسطي المالكي الشهير بالقَلْصَادِي (ت891)، سمّاهُ: «**لُبُّ الأَزْهَار في شرح الأَنْوَار**»، أتمه سنة 891، طبع في مطبعة السعادة القاهرة سنة 1347 تصحيح محمد هاشم الشحات، بعنوان: «**لُبُّ الأَزْهَار اليَمَنِيّة في شرح الأَنْوَار السّنِيّة**»، ثم في دار ابن حزم بيروت 2010 في مجلدٍ تحقيق محمد بن عزوز.

3- «**شَرْحٌ**» لأبي القاسم محمد بن إبراهيم القمارشي(ق9 هـ)، وهو مخطوط في خزانه ابن يوسف مراكش، رقم الحفظ: (425)، النصف الأول منه.



كتاب مشكوة المصابيح

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور انفسنا ومن سيئات
اعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلله فلا هادي له واشهد ان لا اله الا
الله شهادة تكون للنجاة وسيلة ولرفع الدرجات كفيلة واشهد ان محمدا عبده
ورسوله الذي بعثه وطرق الايمان قد عفت آثارها وخبت انوارها ووهنت
اركانها وجهل مكانها فشيد صلى الله عليه وسلم من معالمها ما عفى وشفى
من العليل في تأييد كلمة التوحيد من كان على شفا واوضح سبيل الهداية لمن
اراد ان يسلكها واظهر كنوز السعادة لمن قصد ان يملكها اما بعد فان التمسك
بهديه لا يستتب الا بالاقتفاء لما صدر من مشكوته والاعتصام بحبل الله لا يتم
الا ببيان كشفه وكان كتاب المصابيح الذي صنفه الامام محيي السنة قامع البدعة
ابو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي رفع الله درجته اجمع كتاب صنف
في بابه واضبط لشوارد الاحاديث واوابدها ولما سلك رضي الله عنه طريق الاختصار
وحذف الاسانيد تكلم فيه بعض النقاد وان كان نقله وانه من الثقات كالاسناد

صورة مخطوط: «مشكاة المصابيح» للتبريزي

[43]- «مِشْكَاة المَصَابِيح» لولي الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب العُمَري التبريزي الشافعي (ت741)[1]

وقد قام مؤلفُه فيه بزيادة فصلٍ ثالثٍ على كتاب: «**المَصَابِيح**» للبغوي، وعيّن مَنْ أخرج كل حَدِيثٍ على انفراده، والصّحَابيّ الذي رواه، وزاد عليه فصلًا ثالثًا، فرغ من جمعه سنة 737.

قال **التبريزي** في مقدمته[2]: الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضل فلا هادي له، و أشهدُ أن لا إله إلا الله، شهادة تكون للنجاة وسيلة، ولرفع الدرجات كفيلة، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، الذي بعثه وطرق حال الإيمان قد عفت آثارها، وخبت أنوارها، و وَهَنَتْ أركانها، وجُهِلَ مكانُها، فشَيّد صلوات الله عليه وسلامه عليه من معالمها ما عفا، و شفى من الغليل في تأييد كلمة التوحيد من كان على شفا، وأوضح سبيل الهداية لمن أراد أن يسلكها، و أظهر كنوز السعادة لمن قصد أن يملكها

أما بعدُ: فإنّ التمسكَ بهديه لا يَسْتَتِبُ إلّا بالاقتفاء لما صدَر من مشكاته، و الاعتصام بحبل الله لا يَتِمُّ إلا ببيان كشفه، وكان كتاب «**المَصَابِيح**» الذي صَنّفَهُ الإمامُ محيي السنة، قامعُ البدعة، أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي -رفع الله درجته- أجمعَ كتابٍ صُنِّفَ في بابه، وأضبط لشواردِ الأحاديث وأوابدها ولما سلك -رضي الله عنه- طريق الاختصار وحذفَ الأسانيدَ تكلم فيه بعض النُقّادُ، وإنْ كان نقله وأنه من الثقات كالإسناد، لكن ليس ما فيه من أعلام كالإغفال، فاستخرتُ اللّهَ تعالى و استوفقتُ منه فأوردتُ كل حديث منه في مقر منه، فأعلمت ما أغفله، كما رواه الأئمة المتقنون، والثقات الراسخون، مثل أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، وأبي عبد الله مالك بن أنس الأصبحي، وأبي عبد الله محمد بن إدريس الشّافعي، وأبي عبد الله أحمد بن حنبَل الشيباني، وأبي عيسى محمد بن سَوْرَة

---

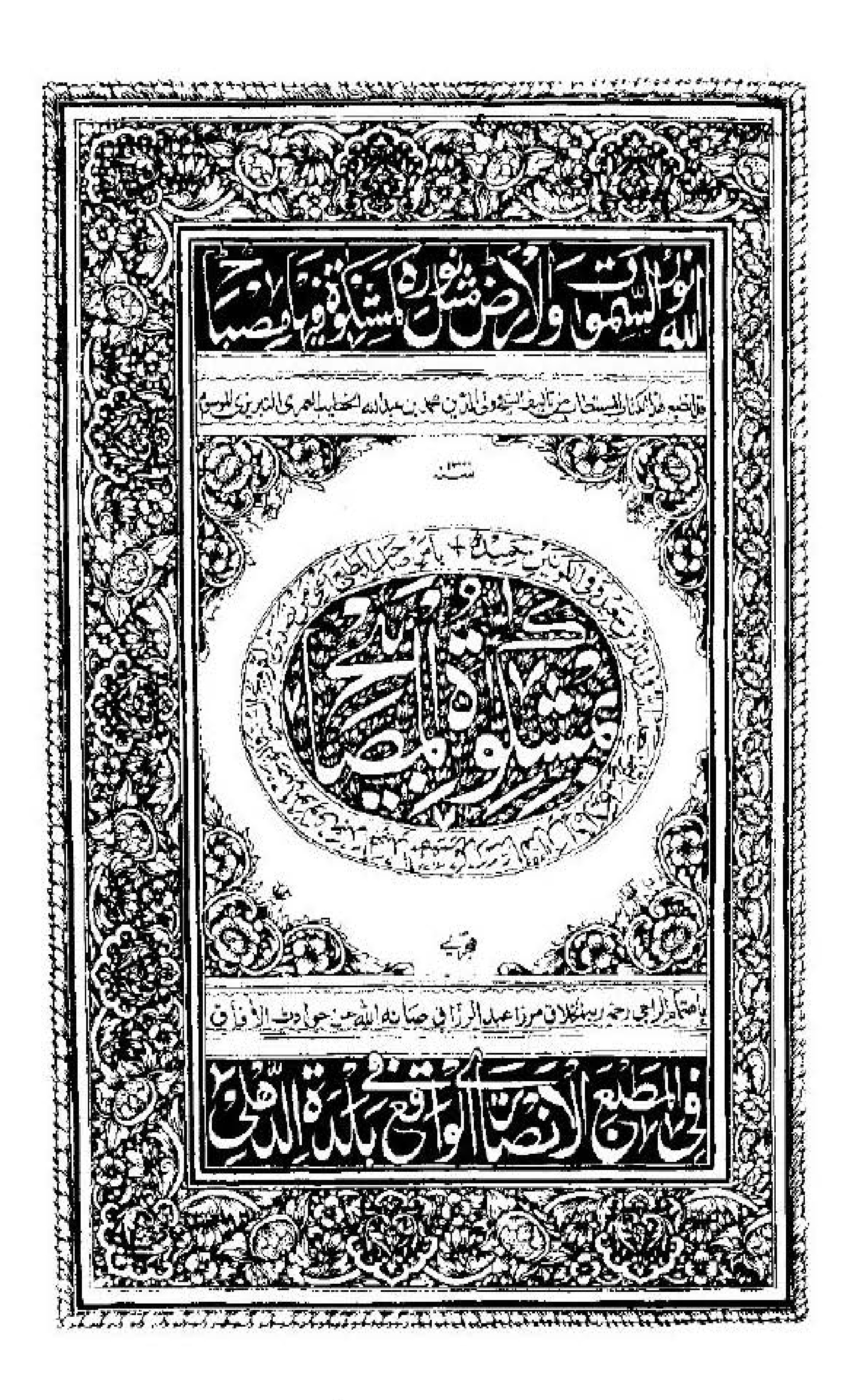
[1] ولي الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب العُمَرِي التبريزي: محدث وفقيه شافعي، من مصنفاته: "مشكاة المصابيح"، و"الإكمال في أسماء الرجال"/ ت741، ترجمته في: الأعلام للزركلي 234/6

[2] مشكاة المصابيح 3/1

التِّرْمِذي، وأبي داود سليمان بن الأشعَث السِّجِسْتَاني، وأبي عبد الرحمن أحمد بن شُعَيْب النّسَائي، وأبي عبد الله محمد بن يزيد القِزْوِيْنِي، وأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدّارِمِيّ، وأبي الحسن علي بن محمد بن عمر الدّرَاقُطْنِي، وأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، وأبي الحسن رَزِيْن بن معاوية العَبْدَرِي، وغيرهم، وقليلٌ ما هو.

وإنّي إذا نسَبتُ الحديثَ إليهم كأني أَسْنَدْتُ إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، لأنهم قد فرغوا منه، وأغنونا عنه، وسَرَدْتُ الكتب والأبواب كما سرَدَهُ، واقتفيتُ أثره فيها، وقَسّمْتُ كل بابٍ غالبًا على فُصُولٍ ثلاثةٍ: أولها ما أخرجه الشيخان، أو أحدهما و اكتفيتُ بهما، وإنْ اشترك فيه الغير لعُلُوِّ درجتهما في الرواية، وثانيها ما أورده غيرهما من الأئمةِ المذكورين، وثالثها ما اشتمَل على معنى الباب من مُلْحَقَاتٍ مناسبةٍ، مع محافظةِ على الشريطة، وإن كانَ مأثورًا عن السلفِ والخلفِ.

ثم إنّك إنْ فقَدْتَ حديثًا في باب فذلك عن تكرير أُسْقِطه، وإن وجدت آخر بعضه متروكا على اختصاره أو مضموما إليه تمامه فعن داعي اهتمام أتركه وألحقه، وإنْ عثرتَ على اختلاف في الفصلين من ذكر غير الشيخين في الأول و ذكرهما في الثاني فاعلَمْ أنّي بَعْدَ تتبعي كتابَ: «**الجَمْع بين الصَحِيْحَيْنِ**» للحُمَيْدِي، و«**جامِع الأُصول**» اعتمدتُ على صَحِيْحَيْ الشيْخَيْنِ ومَتْنَيْهِمَا، وإنْ رأيتَ اختلافًا في نفس الحديث فذلك من تَشَعُّبِ طُرُقِ الأحاديث، ولعَلِّي ما اطّلَعْتُ على تلك الرواية التي سلكها الشيخُ -رضي الله عنه-، وقليلٌ ما تجد أقول: ما وجدتُ هذه الرواية في كتب الأصول، أو وجدتُ خلافها فيه، فاذا وقفتَ عليه فانسب القصور إليّ لِقِلّةِ الدراية، لا إلى جَنَابِ الشيخ -رفع الله قدره في الدّارَيْنِ-، حاشا لله من ذلك، رحِمَ اللهُ من إذا وقف على ذلك نَبّهَنَا عليه، و أرشدَنا طريقِ الصّوَابِ، ولم آلُ جهدًا في التنقير والتفتيش بقَدْرِ الوسع و الطاقة، ونقلتُ ذلك الإختلاف كما وجدت في الأصول، وما أشار إليه -رضي الله عنه- من غريبٍ أو ضعيفٍ أو غيرهما، بينتُ وجهَه غالبا، وما لم يُشِرْ إليه مما في الأصول، فقد قفيتُه في تركهِ، إلا في مواضعَ لغرضٍ، وربما تَجِدُ مواضعَ مهملة، وذلك حيث لم أَطّلِعْ على راويه فتركتُ البَيَاضَ، فإنْ عثرتُ عليه فألحقُهُ به، أحسن اللهُ جزاءَك، وسميتُ الكتابَ بـ: «**مِشْكَاة المَصَابِيح**»، وأسألُ اللهَ التوفيقَ والإعانةَ، والهدايةَ والصيانةَ، وتيسير ما أقصده، وأنْ ينفعني به في الحياةِ وبعد



الله نور السموات والأرض مثل نوره كمشكوة فيها مصباح

قد انطبع هذا الكتاب المستطاب من تأليف الشيخ ولي الدين محمد بن عبد الله الخطيب العمري التبريزي الموسوم

مشكوة المصابيح

باهتمام الراجي رحمة ربه المنان مرزا عبد الرزاق صانه الله عن حوادث الآفاق

في المطبع الأنصاري الواقع في بلدة الدهلي

صورة من «مشكاة المصابيح» طبعة المطبع الأنصاري بدهلي الهند 1300

المماتِ، وجميع المسلمين والمسلمات، حسبي الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم. اهـ

طبعات الكتاب :

طبع كتاب: «**المِشْكَاة**» طبعة حجرية في طرسبرج روسيا 1898 في جزئين، وفي قازان روسيا 1909، وفي بمبئ الهند سنة 1270 و1282 و1289 و1307، وطبع باسم: «**مِشْكَاة المَصَابِيح مع ما عليه من الحواشي المفيدة المعتبَرَة التي أُخذَتْ من أسفار متعددة وشروح مستنَدَة**»، وبذيله كتاب: «**الإِكْمَال في أسمَاء الرِّجَال**» في دهلي الهند 1300، وفي كلكته الهند 1319 وعليه شروحٌ وحواشٍ.

ثم في المكتب الإسلامي بيروت 1985 في 3 مجلدات، تحقيق وتخريج الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله-، وعدد أحاديثه: (6285) حديثا.

ثم في دار الكتب العلمية بيروت 1424 تحقيق جمال عيتاني، اعتمد في تحقيقه على مخطوطة محفوظة في المكتبة الظاهرية دمشق برقم: (0945)، نسخت في محرم سنة 1008، وتقع في 509 ورقة، وعليها تصويبات وهوامش.

ثم في دار ابن حزم بيروت في 6 مجلدات تحقيق رمضان بن أحمد بن علي آل عوف

فائدة : إسنادُ الكتابِ

قال الحافظ السيوطي في «**ثبته**»[1]:«**المشكاة**» لولي الدين محمد بن عبد الله التبريزي: أنبأني العلامة والدي وصاحبنا نجم الدين عمر بن فهد رحمهما الله، كلاهما عن أبي الفتح بن أبي بكر المدني، أخبرنا الحسام أبو محمد الحسن بن علي الأبيوردي، قراءةً لبعضِه وإجازةً لسائِره.

ح وأنبأني عاليا أبو القاسم بن محمد الخطيب النويري، عن الحسام الأبيوردي، أخبرنا الصدر أحمد بن نصر الله القزويني، عن مؤلفِه.

وقال العلامة **الروداني** في «**ثبته**»[2]: «**مِشْكَاة المصابيح**» لولي الدين محمد بن عبد الله التبريزي، به الي الجلال السيوطي، عن أبي القاسم بن محمد النويري الخطيب، عن

[1] إنشَاب الكتَب في أَنْسَاب الكُتُب 1/327/ رقم: 1074

[2] صلة الخلف بموصول السلف ص 408

الحسام أبي محمد الحسن بن علي الأبيوردي، عن الصدر أحمد بن نصر الله القزويني، عنه.

وقال **الفلاني** في «**ثبته**»[1]: قرأتُه من أوله الى آخره على الشيخ مُحَمّد سعيد سفر، عَن الشيخ مُحَمّد أبي طَاهِر بن ابراهيم الكوراني، عن أبيه، عن القشاشي، عن أحمد بن عليّ الشناوي، عن السّيِّد عضنفر النهروالي، عن محمّد سعيد الشهير بمير كلان، عن نسيم الدّين ميرك شاه، عن والده جمال الدّين عَطاء الله بن غياث الدّين، عن عَمه عبد الله بن عبد الرحمن، عن شرف الدين عبد الرحيم بن عبد الكريم الجرهي، عن علي بن مبارك شاه، عن مؤلفه محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي -رحمه الله تعالى-.

وللكتابِ أسانيد أخرى تجدُها في: ثبت **الشماع الحلبي**[ت936] «**تحفة الثقات**»: ص229، وثبت «**أسانيد الفقيه ابن حجر الهيتمي**»[ت974] ص99، وثبت: **البعلي** [ت1071] «**رياض أهل الجنة**» ص75/ رقم: 129، وثبت **الروداني**[ت1094] «**صلة الخلف**» ص408، وثبت **محمد عابدالسندي**[ت1207] «**حصر الشارد**» 2/485/ رقم: 987، وثبت **ابن عابدين**[ت1252] «**عقود الآلئ**» ص366/ رقم 22، وأثبات **الفاداني**[ت1410] «**الأسانيد المكية**» ص23/ رقم: 19، و«**الوافي بتذيل تذكار المصافي**» له أيضا : ص75/ رقم: 129، و«**الروض الفائح**»: ص624/ رقم 178.

الأعمال العلمية حول الكتاب :

من الشروح لكتاب: «**مِشْكَاة المَصَابِيح**»:

1- شرح العلامة شرف الدين الحسين بن محمد بن عبد الله الطيبي الشافعي(ت743)، سماهُ: «**الكَاشِفُ عن حَقَائِقِ السُّنَن**»، قال في مقدمته[2]: وكنتُ قبل قد استشرتُ الأخَ في الدين، المساهم في اليقين، بقية الأولياء، قطب الصلحاء، شرف الزهاد والعباد ولي الدين محمد بن عبد الله الخطيب –دامت بركته- بجمع أصل من الأحاديث المصطفوية على صاحبها أفضل التحية والسلام فاتفقَ رأيُنَا على تَكْمِلَةِ «المَصَابِيح»، وتهذيبه وتشذيبه،

[1] قطف الثمر في رفع أسانيد المصنفات ص 86

[2] الكاشف عن حقائق السنن 2/368

وتَعْيين روايته، ونِسبَةِ الأحاديث إلى الأئمة المتقنين، فما قَصّرَ فيما أشرتُ إليه من جمعه، فبذل وُسعَه، واستفرَغ طاقتَه فيما رُمْتُ منه.

فلما فرَغ من إتمامه شمّرتُ عن ساق الجِدِّ في شرح معضله، وحَلِّ مشكله، و تلخيص عَوِيْصِهِ، وإبراز نكاته ولطائفه، على ما يستدعيه غرائِب اللغة والنحو، ويقتَضِيه علم المعاني والبيان بعد تتبع الكتب المنسوبة إلى الأئمة –رضِيَ اللهُ عنهم وشَكَرَ مساعيهم–، مُعْلِماً لكلّ مصنفٍ بعلامةٍ مختصة به، فعلامةُ «معالم السنن وأعلامها»: (خط)، و«شرح السنة»: (حس)، و«شرح صحيح مسلم»: (مح)، و«الفائق للزّمَخْشَرِي»: (فا)، و«مفرَدَات الرّاغِب»: (غب)، و«نِهَايَة الجزَري»: (نه)، و«الشيخ التُوْربَشْتِي»: (تو)، و«القاضي البَيْضَاوي»: (قض)، و«المُظَفّر»: (مظ)، و«الأشرَف»: (شف).

وسلكتُ في النقل منها طريقَ الاختصار، وكان جُلُّ اعتمادي، وغاية اهتمامي بـ: «شرح مسلم للنّوَوِي»، لأنه كان أجمعها فوائد، وأكثرها عوائد، وأضبطها للشوارد والأوابد، وما لا ترى عليه علامة فأكثرها من نتائج خاطري الكليل، فإنْ ترى خللا فسُدّهُ جزاك الله خيرا، وكثيرا ما تجد في هذا الكتاب ضبط الألفاظ التي غَيّرَهَا في «المَصَابِيح» بعض من لا يَدَ له في الروايةِ ونقل الثقات بما سَنَحَ له، من وجوه العربية سهوا منه، مبينا خطأه، موجها صوابه بحمد الله، كاشفا لأستار أسرارها، حاويا لمقاصدها، وفوائدها فإن نظرت بعين الإنصاف لم تر مصنفا أجمع ولا أوجز منه، ولا أشد تحقيقا في بيان حقائقها، وسميته بـ: «الكَاشِف عن حَقَائِقِ السُنَن»، وإلى الله تعالى أرغب أن يجعل سعيي فيه خالصا لوجهه الكريم، وأن يقبله ، ويجعله ذخيرة لي عنده يجزيني بها في الدار الآخرة، فهو العالم بمودعات السرائر، وخفيات الضمائر، عليه اتوكل وإليه أنيب. اه

وذكر في أوله مقدمة في أصول الحديث ، قال الحافظ ابن حجَر في «هِدَايَة الرُوَاة»[1]: كتابه أحسنُ ما وُضِعَ على «المَصَابِيح» لذكائه وتبَحُرِهِ في العلوم وتَأَخُرِهِ. اه

طبع شرحُه العظيم هذا في مكتبة الباز مكة الطبعة الأولى 1417 في 12 مجلدات، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ثم في دار الكتب العلمية بيروت 1422 في 12 مجلدا تحقيق أبي عبد الله محمد علي سمك.

---

[1] هداية الرواة 58/1

2- **حاشية** لفخر الدين أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربردي(ت746)، ذكر الحبشي[1] أنه مخطوط في مكتبة كوبريلي (281)

3- **حاشية** لجلال الدين بن محيي الدين الخوارزمي الكرلاني(ت766)، ذكر الحبشي[2] أنّه مخطوطٌ في مكتبة رامبور الهند (1053)

4- **حاشية** للعلامة السيد أبي الحسن علي بن محمد الجرجاني الحنفي(ت816)، ذكرها حاجي خليفة[3]، مخطوطة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية الرياض، رقم الحفظ: (07320)، وأخرى(07325)

5- ولأبي الحسن محمد بن أبي بكر بن علي الحسني السيوطي ثم الظاهري الشافعي الأديب (ت859) كتاب: «**شرح غريب مشكاة المصابيح**»، مخطوط في مكتبة أحمد ثالث تركيا برقم: (436) بخَطِ المؤلّف.[4]

6- **شرح** موفق الدين أبي ذر أحمد بن البرهان إبراهيم الطرابلسي الأصل ثم الحلبي المولد والدار الشافعي(ت884)، لم يكمل ذكره السخاوي، وحاجي خليفة[5]

7- **شرح** عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز الأبهري(ت في حدود 895)، سمّاه: «مِنْهَاج المِشْكَاة»، أوّله: إنّ أصَحّ حديثٍ ترويه الثقاتُ في الأعصار...الخ، ذكره حاجي خليفة[6]

8- وللحافظ جلال الدين السيوطي(ت911)، كتاب: «**شرح غَرِيْبِ المِشْكَاة**»، ذكر الحبشي[7] أنه مخطوط في مكتبة طوب قوب تركيا برقم: (2047)

9- **حاشية** لجمال الدين سيد عطاء الله بن فضل الله الدشتكي الحسيني الرازي(ت927)، ذكره الحبشي[8]، وهو مخطوط.

---

[1] جامع الشروح والحواشي 1715/3

[2] جامع الشروح والحواشي 1715/3

[3] كشف الظنون 1698/2

[4] معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم 4/ 247

[5] الضوء اللامع 199/1، كشف الظنون 1698/2

[6] كشف الظنون 1698/2

[7] جامع الشروح والحواشي 1717/3

[8] جامع الشروح والحواشي 1716/3

10- **شرح** عماد الدين عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز الأبهري الكاهاني السندي الحنفي(ت بعد 928)، سمّاهُ: «**مِنْهَاج المِشْكَاة**»، ذكره الباباني[1]، وعبد الحي الحسني[2]، قال: صنّف شرحًا على «مِشْكَاة المَصَابِيح» للأمير نظام الدين علي شير، ووصفه في «المَعَارِف»[3] بأنّه شرحٌ بسيطٌ، وليحقّق مع الأبهري الذي قبله .

11- **شرح** شهاب الدين أبي العباس أحمد ابن حجر الهيتمي الشافعي(ت974)، سماهُ: «**فَتْح الإِلَهِ في شرح المِشْكَاة**»، لم يكمله، طبع في دار الكتب العلمية بيروت 2015 في 10 مجلدات، تحقيق أحمد فريد المزيدي.

12- **شرح** طيب بن أبى الطَّيِّبِ التَتَوِي السِّنْدِي السرهانبُورِي الهندي الحنفي(ت بعد990)، ذكره الحسني[4] فقال: تعليقاتٌ مفيدةٌ على «مِشْكَاة المَصَابِيح».

13- **شرح** عليه بالفارسية لبعض علماء كجرات في 4 مجلدات، فرغ من تأليفه سنة 993

14- **شرح** أحمد بن عبد القادر الرومي الحنفي(ت1041)، وهو مائة مجلسٍ في شرح مائة حديثٍ من أحاديثه، سَمّاهُ: «**مَحَاسِن الأَبْرَار ومَسَالِك الأَخْبَار**»، حقق في رسالة علمية.

15- **شرح** العلامة على بن سلطان محمد الهَرَوِي القَارِي الحنَفي(ت1014)، وهو شرح عظيم ممزوج، سمّاهُ: «**مِرْقَاة المَفَاتِيح شرح مِشْكَاة المَصَابِيح**»، جمع فيه جميع الشروح والحواشي، طبع في دار الفكر بيروت في 10 مجلدات، ثم في دار الكتب العلمية بيروت 1998 في 11 مجلدا تحقيق جمال عيتاني.

16- وعلى «**المِرْقَاة**» كتاب لمحمد عبد الحليم بن عبد الرحيم الجشتي الهندي، سمّاهُ: «**البِضَاعَة المُزْجَاة لمَنْ يُطَالِع المِرْقَاةِ في شرح المِشْكَاة**»، طبع في المكتبة الإمدادية ملتان باكستان 1392

17- **شرح** أبي محمد عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله الدهلوي الحنفي(ت1052)، سمّاه: «**لَمَعَات التّنْقِيح في شرح مِشْكَاة المَصَابِيح**»، في مجلدين،

---

[1] هدية العارفين 582/1

[2] نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر 370/4

[3] معارف العوارف ص 154

[4] معارف العوارف ص 155، نزهة الخواطر 359/4

انتهى منه سنة 1025، قال الحسني[1]: وهو أَجَلُّ وأعظمُ وأطولُ وأكبرُ تصنيفَاتِه، قال في «تأليف القَلْبِ الأَلِيْف» في حَقِّ ذلك الكتاب: وقد جاء بتوفيق الله وتأييده كتاباً حافلاً شاملاً مفيداً نافعاً في شرح الأحاديث النبوية، على مصدرها الصلاة والتحية، مشتملة على تحقيقاتٍ مفيدة وتدقيقاتٍ بديعة، وفوائد شريفة ونكات لطيفة. اه، طبع في دار النوادر سنة 1435 في10 مجلدات تحقيق تقي الدين الندوي.

18- وله **شرح** ثَانٍ بالفارسية سمّاهُ: «**أَشِعّة الّلمَعَات في شرح المِشْكَاة**»، قال الحسني[2]: شرح فارسي في أربع مجلدات، قال في «تَألِيف الأَلِيْفِ»، إنه تِلْوٌ لأخته: «المَعَات التّنْقِيح في شرح المِشْكَاة» وأرجح منها في التنقيح والتهذيب، والضبط والربط، وأكبر منها في الحجم والضخامة. اه، وقال في «المعارف»[3]: وهو سهلُ التناول في ضبطِ الغريب، وضبط المشكلاتِ، مقبولٌ متداولٌ .اه، طبع في مطبعة نولكشور الهند في 4 مجلدات.

وقد وضع له مقدمة في أصول الحديث، طبعت مفردة، دار في البشائر الإسلامية بيروت 1406 تحقيق سلمان الحسني الندوي .

19- وله أيضا كتاب: «**جَامِع البَرَكَات في مُنتَخَب شرح المِشْكَاة**»، قال الحسني[4]: كتاب مفيدٌ جدًا، وقال أيضا[5]: يشتملُ على فوائدَ كثيرةٍ وعوائدَ غزيرةٍ .

20- **شرح** محمد سعيد بن الإمام أحمد بن عبد الأحد العدوي العمري السرهندي الهندي (ت1070)، ذكره الحسني[6]

21- **شرح** عماد الدين عبد النبي بن عبد الله الشطاري العثماني الكجراتي الهندي، سماهُ: «**ذَرِيْعَة النّجَاة شرح المِشْكَاة**»، ذكره الحسني[7]

---

(1) نزهة الخواطر 555/5

(2) نزهة الخواطر 555/5

(3) معارف العوارف ص155

(4) معارف العوارف ص154

(5) نزهة الخواطر 555/5

(6) نزهة الخواطر 346/5، معارف العوارف ص154

(7) نزهة الخواطر 581/5

22- **شرح** أبي المجد محمد بن جعفر بن الجلال الحسيني البخاري الكجراتي الهندي (ت1111)، سمّاهُ: «**زِيْنَة النّكَات شرح المِشْكَاة**»، ذكره الحسني[1]

23- شرح محمد نعيم بن محمد فائض الصديقي الأودي الجونبوري الهندي الحنفي(ت1120)، قال الحسني[2]: صنّفه بعد ضعف البصارة، وأربى على مائة سنة.

24- شرح أكمل الدين يوسف بن إبراهيم بن محمد الزهري الشرواني الحنفي(ت1134)، سمّاهُ: «**هَدِيَة الصّبِيْح شرح مِشْكَاة المَصَابِيح**»، قال المرادي[3]: في ثلاث مجلدات كبار

25- **شرح** بالأردية لقطب الدين بن محيي الدين الدهلوي الحنفي(ت1289)، سمّاهُ: «مظَاهِر الحَقِّ»، قال الحسَني[4]: في أربعة مجلدات، وقال الفريوائي[5]: جمع دروس شيخه[6] لـ«مِشْكَاة المَصَابِيح»، وهذّبَها، وأضَاف عليها .

26- **حاشية** لفيض الحسن بن علي بخش بن خدابخش القرشي السهارنبوري الحنفي (ت1304)، ذكرها الحسَني[7].

27- **شرح** العلامة محمد صِدِّيق حسن خان الحسَيْني القِنّوْجِي الهندي(ت1307) في مجلدٍ واحدٍ، سماهُ: «**نُجُوم المِشْكَاة**»، فرغ من وضعه سنة 1033، ذكره الحسَني[8] .

28- ولأبي محمد إبراهيم بن عبد العلي بن رحيم بخش الآروي الهندي(ت1319) كتاب: «**طَرِيْق النّجَاة في ترجمة الصِّحَاح من المِشْكَاة**»، ذكره الحسَني[9]، ترجم فيه أحاديث الفصل الأول في أربعة أجزاء.

---

(1) نزهة الخواطر 796/6، معارف العوارف ص154

(2) معارف العوارف ص 154، نزهة الخواطر 841/6

(3) سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر 240/4

(4) نزهة الخواطر 1070/7

(5) جهود مخلصة في خدمة السنة النبوية المطهرة ص38

(6) الشيخ المحدث محمد إسحاق بن محمد أفضل بن عبد العزيز بن ولي الله الشاه العمري الدهلوي الهندي/ ت1262، ترجمته في : نزهة الخواطر 59/7 ، نشر النور والزهر" 127/1 المختصر

(7) نزهة الخواطر 1328/8

(8) معارف العوارف ص155

(9) نزهة الخواطر 1165/8، معارف العوارف ص155

29- **تعليقات** شتى على النصف الأول من «المِشْكَاة» لأبي سعيد محمد حسين البَالتوي الهندي (ت1338)، ذكرها الفريوائي[1].

30- **حاشية** أبي محمد عبد الوهاب بن الحاج محمد المُلْتَاني الدِّهْلَوي(ت1351)، ذكره الفريوائي[2].

31- **شرح** عبد الله الروبري الهندي(ت1384)، قال الفريوائي[3]: شرح وترجمة «مِشْكَاة المَصَابِيْح» إلى القدر.

32- **شرح** محمد إسماعيل بن محمد إبراهيم السلفي الهندي(ت1387)، قال الفريوائي[4]: ترجمة وشرح «مِشْكَاة المَصَابِيْح» بالأردية، ولم يكمله فأكمله الشيخ محمد سليمان الكيلاني، نشر كاملا في باكستان، وهو عديمُ النَّظِير في بابه، كما قال الفوجاني.

33- **شرح** عبد الجليل بن أبي السادات علي أحمد السامرودي الهندي(ت1394)، قال الفريوائي[5]: شرح «المِشْكَاة» بالعربية إلى أواخر كتاب الجنائز، لم يتعرض في المسائل إلى ذكر أقوال الناس بل اكتفى على ما استنبط في الحديث، وتكلّم على الرواة وحَلِّ اللُّغَات المُشكِلة، ولم يُطبَع الكتابُ بعد .

34- **شرح** محمد إدريس بن محمد إسماعيل الكاندهلوي الهندي الحنفي(ت1394)، سمّاهُ: «**التّعْلِيق الصّبِيْح على مِشْكَاة المَصَابِيح**»، طبع في مطبعة الاعتدال دمشق بنفقة المجلس العلمي الإسلامي الشهير بمجلس إشاعة العلوم الكائن بحيدر آباد الدكن الهند، ثم طبع في دمشق سنة 1354 في 4 مجلدات، وأعيد تصويره بالمكتبة الفخرية ديوبند الهند 1354، ثم طبع حديثاً في دار إحياء التراث العربي بيروت 2004، في 7 أجزاء، باعتناء محمد عوض مرعب.

---

(1) جهود مخلصة في خدمة السنة النبوية المطهرة ص97

(2) جهود مخلصة في خدمة السنة النبوية المطهرة ص85

(3) جهود مخلصة في خدمة السنة النبوية المطهرة ص111

(4) جهود مخلصة في خدمة السنة النبوية المطهرة ص112

(5) جهود مخلصة في خدمة السنة النبوية المطهرة ص110

35- **شرح** عبد السلام بن بادبخش البستوي الهندي(ت1395)، قال الفريوائي[1]: شرح وترجمة «المِشْكَاة» المسمى بـ: «**أَنْوَار المَصَابِيح**» بالأردية، نشر منه الجزء الحادي عشر، و الباقي هو أبواب الشمائل، كمّلَهُ نجلُه عبد الرشيد.

36- **شرح** أبي الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام الرحماني المباركفوري الهندي (ت1414)، وسَمّاهُ: «**مِرْعَاة المَفَاتِيح**»، طبع في إدارة البحوث الإسلامية والدعوة والإفتاء بالجامعة السلفية الهند في 9 مجلدات، آخره كتاب الحج.

37- **شرح** أبي عبد الله محمد الغوندلوي الهندي، قال الفريوائي[2]: زهاء سبعمائة صفحة.

38- ولعبد البديع السيد صقر كتاب: «**مُختَصر مِشْكَاة المَصَابِيح ومختارات من سِوَاه**»، طبع في دار العربية 1388، ذكره المرعشلي[3]

39- «**الإكمال في أسماء الرجال**» أي: رجال «مِشْكَاة المَصَابِيح» للتبريزي، طبع مفردا ومع شرح الطيبي.

40- ولأبي محمد بن محمد بن حسين الفضالي الفرغري السكاداري(ت777)، كتاب: «**أسماء الصحابة والتابعين مما ذكره المصابيح**»، ذكره بروكلمان[4]، منه نسخة في آيا صوفيا.

41- وكذا لعبد الحق بن سيف الدين البخاري الدهلوي كتاب: «**أسماء رجال المِشْكَاة**».

42- وللحافظ ابن حجر العسقلاني، كتاب: «**هِدَايَة الرّوَاةِ إلى تخريج أحَادِيث المَصَابِيح والمِشْكَاة**»، طبع في دار ابن عفان الرياض 1420 في 6 مجلدات تحقيق علي حسن الحلبي

43- وله أيضا رسالة تضمنتْ أجوبةً حول (18) حديثًا في **المصابيح**، حكم عليها الإمامُ أبو حفص عمر بن علي بن عمر القزويني(ت750) بالوضع، فقام الحافظُ بدراستها و الحكم عليها، قال في مقدمة رسالته: إن أكثر هذه الأحاديث لا يُطلَق عليه وصفُ الوضع، طبعت هذه الرسالةُ المذكورة بآخر كتاب «مِشْكَاة المَصَابِيح» في طبعة المكتب

---

[1] جهود مخلصة في خدمة السنة النبوية المطهرة ص114

[2] جهود مخلصة في خدمة السنة النبوية المطهرة ص112

[3] نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر ص1907

[4] تاريخ الأدب العربي 247/6

الإسلامي في بيروت، ضمن المجلد الثالث، وفي مقدمة كتاب «الكاشف» للطيبي طبعة الباز، المجلد الأول ص 341 إلى 356 .

44- وللحافظ صلاح الدّين أبي سعيد خليل بن كيكلدي العلائي الدمشقي الشافعي (ت761) كتاب: «**النّقْدُ الصّحِيْح لما اعترِضَ عليه من أحاديث المَصَابِيح**»، طبع في دار الإمام مسلم بيروت تحقيق محمود سعيد ممدوح، وأخرى بدون ذكر دار نشر 1405 تحقيق عبد الرحيم محمد أحمد القشقري.

45- ولعمرو عبد المنعم سليم -معاصر- كتاب: «**النّقْدُ الصّرِيْح لأجوبةِ الحافظ ابن حجر عن أحاديث المَصَابِيح**»، طبع في مكتبة ابن تيمية القاهرة ومكتبة العلم جدة 1414

46- وللمولوي السيد أحمد حسن الدهلوي الهندي(ت1338) كتاب: «**تخريج مِشْكَاة المَصَابِيح**»، ذكره الحسني[1]، طبع بالهند سنة 1333 في مجلدين باسم كتاب: «**تنقيح الرواة في أحاديث المِشْكَاة**».

47- ولنور الحسن بن صِدِّيق حسن خان القِنَّوْجِي الهندي(ت1355) كتاب: «**الرّحمَةَ المُهْدَاة تكملة المِشْكَاة**»، جمع فيه الفصل الرابع في كل باب من أبواب «المِشْكَاة»، طبع على الحجر في المطبعة الفاروقية دهلي الهند 1301، وسنة 1302[2]

48- ولسراج الدين حسين بن بهاء الدين الشاهْجَهانآباذي الهندي كتاب: «**سِرَاج الهداية**»، ذكره بروكلمان.

49- واستخرج منه محمد لقمان السلفي –معاصر- أحاديث «الصحيحين»، وجمعها في كتاب سَمّاهُ: «**هَدْيُ الثّقَلَيْن في أحاديث الصّحِيْحَيْن**»، طبع في دار الداعي الرياض 1421، عدد أحاديثه: (2704) حديثا.

[44]- «بَرَكَة الكَلَام على أحاديثِ الأحْكَامِ الوَاقِعَة في الهِدَايَة للزّيْلَعِي» لفخر الدين أبي محمد عثمان بن علي بن محمد البَارِعي الزّيْلَعِي الحنفي (ت743)[1]

---

(1) نزهة الخواطر 1180/8

(2) جامع الشروح والحواشي 1718/3، معجم المطبوعات العربية بالهند ص506

ذكره **الباباني**[2]، **وأبو الحسنات اللكنوي**[3]

حالة الكتاب

مخطوطٌ في مكتبة أسعد أفندي تركيا، برقم: (281)؛ وأخرى في دار الكتب الوطنيّة بتونس، برقم: (7280)، في 346 ورقة.[4]

---

(1) عثمان بن علي بن محجن فخر الدين الزيلعي، فقيه حنفي، قدم القاهرة سنة 705 فأفتى ودرّس، وتوفي فيها سنة 743، له مصنفات منها: تبيين الحقائق في شرح كنز الدقائق، وشرح الجامع الكبير، ترجمته في: الفوائد البهية 115، الدرر الكامنة 446/2، الأعلام للزركلي 210/4

(2) هدية العارفين 1/ 655

(3) هدية العارفين 1/ 655

(4) معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم – المخطوطات والمطبوعات 1951/3



وبالله التوفيق والتيسير

كتاب المحرر في الأحكام

تأليف الشيخ الإمام شيخ الإسلام

العالم المحقق أبي عبد الله

محمد بن أحمد ابن عبد الهادي

المقدسي الحنبلي غفر الله

له ولوالديه و

المسلمين امين

ملكه من فضل ربه الوهاب عبد

... ابن سليمان غفر الله له ولوا

لديه وجميع المسلمين انه غفور رحيم

وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

صورة مخطوط: «المُحَرَّر في الحديث» لابن عبد الهادي، محفوظة في المكتبة العامة بشقراء

[45]- «المُحَرَّر في الحديثِ» للحافظ العلامة شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن قُدامة المقدسي الحنبلي (ت744)[1]

قال في أوله[2]: الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمدخاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فهذا مختَصرٌ يشتملُ على جملةٍ من الأحاديثِ النبويةِ في الأحكام الشرعية، وانتخبتُه من كتبِ الأئمةِ المشهورين، والحفاظ المعتمدين، كـ: «**مسند**» الإمام أحمد بن حنبل، و«**صَحِيحَيْ**» البخاري ومسلم، و«**سنن أبي داود**»، وابن ماجة، والنسائي، و«**جامع أبي عيسى الترمذي**»، و«**صحيح أبي بكر بن خزيمة**»، وكتاب: «**الأنواع والتقاسيم**» لأبي حاتِم بن حِبّان، و«**المستدرَك**» للحاكم أبي عبدالله النيسابوري، و«**السنن الكبرى**» للبيهقي، وغيرهم من الكتبِ المشهورة.

وذكرتُ بعض من صحّحَ الحديثَ أو ضعّفَه، والكلام على بعض رُوَاتِه، من جُرحٍ وتعديلٍ، واجتهدتُ في اختصارِه، وتحريرِ ألفاظهِ، ورتبتُه على ترتيب بعض فقهاءِ زماننا، ليَسْهُلَ الكشفُ منه، وما كان فيه متفقًا عليه فهو ما اجتمع البخاري ومسلم على روايته، وربما أذكرُ فيه شيئًا من آثار الصحابة -رضي الله عنهم- أجمعين

والله المَسئُولُ أنْ ينفعَنا بذلك، ومن قرأَه أو حفظَه أو نظَر فيه، وأن يجعلهُ خالصًا لوجهه الكريم، موجبًا لرضاه، إنّه على كل شيء قدير، وهو حسبنا ونعم الوكيل اهـ

قال الحافظ **ابن حجَر**[3]: اختصره من «**الإِلْمَام**» فجَوّدَهُ جِدًّا.اهـ

طبعات الكتاب :

---

(1) الإمام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن قدامة المقدسي الحنبلي، قال ابن كثير: كان حافظا علامة ناقدا حصل من العلوم ما لا يبلغه الشيوخ الكبار، وبرع في الفنون، وكان جبلا في العلل والطرق والرجال، حسن الفهم جدا، صحيح الذهن، من كتبه: "المحرر في الأحكام"، و"الصارم المنكي في الرد على السبكي"، و"تنقيح التحقيق"، و غير ذلك / ت744 ، ترجمته في: الدرر الكامنة 5/61/ ترجمة 888، شذرات الذهب 6/141، الأعلام للزركلي 5/ 326

(2) المحرر في الحديث ص31

(3) الدرر الكامنة 5/62

طبع كتاب: «**المُحَرّر**» في مطبعة مصطفى محمد مكة المكرمة 1380، وفي دار السلام العالمية القاهرة 1390، وفي دار الكتاب العربي بيروت 1404 بدون تحقيق، ثم في دار المعرفة بيروت1405، في مجلدين تحقيق الشيخ يوسف عبد الرحمن المرعشلي ورفاقه محمد سليم سماره، وجمال حمدي الذهبي، وفي دار الكتب العلمية بيروت 1418 تحقيق محمد حسن إسماعيل، وعدد أحاديثه: (1304) حديثا.

وفي دار الداعي الرياض 1422 في مجلدين بتحقيق عبد المنان عبد اللطيف المدني، وإشراف الشيخ محمد لقمان السلفي، وعدد أحاديث هذه الطبعة: (1320)، وقد علق عليه المحقق بتعليقات وفوائد سمّاها: «**عون المُغِيث في شرح المُحَرّر في الحديث**».

وطبع طبعة خيرية عام 1425 بتحقيق الدكتور عبد الله التركي، وطبع في مؤسسة الرسالة بيروت 1424 تحقيق خالد ضيف الشلاحي، وسَمّى تخريجَه للأحاديث: «**الدُّرَر في تخريج المُحَرّر**».

ثم في دار النوادر بيروت 1429 تحقيق عادل الهدبا ومحمد علوش، واعتمدا في تحقيقهما على ثلاث نسخ، **الأولى**: نسخة من مكتبة الشيخ إبراهيم محمد السليم، في 129 لوحة، كتبت في 29 جمادى سنة 1303، وهي نسخة مصححة مقابلة، ولعلها منقولة عن نسخة مكتبة بانكبور بخدابش الهند، **الثانية**: نسخة المكتبة المحمودية المدينة المنورة برقم: (626)، في 155 لوحة، وهي مصححة ومقابلة، وفيها خروم في بعض المواضع، وليس فيها اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ، **الثالثة**: نسخة من محفوظات مكتبة الملك فهد الوطنية الرياض، أصلها من المكتبة العامة بشقراء، تقع في 66 لوحة ناسخها الشيخ عبد الله بن علي بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وهي مقابلة ومصححة، وتبدأ من أول الكتاب الى كتاب النكاح.

ثم طبع في دار مدار القبس الرياض، الطبعة الأولى 1438، تحقيق ماهر الفحل.

الأعمال العلمية حول الكتاب :

1 ـ للشيخ سليم الهلالي -معاصر- تخريجُ موسّع لأحاديثِ الكتاب، سمّاهُ: «**التّخْرِيج المُحَبّر الحَثِيث لأحاديث المُحَرّر في الحدِيثِ**»، طبع في دار ابن حزم بيروت 1425 في ثلاث مجلدات.

2 ـ وللشيخ **عبد الله بن صالح الفوزان** كتاب: «**روضة الأفهام شرح زوائد المُحَرّر على بلوغ المَرَام**»، طبع في دار ابن الجوزي الرياض الطبعة الأولى 1437 في 4 مجلدات.

3 ـ شرح الشيخ زيد بن محمد المدخلي(ت1435)، سمّاه: «**التِّبْيَان الميَسّر لأحاديث المحرّر**» ، طبع في دار الميراث النبوي في 3 مجلدات.

4 ـ «**الشرح المُيَسّر لكتاب المحرّر**» للشيخ أحمد بن على القرني، طبع في دار الناشر المتميز الرياض الطبعة الأولى 1438 في مجلد، شرح فبه كتاب الطهارة منه.

[46]– «الأَحْكَام الكُبْرَى» له أيضا

رتّبَها على أحكام ضِياء الدين المقدسي، لكنّه لم يكمل، بل تَمّمَ منها سبعة مجلدات، وذكره في كتابه: «**تَنْقِيح التّحْقِيق**»[1]، وسمّاهُ : «**الأَحْكَام الكَبِير**».

قال **ابن رجب**[2]: «**الأَحْكَام الكُبْرَى**» المُرَتّبَة على أحكامِ الحافظ الضياء، كمل منها سبع مجلدات. اهـ

وقال الحافظ **ابن حجر**[3]: له كتاب «**الأحكام**» في ثمان مجلدات.

[47]– «القِسطَاسُ المُستَقِيم في الحديثِ الصحيحِ القَوِيمِ» لتاج الدين أبي الحسن علي بن عبد الله بن أبي الحسن بن أبى بكر الأَرْدَبِيلى التّبْرِيزِي الشافعي (ت746)[4]

(1) تنقيح التحقيق 1182/2

(2) ذيل طبقات الحنابلة 117/5

(3) الدرر الكامنة 62/5

(4) تاج الدين أبو الحسن علي بن عبد الله بن أبي الحسن الأردبيلي التبريزي، فقيه شافعي، ولد في أردبيل بأذربيجان، و سكن تبريز، ودخل بغداد سنة 710، ثم حج، ودخل مصر سنة 722، وأفتى وهو ابن ثلاثين سنة، وأَصَمّ في آخر عمره، و مات بالقاهرة، قال السبكي: كان ماهرا في علوم شتى، وعُنِيَ بالحديث بأخرَة، وصنّف في التفسير والحديث والأصول و الحساب/ ت746، ترجمته في: طبقات الشافعية للسبكي 146/6، الدرر الكامنة 143/3

ذكره **ابن الملَقِّن**[1] فقال: عَمِلَ أحكامًا في علم الحديث؛ وأَسمَعَها، سمعتُ عليه بعضَها، سمّاهَا : «**القِسْطَاس**»، تَعِبَ عليها كثيرًا. اهـ

وقال الحافظ **ابن حجر**[2] : جمع كتابًا كبيرًا في الأحكام، وحدّثَ به، وحصل له.

وله كتابٌ آخر جمعَ فيه أحاديثَ الأحكامِ الضعيفَةِ، يأتي ذكره في الفصل الثاني.

[48]- «كتابٌ في أحَاديثِ الأحكَامِ» للإمام بهاء الدين أبي المَعَالي وأبي عبد الله محمد بن علي بن سعيد بن سالم الأنصاري الدمشقي الشافعي، المعروف بـ: ابن إمام المَشْهَد (ت752)[3].

قال **الذهبي** في «**المعجم المُخْتَص**»[4]: ألّف أحكامًا كبيرًا .اهـ

وقال **الصّفَدِي**[5]: جمع كتاب «**الأَحْكَامِ**»، وجَوّدَهُ في سِتِّ مجلداتٍ، وتَنَاولتُهُ منه، و أجازني روايةَ ما له تسميعه بديوان الإنشاء بدمشق في المحرم سنة اثنتين وأربعين وسبع مائة. اهـ

وقال **ابن قاضي شهبة**[6]: قال ابن رافع: جمع مجلدات على «**التّمْيِيز**» للبارزي، وكتابا في **أحاديث الأحكام** في أربع مجلدات، ونَاوَلَنِي إياه. اهـ

وذكره أيضا **شمس الدين السخاوي** في «**ذيل دُوَلِ الإسلام**»[7].

---

(1) العقد المذهب ص 415، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة 36/3، هدية العارفين 719/1

(2) الدرر الكامنة 86/4

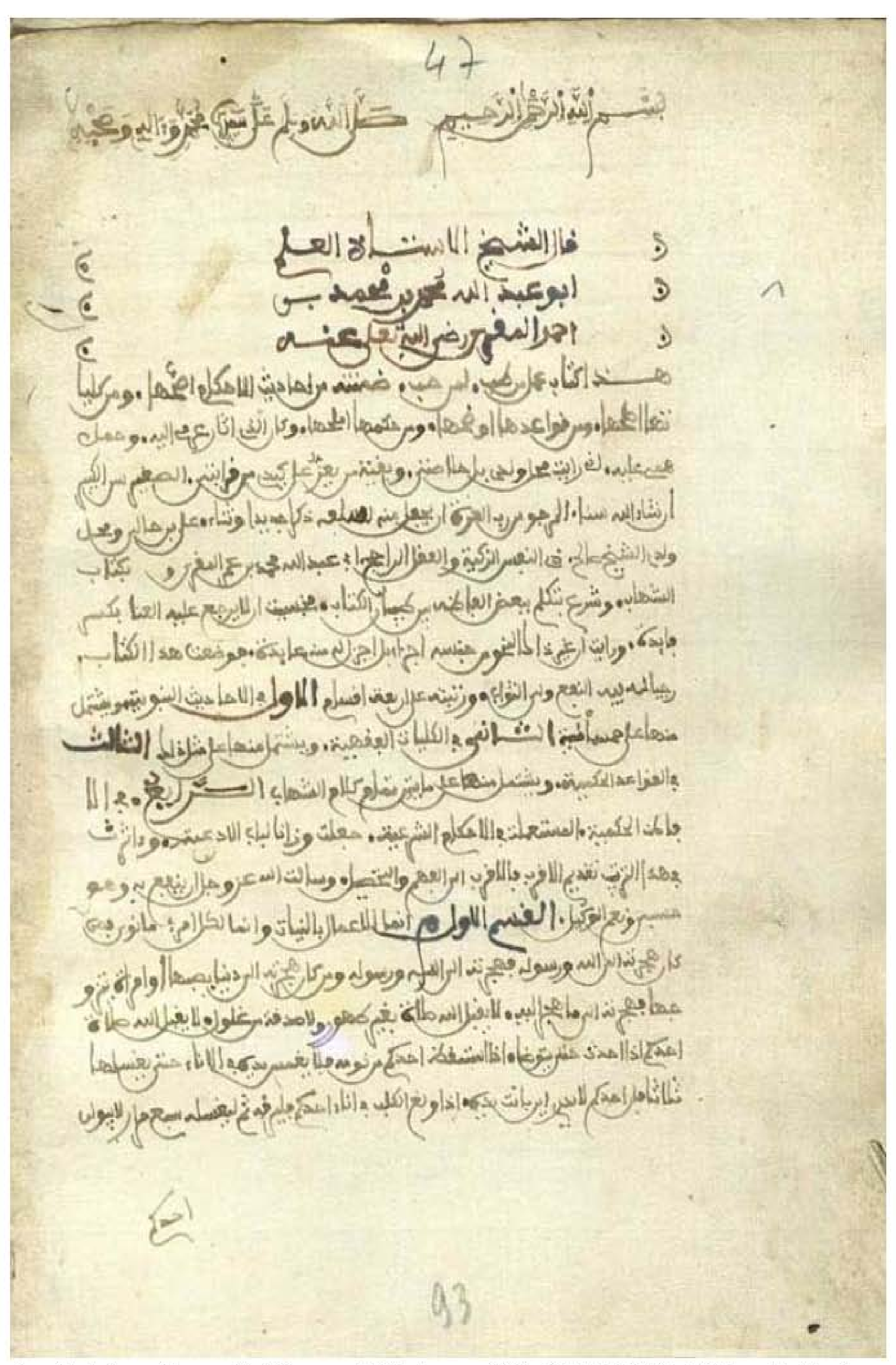
(3) بهاء الدين أبو المعالي محمد بن علي بن سعد الأنصاري الدمشقيّ الشافعي، المعروف بابن إمام المشهد، درّس وولي الحسبة بدمشق، له تصانيف وفوائد حسنة منها: "كتاب في أحاديث الأحكام"، وجمع مجلدات على كتاب "التمييز" في الفقه للبارزي/ ت752، ترجمته في: الدرر الكامنة 65/4، شذرات الذهب 172/6، الأعلام للزركلي 285/6

(4) المعجم المختص بالمحدثين ص254

(5) الوافي بالوفيات 157/4

(6) طبقات الشافعية 65/3، ومثله في شذرات الذهب 295/8

(7) ذيل دول الإسلام 64/1



بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه

قال الشيخ الأستاذ العلم

أبو عبد الله محمد بن محمد بن

أحمد المقري رضي الله تعالى عنه

صورة مخطوط: «عمل من طب لمن حب» للمقري، محفوظة في مؤسسة الملك عبد العزيز الدار البيضاء

[49]- «عَمَلُ مَنْ طَبَّ لِمَنْ حَبَّ» للشيخ العلامة الفقيه أبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد المَقَّرِي التِلْمِسَانِي المالكي (ت759)[1]

قال في مقدمته[2]: الحمدُ لله، هذا كتاب: «**عَمَلُ مَنْ طَبّ لِمَنْ حَبّ**»، ضمنتُه من أحاديثِ الأحكامِ أَصَحّهَا، ومن كُلِّيّاتِهِ أصلحها، ومن قواعده أوضحها، ومن حكمها أملحها، وكان الذي أَثَارَ عزمي إليه ، وحمل هَمِّي إليه أنّي رأَيت محَلّ ولدي بل خُلَاصَتِي، وبَقِيّةَ من يعز على كبدي من قرابتي، الصغير سِنًّا، الكبير عن شاء الله سَنَاءً، المَرْجُوُّ من ربِّ العِزّةِ أنْ يجعل منه للسّلَفِ ذِكْرًا جديدًا وثناءً، علي ابن خالي ومحل والدي الشيخ الصالح ذي النفس الزكية والعقل الراجح أبي عبد الله محمد بن عمر المقري، وَلَعَ بكتاب: «**الشِّهَاب**»[3]، وشرع يتكلمُ ببعض ألفاظه بين صِبيان الكُتّابِ، فخشيت أن لا يرجع بكبير فائدة ، و رأيتُ أن غير ذلك النحو من جنسه أجزأ، بل أجزل له منه عائدة، فوضعتُ له هذا الكتابَ، راجيا له فيه النفعَ ولِيَ الثوابَ، ورتبتُه على أربعةِ أقسامٍ :

---

[1] أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد القرشي المقري التلمساني؛ فقيه وقاض من أكابر المالكية، ولد ونشأ بتلمسان، رحل الى المشرق، وحج، وولي قضاء الجماعة بفاس، من كتبه: "القَوَاعد"، و"الطُرَف والتُحَف"، و"الحقَائِق والرّقَائق"، وغير ذلك/ ت759.

و"المَقْرِي": بسكون القاف أيضا، قال في نيل الابتهاج ص: 420: "المَقَرِّي" بفتح الميم وتشديد القاف المفتوحة، كذا ضبطه الشيخ عبد الرحمن الثعالبي في كتابه العلوم الفاخرة، وكذا الونشريسي، وزاد أنها قرية من قرى بلاد الزاب من افريقية، سكنها سلفه ثم تحولوا لتلمسان.اهـ، قال الزركلي 37/7: لابن مرزوق الحفيد كتاب في ترجمته سماه: "النور البَدْرِي في التعريف بالفقيه المَقْرِي"، ضبطه فيه بفتح الميم وسكون القاف، وهي لغة ثانية في اسم: "مقر" البلدة التي نسب إليها هو وحفيده، بفتح الميم وتشديد القاف، وهي من قرى زاب إفريقيةترجمته في: شذرات الذهب 193/6 ، نيل الابتهاج ص 420، الأعلام للزركلي 7/ 37

[2] عمل مَنْ طَبّ لمَنْ حَبّ ص35

[3] كتاب: "شِهَاب الأخبار في الحكم والأمثال والآداب" من الأحاديث النبوية للقاضي أبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي، الشافعي المتوفى سنة 454، وهو مطبوع مفردا ومع شروحه.

الأولُ: الأحاديث النبوية ويشتمل على خمسمائة، الثاني: في الكليات الفقهية ، و يشتملُ منها على مثل ذلك ، الثالث: في القواعد الحكمية، ويشتملُ منها على مائتين تمامَ كَلِمِ «**الشِّهَاب**»، الرابع: في الألفاظ الحكمية المستعملة في الأحكام الشرعية، جعلته وِزَانًا لباب الأدعية، وآثرتُ في هذا الترتيبِ تقديم الأقرب فالأقرب إلى الفهم والتحصيل، وسألتُ اللهَ -عز وجل- أن ينفع به، وهو حسبي ونعم الوكيل.

وقد فرغ منه تأليفه ضحوة الخميس الثالث لشهر الله الحرام فاتح سنة ثلاث و خمسين وسبعمائة، كما جاء في خاتمة مخطوطة مكتبة مؤسسة الملك عبد العزيز الدار البيضاء.

طبعات الكتاب :

طبع هذا الكتابُ البديعُ العجيبُ كاملًا في دار الكتب العلمية بيروت 1424 تحقيق بدر العمراني الطنجي، اعتمد في تحقيقه على نسختين، **الأولى**: نسخة الشيخ محمد بو خبزة الحسني التطواني، المحفوظة بمكتبته ضمن مجموع، تقع في 21 ورقة، **الثانية**: نسخة محفوظة في الخزانة العامة الرباط برقم: (1258/د)، وتقع في 37 ورقة.

وطبع قسمه الثاني المشتمل على الكليات في دار ابن حزم بيروت 1432 تحقيق محمد أبو الأجفان.

وللكتاب نسخةٌ خطيةٌ ثالثة في مكتبة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية الرياض، رقم الحفظ: (1767-2-ف)

ورابعة في مكتبة مؤسسة الملك عبد العزيز الدار البيضاء برقم: (92/3)

وخامسة في مؤسسة علال الفاسي(ع 38)، عدد صفحاتها 196، ينقصها الورقة الأولى، والفصل الرابع من الباب الاخير من الكتاب.

فائدة أولى: أبيات شعرية في مدح الكتاب

جاء في الورقة الأولى من مخطوط «**عمَل مَنْ طَبّ**» بخَطِّ شيخنا العلامة محمد **بوخبزة التطواني** رحمه الله : لمؤلفه في مدح هذا الكتاب:

هذا كـتابٌ بـديعٌ فـي مَـحَاسِنِـهِ ... ضـمنتُه كـلّ شـيءٍ خِلتُهُ حسَنــاً

فـكُلُّ مـا فـيهِ إنْ مَـرّ الـلبيبُ بـه ... ولَــمْ يـشم عَـبِـيراً مـنـه سَـنَـا

فخُذْهُ واشْدُدْ به كَـفَّ الضّنِيْنِ وذُدْ ... حتى تُـحَصِّلْهُ عن جفنِــكَ الوَسَنَـا

فائدة ثانية: كتاب: «عمل مَن طَبَّ لمَن حَبَّ في الطِّبِّ»

للعلامة الأديب المؤرخ الطبيب الوزير لسان الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن الخطيب الأندلسي الغرناطي(ت776) كتابٌ بنفسِ عنوانِ كتابِ المقري، وهو: «**عمَل مَنْ طَبّ لمَنْ حَبّ في الصناعة الطبية**»، أَلّفَهُ للسلطان أبي سالم إبراهيم المريني؛ نشر في جامعة سلمانقة الإسبانية نسخةً محققةً منه، تنتهي بسردٍ للمصطلحاتِ ومعجم الأسماء الطبية ومقابلاتها بالإسبانية.

[50]- «نِهايَةُ الإحْكام في دِرايَةِ الأحكام»، أو «الأحْكام الكُبْرى» للحافظ أبي سعيد صلاح الدين بن خليل بن كيلكدي العَلَائي الدمشقي (ت761)[1]

قال **التاج السبكي**[2]: شرَع في أحكامٍ كبرَى؛ عمِلَ منها قطعةً نفيسةً. اهـ

وقال **الصَّفَدي**[3]: من تصانيفه مما لم يَتِمّ إلى يومئذ كتاب: «**نِهَايَة الإِحْكَام لدِرَايَة الأحكَام**»

وذكره الحافظ **شمس الدين الحسيني**[4] في ترجمته ضمن مؤلفاته بعنوان: «**مقدمة كتاب: نِهَايَة الإِحْكَام في دِرَايَة الأَحْكَام**»، خمسة عشر جزءًا[5].

وقد ذكر **العلائي** العنوان الأول والمقدمة في **ثبته**: «**إثَارَة الفَوَائِد**»[6].

فائدة : نقلٌ من «مقدمة أحكام العلائي»

---

(1) الإمام العلاّمة الحافظ خليل بن كيكلدي صلاح الدين بن العلائي الدمشقي الشّافعي . ولد سنة 694، من تصانيفه: "إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة"، وكتاب: "الأربعين في أعمال المتقين"، و"تحفة الرائض بعلوم آيات الفرائض"، و"الوشي المعلم" في الحديث، و"نظم الفرائد لما تضمّنه حديث ذي اليدين من الفوائد"، وغير ذلك/ ت 761، ترجمته في: طبقات الشافعية للسبكي 10/ 35، الأعلام للزركلي 2/ 321

(2) طبقات الشافعية الكبرى 10/ 36، ومثله في طبقات ابن قاضي شهبة3/93، وفهرس الفهارس 2/790/440

(3) الوافي بالوفيات 13/257

(4) ذيل تذكرة الحفاظ ص 29

(5) ثم وجدتُ أنّ العلائي أشار إلى هذه المقدمة أيضا في كتابه: "النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح" ص24

(6) إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة 1/85، و2/730، والنقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح ص 24

قال الحافظُ **ابن حجر العسقلاني** في «**نُكَتِهِ**»[1]: قد تكَلّمَ الحافظُ **العلائي** في مقدمةِ «**الأَحْكَامِ**» على الحديثِ المَعْلُولِ بِكَلَامٍ طَويلٍ مُفيدٍ نَقَلْتُ منه ما يتعلقُ بما نحن فيه هنا ملخصاً لأنّه شاملٌ لكلّ ما يتعلقُ بتعليلِ الحديثِ من اضطرابٍ وغيره، قال:

وهذا الفَنُّ أغمضُ أنواعِ الحدِيث وأدَقِّهَا مسلكاً، ولا يقومُ به إلّا مْن مَنَحَهُ اللهُ فَهْماً غايصا، واطِّلَاعاً حاوياً، وإدراكاً لمراتِب الرواةِ، ومعرفةً ثاقبةً.

ولهذا لم يتكلمْ فيه إلّا أفرادُ أئمةِ هذا الشأنِ وحُذّاقِهِمْ كابن المديني والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم وأمثالهم.

وإنّما يقوي القول بالتعليل يعني فيما ظاهره الصحة عند عدَم المعارض، وحيث يجزُم المعللُ بتقديم التعليل أو أنه الأظهر، فأمّا إذا اقتصر على الإشارة إلى العلة فقط بأنّ القول مثلا في الموصول: رواه فلان مرسلا أو نحو ذلك، ولا يبين أي الروايتين أرجح، فهذا هو الموجودُ كثيرا في كلامهم، ولا يلزمُ منه رجحان الإرسال على الوصل.

قال: والاختلاف تارة في السند، وتارة في المتن، فالذي في السند يتنوع أنواعا: أحدها: تعارض الوصل والإرسال، ثانيها: تعارض الوقف والرفع، ثالثها: تعارض الاتصال والانقطاع، رابعها: أن يروي الحديث قومٌ -مثلا- عن رجل عن تابعي عن صحابي، ويرويه غيرهم عن ذلك الرجل عن تابعي آخر عن الصحابي بعينه، خامسها: زيادة رجلٍ في أحد الإسنادين، سادسها: الاختلاف في اسم الراوي ونَسَبه إذا كان مترددا بين ثقةٍ وضعيفٍ.

فأما الثلاثة الأول: فقد تقدّم القول فيها، وأنّ المختلفين إما يكونوا متماثلين في الحفظ والإتقان (أم لا)، فالمتماثلون إمّا يكون عددهم من الجانبين سواء أو لا، فإن استوى عددُهم مع استواء أوصافِهم وجب التوقفُ حتى يترجح أحد الطريقين بقرينةٍ من القرائن، فمتى اعتضدت إحدى الطريقين بشيءٍ من وجوه الترجيح حكم لها، ووجوه الترجيح كثيرةٌ لا تنحصر، ولا ضابطَ لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديثٍ يقوم به ترجيحٌ خاصٌ لا يخفى على الممارس الفَطِنِ الذي أكثر من جمع الطرق.

---

[1] الضوء اللامع 278/94/4

ولأجل هذا كان مجالُ النّظَرِ في هذا أكثر من غيره، وإن كان أحدُ المتماثلين أكثر عددا فالحكمُ لهم على قول الأكثرِ. وقد ذهبَ قومٌ إلى تعليله - وإنْ كان من وصل أو رفع أكثر، والصحيحُ خِلَافُ ذلك. اه.



كتاب الدر المنظوم من كلام المصطفى المعصوم
صلى الله عليه وسلم جمع الشيخ الإمام العالم العلامة
الحافظ علاء الدين أبي عبد الله مغلطاي بن قليج
بن عبد الله البكجري رحمه الله

وفيه كتاب الكبائر للحافظ الذهبي رحمه الله

صورة من مخطوط: «الدُّرُّ المنظوم من كلام المصطفى المعصوم» للحافظ مغلطاي

[51]- «الدُّرُّ المَنظُومُ مِنْ كلامِ المُصطَفَى المَعصُوم» للحافظ علاء الدين أبي عبد الله مُغلَطَاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحنفي (ت762)[1]

قال في مقدمته[2]: بعد حمد الله العظيم، والصلاةُ والسلامُ على المصطفى الكريم، وآله وصحبه أولي السُّنَنِ الكريم: فقد جمعتُ في هذا الكتابِ أحاديثَ الأحكام المُحكَمةِ النظام، ما أجمع على تخريج أصله السِّتّةِ الأعلام، البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي و النسائي وابن ماجة الإمام، ولكونه أَصَحّ صَحِيحٍ يوجدُ من كلام المصطفى محمد -صلى الله عليه وسلم- ومُتْبِعُهُ إثرَ كل بابٍ من أبوابِه، من الحديث مَشهورَ الضعف بين أربابه، أبي عيسى والعُقَيْلي وأبي الفَرَج وابن عَدِيّ والخطِيب، والدَارَقُطْنِي الذي له في هذا العلم أوفر نصِيبٍ.

وسَمّيْتُه: «الدُّرُّ المَنظُوم من كلامِ المُصْطَفى المَعْصُوم»، والله أسأل أن يجعله لي نافعا، و لكل من قرأه وحفظه رافعا. اهـ

ذكره الحافظ **ولي الدين العراقي** في «**ذيل العِبَر**»[3]، فقال: صنّفَ شيئًا على «**الرّوْضِ الأُنُفِ**»، و «**أحكامًا**» جمع فيه ما اتفق عليه الأئمة الستة. اهـ

وقد سمِع هذا الكتاب على مؤلفه تلميذه القاضي جمال الدين يوسف بن موسى بن محمد الملطي ثم الحلبي الحنفي(ت803)[4]، قال **ابن حجَر** في «**إنباء الغَمْر**»[5]: قرأتُ بخط القاضي علاء الدين ابن خطيب الناصرية في «**تاريخِه**» أنّ الملطي هذا سمع من مغلطاي السيرة النبوية و«**الدُّرّ المَنْظُوم من كلام المَعْصُوم**»، قال: وقرأتُهما عليه بروايته عنه. اهـ

---

[1] الإمام الحافظ علاء الدين مغلطاي بن قليج الحنفي، كان حافظا عارفا بفنون الحديث، علامة في الأنساب، له أكثر من مائة تصنيف، منها: "شرح البخاري"، و"شرح سنن ابن ماجة"، و"إكمال تهذيب الكمال"، وغير ذلك/ ت762، ترجمته في: الدرر الكامنة 114/6، الأعلام للزركلي 275/7

[2] الدر المنظوم ص94

[3] ذيل العبر 73/1

[4] ترجمته في: حسن المحاضرة 1/ 473، الضوء اللامع 33/10 5، شذرات الذهب 40/7، الأعلام للزركلي 254/8

[5] إنباء الغمر 2/ 197، وذكر نحوه السخاوي في الضوء اللامع 336/10

وقرأهُ على الملطي تلميذه أبو بكر بن سليمان بن إسماعيل الحلبي الشافعي سبط ابن العَجَمِي، يعرف بابن الأشْقَر(ت844)، ذكر ذلك **السخاوي**[1] فقال: سمع من ... أبي المحاسن يوسف بن موسى الملطي «**الدُّرّ المَنْظُوم**»، وكذا فيما أخبر «**السيرة النبوية**» كلاهما لمغلطاي بقراءته لهما على المؤلف. اهـ

وقرأَهُ أيضا على مؤلفه المحدث شمس الدين محمد بن علي بن أحمد المصري، المعروف بابن أبي زُبا الشفعي(ت790)، ذكر ذلك الحافظ **ابن فهد** في «**ذيل التَّقَييد**»[2] فقال: سمع على الحافظ علاء الدين مغلطاي كتابه: «**الدُّرُّ المَنْظُوم من كلام المَعْصُوم**»، وكتابه: «**الإشَارَة إلى سِيرَة المُصْطَفَى وتاريخ من بعده من الخلفاء**». اهـ

طبعات الكتاب :

طبع الكتاب بإشراف ومراجعة محمد عوامة، وتقديم وتعليق حسن عبجي، وعدد أحاديثه: (361) حديثا، اعتمد في تحقيقه على نسخة مخطوطة من مكتبة الأستاذ أحمد خيري، رقم عام 1364، وهي الآن في المكتبة المركزية في جامعة أم القرى مكة المكرمة، ورقمها: (972)، وهي مؤلفة من 35 لوحة.

ثم أعيد طبعه في دار الحديث الكتانية طنجة المغرب الطبعة الأولى 1434 بتحقيق هشام مصباح، واعتمد في تحقيقه على نسختين الأولى وهي الموصوفة سابقا، والثانية نسخة المكتبة الأحمدية بحلب ضمن مجموع برقم: (13509)، تقع في 22 ورقة، ناسخها تلميذ المؤلف يوسف بن موسى بن محمد الملطي، كتبها سنة 760، وفيها بترٌ كبيرٌ وسَط الكتاب، يبدأ من الحديث: 179 إلى الحديث 263، والله أعلم.

إسناد الكتاب :

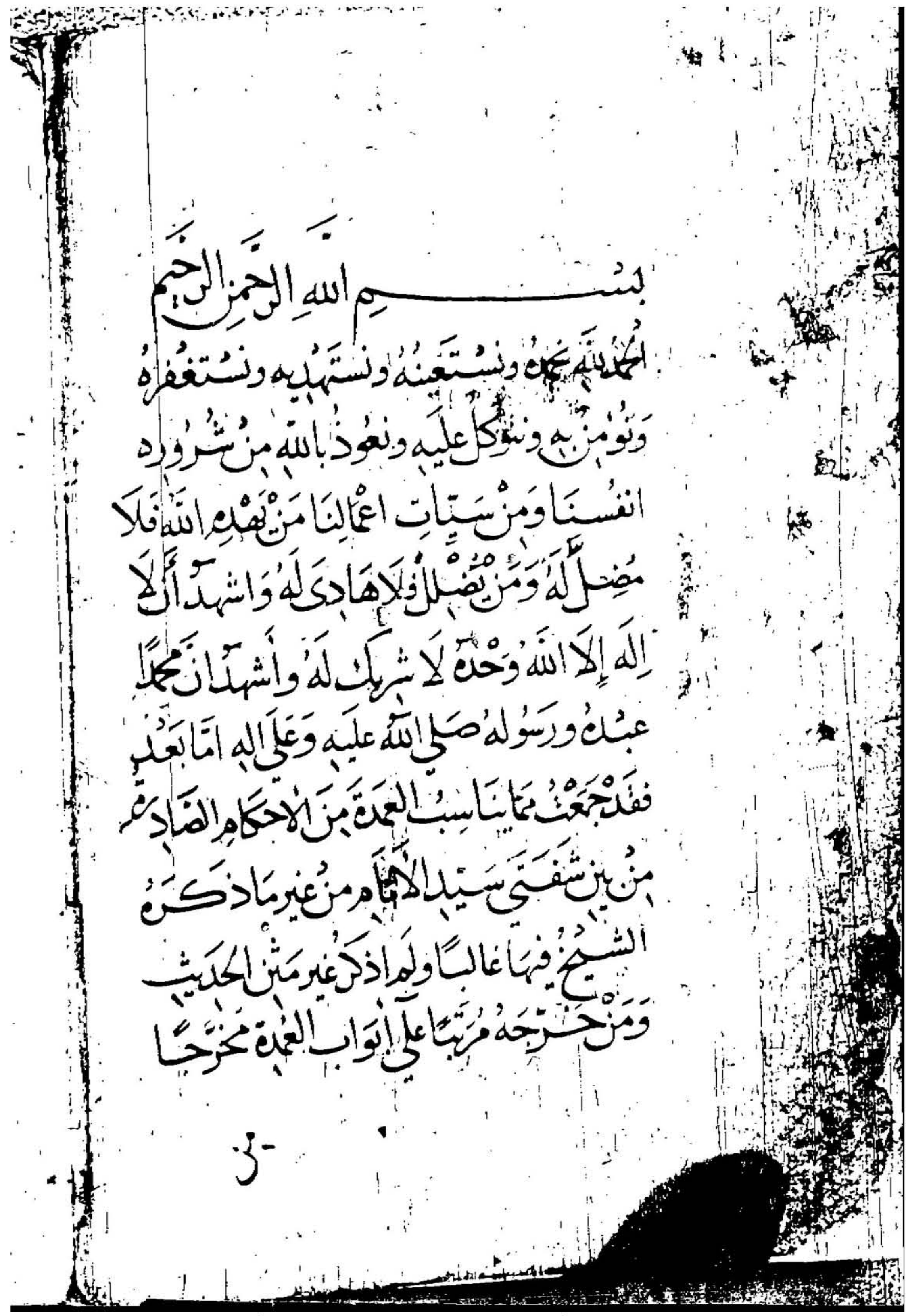
قال الحافظ **جلال الدين السيوطي** في «**ثبته**»[3]: تصانيف الحافظ مغلطاي، أنبأتني هاجر بنت الشَرَف القدسي، عن والده الجمال عبد الله بن مغلطاي عن أبيه.

---

[1] الضوء اللامع لأهل القرن التاسع 33/11

[2] ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد 174/1

[3] إنشَاب الكتَب في أنسَاب الكُتُب 374/1/ رقم: 1619



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره
ونؤمن به ونتوكل عليه ونعوذ بالله من شرور
انفسنا ومن سيئات اعمالنا من يهد الله فلا
مضل له ومن يضلل فلا هادي له واشهد ان لا
اله إلا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا
عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله اما بعد
فقد جمعت مما يناسب العمدة من الاحكام الصادرة
من بين شفتي سيد الانام من غير ما ذكره
الشيخ فيها غالبا ولم اذكر غير متن الحديث
ومن خرجه مرتبا على ابواب العمدة مخرجا

صورة من مخطوط: "إحكامُ الأحكام الصَّادرة من بَيْنِ شَفَتيِ سَيِّدِ الأَنام" لابن النقاش

[52]- «إحكَامُ الأحكَام الصَّادِرَة من بَيْنِ شَفَتَيِّ سَيِّدِ الأنامِ» لشمس الدين أبي أمامَة محمد بن علي بن عبد الواحد الدُّكَّالي المصري الشافعي، المعروف بابن النَّقَّاش (ت763)[1]

قال في مقدمته[2]: الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره ونؤمن به، ونتوكل عليه، ونعوذ بالله من شرو أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله .

أما بعد: فقد جمعتُ مما يناسب «**العُمدة**» من الأحكام الصادرةِ من بين شَفَتَيْ سيد الأنام، من غير ما ذكره الشيخ فيها غالبا، ولم أَذْكُرْ غير متن الحديث، ومن خَرّجَهُ مرتبا على أبواب «**العُمْدَة**»، مخرجا من الكتب العشرة، وغيرها، وهي : كتاب «**الجامع الصحيح**» لمحمد بن إسماعيل البخاري، الذي هو أَصَحُّ الكتب المصنفة، ومن «**تاريخه**» أيضا، ومن كتاب مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، وكتاب الإمام أبي عيسى محمد بن سورة الترمذي، وكتاب «**السُّنَن**» لأبي عبدالرحمن النسائي، وكتاب ابن ماجة، وكتاب «**السنن**» لأبي داود، وكتاب الدراقطني، وكتاب الإمام أحمد بن حنبل، وغيرهم، كسعيد بن منصور، ومالك بن أنس، والشافعي، وابن أبي شيْبَة، وخلق من الأئمة، كالأَثْرَم، والحاكم، وابن حِبّان، و عبد الله بن أحمد، والحُمَيْدِي، وغيرهم، رحمهم الله تعالى.

والله تعالى أسألُه أنْ يجعلَ ذلك خالصا لوجهه الكريم، ومقربًا إلى جنات النعيم، وأن يجعلنا من العلماء العاملين، ويتوفانا على الإسلام والإيمان به، وبما جاءنا عن نبيه، عليه أفضل الصلاة والسلام، إنه ولي ذلك، والقادر عليه، وهو حسبنا، و نعم الوكيل اهـ

طبعات الكتاب :

---

[1] الإمام شمس الدين أبو أمامة محمد بن علي بن عبد الواحد المغربي الأصل المصري المعروف بابن النقاش، كان من الفقهاء المبرزين والفصحاء المشهورين، له نظم ونثر حسن، من كتبه: "شرح العمدة"، و"شرح ألفية ابن مالك"، و "شرح التسهيل"، وخرج أحاديث الرافعي، وغير ذلك/ ت763، ترجمته في: الدرر الكامنة 71/4، الأعلام للزركلي 286/6

[2] إحكام الأحكام ص3

طبع في مكتبة الخانجي القاهرة 1409 بتحقيق رفعت فوزي عبد المطلب، عدد أحاديثه: (1037) حديثا، اعتمد في تحقيقه على نسختين، الأولى محفوظة في مكتبة الأمير فاروق بسوهاج مصر، برقم: (96حديث) ، وتقع في 99 ورقة، كتبت 3 رمضان سنة 790، وهي بخط أبي بكر بن محمد ابن المُرَحّل، والثانية محفوظة في مكتبة شستربيتي إيرلندا برقم: (5058/5)، تقع في 110 لوحة، ناسخها أبو بكر بن محمد بن الحسام، تاريخ نسخها 16 ذو القعدة سنة 778.

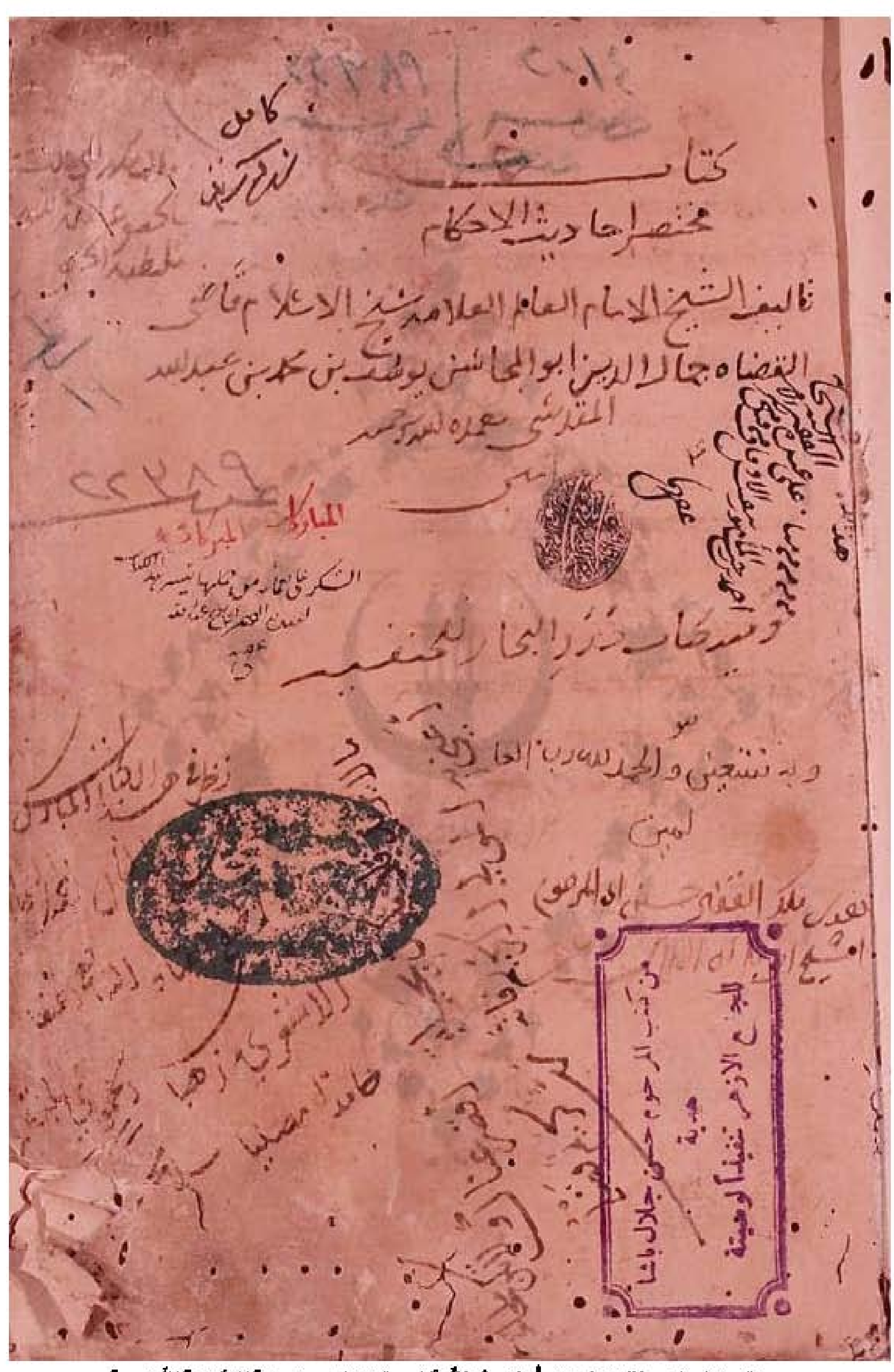
ثم أعيد طبعه في دار الكتب العلمية بيروت 1424 تحقيق السيد يوسف أحمد.

وللكتاب نسخ أخرى منها: نسخة مكتبة الدولة برلين، رقم الحفظ: (1343)، وثانية في مكتبة الجمعية الآسيوية كلكتا الهند ، رقم الحفظ: (452)

فائدة :

ذكر **السخاوي** في «ضَوْءِه»[1] في ترجمة عبد الرحمن بن عليّ بن أحمد بن عثمان الزين أبو هرَيْرَة بن العلاء أبي الحسن السّعْدِيّ الْعَبّادِيّ الانصاري الخزرجي الحلبي الأصل القاهري الشّافِعِي الْأَصَم؛ سبط أبي أمامة بن النقاش؛ أنه حَفِظَ «**إِحْكَام الْأَحْكَام**» لجَدّهِ لأمه.

[1] الضوء اللامع 278/94/4



صورة مخطوط: «الانتصار في أحاديث الأحكام» للمرداوي، نسخة المكتبة الأزهرية

[53]- «كِفَايَةُ المُسْتَقْنِع في أدِلّةِ المُقْنِع» أو «الإنْتِصَار في أحاديثِ الأحكامِ» للقاضي جمال الدين أبي المَحَاسِن يوسف بن محمد بن عبد الله المَرْدَاوِي، الشهير بابن التَّقِيّ (ت763)[1]

قال المؤلف في مقدمة كتابه[2]: الحمد لله المتفضل على خلقه بإرسال الرسل لسعادة أوليائه، الجاعل طريقتهم سبيلا إلى النجاة والهداية، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له المتفرد ببقائه، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله خاتم أنبيائه، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وأصفيائه، صلاة دائمة إلى يوم لقائه.

أما بعد: فهذا كتاب مختصرٌ فيه جملةٌ من أحاديثِ الأحكامِ في الحلال والحرام، أَلّفْتُهُ من أحاديث «**المسند**» للإمام، و«**الصحِيْحَين**» و«**السُّنَن الأربعة**» للأئمة الأعلام، وغيرها من كتب المحدثين حُفّاظِ الإسلام، وجعلته مُبَوّبًا على أبواب الفقه ليَسْهُلَ تناوُلُهُ على من أراد ذلك أو رام، وقَرّبْتُهُ من أبوابِ كتاب «**المُقْنِع**»[3] في الفقه لينتفع به من أراده من جميع الأنام.

والعلامة فيه لما رواه البخاري ومسلم: "**متفقٌ عليه**"، وإذا كان الحديث فيهما أو في أحدهما لم أذكر له راويا آخر، ولم أُعَوِّلْ عليه، والعلامة لما رواه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة: "**رواه الخَمْسَة**"، وفي غير ذلك أُسَمِّي من رواه، وأجتهدُ في اختصار ذلك حسَب الإمكان، وأشير في كثيرٍ منه إلى صحةِ الحديثِ وضعفه ومنْ صحّحَهُ أو ضَعّفَهُ، والكلام على رواتِهِ مُعتمِدًا في كلِّ ذلكَ على اللهِ -عز وجل- في

---

[1] الإمام العلّامة جمال الدّين أبو المحاسن يوسف بن محمد المرداوي الحنبلي، ولي قضاء الحنابلة بالشام سبع عشرة سنة، من كتبه: "شرح المقنع"، و"الانتصار"، و"الواضح الجلي في نقض حكم ابن قاضي الجبل الحنبلي"/ ت763، ترجمته في: المعجم المختص الذهبي ص 301، شذرات الذهب 8/371

[2] كفاية المستقنع ص67

[3] كتاب: "المقنع" في فروع الحنبلية للعلامة موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي الحنبلي /ت 620، مطبوع متداول.

إخلاصِ القصدِ لديه، والإلتجاء إليه، وهو حسبنا ونعم الوكيل، وأسألُ اللهَ تعالى أنْ ينفعَنا به، ومن قرأه أو كتبَه أو نظَر فيه، آمين.

ذكره **الذهبي** في «**المعجم المُخْتَص**»[1]

وقال الحافظ **ابن حجر**[2] : قال ابن حجي: جمع كتاباً في الأحكام .

وقال **ابن مفلح**[3]: وكتابُه هذا سمّاه: «**الانْتِصَار**»، وبَوّبَهُ على أبواب «**المُقْنِع**»، وهو محفوظُنا.اهـ

وقال **جمال الدين ابن المَبْرِد**[4]: هو كتاب جَيِّدٌ نافعٌ، وقال أيضا: جمَعَ كتابًا في أحاديث الأحكام حسَنًا، يُشْبِهُ «**المحَرّر**» لابن عبد الهادي.

طبعات الكتاب :

طبع هذا الكتاب القيّم في دار الكيان الرياض الطبعة الأولى 1426 في مجلدين بتحقيق أبي عبد الله حسين بن عكاشة بن رمضان، بلغت أحاديثه: (1778) حديثا

واعتمد في تحقيقه على نسختين خطيتين، الأولى محفوظة في دار الكتب المصرية برقم: (11/ فقه حنبلي)، ناسخها محمد بن أحمد بن عبد الله القدسي الصالحي، تاريخ نسخها السبت 28 من شوال سنة 858، عدد أوراقها 223 ورقة، وهي نسخة مقابلة على أصلٍ بخَطِّ المؤلِّفِ، والثانية نسخة المكتبة الأزهرية مصر، لم يذكر تاريخ ولا اسم ناسخها، عدد أوراقها 153 ورقة، وفيها أحاديث زائدة على النسخة الأولى، وكلاما زائدا على بعض الأحاديث.

وللكتاب نسخة خطية ثالثة محفوظة في المكتبة الظاهرية دمشق برقم: (9401 م)، وهي نسخة مصححة، ورابعة في مكتبة برنستون أمريكا، برقم: (653/819) مجموعة يهودا، عدد أوراقها 165 ورقة .

الأعمال العلمية حول الكتاب

---

[1] الدرر الكامنة 243/6

[2] الدرر الكامنة 243/6

[3] المقصد الأرشد 147/3

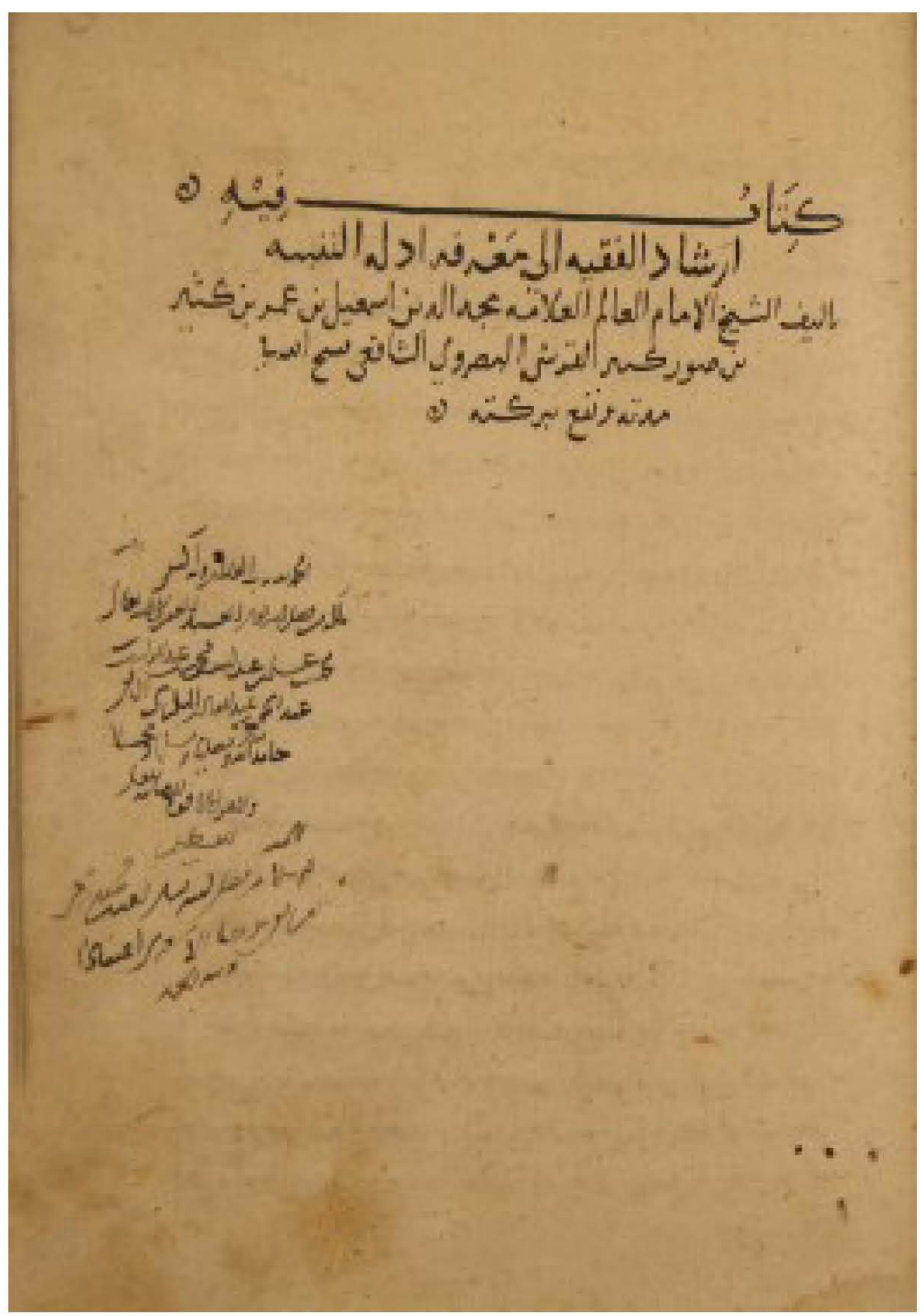
[4] الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد ص 177

للكتاب شرحٌ معاصرٌ اسمه: "**تبصير الأَنَام بشرح مختصر أحادِيث الأحكام**"، من تأليفِ نصر أحمد أبو عطايا، طبع في دار الكتب العلمية بيروت 1438 في مجلدين.

[54]- «مختصر المُحَرَّر» له أيضا

ذكره **ابن المَبْرِد**[1] فقال: له مختصرُ **مُحَرِّرِ** شمس الدين ابن عبد الهادي.

[1] الجوهر المنضد ص 177



كتاب فيه

ارشاد الفقيه الى معرفة ادلة التنبيه

تاليف الشيخ الامام العالم العلامة عماد الدين اسمعيل بن عمر بن كثير

بن ضو بن كثير القرشي البصروي الشافعي فسح الله

مدته ونفع ببركته

صورة من مخطوط «إرشاد الفقيه» لابن كثير

[55]- «الأحكام الصَّغير في الحديث» أو «أحكام التَّنبِيه» أو «إرشَادُ الفَقِيه الى مَعْرِفَة أدِلَّة التنبِيه» للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن الخطيب شهاب الدين عمر بن كَثِير القُرَشِي البَصْرَوِي الدمشقي الشافعي (ت774)[1]

قال في خطبة كتابه[2]: الحمد لله مُنَزِّلِ الأحكام، مُبَيِّنِ الحلال والحرام، الذي هدانا للإسلام، وخَصّنَا بأفضل إمام، محمد عليه أكمل الصلاة والسلام، أحمدُه على ما أسبغَ من الإنعام، وأشهدُ أن لا إلٰه إلا الله الملك العلام، شهادةً تُبَوِّءُ قائلَها مخلصًا دار السلامِ، وأشهدُ أن محمدًا عبده ورسوله إلى الأنام، صلى الله عليه وسلم تسليما كثيرا على الدوامِ، ورضي الله عن جميع أصحابه الغُرِّ الكرامِ.

أما بعد: فلما كان كتابُ: «**التَّنْبِيْه**» في الفقه للشيخ أبي إسحاق الشِّيرْازِي -رحمه الله- على مذهب الإمام الرباني أبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي -رضي الله عنه- و عن سائر أئمة الدين، من الكتب المشهورة النافعة، وكنتُ مِمّنْ مَنّ اللّٰهُ سبحانه عليه بحفظِه، ورَأَيْتُ أنّ الفائدةَ لا تَتِمُّ بدون معرفةِ أدلتهِ، استخرتُ الله تعالى في جمع أحكامٍ على أبوابه ومسائله، أولا فأولا حسَب الإمكان، فعلقتُ مسودةً في ذلك، ثم انتخبتُ منها هذا المختصرَ، وشرطتُ فيه أني أذكر دليلَ المسألةِ من حديثٍ أو أثرٍ يحتج به، وأعزُو ذلك إلى الكتب الستة، كالبخاري، ومسلم ، وأبي داود، والنسائي، والترمذي، وابن ماجة، أو غيرها، فإن كان الحديث في «**الصحِيْحَيْن**» أو أحدهما، اكتفيتُ بعزوه إليهما؛ أو إلى أحدهما، وإلا ذكرتُ مَنْ رواه من أهل الكتب المشهورةِ، وبينتُ صحتَهُ من سُقْمِهِ، ولستُ أذكرُ جميعَ ما ورد في المسألةِ من الأحاديثِ خشيةَ الإطالة، بل إنْ كان الحديثُ أو الأثرُ وافيا بالدلالة على المسألةِ، اكتفيتُ به، عما عدَاهُ، وإلا عطفتُ عليه ما يقوي سنده أو معناه، وإذا أطلق المصنفُ الخلافَ في المسألة، قدمتُ دليلَ الصحيح عند الأصحاب، وثنّيتُ بدلالةِ الآخر للفائدة، ولم أتعرّض لدليلِ قولٍ؛ أو وجهٍ في مسألةٍ لم يَحْكِه المصنفُ إلا أن يكون هو

---

[1] الإمام الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصروي ثم الدمشقيّ الشافعي، له تصانيف منها: "البداية والنهاية" في التاريخ، "شرح صحيح البخاري"، لم يكمله، "طبقات الفقهاء الشافعيين"، و"تفسير القرآن الكريم"، وغير ذلك/ ت774، ترجمته في: الدرر الكامنة 373/1، البدر الطالع 153/1، الأعلام للزركلي 320/1

[2] إرشاد الفقيه 21/1

الصوابُ؛ أو الراجحُ، وقد أُنَبِّهُ على وجهِ الدلالةِ من الحديثِ إنْ كان فيها غموضٌ، وبالله أستعينُ، وعليه أتوكل، وهو حسبي ونعم الوكيل، وإياه أسأل أن ينفع به، إنّه قريب مجيب.اهـ

وقد أشار إليه مؤلفُه في كتابه: «**مختَصَر علُوم الحديث**»[1]، في النوع الخامس و الأربعون: رواية الأبناء عن الآباء ... قال: وقد تكلمنا على ذلك في مواضع في كتابنا: «**التّكْمِيل**»، وفي «**الأحكَام الكبِير**»؛ و«**الصغِير**» .

وقال **ابن قاضي شهبة**[2]: صَنّفَ في صِغَرِهِ كتابَ: «**الأحكَام على أبوابِ التّنْبِيهِ**»، ووقَف عليه شيخُه **برهان الدين**[3] وأعجبَهُ .اهـ

طبعات الكتاب :

طبع الكتاب في مؤسسة الرسالة بيروت 1996 في مجلدين، تحقيق بهجة يوسف حمد الطيب، اعتمد في تحقيقه على مخطوطة من مخطوطات وقف معرة المدرسة العمرية بالشام.

ثم طبع ثانيا في دار الكتب العلمية بيروت 2010 في مجلد تحقيق علي إبراهيم مصطفى، وأحاديثُ الكتابِ غير مرقمة، اعتمد المحقق في عمله على مخطوطةٍ واحدةٍ، من مخطوطات وقف معرة المدرسة العمرية بالشام.

إسناد الكتاب:

قال الحافظ **السيوطي** في «**ثبته**»[4]: «**تصانيف الحافظ عماد الدين ابن كثير**» أنبأني الحافظ أبو الفضل ابن فهد، عن الحافظ أبي الفضل العراقي عنه.

وأنبأني عاليا شمس الدين محمد بن محمد بن محمد التنكزي، إجازة خاصة عنه، [و] إجازة عامة.

وقال المحدث **الفاداني** في «**ثبته**»[1]: «**تفسير القرآن العظيم**» لابن كثير وسائر تصانيفِه، أرويها عن الشيخ علي بن عبد الله بنجر والإمام الحافظ الشيخ مختار بن عطارد

---

[1] الباعث الحثيث ص 202

[2] طبقات الشافعية 85/4

[3] هو الشيخ الامام العلامة برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم الفزاري المصري الشافعي، شيخ المذهب/ ت927، ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي 313/9

[4] إنشَاب الكتَب في أَنْسَاب الكُتُب 372/1/ رقم : 1583

البوغوري كلاهما عن الشيخ زين الدين بن بدوي الصومباري، عن المعمر الكياهي نووي بن عمر البنتني، عن الشيخ الولي أرشد بن عبد الله البنجري المرتفوري، عن المعمر عبد الصمد بن عبد الرحمن الفلمباني، عن المعمر عاقب بن حسن الدين الفلمباني ثم المدني، عن الحسن بن عبد الرحمن الجبرتي، عن محمد بن محمد البديري، عن أبي الضياء علي بن علي الشبراملسي، عن النور علي بن إبراهيم الحلبي، عن المسند نو الدين علي بن يحيى الزيادي، عن الجمال السيد يوسف بن عبد الله الأرميوني، عن الجلال بن عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي.

ح وأرويها عن الشيخ عبد الله بن محمد غازي المكي بسنده في تفسير البيضاوي إلى الإمام يحيى بن مكرم الطبري المكي، عن الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي عن الحافظ تقي الدين أبي الفضل محمد بن محمد بن فهد المكي، عن الحافظ جمال الدين بن ظهيرة المكي.

ح وروى السيوطي أيضا عن الحافظ نجم الدين عمر بن محمد بن فهد المكي، عن الإمام المسند نور الدين أبي الحسن علي بن محمد بن موسى بن منصور المحلي المدني، كلاهما عن الحافظ عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري.

---

[1] الوافي بذيل تذكار المصافي ص 61

[illegible]

[illegible] الأحكام الكبرى

تأليف شيخنا الإمام العلامة بقية

السلف طراز الخلف عماد الدين أبي

الفدا اسمعيل بن الخطيب شهاب

الدين عمر بن كثير القرشي البصروي

[illegible] رحمه الله تعالى

[illegible]

[illegible] الأحكام الكبرى

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين ولا عدوان إلا على الظالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه [illegible]

[illegible]



رقم 168

صورة من مخطوط: «الأحكام الكبِير» لابن كثير

[56]- «الأحكام الكبير» أو «الأحكام الكبرى» له أيضا

ذكره مؤلفُه وأشار إليه في مواضع كثيرة من كتبه، كـ: «**البداية والنهاية**»[1]، و «**التفسير**»[2]، و«**مختصر علُوم الحدِيث**»[3]

قال **ابن المُلَقِّن**[4]: أَلّفَ التفسيرَ؛ والتاريخ؛ وقطعة كبيرة في الأحكام، سَمِعْتُ منها قطعةً عليه بدمشق، وحمَلَنيي عليها. اهـ

إلا أنّه -رحمه الله- لم يكمل هذا الكتاب النفيس، قال الحافظ **ابن حجر**[5]: شرَع في كتابٍ كبيرٍ في الأحكام؛ ولم يكمل.

وبَيّنَ في «**المَجْمَع المُؤَسّس**»[6] المقدارَ الذي كتبه منه، أو الذي اطّلَعَ عليه منه، فقال: شرَعَ في عَمَلِ «**الأحكام الكبرى**»، فبَيّضَ الطهارةَ فقط في مجلدين، ووقفتُ على الثالث من أول الصلاة إلى كيفية الركوع؛ ولم يُرَ ما بعدَه .اهـ .

طبعات الكتاب :

طبع القَدْرُ المَوْجُودُ من الكتابِ في دار النوادر بيروت 1431 في 3 مجلدات تحقيق نور الدين طالب، وقد اعتمد في تحقيقه على النسخة المحفوظة في دار الكتب الوطنية تونس، رقم: (168)، تقع في 235 لوحة، تاريخ نسخها 16 شعبان سنة 770 -أي في حياة المؤلِّف، نسخَها سليمان بن إبراهيم بن داود الأنصاري الشافعي، وفيها جملةٌ من الخرُومِ والأسْقَاطِ وتبييض لبعض الأسانيد والأحادِيث.

---

[1] البداية والنهاية ص154/2 و340/4 و 166/5

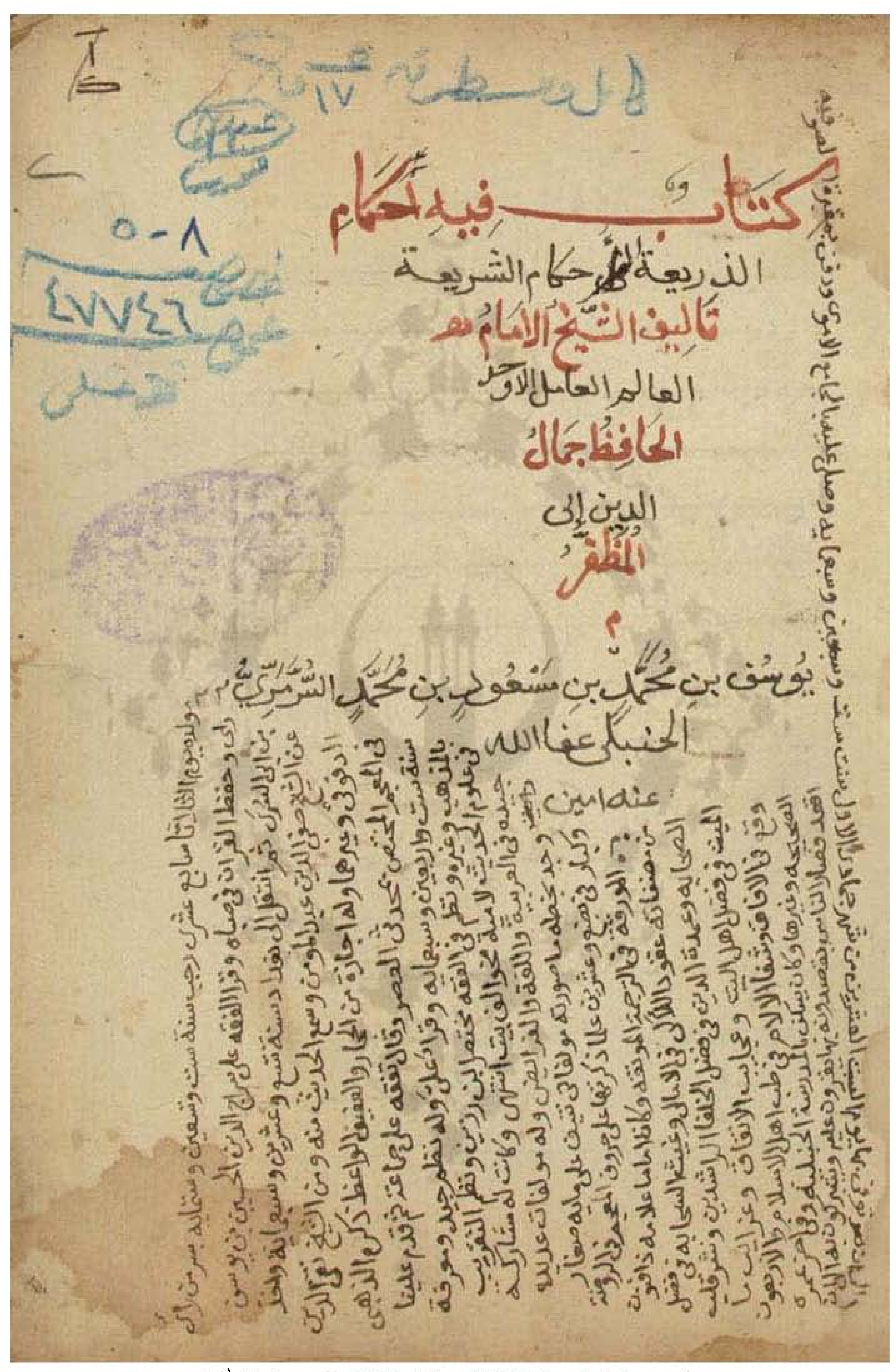
[2] تفسير ابن كثير 1/ 109، 246، 727، و2/ 249، 3/ 60

[3] الباعث الحثيث ص 31، و35، و57، و202

[4] العقد المذهب ص 428

[5] الدرر الكامنة 374/1 ومثله قال السيوطي في ذيل تذكرة الحفاظ ص/361

[6] المجمع المؤسس 606/2



صورة من مخطوط: «إحكام الذَّريعة إلى أحكام الشريعة» للسُّرَّمَرِّي

[57]- «إحْكَامُ الذّرِيعَةِ إلى أحكَامِ الشّريعَةِ» لجمال الدين أبي المُظَفّر يوسف بن محمد بن مسعود بن محمد العُبَادِي العُقَيْلي السُّرّمُرِّي ثم الدمشقي الحنبلي (ت776)[1]

قال في مقدمته[2]: وبعد: فإنّ المَنهَلَ الصافي من الكَدَرِ، والمنهجَ الآمنَ من الخطَر، منهجُ الوحي المحفوظِ بالتنزيل، ومنهجُ الرسول المحروسِ من التبديل، فلما كان الشأنُ و القصةُ هذا أحببتُ أن أنتخبَ مما اشتملا عليه من الأحكام كتابًا لطيفًا يرغبُ الطالب في حفظه لقلةِ لفظه، وينشرحُ صدرُهُ للأخذ بحكمة حكمه لصغر حجمه، ويربح كلفة ترجيح أحد أقوال العلماء والانتصار لفلانٍ وفلان من الفقهاء، فيقول: قال الله وقال الرسول و ناهيكَ بما في ذلك من إدراك السؤال.

فاستخرتُ الله - تعالى- في ذلك، وافتتحتُ كل باب بآيةٍ فصاعدًا من الكتاب العزيزِ تَتَعَلّقُ بأحكامِه، وتشهدُ بتَهْذِيبِه وإِحكامه، وتَوَخّيْتُ قِصَار الأخبار طلبًا للاختصار، وعزوتُ كل حديثٍ إلى من رواه من ا لأئمة، وربما حذفتُ من الحديث قصةً غير مهمة، فما كان من «**مسند**» الإمام أحمد و«**صحِيْحَي**» البخاري ومسلم و«**سنن**» أبي داود والنسائي وابن ماجة والترمذي، قلت: "**رواه الجماعة**"، وما كان من «**المسنَد**» و«**الصحِيْحَين**»: "**متفق عليه**"، وما كان من «**الصحِيْحَين**»: "**أخرجاه**"، وما كان مما عداهما: "**رواه الخمسة**"، وما لم يتفق كذلك سميتُ من رواهُ، وافتتحتُه بكتاب الإيمان والسنة اتباعا لطريقة السلف، وترغيبًا لمن بعدهم في اتباعهم من الخلف، وسميتُه بكتابِ: «**إِحكام الذّرِيعَة إلى أَحكام الشّرِيعَة**»، واللهُ الموفقُ للسدادِ، والهادِي إلى سبيل الرشاد، وهو حسبي ونعم الوكيل.

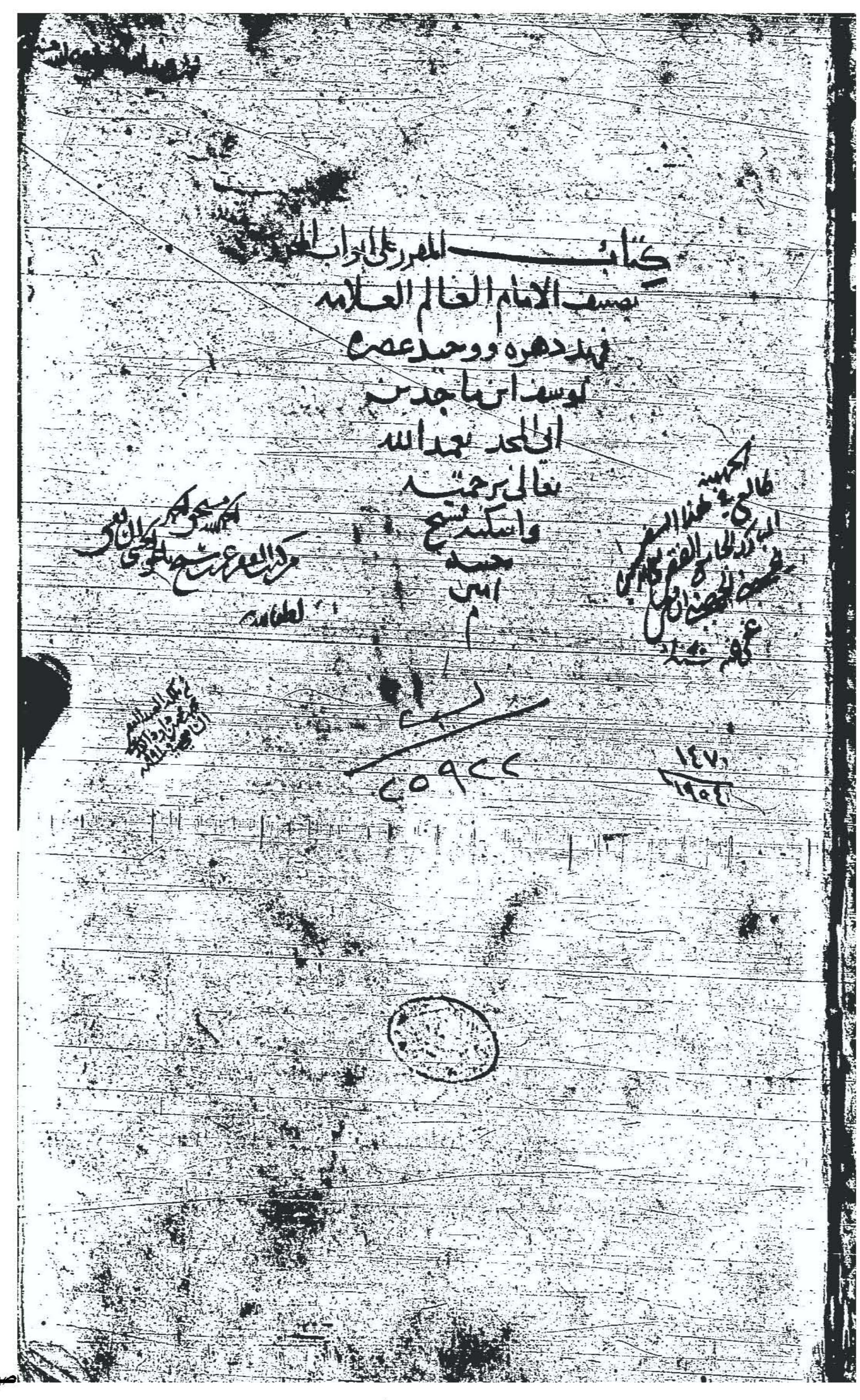
طبعات الكتاب :

[1] جمال الدين أبو المظفر يوسف بن محمد بن مسعود العبَادي ثم العقيلي السرمري، نزيل دمشق: حافظ للحديث، من علماء الحنابلة، له نحو مئة مصنف، منها: "إحكام الذريعة إلى أحكام الشريعة"، "نهج الرشاد في نظم الاعتقاد"، "غيث السحابة في فضل الصحابة"، وغير ذلك/ ت 776، ترجمته في: شذرات الذهب 249/6، الأعلام للزركلي 250/8

[2] إحكام الذريعة ص 71

طبع هذا الديوان العظيم في دار الكيان الرياض 2006 تحقيق حسين بن عكاشة بن رمضان، ثم في دار الكتب العلمية بيروت 2012 تحقيق حامد عبد الله المحلاوي التميمي، وعدد أحاديث الكتاب: (1865) حديثا.

واعتمد في تحقيقه على مخطوطةٍ فريدةٍ، محفوظةٍ في المكتبة الأزهرية مصر رقم: (خاص508)، ورقم عام: (47746)، تقع في 157 ورقة، كتبها أحمد بن عبيد الحجاوي الحنبلي، تاريخ نسخها يوم الأحد أول شهر صفر سنة 1173، وهي نسخةٌ مصححةٌ مقابلةٌ على نسخة المؤلِّفِ، جاء في آخرها: نُقِلَتْ من نسخةِ المؤلِّف، التي قرئت عليه وعليها خطه، مقابلة وكتابة، والله الموفق، وكتب بالحاشية: بلغ مقابلةً على نسخةِ المؤلِّف –خطه بيده–، وقوبلَتْ عليه حسب الطاقة .اهـ


كتاب المقرر على ابواب المحرر
تصنيف الامام العالم العلامه
فريد دهره ووحيد عصره
يوسف ابن ماجد بن
ابي المجد رحمه الله
تعالى برحمته
واسكنه فسيح
جنته
امين

صورة

من مخطوط: «المُقرَّر على أبوابِ المُحرَّر» لأبي العباس ابن أبي المَجْدِ المرداوي

[58]- «المُقَرَّر على أبْوابِ المُحَرَّر» لأبي العباس يوسف بن ماجِد بن أبي المَجْدِ المرداوي المقدسي الحنبلي (ت783)[1]

قال في مقدمته[2]: أما بعد فهذا كتابٌ في الأحكام، سميتُه: «**المُقَرّر على أبواب المُحَرّر**»، وجعلتُ ما أخرجه البخاري ومسلم مهملا بلا علامةٍ، وما عدا ذلك نذكرُ من رواه إن شاء الله، فالخمسةُ هم الإمام أحمد وأصحاب السُنَنِ الأربعة، وإذا ابتدأتُ بذكْر حديثٍ عن صحابيٍّ عطفتُ عليه ما جاء عنه في ذلك الباب، ولم أَخِل بذلك إلا في مُوَيْضِعَاتٍ يَسِيرةٍ، لكون غير موضعها أنسب لها، وإنما فعلتُ ذلك وإن كان خلافَ المعتادِ اختصارًا وتسهيلًا لمن أراد حفظه، وأشرتُ فيه إلى شيءٍ يسيرٍ من الجرحِ والتعديلِ مما وقع لي مع كوني مَزجِيّ البضاعة في هذه الصناعة، وأنا سَائِلٌ وداعٍ لأَخٍ عَثَرَ فيه على شيءٍ لا يليقُ به من ساقطٍ، أو مُصَحّفٍ؛ أو مُكَرّرٍ؛ أو غير ذلك إثباته وحدفه وإصلاحه، هذا مع النظر إليّ بعين التجاوزِ والمسامحة، وأنْ لا يُثَرّبَ فإني مُعتَرِفٌ بالتقصيرِ، وإلى الرّبِّ في كل وَقْتٍ فقيرٌ، وأسألُ اللهَ العظيمَ أنْ يجعل أعمالنَا صالحةً، ويجعلهَا لوجهِ الكريمِ خالصةً، و هو حسبُنا ونعم الوكيل.اهـ

طبعات الكتاب :

طبع الكتاب في دار الرسالة العالمية بيروت 1433 في مجلدين، تحقيق حسين إسماعيل الجمل، عدد أحاديث الكتاب: (2266) حديثا.

---

[1] جمال الدين أبو العباس يوسف بن ماجد بن أبي المجد بن عبد الخالق المرداوي المقدسي الحنبلي، الفقيه المفتي من أصحاب شيخ الإسلام ابن تيمية كان فاضلا، فقيها، وامتحن مرارا بسبب فتياه بمسألة ابن تيميّة في الطّلاق، وكذا في عدة مسائل، وحدّث عن الحجّار، وابن الرّضي، والشّرف بن الحافظ، وغيرهم، وكان شديد التعصب لمسائل ابن تيمية، وسجن بسبب ذلك، ولا يرجع حتّى إنه بلغه أن الشيخ شهاب الدّين بن المصري يحطّ في درسه على ابن تيميّة في الجامع، فجاء إليه وضربه بيده وأهانه/ ت783، ترجمته في: الدرر الكامنة 468/4، شذرات الذهب 282/6، المقصد الأرشد 147/3

[2] المقرر 15/1

اعتمد في تحقيقه على مخطوطةٍ واحدةٍ، محفوظة في دار الكتب المصرية القاهرة برقم: (25922ب)، ويقع في 74 لوحة، ناسخه أبو المكارم محمد بن عبد الله بن الزين، تاريخ نسخه 14 جمادى الأولى سنة 831، وهي نسخة مصححة مقابلة.

وللكتاب نسخة ثانية محفوظة في مركز البحث العلمي واحياء التراث الاسلامي مكة المكرمة رقم الحفظ: (251) عن الظاهرية برقم: (2751)، إلّا أنّه نُسِبَ الكتابُ لعبد المؤمن بن عبد الحق بن عبد الله البغدادي الحنبلي(ت739)

[59]- «المُرَتَّب في أحادِيث الأحْكَام» أو «مختصر المُحَرَّر في أحاديث الأحكام» لشهاب الدين أحمد بن إسماعيل الغَزْنوي[1]

قال في أوله: الحمد لله حَقّ حمدِه، ...وبعد: فإنّ كتابَ «**المُحَرّر**» في أحاديث الأحكام عن سيّدِنَا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من أَجَلّ مختصَرَات كتُب الحديثِ ... لما رأيتُ ذلك حملني على أنْ جمعتُ منه مختصرًا اخْتَرْتُهُ لنفسِي...الخ.

حالة الكتاب :

مخطوطٌ في المكتبة الظاهرية دمشق رقم الحفظ: (23رقم 333)، يقع في 67 ورقة، ناسخه علي بن صالح بن داود الثروجي سنة 780، والنسخة منقولة عن نسخةِ المؤلف، ومقابلة عليها، تقع ضمن مجموع برقم: (1124)، وعليه وقف المدرسة العمرية، و وَقْف تاج الدين الحسيني.

ونسخة ثانية محفوظة في المكتبة الوطنية أنقرة برقم: (FB24)، تاريخ نسخها: الخميس 29 ربيع الآخر 798، ناسخها: علي بن سليمان بن أبي بكر الأذرعي، عدد أوراقها: 198 ورقة.

---

[1] لم أجد له ترجمة، وإنما عثرتُ على ترجمة لأحمد بن إسماعيل بن عيسى أبو بكر الغزنوي الجوهري المتوفى بعد سنة 520، وهو كما ترى متقدمٌ عليه في الزمن، وصاحبنا وجد بعد صاحب المحرر المتوفى سنة 744، والله أعلم

[60]- «الإِحْكَامُ في الحَلَالِ والحَرَامِ» لزين الدين عبد الرحمن بن حمدان العَنبتاوي المقدسي الحنبلي (ت784)[1]

قال الحافظ **ابن حجَر**[2]: اختصر **الأحكام** للمرداوي .

ومثل ذلك قال **ابن العماد**[3]، **وابن حميد**[4]

[61]- «الأَحْكَامُ الكُبْرَى» للبياشي المغربي

الحافظ **ابن حجر** في «**فتح الباري**»[5]: قد نقل **البياشي** أحدُ الحُفّاظ المغاربة في «**الأحكام الكبرى**» التي جمَعَها .اهـ

قال **فاروق حمادة**[6]: لعل "البياشي" هذا هو أبو الحجاج يوسف بن محمد البياسي، المؤرخ الأديب المصنف الشهير، وكما يقول المقري في «**نفح الطيب**». اهـ،

قلت : "**البياسي**" بالسين المهملة نسبةً إلى: "بياسة" من بلاد الأندلس، منها كثير من العلماء، قاله ابن الأثير[7]:

---

(1) زين الدّين عبد الرحمن بن حمدان العينتاوي، نسبة إلى: "عنبتا" قرية من جبل نابلس، قدم الشام لطلب العلم، وتفقه بابن مفلح وغيره، سمع من جماعة، وتميّز في الفقه، واختصر "الأحكام" للمرداوي، مع الدّين والتعفف/ ت784، ترجمته في: شذرات الذهب 489/8

(2) إنباء الغمر 267/1

(3) شذرات الذهب 489/8

(4) السحب الوابلة في طبقات الحنابلة ص 487

(5) فتح الباري 222/1

(6) "نقد الإمام الذهبي" ص30

(7) اللباب ص134، "**بياسة**" بالإسبانية: "Baeza " هي بلدية تقع في مقاطعة "خاين" JAEN التابعة لمنطقة أندلوسيا جنوب إسبانيا.

القرن التاسع الهجري

[62]- «تقْرِيبُ الأسَانِيد وترْتِيبُ المَسَانِيد» أو «الأحْكَام الكُبْرَى» للحافظ زَيْن الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن الكُرْدِي العراقي الشافعيّ (ت806)[1]

قال في أوله[2]: الحمد لله الذي أنزل الأحكام لإمضاءِ علمِه القديم، وأجزلَ الإنعام لشاكر فضله العمِيم، و أشهد أن لا إلٰه إلا الله، وحده لا شريك له البر الرحيم، و أشهد أن محمدا عبده ورسوله المبعوث بالدين القَوِيم، المنعوتِ بالخُلُق العظِيم، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم أفضل الصلاة والتسليم، وبعد:

فقد أردتُ أنْ أجمَع لِابْنِي **أبي زرعة**[3] مختصرًا في أحاديث الأحكام، يكون متصل الأسانيد بالأئمة الأعلام، فإنه يَقْبُحُ بطالبِ الحديث، بل بطالبِ العلمِ أن لا يحفظ بإسناده عدةً من الأخبار، ويستغْنِي بها عن حملِ الأسفَارِ في الأسفارِ، وعن مراجعة الأصول عند المذاكرة و الاستحضار، ويتخلص به من الحرَج بنقل ما ليست له به رواية، فإنّه غير سائغ بإجماع أهل الدراية، ولما رأيتُ صعوبةَ حفظِ الأسانيد في هذه الأعصارِ لطولها، وكان قصر أسانيد المتقدمين وسيلة لتسهيلِها، رأيتُ أن أجمع أحاديثَ عديدة في تراجم محصورة، وتكون تلك التراجم فيما عد من أصح الأسانيد مذكورة إما مطلقا على قول مَنْ عَمّمَهُ، أو مُقَيّدًا بصحابيّ تلك الترجمة، و لفظُ الحديث الذي أورده في هذا المختصر هو لمن ذكر الإسناد إليه من «**المُوَطّإ**»، و«**مسند أحمد**» فإن كان الحديث في

---

[1] الإمام الحافظ زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين الكردي المصري الشافعي، كان إماما مفننا حافظا ناقدا، له مصنفات منها: "إخبار الإحياء بأخبار الأحياء" في أربع مجلدات، ثم اختصره في مجلد ضخم سماه: "المغني عن حمل الأسفار"، و"الألفية" المسماة بالتبصرة والتذكرة في علم الحديث، وغير ذلك/ ت826، ترجمته في: الضوء اللامع 171/4، شذرات الذهب 9/ 87، الأعلام للزركلي 344/3

[2] تقريب الأسانيد ص14

[3] الإمام الحافظ أبو زرعة ابن العراقي ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم الكردي المصري الشافعي، ظهرت نجابته و اشتهرت نباهته، وأجيز وهو شاب بالإفتاء والتدريس، وصار يزداد فضلا مع ذكائه وتواضعه، فأقبل عليه الناس وساد بجميع ذلك في حياة والده، له كتب منها: "البيان والتوضيح لمن خرج له في الصحيح وقد مس بضرب من التجريح"، و"المستفاد من مبهمات المتن والإسناد"، و"تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل"، وغير ذلك كثير/ ت 826، ترجمته في: الضوء اللامع 336/1، ذيل تذكرة الحفاظ 284/1، شذرات الذهب 173/7

«**الصحِيْحَين**» لم أَعْزُهُ لأحد، وكان ذلك علامة كونه متفقا عليه، وإنْ كان في أحدهما اقتصرتُ على عزوه إليه، وإن لم تكن في واحد من «**الصحِيْحَين**» عزوتُه إلى من خرّجَهُ من أصحاب «**السُّنَن**» الأربعة وغيرهم ممن التزم الصحة، كابن حبان والحاكم، فإن كان عند من عزوتُ الحديث إليه زيادةٌ تدل على حكم ذكرتها، وكذلك أذكرُ زيادات أخر من عند غيره، فإنْ كانت الزيادة مِنْ حديث ذلك الصحابي لم أذكره، بل أقول : ولأبي داود أو غيره كذا، وإنْ كانت من غير حديثه قلتُ : ولفلانٍ من حديث فلان كذا، وإذا اجتمع حديثان فأكثر في ترجمة واحدة كقولي: عن نافع عن ابن عمر لم أذكرها في الثاني وما بعده، بل أكتفي بقولي: «**وعنه**»، ما لم يحصل اشتباه، وحيثُ عزوتُ الحديثَ لمن خرجه، فإنما أريدُ أصل الحديثِ لا ذلك اللفظ، على قاعدة المستخرجات، فإنْ لم يكن الحديث إلا في الكتاب الذي رويتُه منه عَزوتُه إليه بعد تخريجه، وإن كان قد علم أنه فيه لئلا يلتبس ذلك بما في «**الصحِيْحَين**».

فما كان فيه من حديث نافع عن ابن عمر، ومن حديث الأعرج عن أبي هريرة، ومن حديث أنس، ومن حديث عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة، فأخبرني به محمد بن أبي القاسم بن إسماعيل الفارقي، ومحمد بن محمد بن محمد القلانسي بقراءتي عليهما، قالا: أخبرنا يوسف بن يعقوب المشهدي، وسيدة بنت موسى المارانية، قال يوسف أخبرنا الحسن بن محمد البكري، قال أخبرنا المؤيد بن محمد الطوسي

ح ، وقالت سيدة أنبأنا المؤيد، قال أخبرنا هبة الله بن سهل، قال أخبرنا سعيد بن محمد، قال أخبرنا زاهر بن أحمد، قال أخبرنا إبراهيم بن عبد الصمد، قال : حدثنا أبو مصعب أحمد بن أبي بكر، قال حدثنا مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر، و مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، ومالك، عن الزهري، عن أنس، ومالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة.

وما كان فيه من غير هذه التراجم الأربعة فأخبرني به محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن الخباز، بقراءتي عليه بدمشق في الرحلة الأولى، قال أخبرنا المسلم بن مكي، قال أخبرنا حنبل بن عبد الله، قال أخبرنا هبة الله بن محمد الشيباني، قال أخبرنا الحسن بن علي التميمي، قال أخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي، قال حدثنا عبد الله بن أحمد، قال حدثني أبو أحمد بن محمد بن حنبل.

فما كان من حديث عمر بن الخطاب، فقال أحمد : حدثنا عبد الرزاق، قال حدثنا معمر، عن الزهري، عن سالم عن أبيه، عن عمر.

وما كان من حديث سالم عن أبيه، فقال أحمد : حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سالم عن أبيه.

وما كان من حديث علي بن أبي طالب فقال أحمد : حدثنا يزيد هو ابن هارون، قال أخبرنا هشام، عن محمد، عن عبيدة، عن علي.

وما كان من حديث عبد الله بن مسعود فقال أحمد : حدثنا أبو معاوية، قال، حدثنا الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة ، عن عبد الله.

وما كان من حديث همام، عن أبي هريرة، فقال أحمد : حدثنا عبد الرزاق، قال : حدثنا معمر، عن همام، عن أبي هريرة.

وما كان من حديث سعيد عن أبي هريرة فقال أحمد : حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة.

وما كان من حديث أبي سلمة وحده عن أبي هريرة فقال أحمد : حدثنا حسن بن موسى، قال حدثنا شيبان بن عبد الرحمن، قال حدثنا يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

وما كان من حديث جابر فقال أحمد : حدثنا سفيان، عن عمر وعن جابر.

وما كان من حديث بريدة، فقال أحمد : حدثنا زيد بن الحباب، قال : حدثني حسين بن واقد، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه.

وما كان من حديث عقبة بن عامر، فقال أحمد : حدثنا حجاج بن محمد، قال : حدثنا ليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن عقبة بن عامر.

وما كان من حديث عروة عن عائشة، فقال أحمد : حدثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة.

وما كان من حديث عبيد الله، عن القاسم، عن عائشة ، فقال أحمد : حدثنا يحيى هو ابن سعيد، عن عبيد الله، قال سمعت القاسم يحدث عن عائشة.

ولم أُرَتِّبْهُ على التراجم بل على أبواب الفقه لقرب تناوله، وأتيتُ في آخره بجملة من الأدب والاستئذان وغير ذلك، وسميتُهُ: «**تَقْرِيْب الأَسَانِيد وتَرْتِيبُ المَسَانِيد**»، والله أسأل أن ينفعَ به من حفظه، أو سمعه، أو نظر فيه، وأن يبلّغنا من مزيد فضله ما نُؤَمِّلهُ، ونَرْتَجِيْه، إنّه على كل شيء قدير، وبالإجابة جدير، و رأيتُ الابتداءَ بحديث النِّيّةِ مُسْنَدًا بسندٍ آخر، لكونه لا يَشْتَرِكُ مع ترجمة أحاديث

عمر، فقد روينا عن عبد الرحمن بن مهدي قال : مَنْ أراد أن يُصَنِّفَ كتابا فليبدأ بحديثِ: «**الأَعْمَال بالنِّيّات**». اهـ

قال مؤلفُه في آخره: وقد انتهى بنا الغرضُ فيما جمعناه على هذا المِنْوَال المنيع، والمِثَال البديع، أدام اللهُ النفعَ به للخاص والعام، مَمّر الشهور والأعوام، والحمد لله عودا على بَدْءٍ، والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ في كل حركةٍ وهَدْءٍ، إنّه بالإجابة كفيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

وقال في آخره[1]: وقد انتهى الغرضُ بنا فيما جمعناهُ على هذا المِنْوَال المنيع، والمِثَال البديع أدام اللهُ النفعَ به للخاص والعَامّ، على مَمَرِّ الشهور والأعوام، والحمد لله عَوْدًا على بَدْءٍ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد في كل حَرَكَةٍ وهَدْءٍ، إنّه بالإجابة كفيلٌ، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

قال الشيخ **محمد معبد عبد الكريم**[2]: أما النسخةُ «**الكبرى**» فإنّ العراقي أورَدَ فيها أحاديثَ النسخَةِ «**الصُغْرَى**»، وزاد عليها رواياتٍ أخرى متعلقة بأبوابِ النسخةِ «**الصُغْرَى**»، لكنّها مرويةٌ بِطُرُقٍ أخرى أو بألفاظٍ أخرَى غير الموصوفة بالأَصَحِيّة المُطْلَقَةِ أو المُقَيّدَةِ، ولكن منها ما هو مخَرّجٌ في «**الصحيحين**» أو أحدهما، أو مخرّجٌ في غيرهما كـ: «**السُّنَنِ**» و«**المَسَانِيد**» من طُرُقٍ أخرى، منها الصحيحُ ومنها الحسنُ ومنها الضعيفُ ... وقد أشار **ابن فهد** إلى مقدار تلك الزياداتِ إجمالًا، فذكر أنّ النسخةَ المختصرةَ تبلغُ نحو نصف حجم الأصل، يعنى النسخة «**الكُبْرَى**»، وهي في طبعتها الأولى بمفردها قد بلغت (176) صفحة، ومعنى هذا أنّ النسخةَ «**الكُبْرَى**» ضِعْف «**الصُغْرَى**»، وأنّ الزياداتِ التي في «**الكُبْرَى**»، تبلغ مثل حجم النسخة «**الصُغْرَى**»، وبمقارنتي التفصيلية بينهما وجدتُ ذلك صحيحًا .

وقد أحصيتُ أحاديثَ النسخة «**الصُغْرَى**» بحسب ترقيم العراقي وولده فوجدتُها: (246) حديثا، وذلك بحسب الأسانيد، وقد يكون الإسنادُ الواحدُ قد رُوِيَ به أكثر من متنٍ.

وقد طُبِعَت النسخة «**الكُبْرَى**» سنة 1420 طبعةً مرقمةً فبلغ عَدَدُ رواياتِها بحَسبِ الترقيم المتسلسل: (1111) رواية، لكن في ترقيم هذه الطبعةِ أخطاءٌ، فترَقّمُ الروايةُ الواحدةُ برقمين على أنّها حديثين، وبذلك زاد عددُ الأحاديثِ كثيرًا عن العدَدِ الحقيقي.

---

[1] تقريب الأسانيد ص292

[2] الحافظ العراقي وأثره في السنة 2161/5

وتحتوي النسخةُ «**الكُبْرَى**» أيضا زيادةً على الرواياتِ الحديثيةِ ذكر بعض ما يؤخَذ من بعض الأحاديثِ من الأحكَامِ، وذكر الناسخِ والمنسوخِ من الأحاديثِ وغير ذلك. اهـ

طبعات الكتاب :

طبع الكتاب في مطبعة التقدم العلمية القاهرة 1310، جاء في غلافه: صَحّحَهُ وَضَبَطَهُ جماعةٌ من العلماء بأشراف الناشر، ثم في جمعية النشر والتأليف الأزهرية القاهرة 1353 تصحيح حسن ربيع، ثم في دار الكتب العلمية بيروت 1404، ثم في دار مكتبة نزار مصطفى الباز مكة المكرمة 1419 تحقيق عبد المنعم إبراهيم، عدد أحاديثه: (1111) حديثا، وفي دار المؤيد 1425تحقيق خالد بن ضيف الله الشلاحي، عدد أحاديثه: (606) حديثا[1]، ثم في دار النوادر دمشق1433 تحقيق بلال محمد أبو حوية، ثم دار اللباب إسطنبول الطبعة الأولى 1434، تحقيق محمد بركات، عدد أحاديث الطبعة:(414) حديثا

قال الحافظ **جلال الدين السيوطي**[2]: جمع الحافظُ أبو الفضل العراقي في الأحاديث التي وقعت **لأحمد** و«**الموطإ**» بالتراجم الخمسة التي حكاها المصنِّفُ وهي المطلقة، وبالتراجم التي حكاها الحاكم، وهي المُقَيّدَة، ورتّبَهَا على أبواب الفقه، وسمّاهَا: «**تقرِيْب المسَانِيد**» .

وقال شيخ الإسلام **ابن حجر**: وقد أخلى كثيرًا من الأبواب لكونه لم يَجِدْ فيها تلك الشريطَةِ، وفاتَه أيضا جملة من الأحاديث على شرطه، لكونه تَقَيّدَ بالكتابين الغرض الذي أراده من كون الأحاديث المذكورة تصير متصلة الأسانيد مع الاختصار البالغ، قال: ولو قُدِّرَ أن يتفرغَ عارفٌ لجمع الأحاديث الواردة بجميع التراجم المذكورة من غير تقييد لكتاب ويضم إليه التراجم المزيدة عليه لجاء كتابًا حافلًا حاويًا لأصحّ الصحيحِ. اهـ

الأعمال العلمية حول الكتاب :

1- أول من شرح الكتاب مؤلفه، قال الحافظ **ابن فَهْد المكي**[3]: «**تَقْرِيب الأَسَانِيد وتَرْتِيب المَسَانِيد**» في الأحكام ثم اختصره في نحو نِصْفِ حجمهِ وشرح قطعةً صالحةً من الأصل في قريبٍ من مجلدٍ، ثم أكملَه ولدُه شيخُنا الحافظُ **أبو زرعة** بعدَه .اهـ.

---

[1] اختلاف الترقيم لكون المحقق الثاني لم يحتسب الروايات المختلفة للحديث الواحد، و رقمها برقم واحد

[2] تدريب الراوي ص 48

[3] لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ ص 150

والشرحُ المذكور سمّاهُ: «**طَرْح التَّثْرِيْب**»، قال في خطبته[1]: وبعد: فلما أكملتُ كتابي المسمى بـ: «**تَقْرِيب الأَسَانِيد وتَرْتِيب المَسَانِيد**»، وحَفِظَهُ ابني أبو زرعة المُؤَلّفُ له، وطلب حملَه عني جماعة من الطلبة الحملة، سألني جماعةٌ من أصحابنا في كتابة شرح له، يُسَهِّلُ ما عساهُ يَصْعُبُ على موضوعِ الكتاب، ويكون متوسطًا بين الإيجاز والإسهاب، فتعللتُ بقصورٍ من المجاورة بمكة عن ذلك، وبقلةِ الكتب المُعِينَةِ على ما هنالك، ثم رأيتُ أنّ المسارعة إلى الخير أولى وأجل، وتلوتُ {**فَإِنْ لَمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ**}[2]، ولما ذكرتُه من قِصَرِ الزمانِ وقِلّةِ الأعوانِ، سميتُه: «**طَرْحُ التَّثْرِيبِ في شرح التَّقْرِيبِ**»، فَلْيَبْسُطِ الناظرُ فيه عذرا، ولْيَقْتَنِصْ عروسَ فوائده عُذْرًا، والله المسئول في إكماله وإتمامه، وحصول النفع به ودوامه، إنه على ما يشاء قديرٌ، وبالإجابة جديرٌ.

ورأيتُ أن أقدم قبل شَرْحَ مقصودَ الكتاب مقدمةً في تراجمِ رجالِ إسناده، ورأيتُ أنْ أَضُمّ إليهم من ذكر اسمه في بَقِيّةِ الكتابِ، لروايةِ حديثٍ أو كلامٍ عليه، أو لذكره في أثناء حديثٍ لعمومِ الفائدةِ بذلك، وهذا حين أشرعُ في الكلام على خطبةِ الأحكامِ .اهـ

وقد جاء في نهاية مخطوطةٍ من الشرح ما نَصُّهُ: شاهدتُ في آخر الأصل المنقول الذي كتبتُ منه، وعليه خَطُّ مؤلفه -رحمه الله عليه-: هذا آخر ما تَيَسّرَتْ كتابتُه، ونسأل اللهَ النفعَ بذلك، وأنْ يخلِّصَنَا من جميع المَهَالك، ونحمد اللهَ تعالى ونصلي على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه أجمعين، ونسأله أن يتوفانا مسلمين، ويجعلنا من حزبِه المتقين، والحمد لله رب العالمين.

قال مؤلفه -رحمه الله-: فرغ منه مؤلفُه أحمد بن عبد الرحيم بن العراقي -لطَف الله به- يوم الأربعاء الرابع من شهر ربيع الآخرة سنة ثماني عشرة وثمانمائة، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

طبع هذا الشرح النّفِيس في دار إحياء التراث العربي مصر في أربع مجلدات بدون تحقيق، ثم في دار الكتب العلمية 1995 تحقيق عبد القادر محمد علي، ثم في دار ابن الجوزي في 7 مجلدات، تحقيق محمد سيد درويش.

2- «**تيسير المجيد شرح تقريب الأسانيد**» لأبي عائش عبد المنعم إبراهيم عامر، طبع في مكتبة أولاد الشيخ مصر في 3 مجلدات .

---

(1) لحظ الألحاظ في الذيل على طبقات الحفاظ ص23

(2) البقرة: 265

صورة من إجازة للبوصيري بخط الحافظين العراقي وابن حجر، موجودة في نهاية نسخة من الأحكام، وهي محفوظة في مكتبة راغب باشا تركيا.

فائدة أولى: إسناد الكتاب والإجازة بروايته

للحافظ **زين الدين العراقي** إجازةٌ بالكتابِ لتلميذِه الحافظ شهاب الدين البوصيري(ت840)، قال فيها[1]:

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى، قرأ عليّ هذه «**الأحكام**» من تأليفي صاحبَها وكاتبَها الشيخُ الفاضلُ المجيدُ المفيدُ شهاب الدين أبي العباس أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري –نفع الله به– في مجالسَ آخرها في رابع شهر الله المحرم سنة أربع وثمان مائة، وأجزتُ له أنْ يرويها عني، وكذلك ما كَمُلَ من الشرح عليها، وجميع ما يجوز لي وعني روايته متلفظًا بالاجازة، كتبه مؤلفُهُ عبد الرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم ابن العراقي حامدا الله تعالى.

و**للبوصيري** أيضا إجازة بالكتاب المذكور من الحافظ **ابن حجر العسقلاني**، نصُّها:

الحمد لله، وسلام على عباده الذين اصطفى، أما بعد فقد قرأ عليّ الأخ في الله تعالى الشيخ الفاضل البارع الأوحد المحدّث شهاب الدين المذكور أعلاه جميعَ الكتابِ من تأليفِ شيخنا شيخ الإسلام خِتَامِ الحُفّاظ أبي الفضل الحسين –أسكنه الله الفِردوس–، وعارضتُ معه بنُسْخَتِي، وأَجَزْتُ أنْ يَرويَ عني **الموطأ** بقراءتي لبعضه على الشيخ المسند الصالح العالم الخير أبي عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن قوام البالسي الشافعي، بِسَماعِه له على أبي الحسن علي بن عبد الرحمن بلال وأبي عبد الله محمد بن محمد بن عمر، بِسَمَاعِهِمَا له على أبي إسحاق إبراهيم بن عمر بن مضر الواسطي، بِسَمَاعِه على المؤيد بن محمد الطوسي بسندِه المذكور فيه، وهذه الطريقُ سَاوَيْتُ فيها شيخَنا في طريقِه المتصلةِ بالسّمَاع.

وكذا أجزتُ به أنْ يَرْوِي عني جميعَ ما سمعتُهُ وجَمَعْتُهُ وأجزتُ به في جميع الفنونِ، والله أسألُ أنْ يختمَ لنا ويغفر بالحسنى، قال ذلك وخَطّهُ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، في يوم ختم الكتاب المذكور يوم الجمعة سادس عشر من شهر رجب الفرد سنة تسع وثمانمائة، وحسبنا الله وكفى.

---

[1] كما في النسخة المخطوطة من الكتاب، والمحفوظة في مكتبة راغب باشا تركيا، ضمن مجموع كتب برقم: (1470/ مجاميع)، وهو بخَطِ الحافظ البوصيري، وقد نُسِبَ الكتاب خطأ في الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط 1408/3 للحافظ ابن الصلاح البعنوان: "مختصر في أحاديث الأحكام".

قال **أبو زَيْد عبد الرحمن بن مخلوف الثعالبي المالكي**(ت875) في «**ثبته**»[1]: ومن مَرْوِيّاتِي مُصَنّفَاتِ الشيخ عبد الرحيم العراقي، والد شيخنا أبي زرعة، حدثني بها وَلَدُهُ سنة ست عشرة وثماني مائة بمنزله بالدرب الأصفر بالقاهرة -كلأها اللهُ-.

وحدثني بها أيضا شيخُنا **محمد بن مرزوق**، عن مُصَنِّفِها عبد الرحيم، فمنها: «**الأَحْكَامُ الكُبْرَى**» و«**الصُّغْرَى**» ... الخ .اهـ

وقال **أبو جعفر أحمد بن علي البَلَوِي الوَادِي آشِي**(ت938)[2]: «**تَقْرِيْب الأَسَانِيد وتَرْتِيْب المَسَانِيد**» لشيخنا الحافظ زَيْن الدين العراقي، قرأتُه عليه، وبحثتُه على ولدِه شيخنا حافظ العصر قاضي القضاة وَلِيّ الدين أحمد.

وهو أيضا من مَروِيّات الحافظ **شمس الدين السخاوي**(ت902)، فقد ذكرَه في «**ثبته**»[3] ضمن ما سَمِعَهُ بِقِرَاءَةِ غيره على شيخِه الحافظ **ابن حجر**، فذكر قطعةً من أول «**تَقْرِيْب الأَسَانِيد**» المختَصَر، بقراءَةِ شيخِه ابن حجر على مؤلِّفِه العراقي.

فائدة ثانية : إجازةُ الحافظ وَلِيّ الدين العراقي ابن المؤلف بكتاب: «طَرْح التَّثْرِيب»

جاء في مخطوطة من كتاب: «**طَرْح التّثْرِيب**»، محفوظة في دار الكتب الملكية نمرة: (471 حديث)، ما نَصُّهُ: الحمدُ للهِ وحدَهُ، شَاهَدْتُ بخَطِّ شيخي حافظ العصر الشيخ وَلِيّ الدين أحمد بن شيخ الحفاظ زَيْن الدين ابن العراقي ما صَورَتُه في نسخةٍ من هذا المؤلَّف:

قَرَأَ عَلَيّ الشيخُ الكامل الإمام العامل ذو الصِّفَاتِ الحميدة، والمناقب العديدة، شمس الدين محمد بن إبراهيم ين عثمان الشاذلي الشافعي –نفع الله به- وبلّغَهُ من الخير مُنتَهَى أَرَبِه، هذا الجزء الأول من شرح الأحكام المُسَمّى: «**طَرْح التّثريب في شرح التقريب**» من تأليفِ والدِي –رحمه الله- وتكميلِي من أوله إلى أول باب مواقيت الصلاة، من كلام والدي –رحمه الله-، ومن أول الباب المذكور إلى أول باب التأمين من كلامي، ومن ثَمّ إلى باب الإمامة من كلام والدي –رحمه الله-، ومن ثَمّ إلى باب الجلوس في المصلى وانتظار الصلاة من كلامي، ومن ثم إلى آخر هذا المجلد من كلام والدي –رحمه الله-.

---

[1] غنيمة الوافد وبغية الطالب الماجد ص59

[2] ثبت أبي جعفر أحمد بن علي ص 121

[3] ثبت السخاوي، مخطوط 187/ب

وقد سمعتُ على والدي-رحمه الله- من أوله الى كتاب الطهارة، بقراءَةِ شيخِنا العلامة جمال الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الرحيم بن الأسيوطي، وأروي بقِيّةَ كلامِه عنه بطريقِ الإجازةِ لما لم أسمعه منه، وكانت قراءةُ الشيخ شمس الدين المذكور لهذا الجزء قراءةَ بحثٍ و إتقانٍ واستثَارَةٍ للفوائدِ الحسان، وهو يقابِلُ نسختَه هذه على أصلِ الشيخِ رحمه الله- و أَصْلِي، فصَحّتْ نسختُه هذه إن شاء الله صِحّةً محرّرَة، وأجزتُ له رواية ذلك عني وإفادته، بلغه الله من خير الدارَيْن إرادتَه، وذلك في مجالس آخرها في صفر سنة 817.

أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم ابن العراقي الشافعي، عفا الله عنه، وعن والديه ومشايخه .اهـ

[63]- «مختصَر تقْرِيب الأسَانِيْد» أو «الأحْكَام الصّغْرَى» له

قال الحافظ **ابن فَهْد**[1]: ثم اختصره في نحو نصف حجمه .اهـ

قال الشيخ **محمد معبد عبد الكريم**[2]: «**النسخة الصُّغْرَى**» وهذه ذُكِرَتْ أحاديثُها ضمن «**طرح التثريب**» للعراقي و«**تكملته**» لولده أبي زرعة، حيث أنّ كُلًّا من العراقي وولده من منهَجِهِمَا قد جعَلا في هذا الشرح البَدء بسَوْقِ لفظِ الحديثِ كاملًا، ثم يُتْبِعَانِه بالشرح التفصيلي له، وما يؤيد أنّ لفظَ تلك الأحاديث التي يسوقانها في بداية شرح كل منها هي عبارةٌ عن النسخة «**الصُّغْرَى**» لأنّ **أبا زرعة** حينما يذكر في الشرح بعض الروايات الزائدة ينسِبُهَا إلى النسخة «**الكُبْرَى**»، ويُمَيِّزُهَا عن «**الصُّغْرَى**»، أمّا العراقي نفسُه فيُمَيِّزُ ما في «**الكُبْرَى**» بقوله: في الأصل كذا، وبالمراجعة نجِدُ ما ذكر موجودًا في النسخة « **الكُبْرَى**».

كما أني استعرضتُ مواضعَ كثيرةً خلال الشرح كله، للتَعَرُّف على ما أورَدَه العراقي وولده أبو زرعة من أحاديث النسخة «**الصُّغْرَى**»، وما زادَاهُ من رواياتِ النسخة « **الكُبْرَى**»، وتَبَيّنَ لي الآتي أنّ النسخة «**الصُّغْرَى**» من «**تَقْرِيب الأَسَانِيْد**» قد اقتصر العراقي فيها على الأحاديث التي رواها بسنده إلى الإمام أحمد في «**مسندِه**»، وإلى الإمام مالك في «**موطئِه**» رواية أبي مصعب، وذلك بالطُرُقِ التي عُدّتْ من أَصَحّ الأسانيد أو من أَصَحِّهَا.

---

[1] لحظ الألحاظ ص23

[2] الحافظ العراقي وأثره في السنة 2161/5

ثم يضيفُ إلى ذلك تخريجَ تلك الروايات بالعَزْوِ إلى «**الصحيحين**» أو أحدهما أو غيرهما من المصادر الأصلية التي اشتركَت مع الامام مالك والإمام أحمد في رواية الحديث من الطريق الموصوف بالأَصَحِّيّة المطلقَةِ أو المقيّدَةِ، مثال ذلك الحديث الثالث من باب الوضوء، حيث ذكر العراقي هكذا: وعن بريدة قال: "أصبح رسول الله –صلى الله عليه وسلم- فدعا بلال، فقال: يا بلال بم سبقتني إلا الجنة ؟..." الحديث، ثم قال: رواه الترمذي، وقال: حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ، وابن حبان، والحاكم في «**المستدرك**» ، وقال: صحيحٌ على شرط الشيخين.

فعند المراجعةِ نجدُ أنّ الحديثَ قد أخرجه في «**مسنده**» بالسِّيَاقِ الذي ذكره العراقي، ذلك عن زيد بن الحباب، حدثني حسين بن واقد، أخبرني عبد الله بن بريدة، قال سمعت أبي فذكر الحديث.

وقد ذكر الحاكم أنّ هذا الإسنادَ أثبتُ أسانيد الخراسانيين والثلاثة الذين عزا العراقي تخريجَ الحديث لهم، وهم الترمذي وابن حبان والحاكم، قد أخرجُوا الحديثَ عن طريق الحسين بن واقد، عن عبد الله بن بريدة، به، ولهذا عَزَا العراقيُ الحديثَ إليهم.

وعليه فإنّ النسخةَ الصُغْرَى لكتابٍ: «**تَقْرِيب الأَسَانِيْد**»، والتي أطلَقَ عليها أيضا «**النسخة الصُغْرَى لأحاديث الأحكام**»، أو «**الأحكَام الصُغْرَى**» هي التي اقتصَر العراقي فيها على ذكر الأحاديثِ المَرْوِيّةِ له بأَصَحُ الأسانيد أو من أَصَحِّهَا فقط، مثل الحديث السابق الذي أورده بأَصَحّ أسانيدِ الخراسانِيين كما أوضحتُهُ. اهـ

فائدة : إسناد الكتاب

ذكره الحافظ **شمس الدين السخاوي** في «**ثبته**»[1]: ضِمْنَ ما سمعه بقراءةِ غيره على شيخه ابن حجر: قطعة من أول «**تَقْرِيْب الأَسَانِيد**» المختَصَر، بقراءَةِ شيخِه **ابن حجر** على مؤلِّفِه العراقي.

وتقدّم سنَد **الثعالبي** فيهما معًا، أيْ: « **الكُبْرَى**» و «**الصُغْرَى**».

---

[1] ثبت السخاوي، مخطوط 187/ب



كتاب

تحفة المحتاج الى ادلة المنهاج

الشيخ الامام العالم العلامة

سراج الدين عمر بن علي بن احمد بن محمد

المعروف بابن الملقن

رحمه الله تعالى

صورة من مخطوط: «تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج» لابن الملقن، محفوظة في مكتبة لاله لي تركيا

[64]- «تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج» للحافظ سِرَاج الدين أبي حَفْصٍ عمر بن علي بن أحمد الأنصاريّ المصريّ الشافعيّ، المعروف بابن المُلَقِّن وابن النَّحْوِيّ (ت804)[1]

وهو مختصرٌ في أحاديثِ الأحكامِ، رتّبَهُ على ترتيبِ كتاب: «**مِنْهَاج الطالبين**» لأبي زكرياء النووي.

قال في أوله[2]: الحمد لله على إحسانه وإنعامه وإرشاده، للقيام بالسنة وإلهامه، وأشهد أن لا إله إلا الله لا شريك له شهادة دائمه بدوامه، وأن محمدا عبده ورسوله خاتم رسله ومسك ختامه، صلى الله عليه وعلى آله صلاة مقرونة بسلامه، و بعد :

فهذا مختصرٌ في أحاديث الأحكام، ذو إتقانٍ وإحكامٍ، عديم المثال لم يُنسَج مثله على مِنْوَالٍ، شَرْطِي أنْ لا أذكرَ فيه إلا حديثًا صحيحًا، أو حسنًا دون الضعيف، وربما ذكرتُ شيئا منه لشدة لحاجة إليه، منبهًا على ضَعْفِهِ.

مشيرًا بقولي: "**متفق عليه**" لما رواه البخاري ومسلم في «**صحيحهما**»، وبقولي: "**رواه الأربعة**" لما رواه أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة، في «**سُنَنِهِمْ**»، وبقولي: "**رواه الثلاثة**" لهم خلا ابن ماجة، وما عدا ذلك أوضح من رواه كالشافعي، وأحمد، و الدارمي في «**مسانِيْدِهِم**»، وابن خزيمة، وابن حبان، وأبي عوانة في «**صِحَاحِهِمْ**»، والحاكم في «**مستدرَكه**»، والدارقطني، والبيهقي في «**سننهما**»، وغيرهم، كما ستراه واضحا إن شاء الله تعالى، وأقتصر فيما أورده من قسم الصحيح والحسن على الأَصَحّ والأحسَنِ مما روى فيه، وربما نبّهتُ مع الأصح والأحسن على الصحيح والحسن.

وقد استخرتُ اللّهَ سبحانه وتعالى في ترتيبِ هذا المختصَر المباركِ على ترتيبِ كتاب: «**المِنْهَاج**» للعلامة محيي الدين النووي -رضي الله عنه- في المسائل والأبواب، وخصّصتُ هذا المختصَر به لإكبابِ الطلبة في هذه الأزمان عليه، وانتفاعهم بما لديه، ثم وأرجو أنّه وَافٍ بكل مسألةٍ ذكرها، وورد فيها حديث صحيح أو حسن، وأما الأحاديث الضعيفة والآثار فلم أتعرض لشيء منها إلا نادرا، نعم تعرضتُ لهما في شرحي له المُسَمّى بـ: «**عُمْدَة المُحْتَاج إلى كتاب المِنْهَاج**» فإذا لم تجِدْ حديثًا

---

[1] تقدمت ترجمته.

[2] تحفة المحتاج 129/1

عقِبَ المسألة فذلك إما لعَدَمِهِ، أو لضعفه، أو لذكره في مواضع أخر من الإختصار عدم إعادته، وكذا إذا كان الحديثُ يصلح للاستدلال به في عدة أبوابٍ فإني أذكرُه في أولها، وربما نَبّهْتُ على تقدمه، كحديث: «**إنّمَا الأعْمَالُ بالنّيّاتِ**»، وحديث: «**رُفِعَ القَلَمُ عن ثَلاثةٍ**»، ثم وما وقع من الأحكام على سبيل الاستطراد فقد لا ألتزمُ الاستدلالَ عليه هناك، وأؤخّرُ دليلَه إلى موضعه، كما في أغسال الحج المذكورة في باب الجمعة على سبيل الاستطراد.

ثم فمن تأَمّل هذا المختصر حَقّ التأمل وجَدَهُ وافيًا لما ذكرتُه، قائمًا بما شَرَطتُهُ، وسميتُه: «**تُحفَةُ المُحتَاجِ إلى أدِلّةِ المِنهَاجِ**». اهـ

والكتابُ ذكرَه مؤلفُه في «**إجازته**»[1] التي كتَبَها بمكة المكرمة في ذي الحجة سنة 761، وذكر فيها مسموعاته وتصانيفه، قال: ومنها في الفقه «**شرح المنهاج**» في ست مجلدات، وآخر صغير في اثْنَيْن، ولغَاتُهُ في واحدٍ، و«**التُحْفَةُ**» في الحديثِ على أبوابِهِ. اهـ

طبعات الكتاب :

طبع في دار حراء مكة الكرمة الطبعة الأولى 1406 في مجلدين، تحقيق عبد الله بن سعاف اللحياني، واعتمد في تحقيقه على ثلاث نسخ، **الأولى**: نسخة مكتبة لاله لي بتركيا برقم: (463)، عدد أوراقها 124 ورقة، وهي منقولة عن نسخة المؤلف، جاء في بعض صفحاتها: صح ذلك بحمد الله، وقوبل على نسخة المؤلف.

والثانية: مصورة في الجامعة الإسلامية المدينة المنورة برقم 1843، وأصلها محفوظ بدار الكتب المصرية القاهرة برقم: (1746)، عدد أوراقها 142 ورقة، وفيها سماعٌ في سنة 758.

والثالثة: مصورة عن مركز البحث العلمي بمكة المكرمة، وأصلها محفوظ في المكتبة الظاهرية دمشق برقم: (8415)، وفيها نقص من أولها وآخرها، عدد أوراقها 137، وهي مقابلة على أصل المؤلف.

ثم طبع الكتاب ثانيا في دار الهداية دمشق 1429 بذيل كتاب: «**منهَاج الطّالِبين**» تحقيق عبد الحميد سكحال، وأيمن خرقي.

فائدة : إسناد الكتاب

---

[1] نقل منها السخاوي في تاريخه: "الضوء اللامع 101/6

ذكره المحدِّثُ **جمال الدين محمد بن أحمد الحنفي المكي** المشهور **بابن عقيلة** في «**ثبته**»[1]، ضمن أسانيد كتب فقال:

"شرحا **التنبيه** أكبرُها: «**غُنْيَةُ الفَقِيه**»، وأصغرُها: «**هَادِي النَّبِيْه**»، وشروح «**المِنْهَاج**» الثلاثة: «**تُحْفَةُ المُحْتَاج إلى أدلة المِنهاج**»، وثانيها: «**نِهَايَة المُحْتَاج**»، وثالثها: «**عُجَالَةُ المُحْتَاج**» ... أُخْبِرُ بها عن الشيخ أحمد العجل، عن الإمام يحيى بن مكرم الطبري، عن المشايخ الثلاثة: قاضي القضاة زكريا بن محمد الأنصاري، والعلامة شرف الدين عبد الحق بن محمد السنباطي، والحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، قالوا: أخبرنا شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني.

زاد الحافظ **السيوطي**[2] فقال: أخبرني بها أحفادُه الثلاثة جلال الدين أبو هريرة عبد الرحمن بن علي بن عمر، وأختاهُ: خديجة وصالحة، وسِبْطَتُهُ سارة بنت محمد البالِسي، وأم هاني بنت أبي الحسن الهوريني، والزَّكِيّ أبو بكر بن صدقة المُنَاوِي، والقاضي نجم الدين عبد الرحمن بن عبد الوارث البَكْرِي، وعبد الكريم بن محمد بن علي الهيثمي، وأبو الفضل محمد بن محمد المَرْجَانِي، وأخته كمَالِيَة إجازة، قالوا هم والحافظ ابن حجر: أخبرنا بها مُؤَلِّفُهَا العلامة سراج الدين عمر بن علي ابن الملقِّن".

[65]- «البُلْغَة في أحاديثِ الأحكَامِ» له أيضا.

قال في مقدمته[3]: الحمد لله على إسباغ النِّعَم، وأشكره على دفع النِّقَم، وأصلي على سيدنا محمد نَبِيِّهِ أفضل العرب والعجَم، وعلى آله وصحبه أهل الفضل والكرم

وبعد: فهذه **بُلْغَةٌ** في أحاديثِ الأحكامِ مما اتّفَقَ عليه الإمامان محمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج، مرتبة على أبواب «**المِنْهَاج**» للعلامة محيي الدين النووي، انتخبتُها من تأليفي: «**تُحْفَة المُحْتَاج على أَدِلّةِ المِنْهَاج**» لا يَستَغْنِي عنها، مع زياداتٍ يسيرةٍ مهمةٍ، ليَسهُلَ حفظُها في أيسر مدةٍ، وتكون للطالبِ اعتمادًا وعُدّةً، وربما ذكرتُ أحاديثَ يسيرة من أفرادِ «**الصحِيحَيْن**» وغيرهما،

---

(1) المواهب الجزيلة في مرويات الشريف محمد عقيلة ص328

(2) زاد المسير في الفهرست الصغير ص232

(3) البُلْغَةُ في أحاديث الأحكام ص 17

لأني لم أَجِدْ في ذلك البابِ ما يُستَدَلُّ به غيره، أو دلالته أظهر من دلالةِ غيره، وإلى الله أرغبُ في النفع بها، إنه بيده والقادر عليه، وهو حسبي ونعم الوكيل .اهـ

وقال في نهايتها: آخر المختصَر المبارَك بحمدِ الله ومَنِّهِ، وله الحمدُ والمِنّة على ذلك، وهو عُجالةٌ للحِفْظِ، ومَنْ أراد البسطَ والاستقصاء، فعليه بـ: «**التُّحْفَة**»، اللّهُمَّ انفع بهما بمحمدٍ وآله، وكنتُ ابتدأتُ في تعليقَه يوم السبت ثاني عشري شعبان، فترتُ عنه ثلاثة أيام، ثم نجز مساءَ يوم السبت تاسع عشريته من سنة سبع وخمسين وسبع مئة، فكانت مدة تعليقه في خمسة أيام.اهـ

والكتابُ ذكرَه مؤلفُه في «**إجازتِه**»[1] التي كتبها بمكة المكرمة في ذي الحجة سنة 761، وذكر فيها مسموعاتِه وتصانيفَه، قال: «**البُلْغَة**» على أبوابِه – أي: «**المِنْهَاج**» - في جزءٍ لطيفٍ.اهـ .

طبعات الكتاب :

طبع في دار البشائر بيروت تحقيق محيي الدين نجيب، عدد أحاديثه: (508) حديثا بالمكرر، وبدونها (475) حديثا.

واعتمد في تحقيقه على نسخة فريدة من مخطوطات المدرسة العمرية دمشق، محفوظة في مكتبة الأسد دمشق برقم: (1149/ عام 358 حديث)، تقع في 30 ورقة، وهي مقروءة على المُصنِّفِ، ومقابلة بأصله، وفي آخرها بخَطِّهِ ما نَصُّهُ: بلغ كاتبه –نفع الله تعالى به– قراءةً علَيّ لها أجمع، ومقابلةً بأصلِي، كتبه مؤلفُهَا غفر الله له. اهـ

[66]– «خُلَاصَةُ الإبْرِيز لِلنَّبِيه حافظ أدِلَّة التَّنبِيه» له أيضا .

قال في مقدمته: بسم الله الرحمن الرحيم، أحمد الله على إتحاف نعمه، ... وبعد: سألني جماعة أنْ أُسْعِفَ طالبَ كتاب في فقه الإمام الشافعي لمختصر مثله على ترتيب مسائله وأبوابه ... الخ

والكتاب ذكره مؤلفُه في «**إجازتِه**»[2] التي كتبها بمكة المكرمة في ذي الحجة سنة 761، وذكر فيها مسموعاتِه وتصانيفَه، قال: «**الخُلاصَة**» على أبوابه في الحدِيث؛ في مجلدٍ؛ وهو من المُهِمّاتِ. اهـ

وقال **حاجي خليفة**[3]: وله في أدِلّتِهِ: «**الخُلَاصَة**» مجلدٌ.

طبعات الكتاب :

---

[1] نقل منها السخاوي في تاريخه: "الضوء اللامع" 101/6

[2] نقل منها السخاوي في تاريخه: "الضوء اللامع" 102/6

[3] كشف الظنون 1/ 489

والكتاب طبع في دار الفلاح بالفيوم مصر 1438، في مجلدين، بتحقيق أبي عبد الله حسين بن عكاشة، وتقديم الشيخ أحمد بن معبد عبد الكريم

ومنه نسخةٌ خطيةٌ في المكتبة الظاهرية دمشق، عدد أوراقها 115 ورقة، وهي نسخة ملفقة الخط، تقع ضمن مجموعٍ برقم: (1124)، وعليه وقفُ المدرسة العمرية، ووقف تاج الدين الحسيني.

[67]- «الأحكَامُ» للحافظ ولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكُرْدِي الرازياني العراقي ثم المصري (ت826)[1]

ذكره **السخاوي**[2]، فقال: عَمِلَ كتابًا في الأحكام على تَرْتِيبِ «**سُنَن أبي داود**»، كتَبَ منه قِطَعًا مفرقَةً.اهـ

وقال **ابن فَهْد**[3]: كتبَ فيها مجلدًا .اهـ

والكتاب من مَرْوِيّاتِ تلميذِه **أبي زَيْد عبد الرحمن بن مخلوف الثعالبي** المالكي(ت875) في «**ثبته**»[4]، فقد سرَدَ مؤلفاتِ شيخِه **أبي زرعة**، وذكر منها: «**الأَحْكَامُ**» التي صَنَّفَهَا على تَرْتِيبِ «**سُنَن أبي داود**».

[68]- « الإحكَام في أحكَام المُختار» للعلامة محمد بن أحمد بن موسى الكُفَيْرِي العَجْلُونِي ثم الدمشقي الشافعي (ت831)[5]

ذكره **السخاوي** في «**الضَّوْء اللّامِع**»[6]

---

(1) تقدمت ترجمته

(2) الضوء اللامع 343/1

(3) لحظ الألحاظ ص288

(4) غنيمة الوافد وبغية الطالب الماجد ص54

(5) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن موسى الكفيري الدمشقيّ الشافعي، ولد في "الكفير" قرب دمشق، ونشأ في دمشق، أفتى ودرّس وكتب الكثير بخطه لنفسه ولغيره، وجاور بمكة سنة 27 هـ، حدث بها وببلده، ومات بدمشق بعد مرض طويل، له مصنفات منها: "التلويح إلى معرفة الجامع الصحيح"، خمس مجلدات، و"مختصر الروض الأنف" للسهيلي، و"معين النبيه على معرفة التنبيه" / ت831، ترجمته في: الضوء اللامع 111/7 الأعلام للزركلي 33/5

(6) الضوء اللامع 112/7

[69]- «مُنتخَبُ المُختار في أحكَامِ المُختار» له أيضا .

اختصرهُ من كتابه السابق، ذكره **السّخَاوي**[1]، و**الباباني**[2]

[1] الضوء اللامع 112/7

[2] هدية العارفين 187/2، وعنده: "المنتخب المختار في أحكام المختار"، ثم وهم وأعاد ذكر الكتاب 2/ 314 ضمن مؤلفات محمد بن عمر بن عبد القادر الكفيري الحنفي المتوفي سنة 1130 .

كتاب فيه دلايل المنهاج من كتاب
رب العالمين وسنة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم
انتخبه مولفه من ثلاثة كتب مولفة في الاحكام
احدها الالمام للامام المجتهد ابن دقيق العيد
والثاني المنتقا للامام تقي الدين بن تيميه
والثالث تحفة المحتاج لادلة المنهاج
بتاليف الامام سراج الدين بن الملقن
وذكر فيه وجه الدلالة
واختلاف الايمه
في الاستدلال
وغير ذلك

صورة من مخطوط: «دَلَائِلُ المِنهَاجِ من كتابِ رَبِّ العالمينَ وسُنَّةِ سَيِّدِ المُرسَلينَ»

[70]- كتاب: «دَلَائِلُ المِنهَاج من كتابِ رَبِّ العالمينَ وسُنَّةِ سَيِّدِ المُرسَلِين» للإمام عبد المَلِك بن علي بن عبد الملك أبي المُنى البابِي الحَلَبيّ الشافعيّ (ت839)[1]

قال في أوله[2]: الحمد لله الذي شرحَ صدورَنا للإسلام، وأرسلَ إلينا محمدا -صلى الله عليه وسلم- وبَيّنَ لنا الحلال من الحرام، أحمدُه على إحسانه التام، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحده، لا شريك له، شهادةَ مَنْ قال: ربي الله ثم استقَام، وأشهدُ أنّ محمدا عبده ورسوله أرسلهُ عصمةً للأنَام، ونورًا ناسخًا للظلام، صلى اللهُ عليه وعلى آله وأصحابه السادة الكرام، وسلّم تسليما كثيرًا.

أمّا بعد: فهذا كتابٌ ذكرتُ فيه دلائلَ «المِنْهَاج» للشيخ العلامة محيي الدين النووي -قَدّسَ الله روحَه، و نوّر ضريحَه، وجمع بيني وبينَه في دار كرامتِه- من الكتاب السنة ، و رتبتُه على أبوابه ومسائله، لكنني خالفتُه في بعض التراجم، وبوبتُ في مواضع لم يبوب لها في «المِنْهَاج»، كباب حكم الحدث وباب الشك في الحدث ليَسْهُل الكشفُ منه، وذكرتُ فيه مباحثَ زائدة على دلائل «المِنْهَاج» لا يستغني طالبُ العلم عن معرفتها، وضممتُ إليه كثير مما فيه من الآيات والأحاديث فوائدَ نفيسة، منها من شَرْحِ ما فيه من الُلغَاتِ الغريبةِ، ومنها كلام العلماء عليها واستدلالهم بها على الأحكام الشرعية، وذِكْرِ مذاهبِهم في المسائل المختلف فيها وغير ذلك.

ونقلتُ ما في هذا المجموعِ من الأحاديث من ثلاثة كتب: كتاب: «الإِلْمَام» للشيخ العلامة للشيخ العلامة تقي الدين ابن دقيق العيد -رحمه الله تعالى-، وكتاب: «المُنْتَقَى» للشيخ الإمام مجد الدين عبد السلام بن تيمية -رحمه الله تعالى-، وكتاب: «تُحفَة المُحْتَاج إلى أدلة المِنْهَاج» للشيخ سراج الدين ابن المُلَقّن -رحمه الله تعالى-، وأكثر ما في هذا المجموعِ من الأحاديثِ نقلتُها من هذا الكتاب، سميتُه: «دَلائِلُ المِنْهَاج من كتاب رَبِّ العَالَمِينَ وسُنّةِ سَيّدِ المرسَلينَ» صلى الله عليه وسلم.

وهذا الكتابُ إنما جَمَعتُهُ لنفسي، فإنْ نظَرَ فيه ناظرٌ و دَعَا لي بخيرٍ كان زيادةً على ما قصدتُ، أسأل اللهَ -تبارك وتعالى- أن ينفعني به ولمن نظَر فيه على طريقِ الإنصافِ، وجعله خالصا لوجهه

---

[1] عبد الملك بن علي بن عبد الملك ابن أبي المنى البابي الحلبي الشافعي، المعروف بالشيخ "عُبَيْد" بالتصغير، ويقال له: "المكفوف"، لأنه كان ضريرا، ولد في حدود سنة 766، اشتغل على شرف الدّين الأنصاري، وشمس الدّين النابلسي، و غيرهما، وأخذ عنه جمع جمّ، ناب في الإمامة والخطابة بالجامع إلى أن مات في جمادى الآخرة سنة 839، وكانت جنازته حافلة جدا، له مصنفات منها: "مختصر في الفقه"، و"نزهة الناظرين" في الأخلاق والمواعظ، و"دلائل المنهاج"، ترجمته في: شذرات الذهب 336/9، إعلام النبلاء للطباخ 200/5، الأعلام للزركلي 161/4

[2] دلائل المنهاج - الرسالة العلمية 2/1

الكريم، وأنْ يوفقني لما يُحِبُّ ويرضى من القول والعمل والنية، إنه قريبٌ مجيبٌ، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت، وإليه أنيب .

حالة الكتاب :

الكتاب لا يزال مخطوطًا، وقد حُقِّقَ في رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه في الفقه من جامعة أم القرى مكة المكرمة سنة 1408 من طرف الطالب قاسم بن محمد بن قاسم الأهدل، وقد بلغت عدد أحاديث الكتاب: (1557) حديثا.

وقد اعتمد المحققُ على نسختين:

الأولى: محفوظة في مكتبة شستربتي إيرلندا، برقم (3087)، في 215 ورقة، تاريخ نسخها سنة 839، بيد محمد بن أحمد بن الحسن البابي الشافعي، وجاء في هامشها ما نَصُّهُ: بلغ مقابلةً بالحرم الشريف المكي بقراءَةِ كاتبه محمد بن أحمد بن حسن البابي الشافعي، وسماع سيدنا الشيخ زين الدين عبد الرحمن بن عياش فَسَحَ اللهُ في مدته آمين، في ثمان مجالس آخرها نهار الأحد ثالث جمادى الأولى سنة ثلاث وأربعين وثمانمائة هجرية، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه.

والثانية: محفوظة في دار الكتب المصرية القاهرة برقم: (790 حديث طلعت)، و تقع في 166 ورقة، تاريخ نسخها سنة 871، وناسخها أحمد بن محمد بن علي بن منصور الأنطاكي الشافعي.

وللكتاب نسخة ثالثة فَاتَ المحقق الوقوف عليها، وهي محفوظة في مكتبة الأحقاف اليمن، مجموعة آل يحيى برقم: (1162 تريم)، عدد أوراقها 234، نسخها محمد بن علي بن أحمد بن عماد الدين، تاريخ نسخها ليلة الجمعة ليلة الثامن عشر من شهر ذي القعدة الحرام سنة 897، والله أعلم.



صورة مخطوط: «الأنوار المنتقي من كلام النبي المختار» لابن المرتضى اليمني

[71]- «الأنوار المنتقي من كلام النبي المختار» أو «الأنوار المنتزع من أحاديث المختار» أو «الأنوار من صحيح الأثار الناصة على مسائل الأزهار» للإمام المهدي أحمد بن يحيي المرتضى الحسني اليمني الزيدي (ت840)[1]

قال في أوله: بسم الله الرحمن الرحيم: وبه نستعين، اللّهُمَّ إنه عظم ثوابك فما حقك أَدّيْنَا إذ نعمتك إكمال شكرك جلّ جلالُك فما قدرناك حقّ قدرك فتقبلْ مِنْ شكرنا ما استطعناهُ وإنْ قصر، واسمح من حقك ما أضعناه وإنْ كبر، فلم نستطع شكرا يوافي نعمك، ولا ثناءً يوازي عظمتك، لكنا نقول لك الحمدُ لا نحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسكَ، بَعَثَّ محمدا بشيرا ونذيرا، وفي غيهب الضلال سراجا وقمرا منيرا، مَدَدْتَ به ما وَهَنَ من الحقِّ فأصرحه، وضربتَ به يافوخَ الباطل فشدخَه، فصار الحق عليه أميرا، والأنس من موارده نميرا، فجعلت سنتَه إلى رضاك سبيلا، وهاديا إليه دليلا، فصُبّ اللّهُمَّ عليه من صلواتِك صَبًّا، ومن بركاتك طيبا، وعلى آله وأسرته، وأحينا على ملته واحشرنا في زمرته.

أما بعد: فانّ أصعب المراقي إلى رتبة الاجتهاد والأعمدة التي عليها هو ضبط الآثار النبوية المتضمنة للأحكام الشرعية، وقد جمعنا في كل فَنٍّ من فنون العلوم التي أجمع عليها علماء الأمة على أن المجتهد الأعظم من حوَاها، وأنه لا يشترط للاجتهاد سواها، مختصراً وجيزاً، يفيد ناقله فيه تيريزا، من علم العربية وتحقيقها، وجليل مسائل الاعتقاد ودقيقها، وأصول الفقه وأبوابه، وتمييز خطأ الرأي من صوابه، على وجه التوسيع والانتفاع، وضبط آيات الأحكام ومواقع الإجماع، أردنا تكميل ذلك، وتمهيد المسالك، بتأليفِ مختَصرٍ جامع للآثار النبوية، الواردة في الأحكام العملية، مما صَحّ سندُه، وقَوِيَ مُعتَمدُه، بحيث لم يَشُذّ عنه من مسائل«**الأزهار**»، إلّا ما طريقه القياس والاعتبار، أو إجماع صحيح، أو نَصّ من القرآن صريح، فيكفي المجتهد الرجوع إليه، والاعتماد في طلب النصوص عليه، وقد انتظَم ما تمسك به المؤالف، و رَدِّ ما جاء به المخالف، استغنينا عن ذكر سندِها في نفس المختصر بصحة الكتب التي نقلنا منها، وعدالة مصنفيها، وتصحيحهم ما رووه بإسنادٍ او إرسالٍ،

[1] أحمد بن يحيى بن المرتضى بن المفضل ابن منصور الحسني، من سلالة الهادي إِلى الحَقّ: عالم بالدين والأدب، من أئمة الزيدية باليمن. ولد في ذمار، وبويع بالإمامة بعد موت الناصر سنة 793 في صنعاء، ولقب: "المَهْدِي لِدِين الله"، وقد بويع في اليوم نفسه للمنصور عليّ ابن صلاح الدين، فنشبتْ فتنةٌ انتهت بأسر صاحب الترجمة وحبسه في قصر صنعاء سنة 794 - 801 هـ، وخرج من سجنه خلسة، فعكف على التصنيف إلى أن توفي في جبل حجة غربي صنعاء. له مصنفاتٌ كثيرةٌ أشهرها: "الأزهار في فقه الأئمة الأخيار" في فقه الزيدية، ألفه في السجن، و"البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار" خمسة أجزاء / ترجمته في: البدر الطالع 122/1، الأعلام للزركلي269/1

لتضمنه تعديلهم الوسائط، المذكورة في الكتب البسائط، وبالله الثقة وهو المستعان، على بلوغ ما نؤمله من الرضوان. اهـ .

وطريقته في الكتاب أنه يورد المسألةَ الفقهيةَ من كتابه: «**الأزهار**» ثم يورد الدليلَ عليه من الحديثِ، مُسَمِّيًا له: "خبَرا"، وقد اعتمد اعتمادا كبيرا على: «**أصول الأحكام**» لأحمد بن سليمان المتقدم برقم: (4)، ويتخللُ الكتابَ مناقشاتٌ لبعض المسائل الفقهية.

حالة الكتاب

لا يزالُ هذا الكتابُ مخطوطا، منه عدةُ نسَخ مخطوطةٍ منها: نسخة في مكتبة الجامع الكبير اليمن، رقم الحفظ: (2016)، و**ثانية**: في المكتبة الغربية بنفس الجامع ضمن مجموعة: (264)، و**ثالثة**: تاريخ نسخها سنة 1376هـ في مكتبة ورثة السيد يحيى بن علي الذارحي، ونسخة مصورة في مركز بدر عن مخطوطة خطت سنة 1076هـ، وأخرى مصورة بمكتبة السيد محمد عبدالعظيم الهادي، وأخرى ضمن مكتبة العلامة عبدالرحمن شايم، وأخرى خُطّت سنة 1342هـ بمكتبة العلامة محمد بن حسن المتميز[1].

وقد حُقِّقَ الكتابُ في رسالة جامعية لنيل درجة الدكتوراه من جامعة صنعاء، السنة الدراسية 1434/ 2013، من طرف الباحثة لطيفة ابراهيم بن القاسم الهادي.

الأعمال العلمية حول الكتاب :

لأحمد بن الحسن بن إسحاق بن الإمام المهدي الحسني اليمني الصنعاني(ت1193) كتاب: «**مشارق الأنوار في تخريج أدلة مسائل الأزهار**»، خَرّجَ فيه أحاديث كتاب «**الأنوار**» تخريجا حافلاً، قال الحبشي: مخطوط بخَطِّ المؤلِّف سنة 1170 في241 ورقة، ذكر ذلك في «**أعلام المؤلفين الزيدية**» ص97

فائدة : إسناد الكتاب.

قال العلامة **الشوكاني** في **ثبته**: "**إتحاف الأكابر**"[2]: "**الأنوَار**" للإمام **المَهدِي**: أروِيها بالإسنادِ المتقدِّم قريبا لكتاب "**الانتِقاد**" إلى المؤلِّف. اهـ.

---

[1] أعلام المؤلفين الزيدية ص: 217

[2] إتحاف الأكابر3/1408/ رقم 56

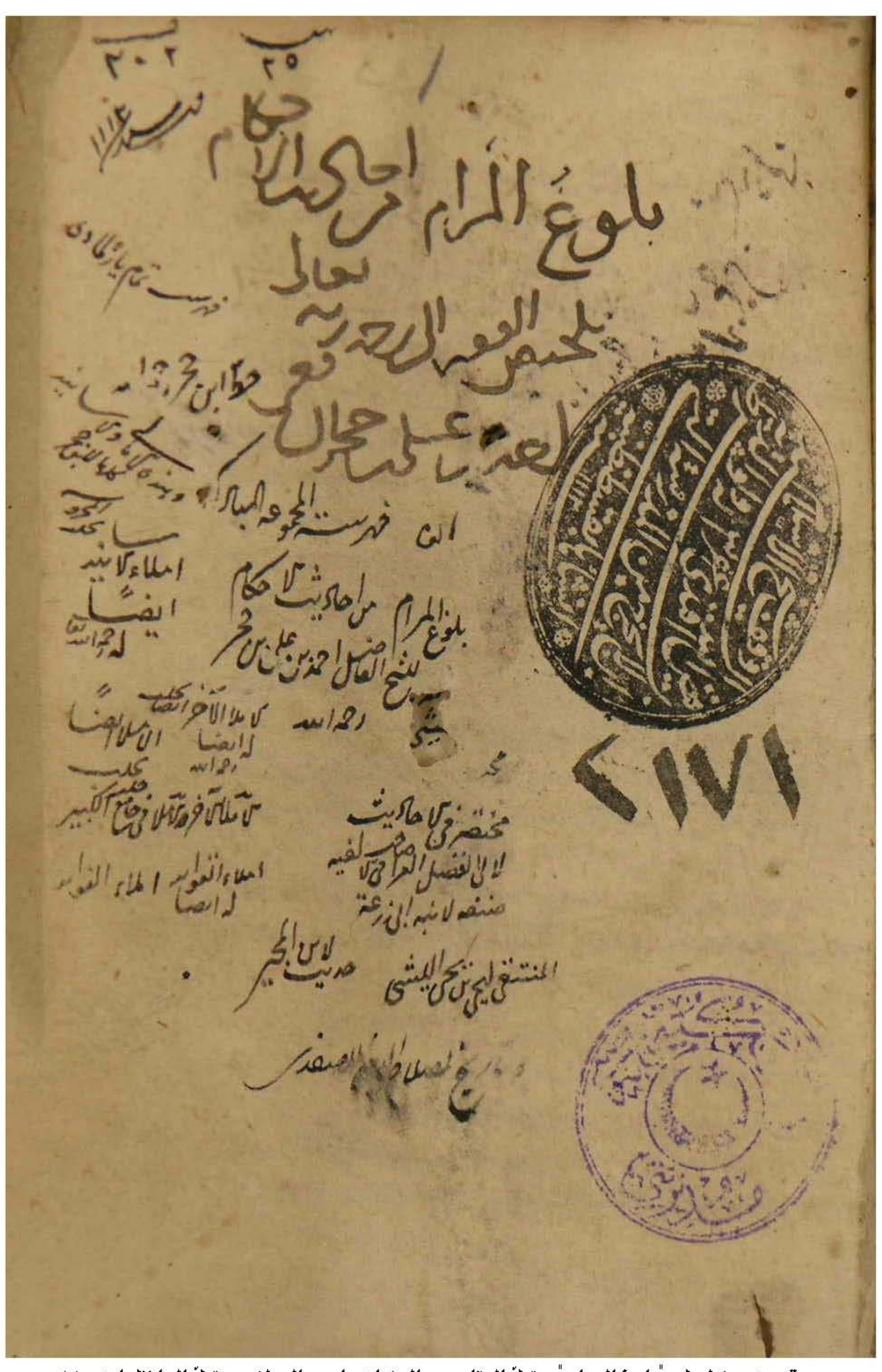
وقال في الموضع المشار إليه[1]: "**الانتِقاد في الآياتِ المعتبَرة في الاجتِهاد**" للإمام **المَهدِي أحمد بن يحيى**، أرويه بالإسناد المتقدِّم إلى الإمام شرَف الدين، عن السيد صَارِم الدين، عن المطَهّر بن محمد بن سليمان، عن المؤلِّف. اهـ.

وسندُه بتمامه إلى المؤلِّف ذكره في «**إتحاف الأكابر**»[2] وهو هذا: أروي ذلك عن شيخنا السيد العلامة علي بن إبراهيم بن على بن إبراهيم بن أحمد بن عامر الشهيد، عن شيخه العلامة حامد بن حسن شاكر، عن السيد العلامة أحمد ابن يوسف بن الحسين بن الحسمن بن القاسم، عن السيد العلامة إبراهيم بن القاسم ابن المؤيد، عن شيخه السيد الحسين بن أحمد زبارة، عن شيخه أحمد بن صالح بن أبي الرجال، قال أخبرنا شيخنا القاضي صفى الدين أحمد بن سعد الدين المسوري، أخبرنا الإمام المؤيد بالله محمد بن القاسم، أخبرنا الإمام القاسم بن محمد، أخبرنا السيد أمير الدين بن عبد الله، أخبرنا السيد أحمد بن عبد الله، أخبرنا الإمام شرف الدين ير بن يحيى الدين، أخبرنا السيد صارم الدين إبراهيم بن محمد، أخبرنا الإمام المطهر بن محمد بن سليمان،أخبرنا الإمام المهدي أحمد بن يحيى.

---

(1) إتحاف الأكابر 1407/3/ رقم 53

(2) الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني 3/ 1383، عند الكتاب رقم(1): الإبانة للهوسمي.



صورة من مخطوط: "بلوغ المرام" بخطِّ البقاعي، والعنوان واسم المؤلف بخطِّ الحافظ ابن حجَر

[72]- «بُلُوغُ المَرَامِ في أحَادِيثِ الأَحْكَامِ» للحافظ العلامة شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن الكِنانِي العَسقَلاني الشافعي (ت852)[1]

هذا الكتابُ المباركُ النافع هو أكثر كتبِ الأحكام شُهْرةً وتَدَاوُلًا، وذُيوعًا وانتِشَارًا، وذلك لشُهْرَةِ مؤلفه -رحمه الله- ومكانته في علم الحديث.

قال العلامة **صديق حسن خان القنوجي** في حَقِّهِ[2]: وهو كِتَابٌ لو خُطّ بِمَاءِ الذّهَبِ وبِيْعَ بالأَرْوَاحِ والمُهَجِ لما أُدِّيَ حَقُّهُ.

قال في مقدمته[3] مُبَيِّنًا منهَجَهُ واصطلاحَهُ: الحمد لله على نعمه الظاهرة و الباطنة قديما وحديثا، والصلاة والسلام على نبيِّهِ ورسوله محمد وآله وصحبه الذين سارُوا في نصرةِ نبيه سَيْرًا حَثِيْثًا، و على أَتباعِهِم الذين دَرَسُوا علمَهم، والعلماءُ وَرَثَةُ الأنبياءِ أَكْرِمْ بهم وَارِثًا ومَوْرُوثًا، أما بعدُ :

فهذا مختصرٌ يشتملُ على أصول الأدلة الحديثية، للأحكام الشرعية، حَرّرْتُهُ تحريرًا بالغا، ليصير من يحفظه من بين أقرانه نابغا، ويستعين به الطالب المبتدئ، ولا يستغني عنه الراغب المنتهي، وقد بينتُ عَقِبَ كل حديثٍ من أخرجه من الأئمة، ولإرادة نصح الأمة، فالمراد بـ: «**السّبْعَة**»: أحمد، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، و ابن ماجة، و بـ: «**الستة**» من عدا أحمد، وبـ: «**الخمسة**» من عدا البخاري ومسلما، وقد أقول: «**الأربعة**» وأحمد، وبـ: «**الأربعَة**» من عدا الثلاثة الأول، وبـ: «**الثلاثة**» من عداهم، وعدا الأخير، وبـ: «**المتفق**» عليه البخاري ومسلم، وقد لا أذكرُ معهما غيرهما، وما عدا ذلك فهو مُبَيّنٌ، وسَمّيْتُهُ: «**بُلُوغ المَرَام من أدلة الأحكَام**» ، والله أسأل أنْ لا يجعل ما عملنا علينا وبَالا، وأنْ يرزقنا العملَ بما يُرضِيه سبحانه وتعالى. اهـ

---

[1] الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني، أصله من عسقلان ومولده ووفاته بالقاهرة، ولع بالأدب والشعر ثم أقبل على الحديث، ورحل إلى اليمن والحجاز وغيرهما لسماع الشيوخ، وعلت شهرته فقصده الناس للأخذ عنه، وأصبح حافظ الإسلام في عصره، ولي قضاء مصر مرات ثم اعتزل، له تصانيف كثيرة جليلة، منها: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ولسان الميزان، وتقريب التهذيب، والإصابة في تمييز أسماء الصحابة، وغير ذلك كثير، ولتلميذه السخاوي في ترجمته كتاب: الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، في مجلد ضخم/ ت852، ترجمته في: الضوء اللامع 36/2، البدر الطالع 87/1، الأعلام للزركلي 178/1

[2] أبجد العلوم ص 620

[3] بلوغ المرام من أدلة الأحكام ص 5

قال مصنفه عند قوله "آخر الكتاب": فرغ منه ملخِّصُه أحمد بن علي بن محمد بن حجر في حادي عشر ربيع الأول سنة ثمان وعشرين وثمانمائة، حامدا ومصليا ومسلما .اهـ

طبعات الكتاب :

طبع الكتاب طبعة حجرية بلكناو الهند سنة 1253، ولاهور 1305، وفي المطبع الأنصاري دهلي الهند 1311، ثم في مطبعة التمدن الصناعية مصر 1320، ثم في مطبعة مصطفى محمد مصر سنة 1348، تصحيح وتعليق محمد حامد الفقي، ثم فيها سنة 1352، وقد راجعه على نسخة خطية محفوظة في دار الكتب المصرية، وقد قام بترقيم أحاديث الكتاب، فبلغ عددُها: (1596) حديثا.

ثم طبع في مطبعة عبد الحميد حنفي القاهرة 1372، تعليق عبدالله بن محمد الصديق الغماري، وفي دار الكتب العربية مصر 1373 تصحيح الشيخ محمد رضوان، اعتمد في طبعته هذه على النسخة الهندية المطبوعة في لاهور 1305، وعدد الأحاديث حسب طبعته 1356 حديثا.

ثم في دار العهد للطباعة، ونشرته مكتبة النهضة الحديثة بمكة 1373، تصحيح طه محمد الزيني وتعليق السيد محمد أمين الكتبي، واعتمد في طبعته على طبعتي الحلبي 1351، ومصطفى محمد 1352.

ثم في مطابع الكتاب العربي 1373، تصحيح محمد رضوان، ثم في مكتبة النهضة الحديثة مكة المكرمة 1378 باعتناء محمد أمين كتبي وعبد الوهاب عبداللطيف، ثم في دار إحياء العلوم بيروت 1413 تحقيق أسامة صلاح الدين منيمنه، ثم في دار الحديث القاهرة 1414، تحقيق عصام الدين سيِّد الصبابطي، ثم في دار ابن كثير دمشق 1415، تحقيق يوسف بن علي بدوي، ثم في مكتبة نزار مصطفى الباز مكة المكرّمة 1417.

ثم في مكتبة الدليل بالجبيل 1417 في جزأين تحقيق سمير بن أمين الزهيري، واعتمد في تحقيقه على نسختين: الأولى محفوظة في المكتبة الظاهرية دمشق، تقع في 182 ورقة، ناسخها عمر بن علي التتائي[1]، وهي منقولة ومقابلة عن نسخة المؤلف، جاء فيها بعد الحديث رقم: (286): بلغ مقابلة على الأصل المنقول عنه، وهو معارض بأصل مؤلفه رحمه الله، والثانية: نسخة منقُولَة عن نسخة نسخت من خَطِّ الحافِظ، وقد نَبّهَ ناسخُها على فروق نسخ أخرى.

ثم في دار الصميعي الرِّياض 1418 في مجلّدين، تحقيق نظر محمد الفاريابي.

---

(1) عمر بن علي بن شعبان التتائي الأزهري المالكي، ترجمه السخاوي في الضوء اللامع 106/6

ثم في دار الصديق الجبيل 1423 تحقيق عصام موسى هادي، واعتمد في تحقيقه على ثلاث نسخ: الأولى: نسخة التتائي السابق الذكر، والثانية: نسخة تقع في 128 ورقة، ناسخها محمد بن أحمد بن الشفيع، نسخها في 11 جمادى الأولى سنة 1264، الثالثة: نسخة تقع في 262 ورقة، ناسخها أحمد بن عبد الرحمن المجاهد[1]، تاريخ نسخها يوم الخميس 11 جمادى الأولى سنة 1265.

ثم في مؤسسة الرسالة بيروت 1424 تحقيق خالد بن ضيف الله الشلاحي، واعتمد في تحقيقه على سبع نسخ: **الأولى**: نسخة محفوظة في الجامعة الإسلامية المدينة المنورة، تقع في 92 ورقة، ناسخها عبد العزيز المحمد آل سليم عام 1199، **الثانية**: نسخة محفوظة في جامعة الإمام محمد بن سعود الرياض، عدد أوراقها 119 ورقة، وهي مقابلة، جاء في موضع منها: كذا في نسخة الحافظ، **الثالثة**: نسخة محفوظة في مكتبة روضة خيري المغرب، منها مصورة في جامعة الإمام محمد بن سعود، تقع في 231 ورقة، ناسخها علي بن إبراهيم السنوسي، وخطها مغربي، **الرابعة**: نسخة محفوظة في المكتبة المحمودية بمكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة، عدد أوراقها 127 ورقة، ناسخها ناصر الصحاف، جاء فيها: بلغ مقابلته حسب الطاقة، والحمد لله آخر شهر جمادى الآخر، وصلى الله محمد وسلم 1231، **الخامسة**: نسخة محفوظة في جامعة الإمام محمد بن سعود الرياض، عدد أوراقها 150 ورقة، كتبت عام 1103، وجاء في هامش منها: مقابلة هذا الكاتب بعون الله شهر ربيع الأول سنة 1013، [كذا في المطبوع وأحد التاريخين خطأ]، **السادسة**: نسخة محفوظة في جامعة الملك فهد الوطنية، عدد أوراقها 472 ورقة، وليس فيها تاريخ النسخ ولا اسم الناسخ، وهي نسخة مقابلة، **السابعة**: نسخة تقع في 126 ورقة، نسخها إدريس بن إدريس بن سليمان بن سلطان عام 1304

وفي دار العطاء الرياض 1424 تحقيق طارق بن عوض الله، اعتمد في تحقيقه على أربع نسخ، **الأولى**: نسخة هندية، تقع في 145 ورقة، ناسخها عبد العزيز دهلوي، وعليها حواش وتعليقات لحسن هاشمي، **الثانية**: نسخة تقع في 116 ورقة، ناسخها ولي الدين أبو بكر، تاريخ نسخها 8 شوال سنة 848، وهي مصححة ومقابلة، فيها سقط لنحو 35 حديثا، من ح 1029 في كتاب النكاح إلى ح 1065 في باب النفقات، **الثالثة**: مصورة دار الكتب المصرية برقم: (626)حديث طلعت، تقع في 112 ورقة، تاريخ نسخها يوم الخميس 17 ذي القعدة سنة 1220، وهي مقابلة ومصححة على نسخة

---

[1] أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله المجاهد الزيدي اليمني، ترجمه الزركلي في الأعلام 148/1

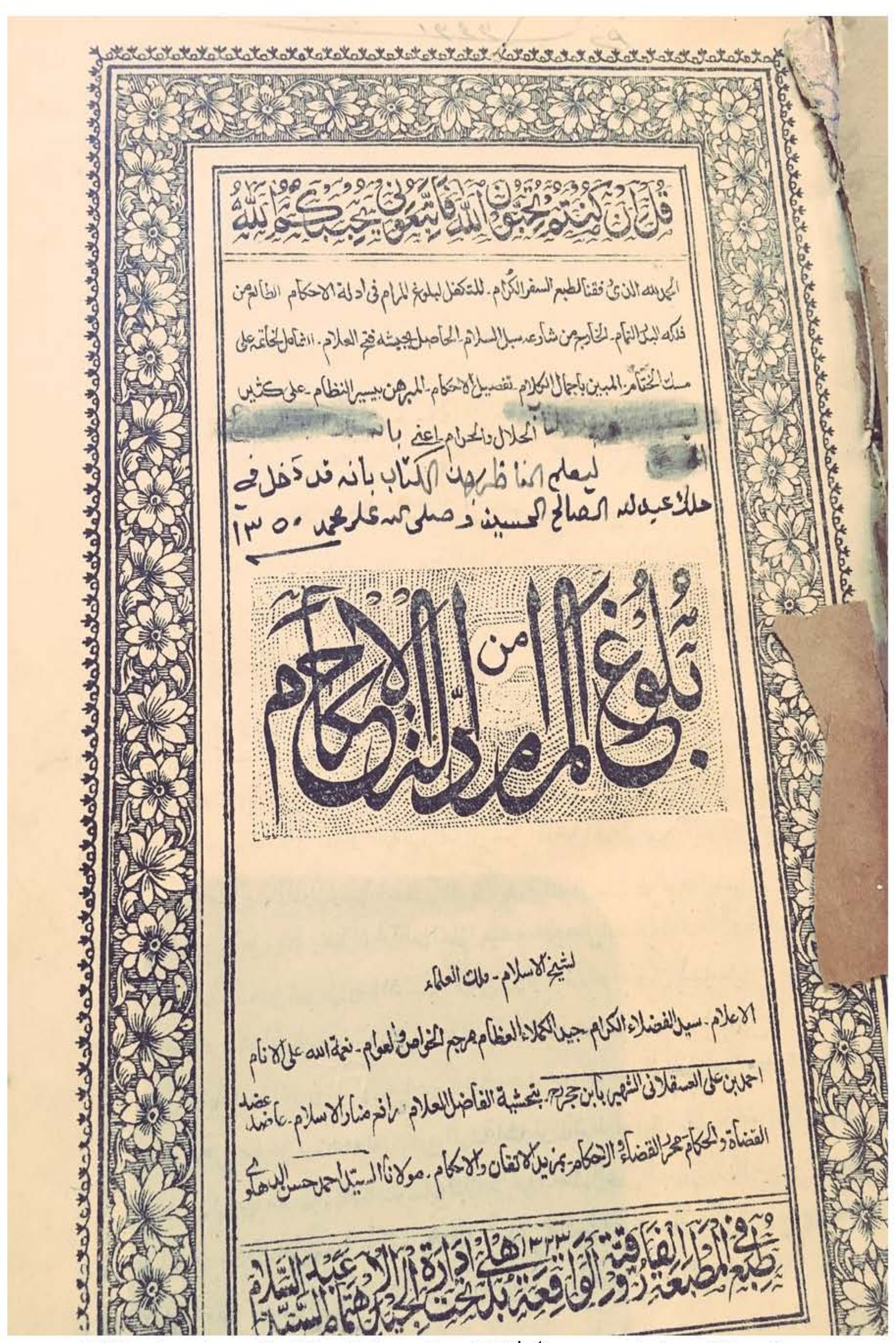
كتبت في حياة المؤلف، **الرابعة**: وهي قطعة من الكتاب من أول كتاب الجامع إلى الحديث 1462، وتقع في 12 ورقة.

وفي مكتبة الرشد الرياض 1426 تحقيق أحمد بن سليمان، اعتمد في تحقيقه على ثلاث نسخ، **الأولى**: مصورة دار الكتب المصرية القاهرة برقم: (102)، عدد أوراقها 115، تاريخ نسخها يوم الأحد شوال سنة 848، و**الثانية**: مصورة دار الكتب المصرية برقم: (626) حديث طلعت، وهي النسخة الثالثة في ط طارق.

وفي مكتبة ابن تيمية مصر 1430 تحقيق محمد صبحي حلاق، اعتمد في تحقيقه على نسخة واحدة، تقع في 76 ورقة، ناسخها ياقوت بن عبد الله، نسخت سنة 959.

وفي دار الآثار صنعاء تحقيق أبي عزيز حسن بن نور المروعي،

وفي دار القبس الرياض 1435 تحقيق ماهر ياسين الفحل، اعتمد في تحقيقه على ثلاث نسخ، **الأولى**: نسخة مكتبة الأزهرية القاهرة، تقع في 116 ورقة، ناسخها علي بن محمد القيم، في 22 ربيع الآخر سنة 848، وهي منقولة عن نسخة بخط المؤلف، **الثانية**: نسخة تركية ، تقع في 145 ورقة، **الثالثة**: تقع في 63 صفحة.



قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله

الحمد لله الذي وفقنا لطبع السفر الكرام . للتكفل لبلوغ المرام في أدلة الأحكام الطالع من فلكه البدر التمام . الخارج من شارع سبل السلام الحاصل بحيثية فتح العلام . الشامل الخاتمة على مسك الختام . المبين بإجمال الكلام . تفصيل الأحكام . المبرهن ببيير النظام . على كثير [illegible] الحلال والحرام أعني با[illegible]

ليعلم الناظر في هذا الكتاب بأنه قد دخل في ملك عبد الله الصالح الحسيني وصلى الله على محمد ١٣٥٠

بلوغ المرام من أدلة الأحكام

لشيخ الإسلام . ملك العلماء

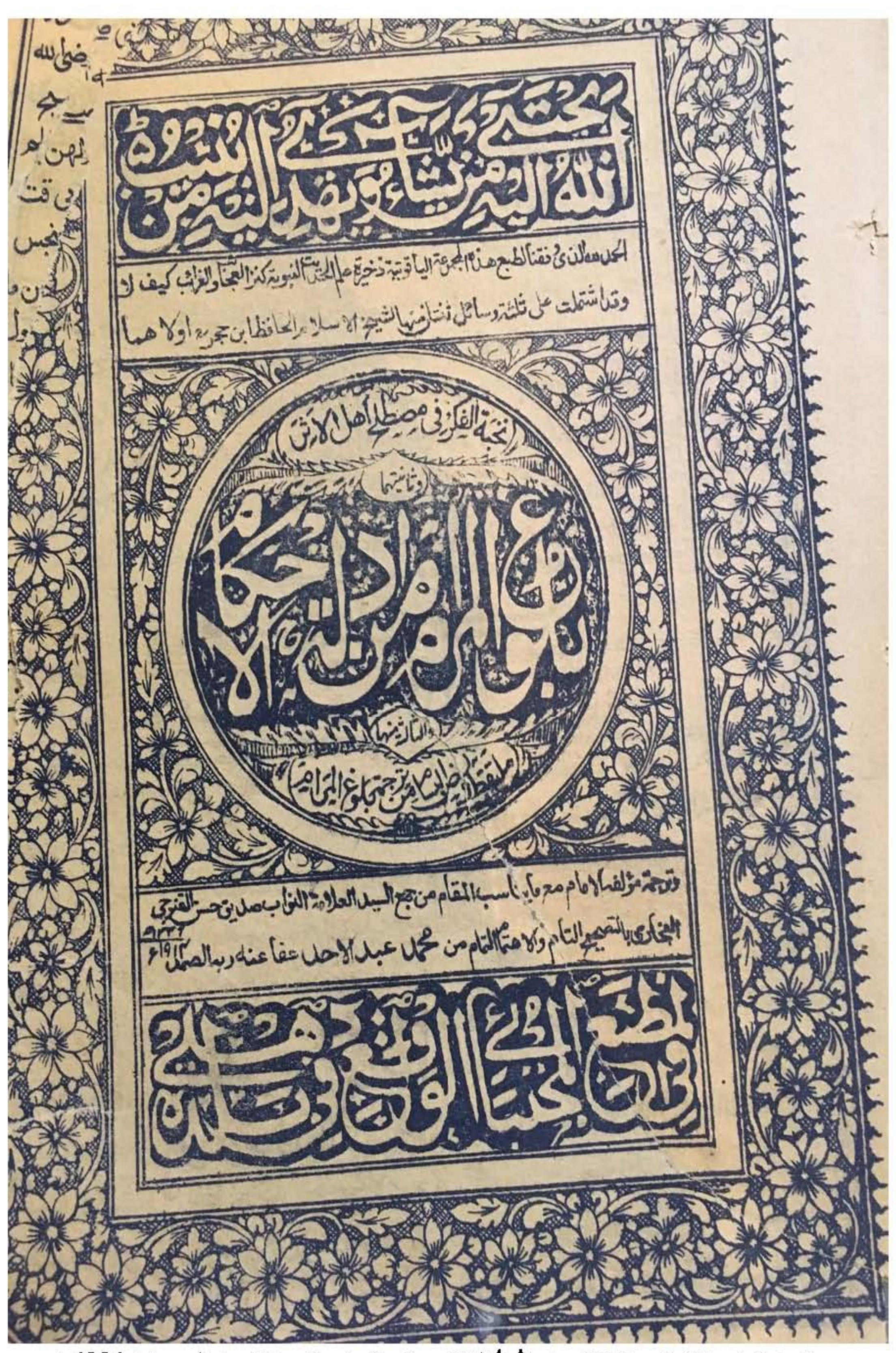
الأعلام . سيد الفضلاء الكرام جيد الكملاء العظام مرجع الخواص والعوام . نعمة الله على الأنام

أحمد بن علي العسقلاني الشهير بابن حجر رحمه الله . بتحشية الفاضل العلام . رافع منار الإسلام . عاضد عضد

القضاة والحكام محرر القضايا والأحكام بمزيد الإتقان والإحكام . مولانا السيد أحمد حسن الدهلوي

طبع في المطبعة الفاروقية الواقعة ببلدة دهلي ١٣٢٣ [illegible] عبد السلام

صورة من الطبعة الهندية من «بُلوغ المَرامِ» طبعة المطبع الفاروقية دهلي سنة 1321



ذلك الله يجتبي إليه من يشاء ويهدي إليه من ينيب

الحمد لله الذي وفقنا لطبع هذه المجموعة الياقوتية ذخيرة علم الحديث النبوية كنز العجائب والغرائب كيف لا

وقد اشتملت على ثلثة رسائل ثنتان منها للشيخ الإسلام الحافظ ابن حجر أولاهما

نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر

وثانيتها

بلوغ المرام من أدلة الأحكام

والثالثة منها

ملتقط الرياض البسام من ترجمة بلوغ المرام

وترجمة مؤلفها الإمام مع ما يناسب المقام من جمع السيد العلامة النواب صديق حسن القنوجي

البخاري بالتصحيح التام والاهتمام التام من محمد عبد الأحد عفا عنه ربه الصمد

مطبع المجتبائي الواقع في بلدة دهلي

صورة من الطبعة الهندية لكتاب: «**بُلُوغُ المَرَامِ**» في المطبع المجتبائي دهلي سنة 1331 هـ

الأعمال العلمية حول الكتاب :

على هذا الكتابِ المُبَارَكِ المَيْمُونِ عِدّةُ شُرُوحٍ وأعمالٍ منها:

1- شرح إبراهيم بن الشرف أبى القاسم بن إبراهيم جعمان الذؤالي اليمني(ت897)، ذكره **السخَاوي**[1]، ونصّ **الحبَشي**[2] على أنه مخطوط في جامع صنعاء .

2- شرح جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن شاهين ابن الأمير أبى أحمد العلائي قطلوبغا الكركي القاهري الحنفي ثم الشافعي(ت899)، سبط الحافظ ابن حجر، وقد ذكره **السخاوي**[3] ضمن مصنفاته، وسمّاهُ: «**مِنْحَة الكِرَام بشرح بلوغ المَرَام**».

3- شرح عبد الرحمن بن محمد بن نهشل الحيمي اليمني الشافعي(ت1068)، ذكره **البابانى**، **والحبشي**[4]، وهو مخطوطٌ في الجامعة السعيدية الهند (116/1)، وقد حُقِّقَ في رسالة علمية بالجامعة الاردنية 1428 من طرف الطالب وهيب بن علي البيتي.

4- شرح الحسين بن محمد المغربي اللّاعِي اليمني(ت1119)[5]، سمّاه: «**البَدْر التّمَام شرح بلوغ المَرَام**»، قال **الشوكاني**[6]: هو شرحٌ حافلٌ، نقل ما في «**التلخيص الحبير**» من الكلام على متونِ الأحاديثِ و أسانيدها ثم إذا كان الحديث في البخاري نقل شرحه من «**فتح الباري**» ومن سائر شروح المتون، ولكنه لا ينسبُ هذه الأقوال إلى أهلها، مع كونه يسوقها باللفظ، طبع الطبعة الأولى سنة 1414 تحقيق علي بن عبد الله الزين في عشر مجلدات، ثم في دار الوفاء مصر في خمس مجلدات

---

(1) الضوء اللامع 117/1

(2) مصادر الفكر الإسلامي في اليمن ص49

(3) الضوء اللامع 315/10، وعنه الشوكاني في البدر الطالع 355/2

(4) هدية العارفين 548/1، مصادر الفكر الإسلامي باليمن ص56

(5) الحسين بن محمد بن سعيد اللاعيّ، المعروف بالمغربي، منسوب إلى قرية من أعمال صنعاء اليمن لا إلى المغرب، قاضي صنعاء ومحدّثها، من كتبه: "البدر التمام في شرح بلوغ المرام" و"رسالة في حديث: أخرجوا اليهود من جزيرة العرب"/ ت1119، ترجمته في: البدر الطالع 230/1، نشر العرف 620/1، الأعلام للزركلي 256/2

(6) البدر الطالع ترجمة 230/1

1425 تحقيق محمد شحود خرفان، وفي دار الكتب العلمية بيروت في 4 مجلدات، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا.

5- وقد اختصره العلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعَاني اليماني(ت1182) في كتابه «**سُبُل السّلَام المُوصِلَةِ إلى سُبُلِ السلام**» مع زياداتٍ، وهو مطبوعٌ مرارا، أقدمها في المطبع الفاروفي الواقع في دهلي بالهند1311، ثم طبع في المطبعة المنيرية مصر، وفي المطبعة التجارية الكبرى القاهرة 1369 في 4 مجلدات، وفي مطبعة محمد علي صبيح القاهرة في 4 أجزاء في مجلدين، وفي دار الحديث القاهرة 1399 تحقيق إبراهيم عصر في مجلدين،ثم في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الرابعة عام 1408 في 4 مجلدات، الجزء الأول صححه وعلق عليه الدكتور محمد محرز حسن سلامي، والثاني الدكتور خليل ملا خاطر، والثالث الدكتور حسين بن قاسم الحسيني.

ثم طبع في مطبعة الاستقامة القاهرة 1369، وفي مكتبة الجمهورية العربية مصر 1397، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، ثم في دار الكتاب العربي بيروت 1405 في 4 مجلدات تحقيق فواز أحمد زمرلي وإبراهيم محمد الجمل، وفي دار المعرفة بيروت 1415 في 4 مجلدات تحقيق خليل مأمون شيحا، وفي دار ابن الجوزي الدمام الطبعة الأولى 1418 والثانية 1421 في 8 مجلدات، تحقيق صبحي حسن حلاق، وفي دار العاصمة الرياض 1422 في 5 مجلدات، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد.

واختصر الشرح أحمد صبير الإدريسي –معاصر- في : «**نِعْمَة العَلّام في اختصار سُبُل السّلَام**»، طبع في دار الكتب العلمية بيروت 2012

6- شرح يوسف بن محمد بن يحيى بن أبي بكر البَطّاح الأهدَل الحسَيْني الزبيدي (ت1246)[1]، قال **الكتاني**[2]: رأيتُ في مكتبة شيخنا الشهاب أحمد بن إسماعيل البرزنجي بالمدينة المنورة شرح

---

[1] يوسف بن محمد بن يحيى البطاح الأهدل الحسيني الزبيدي: فقيه شافعي، له اشتغال بالتأريخ والحساب والفرائض، هاجر من زبيد إلى الحرمين الشريفين، وتفرغ للتدريس والتأليف، ومات بالطاعون بمكة سنة 1246، له مصنفات منها: "تشنيف السمع بأخبار العصر والجمع" في التاريخ، و"شرح منظومة القواعد للأهدل"، و"فيض المنان شرح زبد ابن رسلان" وغير ذلك ، ترجمته في: نيل الوطر 424/2 الأعلام للزركلي 253/8

[2] فهرس الفهارس 1147/2

المترجم على «**بلوغ المرام من أدلة الأحكام**» للحافظ ابن حجر بخَطِّ مؤلِّفِه، سماه: «**إِفْهَام الأفهَام من شرح بلوغ المَرَام**»، وهو في مجلدين، ونسبه إليه أيضا **البيطار**[1]، و**الحبشي**[2]

7- شرح العلامة عبد الرحمن بن سليمان بن يحيى بن عمر مقبول الأهدل الحسيني الطالبي اليمني الشافعي(ت1450)، قال **الكتاني** في «**فهرسه**»[3]: شَرَحَ «**بلوغ المرام**» للحافظ ابن حجر، إلاّ أنه لم يكمله، وذكر **الحبشي**[4] أنه مخطوطٌ في مكتبة خدابخش بتنه برقم: (74/2/5) بخَطِّ المصنِّف، وذكر أيضا[5] أنه وصل فيه إلى كتاب البيوع.

8 - حاشية علي بن سليمان الأهدل اليمني(ت بعد1450)، قال **الحبشي**[6]: مخطوط في مكتبة جامع صنعاء (94 مجاميع) .

9- شرح المحدث محمد عابد بن أحمد بن علي الأنصاري السِّنْدِي الحنفي(ت1257)[7]، قال **عبد الحيّ الحسني**[8]: قيل له شرحٌ على «**بلوغ المَرَام**» لابن حَجَر الحافظ العسقلاني، غير أنّه لم يكمله.

10- شرح بالفارسية للعلامة أبي الطيب محمد صديق بن حسن بن علي الحسيني القِنَّوْجِي الهندي(ت1307) في أربع مجلداتٍ سماهُ: «**مِسْك الخِتَام**»[9]

11- ولابنه أبي الخير نُورُ الحُسْنِ(ت1336) **شرحٌ** بالعربية، ويُنسَبُ لوالدِه[10]، سماهُ: «**فَتْح العَلّام**»، اختصره من «**سُبُلِ السّلَام**»، فحذَف منه أقوال الزيدية الهادوية، طبع في المطبعة الأميرية بولاق مصر

---

[1] حلية البشر 1610/1

[2] جامع الحواشي ص499، ذكر أنه مخطوط في الأحقاف حضرموت / الفهرس الشامل 214، وفي مصادر الفكر الإسلامي 65/1: مخطوط سنة 1230 مكتبة البطاح زبيد.

[3] فهرس الفهارس 698/2

[4] جامع الشروح والحواشي 499

[5] مصادر الفكر الإسلامي 1/ 77

[6] جامع الشروح والحواشي 499

[7] محمد عابد بن أحمد بن علي بن يعقوب السندي الأنصاري: فقيه حنفي، عالم بالحديث أصله من سيون بالسند، ولي قضاء زبيد، وانتقل إلى صنعاء بطلب الإمام المنصور بالله، وأرسله الإمام المهدي عبد الله إلى محمد علي باشا والي مصر بهدية سنة 1232، فولاه محمد علي رياسة علماء المدينة المنورة، فسكنها، له مصنفات منها: "حصر الشارد في أسانيد محمد عابد"، و"المواهب اللطيفة على مسند الإمام أبي حنيفة"، و"طوالع الأنوار على الدر المختار"، وغير ذلك/ ت1257، ترجمته في: فهرس الفهارس 270/1، الأعلام للزركلي 179/6

[8] نزهة الخواطر 1097/7، معارف العوارف ص156، ومثله قال الكتاني في فهرسه 721/2، وهدية العارفين 370/2

[9] حلية البشر 744/1، وفهرس الفهارس 2 /1056

[10] كما في جامع الشروح والحواشي للحبشي 569/1

1302، ثم صوِّر في دارُ صادر بيروت، ثم طبع في دار الكتب العلمية بيروت 1418 في مجلدين تحقيق صلاح محمد عويضة، وفي دار الداعي الرياض 1421 تحقيق عبد المنان عبداللطيف المدني، وفي دار الجيل بيروت في 4 مجلدات تحقيق محمد عبدالعزيز الخولي، وفي دار المعارف بيروت 1422 في ثلاث مجلدات تحقيق صبحي حسن حلاق.

12- حاشية لأحمد بن حسن الدّهْلَوِي الهندي(ت1338)، ذكرها **الحسني**[1] ضمن مصنفاته، فقال: حاشيةٌ بسيطةٌ على «**بلُوغ المَرَام**» للعسقلاني، وذكر **البسام**[2] أنه انتخبه من «**فتح البَارِي**» وعدة مصادر أخر، طُبِعتْ على الحجر في الهند سنة 1335، ثم في المكتب الإسلامي بيروت 1394 في مجلد.

13- وللشيخ شاكر بن محمود، كتاب: «**وَحْيُ الكَلَام مِن بلوغ المَرَام**»، طبع في المطبعة العمارية سنة 1348 في 92 صفحة.

14- حاشية لأبي عثمان صالح بن عثمان بن حمد القاضي العَنزِي(ت1351)، ذكره **الطريفي** في «**معجمه**»[3]

15- شرح موسى جار الله التركستاني القَازَانِي التاتاري(ت1369)[4]، قال **الزركلي**[5]: له شرح «**بلوغ المرام**» في الحديث، أخبرني به بعض علماء الهند.

16- شرح فيصل بن عبد العزيز آل مبارك الحريملي النجدي الحنبلي(ت1376)، سمّاه: «**مُختَصَر الكَلَام على بلُوغ المَرَام**»، طبع في مطبعة مصطفى البابي الحلبي 1373، ونشرته المكتبة الأهلية

---

(1) نزهة الخواطر 1180/8، ومعارف العوارف ص156

(2) توضيح الأحكام 17/1

(3) معجم مصنفات الحنابلة 306/6

(4) موسى جار الله، ابن فاطمة، التركستاني القازاني التاتاري، الروستوفدوني الروسي: شيخ إسلام روسيا، قبل الثورة البلشفية وفي إبانها، ولد في روستوف دون بروسيا، وتفقه بالعربية وتبحر في علوم الإسلام، ثم كان إمام الجامع الكبير في بتروغراد (لنينغراد)، وحج وجاور بمكة ثلاث سنين، وعاد إلى بلاده، فأنشأ مطبعة في (بتروغراد) خدم بها اللغات العربية والفارسية والتترية والتركية والروسية خدمة مفيدة، وكان يحسن هذه اللغات، وإذا تكلم بالعربية فحديثُه بالفصحى، أَنَفَةً من العامية، ونشر كتابا بالتركية عن علاقة المسلمين بالثورة الروسية، أغضب حكومتَها، فانتزعت منه المطبعة، وقُبِضَ عليه وسُجِنَ، وفي مقدمة أحد كتبه: "الوشيعة" وَصْفٌ لرحلته بعد ذلك، واعتقله الإنكليزُ في الهند مدةً، في خلال الحرب العالمية الثانية، ومرض في مصر وتوفي بها سنة 1369، من تآليفه بالعربية: "تاريخ القرآن و المصاحف"، طبع الأول منه، و"شرح ناظمة الزهر" و"الوشيعة في نقض عقائد الشيعة" وغير ذلك، ترجمته في: مذكرات كرد على 1233/4، الأعلام للزركلي 320/7

(5) الأعلام للزركلي 321/7، جامع الشروح والحواشي 569/1

بالرياض، ضمن «**المجموعة الجليلة**»، وهي عبارة عن ثلاثة للمؤلف الشرح المذكور أولها، وقد طبعت هذه المجموعة عدة مرات، ثم طُبِع مفردا في دار إشبيليا الرياض 1419.

17- شرح علوي بن عباس المالكي(ت1391)، وحسن سليمان النوري، وسمّيَاهُ: «**إِبَانَةُ الأَحْكَام شرح بلوغ المرام**»، طبع في مطابع شركة الشمرلي القاهرة في جزئين، ثم في دار الفكر بيروت 1424، مع تتمة أبي عبد الله عبد السلام علوش.

18- شرح محمد بن أحمد الداه الشنقيطي المغربي المالكي(ت1403)، سمّاهُ: «**فَتْح الوَهّاب شرح بلُوغ المَرَام**»، طبع في دار الفكر بيروت 1404 في مجلد.

19- شرح محمد أمين بن محمد أمين الكتبي الحسني الحنفي(ت1404)، المدَرِّس بالمسجد الحرام، سمّاهُ: «**بَشِيْرُ الكِرَام على بلوغ المَرَام**»، طبع في مكتبة النهضة الحديثة مكة 1374، بإشراف طه محمد الزيني.

20- شرح إبراهيم بن إسماعيل بن محمد اليَعْقُوبِي الحسَني الجزائري ثم الدمشقي(ت1406)، ذكره **المرعشلي**[1]، وقال: لم يتم.

21- شرح محمد ياسين بن محمد عيسى الفادَانِي المكي الشافعي(ت1410)، سمّاهُ: «**فَتْح العَلّام**»، ذكره **المرعشلي**[2]

22- شرح أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، طبع في دار الصميعي الرياض 1418 في مجلدين.

23- شرح عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح البَسّام التميمي(ت1423)، سمّاهُ: «**تَوضِيْح الأَفْهَام**»، طبع في دار القبلة للثقافة الإسلاميّة جدة 1413، في 6 مجلدات، ثم طبع ثانية سَنَة 1414، طبعة مصحّحة مزيدة، وللشيخ محمد بن سليمان بن عبد العزيز آل بسام عليه تعليقات، سمّاها: «**نَيْلُ المَرَام بتحقيق توضِيحِ الأحكام**»، طبع في دار القبلة للثقافة الإسلامية مكة، ثم في الدار الأثرية القاهرة 1433

24- شرح صفي الرحمن بن عبد الله المُبَارَكْفُورِي الأعظَمي الهندي(ت1427)، سمّاه: «**إتحَاف الكِرَام بالتّعليق على بلُوغ المَرَام**»، طبع في المطبعة السلفيّة بنارس الهند الطبعة الأولى 1403 في مجلد، ثم في دار السلام الرياض 1412

---

[1] نثر الجواهر والدرر ص 1698

[2] نثر الجواهر والدرر ص 2149، تشنيف الأسماع 94/1

25- شرح عبد الرّشِيد عبد العزيز سالم، سمّاه: «**هِدَاية الأَنَام بشرح بلُوغ المَرَام**» طبع في مكتبة الشروق القاهرة، كوالالمبور جاكرتا، الطبعة الأولى 1422

26- شرح عبد القادر شَيْبَة الحَمْد المصري، سمّاه: «**فِقْه الإِسْلَام شرح بلُوغ المَرَام**»، طبع في مطابع الرشيد المدينة المنورة بدون تاريخ، ثم في مكتبة المعارف الرياض في 10 مجلدات

27- شرح محمد بن ياسين بن عبدالله مِن علماء الموصل، سمّاه: «**نَيْل المَرَام شرح بلُوغ المَرَام**»، طبع في مطبعة الزهراء الحديثة الموصل 1983 في 5 أجزاء، ثم في مكتبة بسّام الموصل 1405، ثم المكتبة التجارية مكة المكرمة 1412 في مجلدين.

28- شرح نور الدين عتر، سمّاه: «**إِعلَام الأَنَام شرح بلُوغ المَرَام من أحاديث الأحكام**»، طبع في دار الفرفور دمشق الطبعة التاسعة 1419، 4 مجلدات.

29- شرح أبي عائش عبد المنعم إبراهيم المصري، سمّاه: «**قَفْو الأَثَر في شرح بلُوغ المَرَام بكلام ابن حَجَر**»، طبع في مكتبة نزار مصطفى الباز مكة المكرمة 1420 في 5 مجلدات

30- شرح العلامة محمد بن صالح العثيمين الوهيبي التميمي(ت1421)، طبع أجزاء منه باسم: «**فَتْح ذِي الجَلَال والإِكرَام بشرح بلُوغ المَرَام**» في دار المسلم الرياض الطبعة الأولى1416، وفي دار مدار الوطن الرياض، ثم طبع كاملا في المكتبة الإسلامية القاهرة 1427 تحقيق صبحي بن محمد رمضان وأم إسراء بنت عرفة بيومي، وأخرى في مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية.

31- وله أيضا **شرحٌ** مختصرٌ، طبع ضمن مطبوعات مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية القصيم، ط 2 سنة 1440، في 3 مجلدات.

32- شرح محمد لقمان السلفي، سمّاه: «**تُحْفَة الكِرَام شرح بلُوغ المَرَام**»، طبع في دار الداعي الرياض 1423

33- شرح الشيخ صالح بن فَوْزَان الفوزَان، سمّاهُ: «**تَسْهِيلُ الإِلمَام بفقه الأحاديث من بلُوغ المَرَام**»، طبع الطبعة الأولى 1427 باعتناء عبد السلام السليمان، وأصله دروس ألقاها في مساجد الرياض والطائف.

34- شرح عبد الله بن صالح الفوزان، سمّاه: «**مِنْحَة العَلّام في شرح بلُوغ المَرَام**»، طبع في دار ابن الجوزي الرياض 1427، في 9 مجلدات.

35- شرح أبي حبِيبٍ سَعْد بن ناصِر بن عبد العزيز الشّثْرِي، طبع في دار كنوز إشبيليا الرياض 1435 في 3 مجلدات .

36- شرح محمد بن علي بن حزام الفضلي البعداني اليمني، سمّاه: «**فَتْح العَلّام في دراسة أحاديث بلُوغ المَرَام حديثيًا وفقهيًا مع ذكر بعض المسائل المُلحَقَة**»، طبع في مؤسسة الرسالة بيروت 1433 في 5 مجلدات ضخام.

37- شرح محمد عبدالله بن علي القناص، سمّاه: «**روضة الأفهام شرح بلوغ المرام**»، طبع في دار ابن الجوزي الرياض في 8 مجلدات.

38- وللشيخ سعيد بن هليل العُمَـر كتاب: «**آثار الكرام على بلوغ المرام**»، ذكر فيه الأحاديث والآثار في كل عنوان من «**البلوغ**»، مع تعليقات ونكات مفيدة، طبع في

39- وللشيخ عبدالله بن صالح العبيلان، رسالةٌ صغيرة سمّاها: «**تَنبِيه الكِرَام على أحاديثَ في بلُوغ المَرَام**» طبعت في 32 صفحة، فيها كلام على بعض أحاديثه.

40- ولخالد بن ضيف الله الشلاحي كتاب: «**التِّبْيَان في تخريج وتبويبِ أحاديث بلُوغ المَرَام وبيان ما ورد في الباب**»، طبع في مؤسسة الرسالة بيروت 1421 في 8 مجلدات .

41- ثم اختصره في كتاب: «**خُلَاصَة الكَلَام في تخريج أحاديث بلُوغ المَرَام**»، طبع في مكتبة الرشد الرياض 1425 في 3 مجلدات.

42- ونَظَمَهُ العلامة محمد بن إسماعيل الصنعاني اليمني(ت1244)، عدد أبيات المنظومة إلى باب العدة من كتاب الطلاق: (1940) بيتا، ثم أتمها تلميذه الحسين بن عبدالقادر بن علي الحسني الكوكباني الصنعاني(ت1198) بـ: (630) بيتا، من آخر باب العدة إلى آخر الكتاب فصار مجموع أبياتها (2570) بيتا.

وقد طبعت قديما وأعيد طبعها على نفقة الشيخ علي بن عامر سنة 1396، وبذيلها «**الإمام بتخريج أحادِيث بلوغ المرام**» للشيخ محمد بن محمد بن يحيى زبارة الحسني اليمني، وعلّق حواشيه محمد بن سالم البيجاني، ثم طبع في دار ابن حزم بيروت، الطبعة الأولى 1430، تحقيق عبد الحميد بن صالح بن قاسم آل أعوج سبر، وذَيّلَها بتخريجٍ سماهُ: «**إتحاف ذوي الافهام لتحقيق منظومة بلوغ المرام**»، وذكر المحقق أنه ورد اسمها في بعض النسخ: «**إتحاف الأعلام بُلُوغَ المَرَام**»، ورجح أنّ ذلك تسمية من بعض النساخ.

تنبيه: نسَب **البيطار** في **حلية البشر**[1] النّظْمَ لابن الناظِم العلامة عبد الله، ذكر ذلك في ترجمته فقال: بلغني أنّه نظَم: «**بُلُوغَ المَرَام**» وشرحه: «**فَوْقُ المَرَام**» .اهـ، وقد وَهِم في ذلك فالنظمُ لوالده الأمير، وأما ابنه فله نظمُ: «**عمدة الأحكام**»، وكذا شرحُ نظمه ذاك، والله أعلم.

43- ونظَمَه أيضا فهد بن مقعد في منظومةٍ، سمّاها: «**وِسِيلَةُ النُبُوغ في نظم سِفْر الحافِظ البُلُوغ**»، عدد أبياتها: (4150) بيتا، نظم فيها أحاديث الكتاب، وعزوها وأحكام الحافظ على الأحاديث.

44- ولخالد بن عبدالعزيز الباتلي –معاصر- كتاب: «**تَهذِيبُ بلُوغِ المَرَام**»، طبع في دار كنوز إشبيليا الرياض 1431، قال في مقدمته: الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على إمام الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد: فإنّ كتابَ «**بُلُوغَ المَرَام**» للحافظ ابن حجر العسقلاني -رحمه الله- متنٌ متينٌ في أحاديث الأحكام، حرره مؤلفه تحريرا بالغا، واعتنى به أهلُ العلم اعتناء فائقا؛ حفظا ودراسة وتدريسا في الدراسة النظامية وغيرها، لكن هِمم كثير من طلبة العلم تقاصرت في زماننا عن حفظه مع بالغ أهميته، وأحسب أن ذلك يعود إلى أمرين:

الأول: أنّ طالب العلم يشرع غالبا بمتن «**عُمْدَة الأحكام**» كما يوصي به أهل العلم، فيشتغل الطالبُ بحفظه ومراجعته وضبطه، ثم إذا أنهاه – إن قدر له ذلك - وجد نفسه قد تقدمت سنه وخارَتْ همته، فيضعف عزمه عن المواصلة في «**بُلُوغِ المَرَام**»

ولا يخفى أن صاحب «**العمدة**» قد ضَيّقَ شرطَه في الكتاب بالتزام ما في «**الصحيحين**» أو أحدهما، فلحقه بذلك فوت معتبر في كثير من الأبواب مما تمس الحاجة إليه من أحاديث الأحكام خارج «**الصحِيْحَين**».

الأمر الثاني: أن من يشرع في حفظ «**البُلُوغ**» يواجه بعض الصعوبة في ضبط تخريج الأحاديث كما ذكره الحافظ -رحمه الله-، وتشتبه عليه التخريجات، ويزداد ذلك كلما قطع شوطا من المتن، ولأجل هذين الأمرين وغيرهما انقدحَت في نفسي فكرةُ تهذيبِ وتقريبِ هذا المتن، وقد يسر اللهُ تعالى ذلك بمنه وفضله، ولعلي أوجز عملي في هذا التهذيب فيما يأتي: ضممتُ زوائد أحاديث «**عُمدَة الأحكامِ**» على «**البُلُوغِ**»، ووضعتُ كل حديث في محله اللائق به من أبواب الكتاب وجعلتُه باللون الأحمر، وبلغَتْ هذه الزوائدُ مائة وسبعة عشر حديثا، هذبتُ تخريج الأحاديث، واقتصرتُ على مخرّجٍ ومصحّحٍ غالبا، مع إبقاء أحكام الحافظ ابن حجر، وفي هذا تسهيلٌ لحفظِ المتن، لأنّ المهمّ

---

[1] حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر 1002/1

ضبط لفظ الحديثِ ومعرفة درجته، والتوسع في تخريج الحديث للطالب المبتدئ كثير العناء قليل الغناء.

مَيّزْتُ ما كان في «**الصحِيْحَين**» أو أحدهما من أحاديث «**البلُوغِ**» باللون الأسود الغامق ليسهل استحضار ذلك.

استدركتُ ما وقع فيه الحافظ -رحمه الله- من أوهام في النقل والعزو مما وقفتُ عليه، كما قمتُ بمراجعة ألفاظ الحديث، وإيراد ما قد يكون أسهل في لفظه، وأتم في بابه.

رتبتُ أحاديث الباب ترتيبا موضوعيا يسهل تصور مسائله، وهذه مسألة مهمة يلمسها من يَدرس البلوغِ أو يُدرِّسه، وعلى سبيل المثال: فقد ذكر الحافظ في أول باب نواقض الوضوء حديث أنس -رضي الله عنه- قال: "كان أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم-على عهده - ينتظرون العشاء حتى تخفق رؤوسهم، ثم يصلون ولا يتوضئون"، ثم ساق جملة من الأحاديث، وفي أواخر الباب ذكر حديث معاوية -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "العين وكاء السّهِ، فإذا نامت العينان استطلقَ الوكاءُ"، والحديثان كلاهما يتعلقان بمسألة نقض النوم للوضوء، فضممتهما إلى بعضهما.

وفي باب شروط البيع وما نهي عنه ساق حديث جابر -رضي الله عنه- في بيع جمله و اشتراط حملانه إلى أهله، ثم أورد عدة أحاديث، ثم ساق بعدها حديث عائشة -رضي الله عنها- في قصة بريرة، فواليت بين الحديثين لأنهما يندرجان تحت مبحث الشروط في البيع، وأن منها الصحيح والفاسد، فجاء الحديثان لبيان ذلك، الأول في الشرط الصحيح، والثاني في الشرط الفاسد، وهكذا في أمثلة يراها الناظر في هذا التهذيب مقارنة بالأصل.

وحاصل الأمر أن من يحفظ هذا التهذيب فقد حفظ أحاديث «**العُمدَةِ**» و«**البلُوغِ**» مع تقريب تخريج الأحاديث وتيسير ضبطها، فحفظ هذا التهذيب أيسر من حفظ «**البلُوغَ**» مع ما تضمنه من زوائد أحاديث «**العُمدَة**» وغير ذلك مما سبق.

والله تعالى أسألُ أن يرزقنا العلم النافع ويوفقنا للعمل به والدعوة إليه والصبر على ذلك كله، إنه خير مسؤول وأجود مأمول، وهو حسبنا ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم.

45- ولعائض بن عبد الله القرني كتاب: «**بُلُوغ المَرَام في ثوبِه الجديدِ**»، قام فيه بحذف تخريجاتِ الأحاديث للحافظ، قال في مقدمته: فجعَلتُ هذا الكتابَ خلاصةَ الخلاصةِ، فإن كان الحديثُ

صحيحًا أو حسنًا سَكَتُّ، وإن كان ضعيفًا أو واهيا ذكرتُ في نهايته حرف: "**ض**" رمزًا لضعفه، ومن أراد التخريجَ فعليه بأصل «**البلوغ**»، طبع الكتاب في دار العبيكان الرياض 1426

46- ولعبد الله بن حمود الفريج كتاب: «**تهذِيب تخريجَات بلُوغ المَرَام من أدلة الأحكام**»، طبع في دار كنوز إشبيليا الرياض 1428

47- ولحسن بن صديق حسن خان القنوجي كتاب: «**الروض البَسّام من ترجمة بلوغ المرام ومؤلفه الإمام**»، طبع في دار الصميعي الرياض1411 تحقيق أحمد عبد العزيز آل عبد المحسن

فائدة أولى : أسانيد الكتاب

قال الحافظ **زكريا الأنصاري** في «**ثبته**»[1]: «**بلوغ المرام**»: قرأتُه على مؤلِّفِه حافظ العصر الشهاب أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر -رحمه الله- فذكره.

وقال المحدِّث **الفاداني** في «**ثبته**»[2]: «**بلوغ المرام من أحاديث الأحكام**»: للحافظ **ابن حجر** وسائر مصنفاته:

أرويها عن الشيخ عبد القادر توفيق شلبي الطرابلسي(ت1396)، والشهاب أحمد المخللاتي (ت1362)، والشيخ عمر بن حمدان المحرسي(1362ت)، ثلاثتهم: عن السيد محمد أبي النصر الخطيب الدمشقي (ت1324)، عن الوجيه عبد الرحمن الكُزبري الصغير الدمشقي (ت1262)، قال: أرويها عن الوالد الشمس محمد الكُزبري الوسيط(ت1221)، عن أبيه الشيخ عبد الرحمن الكزبري الكبير (ت1185)، عن محمد أبي المواهب الحنبلي(ت1126)، عن والده عبد الباقي الحنبلي (ت1071)، عن محمد حجازي الواعظ(ت1035)، عن المعمر ابن أركماش الحنفي(ت980)، عن شيخ الإسلام الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت852)

ح عبد الرحمن الكزبري الصغير، عن مصطفى الرحمتي(ت1205)، عن عبد العني النابلسي (ت1143)

ح الكزبري الصغير أيضا عن عبد الملك بن عبد المنعم القلعي المكي(1228ت)، عن الشيخ عبد الله الشبرازي(ت1171)، عن الشهاب أحمد الخليفي(ت1127)، هو وعبد الغني النابلسي

---

[1] ثبت زكريا الأنصاري ص261

[2] الروض الفائح وبغية العادي والرائح بإجازة فضيلة الأستاذ محمد رياض المالح ص 466

كلاهما: عن الشيخ علي الشبراملسي (ت1087)، عن الشيخ النور الأجهوري(ت1066)، عن الشيخ نور الدين علي القرافي (حيا1066)، عن الحافظ الحلال السيوطي (ت911) عن مؤلفها.

وللكتابِ أسانيد أخرى تجدُها في: ثبت **السيوطي**[ت911] «**أنشاب الكتب**»: 1/383/ رقم: 1716،

وثبت: **البعلي**[ت1071] «**رياض أهل الجنة**»: ص47/ رقم: 19، وثبت **محمد عابدالسندي**[ت1207] «**حصر الشارد**»: 1/176/ رقم: 195، وثبت **محمد علي بن حسين المالكي**[ت1367] «**المسلك الجلي**»: ص14/ رقم: 20، وثبت **الفاداني**[ت1410] في ثبتيه: «**الوافي بتذيل تذكار المصافي**»: ص48/ رقم: 55، و«**الروض الفائح**» : ص466/ رقم 24

فائدة ثانية : نسخة «بلوغ المرام» بخطِّ البقاعي

للكتاب نسخةٌ خطيةٌ نفيسةٌ لم تعتمد في كُلِّ الطبعات السابقة، وهي بخَطِّ تلميذِ المصنِّف العلامة الحافظ **برهان الدين البقاعي** –رحمه الله–، وقد نقلتْ عن نسخةِ المؤلِّف وقُرِئَتْ عليه، وعليها خَطُّهُ بالقراءةِ والسّماَعِ والإجَازَةِ.

جاء في آخرها: قال مصنفُه شيخنا قاضي القضاة شيخ الإسلام –أبقاه الله في خير– فرغ منه مُلَخِّصُهُ أحمد بن علي بن محمد بن حَجَر في حادي عشر شهر ربيع الأول سنة ثمان وعشرين وثمان مائة حامدا مصليا مسلما.

ومن خَطِّهِ نَقَلْتُ، وفَرَغْتُ من هذه النسخةِ يوم السبت خامس عشر شعبان المكرم من شهور سنة أربع وثلاثين وثمان مائة ، وكتب إبراهيم بن الرّبّاط البِقَاعِي الشافعي في خانقاه سعيد السعداء بالقاهرة المحروسة حامدا مصليا مسلما

أما بعد حمد الله ذي الجلال والصلاة والسلام على النبي ومحمد وجميع صحبِه والآل، فقد قرأتُ جميعَ هذا الكتابَ، وهو: «**بلوغ المرام من أدلة الأحكام**» على مؤلفِه شيخنا الأستاذ قاضي القضاة، شيخ الإسلام قدوة الأنام، وعلم الأئمة الأعلام، حافظ العصر وفريد الدهر، أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد الشهير بابن حَجَر العسقلاني المصري، أمتع الله الإسلام بالبركَةِ في عمره، وأسبَغَ على الأيام ديما من ينبوع علومه سيب غمره.

وسَمِعَهُ بقرائَتِي شمس الدين محمد بن محمد بن حسان القدسي، خلا من قوله: باب العدة الى قوله: "باب حد الشارب"، والمجلس الأخير وهو من قوله: كتاب الجامع باب الأدب إلى آخر الكتاب.

وأخوه محب الدين محمد خلا المجلس الأول وانتهاؤه قوله: "باب نواقض الوضوء"، ومن قوله: باب الأذان الى قوله: باب صلاة العيدين ومن قوله كتاب الزكاة إلى قوله باب صوم التطوع وما نهي عن صومه.

وإبراهيم بن محمد الزنكلوني من أوله إلى قوله: "في أثناء صفة الصلاة وعن ابن عمر –رضي الله عنهما–: "أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– كان يرفع يديه حَذْوَ منكبيه" ... الحديث.

وحسين بن يوسف ين أحمد الصفدي من أوله إلى قوله كتاب الزكاة.

وأحمد بن محمد المدني من قوله في أثناء صِفة الصلاة وعن عبد الله بن عمر إلى قوله باب صلاة الجماعة والإمامة.

وشهاب الدين أحمد بن راشد المقري الأميوطي ومحب الدين محمد بن شمس الدين القطاني المصري من قولهم باب نواقض الوضوء إلى قوله باب الأذان.

وأجاز المسمعُ –أبقاه الله في خير– ما له وعنه روايةً لمن قرأه أو حضَرَه أو سَمِعَهُ أوشافَهَهُ، وذلك في مجالسَ أخرها يوم الجمعة عشرين شهر رمضان المعظم سنة أربع وثلاثين وثمانمائة بالمدرسة المنكدمرية جوار بيت المسمع بخط دار السمك داخل القاهرة المحروسة.

قالَ ذلكَ وكَتَبَهُ إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط البقاعي الشافعي، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين وسلم تسليما إلى يوم الدين .اهـ.

وتحته بخَطِّ الحافِظ **ابن حَجَر**: السماعُ والقراءةُ والإجازةُ لمَنْ ذكر كما ذكر، وكَتَبَ أحمد بن علي بن حَجَر الشافعي، عفا الله تعالى عنه آمين.

فائدة ثالثة : نسخة «بلوغ المرام» للعلامة صديق حسن خان القنوجي[1]

قال في كتابه: «**لَفُّ القُمَاط على تصحيح بعض ما استعمله العامة من المعرب والدخيل والمولد والأغلاط**»[2]:

قد مَنّ اللهُ سبحانه وله عليّ المِنّةُ بتيسير الكتب الحديثية مما لم يَكُنْ بحسابٍ حتى وصل إلي في شهر صفر من شهور سنة 1298 من مكة المكرمة –زاد شرفها– كتاب: «**بلوغ المرام من أدلة**

---

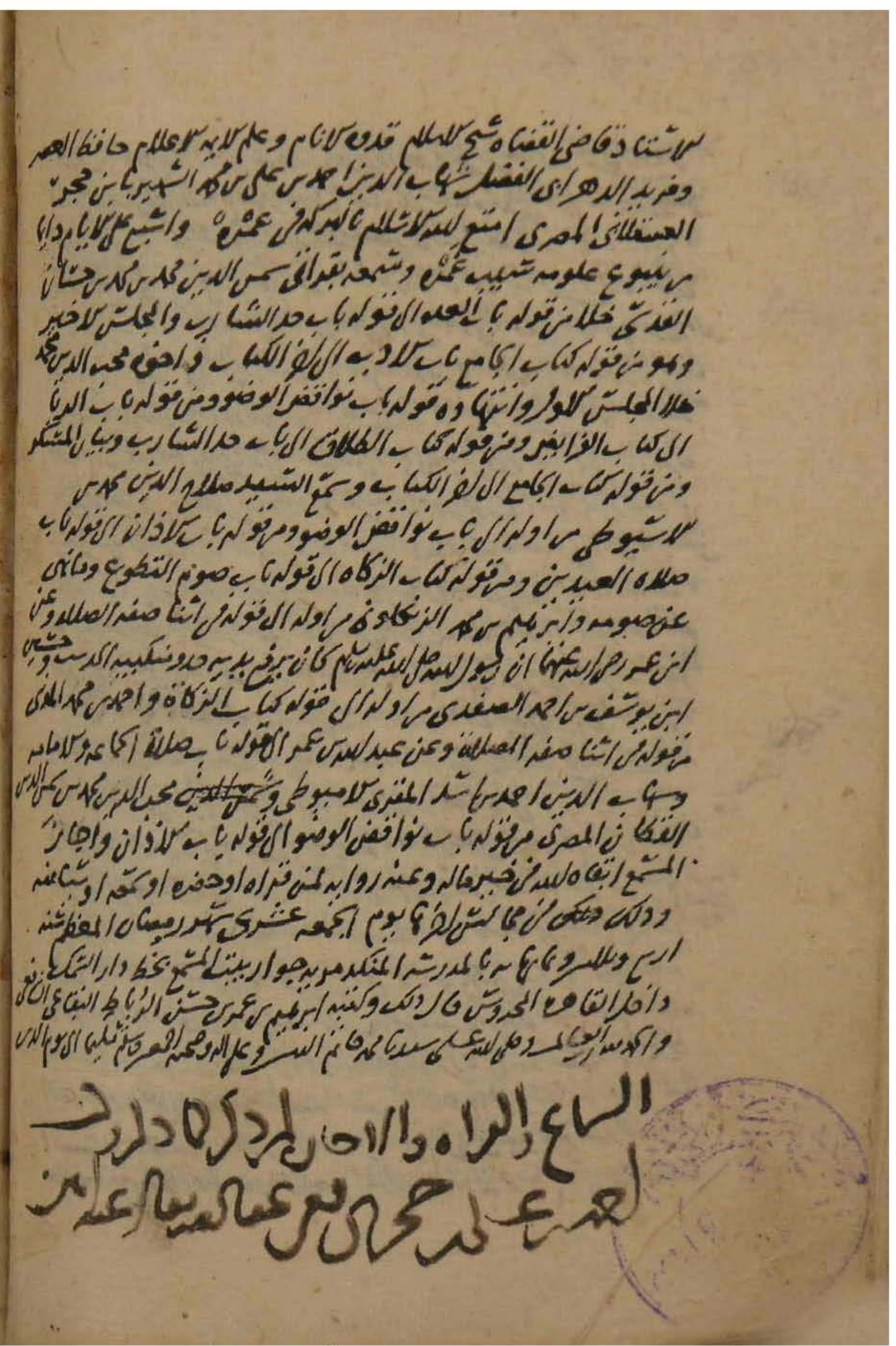
(1) ثبت زكريا الأنصاري ص261

(2) لف القماط ص12

الأحكام» عليه قراءة جمعٌ جَمٌّ من حُفّاظ الإسلام والعلماء الأعلام، منهم الشيخ العلامة **سيف بن شاهين قطلوبغا**[1]، سبط الحافظ ابن حجر، والشيخ الحافظ عبد الباسط كاتبُه وغيرهما، وقد كُتِبَ على هامش الجزء الثاني منه ما لفظه : نقلتُه من خَطِّ الحافظ **ابن حجر** -رضي الله عنه-، وهؤلاء الجماعة قد قرأُوه على شيخ الإسلام زكرياء الأنصاري تلميذُ المؤلف -رضي الله عنهم-.اهـ.

---

[1] جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن شاهين الكركي المصري الحنفي ثم الشافعي المعروف بابن شاهين، وأيضًا سبط ابن حجر العسقلاني لمتوفي / 899 ، ترجمته في: التاج المكللص: 470/ رقم 507 ، الأعلام للزركلي 8/ 234



[illegible] قاضي القضاة شيخ الإسلام قدوة الأنام وعلم الأئمة الأعلام حافظ العصر
وفريد الدهر أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد الشهير بابن حجر
العسقلاني المصري أمتع الله الإسلام بالبركة في عمره واشبع الأيام دائما
من ينبوع علومه شبيبة عمره وسمعه بقرائتي شمس الدين محمد بن [illegible]
القدسي خلا من قوله باب العقيقة إلى قوله باب حد الشارب والمجلس الأخير
وهو من قوله كتاب الجامع باب الأدب إلى آخر الكتاب وأخوه محب الدين محمد
خلا المجلس الأول [illegible] وهو من قوله باب نواقض الوضوء ومن قوله باب الربا
إلى كتاب الفرائض ومن قوله كتاب الطلاق إلى باب حد الشارب وبيان المسكر
ومن قوله كتاب الجامع إلى آخر الكتاب وسمع الشيخ صلاح الدين محمد بن
الأسيوطي من أوله إلى باب نواقض الوضوء ومن قوله باب الأذان إلى قوله باب
صلاة العيدين ومن قوله كتاب الزكاة إلى قوله باب صوم التطوع وما نهي
عن صومه وإبراهيم بن محمد الزنكلوني من أوله إلى قوله في أثناء صفة الصلاة وعن
ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حذو منكبيه الحديث وحسين
ابن يوسف بن أحمد الصفدي من أوله إلى قوله كتاب الزكاة وأحمد بن محمد الملكي
من قوله في أثناء صفة الصلاة وعن عبد الله بن عمر إلى قوله باب صلاة الجماعة والإمامة
وشهاب الدين أحمد بن [illegible] المقري الأسيوطي و[illegible] محب الدين محمد بن شمس الدين
القطان المصري من قوله باب نواقض الوضوء إلى قوله باب الأذان وأجاز
المسمع أبقاه الله من خبر حاله وعنه روايته لمن قرأه أو حضره أو سمعه أو شيئا منه
وذلك في [illegible] مجالس آخرها يوم الجمعة عشري شهر رمضان المعظم سنة
أربع وأربعين وثمانمائة بالمدرسة المنكوتمرية جوار بيت المسمع بخط [illegible]
داخل القاهرة المحروسة قال ذلك وكتبه إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط البقاعي الشافعي
والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه وسلم تسليما إلى يوم الدين

السماع والقراءة والإجازة [illegible]
[illegible] أحمد بن علي [illegible]

الصفحة الأخيرة من «بُلُوغ المَرَام» نسخة البقاعي، وعليها خطُّ ابن حجَر بالسماع والقراءة والإجازة

[73]- «كتابٌ في الأحكامِ» لمُحِبِّ الدين أبي الفضل محمد بن أحمد بن محمد بن أيوب الصَّفَدِي الأصل الدمشقي الشافعي (ت880)[1]

والكتاب أَلَّفَهُ لِأَجْلِ ولده الكمال أبي البقاء أحمد، ذكر ذلك الحافظ **السخاوي**[2] فقال:

شَرَعَ من أجله في جمعِ مُؤلَّفٍ في أحاديثِ الأحكام، كان يعرض عليّ ما يكتبه منه، ويراجعني في أشياء، بعد أنْ عَيَّنْتُ له مما يَسْتَمِد منه مختصراتٍ كثيرةٍ، ولا بأس به إنِ كمل.اه

وذكر مثله في ترجمة ولده[3].

---

(1) محب الدين أبو الفضل محمد بن أحمد بن محمد بن أيوب الصفدي الأصل الدمشقي الشافعي، يعرف بأبي الفضل بن الامام، لكَوْنِ جَدِّهِ كان إمامًا ببعض جوامع صَفَد، محدث وفقيه شافعي، ولد بدمشق ونشأ بها، له تصانيف منها: منظومة: "تحفة العباد بما يجب عليهم في الاعتقاد"، و"شرح المنهاج"، و"شرح المنفرجة وتخميسها"، وغير ذلك/ ت 905، ترجمته في: الضوء اللامع 7/ 55، الكواكب السائرة 30/1، معجم المؤلفين 319/8

(2) الضوء اللامع 57/7

(3) ترجمته في: الضوء اللامع 86/2

الصورة الأولى من «الغرام بأدلة الأحكام» نسخة المؤلف، وتبدأ بكتاب الطهارة.

[74]- «الغَرَام بأدلة الأحْكَامِ» للإمام الحافظ قُطْبِ الدين أبي الخَيْر محمد بن محمد بن عبد الله الخَيْضَرِي الزبيدي الدمشقي الشافعي (ت894)[1]

أوله : الحمد لله الذي هدانا لهذا، وجعل لنا قوَاعد الأحكام مَوْئِلا ومَلَاذًا، وبعث إلينا أفضلَ خلقِه محمدًا، عليه أفضل الصلاة والسلام، بأكمل الشرائع و أوضح الأحكام، فبلّغ الرسَالة، وأَدّى الأمانة، وبذَل النّصِيحَة لكافة الأنام، وجاهد في الله حَقّ جهادِه حتى ظهر الدِّيْنُ واستقام، فنحمَدُهُ على أنْ جعلَنا من أمته، ونشكُرُه على أنْ هدَانا لاتِّبَاعِ شريعَته، واقتفاء سُنّتِهِ.

ونشهدُ أنْ لا إله إلا الله، وحدَه لا شريك له، إلهًا خلَقَ الخَلْقَ لعبادته، و وعدهم الجَنّةِ على طاعته، والنّارَ على مخالفتِه، ونشهدُ أنّ سيدنا محمدا عبدُه ورسولُه، وأمينُه ودليلُه، المبعوث رحمةً للناس المنعوت بأكمل الأوْصَاف، المُفَضّل على سائر الأجناس، صلى اللهُ على هذا النبيّ سيدنا محمدٍ صلاةً لا ينقطع أمدُهَا، ولا ينتهي مَدَدُهَا، كلما ذكرهُ الذاكرون، وكلما غفَل عن ذكره الغافلون، ونسألُكَ اللّهُمَّ أن تُبَلِّغَهُ عنّا أَفضل الصلاة وأكمل التحيات والإكرام، ونبتهلُ إليك في صَرْفِ الشّواغِلِ عما قَصَدْتُهُ، ودفع عوائق الغوائِلِ عما أَرَدْتُهُ من تأليفِ الغَرَامِ الآتِي بأَدِلَةِ الأَحْكَامِ على مذهب الإمام الأعظم ابن عَمِّ النّبِيّ -صلى الله عليه وسلم- أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، أطاب اللهُ مثواه، وجعل جنّةَ عدن مأواهُ، مجموعًا من كتب الاسلام، وأمهات اعتمدها الأئمة الأعلام، مثل: «**مُوَطّأ**» الإمام مالك بن انس، و«**مسنَد**» الإمام الشافعي، و«**مسنَد**» أحمد بن حنبل، و«**صَحِيْحَي**» الإمامين أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج القشيري، و«**سُنَن**» أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، وأحمد بن شعيب النسائي، و أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة، و«**جامع**» أبي عيسى الترمذي، و«**مسنَد**» أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، و«**المعَاجِم**» لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، و«**الصحيح**» لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، وأبي حاتم محمد بن حبان البستي، و«**مُستَدرَك**» أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن البيع الحاكم النيسابوري، و«**سنن**» أبي

---

[1] قطب الدين أبو الخير محمد بن محمد بن عبد الله بن خيضر، ابن الخيضري الزّبيدي الدمشقيّ الشافعيّ، قاض، من العلماء بالتراجم والأنساب والحديث، قرأ بدمشق وبعلبكّ والقدس ومصر ومكة، ولي قضاء الشافعية وكتابة السرّ بدمشق، له كتب منها: "الاكتساب في تلخيص كتب الأنساب"، واللفظ المكرم بخصائص النبي الأعظم"، و"شرح ألفية العراقي"، و"طبقات الشافعية"، و"الروض النضر في حال الخضر" وغير ذلك/ ت894، ترجمته في: الضوء اللامع 117/2، الدارس 7/1، الأعلام للزركلي 7/ 51

الحسن علي بن عمر الدراقطني، وأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، وغيرها من الكتب المُعْتَمَدَة، مع بيان الحديث إلى مخرجه.

فحيثُ كان في «**الصّحِيْحَين**» وغيرهما اقتصرتُ على عزوه إليهما بقولي: "**أخرَجَاه**"، أو في أحدهما صَرّحْتُ به، وما عدا ذلك إن كان في أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجة، قلت: "**رواه الأربعة**"، أو دون ابن ماجة قلت: "**الثلاثة**"، مع التّصْرِيْح بغيرهم، و التّنْبِيْه على صِحّتِهِ وحسنِه وضعفِه، وبيان ما تدعو الضّرُورَةُ إليها، وحيثُ كان في المعنى الواحد عدة أحاديث اقتصرتُ على أوضَحِهَا في الدلالة، كل ذلك محاولة للاقتِصَار و الاختصار، لِيَقِلّ لفظُه، ويسهُلَ حفظُهُ.

جَمَعْتُهُ لاتِّبَاعِي جبَرَهُمْ اللّهُ تعالى، و وَاصَل جُوْدَ فضله عليهم و وَالَى ولمَنْ شاءَ اللّهُ سبحانه غيرهم مِنْ كافة المسلمين، وراغبي الطّالِبِيْن.

على أنّ التّصَانِيف في بابِ هذا النّوْعِ كثيرةٌ، وعيُون المُحصّلِيْنَ بجزيل فوائدِها قريرة، لكن صَدَقَ قائِلُ المثَل السائر: "كَمْ تَرَكَ الأولُ للآخِر"، واللّهُ الكريمُ أسأَل، و بنَبِيّهِ محمد -صلى الله عليه وسلم- أتوَسّلُ[1]، أن ينفع بهذا الكتاب مؤلفَهُ وقارئَه والنّاظِر فيه، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، بكرمِه ومنتِه وفضلِه ورحمته، إنه وَلِيُّ ذلك، و القادرُ عليه، لا مَلْجَأَ ولا مَنْجَأَ إلا إليه.اهـ

ومِمّا تَمَيّزَ به الكتابُ دون غيره من كتب الأحكام افْتِتَاحُه كتابَه ببابٍ في أحاديثَ قيل أنّ مدَار قواعد الإسلام عليها، وعددها: (13) حديثا، ثم ذكر بعده كتاب الطهارة إلى آخر الأبواب الفقهية المَعْهُودَة.

وجاء في خاتمته: قال مؤلفه الفقير إلى عفو ربه محمد بن محمد الخيضري -سامحه الله- تعالى: جمعتُه في مُدّةٍ آخرها العشر الأوسط من ذي الحجة الحرام، عام تسع وسبعين و ثمانمائة بدمشق، جعله اللّهُ تعالى خالصًا لوجهِه الكريم، ونفَع به كاتبَه وحافظَه والنّاظِر فيه، بكرمِه ورحمتِه وفضلِه ومِنّتِه، والحمدُ لله وحده، وصلى اللّهُ وسلم على سيدنا محمدٍ، و آله وصحبِه، وسلم تسليمًا كثيرا، وحسبنا اللّهُ ونعم الوكيل.

طبعات الكتاب :

---

[1] هذا من التوسل الممنوع، والتوسل المشروع هو التوسل بأسماء الله الحسنى وصفاته العلى، وبدعاء الصالحين الأحياء، وكذا بالأعمال الصالحة، ومن أفضلها محبة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- واتباع سنته والاقتداء به، فلو عَبّر المؤلفُ -رحمه الله وغفر له- بقوله : "وبمَحَبّةِ نبِيّهِ واتبَاع سُنّتِه نتَوَسّل" أو نحو ذلك لأصاب وأحسن، والله الموفق.

طبع الكتاب أولا في دار النوادر بيروت 2016 في مجلدين، تحقيق الشيخ نظام محمد صالح اليعقوبي، وقد بلغت أحاديثه: (1892) حديثا، ثم في دار اللباب الكويت 2018 تحقيق محمد حمدي الوالي.

واعتمد محقق الطبعة الأولى في تحقيقه على مخطوطتَيْن:

الأولى: ويبدو أنّها نسخة المؤلف -رحمه الله-، وهي محفوظة في دارة الملك عبد العزيز الرياض ضمن مجموعة محمد بن إسحاق آل الشيخ برقم: (2287)، وقد وقع فيها سقط يسير من بدايتها، ورقة الغلاف مع مقدمة المؤلف وباب الأحاديث التي مدارُ الإسلام عليها ، وكذا في أثنائها، وهي نسخةٌ مقرُوءَةٌ على مؤلفِها، حيث جاء في هامش عند نهاية باب نسخ الخُفّ:

بلغ السماع الأول على مؤلفه مولانا شيخ الإسلام إمام الحفاظ قطب الدين -أمتع الله بوجوده- بقراءة العالم جمال الدين بن ... بزاوية شيخ الإسلام ... بباب مقام الإمام الشافعي، كاتبه أبي بكر محمد بن منصور.

وجاء في اللوحة الأخيرة منها ما نصه: بسم الله، طَالَعْتُ هذا الكتابَ فرأيتُه من أعظمِ الكتبِ نفعًا، وأوسطها حَجْمًا، وأغزَرِهَا علمًا، وأجودِهَا تحريرًا، إلا أنّ مؤلفه -غفر الله ذنبَه وسامحه- قد تجرأ بصِحّةِ الحديثِ أو حسنِه أو ضعفِه مُقَلدِّاً في ذلك، والله أعلم من غير تحريرٍ، فَيَهِمُ في ذلك، وليس هكذا ينبغي، مع أنّ المؤلفَ -رحمه الله- رأيتُ في ترجمة له أنّ الحافظ ابن حجر ذكره، ولولا ما مشَى عليه صاحبُه من الدخول في رِقِّ التقليدِ لكان كتابًا جليلًا، كاتبه حسن بن حسين 1322.

والثانيةُ: محفوظةٌ بمكتبة شهيد علي باشا، ضمن المكتبة السليمانية استنبول. برقم: (513)، وهي نسخة مقابلة، وقد نسخت سنة 886، أي: في حياة المؤلف -رحمه الله-.

القرن العاشر الهجري

[75]- «أزهَار الآكَام في أخبار الأحكام» للحافظ أبي الفَضل عبد الرحمن بن أبي بكر السّيُوطي المصري الشافعي (ت911)[1]

ذكره مؤلفُه عند سَردِه لأسماءِ مصنفاتِه في كتابه: «**حُسْن المحاضرة**»[2]، و**حاجي خليفة**[3]، و**الباباني**، و**محمد عَبْد الحَيّ الكتاني**[4]، والأخير سمّاهُ: «**أَزْهَار الآكَام في أخبَار أحادِيث الأحكَام**».

قال **أحمد الشرقاوي إقبال**[5]: وهو يُعتبِر ضائعا أو في حكم الضائِع.

فائدة : إسناد الكتاب

قال العلامة **محمد صديق حسن خان القنوجي**[ت1307] في ثبته: «**سلسلة العَسْجَد**»[6]: وأمّا مؤلفات الحافظ **جلال الدين السيُوطي**، فأرويها عن شيخِي حسَن بن محسِن[الأنصاري]، عن شيخه الشريف محمد بن ناصِر[الحازمي]، عن شيخه عبد الرحمن بن سليمان مَقبُول الأهدَل، عن والده سليمان، عن والده يحيى بن عمر، عن شيوخه أحمد بن محمد النّخْلِي وعبد الله بن سالم البَصري، وحسن بن علي العُجَيْمِي، عن حافظ عصره محمد بن علاء الدين البابلي، عن سالم بن محمد السّنْهُورِي، ونور الدين علي بن محمد الأجهُورِي، فالأول عن الشمس محمد بن عبد الرحمن العَلْقَمِي، والثاني عن علي بن أبي بكر القَرَافي، كلاهما عن الحافظ السيُوطي.

---

(1) العلامة الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الخضيري السيوطي الشافعي، مُصَنِّفٌ مكثرٌ، له نحو 600 كتاب من أشهرها: "الإتقان في علوم القرآن"، و"تفسير الجلالين"، و"الدر المنثور في التفسير بالمأثور"، و"الجامع الكبير" و"الصغير" في الحديث، وغير ذلك/ ت911، ترجمته في: شذرات الذهب 51/8، الأعلام للزركلي 301/3

(2) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة 1/ 341، وفيها: أزهار الآكام في أخبار الأحكام .

(3) كشف الظنون 72/1، قال: والأكام: كغراب: جبل، كما في "القاموس"، جمعه: آكام، هدية العارفين 535/1

(4) فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات 1017/2

(5) مكتبة الجلال السيوطي ص62

(6) سلسلة العسجد في ذكر مشايخ السند ص144 .

وقال المحدث **الفاداني** في «**ثبته**»[7]: «**الإتقان في علوم القرآن**» و«**لُبَاب النُّقُول في أسباب النزول**» وسائر مصنفاتِه، أرويها عن العلامة الناسك الشيخ يونس بن عبد الرحمن بن أحمد بن الحاج صالح اللقاني الجاوي، عن شيخ القراء محمد بن موسى المنشاوي.

ح وأرويها أيضا نازلا عن الكياهي عبد المحيط بن يعقوب السيد أرجي، عن عمر بن صالح السماراني، عن شيخ القراء محمد بن موسى المنشاوي عن الشهاب أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن النحراوي الحسيني الأزهري، عن محمد الفضالي وإبراهيم الباجوري وهما عن عبد الله الشرقاوي، عن محمد بن سالم الحنفي، عن محمد بن محمد البدري، عن إبراهيم بن حسن الكوراني، عن الصفي أحمد بن محمد القشاشي، عن أبي المواهب أحمد بن علي بن عبد القدوس الشناوي عن أبيه، عن عبد الوهاب الشعراني، عن المؤلف جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي.

وإلى المؤلف رحمه الله أسانيد أخرى في: مختصر ثبت **عبد الباقي البعلي**[ت1071] ص169، وثبت **السفاريني الحنبلي**[ت1188]: ص156 وص272 ، وثبت **ابن العماد الحنبلي**[ت1089]: ص101، وثبت **ابن عابدين**[ت1252] «**عقود الآلئ**» ص404/ رقم 67.

[76]- «الأربعون حديثاً في قواعد من الأحكام الشرعية وفضائل الأعمال والزهد» له أيضا

قال في أوله: الحمد لله والشكر لله، والصلاة والسلام علي سيدنا محمد رسُول الله، هذه أربعون حديثاً من الصِّحَاحِ والحِسَان جميعا في القواعد من الأحكام الشرعية وفضائل الأعمال والزهد وغير ذلك، عملاً بالحديث الوارِدِ[8] لعل الله أن يحشرُني في زمُرة جامعها بمَنّهِ وكرَمِه.

وهي محذوفَة الأسانيد، وأسماء الصحابة الرُوَاة، بدأها بحديث: "إنّمَا الأعمالُ بالنِّيّاتِ"

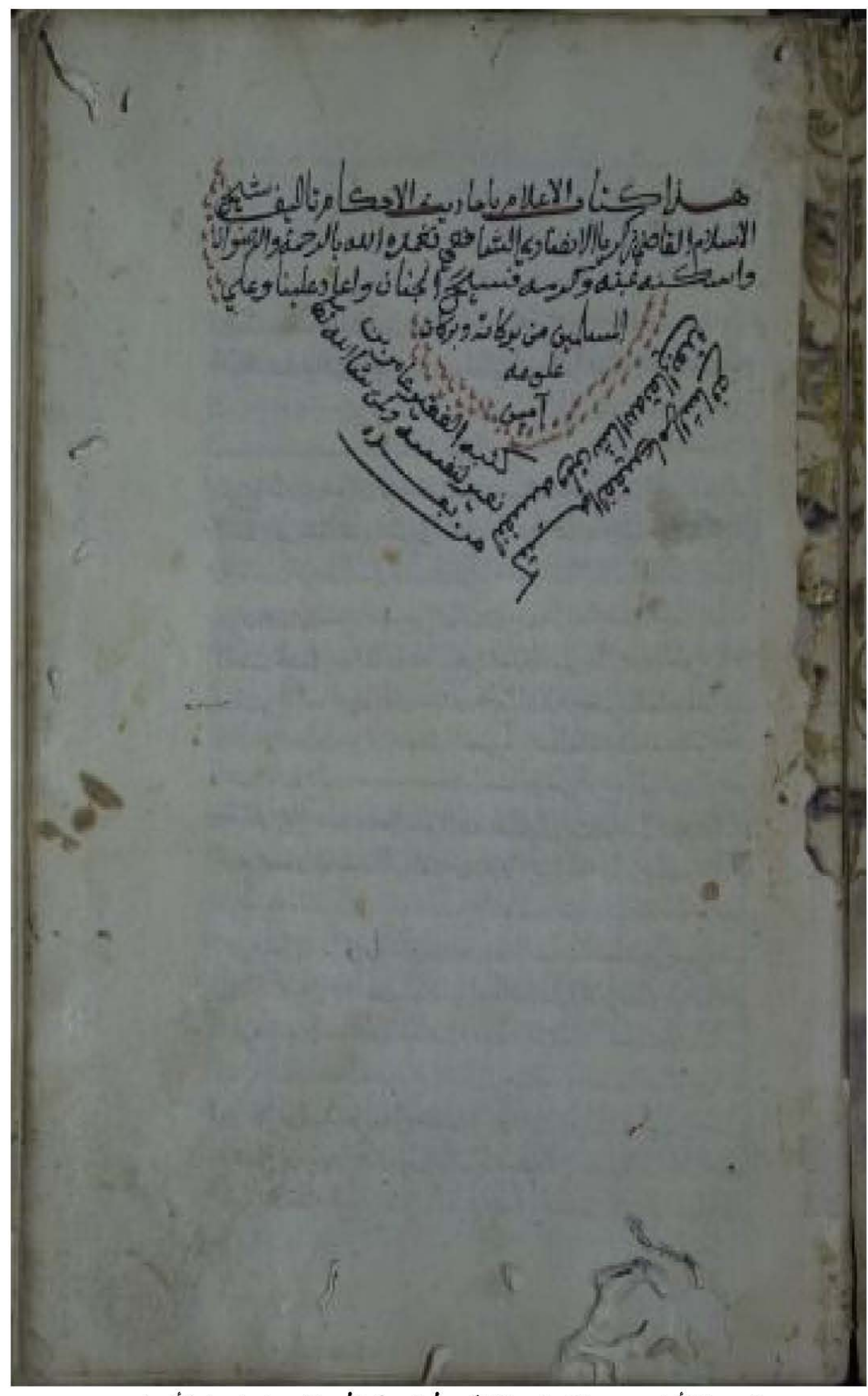
طبعات الكتاب:

طبع الكتاب في دار المنارة جدة 1417 تحقيق باحث بن أحمد الخزرجي الأنصاري.

---

[7] الوافي بذيل تذكار المصافي ص74 ، وله أسانيد أخرى ص47 عند ذكره لكتاب: "الجامع الصعير" للسيوطي.

[8] يقصد حديث: "من حفِظَ من أمتي أربعين حديثًا من أمر دينها بعثَه اللهُ يوم القيامة في زُمرَة الفقهاء والعلماء"، وهو حديث ضعيف، روي عن علي وابن مسعود ومعاذ وأبي الدرداء وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري، وكل طرقه ضعيفة، انظر تخريج أحاديث الإحياء للعراقي 28/1/رقم 20



هذا كتاب الاعلام باحاديث الاحكام تاليف شيخ
الاسلام القاضي زكريا الانصاري الشافعي تغمده الله بالرحمة والرضوان
واسكنه جنته وكرمه فسيح الجنان واعاد علينا وعلى
المسلمين من بركاته وبركات
علومه
آمين

الصورة الأولى من مخطوط: «**الإعلام بأحاديث الأحكام**» لزكريا الأنصاري

[77]- «الإِعْلَام بأحاديثِ الأحكامِ» للعلامة زين الدين أبي يحيى زكرياء بن محمد الأنصاري السَّنِيْكِي الخَزْرَجِي المصري الشافعي (ت925)[9]

قال في مقدمته[10]: الحمد لله، والصلاة والسلام على نبينا محمد، الذي أنزل عليه الكتاب هدًى وموعظةً وتفصيلًا، وعلى آله و أصحابه وأتباعه بكرةً وأصيلًا، وبعد:

فهذا مختَصَرٌ يشتملُ على أدِلّةٍ نَبَوِيّةٍ للأحكام الشّرْعِيّة، لَخّصْتُهُ من البخاري، ومسلم وغيرهما، كـ: «**سنن**» أبي داود، و الترمذي، و النسائي، ولا أذكرُ فيه إلا ما صَحّ، أو قَارَبَهُ، بأنْ يكونَ حسنًا، أو مُعْتَضَدًا بما يُلحِقُهُ ما في الاحتجاج به.

وسَمّيْتُه: «**الإعلامَ بأحادِيثِ الأحكامِ**»، والله أسألُ أنْ يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأنْ ينفعَ به مع الفوز بجنان النعيم .اهـ

وقد شرحه مؤلفُه نفسه في كتابٍ سمّاهُ: «**فَتْح العَلّام**»، قال في مقدمته: وبعد: فقد كنتُ لخصتُ كتابًا سميتُه: «**الإعلامَ بأحادِيثِ الأحكامِ**»، وأردتُ الآن أنْ أشرَحه شرحًا يَحُلُّ ألفاظَه، ويُبَيّنُ مرادَه، مجتنبًا فيه الإعادةَ إلا لنكتةٍ يحصل بها إفادة.

فشَرَعْتُ فيه قاصدًا به الأجرَ والثوابَ، بعون المتفضل الأكرم الوهاب، وسميتُه بـ: «**فَتْحِ العَلّامِ بِشَرْحِ الإِعلْاَمِ بأحَادِيثِ الأحكامِ**»، والله الهادي إلى أحسن سبيلٍ، أسأله أن ينفع به وهو حسبي ونعمَ الوكيل.

طبعات الكتاب :

طبع مع شَرحِه في دار الكتب العلمية بيروت 1411 في مجلدٍ، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، عدد أحاديث الكتاب: (619) حديثا، واعتمدا في تحقيقهما على

---

[9] زين الدين أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السنيكي المصري الشافعيّ، قاض مفسر، من حفاظ الحديث، ولد في سنيكة بشرقية مصر، وتعلم في القاهرة، وكف بصره سنة 906، ولاه السلطان قايتباي الجركسي قضاء القضاة، ولما ولي رأى من السلطان عدولا عن الحق في بعض أعماله، فكتب إليه يزجره عن الظلم، فعزله السلطان، فعاد إلى اشتغاله بالعلم إلى أن توفي. له تصانيف كثيرة، منها: "فتح الرحمن في التفسير"، و"تحفة الباري على صحيح البخاري"، و"شرح ألفية العراقي"، وغير ذلك/ ت926، ترجمته في: الكواكب السائرة 196/1، النور السافر 120 ، أعلام الزركلي 46/3

[10] فتح العلام ص40

مخطوطة واحدة، تاريخ نسخها يوم السبت 12 ربيع الثاني سنة 1210، ناسخها حسن بن سيد ين مصطفى بن محمد علام، وهي منقولةٌ عن نسخة محفوظة في دار الكتب المصرية القاهرة، برقم: (98 م حديث).

ثم طبع ثانيا في دار التقوى ودار الفيحاء تحقيق قاسم محمد آغا الشاغوري، بعنوان: «**بُغْيَةُ الأنام فَتْحِ العَلّامِ بِشَرْحِ الإعلْاَم بأحَادِيثِ الأحكامِ**».

الأعمال العلمية حول الكتاب:

وقد اختصَرَ الكتابَ عمر عبد الله كامل، وسَمّاهُ: «**بُغْيَةُ الأنام فَتْحِ العَلّامِ بِشَرْحِ الإعلْاَم**»، طبع في دار الرازي الطبعة الأولى 1428.

فائدة أولى : إسناد الكتاب.

قال الشيخ **الفاداني** في «**ثبته**»[11]: «**منحة الباري شرح صحيح البخاري**» للقاضي زكرياء، وسائر تصانيفه: أرويها عن السيد محمد بدر الدين بن يوسف الحسني الدمشقي(ت1354)، عن أحمد بن عبد الغني عابدين(ت1253)، عن السيد محمد أمين بن عمر عابدين(ت1252)، عن شاكر العقاد(ت1222)، عن الشمس محمد الكزبري الوسيط(ت1221)، عن أبيه عبد الرحمن الكزبري الكبير(ت1185)، كلاهما عن عبد الغني النابلسي(1143)، والشمس محمد بن علي الكاملي(ت11131)، وهما عن النجم محمد الغزي(ت1061)، عن والده البدر محمد الغزي (ت984)، عن المؤلف شيخ الإسلام القاضي زكرياء بن محمد الأنصاري .

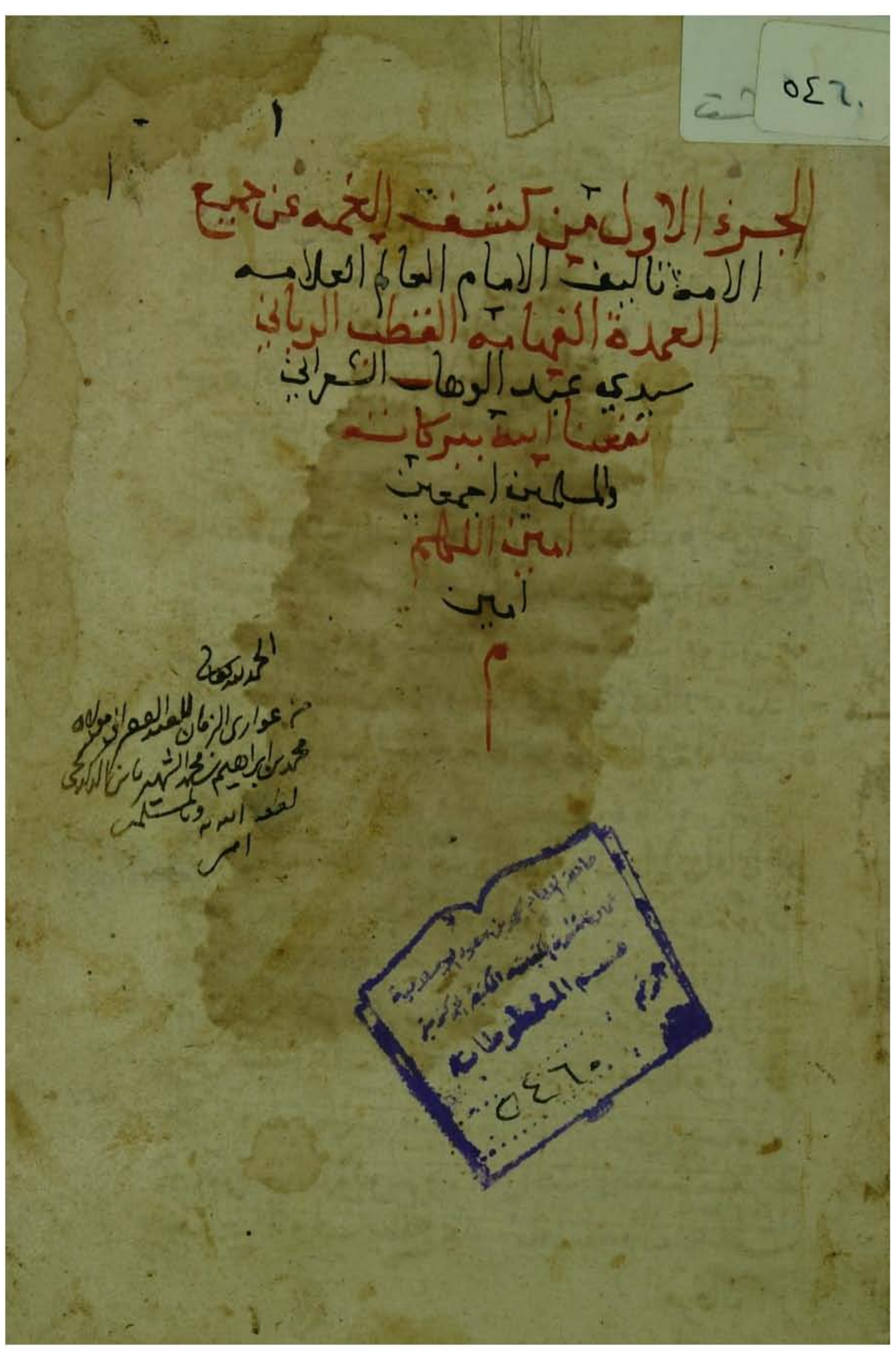
وله أسانيد أخرى في ثبته: «**الوافي بذيل تذكار المصافي**»: ص100/ رقم 161.

فائدة ثانية : شعرٌ في مدح المؤلِف وكتابِه.

جاء في مخطوطة من كتاب: «**فَتْح العَلّام**» ناسخها عامر بن نعيم الشافعي، وتاريخ نسخها جمادى الأولى من شهور سنة 1131هـ أبياتٌ في مدحِ المؤلِفِ وكتابِه، وهي:

الـحمد لـله الـذي قـد أنـعما   عـليّ بـالإعلْاَم تـأليفًا سَمَـا
جامعةُ الحَبرُ الهُمَـام المنفــردُ   فـي عـصرِه سلطـان كالعلما
وهو أبـو يـحيى جليـلُ القَـدْرِ   مَنْ كان للأنصارِ يُنسَب فَاْدرِ

(11)



الجزء الأول من كشف الغمة عن جميع
الأمة تأليف الإمام العالم العلامة
العمدة الفهامة القطب الرباني
سيدي عبد الوهاب الشعراني
نفعنا الله ببركاته
والمسلمين أجمعين
آمين اللهم
آمين

صورة من مخطوط «كشف الغمة» للشعراني

[78]- «كَشْفُ الغُمَّة عن جميع الأُمَّة» لعبد الوَهَّاب بن أحمد بن علي الشَّعْرَانِي المصري الشافعي الصوفي(ت973)(12)

قال في مقدمته: الحمد لله الذي جعل الشريعة المطهرة بحرا يتفجر منه جميع بحار العلوم والخلجان، وأجرى جداوله على أرض القلوب حتى روى منها قلب القاصي والدان، ومن على من شاء من عباده المختصين بالإشراف على ينبوعِ الشريعة بجميع أخبارها وآثارها المنتشرة في البلدان حتى شهدها بعد جمع أحاديثها في قلبه فجاءت شريعة واسعة جامعة لمراتب الإسلام والإيمان والإحسان ... وبعد: فقد شكى إليّ مرارا جماعات من الفقراء المتعبدين وأهل الحرف النافعة من المؤمنين ما يجدونه في نفوسهم من كثرة الغم حين يسمعون يقرؤون مذاهبهم وينصرون أقوالها دون مذاهب غيرهم، وقالوا لي قد التبس علينا شرعِ ربنا الذي تعَبّدَنَا به على لِسَانِ نبيّنَا محمد –صلى الله عليه وسلم- وعَسُرَ علينا تمييزُه عما شَرَعَه المجتهدُون من أمتِه، وازْدَرَانَا لجهلِنا غالبُ الفقهاء الذين لم نَتَقَيّدْ بمذهبِهم، ... إلى آخر ما ذكر من أمرهم، وأطال في بيان ذلك.

قال: فلما تحَقّقَ عندِي بهذه الأجوبة صدقُهم في قصدِهم اتباعَ سنّةِ نبيِّهم، وشدة ظهُور رغبتِهم في ذلك شَمّرتُ عن سَاقِ الجِدّ والاجتهاد، وشَرَعتُ بعونِ الملك الوهاب في جمع أحاديثِ الشريعة وآثارِها من كتبِ الأحاديث التي تيسرتْ لي حال جمعه في البلاد المصرية – حرسها الله–، كـ: **موطأ الإمام مالك**، و**مسند الإمام سُنَيْد بن داود** – وهو مِنْ أقران مالك يروي عن وكيع، وقد وقعتْ لي منه نسخة بخَطِّ الإمام محمد بن عذرة الأزدي، وقد أخبرني جماعةٌ أنّ حُفّاظِ مصر تطلّبُوا منه نسخةً طول عمرِهم فلَمْ يَظْفَرُوا منه بنسخةٍ، وكـ: **الصّحِيْحَيْن**، ومسانيد الأئمة الثلاثة: أبي حنيفة والشافعي وأحمد، و«**صحيح أبي داود**»، و«**صحيح الحاكم**»، و«**صحيح ابن خزيمة**»، و**ابن حبان**، و**الترمذي**، و**النسائي**، و**ابن ماجة**، و«**الأحاديث المختارة للضياء المقدسي**» -قال الشيخ **جلال الدين السيوطي**: وكلها صحيحةٌ، وغير ذلك من كتبِ

---

(12) أبو محمد عبد الوهاب بن أحمد بن علي الحَنَفي، نسبه إلى محمد ابن الحنفية، الشعراني،: من كبار المتصوفين وشيوخهم. ولد في قلقشندة، ونشأ بساقية أبي شعرة من قرى المنوفية، وإليها نسبته: الشعراني، ويقال: "الشعراوي"، توفي في القاهرة، له تصانيف كثيرة أغلبها في التصوف المبتدع، منها : "البحر المورود في المواثيق والعهود"، و"الميزان الشعرانية"، و"الكبريت الأحمر في علوم الشيخ الأكبر" و"لواقح الأنوار في طبقات الأخيار" مجلدات، يعرف بـ: "طبقات الشعراني الكبرى"، وفيها طوام عظيمة ، وغير ذلك، ت 973، ترجمته في: الأعلام للزركلي 4/ 180

حُفَّاظِ المحدِّثِين -رضي الله عنهم أجمعين-، بل لم أَذْكُرْ في هذا الكتابِ شيئًا من أحادِيثِ غير هذِه الكُتُبِ إلّا نادرًا؛ لأنّها هي التي استمدّها العلماءُ، وتَلَقَّوْهَا بالقبول، ولا يخرجُ عنها من أحكام الشريعة -فيما أعلم- إلّا النادِرُ، والفَلَكُ المُحِيطُ لجميعِ هذه الكتبِ وغيرها من المَسَانِيد الغريبَةِ كتابُ: «**جامِع الأُصُولِ لابن الأثير**»، وكتاب: «**السُّنَن الكبرى للبيهقي**»، وكتاب: «**الجامِع الكبير**»، و«**الجامِع الصغير**»، وكتاب: «**زِيَادَةُ الصَّغِير**»[13] ، كل هذه الثَّلَاثةِ الأخيرةِ للشيخ **جلال الدين السُّيُوطِي** خَاتِمَةِ حُفَّاظِ الحدِيث بمصر المحروسة -رضي الله عنه-.

ثم قال: وقد طَالَعْتُ جميعَ هذه الكتب، وأَخَذْتُ منها جميعَ ما يتعلقُ منها بأَمْرٍ أو نَهْيٍ أو مكَارم أخلاقٍ من الحديث والآثار، وتَرَكْتُ كل ما زاد على ذلك من السِّيَرِ والتّفسِير وغير ذلك مما هو ليس من شَرْطِ كِتابنا، فصار كتابُنا هذا -بحمْدِ الله- حاويًا لمُعْظَمِ أَدِلّةِ المُجْتَهِدِين.

وما نَعلَم الآن في كتَبِ المحدِّثِينَ كتابًا أجمَع لأحادِيثِ الشرِيعَة وآثارِها منه، فإنّه جمَع -مع صِغَرِ حَجْمِهِ- أَدِلّةَ المجتهِدِين المَشْهُورَةَ، وإنْ أَرَدْتَ امْتِحَان ذلك فانْظُرْ في أَيِّ بابٍ منه، وانظر ذلك البابَ في جميع أبوابِ كتبِ المحدِّثِين تجد جميعَ ما قالُوه في أبوابِ كتبهم كلها مُسْتَوْفًى في بابٍ واحدٍ مِنْ كتابنا، فإنّ كُتُبَ المحدِّثِينَ إنّما طالتْ بذِكْرِ السّنَدِ وتكرارِ الأحاديث فللهِ الحمدُ.

ولم أَعْزُ أحاديثَه إلى مَنْ خَرّجَهَا من الأئمّةِ؛ لأَنِّي مَا ذكرتُ فيه إلّا ما استَدَلّ به الأئمةُ المجتهدُون في مذاهِبَهم، وكفانا صِحّةً لذلك الحَدِيثِ استدلالُ مُجتهدٍ به.

ومِلْتُ فيه إلى الاختصار، فلا أَذكرُ مِنْ كُلِّ حديثٍ إلا مَحَلّ الاستدلال المطابِق للترجمةِ، فأقول: كان رسولُ الله -صلى الله عليه وسلم- يفعَلُ كذا أو يقول أو يأمر بكذا أو ينهى عن كذا أو يُشَدِّدُ في كذا، ومُرَادِي مكانُ وقُوعِ ذلكَ من النبيّ -صلى الله عليه وسلم- ولو مرّةً، ثم قد يكونُ ذلك الأمرُ قد تكَرّرَ وقوعُه منه -صلى الله عليه وسلم- وقد لا يكون تكَرّرَ، ولا أذكرُ القصةَ التي سبَقَ فيها الحديثُ إلّا إن اشتملتْ على موعظةٍ أو اعتبارٍ أو أدبٍ من الآداب.

[13] قال الكتاني في الرسالة المستطرفة ص: 182: الجوامع الثلاثة للسيوطي، وهي: "**الصغير**": وفيه على ما قيل: عشرة آلاف حديث وتسعمائة وأربعة وثلاثون حديثا، في مجلد وسط، وذيلُه المُسَمّى بـ: "**زيادة الجامع**"، وهو قريبٌ من حجمه، و"**الكبير**"، وهو المُسَمّى بـ: "**جمع الجوامع**"، قَصَدَ فيه جمعَ الأحادِيث النبوية بأسرِها والمشاهدةُ تمنَع ذلك، على أنه توفيَ قبل إكماله، وهي مرتبةٌ على الحروف، عدا القسم الثاني من "الكبير"، وهو قسمُ الأفعال، فإنه مرتبٌ على المسانيد، ذاكرا عَقِبَ لكل حديث من أخرجه من الأئمة، واسم الصحابي الذي خرج عنه، وقد رَتّبَ الثلاثةَ على الأبواب الفقهية الشيخ علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين عبد الملك الهندي المتوفى: بمكة سنة 975. اهـ بتصرف يسير.

ولا أُكَرِّرُ حديثًا في بابٍ واحدٍ إلّا لزيادةِ حكمٍ ظاهرٍ لم يكن في الحديثِ الذي قبله، والذي دَعَاني إلى شِدّةِ هذا الاختصارِ مناسبةُ الزّمَانِ والسّامِعِين، مِنْ غالِب الفقراء والمحترفين من عامة المسلمين، وتعجيل ذكر ما هو المقصودُ من الحدِيث،

ولم أَمِلْ فيه إلى تأويلِ حديثٍ ولا إلى النّسْخِ بالتاريخ -كما يفعله بعضهم- أدبًا مع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أنْ يَتَقَيّدَ كلامُه فيما فَهِمَهُ عالم دون آخر، وأنْ ينسَخ غيره كلامه؛ إذ لا ناسخ لكلامِه -صلى الله عليه وسلم- إلا هو كقوله: "كنتُ نهيتُكم عن زيارة القبور فزورها" وقوله: "كنتُ نهيتُكم عن لحومِ الأضاحي فادّخِرُوا، وكنتُ نهيتُكم عن الانتباذ في الحِنتم والنّقِير فانتبذُوا غير ألا تشربُوا مُسْكِرًا".

ثم قال: وأَكْرِمْ به من كتابٍ احتوى على مقاصِد الشريعة كلها مع عُذُوبَةِ لفظِه وحلاوتِه، وكيف لا يكون ذلك وهو كلام سيّدِ المرسلين -صلى الله عليه وسلم-، ومَنْ نظَرَ فيه عَلِمَ يقينًا أنّ الشريعة لا تضييق فيها، ولا حرَجَ على أحد من المسلمين، ولزم الأدب مع الله ومع رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وأشفق على الأمة المحمدية، ولم يأمر أحدًا بشيء لم تصرح به الشريعةُ المطهرةُ إلّا إنْ أجمع عليه، فإنّ في الصحيح عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أنه كان يقول في دعائه: "اللّهُمَّ من شق على أمتي فأشقق اللّهُمَّ عليه"، ولا أحد أشق على الأمة من فَقِيهٍ يحجر عليهم، ويحكم ببُطْلَانِ عباداتِهم ومعاملاتِهم، وتطليق نسائِهم، وسفكِ دمائهم، ويحكم بكفرِهم بأمُورٍ ولّدها بعقلِه ورأيه، ولم يأتِ بما صريحًا من كتابٍ ولا سنةٍ، حتى تضيق الدنيا على العاصي منهم، فمَنْ فعل ذلك معهم فقد دخَل في دعائه -صلى الله عليه وسلم- بأنْ الله يشق عليه، نسأل الله العافية .اهـ.

وقد بدأ المُؤَلِفُ كتابَه بباب كيف بدء الوحي على رسول الله، وباب الاخلاص والصدق والنية الصالحة، وأبواب في العلم وفضله، ثم كتاب الإيمان والإسلام، ثم باب الاعتصام بالكتاب والسنة، ثم باب التوبة، وباب آداب النوم والانتباه، ثم كتاب الطهارة فالأبواب الفقهية المعهودة، وختم ربع العبادات ببابِ جامِع لفضائل الذكر بجميع أنواعِه مطلقًا ومقيدًا، وما جاء في فضل الصلاة والتسليم على رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وخَتَمَ باب الجهاد بخاتمة لَخّصَ فيها سيرة النبي -صلى الله عليه وسلم- من ولادته إلى رسالته إلى وفاته، وخَتَمَ أبوابَ فِقْه الكتابِ ببابٍ جامعٍ لجملة من أخلاقه -صلى الله عليه وسلم-، ولجملة من هديه في

أنواع مخصوصة، ثم أتبَعَهُ بذِكر ما جاء في حقوق الوالدين وصلة الرحم وستر عورات المسلمين، وما إلى ذلك من أبوابِ الآداب، ثم أورد فصولا في جملة مواعظه -صلى الله عليه وسلم- في الزهد وذكر الموت وأحوال الموتى وعذاب البرزخ ونعيمه، وما جاء في الحشر والنشر والحساب والميزان والصراط، وما جاء في صفة الجنة والنار.

ثم ختمه بقوله: اعلمْ أيها الناظر في الكتاب أنّي اجتهدتُ في تحرِير هذا الكتاب وراعيتُ أَدِلّةَ مذاهِب الأئمة الأربعة -رضي الله عنهم-، وانسحب لأدلةِ غيرهم من الأئمة الذين انْدَرَسَتْ مذاهبُهم فلا يُوجَدُ منها مذهبٌ إلّا وأدلتُه في هذا الكتابِ، يُدرِكُ ذلك كل مَنْ نَوّرَ الله تعالى بصِيرتَه، فرَحِمَ اللهُ امرأ رأى فيه خلَلًا أو تصحيفاً أو سقطا فأصلَحه مساعدةً لي على الخيرِ، ونصحاً لله تعالى ولرسوله -صلى الله عليه وسلم- وللمؤمنين، والحمد لله رب العالمين.

قال المؤلف: وكان الفراغُ من تَبْيِيضِهِ مستهل رجَب الفرد، سنة ست وتسعمائة [906] بمصر المحروسة، بمنزله بمدرسة أم خونذ بخط بين السورين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

قال **عبد الحي الكتاني**[14]:«**كَشْفَ الغُمّة**» جمَع فيه أَدِلّةَ المذاهِب الأربعة في الحديث، وهو مطبوعٌ في مجلدٍ، من أَنْفَعِ كتبِه، إلّا أنه يسُوقُ الحديثَ من غير تخريجٍ، قال: اكتفاءً بعِلم أهل كل مذهبٍ بمَنْ خرّجَ دليلَهم، والغالبُ أَنّه اعتمد فيه «**كَنْزَ ابن الهِنْدِي**»[15]

طبعات الكتاب

طبع الكتاب على الحجر، وعلى الحروف سنة 1277، وسنة 1281، وفي مطبعة عبد الرازق سنة 1303 وبهامشه كتاب: "سِفْر السّعَادة" للمجد الفيروزبادي، وفي مصر سنة 1318، وفي المطبعة الميمنية القاهرة سنة 1322، وفي دار الفكر بيروت، ودار الكتب العلمية بيروت 1419، وغيرها من الطبعات التجارية غير المحققة تحقيقاً علمياً.

فائدة : إسناد الكتاب

---

(14) فهرس الفهارس 1080/2

(15) أي: كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال تأليف علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي /ت975

قال **عبد الباقي البعلي الدمشقي** الحنبلي[ت1071] في «**ثبته**»[16]: «**الميزان**» للشيخ عبد الوهاب الشعراني وسائر مصنفاتِه، أخبر بها عن الشيخ المعمّر أحمد العَرعاني البقاعي[17]، عن المؤلِّف.

قال الشيخ **محمد علي بن حسين بن إبراهيم المالكي** المكي[ت1367] في «**ثبته**»[18]: «**تنبيه المغترين**» ... وذكر أسماء كتب أخرى كلها لعبد الوهاب الشعراني: أخبر بها عن الشيخ عبد الحق بسندِه في «**جامع مسانيد أبي حنيفة**»[19]، إلى الصّفيّ القشّاشي، عن أبي الموَاهب أحمد بن محمد الشنَاوي، عن أبيه علي بن عبد القدُوس الشنَاوي، عن المؤلِّف العارف بالله عبد الوهاب بن أحمد بن علي الشعرَاني، توفي سنة 973 هـ، بها وسائِر تصانِيفه.

وقال المحدث **محمد ياسين الفاداني**[ت1410] في «**ثبته**»[20]: «**تنبيه المغترين**» أرويه عن العلامة عبد الله بن طاهر الهدار الحدّاد القيدوني، والعالم الناسك السيد محمد بن سالم بن عيدَرُوس الغرفي، كلاهما عن السيد الإمام المعمر أحمد بن عبد الله بن طالب العطّاس الفكالونفالي، عن الإمام العارف السيد أحمد بن محمد بن حمزة العطّاس، عن المحدِّث المسنِد المفتي السيد عبد الرحمن بن سليمان الأهدَل، عن السيد حامد بن عمر بن حامد المنقر العلوي الحضَرمي، عن أبيه، عن القطب عبد الله بن علوي الحدّاد العلوي، عن صفي الدين أحمد بن محمد القشّاشِي، عن أبيه، عن علي بن حسام الدين المتقي القرَشي الهِندي، نزيل المدينة المنورة، عن المؤلِّف العارف بالله الشيخ عبد الوهاب بن أحمد الشعرَاني، وبهذا الإسناد أروي سائر مصنفاته.

---

[16] رياض أهل الجنة بآثار أهل الجنة اختصار الفاداني ص79، الكتاب رقم: 145

[17] أحمد بن محمد البقاعى العرعانى، الشيخ المعمر المحدث الشافعي، نزيل دمشق/ت1045، والعرعاني بفتح العين المهملة وسكون الراء وفتح العين المهملة وبعدها ألف ونون نسبة إلى عرعان قرية بالبقاع العزيزى، ترجمته في: 1خلاصة الأثر 198/1

[18] المسلك الجلي في أسانيد محمد علي بن حسين بن إبراهيم المالكي المكي ص 48 الكتاب رقم: 13

[19] كما في المسلك الجلي ص11، الكتاب رقم: 13: قال: أخبر عن العلامة الشيخ عبد الحق الإلهأبادي، عن العلامة الشيخ عبد الغني الدهلوي، عن العلامة محمد عابد السندي ن عن السيد أحمد بن سليمان الهجام، عن محمد بن علاء الدين المزجاجي، عن أبي البقاء وأبي الإسرار حسن بن علي بن يحيى العجيمي المكي توفي بالطائف سنة 1113، عن صفي الدين أحمد بن محمد بن يونس الدجاني القشاشي المدني توفي سنة 1071 به.

[20] الوافي بذيل تذكار المصافي ص135، الكتاب رقم 239

وإلى المؤلف أسانيد أخرى في: ثبت السفاريني الحنبلي[ت1188]: ص156 وص273

فائدة : تقاريظ الكتاب

قد قَرّظَ الكتابَ عدةُ علماء معاصرِين للمؤلِّف، كـ: **شهاب الدين أحمد بن حمزة الرملي** الشافعي(ت957)، و**ناصر الدين محمد بن سالم الطبلاوي** المصري الشافعي (ت966)، وناصر الدين محمد اللّقَاني المالكي(ت958)، و**شهاب الدينِ أحمد بن عبد العزيز الفتوحي** الحنبلي المعروف بابن النجار(ت949)، و**شهاب الدين أحمد البرلسي** الشافعي، المعروف بـ: **عميرة** (ت957)، وهذه التقاريظ مطبوعةٌ بآخر الكتاب.

وزاد في كتابه: «**المِنَن الكُبْرَى**»[21] أسماءَ آخرِين: كـ: **نور الدين الطرابلسي** الحنفي، و**شهاب الدين ابن الشلبي** الحنفي، و**عبد القادر المالكي الشاذلي**.

الأعمال العلمية حول الكتاب :

1 ـ لنفس المُؤَلِّف كتاب: «**المَنْهَج المُبِين في بيَان أدِلّة المُجْتَهِدِين**»، قال في كتابه «**المِنَن الوُسْطَى**»[22]: كتابُ: «**كَشْف الغُمّة عن جمِيع الأُمّة**»، جمعتُ فيه أدلةَ المَذَاهِبِ الأربعَةِ من غير عَزْوٍ إلى مَنْ خَرّجَهَا من الحُفّاظِ، اكتفاء يعلم كلُّ أهلِ مذهبٍ بمَنْ خرّج دليلَهم ، ثم صَنّفْتُ بعدَه كتابَ: «**المَنْهَج المُبِيْن في بَيَان أدلّة المُجْتَهِدِين**»، عَزَوْتُ فيه كل حديثٍ إلى مَنْ رَوَاهُ، فكان كالتّخْرِيْجِ لأحادِيثِ «**كَشْفِ الغُمّة**». اهـ.

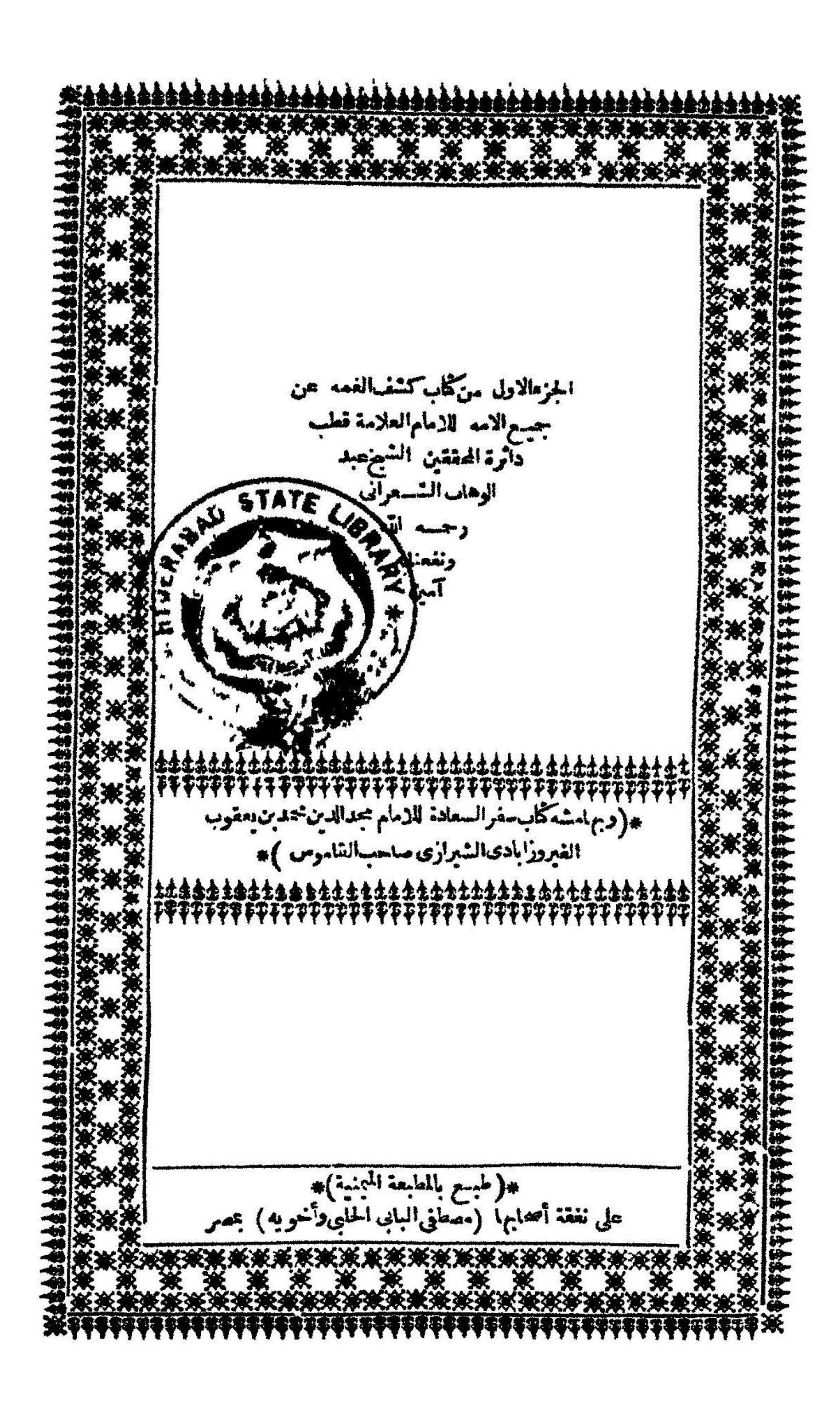
أوله: الحمد لله ذي الفضل والجود الذي اصطفى من عباده أقواما لحضرتِه فخضَعُوا لعِزّتِه وكبريائِه، ولم يرفعُوا رؤوسَهم من السجود، فهذا عقله مأخوذٌ، وهذا عقله مردودٌ، وهذا يُمَوّهُ بلَيْلَى وسُعْدَى وهذا بالرّبَابِ وزينب وليس ذلك المقصود، يا هذا افهم الإشارة والاستعارة وحسن المجاز والرّمْز ولا يغلب عليك الجمود ... ، وقد رتّبَه على مقدمة وعشرة أبواب وخاتمة.

وقد اختصَر فيه "**السنن الكبرى**" للحافظ **أبي بكر البيهقي** بحذفِ أسانيدِه، وذكر في آخره كتاباً في ذكر المسائل التي انعقد عليها إجماعُ الأمة، قال وذكرناها في ختام أبواب "**السنن**" ليجتنبَ المؤمنُ خرقَها، فإنّ حكم مسائل الاجماع حكم النصوص الشرعية غب وجوب العمل بها.

---

[21] المنن الكبرى ـ ط التوفيقية ص 93

[22] المنن الكبرى : لطائف المنن والأخلاق بوجوب التحدث بنعمة الله على الإطلاق ص 72



الجزء الاول من كتاب كشف الغمه عن
جميع الامه للامام العلامة قطب
دائرة المحققين الشيخ عبد
الوهاب الشعرانى
رحمه ا
ونفعنا
آمي

*(وبهامشه كتاب سفر السعادة للامام مجد الدين محمد بن يعقوب
الفيروزابادى الشيرازى صاحب القاموس)*

(طبع بالمطبعة الميمنية)
على نفقة أصحابها (مصطفى البابى الحلبى وأخويه) بمصر

صورة «كشف الغمة عن جميع الأمة» للشعراني طبعة المطبعة الميمنية مصر

قال: وأتبعتُه بذكر المسائل التي اجتمع عليها الأئمةُ الأربعة لأنّها كادت تلحقُ إجماع الأمة، وألحقتُ به المسائل التي اجتمع عليها الثلاثة لأنها كادت تلحق بإحماع الأئمة الأربعة، فكمل بذكرنا بهذا الكتاب أحكام الشريعة المطهرة من نصٍّ وإجماعٍ وما ألحق به، فمن كشَف كُمّهُ على نصُوصِ الشّارِع وجدَها أو على مسائل الاجماع وجدَها أو على مسائل إجماع الأئمة الأربعة خاصة وجدَها، أي على المسائل التي اتفق عليها الائمة الثلاثة وجدها، وهذا ما أظنه اجتمع كاملا في كتابٍ من كتبِ أئمة الإسلام إلى عصرنا هذا، فالحمد لله رب العالمين، .... ثم ذكر أنه لخّصَ تلك المسائل من كتاب: «**رحمة الأمة في اختلاف الأئمة**» **لصدر الدين القرشي العثماني**[23]، ثم ختَم كتابه بكتابٍ جامع لأبواب الترغيب والترهيب والأذكار والأخلاق واللباس والعزلة، وباب في صفة رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وبيان جملة من أخلاقه وأحواله، ثم باب الزهد وذكر الموت، ثم أبواب البعث وأهوال يوم القيامة وذكر النار والجنة.

قال مؤلفه كما جاء في النسخة المخطوطة[24]: فرغتُ منه في مستهل ربيع الأول سنة ثلاث وخمسين وتسعمائة (953) بمصر المحروسة .

والكتابُ لا يزال مخطوطا، منه نسخةٌ محفوظةٌ في مكتبة أسعد طلس حلب، برقم: (86)، مجلدٌ لطيفٌ حسنُ الضبطِ حديثُ الخَطِّ، مكتوبٌ بقاعدةٍ نسخيةٍ[25]، ومنه نسخة ثانية في مكتبة جوتا ألمانيا، رقم الحفظ: (123/2).

فائدة : تقاريظ لكتاب: «المَنهَج المُبِين في بَيَان أدلّة المُجتهِدين»

ذكر **الشعراني** في كتابه «**المِنَن الكُبْرَى**»[26]: تقَارِيظَ العلماءِ لهذا الكتاب فقال:

من جملةِ ما كتَب الشيخُ **شهاب الدين الرملي** الشافعي -رضي الله تعالى عنه وأرضاه- على كتابِ: «**المنهَج المُبِين في بيان أدلة المجتهدين**»: "وبعد: فقد اطّلَعَ على هذا المؤلّفِ الشريفِ، والمجمُوعِ اللطيفِ، الحاوي لجميعِ أَدِلّةِ المجتهدين، والقامِعِ للطُّغَاةِ والمبتدعين، فجزَى اللّهُ تعالى مؤلفَه خيرا، وكفَاهُ وَصْمًا وضَيْرًا ..." ، إلى آخر ما قال.

---

[23] صدر الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن الحسين الدمشقيّ العثماني الصفدي الشافعيّ المعروف بقاضي صفد، كان (قاضي قضاة المملكة الصفدية، له كتب منها: رحمة الأمة في اختلاف الأئمة وكفاية المفتين والحكام في الفتاوى والأحكام، توفي بعد 780، ترجمته في: الأعلام للزركلي 6/ 193

[24] المنهج المبين ـ المخطوط / [ق266/أ]

[25] معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم 1919/3، مجلة معهد المخطوطات العربية العدد17 ج1ص9

[26] المنن الكبرى ص 75

ومن جملة ما كتبَه الشيخ **ناصر الدين محمد بن سالم بن علي الطبلاوي** الشافعي-رحمة الله تعالى عليه-: "وبعد: فقد تَشَرّفْتُ باطلاعِي على هذا الكتابِ العجِيب، والأسلوبِ الغرِيب، المُسَمّى: «**المنهَج المُبِين**»، فاذا هو كتابٌ طابَقَ اسمُهُ مُسَمّاه، لأنّه قد حوى من السُنّةِ ثمرات مقَاصِد العارفين، وانطوى منها على قواعد وفوائد تُرشِدُ الحائرين، وتُوصِلُ المنقطعين، قد أتقَن فنونَ الشريعة واستقصاها، فلا يغادِر صغيرةً ولا كبيرةً إلا أحصَاها، فاللهُ تعالى يُدِيمُ حديثَ مؤلفه في العالمِين، وينشر فضائلَه على الخافقين آمين".

ومن جملة ما كتبه عليه الشيخ **شهاب الدين البهوتي الحنبلي** -رحمه الله تعالى- : "وبعدُ: فقد اطّلَعْتُ على هذا الكتابِ العظيمِ، والمؤَلّفِ الجسِيم، المُنْتَقَى من أصول الحديثِ المعتمد عليها في أحكام الدِّين، ولقد كانَ لهذه الأمة أجمع حاجة إلى ما وَعَاهُ هذا المهذّب وجمع، وأنتَ خبيرٌ بأنّ الله تعالى قد جمَع لمؤلفه بين الحال والقال، إلى آخر ما قال.

وذكر أيضا تقريظا رابعا **لشمس الدين محمد بن محمد البرهمتوشي**[27] الحنفي، وخامسا **لناصر الدين اللقاني** المالكي.

2 ـ وقد قام الشيخ **عبد الستار بن عبد الوهاب الصِّدِيْقِي الدّهْلَوِي المكي**(ت1313)[28] بتخَريج أحادِيثَه في كتابِ: «**نُورُ الأمة بتَخْرِيج كَشْفِ الغُمّة**»، ويُسَمّى أيضا: «**السلسال الرّحِيْقُ الأَصْفَى في تخريج أحادِيث النبيّ المُصْطَفَى**، وهو مخطوطٌ، قال **المرعشلي**[29]: من مؤلفاته الفَذّةِ الفَرِيدَة التي تَدُلُ على سِعَةِ الاطِّلَاع والجلَد والصبر، في ستة مجلدات ضِخَام، وقفتُ عليه بمكتبة الحَرَم المَكِّي الشريف. اهـ.

3 ـ ورَتّبَ كتاب الدهلوي الشيخ **أحمد بن محمد الحضراوي المصري ثم المكي الشافعي** (ت1327)[30] في ثلاثِ مجلداتٍ كبارٍ، وسَمّاهُ: «**سِرَاجُ الأُمّة في تخريج أحادِيث كَشْفِ**

---

[27] الشيخ شمس الدين محمد بن محمد الحنفي البَرْهَمَتُوشي: إلى بَرْهَمَه تُوش، قرية من قرى مصر، من مشايخ عصر الشعراني بمصر، تلميذ الشيخ المغوشي الذي قام بالجامع الأزهر بالوعظ والتدريس مدة مديدة. ذكره المجدي في "ذيل الشقائق" / ترجمته في: سلم الوصول إلى طبقات الفحول 248/4

[28] أبو الفيض وأبو الإسعاد عبد الستار بن عبد الوهاب البكري الصديقي الحنفي الدهلوي، محدِّثٌ وعالمٌ بالتراجم. مولده ووفاته بمكة، كان من المدرّسين بالحرم المكيّ، له تآليف منها: فيض الملك المتعالي، بأبناء أوائل القرن الثالث عشر والتوالي – ط / ت1355، ترجمته في: الأعلام للزركلي 3/ 354، طبقات النسابين ص 195

[29] نثر الجواهر والدرر ص710

[30] أحمد بن محمد بن أحمد الحضراوي المكيّ الهاشمي، مؤرخ. ولد بالإسكندرية، وانتقل به والده الى مكة وعمره سبع سنين، فنشأ بها وتأدب وتفقه، له مصنفات منها: العقد الثمين في فضائل البلد الأمين – ط، وبشرى الموحّدين في معرفة أمور الدين وغير ذلك. توفي بمكة سنة 1327، ترجمته في: الأعلام للزركلي 1/ 249

الغُمّة»، يوجد مخطوطًا في مكتبة الحرم المكي، برقم: (21 حديث)، تاريخ نسخه: 7 ربيع الأول 1308.

4 ـ وللعلامة **محمد جمال الدين القاسمي الدمشقي**(ت1332) حَاشِيةٌ على أوائِلهِ، سَمّاهَا: «**غَنِيْمَةُ الهِمّة في كَشْفِ الغُمّة**»، وهي عبارةٌ عن حَلِّ ألفاظٍ لغويةٍ، أو ضَبْطِ كلماتٍ خَفِيّةٍ، وصَل فيها إلى بحثِ كتاب الطهارة وأحكامِ المِيَاه، ولم تتم، ورَجّحَ ابنُه أنّه شرع فيها قبل عام 1320، وأعاد النّظَرَ فيها بعد ذلك.[31]

فائدة : مِحنَةٌ بسببِ كتابِ: "كشف الغمّة"

مما ذكر المؤرخون في ترجمة العلامة **جمال الدين القاسمي** –رحمه الله– محنةٌ وقعتْ له سنة 1313هـ، موافق 1895م، وهي حادثةٌ سُمِّيَتْ بـ: "**حَادِثَةِ المُجْتَهِدِيْن**"، كان لها كما يقول ولدُه ظافِر: "أكبر الأَثَرِ في توجِيهِ تفكِيرِه وفي طريقةِ التأليفِ ومواعِظه ودروسِه العامة"[32]

وكان سببُ الحَادِثَةِ أَنّ **القاسِمي** أَخَذَ مع فريقٍ من علماء دمشق المُتَنَوّرِينَ يجتمعون للمُذَاكَرَةِ في حلقةٍ تضم عددًا محدودًا انتهتْ بعشرةٍ منهم، جمعهم حُبُّ العِلم والإخلاص له وحرية العقل والبحثِ، وكانوا يقرؤون كتباً منها كتابَ: «**كَشْفَ الغُمّة للشعراني**».

وحدَثَ أنّ حُسّادًا ومُفْسِدِين انْدّسُوا بينَهم وسَعَوْا بهم، وجعلُوا ينشُرُون أخبارَهم ويَتَزَيّدُونَ فيها، حتى سَمّوْهُمْ: "جمعية المُجْتَهِدِين"، ونَسبُوهُم إلى جمال الدين القاسمي، زاعِمين أنه يدعُو إلى مَذهبٍ خاصٍ يُسَمّى: "المَذْهَب الجَمَالِي".

ووصَل خبرُهم إلى الوالي عثمان نوري باشا فأعظَم شأنَهم، وذاكَر المفتي **محمد المنيني** في موضوعِهم، فعقَد لهم مجلسًا خاصًا في المحكمة الشرعية برئاسته، ووُجّهَتْ التهمةُ للقاسمي ومعه: عبد الرزاق البيطار، وسليم سمارة، وتوفيق الأيوبي، وأمين السفرجلاني، وسعيد الفرا، ومصطفى الحلاق، وأحمد الحسني الجزائري، ولكن الأخيرَ لم يُدْعَ إلى المحاكمَةِ لمكانَةِ أخيه الأمير عبد القادر من الدولة الفرنسية ؟، مع أنّه كان من الجماعة، وضَمُّوا إليهم الشيخ بدر الدين الحسني، وليس هو منهم ولا من جمعيتِهم.

ووُجّهَتْ إليهم تُهَمٌ كان مِنْ ضِمْنِهَا: دَعْوَى الاجتهَادِ، والاجتماع على قراءَةِ الحدِيث الشريفِ لاستنباطِ الأدلةِ، إلى غير ذلك مما نُسِبَ إليهم، ثم انتهتْ الحادثة بعد التحقيقِ

---

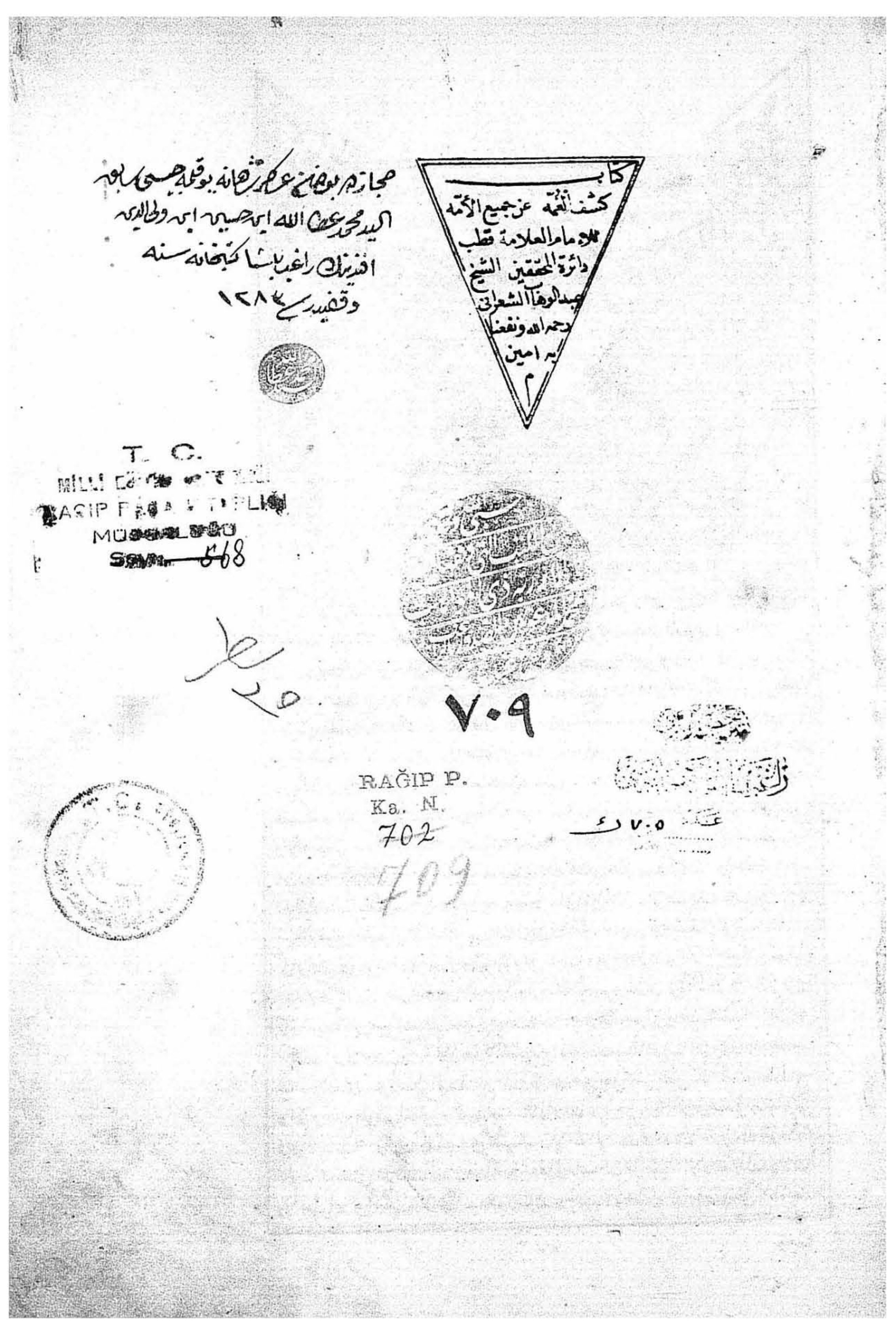
[31] جمال الدين القاسمي أحد علماء الإصلاح ص269

[32] جمال الدين القاسمي وعصره ص43

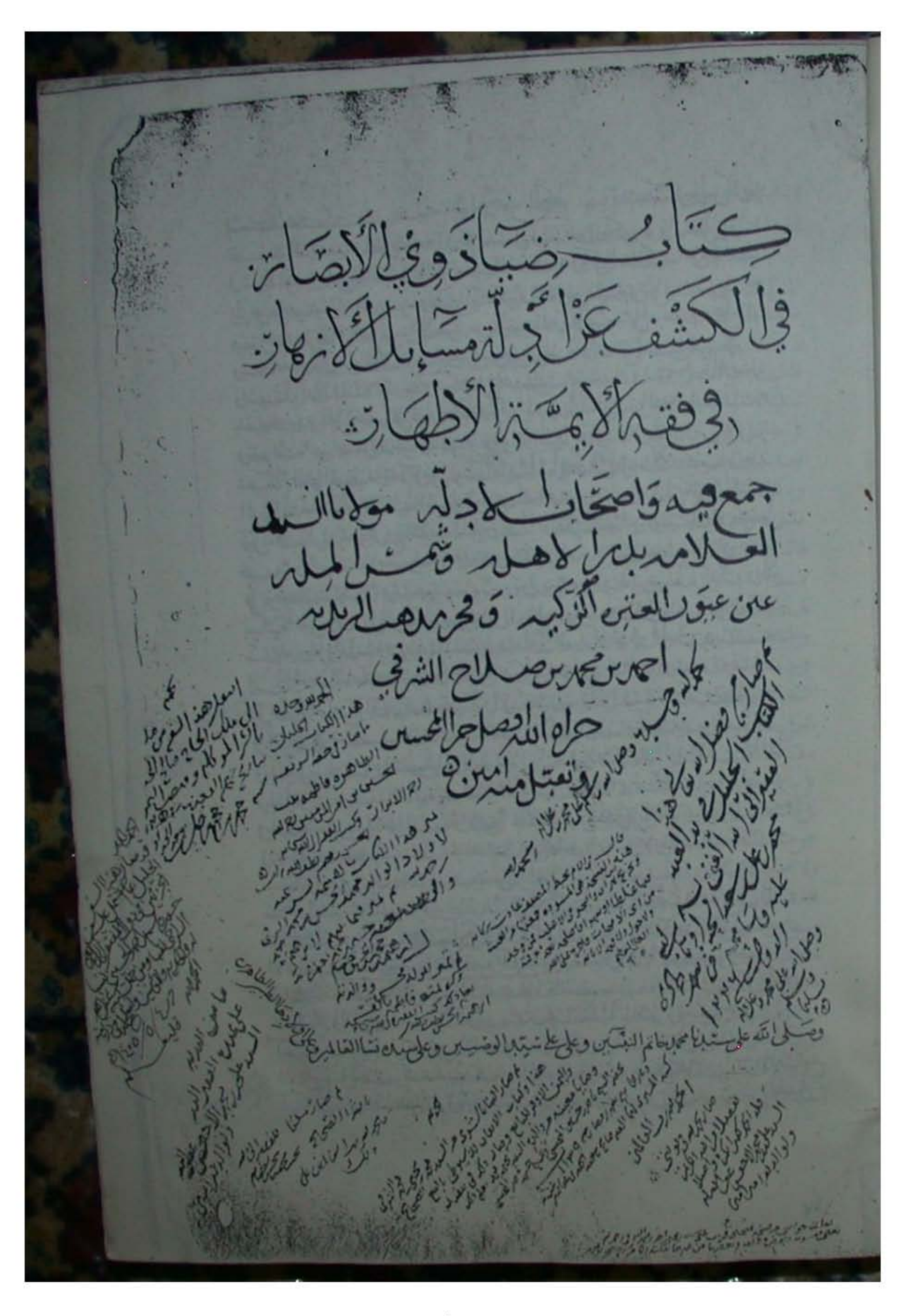
والمناقشةِ بإطلاقِ الجماعَةِ سوى القاسمي، فقد أُطلِقَ سراحُه من الغَدِ، وكانت هذه الحادثةُ سبباً لرِفْعَةِ القاسمي وظهُور فضيلتِه، كما قال شيخُه محمد الخاني.

وانظر تفاصيل الحَادِثَةِ في كتاب: «**جمال الدين القاسمي وعصرُه**» " لابنه ظافِر[33].

[33] جمال الدين القاسمي وعصره ص48 - 53


كتاب
كشف الغمة عن جميع الأمة
للإمام العلامة قطب
دائرة المحققين الشيخ
عبد الوهاب الشعراني
رحمه الله ونفعنا
به امين

صورة من مخطوط «كشف الغمة» للشعراني طبعة سنة 1277


كتاب ضياء ذوي الأبصار
في الكشف عن أدلة مسائل الأزهار
في فقه الأئمة الأطهار
جمع فيه واصحاب الادلة مولانا السيد
العلامة بدر الاهل وشمس الملة
عين عيون العترة الزكية وفخر مذهب الزيدية
احمد بن محمد بن صلاح الشرفي
جزاه الله افضل جزاء المحسنين
ونفعنا منه امين

صورة مخطوط: «ضياء الأبصار» للشرفي الزيدي

[80]- «ضياء ذوي الأبصار في الكشف عن أدلة مسائل الأزهار في فقه الأئمة الأطهار» لأحمد بن محمد بن صلاح بن محمد الشرفي الحرازي اليمني (ت1055)[1]

قال في أوله: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي لمعرفته، وأوضح لنا سبل الرشاد بأنوار حكمته، وأرسل إلينا رسوله الأمين، صلى اله عليهوعلى آله استتماما لنعمته، وتأكيدا لما ركز فينا من حجة العقول التي هي على جميع خلقه أكبر حجته، وعلمنا آداء شكره بما افترض علينا من تكاليف شريعته وسنته، ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حيي على بينة وإن الله لسميع عليم، وأشهد أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون فبلّغ رسالتَه، وأدّى أمانَته، ونصَح أمتَه وجاهَد في الله حق جهاده حتى توفاه الله حميدا، وقبضه إلى ما لديه من الكرامة سعيدا، فصلى الله عليه وسلم وعلى آله الطاهرين، أما بعد:

فإنه لما كان كتاب: «**الأزهار**» الذي ألفه الإمام الأعظم المهدي لدين الله أحمد ين يحيى بن المرتضى عليه السلام أجل الكتب المؤلفة في فروع الشريعة المطهرة قدرا، وأعظمها نفعا، وأوسعها علما، مع صغر حجمه وقرب تناول معرفته وفهمه، وطال اعتماد شراحِه رضوان الله عليهم على توضيحِ مقاصده، وتبيين مصادره وموارده من غير تعرضٍ لذكر أدلتِه وأصول مبانِيه، حتى رسخت في قلوب كثيرٍ من الناس ألفاظُه ومعانيه، وأعرضُوا عن ذكر أدلة مسائِله صفحا، وطووا عنها وهي الأهم المقصود عند أولي التمييز كشْحاً، أحببتُ أن أنشرَ منها ما عثرتُ عليه، وأوضح مآخذَ كل مسألة من كتابٍ أو سنةٍ أو قياس أو تخريجٍ أو إجماعٍ إنْ وقفتُ عليه وإلّا ذكرتُ ذاكر لمسألة وعزوتُها إليها

واعتمدتُ في ذلك غالبا كتاب: «**البحر الزخار**» وتخريجه **لابن بهران**، وقد أنقلُ من غيرهما وأنسبُه إلى قائله، ولم أتركْ مسألةً مما أنا ذاكره إلا عزوتُها إلى قائِلها، ورجوتُ أنّ في ذلك

---

[1] أحمد بن محمد بن صلاح بن محمد الحرازي الشرافي، فقيه يماني، مؤرخ، له اشتغال بالأدب. من أهل هجرة القويعة بالشاهل من بلاد الشرف الأسفل، في الشمال الغربي من صنعاء، له كتب، منها: اللآلي المضية في أخبار أئمة الزيدية، وهو شرح قصيدة في معارضة البسامة لصارم الدين إبراهيم بن محمد الوزير، ثلاثة أجزاء، وشرح الأزهار في فقه الزيدية، أربع مجلدات. توفي في هجرة معمرة من بلاد الأهنوم باليمن سنة 1055 هـ ، ترجمته في: البدر الطالع 119/1، نشر العرف 67/1 ، الأعلام للزركلي 238/1

معاونة على البر والتقوى، وشحذاً لهِمَمِ أهل العلم في طلب الأحسن من الأقوال والأقوى، إذا كان دليل كل قائلٍ للناظر فيه بين يديه، ولبه الذي جعله الله سبحانه له للتمييز بين الحسن والأحسن لا يعزب عليه، قال الله سبحانه: [فبشر عبادي الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه أولئك هم أولو الألباب]، وسميتُ ما جمعتُه من ذلك كتاب: «**ضِياء ذوِي الأبصَار في الكَشف عن أدلة مسائِل الأزهَار**»، راجيا من الله سبحانه الإعانة والهداية، في البداية والنهاية، فهو حسبي ونعم الوكيل.

حالة الكتاب :

منه نسخة في مكتبة الأوقاف، وفي الغربية برقم: (169) فقه، خطّت سنة 1061 برقم: (1163)، ومن المجلد الأول برقم: (170ـ171)، ومن الثاني برقم: (171ـ 172) فقه، ونسخة من المجلد الأول بمكتبة السيد محمد عبد الملك المروني، خطت سنة 1075 إلى باب الرضاع ، وثلاث مجلدات مصورة عن نسخة بخَطِّ المؤلفِ سنة 1041 برسم الحسين بن القاسم مكتبة السيد العلامة عبدالرحمن شايم، وثلاثة مجلدات مصورة في مكتبة السيد محمد بن عبدالعظيم الهادي، وأخرى مصورة عن نسخة بخَطّ المؤلفِ بمكتبة السيد محمد حسن العجري، أخرى في مجلدين مصورة بمكتبة السيد يحيى راوية.

فائدة : إسناد الكتاب

قال الإمام **الشوكاني** في «**ثبته**»[1]: أروِيه بالإسناد المتقدم أول هذا المختصَر المتصِل بالسيّد إبراهيم بن القاسم بن المؤيّد، عن شيخه الحسين بن أحمد زبارة، عن شيخه أحمد بن صالح بن أبي الرجال، عن أحمد بن سعد الدين، عن السيد إبراهيم بن الهادي، عن المؤلف.

---

[1] الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني 3/ 1506 الكتاب رقم: 257



كتاب نظام أخبار أصول الأحكام
المميز بين الحلال والحرام
وشفاء الأوام جمعه الشريف الزكي
عفو الله الملك العلام
عامر بن عبد الله بن عامر الشهيد
الحميد بن علي الهادوي
الحسني غفر الله له
ولآبائه الأئمة الأعلام
وصلى الله على سيدنا محمد النبي وعلى آله الكرام
وسلم تسليما طيبا طاهرا
على مرور الليالي والأيام
عند الممات يحمد العبد التقي كما عند الصباح يحمد القوم السرى
لجامع الكتاب عامر [illegible] عفا الله له

نعم الكتاب إذا تأملت الشفا هو كاسمه لا خلف فيه ولا جفاء
لا تعتقد في الكتب صنف مثله سفر حوى تعريف قول المصطفى
فاحرص عليه ما استطعت فإنه في فنه عن كل سفر قد كفى
يجزى مصنفه حسين عن الورى خير الجزاء [illegible]

صورة من مخطوط: «نِظَامُ أخبارِ أصولِ الأحكامِ المُمَيّزِ بين الحلالِ والحرامِ وشِفَاءِ الأُوَامِ»

القرن الحادي عشر الهجري

[79]- كتاب: «نِظَامُ أخبارِ أصولِ الأحكامِ المُمَيّزِ بين الحلّالِ والحرامِ و شِفَاءِ الأوَامِ» للسيد عبد الله بن عامر بن علي الحَسَنِي اليمَني الهادوي الزَيْدِي (ت1065)(1)

جمع فيه بين كِتَابَيْ: «**الأحكام**» للإمام للهادي و«**شِفَاء الأُوَام**» للأمير الحسين الزَّيْدِيَّيْن اليَمَنِيَّيْن المتقدّم ذكرهُما.

قال في مقدمته: الحمد لله ذي العزة القاهرة، والآلاء الغامرة، والنعم الباطنة والظاهرة، المختص بصفات الكمال، ذي العظمة والجلال، والمَنِ والإفضال، المتعالي عن الأنداد والأمثال، رافع السما بغير عماد، ومرسي الأرض بشوامخ الأطواد، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة عارف معترفٍ، لا منكِرٍ ولا منحرفٍ، ترجحُ بها ميزانها، ويشرق لها ديوانها، وأشهد أن محمدا صلى الله على آله وعليهم رحمة الله وبركاته، .... وبعدُ: فيقول راجي عَفْو الغافِرِ عامر بن عبد الله بن عامر الشهيد الحميد بن علي الهادوي -رضوان الله عليه وعلى آبائه- إنِّي لمّا سمعتُ كتاب «**أصول الأحكام**» للإمام المتوكل على الله **أحمد بن سليمان** -عليه السلام- وكتاب: «**شِفَاء الأُوَام**» للأمير الحافظ الناطق بالحق السيد الإمام **الحسين بن الداعي إلى الله محمد بن أحمد** -سلام الله عليه وعلى آبائه الأعلام- رأيتُ فيهما من الأخبار في الحلال والحرام عن النبي -صلى الله عليه وسلم وعلى آله الكرام- أحاديثهما واحدة إلّا

---

(1) السيد عبد الله بن عامر بن علي الحسني اليمني، ابن عم الإمام المنصور بالله القاسم بن محمد، كان عالما متيقظًا فَطِنًا ذكيا فصيحا أَلْمَعِيًّا مجيدا في الشعر على منهج العرب الأولى، ولم يظهر شعره إلا في آخر أمره، كان جيّد الخط، فائقا في الرماية بالبندق، فارسا وحيدا، تولى وادعة، ثم رحل إلى ضوران وأقام به للتدريس حتى توفي، اعتنى بالجمع بين "المنتخب" و"الأحكام" من مؤلفات الإمام الهادي، وسمّى ذلك: "التصريح بالمذهب الصحيح" / استوطن هِجْرَة الحموس بِبِلَاد عذر حاشد فِي سنة 1061 إِحْدَى وَسِتِّينَ وَألف وَمَات بِمَدِينَة حوث، ترجمته في: الملحق التابع للبدر الطالع 131/2، طبقات الزيدية الكبرى -القسم الثالث 597/2/ ترجمة: 369

القليل، وسألني بعضُ من لا يسعني مخالفتُه أنْ أجمع بين الكتابَيْن، ليغني سماعُه فيهما عن سماعَيْن، وتسهلُ ذلك للطالبِين، فأجبتُه إلى مساعدتِه، ابتغاءً لثوابِ الله وفضلِه.

ورأيتُ بين الكتابين اختلافا كثيرا في الترجيح، حَدَانِي ذلك إلى جمع الكتابَيْن، ليُعرَف الترجيح في كل واحد منهما، ولينظر الناظرُ نظره، ويعرف الخلاف الذي فيهما عن الصحابة والتابعين والأئمة عليهم سلام رَبِّ العالمين، وسائر العلماء من الفقهاء المحققِين، وذلك أنّ الإمامَ المتوكل على الله **أحمد بن سليمان** -عليه السلام- ذكر ذلك و أورد حجج المخالفين، ورَجّحَ الأخبارَ على مذهب الامام الحافظ لعلوم آل محمد الطاهرين، أمير المؤمنين **الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين** -سلام الله عليه- لا سواه وذكر أقوال الصحابة والتابعين، وأقوال الفقهاء والأئمة من آل محمد السابقين، وذكر الخلاف بين الجامعين «**المُنْتَخَب**» و«**الأحكام**»، وحذا في كتابه «**أصول الأحكام**» حَذْوَ الإمام **المُؤَيّد بالله أحمد بن الحسين الهاروني**[1] -قدّس اللهُ روحَه- في «**شرح التّجْرِيد**» على مذهب **الهادي إلى الحق** -عليه السلام-، ورجح في أخبار كثيرة لنفسه نرجح منها من أقوال الأئمة -عليهم السلام-، لم يذكر خلاف أحد من الصحابة ولا من التابعين ولا من الفقهاء المتأخرين إلّا على سبيل النادر، وإنّما يذكر خلافا للأئمة من آل محمد -عليهم السلام- من السالفين والمتأخرين، وخلاف شيعتهم من علماء الزيدية الأكرمين، والأخبار التي رواها الأمير الحسين -رضوان الله عليه- في «**الشِّفَا**» من شرح القاضي الحافظ زيد بن محمد الكلاري -رحمه الله عليه- واختار من غيره وهي يسيرة، والأخبار التي في كتاب «**أصُول الأحكَام**» هي التي في «**شِفَاء الأُوَام**» في الأغلب إلا اليسير من الأخبار، وقد يروي في أحد الكتابَيْن ما لم يرو في غيره، وكثرة الأخبار في «**الشفا**»، أما أسانيد الأخبار التي في «**شرح التّجْرِيد**» [ق/2/ب] وهي الأخبار التي في «**أصول الأحكام**» ....

إلى أن قال: واعلم أني سأجمعُ إن شاء الله تعالى بين الكتابيْن بعون الله تعالى كما ذكرناه فيما سبَق، وأُزَاوِجَ بيْن الأبوابِ والكتبِ من «**أصُول الأحكَام**» و«**شِفاء الأوام**» كل باب [بان ايه] من الكتابَيْن المذكورَيْن، فما ذكرتُ كذلك فوق كل كتابٍ منهما أو باب «**شفاء الأُوَام**» فهو من

---

[1] أبو طالب يحيى بن الحسين بن هارون الهاروني العلويّ الطالبي: من أئمة الزيدية، يقال له: الناطق بالحق. بويع بعد وفاة أخيه المؤيد بالله أحمد بن الحسين سنة 421 وقام بتصحيح مذهب الهادي يحيى ابن الحسين، له تصانيف منها: "الإفادة في تاريخ الأئمة السادة"، و"جوامع الأدلة" في أصول الفقه، و"التحرير" في الفقه، وأمالي حديثية ، توفي بآمل سنة 424، ترجمته في: تاريخ اليمن للواسعي 26 ، الأعلام للزركلي 141/8

«**الشِّفَا**»، [ورتبتُ الأبوابَ على حسب ترتيبِ أبواب «**أصُول الأحكَام**» ، لأنّ الإمامَ **أحمد بن سليمان** رتبَهُ حسب ترتِيب «**شرح التجريد**» **للمؤيد بالله**، والأمير **الحسين** رضوان الله عليه رتبَ أبوابَ شفاء الأوام على ترتيب أبواب «**شرح القاضي زيد**» رحمه الله]، وما قدمَه **الأميرُ** رحمه الله من ترجيحه في الجزء الأول من أكل ذبيحة أهل الكتاب وأكل طعامهم حذفتُه من الجزء الأول، وأثبته في الجزء الثاني ليشاكلَ البابَ الذي في «**أصُول الأحكَام**» ، ولا أزيد على ذلك إلّا ذكر الكتابَيْن إلا ما كان فيه تنبيهٌ يعرف، [وما اجتمع عليه في الكتابَيْن من الأحاديث تركتُه على حاله، ولم أقلْ اتفقا عليه، وتركنا ذلك لمن أراد سماع الكتابَيْن «**الشِّفَا**» و«**أصُول الأحكَام**»]، وسَمّيْتُ كتابِي هذا: «**نِظام أصول الأحكام وشِفاء الأوام المميِّز بين الحلال والحرام**».

فإنْ قال قائل: لو ترك من الكتابَيْن على حالهما لكان أولى ؟، قلنا: في ذلك حسبما ذكرناه فيما تقدّم مزيد فائدة، وهو معرفةُ الترجيح، أو معرفة زيادة خبر، أو معرفة مَسئلةٍ من أحد الكتابَيْن فيهما اختلاف، وتسهيل ذلك للطالبين لسماع الكتابَيْن، ومنْ نظَر في ذلك من العلماء المحقِّقين، والله تعالى هو المعين، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

وقال في آخره: قال جامع الكتاب عامر بن عبد الله ين عامر بن علي الهادوي الحسني غفر الله له: الحمد لله الملك العَلّام على ما أنعم علينا من الإعانة لتمام «**نِظَام أصول الأحكام وشِفَاء الأوَام**»، وأن يجعل ذلك دخيرة ووسيلة إلى بلوغ المرام، من الله ذي الجلال والإكرام، و نسأله المغفرة والفوز بالجنة دار السلام، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد النبي وعلى آله الطيبين الطاهرين الكرام، وكان التمام لجمعه يوم الأحد لست وعشرين خلون من جمادى الأولى عام أربع وتسعين وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، كتبه العبد الفقير إلى الله عامر بن عبد الله بن عامر الشهيد الحميد بن علي الهادوي، وفقه الله تعالى وغفر له ولآبائه الأئمة الأطاهر، والحمد لله على كل حال من الأحوال، والصلاة والسلام على محمد النبي وآله خير آل .اهـ

حالة الكتاب :

الكتاب مخطوطٌ بخِط مؤلفِه بمكتبة العبيكان بالرياض، ذكر ذلك **الحبشي** في «**مصادر الفكر الإسلامي باليمن**»[1]، ومنه مصورة في مكتبة جامعة الملك سعود الرياض، الرقم العام: (7775/ عب).

القرن الثاني عشر

لم أَقِفْ على كتابٍ أُلِّفَ في أحاديثِ الأحكامِ في هذا القَرْنِ، والله أعلم

(1) مصادر الفكر الإسلامي باليمن ص55

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
الحمد لله منور البصائر بحقائق معارفه وجاعل الجواهر خزائن لدقائق
دلائل توحيده الذي اودع القلوب من حكمه جواهر وجعل نجوم الهداية بذكره زواهر
احمده ولا يستحق الحمد على الحقيقة سواه واعتقد التقصير في اداء شكر
ما انعم به على عبده واولاه واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة
تكون للنجاة وسيلة وبرفع الدرجات كفيلة واشهد ان سيدنا ومولانا محمدا
عبده ورسوله وحبيبه وخليله المبعوث من ذي الجلال لتبيين الحرام
والحلال امام المتقين وعصمة اهل اليقين خير الخلائق وبحر العلوم والحقائق
الذي بعثه وطرق الايمان قد عفت آثارها وخبت انوارها ووهت
اركانها وجهل مكانها فاحياه احيا الارض بالامطار ونشره في جميع الاقطار
وبلغ به غاية الاوطار واعاد روضه نضيرا وماءه نميرا ومورده صافيه
وظله ضافيه واقر مدواقيه صلى الله عليه وعلى آله واصحابه صلاة
تستنزل غيث الرحمة من سحابه وتحل صاحبها من الرضوان اوسع رحابه
وسلم تسليما وكرم تكريما وزاده شرفا وتعظيما ورضي الله عن امامنا الاعظم
وهمامنا المقدم ومقتدانا المفخم الجليل قدره المشرق في افق الفضائل بدره
المملو بالعلوم الشرعية صدره بحر العلم الزاخر الحائز لانواع المفاخر المجتهد الحنيفي
الامام ابي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي اسكنه الله الفردوس الاعلى ووراه
من الكوثر الحلي وتعهده بالرحمة الكاملة والمغفرة الشاملة وعن بقية المجتهدين

الكرام

صورة من مخطوط: "عقود الجواهر المنيفة" للزبيدي

القرن الثالث عشر الهجري

[80]- «عُقُودُ الجواهِرِ المُنِيفَة في أدِلّةِ مَذهَبِ أبي حَنِيفَة» تأليف الشيخ المحدث أبي الفَيْض محمد بن محمد مُرْتضَى الحُسَيْنِي الزَّبِيدِي الحنفي (ت1205)[1]

قال مقدمته[2]: الحمد لله مُنَوِّرِ البصائِر بحقائِق معارِفه، وجاعِل الخواطِر خزائنَ لدقائِق لطائِفه، الذي أودعَ القلوبَ من حِكَمِهِ جَوَاهِر، جعل نجومَ الهداية بذكره زَوَاهِر، أحمدهُ ولا يستحق الحمدَ على الحقيقةِ سِوَاه، وأعتقدُ التقصيرَ في أداءِ شكرِ ما أنعم به على عبدهِ وأَوْلَاه، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، شهادة تكون للنجاة وسيلة، وبرفع الدرجات كفيلة، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، وحبيبه وخليله، ، المبعوث من ذي الجلال لتبيين الحرام والحلال، إمام المتقين، وعصمة أهل اليقين، خير الخلائق، وبحر العلوم والحقائق، الذي بعثه وطُرُقُ الإيمانِ قد عَفَتْ آثارها، وخَبَتْ أنوارُهَا، و وَهَتْ أركَانُها، وجُهِلَ مكانُهَا، فأحيَاهُ إحياءَ الأرضِ بالأمطارِ، ونَشَرَهُ في جميع الأقطارِ، وبلغ به غايةَ الأوطارِ، وأعاد رَوْضَهُ نضيرًا، وماءه نميرًا، و مَوَارِدُه صَافِيَة، وحُلَلُهُ ضَافِيَة، وأقسَامُهُ وَافِيَة، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابِه، صلاةً تَستنزلُ غيثَ الرحمةِ من سحابِه، وتُحِلُّ صاحبَها من الرضوان أوسع رحابه، و كرّم تكريمًا، وزادَهُ شرفًا وتعظيمًا

ورَضِيَ اللهُ عن إمامنا وهمامنا المقدم، ومُقَدّمِنَا الأفخم، الجليل قدرُه، المشرق في أُفُقِ الفضائل بدرُه، المملوء بعلوم الشريعة صدرُه، بحر العلوم الزّاخِر، الحائِز لأنواع المفاخر، المجتهد الحنِيفي، الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، أسكنَه اللهُ الفردوسَ الأعلى، ورَوّاهُ من الكوثر الأحلى، وتَغَمّدَهُ بالرحمةِ الكاملةِ، والمغفرةِ الشاملةِ، وعن بَقِيّةِ المجتهدين الكرام، والعلماء الأعلام، الذين دنوا العلوم وقرروها، وهذبوا المذاهب و حرروها، وسلكوا

[1] السيد أبو الفيض محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الشهير بمرتضى الحسيني اللغوي المحدث الفقيه الحنفي، له مصنفات كثيرة منها: "تاج العروس شرح القاموس" في 20 مجلدا، و"إتحاف السادة المتقين شرح إحياء علوم الدين"، و "ألفية السند"، وغير ذلك/ ت 1205، ترجمته في: عجائب الآثار 104/2، الأعلام للزركلي 70/7

[2] عقود الجواهر المنيفة 2/1

شِعَابَها، ورَاضُوا صِعَابَها، وأعربوا عنها، وبَيّنُوا ما استشكل منها بالأدلة القاطعة، والبراهين الساطعة، حتى وَضَحَ سبيلُها للمقلدين، وصَفَا سلسَبِيلُهَا للوَارِدِين، وراق زُلَالُهَا للشاربين، وامتدّتْ ظِلَالُهَا للسّارِبِيْن، وأُحكِمَتْ قواعدُها للمستنبطين، و اشتدّتْ سواعِدُها للمُخَرّجِين، وعلا مكانُها، وثبَتَ أركانُها، وأُفْحِمَ من رام مَعَارَضَتها، وقصد مناقَضَتَها، فأُغْرِقَ عندما انْهَلّتْ سُحُبُ صوابها وهطَلَتْ، واضمحلتْ حجّتُهُ عند ظهور الحق الواضح وعطلت، وعن التابعين لمنهاجهم الواضح، والمقلدين لمذاهبهم بالإحسان والعمل الصالح، وعن سائر مشايخنا الفاتحين لنا بَابَ الفهمِ، المخلصين أذهاننا من الوَهْمِ، المرشدين إلى الصوابِ، المُتّكِلِيْنَ بحُسْنِ الجوابِ .

أما بعدُ: فهذا كتابٌ نفيسٌ، أذكر فيه أحاديثَ الأحكامِ التي رواها إمامنا الأعظم المشار إليه -رَوّحَ اللهُ روحَه ونَوّرَ ضريحَه- مما وافقه الأئمة الستة، البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة في كتبهم المشهورة، وسُنَنِهِمْ المأثورة، أو بعضهم، و أشير إلى موافقاتهم باللفظ في سياق المتن والسند أو بالمعنى، وقد أذكرُ غيرهم تبعا لهم، و إذا وجدتُ حديثا للإمام استدل به على حكم من الأحكام، ولم يخرجه أحد من هؤلاء الأعلام، لم أَعرُجْ عليه، إذِ المقصودُ موافقات الأئمة المذكورين فقط، لما اشتهر فضلهم المعلوم، وسارت كتبهم في الآفاق مسير النجوم، حتى ظَنّ من لا دِرَايَةَ له في الفَنِّ أنّ كُلّ حديثٍ لا يُوجَدُ في كتبِ هؤلاءِ فلا يُعَوّلُ عليه، وهذا القولُ ليسَ بِصَحِيْحٍ بل مخالفُ النّصّ الصّرِيحَ، معتمدًا فيما أخرجتُه على مسانيد الإمام الأربعة عشر، المنسوبةِ إليه من تخاريج الأئمة، فمنها ما لأصحابه الأربعة، حماد ابنه، وأبي يوسف، ومحمد يعرف بـ: «**الآثَار**»، والحسن بن زياد اللؤلؤي، روايتهم عنه بلا واسطة، وللأئمة من بعدهم، أي محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب بن الحرث الحارثي البخاري، المعروف بالأستاذ، تلميذ أبي حفص الصغير، وأبي القاسم طلحة بن محمد بن جعفر العدل، وأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني صاحب «**الحِلْيَة**»، وأبي أحمد بن عدي الجرجاني، وتامر بن الحسن الأشناني، وأبي الحسين محمد بن المظفر، وهؤلاء الستة حُفّاظٌ، والإماميْن أبي بكر أحمد بن محمد بن خالد الكلاعي، ومحمد بن عبد الباقي الأنصاري، وأبي القاسم عبد الله بن محمد بن أبي العوام السعدي، وأبي بكر المقرئ، والحسين بن محمد بن خسرو.

وقد جمع كُلّ ذلك الإمامُ المؤيد محمد بن محمد الخوارزمي المتوفى سنة 675 في كتاب سمّاهُ: «**جامع المَسَانِيْد**»[3] مما وصل إلي بعضها بالسماع المتصل، وبعضها بالإجازة المشافهة، وبعضها فيما يندرجُ تحت الإجازةِ العامةِ.

وسَمّيْتُ ما جمعتُه: «**عُقُود الجَوَاهِر المُنِيْفَة في أَدِلّةِ الإمامِ أبي حَنِيفَة**»، فيما وافق الأَئِمّةَ السِّتّةَ أو بعضهم، ورَتّبْتُهُ ترتيبَ كُتُبِ الحديثِ، من تقديمِ ما روي عنه في الإعتقادياتِ، ثم في العملياتِ على ترتيبِ كتب الفقه، واقتصرتُ في كل بابٍ على حديثٍ أو حديثين، أو أكثر على ما تيسر وجدانه، وظهرَتْ لي فيه الموافقة مع أحد المذكورين، وإلا فحديث الإمامِ –رضي الله عنه– أكثر من أن يحاط في الصحاف، إذْ أَخذُهُ عن رجالِ القرن الأول المشهود لهم بالخيرية معروفٌ عند أهل الإنصاف، ونبهتُ أحيانا على مَنْ في السند ممن جُرِّحَ بقَادِحٍ، إلا أنْ يكون الحديثُ له طرقٌ كثيرةٌ متباينةٌ، والضّعْفُ إنما طَرَأَ ممن هو دونه الإمام، فلا أذكرُه أصلا بعد أن يكون الحديثُ ثابتا في حَدِّ ذاتِه، وربما ذكرتُ من خَرّجَ الحديثَ بلفظه، أو خَرّجَ أصلَهُ أو معنَاهُ، سواء كان من حديثِ الصحابي المرويّ عنه، أو من حديثِ غيره، مقتطفًا مما وقفتُ عليه من الكتب المعتمدة المشهورة، كـ: «**السُّنَن الكبرى**» للبيهقي، «**العِلَل**» و «**الغَرَائِب والأفرَاد**» كلاهما للإمام أبى الحسن الدراقطني، و«**شرح معَاني الآثار**» للإمام أبى جعفر الطحاوي، و«**تَعْجِيل المَنْفَعَة في زوائد رجال الأربَعَة**»، و«**مختَصَر تخريج أحاديثِ كتاب الهِدَايَة**»[4]، و«**تخريج أحاديث شرح الرافعي**»[5] و«**تقريب التّهْذِيْب**»، الأربعة للحافظ ابن حجر،

---

[3] طبع "جامع المسانيد" في مجلدين في دار الكتب العلمية بدون تحقيق، والمسانيد التي اعتمد عليها الخوارزمي في كتابه وعددها 15 مسندا هي: "مسند" أبى محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب الحارثي البخاري(ت340)، و"مسند" أبي القاسم طلحة بن محمد الشاهد العدل(ت380)، و"مسند" أبي الخير محمد بن المظفر(ت379)، و"مسند" أبي نعيم أحمد بن عبيد الله الأصفهاني (ت430)، و"مسند" أبي بكر محمد بن عبد الباقي الأنصاري(ت555)، و"مسندّ أبي محمد عبد الله بن عدي الجرجاني صاحب الكامل(ت365)، و"مسند" الحسن بن زياد اللؤلؤي(ت204)، و"مسند" عمر بن الحسن الاشناني(ت337)، و"مسند" أبي بكر أحمد بن محمد الكلاعي، و"مسند" أبي عبد الله محمد بن الحسين ابن خسرو البلخي(ت576)، "مسند" أبي يوسف القاضي يعقوب بن إبراهيم(ت182)، و"مسند" محمد بن الحسن الشيباني(ت189)، و"مسند" ابنه حماد بن أبى حنيفة النعمان(ت176)، و"مسند" آخر لمحمد بن الحسن الشيباني معظمه عن التابعين يسمى بالآثار، و"مسند" أبى القاسم عبد الله بن محمد بن أبى العوام السعدي، قال الشيخ أبو الوفاء الأفغاني: لكن كتابه لم يستوعب جميع المسانيد بل لم يستوعب جميع آثار المسانيد التي قال أنه جمعها، كما تتبعتُه و قابلتُه على كتاب "الآثار" الإمام محمد و"مسند الحارثي". اهـ

[4] هو كتاب: "الدراية تخريج أحاديث الهداية" للحافظ ابن حجر ، وهو مطبوع

و«**شرح جامع المَسَانِيد**» للحافظ أبى العَدْلِ قاسم بن قطلوبغا الحنفي، و«**الجَوْهَر النّقيّ في الرّدِ على البيهقيّ**» لقاضي القضاة علاء الدين علي بن عثمان الحنفي الشهير بابن التركماني، و«**الجامع الكبير**» للحافظ جلال الدين السيوطي، و«**المَنْهَج المُبِيْن في أَدِلّةِ المُجْتَهِدِين**»[6] للشيخ الشعراني، وغير ذلك من مسانيدَ وسننٍ ومعاجمَ وأجزاءٍ متفرقاتٍ، التي طالعتُها واستفدتُ منها ولو مسألة، مع ما انْضَمّ إليها من كتبِ المذهبِ الأصليةِ و الفرعيةِ، متونها وحواشيها، مما يَسّرَ اللهُ على مراجعتها حسب الإمكانِ، وسِعَة الوقت و فُرصَةِ الزمان .اهـ

طبعات الكتاب:

طبع الكتاب أولا في المطبعة الوطنية الإسكندرية مصر سنة 1292 في مجلد، وعلى هامشها تعليقات للشيخ حسن عبد العني المكي الحنفي.

ثم طبع ثانيا في القسطنطينية سنة 1309 بدون تحقيق.

ثم ثالثا في المدينة المنورة والقاهرة سنة 1382 بتحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني المدني في مجلد يحتوي على جزأين.

ثم رابعا في مؤسسة الرسالة بيروت في جزئين تحقيق وهبي سليمان غاوجي الألباني، وذكر أنّها قابلَها على مخطوطتين محفوظتين في مكتبة عارف حكمت المدينة المنورة.

ثم طبع خامسا في دار الكتب العلمية بيروت 2016 تحقيق محمد العزازي في مجلد واحد.

فائدة : إسناد الكتاب.

وقال العلامة المحدث **محمد عابد السندي الأيوبي** الحنفي(ت1257) في «**ثبته**»[7]: وأما «**الجواهر [الحنفية]** [8] **في أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة فيما وافق الكتب الستة أو بعضها**» **للعلامة السيد أبي الفيض محمد مرتضى [الحسني]** [9] **الهندي نزيل مصر**، فأرويه عن السيّد

---

[5] هو كتاب: "التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير" للحافظ ابن احجر، وهو مطبوع

[6] اسمه الكامل: "المنهج المبين في بيان أدلة الأئمة المجتهدين لأحكام شريعة سيد المرسلين"، وهو مختصر "السنن الكبرى" للبيهقي، مخطوط في جوتا ألمانيا رقم الحفظ : 2/123، صنفه بعد كتابه الآخر: "كشف الغمة عن جميع الأمة"، عزا فيه كل حديث إلى من خرجه فكان كالتخريج لأحاديث "كشف الغمة".

[7] حصر الشارد 1/258/ الكتاب: 481

[8] كذا في المطبوع ، صوابه: [المنيفة]

[9] كذا في المطبوع ، صوابه:[الحسيني]

عن عبد الرحمن بن سليمان بن يحيى بن عمر مقبُول الأهدل أبقاهُ الله، عن مؤلفِه باعتبَار عموم إجازَتِه له.

وقال المحدِّث **الفاداني** في «**ثبته**»[10]: «**إتحاف السادة المتقين شرح إحياء علوم الدين**» للسيد مرتضى الزبيدي وسائر مصنفاتِه، أرويها عن المعمر الكياهي جمعان بن سامون التنقراني، عن المعمر الكياهي نووي بن عمر البنتني، عن شيخيه محمد أرشد بن عبد الله البنجري والمعمر عبد الصمد بن عبد الرحمن الأشي الشهير بالفلمباني، كلاهما عن المؤلف السيد أبي الفيض محمد مرتضى بن محمد الزبيدي.

[10] الوافي بذيل تذكار المصافي ص122

الجزء الاول

من عقود الجواهر المنيفه * في أدلة مذهب الامام

أبي حنيفه * مما وافق فيه الائمة الستة

اوأحدهم جمع الامام والعلم الهمام

الحسيب النسيب السيد

محمد مرتضى الحسيني

نفعنا الله به

آمين

(الطبعة الاولى)

(بالمطبعه الوطنيه بثغر سكندريه)

(سنة ١٢٩٢ هلاليه)

صورة من الطبعة الأولى من: «عُقودُ الجواهِرِ المُنيفَة» للزبيدي

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم
عن أبي سعيد قال قيل يا رسول الله أنتوضأ من بئر بضاعة وهي بئر يلقى فيها الحيض
ولحوم الكلاب والنتن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الماء طهور لا ينجسه شيء
حسنه الترمذي وصححه أحمد وفي رواية لأحمد وأبي داود أنه يستقى لك من بئر
بضاعة وهي بئر يطرح فيها محايض النساء ولحم الكلاب وعذر الناس وعن أبي
هريرة قال سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إنا نركب البحر ونحمل
معنا القليل من الماء فإن توضأنا به عطشنا أفنتوضأ من ماء البحر فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم هو الطهور ماؤه الحل ميتته رواه الخمسة وصححه الترمذي وعن
أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا
يجري ثم يغتسل فيه ولمسلم ثم يغتسل منه أخرجاه وللترمذي ثم يتوضأ منه وعنه
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب فقالوا
يا أبا هريرة كيف يفعل قال يتناوله تناولا رواه مسلم ولأحمد وأبي داود لا يبولن
أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من جنابة وعن الربيع بنت معوذ أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم مسح رأسه من فضل ماء كان في يده رواه أبو داود وفيه عبد الله بن محمد
بن عقيل صدوق احتج به أحمد وإسحق وفي حديث عبد الله بن زيد في صفة وضوء النبي صلى
الله عليه وسلم بعد ذكره غسل وجهه ثم أدخل يده فاستخرجها فغسل يديه ويأتي شاهده
وعن جابر قال جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني وأنا مريض لا أعقل فتوضأ وصب
وضوءه علي أخرجاه وعن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم وقف بعرفة وهو مردف
أسامة بن زيد فذكر الحديث وفيه ثم أفاض رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا بسجل من
ماء زمزم فشرب منه وتوضأ رواه عبد الله بن الإمام أحمد في المسند وتوضأ عمر بالحميم رواه
البخاري وعن ابن عباس قال اغتسل بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم في جفنة فجاء
النبي صلى الله عليه وسلم ليتوضأ منها أو يغتسل فقالت له يا رسول الله إني كنت جنبا
فقال إن الماء لا يجنب صححه الترمذي وعنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغتسل بفضل
ميمونة رواه مسلم وفي رواية لأحمد توضأ بفضل غسلها من الجنابة وعن الحكم بن عمرو

صورة من مخطوط: «مجموع الحديث على أبواب الفقه» للإمام محمد بن عبد الوهاب

[81]- «مَجْمُوعُ الحَدِيثِ على أبْوَابِ الفِقْهِ» للإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب التميمي النَّجْدِي الحنبلي، صاحب الدعوة السّنّيَّة الأثريَّة الإصلاحيَّة المبارَكة (ت1242)[11]

بدأ مؤلفُه كتابه بقوله[12]: الحمدُ لله رَبِّ العالمين، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم، ثم سرَدَ الأحاديثَ سَرْدًا.

ذكر محقق الكتاب[13] أنه ورد في مخطوط الكتاب في أعلى الصفحة 49 النّصُ التالي: قيلَ: إنّ هذا الكتاب اسمه: «**المُحَرّر**»، وأنّه تأليفٌ للشيخِ محمد بن عبد الوهاب النجدي -رحمه الله-.

وقال أيضًا في وصفِه[14]: الكِتَابُ جَيّدٌ مفيدٌ، واسعٌ في ذكر أحاديثِ الأحكامِ و الآثارِ، وهو وإنْ استفَادَ مؤلفُه في جمعِه وترتيبِه مما قبله، فهذا شأنُ كثيرٍ من المتأخرينَ، فإنّهم استفادوا كثيرًا ممن تقدمهم في التصنيف، ولا غَضَاضَةَ في ذلك، إلا أنّه زادَ ونقَصَ، وقَدّمَ وأَخّرَ، فقد زادَ عمن قبله كثيرًا من الآثارِ الموقوفةِ على الصحابةِ، كما زاد عددًا غير قليلٍ من فتاوى التابعينَ ومذاهبِ أئمةِ المسلمين، كما امتاز عمن تقدمه بنقلِ الإجماع في كثيرٍ من المسائلِ الفقهيةِ، واعتنى أيضا بنقل التّصْحِيحِ والتحسينِ والتضعيفِ في كثيرٍ من الأحاديثِ، وما قيل في الرُّوَاةِ المختلفِ في الاحتجاجِ بهم، ، وهو عملٌ مُهِمٌّ في رواةِ أحاديثِ الأحكامِ، لأنّهُ سيَتوقّفُ عليه الاحتجاج بالحديثِ أو عدمه. اهـ

---

[11] الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي النجدي، زعيم النهضة الإصلاحية في جزيرة العرب، ولد ونشأ في العيينة ورحل مرتين إلى الحجاز، فمكث في المدينة مدة قرأ بها على بعض أعلامها. وزار الشام. ودخل البصرة فأوذي فيها. وعاد إلى نجد، فسكن حريملاء وكان أبوه قاضيها بعد العيينة، ثم انتقل إلى العيينة، ناهجا منهج السلف الصالح، داعيا إلى تجريد التوحيد الخالص، له مصنفات كثيرة أشهرها: كتاب: "التوحيد"، و"كشف الشبهات"، و"أصول الإيمان"، و"مسائل الجاهلية"، وغير ذلك/ ت1206، ترجمته في: أبجد العلوم 871، تاريخ ابن بشر 6/1، الأعلام للزركلي 257/6

[12] مؤلفات الشيخ الامام محمد بن عبد الوهاب/ مجموع الحديث 13/8

[13] مؤلفات الشيخ الامام محمد بن عبد الوهاب/ مجموع الحديث 8/8

[14] مؤلفات الشيخ الامام محمد بن عبد الوهاب/ مجموع الحديث 4/8

والخلاصةُ أنّه كتابٌ كبيرٌ؛ يقربُ من كتاب: «**المُنْتَقَى**» للمَجْدِ ابن تيمِيّة، وقد اشتمل على جميع الأبواب الفقهية إلّا أبواب قليلة كالفرائض، والعتق وما يتعلق به.

والكتاب ذكره العلامة المؤرخ حسين ابن غَنّام التميمي(ت1225) في «**تاريخه**»[15] ضمن مصنفات الشيخ الإمام –رحمه الله-.

طبعات الكتاب :

طبع سنة 1399 ضمن: «**مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الجزء السابع، الثامن، التاسع، العاشر**»، تحقيق خليل إبراهيم ملا خاطر، ومحمود بن أحمد الطحان، وبلغَ عددُ أحاديثِ القسمِ الأولِ من الكتاب: (2519) حديثا، وأحاديثُ القسمِ الثانِي من كتاب المناسك إلى آخر الكتاب: (2032) حديثا، فمجموع أحاديثِه بِقِسْمَيْهِ : (4551) حديثا.

اعتمد في تحقيقه على نسخة واحدة ملفقة، عدد صفحاتها 301 صفحة، وناسخها أكثر واحد، وليس فيها ذكر لاسم الناسخ ولا تاريخ النسخ، والله أعلم.

فائدة : إسناد الكتاب

قال الشيخ **محمد علي بن حسين بن إبراهيم المالكي** المكي[ت1367] في «**ثبته**»[16]: مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب النجدي، أخبر به عن الشيخ عبد الحَقّ بسندِه في «**جامع مسانيد أبي حنيفة**»[17] إلى محمد عابِد السندي، عن الشيخ الفقيه عبد الله بن محمد بن عبد الوهّاب النجدي توفي سنة 1242، عن أبيه العلامة شيخ الإسلام المجدد محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي النجدي توفي 1206، بسائِر مؤلفاتِه في الحديث والفقه والتوحيد وغيرها.

وقال المحدِّث **محمد ياسين الفاداني**[ت1410] في «**ثبته**»[18]: «**كتاب التوحيد في حقّ الله على العبيد**» للشيخ محمد بن عبد الوهاب، وسائر مصنفاتِه، أرويها عن المعمّر السيد علي بن علي الحبَشي المدني، والشيخ عبد الستار الدهلَوي المكي، كلاهما عن المعمّر الكياهي

---

[15] تاريخ ابن غنام، المسمى: روضة الأفكار والأفهام 246/1

[16] المسلك الجلي في أسانيد محمد علي بن حسين بن إبراهيم المالكي المكي ص 48 الكتاب رقم: 13

[17] كما في المسلك الجلي ص11، الكتاب رقم: 13: قال: أخبر عن العلامة الشيخ عبد الحق الإلهأبادي، عن العلامة الشيخ عبد الغني الدهلوي، عن العلامة محمد عابد السندي به.

[18] الوافي بذيل تذكار المصافي ص 70

نووي بن عمر البنتني، عن المعمّر عبد الصمد بن عبد الرحمن الفلمباني وأرشد بن عبد الله البنجري، كلاهما عن السيد محمد مرتضى بن محمد الزبيدي، عن محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، عن الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب التميمي النجدي، عن أبيه المؤلِّف شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب بن سليمان الشرفي الوهيبي التميمي النجدي.

[82]- «مُنتهَى الإلمَام بأحَادِيثِ الأحكَام» لمحمد بن صالح بن هادي السّمَاوي الصّنعاني الزّيدِي اليمني (ت1241)، المعروف بـ: "ابن حَرِيوَة" وهو لقبٌ لأبيه[19]

قال **الجنداري**: وهو حَافِلٌ، خرّج أحاديثَه، ونسبَها إلى أُمّهَاتِهَا.

وذكر **زبارة** في «**نَيْل الوَطَر**»[20]: عن السيد عبد الكريم بن عبد الله أبو طالب في أثناء ترجمة له، قال: له مؤلفاتٌ منها: «**منتهى الإلمام في أحاديث الأحكام**»، جمَع فيه من الأحاديثِ ما لم يُجمَع غيرُه، مما اتّفَقَ عليه الشيخان وغيرهما من سائِرِ أئمةِ الإسلام، وهو عُدّةُ مُجتهِدٍ وزِيادة.اهـ

حالة الكتاب :

الكتاب ذكر**الحبشي**[21] أنه مخطوط في مجلدين، في جامع المكتبة الغربية صنعاء، برقم: (1293) (123،124 حديث)، وأخرى: (خ 1250) نفس المكتبة: (122 حديث)، ونسخة ثالثة بمكتبة محمد الشرفي مصورة بدار الكتب المصرية.

---

[19] ابن حُرَيْوَة: محمد بن صالح بن هادي السماوي الصنعاني، المعروف بابن حريوة: فقيه يماني من مجتهدي الزيدية، جارودي العقيدة، رافضي المذهب، نشأ في صنعاء وبرع في العلوم الرياضية والطبيعية والإلهية، وتفوق في الفقه وأصوله والحديث، وأوغر عليه صدر المهدي عبد الله بن أحمد فضرب بالجريد، ونفي إلى (كمران) ثم اعتقل مدة في (الحديدة) واستفتى فيه المهدي بعض الفقهاء فأفتوا بقتله فضربت عنقه، وصلب مدة، ودفن في بندر الحديدة. له: "شرح التجريد للطوسي"، و"الغطمطم الزخار"، رد على السيل الجرار للشوكاني/ ترجمته في: نيل الوطر 274/2، الأعلام للزركلي 163/6

[20] نيل الوطر 276/2

[21] مصادر الفكر باليمن ص68

بسم الله الرحمن الرحيم * احمد من ارسل بالبينات احمد صفوة فتح
اعلام الشريعة وايده * واشهد ان لا اله الا الله الواحد الاحد * الذي لم يلد ولم يولد ولم
يكن له كفوا احد * وان محمدا عبده ورسوله المبعوث الى كافة العالمين * المؤيد بالمعجزات
والبراهين * صلى الله وسلم عليه وعلى اله واصحابه المبلغين لشرايعه واحكامه الذين اتصلت
بهم اسانيد الاحكام * وعليهم اسست قواعد الاسلام * حتى انفرجت صدورنا بشموس
الادلة المصونة عن الاقوال * وانارت قلوبنا فسلكت منهج الانصاف في تطبيق الفروع
على الاصول * وبعد فيقول الفقير الى مولاه الغني به عمن سواه حسن بن احمد الرباعي [illegible]
قلبه [illegible] وجعل الجنة مصيره ومأواه * هذا مختصر جامع لما تفرق في الدفاتر والاسفار
من احاديث الاحكام المسندة الى نبينا المختار لم يصنع مثله من سبق من المؤلفين ولا
نسج على منواله احد من متقدمي المصنفين جمعت فيه ادلة الاحكام وعكفت على تحريره
وتهذيبه حينا من الشهور والاعوام رجاء ان اكون ممن شمله قول الشارع الا ليبلغ
الشاهد الغايب فرب مبلغ اوعى من سامع * وقوله نضر الله امرأ سمع منا حديثا فبلغه
غيره فرب حامل فقه الى من هو افقه منه ورب حامل فقه ليس بفقيه وان اكون ممن شمله
حديث ابي هريرة مرفوعا عند مسلم اذا مات ابن ادم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية
او علم ينتفع به او ولد صالح يدعو له * وان اكون ممن حاز نيل نصيب من ميراث خاتم النبيين صلى الله
عليه وعلى اله واصحابه الطاهرين * العلم ميراث النبي كذا اتى * في النص والعلماء هم وراثه *
ما خلف المختار غير حديثه * فينا فذاك متاعه واثاثه * فلنا الحديث وراثة نبوية *
ولكل محدث بدعة احداثه * وكنت قد سمعت من مشايخي الاعلام طرفا من السنة
[illegible] وشرعت في الفروع على اشياء [illegible] ورأيت ما وقع من الخلاف بين الائمة
الاعلام واخذ كل طائفة بجانب من [illegible] وقد ارشدنا الشارع ان نرجع اليه
عند الاختلاف والى رسوله صلى الله عليه وعلى اله وسلم متجنبين سلوك طريق الاعتساف *
[illegible] بين الاجماع والاتفاق والائتلاف فجمعت احاديث الاحكام القاطعة للخلاف *
فعمدت الى احسن كتاب في الاحكام وانفع [illegible] الائمة الاعلام وهو المنتقى
فجعلته اصلا لهذا الكتاب ورتبته احسن ترتيب وهذبته ابلغ تهذيب وحذفت
منه اشياء تكررت وابدلت منه تراجم صدرت وقدمت ما يحتاج الى التقديم
واخرت ما تقدم [illegible] للتأخير وجعلت كل حديث حيث يستحق التصدير
وزدت عليه الجم الغفير من جامع الاصول وبلوغ المرام ومجمع الزوائد والترغيب والترهيب
للحافظ المنذري ومن الجامع الصغير وذيله ومن الجامع الكبير ومن البدر المنير وجامع
المسانيد والمستدرك للحاكم وتلخيص الحافظ ابن حجر وفتح الباري وخلاصة البدر المنير
وغيرها من الكتب وراجعت تلك الاصول ونسبت كل حديث الى اصله المنقول *
واتبعت كل حديث ما عليه من الكلام من تصحيح وتحسين وتضعيف وتعديل وجرح

صورة من مخطوط: «فتح الغفار لجمع أحكام سنة المختار» للرباعي

[83]- «فَتحُ الغفَّارِ لجَمعِ أحكامِ سنَّةِ المُختار» للقاضي الحسن بن أحمد بن يوسف الرُّبَاعِي الصنعَاني اليمَاني (ت1276)[22]

قال في مقدمته[23]: أحمدُ من أَرسل بالبَيِّنَاتِ أحمد، فرفع أعلامَ الشريعةَ وأيّد، وأشهدُ أن لا إلٰه إلا الله الواحدُ الأحَد، الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوًا أحد، وأن محمدًا عبده ورسوله المبعوث إلى كافة العالمين، المؤيّد بالمعجزات والبراهين صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه المبلغين لشرائعه وأحكامه، الذين اتصلت بهم أسانيد الأحكام، وعليهم أُسِّست قواعد الإسلام، حتى انشرحت صدورنا بشموس الأدلة المصونة عن الأقوال، وأنارت قلوبنا فسلكت منهج الإنصاف في تطبيق الفروع على الأصول.

وبعد: فيقول الفقير إلى مولاه، الغنيُّ به عمن سواه، حسن بن أحمد الرُّباعي، عَمَرَ الله قلبه بتقواه، وجعل الجنةَ مصيره ومأواه.

هذا مختصرٌ جامعٌ لما تفرّق في الدّفَاترِ والأَسْفَارِ، من أحاديثِ الأحكامِ المسنَدَةِ عن نبينا المختار، لم يُصْنَع مثلُه من سبَقَ من المؤلفين، ولا نسَجَ على مِنْوَالِهِ أحدٌ من متقدمي المصنفين، جمعتُ فيه أدلةَ الأحكام، وعكفتُ على تحريره وتهذيبه مدةً من الشهور والأعوام، رجاء أن أكونَ ممن شمله قولُ الشارعِ: «**ألا ليبلغ الشّاهِدُ الغائبَ، فَرُبّ مبلغٍ أوعَى من سامعٍ**»، وقوله: «**نَضّرَ اللهُ امْرِءًا سَمِع مَنَّا حَدِيثًا فيبلغه غيره، فَرُبّ حَامِلَ فقه إلى مَنْ هو أَفْقه مِنه، ورُبّ حَامِلِ فَقْهٍ ليس بفَقِيْهٍ**»، وأنْ أكونَ ممن شَمِلَهُ حديثُ أبي هريرة مرفوعًا عند مسلم: «**إذا مَاتَ ابنُ آدمَ انقطَع عملُه إلا من ثلاثٍ: صدقَة جارِيَة، أو علم ينتفَعُ به، أو ولَد صالِح يدعُو له**» وأنْ

[22] حسن بن أحمد بن يوسف الصنعاني الرِّباعي، فقيه زيدي من أهل صنعاء، والرُّبَاعي نسبة إلى جده القاضي عبد الله بن محمد بن جابر العودري السمسمي/ت 711، عرف بالرباعي لأنّ له أربع أصابع، ولد بصنعاء سنة 1155، ونشأ بها فأخذ عن جماعة من علمائها في الفقه والعربية والحديث، من شيوخه الشوكاني/ ت1276، ترجمته في: البدر الطالع 194/1، نيل الوطر 318/1 ، الأعلام للزركلي 183/2

[23] فتح الغفار 3/1

أكونَ ممن فازَ بنيلِ نصيبٍ من مِيرَاثِ خاتمِ النبيين صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الطاهرين:

العلـــمُ ميـــراثُ النبـــيّ كـــذا أتَـــى   فـــي الـــنّصِ والعلمـــاءُ هـــم وُرّاثُـــهْ

مـــا خَلّـــفَ المختـــارُ غيـــر حديثِـــهِ   فينَـــا فـــذاكَ متَاعُـــهُ وأَثَاثُـــهْ

فلنَـــا الحـــديثُ وراثـــةً نبويـــةً   ولكُـــلِّ مُحْـــدِثٍ بدعـــةٍ أحداثُـــهْ

وكنتُ قد سمعتُ من مشايخي[24] الأعلام طرفًا من السنة صالحًا، وأشرفتُ في الفروع على أشياء بَعُدت منها بعدًا واضحًا، و رأيتُ ما وقع من الخلاف بين الأئمة الأعلام، وأخذَ كل طائفةٍ بجانب من سنة خير الأنام، وقد أرشدَنا الشارعُ أنْ نرجع إليه عند الاختلاف[25]، وإلى رسوله -صلى الله عليه وسلم- متجنبين سلوك طريق الاعتساف، قاصدين الاجتماع والاتفاق والائتلاف، فجمعتُ أحاديثَ الأحكام القاطعة للخلاف، وعمدتُ إلى أجمعَ كتاباً للأحكام، وأنفع تأليفٍ تداولته الأئمة الأعلام، وهو «**المنتقى**» فجعلتُه أصلًا لهذا الكتاب، ورتبتُه أحسنَ ترتيبٍ، وهذبتُه أبلَغَ تهذيبٍ، وحذفتُ منه أشياءَ تكررتْ، وأبدلتُ منه تراجمَ صدرتْ، وقدّمتُ ما يحتاج إلى التقديم، وأخّرتُ ما تقدم ورُتبَتُه التأخير، وجعلتُ كل حديثٍ حيث يستحقُّ التصديرَ، وزدتُ عليه الجَمّ الغفيرَ من «**جامع الأصول**»، و«**بلُوغ المَرَام**»، و«**مجمَع الزوَائِد**»، و«**التّرغِيب والترهِيب**» للحافظ المنذري، ومن «**الجامع الصّغِير**» و«**ذيلُه**»، ومن «**الجامع الكبير**»، ومن «**البَدْر المُنِير**»، و«**جامع المسَانِيد**»، و«**المُستَدرَك**» للحاكم، و«**تلخيص الحافظ ابن حجر**»، و«**فتح البَارِي**»، و«**خُلاصَة البَدْر المُنِير**»، وغير ذلك من الكتب، وراجعتُ تلك الأصول، ونسبتُ كل حديثٍ إلى أصله المنقولِ، وأتبعتُ كل حديث ما عليه من الكلام من تصحيحٍ وتحسينٍ، أو تضعيفٍ وتهوينٍ، وعَزَوْتُ كل شيءٍ إلى قائلهِ حسبما وجدتُه في هذه المصنفاتِ، وإن لم أَجِدْ كلامًا لأحدٍ من الأئمةِ على الحديثِ نقلتُ من كتب الرجال ما قيل في راويهِ من التوثيقِ والتضعيفِ، وبالغتُ في العنايةِ في البحثِ لِمَا يحتاج إليه وإن بعدت طريق

---

[24] من مشايخه القاضي شيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني مؤلف: "نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار".

[25] أي قوله تعالى: {فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرّسُولِ إِنْ كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ باللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً} [النساء: 59]

الوصول إلا بعد أيام إليه، وسمّيتُه: «**فَتْح الغَفّار الجامع لأحكام سُنّةِ نبينا المُخْتَار صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه الأخيار**».

ومما دعاني إلى تَأْلِيفِه، واقتحامِ المَشَاقِّ إلى تصنيفِه أمران:

أحدهما: أني لمّا رحلتُ عن هذه الدِّيَارِ[26]، وجُبْتُ الفَيَافِي والقِفَار، وأقمتُ ببلادٍ لا يوجدُ فيها مختصراتُ المؤلفاتِ، فضلًا عن مُطْوَلاتِ المُصَنّفَاتِ، وكنتُ كثيرًا ما أحتاجُ في غالبِ الحالاتِ إلى البحثِ عن حالِ شيءٍ من الأحاديثِ، فلم أَظْفَرْ بالمقصودِ، وكان استصحابُ شيءٍ من الكتب يحتاجُ إلى مشقةٍ زائدةٍ على المجهودِ، عزمتُ على صُنْعِ هذا المختصَرِ الصّغِيرِ الحَجْمِ، الكبيرِ المقدارِ، أجعله نَدِيمِي في الحَضَرِ، ورفيقي في الأسفَارِ، فياله من نديمٍ تشتاقُ إليه نفُوسُ العارفين، ورفيقٌ لا يُمَلُّ حديثُه كل وقتٍ وحينٍ.

الأمر الثاني: ذهابُ الكتب من هذه الديار، وتفرق أصول هذا الكتابِ في الأنجاد والأمصار، فسارعتُ إلى جمعه، وكنتُ عند الشروع أرى نفسي حقيرةً لمثل التصدي لهذا الخَطْبِ، ورأيتُ أنّ التّرْكَ لذلك أقرب، فرَغّبَنِي بعضُ مشايخي الأعلام[27]، وقال لي: هذه طَرِيقَةٌ مُدّخَرَةٌ لدار السّلام، ولا زال يَحُثُّنِي على تَمَامِ ما وقع به الشروعُ، فتَمَثّلْتُ بقول الشاعر: وقد يجتدى فضل الغَمَام

ثم إنّه -رحمه الله- وأسكنه بحبوحَ الجنان، وجعله من كل مخافةٍ في أمانٍ حَضّنِي أنْ أُتْبِعَ كل حديثٍ بما يحتاج إلى تفسيرهِ من الغريب، حتى لا يُحْتَاجَ إلى شَرْحٍ، وتكمل به فائدةُ الكتابِ، فامتثلتُ أمرَهُ، وأَتْبَعتُ كل بابٍ ما يَحتَاجُ إليه نقلًا من شروح الحديثِ، و«**غريب جامِع الأصول**»، و«**مختصر نِهَايَة ابن الأثير**»[28]، و"**المُغْرِب**"[29]، و«**صِحَاح الجَوْهَري**»، و«**القَامُوس**»، و«**مَجْمَع البِحَار**» [30] kوغير ذلك.

ثم إني أَتْبَعْتُ هذا الكتابَ كتابَ الجامع، اشتمل على عدةِ أبوابٍ مهمةٍ لا يُستغْنَى عنها، وقد أُكَرِّرُ الحديثَ الواحدَ في مواضعَ من هذا الكتابِ لِمَا فيه من الأحكامِ المتعددةِ، واقتديتُ

[26] يريد مدينة صنعاء، وشروع التأليف كان بها كما يأتي قريبًا.

[27] هو العلامة المجتهد الحسن بن يحيى الكبسي. تمت / مؤلف

[28] مختصر النّهَاية" لجلال الدين السيوطي، سماه : "الدُّرُ النّثِير"، مطبوع

[29] المغرب في ترتيب المعرب لأبي الفتح المطرزي، معجم لغوي مطبوع

[30] مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار" لمحمد طاهر الصديقي الفتني لهندي/ ت986، مطبوع

بأَصْلِ هذا الكتاب في جعل العلامة لِمَا رواه البخاري ومسلم: «**أخرجاه**» ، ولما رواه أحمد وأصحاب السنن: «**رواه الخمسة**»، ولهم جميعًا : «**رواه الجماعة**»، ولأحمد والبخاري ومسلم: «**متفق عليه**»، وما سوى ذلك أذكر من أخرجه باسمه.

والله أسألُ أنْ يهدينا إلى الصواب، ويَعصِمَنَا عن الخطأ بفضلهِ ومنِّهِ، فهو الكريمُ الوهابُ، وأنْ ينفع به من أراد من خلقه، ويجعلنا من العاملين به.

وكان الشروعُ في تأليفهِ غرة شهر المحرم سنة اثنتين وثلاثين ومائتين وألف، بمدينة صنعاء المحمية بالله تعالى، ومنّ اللهُ وله الحمد بالفراغ من تأليفه في ثاني عشر شهر رمضان سنة أربعين ومائتين وألف.

قال **زبارة** في «**نَيْلُ الوَطَر**»[31]: ألفّ مؤلفًا حافلًا نافعًا جمع فيه أحاديثَ الأحكام، جمع فيه شواردَ وفوائدَ زوائدَ على ما في «**المُنْتَقَى**» و«**نَيْل الأَوْطَار**» .اهـ

وذكره **الحبشي** في «**مصادر الفكر باليمن**»[32]

طبعات الكتاب :

طبع أولا في مصر سنة 1390 بعنوان: «**فَتْحُ الغَفّارِ المُشتَمِل على أحكامِ سُنّةِ نبينا المُخْتَار**»، واعتمد في طبعها على نسخة كتبت سنة 1390، بخَطِّ محمد بن عبد الرحمن بن أحمد بن علي الطير، ثم في دار إحياء التراث العربي بيروت 1401 في مجلدين.

ثم في دار عالم الفوائد الرياض الطبعة الأولى 1427 في 4 مجلدات تحقيق علي بن محمد العمران، وبلغت أحاديث الكتاب: (6531) حديثا، واعتمد في تحقيقه على نسخة محفوظة في المكتبة العربية بالجامع الكبير صنعاء برقم: (105)، وقد كتبت في شهر جمادى الأولى سنة 1311، وهي بخَطِّ أحمد بن علي الطير –جد الناسخ السابق–، عدد صفحاتها 652 صفحة، وهي منقولة عن نسخة المؤلف.

وللكتاب نسخة بخَطِّ المؤلفِ، لم يستطع المحققُ الحصول عليها، وهي محفوظة في المكتبة الغربية بالجامع الكبير رقم: (137)، نسخت في شهر ذي الحجة سنة 1241، وقد فرغ من مسودة الكتاب في رمضان 1240.

---

(31) نيل الوطر 151/457/1

(32) مصادر الفكر باليمن ص73

[84]- «أنجَحُ المَساعي في الجَمع بين صفَتيْ السّامع والوَاعي» لأبي اليُسْرِ فَالِح بن محمد بن عبد الله الظّاهِري المَدَني المالكي(ت1289)[33]

قال في مقدمته[34]: بسم الله الرحمن الرحيم، يقول عبيدُ ربه المُتَعِرّضُ لنَفْحَةٍ من نفحَاتِهِ تُسعِدُهُ بقُرْبِهِ، فالح بن عبد الله الظاهري حامدا الله تعالى لذاته، ومصليا ومسلما على أشرف مخلوفاته، محمد المبعوث بدين الفطرة، وعلى آله وأصحابه القائمين له بالمحبة والنصرة، في حالتي المنشط والمكره، بدون توان ولا فترة، أما بعد:

فإنّ المُصِيْبَ في العقلياتِ واحدٌ، والمخطئُ آثمٌ بل كافرٌ إنْ نفى الإسلام، وهو التصديق بوُجُودِ إلٰهٍ واحدٍ، متصف بصفاتِ الكمال، و الإيمان برسله الصادقين في المقال، والإعتراف بوَعْدٍ بثوابٍ، ووعيدٍ بعِقَابٍ لهذا الهَيْكَلِ الإنسانيّ في المآلِ، والقيام بعبادات يُمجدُ اللّهَ تعالى فيها بنعوتِ الجلالِ، والإنقياد للقوانين الشرعية الحافظة للأمور الدينية من طوارق الإختلال، وهذا إجمال تفصيله ما أودعتُه في هذا المؤلفِ الذي جمعتُه، وسميتُه: «**أَنجحُ المَسَاعِي في الجَمْعِ بين صِفَتَيْ السّامِعِ و الوَاعِي**»

وما هو إلا أحاديثُ نبويةٌ، وحِكَمٌ مصطفويةٌ، ليس فيها لي إلا زيادةُ الترصيفِ إجادة، وإيضاح المعنى لتتم الإفادة، والذي حدَاني على ذلك أنّ فَنّ الحديثِ في هذه القرون الثلاثة الأخيرة قد قَويَتْ شوكتُه، وعَلَتْ في الخافقين رتبتُه، وارتفع له أعلى منار، وتبين أنّ زمنه قد استدَارَ، والسببُ في ذلك بديارنا الحجازية وجود مسانيد الحجاز السبعة، أولهم الحافظ الفقيه العلامة **أبو مَهْدِي عيسى الثّعَالِبي الجَعْفَرِي**[35] المتوفى سنة اثنين وثمانين و ألف،

---

[33] أبو النجاح وأبو اليسر محمد فالح بن محمد بن عبد الله المهنوي الظاهري، عالم بالحديث واللغة من أهل المدينة المنورة، وبها وفاته، نسبته إلى بني مهنا من عرب الظواهر في الحجاز، له كتب، منها: "صحائف العامل بالشرع الكامل" في الفقه، و"شيم البارق من ديم المهارق"، و"حسن الوفا لإخوان الصفا"، ثبته الصغير، ترجمته في: فهرس الفهارس 260/2، الأعلام للزركلي 326/6

[34] أنجح المساعي ص9

[35] جار الله أبو مهدي عيسى بن محمد بن محمد بن أحمد الجعفري الهاشمي الثعالبي الجزائري، رحل في طلب العلم واستقر بمكة وتوفي فيها، من كتبه: "كنز الرواية"، و"مقاليد الأسانيد" ذكر فيه شيوخه المالكيين، و"منتخب الأسانيد" ثبت شيخه البابلي/ ت1080، ترجمته في: خلاصة الأثر 240/3، تعريف الخلف 77/1، الأعلام للزركلي 108/5

ويليه الإمام المسند العلامة **محمد بن محمد بن سليمان الرُّوْدَاني**[36]، ويليه الإمام المسند العلامة **أبو إسحاق الكُوْرَاني الشهراني**[37]، بضم السين المهملة فالهاء فراء فالألف فالنون، ويليه الفقيهة المسندة **قُرَيْش الطّبَرِيّة** آخر فقهاء الطّبَرِيّيْنَ[38]، تروي عاليا عن الإمام عبد الواحد بن إبراهيم الحصاري المكي، عن السيوطي، وزكرياء، وبيني وبينها واسطتان، ووفاتها سنة سبع ومائة وألف، ويليها **أبو البَقَاء وأبو الأَسْرَار حسن بن علي العُجَيْمِي الأنصَارِي**[39]، ويليه **الشمس محمد بن أحمد النخلي**[40]، ويليه الإمام المسند **عبد الله بن سَالِم البَصْرِي**[41] المتوفى سنة أربع وثلاثين و مائة وألف، وهو آخرهم وفاة.

وأسانيدي المتصلة بهم مبينة في ثَبَتِي الذي عنوانه: «**ما تَشْتَدُّ إليه الحَالُ وحَاجَةُ الطّالبِ الرّحّالِ**» كأصله: «**شِيَمُ البَارِق من دِيَمِ الهَارِق**».

وإذا جعلتَ أَيُّهَا المُوَفّقُ هذا المَجمُوعَ سَمِيرَكَ بل أَمِيرَكَ، فأنتَ المدني الماهِر، بل الرّبّانِيُّ الذي لم يَزَلْ على الحَقّ ظَاهِر.

---

[36] محمد بن محمد بن سليمان السوسي الروداني المغربي،محدث، مشارك في التفسير والرياضيات والهيئة والنحو والمعاني و البيان، من فقهاء المالكية، ولد بتارودنت، وتعلم بالمغرب، ورحل إلى الشرق، وجاور بمكة والمدينة سنين، ثم نفي إلى دمشق فأقام إلى أن توفي فيها، له تصانيف أشهرها ثبته: "صلة الخلف بموصول السلف"، و"جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد"/ ت1091، ترجمته في: خلاصة الأثر 204/4، فهرس الفهارس 317/1، الأعلام 294/7

[37] برهان الدين ابراهيم بن حسن بن شهاب الدين الكوراني المدني، لازم الصيفي القشاشي، وبه تخرج و أجازه الشهاب الخفاجي والشيخ سلطان / ت1101/ ترجمته في: عجائب الآثار 117/1

[38] قُرَيْش بنت عبد القادر بن محمد ابن يحيى الطّبَرِيّ: فقيهة عالمة بالحديث، من أهل مكة، من بيتِ علمٍ كبير فيها، كانت تُقرَأ عليها كتب الحديث في منزلها، أخذت عن أبيها وغيره / ت1107، ترجمتها في: فهرس الفهارس 296/2، الأعلام للزركلي 195/5

[39] أبو البقاء حسن بن علي بن يحيى العجيمي، مؤرخ ومحدث، يماني الأصل مولده بمكة، و وفاته بالطائف، كان مدرسا في الحرم المكيّ، له تصانيف منها: "خبايا الزوايا" ترجم به مشايخه، و"إهداء اللطائف من أخبار الطائف"، و ثبت خرجه تليمذه وصاحبه تاج الدين بن أحمد بن إبراهيم الدهان، وسماه: "كفاية المتطلع لما ظهر وخفي، من غالب مرويات الشيخ حسن بن علي العجيمي المكيّ الحنفي"/ ت1113، ترجمته: الرحلة العياشية 212/2 ، الأعلام للزركلي 205/2

[40] أحمد بن محمد بن أحمد النخلي، فاضل متصوف، من أهل مكة، مولدا ووفاة، له: "بغية الطالبين لبيان الأشياخ المحققين المدققين" / ت1130، ترجمته في: فهرس الفهارس 181/1، الأعلام للزركلي 242/1

[41] عبد الله بن سالم بن محمد البصري منشأ المكيّ مولدا، فقيه شافعيّ، من العلماء بالحديث، مولده و وفاته بمكة، ومنشأه بالبصرة، له تصانيف منها: "الامداد بمعرفة علوّ الإسناد"، وهو ثبت رواياته، و"الضياء الساري على صحيح البخاري" و غير ذلك / ت1134، ترجمته في: فهرس الفهارس 136/1، الأعلام للزركلي 88/4

أنشدَنا شيخنا الأستاذ أبو عبدالله محمد بن علي السنوسي الحسني الشريف المغربي، أخبرنا شيخنا الأستاذ أبو سليمان العُجَيْمِي حفيدُ المُسنِد المذكور، أنشدَنا الإمامُ المُسنِدُ الشيخُ **محمد سعيد صفر المدني**[42] المحدث الحنفي نظمه «**رسالة الهدى**»[43]، ومنها :

وقـــولُ أعلـــامِ الهُـــدَى لـــا يُعمَـــلُ ... بقولِنَـــا بـــدون نـــصٍّ يقبـــلُ

فيـــه دليـــلٌ الأخـــذِ بالحـــديثِ ... وذاك فـــي القـــديمِ والحـــديثِ

قـــال أبـــو حنيفـــة الإمـــامُ ... لـــا ينبغـــي لمـــن لـــه إســـلامُ

أخـــذٌ بـــأقوالِي حتـــى تُعْرَضَـــا ... علـــى الكتـــابِ والحـــديثِ المرتَضَـــى

ومالـــكٌ إمـــامُ دار الهجـــرةِ ... قـــال وقـــد أشـــار نحـــو الحُجْـــرَةِ

كـــل كلـــامٍ منـــه ذو قبـــولِ ... ومنـــه مَـــرْدُودٌ ســـوى الرســـولِ

والشـــافعِي قـــال إن رأيـــتمُ ... قـــولي مخالفًـــا لـــم رويـــتمُ

مـــن الحـــديثِ فاضـــربُوا الجـــدارَا ... بقـــولي المخـــالفَ الأخبـــارَا

وأحمـــدُ قـــال لهـــم لـــا تكتبُـــوا ... مـــا قلتُـــه بـــل أصـــلَ ذلـــك اطلبُـــوا

فاســـمَعْ مقالـــاتِ الهـــداةِ الأربعـــةِ ... واعمَـــلْ بهـــا فإنّهَـــا منفَعَـــةْ

لِقَمْعِهَـــا لكـــلِّ ذِي تَعَصُّـــبِ ... والمُنْصِـــفُونَ يَكْتَفُـــونَ بـــالنّبِي

إلى أن قال:

وقـــال بعـــضٌ لـــو أَتَتْنِـــي مائـــةْ ... مـــن الأحاديـــثِ رَوَاهَـــا الثِّقَـــةْ

وجَـــائَنِي قـــولٌ عـــن الإمـــامِ ... قَدّمْتُـــهُ يـــا قُـــبْحَ ذا الكَلَـــامِ

مَـــنِ اسْـــتَخَفّ عامـــدًا بـــنَصِّ مـــا ... عـــن النّبِـــي جَـــا كَفّرَتْـــهُ العُلَمَـــا

فَلْيَحْـــذَرِ المَغْـــرُورُ بالتّعَصُّـــبِ ... مِـــنْ فتنـــةٍ بِـــرَدِّهِ قـــولَ الّنبِـــي

---

(42) محمد سعيد بن محمد أمين صفر المكي ثم المدني الحنفي، ولد وتعلم بمكة، وقام برحلة إلى مصر وتركيا، وكف بصره في آخر عمره، استقر وتوفي بالمدينة، وهو شيخ صالح الفلاني، من كتبه: "ثبت شيوخه" منظوم على حرف النون، ومنظومة "رسالة الهدى في الحض على اتباع السنة"، و"رسالة في تفضيل شرف العلم على شرف النسب"/ ت1194 ، ترجمته في: فهرس الفهارس 332/2 ، الأعلام للزركلي 140/6

(43) رسالة الهدى في اتباع النبي المقتدى، منظومة في الحضّ على اتباع السنة والعمل بها والرد على متعصبة المقلدة، تقع في 172 بيتا من بحر الرجز، طبعت في مطبعة السنة المحمدية القاهرة 1370.

إلى أن قال في رد قولهم إن الإجتهاد انقطع :

إنْ قيـــلَ بـــالعجزِ مـــع المُخَالَفَـــهْ   قـــال النّبـــيُّ لـــا تَـــزَالُ طائفـــةْ

أو قِيْـــلَ بـــالعَجْزِ عَـــنِ التحـــديثِ   فعَصْـــــــرُنَا أكثـــــر للحـــــديثِ

كـــمْ تـــرَكَ الـــأولُ للـــآخيرِ   وذاك فضـــلُ الوَاسِـــعِ القَـــدِيرِ

واعْجَـــبْ لمـــا قَـــالُوا مـــن التّعَصُّـــبِ   أنّ المســـيحَ حَنَفِـــيُّ المَـــذْهَبِ

والحاصل أنّهُ قد جُرِّبَ على مَمَرِّ الأعصارِ، مَحَلًّا تكثُر فيه مُقلِّدّةُ المذَاهِب لا بُدّ أنْ يَؤُولَ أمرُه إلى البدعِ و الدّمَارِ، ووقوعه بآخرة في قَبْضَةِ الفَجَرَةِ الكُفّارِ[44]، فالواجبُ على المسلمين وأهل حِلفِ الفضُول، أنْ تكونَ الصّوْلَةِ دائما فيهم الأقوال الرسول -صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم-. اهـ

طبعات الكتاب :

طبع الكتاب أولا في المطبعة الحسينية القاهرة سنة1331، وثانيا في مكتبة التوعية الإسلامية المدينة المنورة سنة 1391، وعني بتصحيحه وتنسيقه و التعليق عليه السيد عبدالله هاشم اليماني المدني، ثم ثالثا في دار الشريف الرياض 1414 تحقيق إبراهيم بن عبدالله الحازمي، وسمّى تعليقَهُ: «**إفَادَة القَارِي بتخريج أحادِيث أنجَح المَسَاعِي**»، ثم أُعِيدَ طبعه رابعا في دار الآفاق العربية القاهرة 1431 تحقيق أحمد فريد المزيدي، ثم في دار الكتب العلمية بيروت بنفس التحقيق، وأحاديثُ الكتابِ غير مرقمة.

---

(44) مصداق ذلك ما قاله ياقوت الحموي في "معجم البلدان" 1/ 209، ونصه: قد خرج من أصبهان من العلماء والأئمة في كلّ فنّ ما لم يخرج من مدينة من المدن، وعلى الخصوص علوّ الاسناد، فإن أعمار أهلها تطولُ، ولهم مع ذلك عناية وافرة بسماع الحديث، وبها من الحفّاظ خلقٌ لا يُحصَوْنَ، ولها عدّةُ تواريخ، وقد فشَا الخرابُ في هذا الوقتِ وقبله في نواحيها لكثرةِ الفتن والتعصّبِ بين الشافعية والحنفية، والحروب المتصلة بين الحزبين، فكلما ظهرتْ طائفةٌ نهبَتْ محلّةَ الأخرى، وأحرقَتْهَا وخرّبَتْهَا، لا يأخذهم في ذلك إلٌّ ولا ذمةٌ، ومع ذلك فقلّ أن تدوم بها دولةُ سلطانٍ، أو يقيم بها فيصلِحَ فاسدَها، وكذلك الأمرُ في رساتِيقِهَا وقُرَاهَا التي كلُّ واحدةٍ منها كالمدينةِ. اهـ

القرن الرابع عشر

[85]- «إحيَاءُ السُّنَنِ» للشيخ محمد حسَن بن ظهور حسن السنبهلي الهندي الحنفي (ت1305)[1]

ذكر في مقدمة «إعلَاء السُّنَنِ»[2]: أنه جمع فيه أحاديثَ وآثارًا مع الكلام على أسانيدِها باختصارٍ، ثم شرحه في تعليقٍ متنا وإسنادا ببَسْطٍ وتفصيلٍ، وسمّى المتنَ بـ: «إحيَاء السُّنَنِ»: والتعليقَ بـ: «التوضيح الحسن» .

وللشيخ **ظفر أحمد العثماني**[3] عليه كتاب «**الاستدراكُ الحَسَن على إحْيَاء السُّنَن**».

[86]- «جَامِعُ الآثَارِ» للشيخ أشرف علي بن عبد الحق التهَانوي الهندي الحنفي (ت1362)[4]

جمع فيه أدلةَ الحنفيةِ مع التّنْبِيْهِ الموجزِ على كيفية الاستنباط منها، وأضاف إليها تعليقا عليه سماهُ: «**تَابِعُ الآثَارِ**»، ذكر فيه توجيهَ الأحاديثِ المعارضةِ في الظاهر.

قال في مقدمة «**إعلَاء السُّنَنِ**»[5]: كان كلا الكتابَيْن في غاية من الاختصار، ولم يتجاوز أبواب الصلاة. اهـ

---

[1] الشيخ المحدث العلامة محمد حسن بن ظهور حسن ين شمس علي الإسرائيلي السنبهلي الهندي الحنفي، ولد في سنبهل سنة 1264، ودرس في الهند، له مؤلفات كثيرة في فنون عديدة، منها: حاشية على الهداية، وتنسيق النظام في مسند الإمام، توفي سنة 1305، ترجمته في: نزهة الخواطر للكنوي418/8، وفقه أهل العراق ص77

[2] إعلاء السنن ص6، ط العلمية ص29

[3] هو الشيخ ظفر أحمد بن لطيف أحمد العثماني التهانوي الديوبندي الهندي الحنفي/ ت1394

[4] محمد أشرف علي بن عبد الحق التهانويّ الهندي المعروف في شبه القارة الهندية بحكيم الأمة. فقيه ومحدث حنفي، ولد في بلدة تهانه بهون في مديرية مظفر نكر بولاية أترا براديش .وتخرج من الجامعة الإسلامية دار العلوم ديوبند عام 1299، له تصانيف كثيرة منها: ، سبق الغايات في نسق الآيات وثبته: السبع السيارة، توفي بتهانه بهون سنة 1312، ترجمته في: نزهة الخواطر 8/ 1187، نثر الجواهر ص 1059

طبعات الكتاب:

طبع مع سابقه طبعة حجرية في جُزْءٍ لطيفٍ، في المطبع القاسمي بديوبند الهند سنة 1315

[87]- «إحْيَاءُ السّنَنِ» له أيضا

قال في مقدمة كتابه: «**إعلاء السنن**»[6]: جمَعَ فيه أَدِلَةَ أبى حنيفة من الأحاديثِ، ورَتّبَهَا على الأبوابِ الفقهيةِ، ولكن مسودة هذا الكتابِ قد ضاعَتْ قبل طبعِها. اه

[88]- «إعلاءُ السّنَنِ» له أيضا

وقد سَمّاهُ أولا: «**إحيَاء السُّنَن**»، ثم غَيّرَ العنوان إلى: «**إعلَاء السُّنَن**».

وهذه خطبةُ كتاب: «**إِحْيَاء السُّنَن**» الأولى[7]: الحمد لله أستعينه، وأستغفره، ونعود بالله من شرور أنفسنا من هدي الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله أرسله بالحق بشيرا ونذيرا بين يدي الساعة من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعص الله ورسوله فلا يضر إلا نفسه، ولا يضر الله شيئا

وبعد: فهذه جملةٌ من الأدلة على بعض الفروعِ من مذهب أقدم الأئمة الأربعة المشهورين المجتهدين في الدين أبي حنيفة النعمان -رضي الله عنه- وعنهم وعن أتباعهم أجمعين، مَسّتِ الحاجةُ إليها في هذا الزمان حيث أطال الطاعنون ألسنتهم فيه، فلم يبق للسكوت مَسَاغ، وقد كنت سودتُ من قبل بسنين بعض ذلك في جميع الأبواب الفقهية وسميتُه بـ: «**إحياء السنن**» لكنه ضاع عني، والحمد لله على كل حال، ثم بعد برهةٍ من الزمان عُدْتُ في كتابة بعضه على منهج السابق ، وسميته بـ: «**جامِع الآثَار**»، وقد شاع بحمد الله تعالى، لكنه لم يتجاوز أبواب الصلاة، ولم يتيسر لي أسباب تكميله، وتنميته، على أن مَنّ اللّٰهُ تعالى عليّ

---

(5) إعلاء السنن ص6، ط العلمية ص29

(6) إعلاء السنن ص6

(7) إعلاء السنن 31/1

الآن حيث وفقني للعود إليه بإشارةِ بعض الناس، من المشتغلين لديّ بخدمة العلم[8]، وشاركني هذا الخطبَ وأعانني منهجه عن منهج الجامع على المنهج السابق، لكونه سهلا خاليا عن التعب، مراعيا فيه ترتيب «**الهِدَايَة**»، ولم أكتف في هذه النَّوْبَةِ على المسائل الإختلافية المقصودة بالجمع، بل أضفتُ إليها بعض الفروع المتفق عليها لفوائد مخصوصة.

ولما كان هذا مُشَاكِلًا لتسوِيد «**إحيَاء السُّنَن**» رأيتُ أنْ أُسَمِّيَهُ بذلك الإسم القديم، ليكون أيضا إحياء للدارس الرّميم، والله الموفقُ لإتمام كل أمرٍ عظيمٍ، وخطب جسيم، وعلقتُ عليه تعليقا موضحا لمعاني الأحاديث، وباحثا عن أسانيدها ، وسميته : بـ: «**التَّوْضِيْح الحَسَن على إحْيَاء السُّنَن**».

ثم اعلم أني قد كنتُ رأيتُ هذا الكتاب إلى كتاب الحج حرفا حرفا بعد أنْ أَلّفَهُ المشير المذكور، وغيرتُ مواضع منه حيث وجدتُ الحاجة ماسة إليها، ثم بدَا له ينظر فيه ثانيا ويغير ما يحتاج إلى التغيير لزعمه السعة في نظره، فأصلح مواضعَ كثيرة، مما كتب قبل، وقد راجع إلي فيما اشتبه عليه الأمر في قليل من هذا المواضع، واستقل بتحرير أكثره، حتى تغير الكتابُ عن منهجه وانقلبَ موضُوعُه، ولم أَطّلِعْ على ذلك إلّا بعد طبع الحصة الأولى منه، وهي هذه في يدك، ولذا احتيج على تأليف الاستدراك عليه كما ستجدُ الإحالة عليه في كثير من المواضع بالهندية على الحاشية، والله المستعان، وكان الشروع في ذلك للجمعة الأخيرة من رمضان المبارك سنة 1331 من الهجرة النبوية على صاحبها ألف ألف سلام وتحية .اهـ.

وهذه خطبة كتاب: «**إعلَاء السُّنَن**»[9]: الحمد لله أستعينه وأستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا من يهدي الله فلا مُضِلّ له، ومن يضلل فلا هادي له واشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله أرسله بالحق بشيرا ونذيرا بين يدي الساعة ، من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعص الله ورسوله فلا يضر إلا نفسه، ولا يضر اللهَ شيئًا.

أما بعد: فيا أخي انظر أولا في الحصة الأولى من «**إحيَاء السُّنَن**» ينكشف لك حقيقة الرسالة، ثم اسمع ثانيا أنها مست الحاجة لأجل بعض الأسباب التي لا طائل تحت ذكرها إلى تفويض خدمة تأليفها على ابن أختي الفطن البارع الذكي المولوي **ظفر أحمد** ثَبّتَه الله على

---

[8] هو الشيخ أحمد حسن السنبهلي

[9] إعلاء السنن 32/1

المنهج الأرشد، وتبديل اسمها من «**إحيَاء السُّنَن**» إلى «**إعلَاء السُّنَن**»، واسم تعليقها من «**التَّوْضِيْح الحَسَن**» إلى «**إسْدَاء المِنَن**» مع بقاء اسم ترجمتها على حالها، وترميم بعض مقامات الحصة الأولى منها التي أشيعت سابقا، وتلقيب مجموع المضاف والمضاف إليها بالحصة الأولى من «**إعلَاء السُّنَن**» فإذن هذه هي الحصة الثانية منها

وسَرّحْتُ النَظَرَ فيها كالأولى حرفًا حرفًا فوجدتُها والحمد لله أحسن من الأولى روايةً ودرايةً وكفايةً في موضوعها، وباقي التزاماتها في تغير بعض المواضع، وهو يسيرٌ بكثير، وتمييز كلامي من كلامه، ونحو ذلك كالأولى، ولله الحمد لله على ما أبدى وأسدى، وللآخرة خير لك من الأولى .اهـ

ولهذا الكتاب ثلاث مقدماتٍ :

الأولى: سمّاها: «**إنْهَاء السّكَن على مَنْ يُطَالِع إعْلَاء السُّنَن**» من تأليف الشيخ ظفر أحمد العثماني، شرح فيها قواعد مهمة من أصول الحديث على مذهب الفقهاء الحنفية، طبعت أولا طبعة حجرية ، وأخرى في كراتشي، ثم ثالثة بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة الحنفي، وغيّر اسمها إلى: «**قواعد في علوم الحديث**»، وطبعت في دار الفكر العربي بيروت 1990 بدون تحقيق .

الثانية: الجزء الثاني من «**إِنْهَاءَ السّكَن**» وهي مقدمة فقهية لكتاب «**إعلاء السّكَن**» ألفَها الشيخ حبيب أحمد الكيرواني طبعت في كراتشي طبعة حجرية، ثم في دار الفكر العربي بيروت

الثالثة: «**إنجاءُ الوَطَن عن الإزْدِرَاءِ بإمَامِ الزّمَن**» من تأليف الشيخ ظفر أحمد العثماني، في ترجمة أبي حنيفة وأصحابه وتلامذته، طبع في دار الفكر العربي بيروت 1989 باسم : «**أبو حنيفَة وأصحابُه**» .

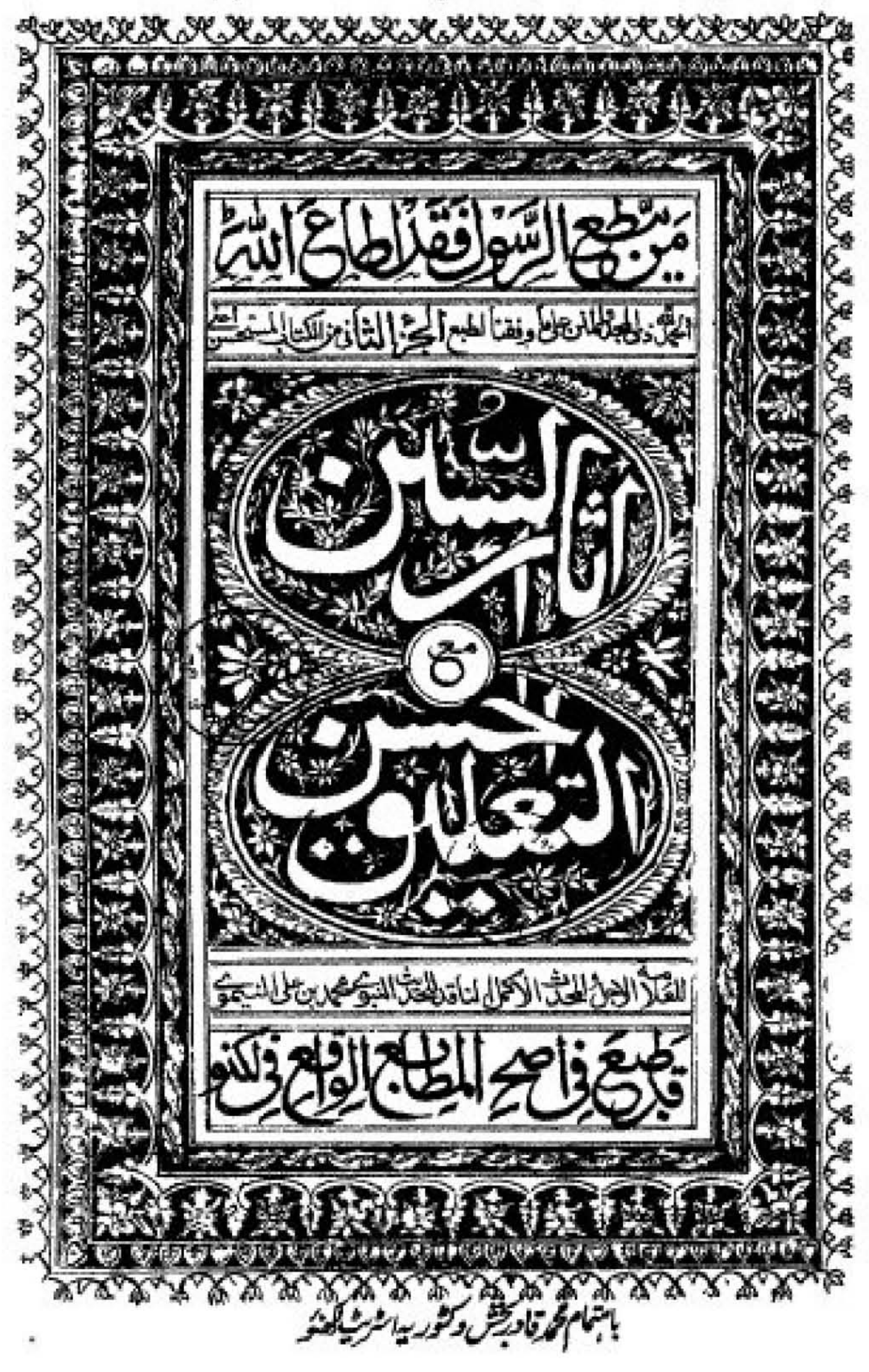
طبعات الكتاب :

طبع «**إِعْلَاءُ السُّنَنِ**» في إدارة القرآن والعلوم الإسلامية كراتشي باكستان 1418 في 22 جزءا، ثم في دار الكتب العلمية بيروت 1997 في 21 جزءا ضمن 16 مجلدا، وعدد أحاديثه: (6123) حديثا، وقد جعل عليه مؤلفُه تعليقاً سمّاهُ: «**إِسْدَاءُ المِنَنِ**».

الأعمال العلمية حول الكتاب:

1 ـ للعلامة الشيخ بديع الدين الراشدي المتوفى -رحمه الله- سنة 1416 كتاب «**إِنْمَاءُ الزّكَن بجَوَاب إنْهَاء السّكَن**»، رَدّ في على المقدمة: «**إنْهَاء السّكَن**» العثماني، وبين ما فيها من شططٍ وإجحافٍ، وطبع في مؤسسة غراس الكويت 1224 بعنوان: «**نَقْضُ قواعِد في علوم الحديث**» في مجلد بتحقيق الشيخ صلاح الدين مقبول أحمد.

2 ـ وللراشدي أيضا كتابٌ آخرَ في انتقادِهِ كُلِّهِ، سَمّاهُ: «**إِعْلَاءُ السُّنَنِ في الميزانِ**»، وهو باللغَة الأردية، طبع في إدارة العلوم الأثرية فيصل آباد باكستان 2012 في مجلدٍ واحدٍ، وله ترجمةٌ عربيةٌ لم تُطبَع بعد .



مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللّٰه

الحمد لله ذي الجلال والنوال الذي وفقنا لطبع الجزء الثاني من الكتاب المستحسن

آثار السنن

مع

التعليق الحسن

للعلامة الأجل المحدث الأكمل الناقد المحقق النبيه محمد بن علي النيموي

قد طبع في أصح المطابع الواقع في لكنو

باہتمام محمد قادر بخش وکشوریہ اسٹریٹ لکھنؤ

صورة من الطبعة الهندية الأولى من: «آثارُ السُّنَنِ» للنيموي

[89]- «آثَارُ السّنَنِ» للشيخ أبي الخير محمد الشهير بظهير أحسن بن الشيخ سبحان علي النيموي الهندي الحنفي (ت1322)[10]

قال في أوله[11]: نحمَدُكَ يا من جعل صدورَنا مشكاةً لمصابيح الأنوار، ونَوّرَ قلوبَنا بنورِ معرفة معاني الآثار، ونُصَلِّي ونُسَلِّمُ على حبيبِكَ المُجْتَبَى المختار، ورسولك المبعوثِ بصحاح الآثار، وعلى آله الأخيار، وأصحابه الكبار، ومتبعيهم الذين اختاروا سنن الهدى واستمسكوا بأحاديث سيد الأبرار.

أما بعد: فيقول الخادم للحديث النبوي محمد بن علي النيموي إنّ هذه نبذةٌ من الأحاديثِ والآثارِ، وجملةٌ من الرواياتِ والأخبارِ، انتخبتُها من الصِّحَاحِ والسُّنَنِ والمعاجم والمسانيد، وعزوتُها إلى من أخرجَهَا، و أعرضتُ عن الإطالة بذكر الأسانيد، وبَيّنْتُ أحوال الروايات التي ليست في «**الصحِيْحَيْن**» بالطريق الحسن، وسَمّيْتُ هذا الكتابَ مستخيرًا بالله تعالى بـ: «**آثار السُّنَن**»، أسأله أن يجعله خالصا لوجهه الكريم، ووسيلة إلى لقائه في جنات النعيم .اهـ.

ولمؤلفه عليه **تعليقٌ** سماهُ: «**التّعْلِيْق الحَسَن**»، طبع بهامش «**آثَار السُّنَن**»، قال **عبد الحيّ الحسني**[12]: كُلُّ ذلك من أبواب الطهارة إلى آخر أبواب الصلاة .

وقد استفاد في تأليفه من الشيخ أنور شاه الكشميري الديوبندي، فكان يعرض عليه ما يؤلفه قطعة قطعة، حتى كان الشيخ أنور كالمرافق له في تأليفه، إلا أنّه تَعَصّبَ فيه لمذهبِ الحنفية.

طبعات الكتاب :

طبع الكتاب أولا في مطبعة أصح المطابع لكنو الهند، ثم في المكتبة الإمدادية كراتشي في مجلد بدون ذكر تاريخ ، تحقيق وتصحيح فيض أحمد، ثم في مكتبة البشرى كراتشي الطبعة الأولى 1432، تحقيق ذو الفقار علي، ثم في المكتبة المدنية بديوبند الهند 1433 تحقيق محمد أشرف، وعدد أحاديثه: (1114) حديثا، والكتابُ غير تامٍ، فقد وصل فيه إلى كتاب الجنائز.

---

[10] النيموي نسبة إلى نيمي، بكسر النون وسكون الياء التحتانية وكسر الميم، وهي قرية بالهند متصلة بعظيم آباد

[11] آثار السنن ص5

[12] ص 146

الأعمال العلمية حول الكتاب :

ألّفَ الشيخُ المحدث محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المُبَارَكْفُورِي الهندي صاحب «**تحفَة الأحْوَذِي**»(ت1353) رَدًّا عليه، سَمّاهُ: «**أَبْكَارُ المِننَ في تَنْقِيْذِ آثَارِ السُّنَنِ**»

قال في أوله[13]: هذه فوائدُ عَلّقْتُهَا على «**آثار السُّنَنِ**» وعلى تعليقه: « **التعليق الحسن**» ، وعلى تعليقِ تعليقِهِ المسمى: «**تَعْلِيْقُ التّعْلِيْقِ**» كلها للمولوي ظهير أحسن النيموي، أكثرُها اعتراضاتٌ عليه، ومناقشاتٌ أو مباحثاتٌ معه .اهـ

طبع في إدارة البحوث الاسلامية بالجامعة السلفية بنارس الطبعة الأولى 1410 تخريج وتعليق: أبي القاسم بن عبد العظيم .

[90]- «اللُّبَابُ المُنتقَى المُلْتقَى بين بُلُوغ المَرَام والمُنتقَى» للشيخ يحيى بن محمد بن لطف الله شاكر اليمني (ت1370)[14]

ذكره **الحبشي** في «**مصادره**»[15]، ولم يذكر عنه شيئاً.

[91]- «مصادر الأحكام الشرعية» للعلامة السلطان صالح بن غالب القعيطي اليافعي اليمني (ت1375)[16]

---

[13] أبكار المنن ص1

[14] يحيى بن محمد بن لطف بن محمد شاكر اليمني، عالم محقق، اجتهد في طلب العلم وتحصيله حتى فاق أقرانه، ورحل إلى مكة فأخذ عن علمائها، نبذ التقليد وانقطع لدراسة علوم الكتاب والسنة حتى صار مجتهدًا مطلقًا، له مواقف في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع الإمام يحيى بن محمد حميد الدين، له تصانيف منها: "إتحاف السائل بواضح الدلائل"، و "الإحازة في طرق الإجازة" أو "إسعاف الأكابر والأصاغر"، و"إرشاد الغبي إلى صلاة النبي"، و"التحذير لأهل الإيمان عن التفسيق والتكفير بلا برهان"، و"التعليق المنبئ للأنام عن أدلة شرح آيات الأحكام"، و"السيل القاطع لأماني أهل الشرك والمطامع"، و"دفع المشكك في وقوع شطر هذه الأمة في الشرك"، وغير ذلك/ ت1370، ترجمته في: هجر العلم ومعاقله في اليمن للاكوع / 2088 ، نثر الجواهر والدرر ص1671

[15] مصادر الفكر الإسلامي باليمن ص78

[16] صالح بن غالب بن عوض القعيطي اليافعي: سلطان الشحر والمكلا بحضرموت، نشأ وتعلم بالمكلا، وآلت إليه السلطنة بعد وفاة عمه عمر بن عوض سنة 1354، وعني بالمطالعة والتأليف، وصنف: مصادرالأحكام الشرعية، في أيامه جددت

قال في مقدمته: لما رأيتُ الناس تركوا كلام الله وكلام رسوله وما لوا الى التقليدِ المَحْضِ رأيتُ أن أجمع كتاباً يُقَرِّبُ إلى أذهان طلبة العلوم الشرعية أحكام الله ورسوله من مصادرها الأصلية، ولو أَنّنِي لمْ أَكُنْ من فرسان هذا الميدان، ولا ممن درس فنون الشريعة بإتقانٍ، ولكنني استعنتُ بكتب فطاحل علماء هذا الفن، وقد انْتَقَيْتُ من بين كتب هذا الفَنّ كتاب: «**منتقى الأخبار**» وشرحه المسمّى: «**نيل الأوطار**»، لجلالة قدرهما لأنسُجَ كتابي هذا على مِنْوَالِهِمَا، لأنهما قد جمعا من الأحكام الشرعية ما لم يجتمعْ في غيرهما، وصارا مرجعا العلماء عند الحاجة إلى طلب الدليل من الكتاب والسنة، ولم أَكْتَفِ بهَذَيْنِ الكتابيْن، بل استعنتُ بكتبٍ أخرى جامعة في التفسير و الحديث والأصول، وقد سَمّيْتُه: «**مصادر الأحكام الشرعية**».

وكان غرضي من تأليفِ كتابي هذا هو مراجعةُ الدليل من الكتاب والسنة بسهولةٍ تامةٍ مع الاطلاع على مذاهب العلماء وآرائهم في كل مسألةٍ، من غير إطنابٍ مُمِلٍّ ولا إيجَازٍ مُخِلٍّ، وذكرتُ الأدلة الشرعية كلها في أول الباب، وذكرتُ بعد كل حديثٍ جرحه وتعديله بعبارة مختصرةٍ، ليعرف الطالبُ درجتَه من الصحة والضعف بسهولةٍ تامةٍ.

وتبعتُ في مسألة الجرح والتعديل الإمام **الشوكاني** فإنه بذَل قصارَى جهدِه في كتابه: «**نيل الأوطار**» في جرح وتعديل الروايات المذكورة في «**منتقى الأخبار**»، ولكنني بينتُ هذه المسألةَ بوجهِ الاختصار ليسهل على المُطَالِع فهمُها من غير تكلفٍ، ومن أرادَ التوسعَ فيها فعليه بالكتب المطولة في هذا الفَنّ، ككتاب: «**نيل الأوطار**» و«**شرح بلوغ المرام**» وغيرهما، ثم بعد ذكر الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة ذكرتُ آراء العلماءِ ومذاهبَهم في كل مسألةٍ، وقد جعلتُ لجميع الآياتِ والأحاديثِ المذكورة في أول كل بابٍ أعدادا مخصوصةً تدل عليها لتسهيل المراجعة، وأشرتُ إلى الآية أو الحديث بعددِه الخصوصي عند البحث عنه في الشرح، فيسهل بذلك الوقوف على دليل المسألة بسهولةٍ وبكل وضوحٍ .

وبَوّبْتُ كتابي هذا كتبويبِ كتاب: «**منتقى الأخبار**» في أكثر المواضيع، وقذ ذكرتُ جميع الأحاديث المتعلقة بالأحكام الشرعية الواردة في كتاب: «**المنتقى**» وكتاب: «**بلوغ المرام**» وغيرهما من كتب الحديث، إلّا ما كان منها ضعيفا جداً، أو مُكَرّراً أو الأحاديث التي لا يترتب

المعاهدة مع الإنكليز، ورضي فيها بأن يكون له مستشار منهم. وأعطوه لقب: سير، قال ابن عبيد الله مفتي حضرموت: ونزل للبريطانيين عن أكثر ما التزمه. وأجريت له جراحة في عظمة الفخذ، بمستشفى في عدن، توفي على أثرها سنة 1375، ونقل جثمانه بالطائرة إلى المكلا ، ترجمته في: الأعلام للزركلي 3/ 194

عليها الأحكام الشرعية، أو ما كان متعلقا منها بالفضائل والوعظ، إذِ القَصْدُ من تأليفي هذا هو ضبطُ الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة الدالة على الأحكام الشرعية فقط ... الخ

طبعات الكتاب :

طبع الكتاب في مطبعة مصطفى البابي الحلبى القاهرة 1948 في مجلدين، ثم في مؤسسة الريان بيروت الطبعة الثانية 1430 في مجلدين.

[92]- «الموجز في أحاديث الأحكام» للدكتور محمد عجاج الخطيب (ت1386)[17]

قيل في وصفه: دراساتٌ علميةٌ لمختاراتٍ من الأحاديث في أبواب: النكاح والفرقة بين الزوجين، وما يلحق بها، وفي الجنايات والتعزير والحدود، والجهاد، والأطعمة والصيد والذبائح، والأضاحي والأيمان والنذور والقضاء، والشهادات والدعاوى والبينات.

طبعات الكتاب

طبع في جامعة دمشق 1395 ـ 1975

[93]- «مجموعة من أحاديثِ الأحكَام» للشيخ العلامة محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ التميمي النجدي الحنبلي (ت1386)[18]

[17] *باحث ومفكر إسلامي سوري في علم الحديث الشريف، ولد في مدينة دمشق سنة 1932، تخرج من كلية الشريعة جامعة دمشق عام 1959، وهو يحمل الشهادة العالية، وكان ترتيبه الأول على دفعته. وتابع دراسته وحصل على الماجستير عام 1962، وبتقدير امتياز، وكان موضوع البحث: (السنة قبل التدوين). ومن ثم حصل على شهادة الدكتوراه في مطلع عام 1966، وبتقدير شرف من جامعة القاهرة من كلية دار العلوم وموضوع البحث: (نشأة علوم الحديث ومصطلحه)، ومع تحقيق كتاب: "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي" للقاضي الرامهرمزي، درّس في ثانويات دمشق قبل حصوله على المؤهلات العالية وبعدها درّس في جامعتها من عام 1966، حتى عام 1980، وفي جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض سنة 1966، حتى 1973، ثم جامعة أم القرى في مكة المكرمة عام 1979، قم جامعة الإمارات العربية المتحدة من عام 1980، حتى 1997، وبعدها أنتقل إلى جامعة الشارقة وعمل فيها حتى 2002، عميدا لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية وأستاذا للحديث وعلومه وكذلك لعلوم الدراسات الإسلامية عموما. / من مقال من موقع وكيبيديا*

[18] الإمام العلامة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب التميمي النجدي، ولد سنة 1311، حفظ القرآن وطلب العلم على مشايخ عصره قبل فقده لبصره، واستمر في الطلب إلى أن تصدر للإفتاء والتدريس، عين قاضياً في الغطغط، ثم كان خطيباً للجامع الكبير، ومفتيا للبلاد، ورئيسا لرابطة العالم الإسلامي والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، له مصنفات منها: "الفتاوى" طبعت مع رسائله في 13 جزءًا، من جمع الشيخ محمد بن

ذكره الشيخ **عبد الرحمن بن عبد اللطيف آل الشيخ** في كتابه: «**مشاهِير علمَاء نَجْد**»[19] قال: له مجموعة في أحاديثِ الأحكام، رتّبَها على أبوابِ الفقه، لا تزالُ محفوظةً في ملفاتِها.اهـ.

[94]- «أصُولُ الأحْكَامِ» تأليف الشيخ العلامة عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي الحنبلي (ت1392)[20]

قال في مقدمته[21]:الحمدُ لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق رحمةً للعالمين، و أشهدُ أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، إلٰه العالمين والآخرين، وأشهد أن محمدًا عبده و رسوله الصادق الأمين، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه والتابعين، وسلم تسليما كثيرا، أما بعد: فهذا مختصرٌ يشتملُ على أصول الأحكام من الكتاب والسنة، هذبتُه تقريبًا لطالبي مناهِجِ المِلّةِ، ولِوَهَنِ القُوَى وتَفَرُّقِهَا، وضُعْفِ الهِمَمِ وتَشَعُّبِهَا، بَالَغْتُ في اختصارِه، ليَسْهُلَ حفظُه[22]، واللهَ أسألُ أنْ ينفعَ به، وأنْ يجعلَه خالصًا لوجهه، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

طبعات الكتاب :

قاسم، و"الجواب الواضح المستقيم في التحقيق في كيفية إنزال القرآن الكريم"، ورسالة "تحكيم القوانين"، وغير ذلك/ ت1389، ترجمته في: مشاهير علماء نجد ص169، الأعلام للزركلي 307/5

[19] الأعلام للزركلي 307/5، والمذهب الحنبلي، دراسة في تاريخه وسماته وأشهر أعلامه ومؤلفاته للتركي 331/1

[20] الشيخ العلامة عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي القحطاني نسبا، أبو عبد الله: فقيه حنبلي من أعيانهم في نجد. ولد بقرية البير من قرى المحمل قرب الرياض، وأولع في أوليته بالتاريخ والأنساب والجغرافية، ووقعت له قضية بسبب التاريخ، فأحرق كثيرا من أوراقه، له مصنفات منها: "أصول الأحكام الأحاديث المتعلقة بالأحكام"، و"السيف المسلول على عابد الرسول"، وجمع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية - في 30 مجلدا، سافر من أجل البحث عنها إلى بلاد كثيرة، وله: "الدرر السنية في الأجوبة النجدية"، و"فتاوى ورسائل لعلماء نجد"، وتراجم أصحاب تلك الرسائل طبع في 104 صفحات، وكان قد عمل في مطبعة الحكومة بمكة ثم تولى إدارة المكتبة السعودية في الرياض، واعتزل العمل في مزرعة له قرب العمارية وتوفي متأثرا من حادث سيارة سابق وقع له سنة 1349، مصادر ترجمته: مجلة العرب 979/5 و 316/7، مشاهير علماء نجد 432 ، الأعلام للزركلي 336/3

[21] أصول الاحكام 5/1

[22] قال المؤلف بالهامش: حتى اقتصرتُ على الشواهد المأخوذ بها، وعلى البخاري ومسلم أو أحدهما، لاتفاق أهل العلم على صحة ما أخرجاه أو أحدهما، وما ليس فيهما أو في أحدهما ورواه أهل السنن وغيرهم وصححه أحمد أو البخاري أو الترمذي وأمثالهم، أو بعض من رواه، وقد أقتصرُ على من صحح أو تحسين الترمذي.

طبع الكتابُ الطبعة الثانية في مؤسسة النور للطباعة، والطبعة الثالثة بدون ذكر دار النشر سنة 1408، والرابعة 1424

ولمؤلِّفِهِ عليه شَرْحٌ سماهُ: «**الإِحكَام شرح أُصُولُ الأَحْكَامِ**»، قال في مقدمته[23]: الحمدُ لله الذي شَرَحَ صَدْرَ من اجتبَاهُ لمعرفةِ الأحكام، وأبدَع الإحكام أحمده سبحانه على ما أولاه من جَزِيلِ الفضل والإنعام، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، الأحد الصمد الملك العلام ذو الجلال والإكرام أبان الحجة وأوضح المحجة ورفع أعلام السنة بالكتاب والسنة ووفيا بالأحكام، وأشهدُ أنّ محمدًا عبده ورسوله سيد الأنام -صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه البررة الكرام- ومن سار على منهاجِهم واستقَام وسلّم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد: فإن أَجَلّ ما اشتغلَ به المشتغلون، وأعلى ما شَمّرَ إليه العاملون، وأشرف ما تنافس فيه المتنافسون، هو معرفةُ الكتاب والسنة، فهما النِّعْمَةُ المُسْدَاة، والرحمة المُهْدَاة، نصبهما الله لنا أعلى علم للهداية، وأوضح محجة للعناية، وهما ينبوع الرسالة، وأساس الملة والديانة، وأعظم العلوم منزلة، وأرفعها قدرًا، وأقربها فهمًا، وأغزرها علمًا، وأسهلها عبارة، وأوضحها دليلاً، ومع ذلك سلك الكثير سواهما سبيلاً، وقطعوا أعمارهم فيما لا يتخذ معتمدًا ولا تأصيلاً، ومن له رغبة فيهما وفي الشرب من معينهما قد تَكَاثَفَتْ عليه العوائق، وتَدَاعَتْ عليه الطرائق، وتكالف تناول تلك الحقائق، فساهمتُ في تسهيل ما استصعب، وجمعتُ مختصرًا لطيفًا انتقيته من الآيات القرآنية، و الأحاديث النبوية، في الأحكام الفقهية، سَهْل المَنَال، واضح المِنْوَال، وهذا شَرْحٌ له مُوجَزٌ مقتبسٌ من كلام الأئمة الأعلام، يُوَضِّحُ معانيهِ، ويُؤَيِّدُ مَبَانِيه، أردفتُه بآياتٍ وأخبارٍ، وبإجماعِ الأئمة الأخيار، أو قول جمهور السلف الأطهار، وبترجيح شيخ الإسلام وغيره من فحول أماثل الأَحبَار، يُغنِيكَ في وقتٍ قليلٍ عن مطالعةِ عدةٍ من الأسفار، وعلى الله اعتمادي، وإليه تفويضي واستنادي، لا إله غيره، ولا رب سواه.

وما أوردته من الأحاديث: فإن كان قد رواه البخاري ومسلم أو أحدهما لم أذكر غيرهما من الرواة، لاتفاق أهل العلم على صحة ما أخرجاه، أو أخرجه أحدهما، أما ما لم يروه واحد منهما ورواه أهل «**السنن**» الأربعة: أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة، وغيرهم كأحمد، ومالك، والشافعي، وكابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، والبيهقي، وغيرهم، وصححه أحمد،

---

(23) الإحكام شرح أصول الاحكام 5/1

أو البخاري، أو الترمذي، أو شيخ الإسلام، أو ابن القيم، أو الحافظ ابن حجر، أو أمثالهم فأذكر بعض من رواه كالخمسة أحمد وأهل «**السنن**»، أو هم أو بلفظ الأربعة، أو الثلاثة وهم ما عدا ابن ماجة، أو اقتصر على أحد مُخَرِّجِيهِ تسهيلا.

وقد أقتصرُ على بعض من صححه، أو تحسين الترمذي، وما رواه أهل « **السنن**» وغيرهم، أو بعضهم وصححه أحد الحفاظ: كابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وأمثالهم، وسكَتَ عنه أبو داود، والمنذري أو صححه، فاقتصر على بعض رواته دون من صححه وتكلم فيه لاستناده إلى غيره من النصوص، أو الأصول الشرعية لاتفاق أهل العلم أو جمهورهم على جواز الاحتجاج والعمل بما صححه بعض الحفاظ.

وما لم يُصَحِّحْهُ أحدٌ منهم أذكرُه وضعفَه، وإنْ كان أنه لا يلزم منه أن يَدُلّ على الحكم بانفراده، لكن أُثبِته لانضمام غيره إليه، وملائمته لأصول الشرع، ونقلِ أهل العلم له، وعملهم به أو جمهورهم، وهم لا يجمعون إلا على ما له أصلٌ في الكتاب والسنة.

وما ذكرتُه عن الصحابة -رضي الله عنهم- فهو إما إجماعٌ أو قولُ الجمهور، مع أنه لم يزل أهل العلم يحتجُون بفتاويهم وأقوالهم في كل عصرٍ ومصرٍ، لا ينكره منكرٌ، وحكى بعض المالكيةِ الإجماع على جواز الاحتجاج بأقوالهم.

طبع الشرحُ بدون ذكر دار النشر الطبعة الأولى سنة 1375، والثانية 1406، وأحاديثُ الكتابِ غير مرقمة .

[95]- «فِقْهُ السّنَنِ والْآثَارِ» تأليف الشيخ محمد عميم الإحسان ابن السيد أبي العظيم عبد المنان المجددي البركتي الحنفي (ت1395)

قال في مقدمة كتابه[24]: الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق كافة للناس بشيرا ونذيرا وعلمه وآتاه جوامع الكلم فعلم المؤمنين الكتاب والحكمة وهداهم و زكاهم، اللّٰهُمَّ صل وسلم وبارك على سيدنا محمد، وعلى آل سيدنا محمد، صلاة وسلاما دائمين مقبولين، تؤدي بهما عنا حقه العظيم.

---

(24) فقه السنن والآثار ص75

أما بعد: فقال عبد ربه الوالِي، المُشتَغِلُ بالحديثِ النبويِ، السيد محمد عميم الإحسان بن السيد أبي العظيم عبد المنان الحنفي المجددي البركتي، الشهير بالمفتي، عامله الله تعالى بلطفه الجَلِيّ والخَفِيّ: هذا ما تيسر لي جمعُهُ من الأدلة الحديثية، على فروع الأحكام وأصول الدين والترغيب والترهيب والأخلاق والإحسان والأذكار وغيرها، انتخبتُه من كتب الأئمة المشهورين، والحفاظ المعتمدين، مع العزو إليهم، واجتهدت في اختصاره وتحرير ألفاظـه، ورتبته على الترتيب الفقهي، وسميتُه: «**فقه السنن والأثار**»، و ذكرتُ فيه من تصحيح الحديث أو تحسينه أو تضعيفه والكلام على رواته جرحا وتعديلا و التأويل والترجيح فـي الأحاديث المختلفة فـي بادي النظر، معزيًا إلى من عثرتُ عليه ممن صححه؛ أو ضعفه؛ وتكلم فيه؛ أو تأوله من الأئمة والمحدثين، وقد بذلتُ جهدي في كتابي هذا، وتتبعتُ وتفحصتُ فيه كتبًا كثيرةً، حتى جاء كتابًا مفيدًا نافعا، شأنه عظيمٌ، ونفعه إن شاء الله تعالى عميمٌ، فالحمد لله، والله -تبارك وتعالى- المسؤول أن ينفعنا بذلك ومن قرأه؛ أو حفظه؛ أو نظر فيه، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم، موجبا لرضاه وتقبله قبولا حسنا، وأن لا يجعل ما علمناه علينا وبالا، إنه تبارك وتعالى على كل شيء قدير، و بالإجابة جدير، وحسبنا الله ونعم الوكيل، وصلى الله تعالى وسلم على خير خلقه محمد، و آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

طبعات الكتاب :

طبع هذا الكتاب أولا في بلاد الهند، ثم ثانيا في دار الكتب العلمية بيروت 2014 في مجلد ضخم، بتحقيق محمد سيف الإسلام بن محمد رقيق الأزهري البنجلاديشي، و أحاديثُ الكتابِ غير مرقمة .

[96]- «المجموعة النافعة من مستدلات الفقه الحنفية من الأحاديث الساطعة النبوية» أو «أدلة الحنفية من الأحاديث النبوية على المسائل الفقهية» للشيخ محمد عبد الله بن مسلم البهلوي الحنفي (ت1398)[25]

قال في خطبة الكتاب: الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وخاتم النبيين وشفيع المذنبين محمد وعلى آله الطاهرين وأصحابه الراشدين وأتباعه أجمعين صلاة وسلاما دائمين برحمتك يا أرحم الراحمين

أما بعد فهذه أحاديثُ جمعتُها من مصادر موثوقة، والتقطها من كتب متفرقة مسندة، مع آثار موقوفة مناسبة للأبوابِ، وراعيتُ في أحاديثِ الأحكام مسائل الإمام أبي حنيفة -رحمه الله-لتكون عند طلبة الحديث الحنفيين حجة على صحة مذهب فقيه الأمة -رحمه الله- وسكينة لقلوبهم في موارد الخلاف بين الأئمة .

والموضوع يحتاج الى فرصة واسعة، ومهارة فائقة، واشتغال جيِّد، ولستُ من فرسان هذا المضمار، وقديما قيل في المثل: "الجحش لما بذك الأعيار".

فبفضل الله و كرمه وحوله وقوته تقدمتُ رجاء للبركة وخدمة للطلبة، والله سبحانه أسأل أن ينفع بها المؤلف والطلبة، وسميتُها: «المجموعة النافعة من مستدلات الفقه الحنفية من الأحاديث الساطعة النبوية» على صاحبها الصلاة والسلام. اهـ

وقد ابتدأ كتابَه بكتاب الإيمان ثم أتبعه الأبوابَ الفقهية المعهودة، وانتهى بكتاب المناسك، وقال: هذا تمام ما يسر الله سبحانه لعبده الضعيف المدعو بعبد الله بن مسلم عفا الله تعالى عنه وعن والديه ومعلمه وعن المؤمنين والمؤمنين من ربع العبادات ...

طبعات الكتاب :

طبع الكتاب طبعات حجرية قديمة في باكستان، ثم حديثا في دار القلم بيروت 1431 تحقيق محمد رحمت الله الندوي في مجلد، وعدد أحاديثه: (1473) حديثا.

---

[25] الشيخ عبد الله بن مسلم البهلوي الهندي الحنفي، كان من العلمان المشهورين في بلدة ملتان بباكسنان، من شيوخه محمد أنور شاه الكشميري، والشيخ أشرف علي التهانوي، وشبير أحمد العثماني وغيرهم، له مؤلفات منها: التفيبر البهلوي، طبع بعضه، وكتابه هذا، وغير ذلك، توفي سنة 1398، بتصرف من مقدمة المحقق ص9.

[97]- «المنتقى المختار جملة من الأحاديث النبوية الصحاح في أصول الاحكام» لعبد الفتاح اسماعيل شلبي وسعد اسماعيل شلبي

طبعات الكتاب :

طبع في دار مصر للطباعة القاهرة، الطبعة الأولى 1397

القرن الخامس عشر

[98]- «فَيْضُ الغَفّارِ في أحاديثِ المُختار» للشيخ محمد بن أحمد الملقب بالدّاهِ الشَنقِيطي المغربي المالكي (ت1403)[1]

قال في أوله[2]: الحمد لله الذي جعل العلم أفضل ما سعى له وما له المرء دعى، ولا سيما علم الحديث، فإنه أفضل العلوم واشرفها، والصلاة والسلام على من أعطي جوامع الكلم، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، ومن تبعه إلى يوم الدين

وبعد: فيقول أفقر العبيد إلى مولاه، ولا سيما في رَمسِه، وفي وقوفه بين يدي الإله، الطالب من ربّه أنْ يقابله بما يرضاه، وأنْ يجعل الجنة الفردوس مثواه، محمد بن أحمد الملقب بالدّاهِ الشنقيطي إقليما.

فإنّي جمعتُ في هذا المُصَنّفِ ما اتّفَقَ عليه الصِّحَاحُ الخمسةُ[3] من الأحاديثِ التي تتعلق بالأحكام، تاركًا السندَ والتكرارَ، وإن اتّفَقُوا في الّلفْظِ والراوي أَتَيْتُ بلفظِ البخاري غالبا، ومسلم نادرا، وإن اختلفوا في اللفظ أو الراوي و اتّحَدَ المعنى أتيتُ بلفظ المخالف

والصِّحَاحُ الخمسةُ هي: «**صحِيح البُخَاري**»، وهو محمد بن إسماعيل البخاري، ولد ببخارى يوم الجمعة ثالث شوال سنة مائة وأربع وتسعين، وتوفي ليلة عيد الفطر سنة مائتين وست وخمسين، تربى في بلاده، وحفظ القرآن، وتفقه في الدين، وبرع في علم الحديث، وألف كتابه «**الجامع الصحيح**»

---

[1] الشيخ محمد بن أحمد الداه الشنقيطي المغربي، فقيه مالكي، ولد سنة 1334، تلقى العلم في بلده شنقيط، ثم هاجر إلى السودان، وسكن مدينة الأُبيّض عاصمة كردفان، وأقام بها بقية حياته، وكان إمام جامع الختمية بها، له مصنفات منها:"شرح إضاءة الدجنة"، و"الآيات المحكمات في التوحيد والعبادات والمعاملات"، و"فتح الوهاب شرح بلوغ المرام"، و"فتح الرباني شرح رسالة القيرواني"، و"اختصار سنن البيهقي"، وغير ذلك، توفي سنة 1403

[2] فيض الغفار ص10

[3] إطلاق الصحاح على الكتب الستة فيه تساهل كبير قال الحافظ العراقي في ألفية الحديث:

ومن عليها أطلق الصحيحا فقد أتى تساهلا صريحا

في ست عشرة سنة، وضمنه أربعة آلاف حديث أصول دون المكرر، والمكرر سبعة الاف ومائتان وخمسة وسبعون

و«**صحيح مسلم**» وهو مسلم بن الحجاج النيسابوري، ولد سنة مائتين وست، و توفي سنة إحدى وستين ومائتين، وكان -رحمه الله- عالما ورعا متقنا، اتفق العلماء على صحة **صحيحه**، وقد ضمنه أربعة آلاف حديث أصول دون المكررات

و«**سنن أبي داود**»، وهو سليمان بن الأشعث السجستاني، ولد -رحمه الله- في سنة مائتين واثنين، وتوفي في شوال سنة مائتين وخمس وسبعين، كان –رضي الله عنه- عالما متقنا، وكتابه على صحته، وقد ضمنه أربعة وسبيعين ومائتي حديث وخمسة آلاف حديث

و«**سنن الترمذي**» وهو محمد بن عيسى الترمذي ولد سنة مائتين، وتوفي بترمذ في رجب سنة مائتين وتسع وسبعين، وكان –رضي الله عنه- عالما، أخذ عن البخاري، وكتابه معدود من الصحاح

و«**سنن النّسَائي**» هو أحمد بن شعيب الخراساني، أول سنة مائتين وخمس عشرة، و توفي في صفر سنة [ثلاث] مائة و ثلاث، وكان –رضي الله عنه- عالما، وكتابه معدود من الصحاح

وأرجو ممن اطّلَع على كتابي هذا أن ينظرَ إليّ بعَيْنِ الرضا، فما كان من نقصٍ كمّلَه، ومن خطأٍ أصلَحَه، فقَلّمَا يخلُص مصنفٌ من الهفواتِ، إما لغفلةٍ؛ أوسبق قلم في المنقولاتِ، وأطلبُ من الله العونَ والتوفيق، وقبولَ العمل، إنّه على كل شيءٍ قديرٌ، و بالإجابة جديرٌ، فهو حسبي ونعم الوكيلُ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم.

طبعات الكتاب :

طبع «**فَيْضُ الغَفّار**» في مكتبة القاهرة لصاحبها علي يوسف سليمان، الطبعة الثالثة 1389، وصور في دار الفكر بيروت بدون تاريخ، وعليه تعليقات للشيخ عبدالله بن محمد بن الصديق الغماري (ت1413)، ومعه شرحُ مؤلفِه عليه، المسمى: «**فَتْحُ الإِلَه**»، وأحاديث الكتابِ غير مرقمة .

[99]- «فتحُ الرّحيم على فقهِ الإمام مالِك بالأدِلّة» له أيضا

وهو كتابٌ ضمنَه مَتْنًا فقهيًا مَنثورًا، ثم سَرَدَ بهامشه أدلة تلك الأحكام الفقهية على مذهبِ إمامِ دارِ الهجرةِ مالك بن أنس –رحمه الله-.

قال في أوله[1]: الحمد لله رب العالمين الملك العظيم الكبير الغني اللطيف الخبير، المتفرد بالعز والبقاء والغرادة والتدبير....، ولما كان الاشتغالُ بالعلم من أنفع الطاعات، وخصوصا علم الفقه، للتكفل بيان الحلال والحرام، وكان فقه مذهب مالك أهلا لذلك، صنفتُ فيه هذا المختصر، وقد آتي بالآية أو الحديث أو الأثر أو بعض كلام العلماء دليلا على بعض مسائله، جاعلا المتن على حدة، والأدلة كذلك، وما عزوتُه لمالك ففي «**موطئِه**» و ما عزوتُه للبخاري ففي «**صَحِيْحِه**» وما عزوتُه لمسلم كذلك، وما عزوتُه للشافعي ففي «**مُسْنَدِه**»، وما عزوتُه لأحمد وأبي داود الطيالسي كذلك، وما عزوتُه للترمذي ففي «**سُنَنِه**»، وما عزوتُه للنسائي وابن ماجة وأبي داود السجستاني كذلك، وما عزوتُه للحاكم ففي «**مُستَدرَكِه**»، وما عَزَوْتُهُ «**للمُدَوّنَةِ**» فهو فيها برواية عبد السلام بن سعيد الملقب بسحنون عن عبد الرحمن بن القاسم أو عبد بن وَهْب، وبالله أستعين فهو حسبي ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم، وصلى الله عل سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعه إلى يوم الدين.

طبعات الكتاب :

طبع هذا الكتابُ في دار الفكر بيروت الطبعة الثالثة سنة 1399 في مجلدٍ واحدٍ، بدون تحقيق ولا تخريج، وهو في حاجة لهما، والله أعلم .

[100]- «المُنتخَبُ من أدِلّةِ الشَّرِيعَةِ» للشيخ أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي (ت1429)

وهو كتاب مختصر، يشتمل على غالب أحكام الشريعة الإسلامية من الكتاب العزيز والسنة النبويّة المخرجة في «**الصّحِيْحَين**» و«**مسنَد الإمام أحمد**» و«**السُّنَنِ الأربعَة**» وغيرها، مع ذكر من صَحّحَهَا أو حَسّنَهَا أو ضَعّفَهَا، وقد ترك المنسُوخَ والضعيف مع ذكر بعض الإيضاح لبعض الكلمات، والجمع بين الأحاديث إذا احتاج الأمرُ إلى ذلك.

طبعات الكتاب :

طبع الكتاب في المطابع الأهلية للأوفست الرياض الطبعة الأولى 1405، في مجلد واحد عدد صفحاته 341 صفحة .

---

[1] فتح الرحيم ص3

[101]- «الأحكام المهمة من أحاديث رسول الأمة» للشيخ عبد الله بن صالح المحسن القصيمي (ت1432)

قال في مقدمته: الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم مالك يوم الدين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، نبينا محمد الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فقد جمعتُ من الأحاديث الصحيحة من **الكتب الستة ومسند الإمام أحمد** ومن غيرها، وجعلتُ منها أحاديثَ المتن ، وأكثرها في الصحيحين أو من أحدهما

وشرحتُها أولا المعاني المفردة، ثم الفوائد، ثم الشرح الإجمالي، ثم الإتيان مما ورد من الأحاديث في معناها متصلة بالشرح لإتمام الفائدة ، وبعض الأحاديث لم أذكر فيها سند الصحابي للاختصار، ولأن الصحابة كلهم عدولٌ، وذكرتُ كل مخرج إما باسمه أو بالرمز الى اسمه، وفيه تنبيهاتٌ مفيدةٌ، وأسميتُه: الأحكام المهمة من أحاديث رسول الأمة ، وشرحها وأدلة حول معناها.

هذا وأسال الله رب العالمين أن يجعله نافعا عاجلا وآجلا، إنه سميعٌ مجيبٌ، يجيبُ دعوةَ الداعي إذا دعاه آمين.

طبعات الكتاب :

طبع في دار كنوز إشبيليا الرياض الطبعة الأولى 1424، عدد أحاديث الكتاب: (212) حديثا.

[102]- «التّهذِيبُ في أدِلّةِ متن الغايَةِ والتّقرِيبِ» للشيخ مصطفى ديب البغا الميداني الدمشقي الشافعي (معاصر)[1]

وكتاب «**الغَايَة والتّقْرِيب**» متنٌ مشهورٌ عند الشافعية باسم: بـ «**متن أبي شجاع**»، نسبة لمؤلفه **شهاب الدين أبي شجاع أحمد بن الحسين الأصفهاني**[1]

---

[1] مصطفى ديب البغا الميداني الدمشقي، من فقهاء الشافعية، ولد سنة 1938، خطيب مسجد الغواص بدمشق سابقاً، ثم مسجد زين العابدين، عين مدرساً في كلية الشريعة في جامعة دمشق، ثم كلية الشريعة في جامعة اليرموك، ثم جامعة العلوم الإسلامية العالمية الأردن، له مصنفات منها: "أصول الفقه: دراسة عامة"، "تسهيل المسالك بشرح وتهذيب عمدة السالك"وعدة الناسك" لابن النقيب، و"الهديّة المرضية شرح وأدلة المقدمة الحضرمية"، و"التحفة الرضية في فقه السادة المالكية شرح متن العشماوية"، و"بحوث في علوم الحديث ونصوصه"، و"بحوث في الفقه المقارن"، وغير ذلك .

قال خطبة كتاب[2]: الحمد لله وحده، القائل في كتابه: {**فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ**}[3]، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، القائل فيما أوتي من جوامع الكلم: «**مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْراً يُفَقِّهْهُ في الدينِ**» متفق عليه، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان، ففقه في دين الله -عز وجل-، فعلم وعلّم، وبعد:

فإنّ كتابَ «**متن الغَايَةِ والتّقْرِيْبِ**» من خير كتب الفقه الشافعي، شكلاً ومضموناً، فهو على صِغَرِ حجمه قد اشتملَ على جميع أبوابِ الفقه، ومُعْظَمِ أحكامِه ومسائله في العبادات و المعاملات وغيرها، مع سهولة العبارةِ، وجمال اللفظِ، وحسن التركيب إلى جانب ما امتاز به من تقسيمات موضوعية، تُسَهِّلُ على المتفقه في دين الله تعالى إدراكَه و استحضارَه، ويمتازُ هذا الكتاب بما كتب الله تعالى له من قبول، فتجد طلاب العلم و العلماء، قديماً وحديثاً، مقبلين عليه درساً وتعليماً، وفهماً وحفظاً، وإيضاحاً وشرحاً، ولما كان هذا المختصر قاصراً كل ذكر الأحكام الفقهية دون التعرض لأدلتها، وطلاب العلم اليوم تهفو نفوسهم إلى أخذ الحكم الشرعي مؤيداً بدليله، رغبت أن أخدم دين الله -عز وجل-، و أقدم للشبابِ المسلم المثقف، وكل فقيهٍ ومتفقهٍ، هذا الكتاب الذي أحبّه الجميع وأَلِفُوه، مزيناً بالأدلة التي تجعلهم على بصيرة في دينهم، وتزيدهم يقيناً في شريعتهم، وتثبتاً في عقيدتهم، و اطمئناناً في عباداتهم، واستقامة في تصرفاتهم ومعاملاتهم، وكان فضل الله تعالى عليّ كبيراً، إذ وفقني إلى هذا العمل، بعد أن استشرتُ فيه أفاضل أساتذتي في الفقه خاصة، و في علوم الشريعة عامة، فسُروا له، ورغبوا به، وشجعوا عليه.

وكان عملي مقتصراً على ذكر الأدلة النقلية، من كتاب وسنّة وآثار للصحابة وقلما أتعرض للتعليلات العقلية والاستدلالات القياسية، وإن ذكرت شيئاً منها أحياناً.

والتزمتُ غالبآ الأدلة التي ذُكِرَتْ في كتب المذهب، إلا إذا وجدتُ دليلا أقوى و أوضح عدلتُ إليه وذكرتُه، وأخذتُ نفسي أن أرجعَ في هذه الأدلة إلى مراجعها الأصلية، ما أمكن ذلك، وخاصة كتب الحديث لآخذ النّصّ منها، وأُثبِتُ رقمَ الحديث المتسلسل إن وُجِد، أو الصفحة والجزء المثبت فيهما الحديث، وقلما أعتمدُ على مصدر آخر في تخريج الحديث، وأما الآيات فأذكر رقمها والسورة

---

(1) شهاب الدين أبو شجاع أحمد بن الحسين بن أحمد الأصفهاني، فقيه من علماء الشافعية، له كتب منها: "التقريب"، و يسمى: "غاية الاختصار"، و"شرح إقناع الماوردي"/ 593، ترجمته: طبقات الشافعية السبكي 38/4، الأعلام للزركلي 116/1

(2) التذهيب ص5

(3) التوبة:122

الموجودة فيها، ثم أذيل النص المستدل به بشرحِ غريبِ ألفاظه، بحيث يسهل فهمه؛ ويستبين وجه الاستدلال به الأمر، ولم ألتزم ذلك دائماً، لأنّي لم أقصد شرح الكتاب، لوفرة الشروح له، وإن وجدتُ قولا ضعيفاً في المتن بينتُ ما هو الأصح والأقوى مسترشدًا بكتب المذهب المعتمدة، وربما أشرت إلى المرجع، وقد لا أشير.

ولم يَفُتْنِي أَنْ أضيف أحياناً بعض الأحكام، أو أذكر بعض الفوائد، رغبة في إتمام النفع ورجاء أن يجزل الله تعالى المثوبة والأجر، وأبقيتُ الأصل على حاله في أعالي الصفحات، وجعلتُ عملي حواشي ذات أرقام أسافلها، وسَمّيْتُهُ: «**التّذْهِيبُ في أدلةِ متن الغَايَةِ والتّقْرِيب**»، مشيراً إلى أنّ الأدلة خيوط ذهبية تنتظم الأحكام الشرعية وتوشحها.

والله تعالى أسأل أنْ يجعلَ عملي هذا خالصاً لوجهه، ويقبله صدقة جارية لي ولوا لدَيّ ولمن له حق عليّ، إنه على ما يشاء قدير، وبالإجابة جدير.اهـ

طبعات الكتاب :

طبع كتاب: «**التّذْهِيب**» في دار الإمام البخاري دمشق 1398، ثم في دار ابن كثير دمشق بيروت الطبعة الرابعة 1409 .

[103]- «إتحاف الأنام بشرح أحاديث الأحكام» للدكتور أبي عمر عبد العزيز بن الصغير دخان (معاصر)

قال في مقدمة الكتاب مُبَيّنًا منهجَه فيه: قمتُ بالرجوع الى مصادر الحديث ، وجمعتُ منها جملة من الاحاديث المتعلقة بالأحكام، ثم رجعتُ في شرحها وبيانها الى أهم كتب شروح الحديث الموجودة وخاصة تلك الكتب التي اهتمت بدراسة الحديث وفق المنهج المتبع في ذلك، ولم تخرج الى التفاصيل الفقهية الكثيرة ذلك لأني لاحظتُ خلال مطالعاتي وقراءاتي في كتب شروح الحديث أن بعضهم يخرج في تدريسه للحديث عن المنهج الصحيح السليم في ذلك ويضحى سلوكه في ذلك أشبه بمن يدرس مادة الفقه، بل هو الفقه نفه حيث يستطرد في ذكر الأدلة التفصيلية الأخرى من القرآن والسنة والاجماع والقياس، ويضيع المرءُ دراستَه وسط الزحام الشديد من الأدلة والمناقشات ...

وقد مشى فيه على طريقة منهج واحد، وهي دراسة سند الحديث، ثم ذكر سبب ورود الحديث إنْ وجد، ثم غريب الحديث، ثم شرحٌ مجملٌ للحديث، ثم ذكر الأحكام المستنبطة من الحديثِ، ثم وصفَ ترتيبه للكتاب فقال:

مَشَيْنَا في ترتيبِ الكتاب على أبوابِ الفقه تيسيرا على مَنْ يطالعه، ويروم الاستفادة منه، وباعتبار أهم ما دَلّ عليه الحديثُ من الأحكام الشرعية . اهـ

طبعات الكتاب :

طبع في مؤسسة الريان بيروت 1423، وقدّم له القاضي محمد بن إسماعيل العمراني، والدكتور محمد حسن مقبول الأهدل.

[104]- «بُغيَةُ الحُفّاظِ من أحاديثِ الأحكَامِ» للشيخ يوسف بن محمد العبيد (معاصر).

قال مؤلفه مُقَدِّماً لكتابه: الحمد لله على إحسانه، والشكر له على توفيقه وامتنانه، وأصلى وأسلم على صفوة رسله وأنبيائه، وصلى الله عليه وسلم تسليما كثيرا، أما بعد:

فهذا كتابُ: «**بُغْيَةِ الحُفّاظ من أَحَادِيثِ الأَحْكَامِ**»، انتخبتُه من كتابَيْ: «**عمدة الأحكام**» للحافظ الإمام محدث الإسلام تقي الدين أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي المقدسي -رحمه الله-، و«**بُلُوغ المَرَام من أَدِلّةِ الأَحْكَام**» للحافظ الإمام شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني المعروف بابن حَجَر -رحمه الله-، فهما بحَقٍّ أشهرُ كتبِ أحاديثِ الأحكام المختصرة، وقد وضع اللهُ لهما القبول عند أهل العلم، فانتخبتُ من «**البُلُوغ**» ما كان في «**الصّحِيْحَيْن**» أو أحدهما، وأضفتُ إليه من «**العُمْدَة**» ما ليس في «**البُلُوغ**»، فجميعُ أحاديثِ «**العُمْدَة**» مسطورة فيه، إما بلفظ «**العُمْدَة**» أو بلفظ «**البُلُوغ**»، ورتبتُه ترتيبًا فقهيًا، ونسبتُ كل حديثٍ فيه إليهما برقمه، وسَهّلْتُ لطالبِ العالم الإحالة على شرحهما من «**فَتْحِ البَارِي**» و«**شرح النّوَوِي**» لمسلم بأرقامها، وحَشّيْتُهُ بما يُوَضّحُ غَرِيْبَهُ، ويُفِيْدُ النّاظِرَ فيه، وأسأَلُ اللهَ التّوْفِيْق والسّدَادَ، وأنْ يَنْفَعَ به ويُبَارِكَ، إنّه سميعٌ مجيبٌ.

طبعات الكتاب :

طبع في مكتبة الرشد الرياض 1425، بلغت أحاديث الكتاب: (934) حديثًا.

[105]- «المُصَفّى في فِقْهِ الشريعة آياتها وأحاديثها وإجماعاتها» لأبي محمد عبد العزيز ين علي الحربي الظاهري (معاصر)

قال في مقدمته: هذا كتابٌ جمعتُ فيه أدلةَ الأحكام وأحاديثَهَا وإجماعاتِها، أما الآيات فلم أَعُدْ فيها إلى كتابٍ بعينه، لقُربها من الذهن، وتذكر أكثرها بأدنى تدبُرٍ، فقد يسر اللهُ الذكرَ على الألسنة تلاوةً، وعلى العقول فهماً، وفي القلوبِ حفظاً، ومن الآيات ما ليس بصريحٍ في حكمٍ من الأحكام، ووضعتُها عن محضِ اجتهادٍ، مستمدًا التفهيمَ والتوفيقَ من الرحمن -جل جلاله-، وفيها ما استُدِلّ به، وطائفة منها موضع استنباطٍ وإشارة فيها مأنسٌ للمتفقِّهِ والمتدبِّر والقارئِ ...

وأما الأحاديثُ فهي مأخوذةٌ من كتاب «**المنتقى**» للمجد ابن تيمية و«**فتح الغفار**» للرباعي، و«**غاية الإحكام في أحاديث الأحكام**» للمُحِبِّ الطبري، والأصل هو: «**المنتقى**» أو «**نيل الأوطار**».

مَضَيْتُ على ترتيبِه وترجمتِه للأبوابِ في أكثر مسائل الكتابِ، وقد زدتُ ونقصتُ وأَثْبَتُّ ما استدركه **الرّبّاعِي**، وأَضفتُ إليه طائفة من المسائل التي لم تذكر، بعضُها من «**السنن الكبرى**»، وبعضُها من «**المحلى**» أو «**المغني**»، ولم أُثْبِتْ حديثًا ضعيفًا إلا مع بيان ضعفِه، ولا أُثْبِتُهُ إلّا إذا كان عمدَةً بنَى عليه بعض الفقهاء حكمًا من الأحكام، أولا دليل لهم من صريحِ السنةِ سواهُ، وسلكتُ مسلكَ «**المنتقى**» في الرموز التي استعملها لرواة الحديثِ، وهي رموزٌ مشهورةٌ معروفةٌ لدى طلبة العلم، وربما خَفِيَ منها: (شا) للشافعي، و(طا) للموطأ، وأما (خز) فلابن خزيمة، و(حب) لابن حبان، وأما الرمز (ق) فهو **للصحيحين**، سواء كان معهما أحمد أم لا....

ومن المراجع الأولى في الإجماع وهي أَدَقُّها وأحَقُّها بهذا الإسم كتاب: «**مراتب الإجماع**» لابن حزم، ثم كتاب: «**مسائل الإجماع**» لابن القطّان، فإني اعتمدتُ عليه في كثيرٍ من إجماعاته، وضممتُ إلى ذلك طائفةً من الموسوعات التي جُمِعَتْ في هذا العصر، كـ: «**موسوعة الإجماع عند ابن تيمية**» و«**إجماعات ابن عبد البر**»، ومن الإجماعات ما هو منقولٌ من «**المحلى**» أو«**النيل**» أو «**الفتح**» ...

ولم يُعَوّلْ على القياس في هذا الديوانِ، لأنّ القياس ظنٌّ وليس يقينًا، وما كان كذلك فليس حكمًا لله بل حكمُ اللهِ هو ما جاء في الكتاب وصَحّ في السُنّةِ ... وأمّا ما كان في الكتابِ من تعليقٍ على دليلٍ أو قولٍ وما كان فيه من اختيارٍ أو ترجيحٍ فمحضُ اجتهادٍ أرجو أني أَصبتُ فيه الصوابَ.

وجعلتُ له سبعة أبواب وثامنها بابٌ ذو أبوابٍ، ولئن كان الحافظُ **ابن حجر** قد قال في مقدمة كتابه: «**بلوغ المرام**»: ليصير مَنْ يحفظه من بين أَقرانِه نابغا، ويستعين به الطالب المبتدي، ولا

يستغني عنه الراغب المنتهي، فإني أقولُ بلا مبالغةٍ ليكون حافظُه ومَنْ يديمُ استذكارَه: نابغةً بين العالَمِين.

وقد تَوَفَّرَ لهذا الكتاب مِنْ بذل النفس ومجاهدتِها والإقبالِ على كتابتِه والعزم على الوفاء به واعتقاد نفعه، وصدقِ مسماه، وإدراك حاجة طالب العلم إليه، وسؤال المولى سبحانه الهداية والتوفيق ما لم يتوفر لكتابٍ من كتبي، فهو أنفسُهَا لديّ، وأغلاها وأعلَاها وأولاها، فإنّ نفائس التصانيفِ زينة الحياة الدنيا، {ولأجر الآخرة أكبر}، ولا يكن في صدركَ حرجٌ –يا طالب العلم- حين لا تَجِدُ بعضا من مسائل الفقه في هذا الديوانِ، فإنّه لم يُؤَلّفْ ليكون جامعا لكل المسائلِ، وإنّما صُنِّفَ ليكون بُلْغَةً للفقيهِ، وزادا للمتدَبِّرِ، ومِصباحًا للسارِي، وتذكرةً للعالِمِ، وقائدًا إلى الدليلِ.

وقد صَنّفْتُهُ وجَمَعْتُ ما جَمَعْتُ فيه على منهج أهل الأثَرِ أو أهل الحديثِ أو أهل الظاهِرِ كل ذلك سواء، ومنهج أهل الظاهر هو منهج السوادِ الأعظم، الذي كان عليه الناس قبل وجود المذاهبِ من الصحابة ومن بعدهم من التابعين وسائر أئمة الحديث، الذي فيهم أصحاب الكتب الستة، وصنيعهم في تبويبهم وصنيع البخاري والنسائي وابن حبان شاهد على ذلك، ولم يكونوا ينتسبون إليه لأن الانتساب تحصيل حاصل .... .

ثم ختم المؤلفُ مقدمتَه بذكرِه لإحدى عشرة وصية وَصّى بها طلبةَ العلم .

طبعات الكتاب :

طبع الكتاب في دار ابن حزم بيروت، الطبعة الثانية 1427، في مجلد، وعدد أحاديثه: (2151) حديثا.

[106]- «إتحافُ الأنامِ بِمَا صَحَ من أدِلّةِ الأحْكَامِ» الشيخ محمد بن صالح الحربي (معاصر).

وقال في مقدمته[1]: إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلّى الله عليه وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين

---

[1] البدر التمام بما صح من أدلة الأحكام ص6

أما بعد: فإنّ المسلم لا يستطيع أنْ يتعبدَ لربه تبارك وتعالى بالقرآن وحده ما لم يرجع إلى السُنة النبوية، لأنها شارحةٌ ومبيّنةٌ لمعاني القرآن، ومثل ذلك قوله تعالى: {**حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى**}[1] فذُكِرَت الصلواتُ عموماً وخصّصَتْ صلاة العصر لأهميتها، ولكن لم تذكر عدد الركعات وأسماء باقي الصلوات، أين تجد هذا ؟! تَجِدُ ذلك عند الرجوع إلى سُنّةِ المصطفى -صلى الله عليه وسلم-، ويتبين لك الأمر وتعرف تفسير ذلك، ولذلك فإن الاشتغال بالسُنة النبوية المباركة حفظاً وفهماً وتدويناً وتنقيحاً وعملاً وتدريساً من أشرف العلوم التي تسمو بالمسلم، وتترقى به إلى معالم الأمور، وتقَرّبه إلى العزيز الغفور، وترفع ذكره في حياته وبعد مماته، إذا أخلص في ذلك، ولا ينقطع عمله في برزخه.

ومن أجل ذلك أَحْبَبْنَا من باب خدمة السُنة النبوية المطهّرة ونشرها بين إخواننا المسلمين بجمع بعض ما صَحّ عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، علماً بأننا لم نذكر إلا رواية المتفق عليها من البخاري ومسلم أو أحدهما، وقد كان المرجع في ذلك كتاب «**صحيح البخاري**» و«**صحيح مسلم**» و«**بلُوغ المَرَام**»، واكتفينا بذكر الكتاب والباب حتى يتسنى الرجوع إليه من باب الفائدة.

نسأل اللّهَ العلي القدير أن ينفع به المسلمين في كل مكان وزمان، وأن يجعله خالصاً لوجه الكريم، وأن يتجاوز عنّا وعن إخواننا المسلمين، وأن يختم لنا بكلمة التوحيد، وأن يكرمنا بجنات النعيم، بمنّه وكرمه وصلى الله وسلم على نبي الهدى، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين. وكتبه يرجو مغفرة ربه القدير الغفور محمد بن صالح الحربي، الخرج تاريخ: 1426/4/8.

طبعات الكتاب :

طبع الكتاب في دار ابن خزيمة الرياض، الطبعة الأولى 1433، وبلغت أحاديثه: (744) حديثا.

وللكتابِ نشرةٌ أخرى منشورة على الأنترنت، وسُمّيَ فيها: بـ: «البَدْرُ التّمَام بِمَا صَحّ من أَدِلَةِ الأَحْكَامِ»، إعداد أبي خَلّاد نَاصِر بن سعيد بن سَيْف السّيْف

قال **السّيْف** في تقديمه للكتاب[2]: الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أما بعدُ: فإنّ شرَف العلم بشرف المعلوم، وخير العلوم الكتاب والسُنة، ومن تمسك بهما وعضّ عليهما بالنواجذ عاش في الدنيا عيشة طيبة، ونجا وفاز في الآخرة، ومن هذا المنطلقِ كانت جهود فضيلة

---

[1] البقرة: 238

[2] البدر التمام بما صح من أدلة الأحكام ص5

شيخنا الشيخ محمد بن صالح الحربي -حفظه الله تعالى- في كتابة ما صح من أحاديث الأحكام، معتمداً على ما رواه البخاري ومسلم أو أحدهما، لتعم الفائدة بين المسلمين، وتشرفتُ بإعداد هذه الأحاديث وإخراجها وترتيبها وسميتُها مجتهداً: «**البدر التمام بما صح من أدلة الأحكام**».

نسأل الله العلي القدير أن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح والرزق الطيب والعمل المتقبّل، وأن يجمعنا بنبينا محمد -صلى الله عليه وسلم- في الفردوس الأعلى من الجنة، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

[107]- «المُوَثَّقُ جمعٌ لأحَادِيثِ الأَحْكَامِ مِنَ الصَّحِيحَيْنِ» تأليف صالح بن عبدالله بن ناصر الشقيق (معاصر)

قال في مقدمته[1]: أحمدُ مَنْ أمرنا بالتفقه في الدين، وأشكر مَنْ أرشدنا إلى اتباع سنن سيد المرسلين، وأصلي وأسلم على الرسول الأمين، وآله الطاهرين، وأصحابه الأكرمين.

أما بعد: فهذا كتابٌ يشتملُ على أحاديث الأحكام من **الصحيحين**، أو أحدهما، وضعتُه مرتبًا على أبواب الفقه، ليسهل حفظه لمن مَنّ الله عليه بحفظه، وسميتُه: «**المُوَثّق**»، وأسأل الله -عز وجل- أن ينفع به، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

طبعات الكتاب :

طبع الكتاب في دار كنوز إشبيليا الرياض 1435، بتقريظ الشيخ حمود بن عقلاء الشعيبي -رحمه الله-، وبلغت أحاديثه: (772) حديثا.

[109]- «الكَافِي في أحَادِيثِ الأَحْكَامِ» للشيخ أبي محمدٍ إبراهيمَ بن محمد الدبيان العُبَيْلانيِّ (معاصر)

اختصرَهُ من كتاب: «**منتقى الأخبار**» **للمجد ابن تيمية**، فحذفَ من أحاديثِهِ المكرّرَ والضعيفَ وما ليس بمشْهور عند الفقهاءِ، ورتّبه على ترتيبِ كتبِ الحنابلةِ، ثم أضافَ إليه ما يحتاج إليه من أحاديث: «**المحرّر**» و«**بلوغ المرَام**» و«**المصابيح**»، وقد بلغتْ أحاديثُه أكثر من: (3332) حديثاً.

---

(1) الموثق ص...

حالة الكتاب :

الكتابُ لم يُطبَع بعد، وإنّما هو مُذَكِّرَةٌ في عدةِ أجزاء يتداولها طُلّابُ الشيخ وتلاميذُه، ولو طبع الكتاب لجاء في مجلدين.

[110]- «الإلمامُ بما في الصحيحين من أحاديث الأحكام» للشيخ سليمان بن محمد النصيان (معاصر)

قال في أوله: إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد: بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون بعث نبيه محمدًا فإنّ اللَّهَ دالا على ما فيه من وأنزل عليه كتابه الذي هو أصل دينه، فيه الهدى والنور لمن اتبعه، وجعل رسوله –صلى الله عليه وسلم- دالا على ما فيه من أحكام وتشريعات فكان رسول الله –صلى الله عليه وسلم- بسنته القولية والفعلية هو المعبر عن كتاب الله، وقد عُني صحابةُ رسول الله –صلى الله عليه وسلم- بما صَدَرَ عنه من أقواله وأفعاله، فحفظوها في صدورهم، وقَيّدَ بعضَها عدٌد غير قليل منهم في الصحف، فكانت موضع عناية العلماء الجهابذة في القرون الفاضلة، فسَمَتْ همتُهم إلى لمِّ شَتَاتِها، وتلقيها من أفواهِ سامِعِيهَا، وصدورِ حامِلِيها، وحِفظها وتَدْوِيْنِهَا.وما زالت عنايةُ العلماء مستمرة في خدمة السنة النبوية المطهرة جمعًا وشرحًا وانتقاءً. يجمع بين: ولقد كانت فكرةٌ تَرَاوُدِنِي قديمًا عن جَمْعِ سِفْرٍ في سُنّةِ النبي–صلى الله عليه وسلم-.

١ - أن تكونَ الأحاديثُ من **الصحيحين** أو من أحدهما.

٢ - أن يكون جامعًا للمسائل العلمية، كل مسألة بدليلها.

٣ - أن يكون مشتملا لأحاديثِ الأحكام، وبذيله أحاديث في العقيدة والآداب والأذكار.

٤ - أن يكون سهلا، بحيث يسهل حفظه على طلبة العلم.

٥ – أن يجمع بين أحاديث العلم والأدب، لأنّ الأمة في هذا الزمنِ وفي كل زمان، هي بحاجة إلى العلماء الربانيين، الذين يجمعون بين العلم والعمل والتأدب بآداب العلم، حتى يكون قدوة للأمة ولشبابنا خاصة.

٦ - شرح معاني الألفاظ من أجل فهم أللفاظ الحديث.

٧ - ما رواه البخاري ومسلم، المعتمد فيه لفظ البخاري إلّا إذا كان في لفظ مسلم زيادة مسألة فإنّي أُثْبِتُهُ بدل لفظ البخاري، علمًا أني أذكر في الحاشية بعض الروايات الأخرى للحديث.

ولا أزعم أنّ هذا السِّفْرَ قد فاق ما قبله من الأسفار، بل هو مشاركةٌ في خدمة سنة المصطفى، وما توفيقي إلا بالله وحسبي أني بذلتُ قُصَارَى جهدي في إخراجه، لِتَعُمّ الفائدة التي أرجُو ثوابا من الله، عليه توكلتُ وإليه أنيبُ.

طبعات الكتاب :

طبع الكتاب في دار التدمرية الرياض 2016، وعدد أحاديثه: (678) حديثا.

[111]- «التمَام في أحاديث الأحكام» للشيخ خالد بن عبد العزيز الباتلي (معاصر)

قال في مقدمته: الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على إمام المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فإنّ كتاب: «**بلوغ المرَام**» للحافظ ابن حجر العسقلاني -رحمه الله متنٌ متينٌ في أحاديث الأحكام، حرره مؤلفُه تحريرا بالغا، واعتنى به أهل العلم اعتناء فائقا، حفظا ودراسة وتدريسا في الدراسة النظامية وغيرها، لكن همم كثير من طلبة العلم اليوم تقاصرت عن حفظه مع بالغ أهميته، وأحسب أن ذ1لك يعود على أمرين

الأول: أن طالب العلم يشرع غالبا بمتن «**عمدة الأحكام**» كما يوصي به أهل العلم فيشتغل الطالب بحفظِه ومراجعتِه وضبطِه، ثم إذا أنهاه إن قُدِّرَ له ذلك وجد نفسَه قد تقدمتْ سنُه وخارتْ همتُه فيضعف عزمُه عن المواصلة في«**بلوغ المرَام**».

ولا يخفى أنّ صاحب «**العمدة**» قد ضيق شرطه في الكتاب بالتزام ما في «**الصحيحين**» أو أحدهما فلحقه بذلك فوتٌّ معتبرٌ في كثير من الأبواب مما تمس الحاجة إليه من أحاديث الأحكام خارج «**الصحيحين**».

الأمر الثاني : أن من يشرع في حفظ «**البلوغ**» يواجه بعض الصعوبة في ضبط تخريج الأحاديث وتشتبهُ عليه التخريجات، ويزداد ذلك كلما قطع شوطا من المتن، ولأجل هذين الأمرين وغيرهما انْقَدَحَتْ في نفسي فكرة تهذيبِ وتقريبِ هذا المتن ، وقد يسر الله تعالى ذلك بمنه وفضله، ولعلي أوجزُ عملي فيما يأتي:

1- ضَمَمْتُ زوائد أحاديث «**عمدة الأحكام**» على «**البلوغ**»، ووضعتُ كل حديثٍ في محله اللائق به من أبواب الكتابِ، وجعلته باللون الأحمر، وبَلَغَتْ هذه الزوائد مائة وسبعة عشر حديثا

2- هذبتُ تخريج الأحاديث واقتصرتُ على مُخَرِّجٍ ومُصَحِّحٍ غالبا، مع إبقاءِ أحكام الحافِظ **ابن حجر**، وفي هذا تسهيل لحفظ المتن، لأنّ المهم ضبطُ لفظِ الحدِيث ومعرفة درجتِه، والتوسع في تخريج الحديث للطالب المبتدئ كثير العناء قليل الغناء

3- ميزتُ ما كان في «**الصحيحين**» أو أحدهما من أحاديث «**البلوغ**» باللون الأسود الغامق ليسهل استحضار ذلك.

4- استدركتُ ما وقع في الحافظ -رحمه الله- من أوهامٍ في النقل والعزو مما وقفتُ عليه ، كما قمتُ بمراجعة ألفاظ الحديثِ وغير ذلك مما قد يكون أسهل في لفظه، وأتم في بابه

5- رتبتُ أحاديث الباب ترتيبا موضوعيا يسهل تصور مسائله، وهذه مسألة مهمة يلمسها من يَدرُسُ «**البلوغ**» أو يُدَرِّسُهُ ...

6- أبقيتُ على اصطلاح الحافظ **ابن حجر** في اختصاره لذكر مخرجي الحديث، فالمراد بالسبعة: أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة، وبالستة: من عدا أحمد، وبالخمسة: أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجة، وبالأربعة: من عدا أحمد، وبالثلاثة: أبو داود والترمذي والنسائي.

ثم طبع هذا العمل باسم: «**تهذيب بلوغ المرام**»، وبعد تداولِه وصَلَتْنِي اقتراحاتٌ حوله كان أكثرها ورودا أنْ تُضَمّ زوائد كتاب: «**المحرّر**» للحافظ ابن عبد الهادي المتوفى سنة 744، فاستعنتُ اللهَ تعالى في ذلك، ومما أعان عليه خروج كتاب: «**روضة الأفهام في شرح زوائد المحرر**» للشيخ عبد الله بن صالح الفوزان، وهو شرحٌ لزوائد أحاديث «**المحرّر**» على «**بلوغ المرام** »

وألخصُ عملي في أحاديث «**المحرر**» فيما يأتي:

1- جعلتُ كتاب: «**روضة الأفهام**» أصلا في جمع زوائد «**المحرر**».

2- اعتبرتُ من الزوائد ما كان متعلقا بالأحكام الفقهية المتصلة بالباب دون الزيادات الأخرى، فمثلا الحديث الأول في «**البلوغ**» حديث: "البحر هو الطهور ماؤه" وهو الحديث الأول أيضا في «**المحرر**» ، لكنه زاد على «**البلوغ**» بذكْرِ سببِ الحديثِ، فلم أذكرها اعتبارا بالأصل، ولأنّ تتبع ذلك مما يطول الكتابُ، ويزيد الكلفةَ على حُفّاظِهِ.

3- حذفتُ كلامَ الحافظ **ابن عبد الهادي** في الجرح والتعديل وغالب النقولِ عن الأئمة في نقد الحديث ورجاله، لأنّ هذا الكتاب موضوع للحفظ أصلا، وتلك النقولُ تزيدُ الشُقّةَ

4- يمكن تقسيم أحاديث روضة الافهام إلى ثلاثة أقسام:

الأول: الأحاديث الزوائد الكلية، وهي الأحاديث الزائدة على «**البلوغ**» برمتها، وهذه هي الأصل في هذا الجمع، وقد وضعتُها في مواضعها اللائقة بها من أبواب الكتاب مرقمة، وجعلتُها باللون الأخضر علامة له، وقد بلغت هذه الأحاديث: (264)حديثا.

الثاني: أحاديث الزوائد الجزئية، وهي ما كان أصله في «**البلوغ**» لكن جاءت في «**المحرّر**» بزيادات تفيد في استنباط الأحكام، وهذه الزيادات أَلحقتُها بأصولها من «**البلوغ**»، لكنّي ميزتُ الزيادةَ باللون الأخضر علامة على أنّها من «**المحرّر**»، وقد بلغت هذه الزيادات (56) موضعا.

الثالث: أحاديثُ حُذِفَتْ ولم تُثْبَتْ في هذا الكتاب، وهي نوعان: أحاديث موجودة في «**عمدة الأحكام**»، حيث أنّ الشيخ استخرج زوائد «**المحرر**» على «**البلوغ**» ، وكان من ضِمنها أحاديث في «**العمدة**»، وحيث سبَق لي ضَمُّ زوائد «**العمدة**» على «**البلوغ**» فقد تَمّ استبعادُ هذه الأحاديثِ وعددُها: (30) حديثا.

وتتميما للفائدةِ وإثراءً للكتابِ فقد أضفتُ أحاديث مهمة ليست في شيء من الكتب الثلاثة، وعددها تسعة أحاديث، وسميتُه: «**التّمَام في أحاديث الأحكام**».

وحاصل الأمر أن من يحفظ هذا الكتاب فقد حفظ أحاديثَ «**العمدة**» و«**البلوغ**» و«**المحرر**» مع تقريبِ تخريجِ الأحاديث وتيسير ضبطِها، وأحسبُ أنّ حفظَ هذا الكتاب أيسر من حفظ «**البلوغ**»، مع ما تضمنه من زوائد أحاديث «**العمدة**» و«**المحرر**»، وغير ذلك مما سبَقَ.

وأرجو ممن كان عنده مقترحٌ أو مأخذٌ أن يتحفني به ، فالعلم رحِمٌ بين أهله، وله مني الشكر والدعاء، والله أسأل أن يرزقنا العلم النافع ويوفقنا للعمل به والدعوة إليه والصبر على ذلك كله، إنه خير مسؤولٍ، وأجود مأمولٍ، وهو حسبنا ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم.

طبعات الكتاب :

طبع الكتاب في دار العقيدة الرياض 1439، وعدد أحاديثه: (1836) حديثا.

[112]- كتاب: «الدليل جمع لأبرز آيات أحاديث الأحكام» للشيخ محمد بن عبد الله الهبدان (معاصر)

قال في أوله: الحمد لله على نعمه الظاهرة والباطنة والصلاة والسلام على نبيه ورسوله محمد وآله وصحبه.

أما بعد: فهذا مختصرٌ يشتملُ على أصول الأدلة من الكتاب والسنة، حَرّرْتُهُ تحريرا بالغاً، ليستعين به الطالب المبتدي، ولا يستغني عنه الراغبُ المنتهي.

وقد كانت طريقتي في الكتاب كما يلي: جعلتُ كتاب «**بلوغ المرام**» للحافظ **ابن حجر** رحمه الله أصلا لهذا الكتاب، وما ذكرتُه عَقِبَ الأحاديث من تصحيحٍ أو تضعيفٍ فهو من كلامِ الحافظِ سواء في «**البلوغ**» أو في غيره دون ما بين المعقوفتين.

قمتُ بإضافة بعض الأحاديث كما حدفتُ بعضها من الأصل، وكذا قمتُ بتكرار بعض الأحاديث في عدة أبوابٍ أو ذكر الشاهد منها عند الحاجة إلى ذلك، محاكيا صنيعَ **البخاري** في تقطيعِه للأحاديث، فجاء مجموعُ الأحاديث بالمكرّرِ: (1659) حديثا، وبدون المكرّرِ: (1471) حديثا.

اقتصرتُ في التخريج غالبا على مُخَرّجٍ واحدٍ فقط للحديث محاكيا صنيعَ الإمامِ **عبد الحق الإشبيلي** في كتابه: «**الأحكام الشرعية الكبرى**» عدا ما في **الصحيحين** كي يسهل على طالب العلمِ حفظُه، وأحيانا أضَعُ تحت الكلمة المدرَجَةِ أو الشّاذَةِ خطاً كيْ تعلم ويُتَنَبّه لها في الحديث ، وأحيانا أذكر المصطلحات التالية:

أ- السبعة: أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجة .

ب- الستة: والبخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجة.

ت- الخمسة: أحمد، أبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجة.

ث- الأربعة: أبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجة.

قُمْتُ بترتيبِ أحاديثِ الكتابِ ترتيبا فقهياً موضوعيا أكثر دقة من الأصلِ، وحرصتُ أن يكون قريبا من حيث الترتيبِ والأبواب لكتاب «**زاد المستقنع**» في فقه الحنابلة.

وضعتُ عناوين لكل حديثٍ أو لكل وحدَةٍ موضوعيةٍ حسب ما يقتضيهِ الحالُ وطريقة الاستدلال.

ذكرتُ بين المعقوفتين سبب ضعف الحديث إن وجد لاختصار غالبا، واجتهدتُ في إبرَازِ عِلّةِ الحديثِ، كما أذكر أحيانا كلام المتقدمين وأحيانا كلام المتأخرين كي يتعرف الطالب عليهما، وأحيانا أضع تحت الكلمة المدرجة أو الشاذة خطًا تعلم ويتنبه لها.

8- سكوتي عن الحديث يعني تصحيحه من الأئمة المعتمدين.

9- بَيّنْتُ في الغالب معاني الغريب من ألفاظ الحديث إذا استدعي الأمر ذلك.

10- رَقّمْتُ الأحاديث، وجعلتُ للأحاديثِ المكررة رقما آخر بين قوسين كما جعلتها باللون الأزرق للتمييز.

11- ذكرتُ بعض آيات الأحكام التي رأيتُ أهميتها لمزيد بيان وإيضاح.

وسَمّيْتُ هذا الكتاب: الذي بين يديك بـ: «**الدليل**»، ولا يسعني في نهاية هذه المقدمة إلا لأن أشكر كلا من فضيلة الشيخ المحدث عبد الله بن عبد الرحمن السعد، وفضيلة الشيخ عبد الله بن مانع الروقي، وفضيلة الشيخ الدكتور عادل بن عبد الشكور الزرقي وذلك على إِبْدَاءِ تنبيهاتِهم على الكتاب، والتي كامت محَلّ تقدير واهتمام، كما استفدتُ من تعليقات العديد من أهل العلم، منهم تحقيقات المحققين على كتاب «**بلوغ المرام**»، وشروح كتاب: «**بلوغ المرام**»، وفي الختام أسأل اللهَ تعالى المنان أنْ ينفَعَ بهذا الكتابِ، وأنْ يجعلَه خالصاً صواباً، وأنْ يجعلَه مباركاً نافعاً، وصلى الله وسلم على محمد وآله وصحبه وسلم.

طبعات الكتاب :

نشر الكتاب في دار التدمرية الرياض.

[113]- كتاب: «أحاديث الأحكام: رواية ودراية» لأبي سامي العبدان (معاصر)

قال في مقدمته: إنّ كتابَنا هذا يعتني بأحاديث الأحكام من حيث الرواية ، ثم يذكر تفسير الغريب، والفوائد مما ثبتَ من الأحاديث الصحيحة تحت كل بابٍ باختصار، وإن الواجبَ الذي أضمنه هذا الكتاب هو الاحتجاج بالحديث الثابت عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فقط، وترك كل ما هو ضعيفٍ، ولا يخفى على كل مشتغلٍ في علوم الشريعة، أنّ كثيرا من كتب الفقه مملوءة بالأحاديث الواهية المنكرةِ ومما لا أصل له والضعيف والشاذ، [فكان] هذا ضرورة تدفع كل طالبٍ للحق بالبحث والتنقيب واستخراج الخالص الصافي، الخالي من كل كدر، ليكون كل مؤمنٍ على بينةٍ من ربه، قل هذه سبيلي أدعو إلى بصيرة أنا ومن اتبعني، وسبحان الله وما أنا من المشركين.

وإني أذكرُ الحديثَ تحت كل بابٍ كعنوانٍ رئيسي، ثم أذكرُ ما جاء من الأحاديثِ تحته مما جاء في البابِ، والله تعالى أسألُ أن ينفع إخوانَنا المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها بهذا الكتابِ، وأنْ

يذخر لي أجرَه، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا مَنْ أتي اللهَ بقلبٍ سليم، وأنْ يفرج عنا ما أهمّنَا وأغمّنَا، إنّه جوادٌ كريمٌ، وهو حسبي ونعم الوكيل.

طبعات الكتاب

طبع الكتاب بدون ذكر دار نشر ولا سنة الطبع، عدد صفحاته (1587) صفحة، تضمن كتاب الطهارة فقط، وبلغت أحاديثه: (70) حديثا.

[114]- كتاب: «الإحكام للمجمع عليه من أحاديث الأحكام» لأمحمد أكرم الندوي (معاصر)

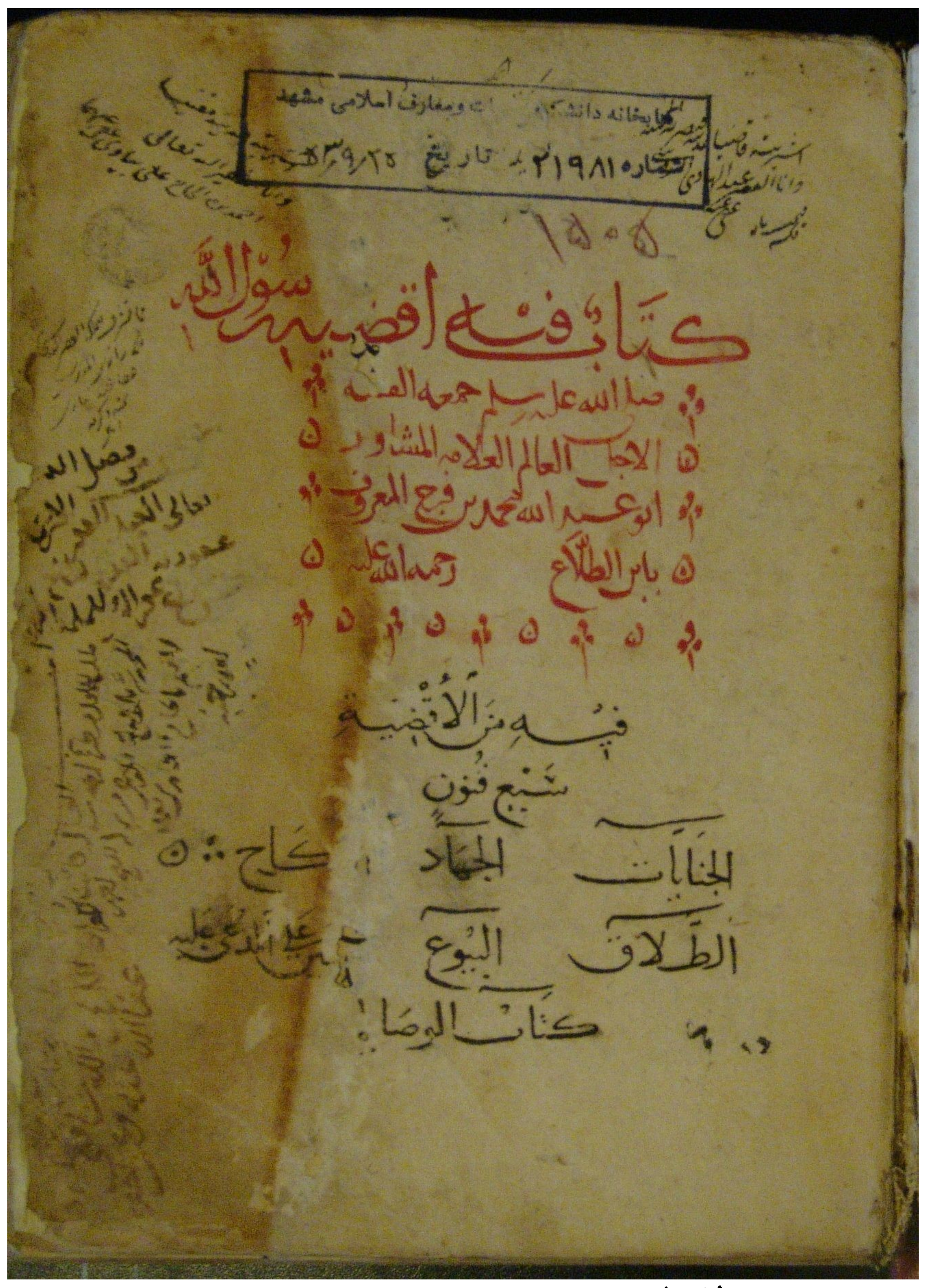
جمع فيه الأحاديثَ النبويّةَ الّتي اتّفقت عليها المذاهِبُ الأربعةُ في العبادات، مما اتّفق عليها الشّيخان، مع تخريج حديثٍ وشرح غريب، مرتّبًا ترتيبَ كتب الفقه المعهودة.

طبعات الكتاب

طبع الكتاب في دار السمان الطبعة الأولى 2019

إلى هنا انتهى –بحمد الله ومنّه– ما وَقَفْنَا واطّلَعْنَا عليه – بعد البحث والتنقير حسَب الجهدِ والطّاقةِ–، بلغ عددها: (114) كتابا من كتُبِ الأحكام الشرعية الفقهية غير المُسنَدَةِ، والتي ألّفَهَا علماؤُنا الأجلاءُ –رحم الله أمواتَهم، وبارك في أحيائِهم، وأجزل مثوبتَهم–، ولا شَكّ أنّ هناكَ كتبًا أخرَى لم نَقِفْ عليها، أو لم يَصِلْنَا خبرُها، فإنْ عثَرْنَا بعدُ على شيءٍ منها أَضَفْنَاها في مواضِعها.

واللهُ المستعانُ، وعليه التكلانُ، ولا حولَ ولا قوةَ إلا به، وصلى اللهُ وسلم وبارك على نبينا محمدٍ، وعلى آلهِ وصحبهِ أجمعين، آمين.



صورة مخطوط: «أَقْضِيَةُ رسُولِ الله صلى الله عليه وسلم» لابن الطَّلَّاع، نسخة مشهد إيران

الفصلُ الثاني
في الكُتبِ المؤلفة في أبوَابٍ و أنوَاعٍ خاصّة من أحَادِيْث الأحْكَامِ

هذا الفصلُ خَصّصْتُهُ لكتبٍ صُنِّفَتْ في بَابٍ وَاحِدٍ ونَوْعٍ خَاصٍّ من أبواب أحاديثِ الأحكام الحَدِيثِيّة. فمنها:

[1/115]- «أقضيَةُ رسُولِ الله -صلى الله عليه وسلم-» أو «أحكام النّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم» للإمام الفقيه المُشَاوَر أبي عبد الله محمد بن فَرَج القُرْطُبِيّ المالكي، المعروف بابن الطّلّاع ويُقَال: الطّلّاعِي (ت497)[1]

وقد جمع فيه بابًا خاصًّا من أبوابِ أحاديثِ الأحكام، وهي الأحاديثُ التي قَضَى فيها رسولُ الله -صلى الله عليه وسلم-.

وسبَب تأليفِه للكتابِ ما ذكر في نهايتِه[1]، وهو أنّ الذي حمَلَه على جَمْعِ هذا الكتابِ أنّه وجَدَ للحافِظ أبي بكر بن أبي شَيْبَة صاحب «المُسنَد» -رحمه الله- كتابًا من تصنيفِه،

---

[1] أبو عبد الله محمد بن فرج، مولى محمد بن يحيي، المعروف بابن الطّلّاع، القرطبي الفقيه المالكي، مفتي الأندلس ومحدثها في عصره، من أهل قرطبة، قال ابن بشكوال: كان فقيها عالما، حافظا للفقه، حاذقا بالفتوى، مقدّما في الشّورى، مقدّما في علل الشّروط، مشاركا في أشياء، مع دين وخير وفضل، وطول صلاة، قوّالا بالحقّ وإن أوذي فيه، لا تأخذه في الله لومة لائم، معظّما عند الخاصّة، والعامّة يعرفون له حقّه، ولي الصّلاة بقرطبة، وكان مجوّدا لكتاب الله، أفتى النّاس بالجامع، وأسمع الحديث، وعمّر حتّى سمع منه الكبار والصّغار، وصارت الرّحلة إليه، له من التصانيف: "نوازل الأحكام النبوية"، و"كتاب في الوثائق"، و"كتاب في الأقضية"/ ت497، ترجمته في: الصلة لابن بشكوال 564/2، 199، سير أعلام النبلاء 199/19، الديباج المذهب 224/2، شذرات الذهب 407/3

قال التجيبي في "برنامجه" ص56: مما يحتاج إلى الضبط والتقييد: محمد بن فرج مولي الطّلّاع، وهو بفتح الراء وبالجيم، وقيل فيه: "ابن الطلاع"، وقيل مولي محمد بن يحيى البكري المعروف بابن الطلاع، وكل ذلك بالعين في آخره، وقال سراج بن عبد الملك اللغوي الحافظ: الصواب فيه : "ابن الطلاء" بالهمزة، لأن أباه فرجًا كان يطلي مع سيده اللجم بالربض الشرقي من قرطبة بإزاء باب الجديد، ومن قال: "ابن الطلاع" بالعين فقط فقد أخطأ، وقال أبو عبد الله بن هشام النحوي اللغوي السبتي: هو "ابن الطلاع" بالعين المهملة، وقيل له ذلك لأن أباه كان يطلع نخل قرطبة.

قلت: و وَجَدتُ عن بعض أهل الحديث أنه إنما قيل له "ابن الطلاع"، لأنّ أباهُ كان يطلع الدهان مع سيدِه، فعلى هذا يكون "الطّلّاع" و"الطّلّاء" معًا بمعنًى واحدٍ، والله تعالى أعلم.اهـ.

تَرْجَمَهُ بكتابِ: «**أَقْضِيَةِ رسولِ اللهِ -صلى الله عليه وسلم-**»، ولم يذكُرْ فيه إلا أقضيةً قليلةً، و هو كتابٌ صغيرٌ.

قال: ورأيتُ فيما روى أبو محمد البَاجِي عن أحمد بن خالد عن ابن وَضّاح قال: سمعتُ أبا بكر بن أبي شيبة يقول: نَظَرْنَا فيما قضَى فيه رسولُ الله -صلى الله عليه و سلم-، وأمَر بالقضاء فيه فلم نَجِدْهُ إلا نحو مائة حديثٍ.

فرَأَيْتُ أنْ أَتَتَبّعَ أقضيَتَهُ -صلى الله عليه وسلم- تَبَرُّكًا بها ومحبّةً فيها، حِرْصًا على الاقتداء بها، و وُقُوفًا عند أوامره ونواهيه، لقول الله تعالى: {**وَما آتاكُمُ الرّسُولُ فَخُذُوهُ وَما نَهاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا**}[2]، وقال الله تعالى: {**فَلْيَحْذَرِ الّذِينَ يُخالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذابٌ أَلِيمٌ**}[3].

فاسْتَخْرَجْتُها من «**موطأ ابن أنس**» -رحمه الله-، و«**تفسير ابن سلام**»[4]، و«**معاني الزجاج**»، والنّحّاس[5]، والمُفَضّل[6]، و«**الأحكام**» لإسماعيل القاضي، و«**الهداية**» لمكيّ[7]، و من مُصَنّف البخاري، وكتاب مسلم، و«**مصنّف**» عبد الرزاق، ومصنّف أبي داود، و مصنّف النسائي، و«**مُسنَد أبي شيبة**»، و «**مُسنَد البزار**»، و«**السِّيَر**» لابن هشام[8]، و«**شرح الحديث**» لأبي عُبَيْد، وللخَطّابي، و«**الكامِل**»[9]، و«**المُدَوّنَة**»، و«**مختصَر المدونة**»، و «**المُسْتَخْرَجَة**»[1]،

---

[1] أقضية رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- ص137

[2] الحشر:7

[3] النور:63

[4] أبو زكريا يحيى بن سلام بن ثعلب البصري، صاحب "التفسير"، نزل المغرب، وسكن إفريقية دهرا، وسمع الناس بها كتابه/ ت200، ترجمته في: طبقات القراء لابن الجزري 373/2، طبقات الداوودي 371/2

[5] أبو جعفر أحمد بن محمد المرادي النّحّاس النحوي المصري، له تصانيف مفيدة منها: "تفسير القرآن الكريم"، و"إعراب القرآن"، و"الناسخ والمنسوخ"/ ت338، ترجمته في: إنباه الرواة 101/1، طبقات الداوودي 68/1

[6] أبو طالب المُفَضّل بن سلمة الكوفيّ النحوي اللغوي، له مصنفات منها: "البارع" في اللغة، و"المقصور و الممدود"، و "الفاخر في الأمثال"، وغير ذلك/ ت نحو 290، ترجمته في: إنباه الرواة 305/3، تاريخ بغداد 124/13

[7] أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش القيسي المقرئ القيرواني، من مصنفاته: "إعراب القرآن"، و"التفسير الكبير"، و "غريب القرآن"، وغير ذلك/ ت430، ترجمته في: إنباه الرواة 313/3، الديباج المذهب 346، طبقات الداوودي 337/2

[8] هو كتاب: *"السيرة النبوية" لأبي محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري/ ت213*

[9] هو كتاب: "الكامل في الأدب" لأبي العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري المُبَرِّد/ ت256

و«**الوَاضِحَة**»[2]، و«**النّوَادِر**»[3]، وكتاب ابن شعبان[4]، و«**الدّلَائِل**» للأَصِيْلِي[5]، و«**أحكام ابن زَيّاد**»[6]، و«**تاريخ ابن أبي خَيْثَمَة**»، و«**شَرَفُ المُصْطَفَى**»[7]، وكتاب «**الأموال**» لأبي عُبَيْد، وكتاب «**الأموال**» لإسماعيل القاضي، وكتاب محمد بن نَصْر المروزي، و«**تفسير المُوَطّأ**» لابن مزين[8]، وللدّاوُدِي[9]، وللقُنَازِعِيّ[10]، فذلك أربعةٌ وثلاثون دِيْوَانًا، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وسلم تسليما. اهـ

وقد رَتّب مادّةَ كتابه مُبْتَدِءًا بكتاب الحدود، ثم كتاب الجهاد، ثم النكاح، والطلاق، إلى أن انتهى إلى كتاب الوصايا، ثم ختمه بأحكام النبي -صلى الله عليه وسلم- في مَعَانٍ مختلفةٍ، ونبذة من سيرته -صلى الله عليه وسلم-، وتحت كل كتابٍ يجمع الأحكام المتعلقة به، معنونا لكل مسألةٍ بقوله: «حكَم رسولُ الله -صلى الله عليه وسلم- في

---

[1] "المستخرجة" أو "العُتْبِيّة" لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبدالعزيز بن أبي عتبة الأموي ولاء المشهور بالعُتْبِي/ ت245، سُمّيَتْ بذلك لأنّه استخرجها من الأسمعة التي رويت عن الإمام مالك بواسطة تلاميذه، وقد ورد اسمها عند الخشني" "الديوان المستخرج من الأسمعة".

[2] كتاب: "الوَاضِحَة من السنن والفقه" للإمام أبي مروان عبد الملك بن حبيب السلمي القرطبي المالكي/ ت238، وهي ثانية الأمهات والدواوين في الفقه المالكي بعد "المدونة" لسحنون.

[3] "النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات" للإمام أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن أبي زيد القيرواني/ ت386، طبع في دار الغرب الإسلامي بيروت 1999 تحقيق عبد الفتاح الحلو ومحمد الأمين بو خبزة.

[4] أبو إسحاق محمد بن القاسم بن شعبان العَمّارِي، يعرف بابن القرطي، كان أرأس فقهاء المالكية بمصر في وقته، و أحفظهم لمذهب مالك مع التفنن في سائر العلوم، من مصنفاته: "الزاهي الشعباني"، و"كتاب في أحكام القرآن"، و"مناقب مالك"، وغير ذلك/ ت355، ترجمته في: الديباج 194/2

[5] هو كتاب: "الدلائل على أمهات المسائل"، وهي في اختلاف مالك والشافعي وأبي حنيفة لأبي محمد عبد الله بن إبراهيم بن محمد الأصيلي المالكي/ ت392

[6] أبو القاسم أحمد بن محمد بن زياد اللخمي المالكي، ولي قضاء الجماعة بقرطبة /ت 312، ترجمته في: الديباج 156/1

[7] كتاب: "شرف المصطفى" للحافظ أبي سَعْد عبد الملك بن محمد النيسابوري الخَرْكُوشِي الواعِظ/ ت406، طبع في دار البشائر دمشق بتحقيق أبي عاصم نبيل بن هاشم الغمري آل باعلوي في 6 أجزاء.

[8] يحيى بن زكرياء بن إبراهيم بن مزين الطليطلي ثم القرطبي، له مصنفات منها: "تفسير الموطأ"، و"تسمية رجال الموطأ"، و"علل حديث الموطأ" وهو كتاب: "المستقصية"، وغير ذلك/ ت259، ترجمته في: الديباج 361/2

[9] أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي الأسدي، من أئمة المالكية بالمغرب/ ت 402، ترجمته في: الديباج المذهب 165/1

[10] أبو المطرف عبد الرحمن بن مروان بن عبد الرحمن القُنَازِعِي القرطبي، ترجمته في: الديباج 485/1

كذا»، ويذكر المسألة، ثم يورد نص الحديث أو الأثر الشاهد لها، مع توثيقه بذكر المصدر الحديثي أو الفقهي الذي أخذه منه، وإذا كان هناك اختلاف بين المصادر بزيادة فائدة أو تفسير؛ فإنّه يحرصُ على إيرادِها، وأحيانًا يضيفُ إلى ذلك من الشرح والبيان ما يُوَضِّحُ معنَاه، كما يذكر ما فيه من الأحكام والفوائد الفقهية.

قال الحافظ **أبو القاسم ابن بشكوال الأندلسي**[1] مُثْنِيًا على الكتاب: جمع كتابًا حَسَنًا في أحكام النبي -عليه السلام-، قرأتُه على أبي -رحمة الله عليه- غير مرةٍ عنه.

وقال **أبو محمد ابن عطية الأندلسي**[2]: له تأليفٌ حسَنٌ في أقضية رسول الله -صلى الله عليه وسلم-.

وقال العلامة **عبد الحي الكَتّاني**[3]: أفرَدَ النوازل التي نزَلَتْ في حياته -عليه السلام-، وحكَمَ فيها جماعةٌ من الأئمةِ بالتأليفِ، أشهرها شيخُ الفقهاء في عصره، الإمام محمد بن فرج، مولى ابن الطلاع الأندلسي المتوفى سنة 497، وهو ممن رحل إليه الناسُ من كل قطر، واستجازه الحافظُ أبو علي الصدفي، وأبو الربيع الكلاعي، وترجمه ابن فرحون في «**الديباج**» ص275، ويعرف كتاب ابن الطلاع في الموضوع: بكتاب: «أقضية رسول الله صلى الله عليه وسلم» .

قال: وهو كتابٌ عظيمُ الشأن، نَادِرُ الوجُودِ، ظَفِرْتُ بنُسْخَةٍ منه في تونس في غاية التّصْحِيْفِ، ثم ظفِرتُ منه بنسخةٍ أخرى عتيقةٍ بفاس صحيحة، إلا أنها مخروقة وهو في مجلدة متوسطة ... ورأيي في هذا الكتاب أنّ مطالعَتَه مُتَعَيّنَةٌ على كل مسلمٍ، وبالأسفِ أنّ أكثر من يمكنه أنْ يطالعه إذا طالعَه اليوم لا ليَحْكُمَ بما فيه، ولكن يعتبر به كما يعتبر بسائر الماجريات القديمة.

قال: وفي النِّيّةِ -إن شاء الله- الإلتفاتُ إلى كتابة ابن الطلاع هذه، وتقديمها للعالم الإسلامي هديةً بعد تحرير القول فيها، وجمع ما يصح استدراكه عليه، كما فعلنا في هذا الموضوع نسأل الله التيسير.اهـ

---

[1] الصلة في تاريخ أئمة الأندلس لابن بشكوال ص534

[2] فهرس ابن عطية ص 91

[3] التراتيب الإدارية 218/1

قلت: وقد استفاد من الكتابِ كثيرٌ ممن جاء بعده من الحُفَّاظِ وشُرّاحِ الحديث، كابن حجر العسقلاني في «**فتح الباري**»[1]، والبدر العيني في «**العمدة**»[2]، والشهاب القسطلاني في «**إرشاد الساري**»[3] ، وغيرهم.

طبعات الكتاب :

طبع الكتاب أولا في دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الدكن الهند، واعتنى بتصحيحه محمد عبد الشكور، وقد صورت هذه الطبعة في دار البخاري بريدة 1403، ثم طبع في مطبعة عيسى البابي الحلبي مصر سنة 1346، ثم في دار الوعي حلب ط1 1396، ط2 1402 تحقيق الدكتور عبد المعطي قلعجي، ثم طبع في دار الكتاب اللبناني بيروت ودار الكتاب المصري ط1 1398، ط2 1402، ثم في دار السلام الرياض، سنة 1424 تحقيق الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي، وهي أجود طبعاته، وفي ذيلها استدراكات المحقق على المصنف، وفي دار ابن الهيثم القاهرة 1427 تحقيق فارس بن فتحي بن إبراهيم.

وللكتاب نسخ خطية منه: الأولى في معهد المخطوطات العربية القاهرة، برقم: (74) مصورة عن مكتبة لاله لي تركيا (400، 7)، والثانية في المكتبة الأزهرية القاهرة، برقم: (135حفظي 27765)، والثالثة في المكتبة المركزية الرياض، برقم: (374/ف)، والرابعة في المكتبة الآصفية حيدر آباد الهند، برقم: (225/658/1).

فائدة : إسناد الكتاب

قال الحافظ **السيوطي** في «**ثبته**»[4]: كتاب «**الأَحْكَام**» أبي عبد الله محمد بن فرج مولى ابن الطلّاع، أنبأتني سارة بنت ابن جماعة عن جدِّها، عن أبي جعفر بن الزبَيْر، عن إبراهيم بن عامر، عن أبي عبد الله بن خليل القيْسي، عن المؤلِّف.

---

[1] فتح الباري لابن حجر 5/ 142، و7/53، و9/419، و12/268

[2] عمدة القاري شرح صحيح البخاري 3/154، 17/126، 23/294، 24/80

[3] إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري 4/ 296، و6/474، و10/78

[4] إنشَاب الكتَب في أَنْسَاب الكُتُب 1/325/ رقم 1067 ، وكذا «صلة الخلف» للروداني ص106

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم قال
الشيخ الإمام الحافظ الناقد المتقن المحقق شمس الدين
أبو عبد الله محمد بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي تغمده
الله برحمته الحمد لله رب العالمين وصلواته وسلامه على
سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين أما
بعد فهذا جزء مختصر نافع إن شاء الله تعالى انتخبته
من جزء ضخم جمعته في الأحاديث المشهورة التي يتداولها
الفقهاء وغيرهم مما ليس له إسناد بالكلية أو له إسناد لكنه
مركب باطل لا أصل له أو ضعيف لا يعتمد عليه أو رجاله
ممدوحون لكنه معلل إما بالوقف أو الإرسال أو غير ذلك من
أنواع العلل المانعة من الاحتجاج والأحاديث التي يحتوي
عليها هذا الجزء وجميعها مشتركة في الضعف المانع من
الاحتجاج على الانفراد لكن بعضها يصلح للمتابعة والاستشها(د)
والاعتبار ولا اعتقاد لأن ضعفه يسير وبعضها لا يصلح
لذلك لشدة ضعفه أو عدم إسناده بالكلية وقد ذكر شيخنا
رحمه الله تعالى في كتاب الرد على الرافضة بضعة عشر حديثا
من هذه الأحاديث فقال قد روج على أهل التفسير
والفقه والزهد والنظر أحاديث كثيرة إما يصدقون بها
وإما يجوزون صدقها وتكون معلومة الكذب عند علماء
أهل الحديث وقد يصدق بعض هؤلاء بما يكون كذبا عند

(في الهامش: لعله ممدوحون)

صورة مخطوط الأحاديث الضعيفة لابن عبد الهادي

[2/116]- «جزءٌ في الأحَاديثِ الضَعِيفَةِ التي يتداولها الفُقَهَاء وغيرهم» لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن قدامة المقدسي الحنبلى (ت744)[1]

جمَع فيها الأحاديثَ الضعيفةَ في الأحكامِ الفقهيةِ، والتي يَستَدِلُّ بها الفقهاءُ والمصنِّفُون في كتب الفرُوعِ الفقهية.

قال في مقدمتها[2]: الحمد لله رب العالمين، وصلواته وسلامه على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فهذا جُزْءٌ مختصرٌ نافعٌ -إن شاء الله تعالى-، انتخبتُهُ من جزءٍ ضخمٍ جمعتُه في الأحاديثِ المشهورةِ التي يتداولها الفقهاءُ وغيرهم، مما ليس له إسنادٌ بالكليةِ، أو له إسنادٌ لكنه مرَكّبٌ باطلٌ لا أَصلَ له، أو ضعيفٌ لا يُعتَمَدُ عليه، أو رجاله صادقون لكنه معلٌ إما بالوقف أو الإرسال، أو غير ذلك من أنواع العلل المانعة من الاحتجاج.

والأحاديث التي يحتوي عليها هذا الجزءُ جميعها مشتركٌ في الضُّعْفِ المانِع من الاحتِجَاج على الانفراد، لكن بعضَها يصلحُ للمتابعة والاستشهاد؛ والاعتبار والاعتضاد، لأنّ ضعفَه يسيرٌ، وبعضها لا يصلُح لذلك لشدة ضعفه، أو عدم إسناده بالكلية.

وقد ذكر شيخنا[3] -رحمه الله تعالى- في كتاب: «**الرّدّ على الرافضة**» تسعة عشر حديثا من هذه الأحاديث، فقال: قد يَرُوجُ على أهل التفسير والفقه والزهد والنظر أحاديثُ كثيرةٌ إما يصدقون بها؛ وإما يُجَوِّزُون صدقَها، وتكون معلومةُ الكذِب عند علماءِ أهل الحديث، وقد يصدّقُ بعضُ هؤلاء بما يكون كذبًا عند أهل المعرفة، مثل ما يروي طائفةٌ من الفقهاء.اهـ

طبعات الكتاب :

طبعت هذه الرسالةُ المفيدةُ ضمن: «**مجموع رسائل الحافظ ابن عبد الهادي**»، في دار الفاروق الحديثة القاهرة 1427، بتحقيق أبي عبد الله حسين بن عكاشة، وبلغت الأحاديثُ فيها نحو: (271) حديثا.

---

[1] تقدمت ترجمته

[2] مجموع رسائل الحافظ ابن عبد الهادي ص89

[3] هو شيخ الإسلام ابن تيمية، والرد المذكور هو كتابه المشهور: "منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية".

فائدة : إسناد الكتاب

قال **ابن العماد الحنبلي**[ت1089] في «**ثبته**»[1]: «**الطرفة**»، لابن عبد الهادي وسائر كتبه، أخبرنا الشيخ عبد الباقي، عن الميداني، عن الطيبي، عن الشريف، عن أبي العباس أحمد بن عمر، قال أخبرنا أبي عمر بن محمد، أخبرنا الحافظ محمد بن عبد الهادي بها.

[3/117]- «المِعْيَار في عِلَلِ الأخبَار» لتاج الدين أبي الحسن علي بن عبد الله بن أبي الحسن بن أبي بكر الأَرْدَبِيلِي التَبْرِيزِي الشافعي (ت746) [2]

قال مؤلفه في مقدمته[3]: جمعتُ في هذا الكتاب متونَ بعض الأحاديثِ الضعيفةِ والموضوعةِ لما يتداولُ بين الناس في استدلالهم بها على الأحكام، واستشهادهم به في الأصول، وبَنَوْا عليها الفروع متساهلين في الأصولِ، متساهلينَ في التفريعِ عليها، غير ما بَيّنا لاسيما من اتّسَمَ بالزهد والعبادة من الجَهَلَةِ وقِلّةِ المعرفةِ، وإلا محل السفلة فإنّه لا يعلم ولا يفقه، ولا يحسن قطعا ولا يفقه، ويروى كل أثَرٍ موضوعٍ، وخبَرٍ ساقطٍ موضوعٍ، يقلد كل ما يسمع و يحكِيه، ويرتكبُ كل إفكٍ و زُورٍ و يرويه، ومع ذلك يرى نفسه عالما، ويعيبُ من كان من العيب سالمًا، والذبُّ عن حوزة الإسلام واجبٌ على الخواصّ والعوامّ، فندبَني مع ما ذكرتُ من الاقتداء بالسلفِ، والاندراج في زمرةِ الخلفِ، تعلمي و الاستبصار فيها لنفسي وتعليمي، والاستحضار لمعادي ودرسي، إذ هي المقصدُ الأسنى و ما عداها ذريعةٌ إليه، وهي الطِلبةُ العليا وما سواها وسيلة لديه، راجيا أن يكون منتفعا به، خالصا لوجهه تعالى غير مَشُوبٍ بشيءٍ من الأغراض الدنيوية والأسباب، ولا مُتَضَمّنٍ لما يوجبُ حرمانَ الثوابِ، وسميتُه: «**المِعْيَار**»، إذ يُعرَفُ به بَهْرَجُ الحديثِ وزُيُوفَه، وسقيمُ المتنِ و[مألوفهِ]، وبنَيْتُهُ على مقدمةٍ وجزأينِ وخاتمةٍ.

أما المقدمةُ: فلبيان أقسامِ الحديثِ وتحقيقه، وأما الجزء الأول: ففيما روي في الأحكام على ترتيبِ أبوابِ الفقه، وأما الجزء الثاني: ففيما رُوِيَ في التوحيد، والفضائل، و الترغيب والترهيب وغير ذلك.

---

(1) ثبت عبد الحي بن العماد الحنبلي ص 90

(2) تقدمت ترجمته عند الكتاب رقم 47

(3) إتحاف ذوي الفقه والحديث بتخريج المعيار في تمييز الحديث ص24

وأما الخاتمة ففيما رُوِيَ من متون الأحاديث مما يندرجُ تحت باب من المذكورة، وجردتُ أكثرَ متونَ الأحاديثِ عن أسانيدِها اختصارًا، واكتفيتُ عنها بأَنْ أُسْنِدَ بيانها إلى إمام من الأئمة مما نَصّ واحدٌ منهم كالبخاري، ومسلم، وابن معين، وأبي داود، والنسائي، و الترمذي، والدارقطني، وابن حبان البستي، وأبي حاتم، وأبي زرعة الرازيين، وابن أبي حاتم، وأبي أحمد بن عدي، والإمام أحمد، ويحيى بن سعيد، وابن المديني، والفَلّاس، والأزدي، والجوزجاني، وابن جنيد، ومحمد بن سعد، وابن المبارك، والحافظ البيهقي، والإمام مالك، والشافعي الإمام، والحافظ أبي بكر بن الحسين الخطيب، وأبو الفرج بن الجوزي، والحافِظَيْن الإمامَيْن: [شهاب الدين محمد بن][1] أحمد بن عثمان الذهبي، وشيخه الإمام الحافظ أبي الحجاج يوسف المزي الدمشقي -أبقاهما الله تعالى-، وغير هؤلاء على أنه ضعيفٌ أو موضوعٌ، أذكره لذلك إلا قليلا مما نَصّ عليه الحافظ أبو الفرَج على أنه موضوعٌ استدلالا عليه بضعف بعض من في إسناده، و لم ينص عليه غيره، فأقول في ذلك: هذا ضعيفٌ، و ربّما أذكرُ لبعض الأحاديث إسنادَه لأمرِ اضطرابه، وإما لأجلِ ضعفه لاضطرابِ السند أو لعلةٍ فيه أو غير ذلك، واستعنتُ فيما توجهتُ إليه بتوفيقِ الله و تسديدِه، إنّه حقيقٌ بتحقيقِ رجاءِ الراجين.اهـ

قال **ابن الملَقّن**[2]: أفرَدَ أحاديثَ الضعفاء في جزئين.

وقال **ابن حجر**[3]: جرّدَ الأحاديثَ التى فى «**الميزان**» للذهبى؛ ورتّبهَا على الأبوابِ.اهـ

طبعات الكتاب :

طبع الكتاب المذكور في دار الإصلاح سوريا الطبعة الأولى 2006 في ثلاث مجلدات تحقيق خلدون الباش، بعنوان: «**المِعْيَار في الأحاديثِ الضعيفةِ والمَوْضُوعَةِ**»، وطبع قسمٌ من هذا الكتاب النفيس في المكتبة التوفيقة مصر 2010 تحقيق أبي صهيب مجدي بن عبد الهادي بن صالح في مجلد واحد، بعنوان: «**إتحاف ذوي الفِقْهِ والحديثِ بتخريج المِعْيَار في تَمْييز الحدِيث**»، وقد بلغت أحاديث هذا القسم المطبوع: (2127) حديثا.

---

[1] المشهور من لقبه: شمس الدين، وسقط من المطبوع [أحمد بن].

[2] العقد المذهب ص 415

[3] الدرر الكامنة 86/4، ومثله قال في طبقات ابن قاضى شهبة 36/3

[4/118] «الانتهاء في معرفة الأحاديث التي لم يُفتِ بها الفقهاء» لأبي عبد الله عبد السلام محمد عمر علوش الطرابلسي الشامي (معاصر)

قال في مقدمة الكتاب[1]: الفصل الخامس في ذكر شرطه في ذكر أحاديث الكتاب:

اعلم أنّا لما كنا لم نستقرئ جميعَ مذاهب الإسلاميين في سائر الأزمان واختلاف البلدان، فإنه كان من الواجب التنبيهُ على مرادنا في قولنا: "لم يُفْتِ بها الفقهاء" أو "ليست الفتوى عليها" واللفظ الثاني أَبْيَنُ من الأول لمرادانا.

فالذي أردناهُ من شرطنا هذا أنّ القولَ المعتمَد في المذاهبِ الأربعة يكون خلاف الحديث المذكور، كذا أن يكون خلاف قول المحققين والمجتهدين المتبعين للدليل خاصة، وكذا أن يكون المنقول عن الصحابة خلافه، وأن لا يكونوا اتفقوا على القول بنسخِه أو تجمهروا، وأن يكون الحديثُ صحّ عند بعضهم تصريحا أو مقتضى، وأنّه لا يَضُرُّ بشرطِنا هذا أن يكون أفتى بالحديثِ واحدٌ أو اثنان من غير الأئمةِ الأربعة ومجتهدِي مذاهبهم.

فإنْ كان أفتى بالحديثِ بعض المغمورين من الفقهاء غير المتبوعين وفاتَنا العلمُ بذلك فإنّ ذلك غير قادحٍ في ذكرنا للحديثِ فليُعْلَم.

وقد رأيتُ أن أذكرَ في كل حديثٍ متنَه وطرقَه والكلامَ عليه، وبيان أنّ أقوال الفقهاء بخلافِه، والعلة في عدم الفتوى به إنْ كان لذلك علة، أو أنْ تلزمهم القولَ به إنْ كان لم يكن لتركِه من علةٍ مرعيةٍ، ولم يجمعوا بخلافِه والله أعلم.

طبعات الكتاب :

طبع الكتاب في دار ابن حزم بيروت الطبعة الأولى 1416، في مجلدٍ واحدٍ، وقد بلغت الأحاديث المذكورة فيه: (25) حديثا.

[5/119]- «كشف اللِّثام عن الأحاديث الضعيفة في الأحكام المَعمُول بها عند الأئمة الأعلام» لسعيد بن عبد القادر باشنفر (معاصر)

---

[1] الانتهاء ص104

قال في المقدمة[1]: أما بعد: فإنّ الجامعَ الصحيحَ المعروف بـ: **سنن الترمذي** للإمام **أبي عيسى محمد بن سورة الترمذي** اشتمل على نفائس عديدة ليست في غيره، فقد كان يذكر عَقِبَ الحديثِ درجته، فبَيّنَ الصحيح والحسن والغريب والضعيف، ويذكرُ مذاهبَ أهل العلمِ وأقوالهم وغير ذلك من فنونِ علم الحديث.

ومما يثير الانتباه قول **الترمذي** –رحمه الله- عَقِبَ أحاديث يشيرُ إلى ضعفِها وعِلّتِهَا: "والعمل على هذا عند عامة أهل العلم"، أو قوله: "والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم"، أو قوله: "وليس يَصِحُ في هذا البابِ عن النبي -صلى الله عليه وسلم-شيء ... والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم"، أو يذكر مذاهب الأئمة القائلين بهذا الحديثِ المُعَلِّ، كسفيان، وعبد الله ابن المبارك، ومالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق

وهذه كلها أحاديث أحكامٍ، والمعلومُ أنّ أهل العلم قد يتساهل بعضُهم في الأخذِ بالأحاديث المُعَلّةِ في الفضائل والرقائق أمّا في الأحكام فلا.

لكنّ صنيعَ **الترمذي** –رحمه الله- يوحي بأنّ هؤلاء الأئمة الأعلام قد احتجُوا بهذه الأحاديث الضعيفة في الأحكام، لذا أحببتُ في هذا البحث كشف اللثام عن الأحاديث الضعيفة في الأحكام المعمول بها عند الأئمة الأعلام من **جامع الترمذي**.

فشرعتُ مستعيناً بالله في استخراج الأحاديث التي أعلّها **الترمذي** أو ذكر عن بعضِ أهل العلم عِلَلًا لها، فخَرّجْتُها وبَيّنْتُ علتَها وما وقفتُ عليه من كلام أهل العلم فيها، ثم إنْ كان لهذا الحديثِ شواهد ومتابعات ذكرتُها، وذكرت من صَحّحَ هذا الحديثَ ومَنْ ضَعّفَهُ.

ثم ذكرتُ مذاهب أهل العلم في هذه المسألةِ، ولم أعتمدْ على ما ذكره **الترمذي** في ذلك فحسب، لأنّه قد يذكر بعض الفقهاء الآخذين بهذا الحديثِ المعلولِ ويترك آخرين، وإذا كان بعض أهل العلم قد ضَعّفَ الحديثَ وعمل به ذكرتُه تحت عنوان: ضَعّفَ الحديثَ وعمل به، ورأيتُ إتماما للفائدة أنْ أذكر مذاهبَ أهل العلم في المسألةِ وأدلتَهُمْ.

وجعلتُ لهذا الكتابِ مقدمةً عن حكم الاحتجاج بالحديثِ الضعيف، وخاتمة بينتُ فيها أسبابَ أخْذَ أهل العلم بالحديثِ الضعيفِ.

---

[1] كشف اللثام ص5

وأسأل اللهَ أنْ يتقبل مني هذا الجهدَ، ويغفر لي خطيئتي، واللهُ من وراء القصدِ وهو الهادي إلى سواء السبيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

طبعات الكتاب

طبع في دار ابن حزم بيروت 2006

[6/120]- «ما ترك مالك الإمام من أحاديث الأحكام وحجته في ذلك» تأليف عبد السلام عمران شعيب (معاصر)

قال في مقدمته: الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اتبع سنته الى يوم الدين.

مقدمة : للسنة النبوية المطهرة مكانة عالية في الدراسات الفقهية إذ هي المصدر الثاني بعد القرآن الكريم للتشريع الإسلامي، وهي التي يرجع اليها العلماء في استنباط الأحكام الشرعية التي تدل عليها وقد تناولت في هذه الدراسة جانبا من جوانب دراسة السنة النبوية المطهرة يتصل بالأحاديث التي لن يعمل بها مالك وحجته في ترك العمل بها.

إن أهمية هذا الموضوع الذي تناولته في هذه الدراسة تكمن في كونه يسهل على الباحثين في مجال الدراسات الفقهية الكشف على الأحاديث التي لم يعمل بها مالك وحجته في ترك العمل بها، هذا الأمر الذي يصعب على الدارسين الظفر به الا بعد طول عناء ومشقة لتفرقه في كتب الفقه وغيرها وندرة وجوده وصعوبة استخراجه لعدم وجود دراسة تعني بهذا الجانب المهم في الدراسة الفقهية، فمن السهل أن تجد مثلا دليل أبي حنيفة أو الشافعي أو أحمد أو غيرهم من العلماء في مسألة معينة، ومن الصعب أن تجد ذلك لمالك لما ذكرته من أسباب.

وحاجة الباحث في الدراسات الفقهية ماسة الى معرفة أدلة الأحكام حتى يتمكن من المقارنة بين المذاهب المختلفة ليتوصل إلى معرفة الراجح من المرجوح في المسائل التي يبحث فيها وهذا ما دفعني لاختيار هذا الموضوع لتناوله في هذه الدراسة .

تناولت هذا الموضوع في تمهيد وثمانية فصول وخاتمة، فتناولت في التمهيد مذهب مالك في الاحتجاج بالحديث لإعطاء فكرة مناسبة عن مذهبه في ذلك وما يشترط لقبول العمل بأحاديث الأحكام .

وتناولتُ في الفصول الثمانية ما وقفتُ عليه من أحاديث الأحكام التي لم يعمل بها مالك، وحجته في ترك العمل بها، ثم ختمت الدراسة بخاتمة ذكرت فيها ما أظهرته الدراسة من نتائج، وبهذا جاءت هيكلية الدراسة على الوضع الآتي.

الفصل الأول: في أحاديث الطهارة، الفصل الثاني: في أحاديث الصلاة وما يتصل بها ، الفصل الثالث: في أحاديث الزكاة والصيام والحج، الفصل الرابع: في أحاديث الاضحية والعقيقة وما يتصل بهما والذبائح والصيد والاطعمة ، الفصل الخامس: في أحاديث النكاح وما يتصل به، الفصل السادس: في أحاديث البيوع والمعاملات والمواريث، الفصل السابع: في أحاديث الجنابات والحدود والاقضية والشهادات والدعاوى والبينات، الفصل الثامن: في أحاديث الجهاد والعتق، خاتمة في ما أظهرته الدراسة من نتائج.

منهجي في تناول الموضوع أشرت إلى أنني بدأت الدراسة بتمهيد ذكرت فيه مذهب مالك في الاحتجاج بالحديث وما يشترطه لقبول العمل بأحاديث الاحكام ـ بغد ذلك قمت بتقسيم الموضوع الى فصول ثمانية وهي التي ذكرتها قبل فليل تناولت فيها أحاديث الأحكام التي لم يعمل بها مالك حديثا حديثا، فأذكر الحديث الذي لم يعمل به مالك ثم أذكر حكم المسألة عنده، وبعدها أذكر حجته في ترك العمل بالحديث ثم أذكر من قال من العلماء بذلك الحديث الذي لم يعمل به مالك، ثم أرجح ما أراه راجحا من تلك الآراء ذاكرا ما يرد على أدلة من لم أجد أن الراجح ما ذهب إليه

ومن منهجي في هذه الدراسة أيضا أن أخرج الأحاديث التي أذكرها، وأشرح الألفاظ الصعبة التي فيها، وأترجم كذلك للأعلام التي أذكرها أيضا، وقد كان هذا منهجي من أول الدراسة الى آخرها.

والله أسأل أن تكون هذه الدراسة قد حققتْ هدفَها وساهمَت في تذليل الصِّعَاب أمام الباحثين، والحمد لله رب العالمين.

طبعات الكتاب

طبع في دار الكتب العلمية بيروت 2009 في مجلد .

الفصلُ الثالث
في ذكرِ كُتبِ لم أتبيَّنْ مِنْ عَنَاوِينِهَا كَوْنها من كُتبِ الأحكَامِ الحَدِيثيّةِ الفِقْهِيّةِ أو مِنْ كُتبِ الأحكَام القَضَائيةِ

اعلم -رحمني الله وإياك- أنّي وجدتُ كتبًا منسوبةً لمصنفِيها ذُكِرَتْ في كتب التراجم وغيرها، وسُمِّيَتْ باسم: «**الأحكام**»، وهذا الإسمُ يحتمل أنْ تكونَ كتبًا في أحكام القضاءِ ونوازله ومسائله، ويحتمل أنْ تكونَ كتبا في أحاديث الأحكام الفقهية موضوع بحثِنا، ولم يزِدْ منْ ذكَرَها على وصفِها أنها: "كتب أحكامٍ"، وليست هناك قرائنُ مرجحة، ولذلك ذكرتُها هنا لتُعلَمَ وتستفَاد، ولئلا تُستدَرَك ، والله الموفق.

فمِمّا وقفتُ عليه من ذلك :

[121/ 1]- كتاب: « الأحْكَام» لأبي بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب النيسابوري الإمام الصِّبْغِي -بالعين المعجمة- الشافعي (ت342) [1]، من أصحاب إمام الأئمة ابن خزيمة.

قال **الذهبي**[2]: كتَاب: «**الأحْكَام**» حُمِلَ إِلَى بَغْدَادَ، فكَثُرَ الثَّنَاء عَلَيْهِ.

وذكره **التاج السبكي**[3] فقال: ذكر الحاكم أنّ أبا على بن أبى هريرة كتب إلى نيسابور ليكتب له: «**فضائل الأربعة**»، وكتاب: «**الأحْكَام**» اللّذَان للصبغي.

وذكره أيضا **ابن الملقن**[4]، **وابن قاضى شهبة**[5]، ويغلب على الظن أنه كتابٌ مسندٌ.

---

(1) ترجمته في: طبقات الشافعية للسبكي 9/3

(2) سير أعلام النبلاء 485/15

(3) طبقات الشافعية الكبرى 11/3

(4) العقد المذهب ص 42

(5) طبقات الشافعية 122/1

[122/ 2]- «كتاب في الأحكام» لأبي الوليد حسان بن محمد بن أحمد بن هارون النيسابوري الشافعي، شيخ خراسان (ت349).

قال **الذهبي**[6]: صنف الأَحْكَامَ على مذهب الشافعي.

[123/ 3]- «كتاب الأحكام» لأبي الأصبغ عيسى بن سهل بن عبد الله الأسدي الجَيَّاني القُرْطُبِي المالكي (ت486).

قال **الذهبي**[7]: صنف في الأَحْكَامِ كتابا حسنا. اهـ

ثم ظهر لي أنه كتابه المطبوع في دار الكتب العلمية بيروت 2005 تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي باسم: «**دِيْوَانُ الأحكَام الكُبْرَى**»، أو «**الإِعْلَام بنَوَازِلِ الأَحْكَام وقطر مِنْ سِيَرِ الحُكّام**»[8]

[124/ 4]- «كتاب الأحكام» للشيخ أبى عبد الله محمد بن عيسى الأزدي المالكي، يعرف بابن المُنَاصِف (ت620)

ذكره **ابن الأبار**[9]، ثم تبيّن لي بعدُ أنه كتابه المسمّى: «**تَنْبِيْه الحُكّام على مَآخِذِ الأَحْكَام**»، وهو في الأحكام القضائية.

[125/ 5]- «كتابـ في الأحكام» للشيخ أبي الحجاج يوسف بن علي بن خَلَف الأنصاري من أهل قرطبة يعرف بالْجُمَيْمِيِّ (ت605)

ذكره **ابن الأبار**[10]

---

(6) سير أعلام النبلاء 494/15

(7) سير أعلام النبلاء 26/19

(8) طبع في دار الحديث القاهرة 1428 تحقيق يحيي مراد، وأخرى في دار الكتب العلمية بيروت

(9) التكملة 314/121/2

(10) صلة الصلة 219/4

[126/ 6]- «كتاب في الأحكام» لصلاح الدين خَضِر بن عمر بن علي بن عيسى الرُّوْمِي الحنفي، يعرف بابن السيوفي (ت776)

ذكره الحافظ **ابن حجر**[11] فقال: جمع كتاباً في الأحكام

وذكر مثله صاحب «**الطبقات السَّنِيّة**»[12]

[127/ 7]- «مختصرٌ في الأحكام» للشيخ برهان الدين إبراهيم بن علم الدين محمد بن أبي بكر الأخْنائِي الشّافعي ثم المالكي(ت777)[13]

ذكره الحافظ **ابن حجَر**[14]، فقال: قد صنّفَ مختصرًا في الأحكَام.

ولا أدري هل هي أحكامٌ حديثية أم قضائية، وإنْ كان يغلبُ على ظَنِّي الثاني لكونه قاضيا، ولعله كتابه الموسوم بـ: "**الهداية والأعلام بما يترتب على قبيح القول من الأحكام**".

[128/ 8]- «مُختَصَرٌ في الأحكَام» للشيخ القاضي تقي الدين عبد الوهاب بن سبع البَعْلَبَكّي (ت791)[15]

ذكره **ابن حجر** في «**إنباء الغمر**»[16]، فقال: ألّفَ مختصرًا في الأحكام، وهذا عندي كسابقه، والله أعلم.

---

[11] إنباء الغمر 84/1

[12] الطبقات السنية في تراجم الحنفية/ ترجمة 824

[13] برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن عيسى الإخنائي المصري، نسبته إلى "إخنا"، كان شافعيا وتحول مالكيا، ولي الحسبة ثم قضاء الديار المصرية إلى أن مات، له مختصر سماه: "الهداية والأعلام بما يترتب على قبيح القول من الأحكام"، قال ابن حجر: له في أحكامه قضايا مشهورة في ردّ الرؤساء، مع المروءة والإفضال/ ت 777، ترجمته في: الدرر الكامنة 58/1، شذرات الذهب 250/6، الأعلام للزركلي 63/1

[14] إنباء الغمر 108/1، ومثله في: حسن المحاضرة 461/1، شذرات الذهب 250/3

[15] تقي الدّين عبد الوهاب بن سبع البعلبكي، عني بالعلم وحصّل ودرّس، ألّف "مختصرا" في الأحكام، و ولي قضاء بعلبك فلم يحمد في القضاء، مات بدمشق/ ت791، ترجمته في: شذرات الذهب 544/8

[16] إنباء الغمر 387/1 ، ومثله في شذرات الذهب 318/3

[129/ 9]- «مَنَارُ الأَحْكَامِ» تأليف الشيخ محمد ثناء الله المظهري الفانيفتي العثماني الهندي الحنفي (ت1225)[17]

ذكره في مقدمة كتاب: «**نصب الراية**»[18]

[17] القاضي مولوي محمد ثناء الله الهندي الفانيفتي العثماني المظهري النقشبندى الحنفي، ولد في حدود 1143بـ: "فاني فت" ونشأ بها فحفظ القرآن وعمره سبع سنين واشتغل بعده بأخذ العلوم النقلية والعقلية فتبحر فيها، ثم ارتحل إلى دهلي فلزم الشاة ولي الله الدهلوي فسمع الحديث منه وأخذ الطريقة النقشبندية من الشيخ خواجة محمد عابد السنامي ثم أخذ الطريقة الأحمدية من الشيخ ميرزا جانجانان مظهر، ثم رجع إلى وطنه وأقام به وقضى عمره في نشر العلوم والإفتاء، ألف كتبا كثيرة منها: «تفسير المظهري-ط»، و«ما لا بد منه» في الفقه »، و«منار الأحكام» وغير ذلك، توفي سنة 1225

[18] نصب الراية تخريج أحاديث الهداية ص50

الإعلام بالكتب المؤلفة في أحاديث الأحكام

الخاتمة

وبعد هذا التِّطْوَافَ عَبْرَ التاريخ والقُرُونِ يتَبَيَّنَ لنا جُهُودُ علمائِنا –رحمهم اللهُ – في تَرْسِيْخِ "**عِلْمِ أَحَادِيْثِ الأَحْكَامِ**"، وتَشْيِيدِ بنيانِه، ومدَى حِرصِهِمْ وعَظَمَةِ جُهدِهِمْ في تَبْيِينِ وتبلِيغِ سُنّةِ نَبِيّنَا –صلى الله عليه وسلم- .

وتبين لنا أنّ **القرنَ الثامنَ** هو الذي حَظِيَ بكثرةِ التآليفِ والتّصَانِيفِ في هذا العِلْمِ الجلِيلِ، فقد بلغ عدَدُ الكتبِ المصنّفةِ فيه: (29) كتابا، ثم يليه **القرنُ السابعُ** وعددُ الكتبِ المصنّفةِ فيه: (16) كتابا، ثم **القرنُ السادسُ**، وعددُ الكتبِ المصنّفةِ فيه (13)كتابا.

وتبين لنا أيضًا أنّ أكثرَ كُتُبِ الأحكامِ انتشارًا وتداولًا وإقبالًا عليه هو كتاب: «**المَصَابِيح**» **لمحيي السُّنّة البَغويّ**، فقد بلغ عدد الكتبِ المصنّفةِ في شرحه والتعليق عليه: (35)كتابا تقريبا[1].

ثم يليه كتاب: «**بُلُوغ المَرَام**» للحافظ **ابن حجَر العسقلاني**، وبلغت شروحه: (34) شرحًا

ثم يليه كتاب: «**عُمدَةُ الأحكام**» للحافظ **عبد الغني المقدسي**، وعدد شروحه: (32) شرحا.

ومع تلك الأَوّلِيّةُ التي امتاز بها كتابُ: «**المَصَابِيح**» فقد أصبح العُرْفُ الدراسي في عصرنا وفي الأزمانِ المتأخرةِ في المعاهِد الشرعيةِ وحَلَقَاتِ التّعليمِ هو إقبالُ الدّارِسِينَ والمُدَرّسِينَ على الاشتغال بكتاب: «**عُمْدَة الأحكام**» أولًا، ثم الصُعُودُ بعدهُ إلى دِرَاسَةِ كتابِ: «**بلُوغِ المَرَام**»، وكُلُّ ذلكَ طُرُقٌ ومناهجُ في التعليم والتدريس، يدخلُها النّظَرُ والاجتهادُ؛ ومراعاةُ أحوال المتعلمِينَ، وكُلٌّ على هُدًى وخيرٍ وطريقٍ مستقيمٍ.

---

[1] وأما إذا أضفنا إلى ذلك شروحَ كتاب: "مشكاة المصابيح" –والذي هو نسخة "للمصابيح" مع زيادة أبوابٍ فيه- وقد بلغت شروحه نحو (40) شرحا، فسيصير عددُ الشروح (75) شرحا.

ونختمُ الكتابَ بنصيحةٍ خالصةٍ صادقةٍ لطَالِبِ العِلْمِ الشّرْعِيّ بأنْ يَسْتَفِيدَ من هذا الجُهْدِ المَبذُولِ، ويَغتنِمَ هذا العَمَلَ المَقبُول، ويُقْبِلَ عليه قِرَاءَةً وحِفْظًا، ومُطالَعَةً وَدَرْسًا، وتَبْلِيغًا ونَشْرًا.

فثَمَرَةُ هذا العِلْمِ الشّرِيْفِ وخُلَاصَتُهُ هو أنْ يتعلمَ الطّالِبُ والدّارِسُ ويستفيدَ التّطْبِيْقَ العمَلي لأحكامِ الشريعَةِ؛ فَبِتَعَلُّمِهِ يُفَرّقُ بين الأوامِرِ التي تفيدُ الوجوبَ أو الندبَ أو التخييرَ؛ وفي النّوَاهِي ما يفيد الكراهةَ أو التحريمَ.

وبفضلهِ يتعَلّمُ كيفيةَ الاستدلالِ بالأحادِيثِ، وأسبابَ عدمِ احتِجَاجِ بعضِ المُجتَهِدِينَ ببعضِ الأحَادِيثِ، وهذه الأساليبُ تبينُ له أسبابَ الاختلافِ بين الفقهاءِ و طُرَقَ الإستنباطِ والاجتهادِ.

وبفَضْلِهِ أيضا يَتَوَصّلُ إلى كَيفِيّةِ التّرجِيحِ بين الأَدِلّةِ التي ظاهرُها التّعارُضُ، وطريقة الجمع بينها .

وأخيرا أسأل الله تعالى بأسمائه الحسنى وصفاته العلا أن يجعل هذا الكتاب خالصاً لوجهه الكريم، نافعاً لعبادِه المؤمنين، مُرشِدًا للطّلَبَةِ المُجِدّين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

تم الكتاب بعون الله الواحد الوهاب، وذلك على يد أبي يعلى البيضاوي عفا الله عنه وغفر له ولوالديه بمدينة الدار البيضاء - حرسها الله من الفتن والمحن - في 14 من ربيع الأول سنة 1426 من هجرة النبي - صلى الله عليه وسلم - ثم أعيد النظر فيه مع زيادات وتصحيحات و إضافات كثيرة في مجالس عدة في مدد متفرقة آخرها في شهر ربيع الثاني سنة 1441 من هجرة المصطفى صلى الله عليه وسلم وتسليما كثيرا *

الفهارس

1 ـ فهرس الكتب

2 ـ فهرس المؤلفين

3 ـ فهرس الموضوعات

فهرس الكتب

حرف الألف

حرف الباء

حرف التاء

حرف الجيم

حرف الخاء

حرف الدال

حرف السين

حرف الشين

حرف الضاد

حرف العين

حرف الغين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

حرف النون

فهرس المؤلفين

حرف النون

حرف الهاء

حرف الياء

[13]- «الأَحْكَام» لعِمَاد الدين أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الواحد بن علي بن سرور المَقْدِسِيّ الجَمّاعِيْلي الحنبلي (ت614)

[14]- «دَلَائِلُ الأَحْكَام في أحادِيثِ الرسول عليه السّلَام» لبهاء الدين أبي المحاسن يوسف بن رافِع بن تَمِيْم الأَسَدِي المَوْصَلي المولد والمنشأ الحلَبي الشافعي ، المشهور بابن شَدّاد (ت632)

[15]- «مختصر في الأحكام» للعلامة المحدِّث أبي عمرو عثمان بن حسن بن علي بن محمد ابن فرح الجَمِيل السّبْتِي اللغوي

[16]- «المحجة البيضاء في الأحكام الشرعية والآداب الدينية الثابتة عن النبي –صلى الله عليه وسلم- المنقولة عن الأئمة الأعلام أهل العدالة والرضا من السنن و الآثار ومذاهب علماء الأنصار» لأبي عبد الله محمد بن علي الطائي الحاتمي الأندلسي الظاهري، المعروف بابن سراقة، ويلقب بمحي الدين، ويعرف بابن العربي(ت638)

[17]- «مَنْهَجُ العُبّاد» لأبي حُجّة أحمد بن محمد بن محمد القُرْطُبِيّ القَيْسِيّ الأندلسي (ت643)

[18]- «السُنَنُ والأحْكَام عن المُصْطَفَى عليه السلام» أو «الأَحْكَام الكُبْرَى» أو «أحكَام الضِّيَاء» للحافظ ضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد السّعِدْي المَقْدِسِيّ الجَمّاعِيْلي (ت643)

[19]- «دُرَرُ الأحادِيث النّبَوِيّة بالأَسَانِيْدِ اليحْيَوِيّة» للقاضي تقي الدين أبي مُحَمّد عبد الله بن محمد بن حمزَة بن أَبِي النّجْمِ الصّعْدِي الزّيْدِي اليمَني (ت647)

[20]- «المُنْتَقَى من أخبَار المُصْطَفَى» أو «المُنْتَقَى في الأَحْكَام الشّرْعِيّةِ من كلَام خير البَرِيّة» أو «مُنْتَقَى الأَخْبَار من أحاديث سَيِّدِ الأخْيَار» للإمام مجد الدين أبى البرَكَات عبد السّلام بن عبد الله ابن تَيْمِيّة الحَرّاني الحنبلي (ت652)

[21]- «الأحكام الكُبْرَى» له أيضا.

[22]- «الأَرْبَعُون في الأَحْكَام» للحافظ زَكِيّ الدين أبي محمد عبد العظيم بن عبد القَوِيّ المُنْذِري الشافعيّ (ت656)

[23]- «شِفَاءُ الأُوَامِ في أحاديث سيِّد الأنام المُتَضَمِّنَة أُصُول الأحْكَام» للأمير شرَف الدين الحسَيْن بن بدر الدين محمد بن أحمد بن يحيى اليَحْيَوِي الحسَني اليمَني الزّيْدِي (ت662)

[24]- «كتاب في الأحكام» للإمام تقي الدين أبي العَبّاس أحمد بن المبارك بن نَوْفَل النّصِيْبيّ الخُرْفِيّ الشافعي (ت664)

[25]- «خُلَاصَةُ الأحكَام في مُهِمّاتِ السُنَن وقوَاعِد الأحكَام» للحافظ الإمام العلامة أبي زكرياء يحيى بن شرَف بن مُرّي الحَزّامي النّوَوِي الشافعي (ت676)

[26]- «الأَحْكَام» للشيخ الإمام تقي الدين أبي محمد إدريس بن محمد بن أبي الفرج المفرّج بن الحسين بن إدريس بن مُزيْز الحموي (ت694)

[27]- «غايَةُ الإِحْكَام في أحادِيث الأحكَام» المعروفة بـ: «الأحكام الكبرى» للإمام محب الدين أبي العبّاس أحمد بن عبد الله بن محمد الطَبَرِي المَكّي الشافعي (ت694)

[28]- «الأحكَام الوُسْطَى» له أيضا

[29]- «الأحكام الصُغْرَى» له أيضا

[30]- «المُحَرّر للمَلِكِ المُظَفّر» له أيضا

[31]- «العُمْدَة» له أيضا

القرن الثامن الهجري

[32]- «الإِمَام في معرفة أَحَادِيثِ الأحْكَام» للحافظ تقي الدين أبي الفَتْح محمد بن علي بن وَهْب بن مُطِيْع القُشَيْرِي المَنْفَلُوطِي القُوصِي المصري المالكي ثم الشافعي، المعروف: بابن دَقِيْقِ العِيْد (ت702)

[33]- «الإِلْمَام بأحاديث الأَحْكَام» مختصر السابق له أيضا

[34]- «الأَرْبَعُون في الأَحْكَام لِنَفْعِ الأَنَام» للإمام بُرهَان الدين إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجَعْبَري الخليلي الشافعي (ت732)

[35]- «الإِعْلَامُ في أحاديثِ الأَحكَامِ» لبدر الدين أبي عبد الله محمد بن إبراهيم ابن جَمَاعَة الكِنَاني الحَمَوي الشافعي (ت733)

[36]- «مختصر صحيح البخاري» له أيضا

[37]- «العُمْدَة في الأَحْكَام» له أيضا

[38]- «الاهْتِمَام بتَلْخِيْص كتاب الإِلْمَام» لقطب الدين أبي علي عبد الكريم بن منير الحلبي ثم المصري (ت735)

[39]- «المِصْبَاح في الأحكَام» لشرف الدين أبي القاسم هبة الله بن عبد الرحيم البَارِزِي الجُهَنِي الحَمَوِي الشافعي (ت738)

[40]- «الإِحْكَام لأحَادِيثِ الإِلْمَام» للعلامة الأمير علاء الدين علي بن بَلبَان الفارسي المصري الحنَفي (ت739)

[41] «المُطّلِع على الأحاديثِ النّبَوِيّة في الأحكامِ الشّرْعِيّة» أو «المُطّلِع في الأَحْكَام» لزين الدين أبي الفرَج عبد الرحمن بن محمود بن عبيدان البَعْلِي الحنبلي (ت740)

[42]- «الأَنْوَارُ السَنِيّة في الكَلِمَاتِ السُنّيّة» لزين الدين أبي القاسم محمّد بن أحمد بن محمد ابن جُزَيّ الكَلْبِي الغَرْنَاطِي المالكي(ت741)

[43]- «مِشْكَاة المَصَابِيح» لولي الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب العُمَرِي التبريزي الشافعي (ت741)

[44]- «بَرَكَة الكَلَام على أحاديثِ الأحْكَامِ الوَاقِعَةِ في الهِدَايةِ للزّيْلَعِي» للشيخ فخر الدين أبي محمد عثمان بن علي بن محمد البَارِعي الزّيْلَعِي الحنفي (ت743)

[45]- «المُحَرّر في الحديثِ» للحافظ العلامة شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن قُدَامَة المقدسي الحنبلى (ت744)

[46]- «الأَحْكَام الكُبْرَى» له أيضا

[47]- «القِسْطَاسُ المُسْتَقِيم في الحديثِ الصحيح القَوِيْمِ» لتاج الدين أبي الحسن علي بن عبد الله بن أبي الحسن بن أبى بكر الأَرْدَبِيلِى التّبْرِيْزِي الشافعي(ت746)

[48]- «كتابٌ في أحَادِيثِ الأحكَامِ» للإمام بهاء الدين أبي المَعَالي وأبي عبد الله محمد بن علي بن سعيد بن سالم الأنصاري الدمشقي الشافعي، المعروف بـ: ابن إمام المَشْهَد. (ت752)

[49]- «عَمَلُ مَنْ طَبّ لِمَنْ حَبّ» للشيخ العلامة الفقيه أبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد المَقَرّي والمَقْرِي التّلْمِسَاني المالكي(ت759)

[50]- «نِهَايَةُ الإِحْكَام في دِرَاية الأحكَام»، أو «الأَحْكَام الكُبْرَى» للحافظ أبى سعيد صلاح الدين بن خليل بن كيلكدي العَلَائِي الدمشقي(ت761)

[51]- «الدُرُّ المَنْظُومُ مِنْ كلامِ المُصْطَفَى المَعْصُوم» للحافظ علاء الدين أبي عبد الله مُغَلْطَاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحنفي(ت762)

[52]- «إِحكَامُ الأَحكَام الصّادِرَة من بَيْنِ شَفَتَيّ سَيّدِ الأَنَامِ» لشمس الدين أبي أُمَامَة محمد بن علي بن عبد الواحد الدُكّالي المصري الشافعي، المعروف بابن النّقّاش(ت763)

[53]- «كِفَايَةُ المُسْتَقْنِع في أَدِلّة المُقْنِع» أو «الإِنْتِصَار في أحاديثِ الأحكامِ» للقاضي جمال الدين أبي المَحَاسِن يوسف بن محمد بن عبد الله المَرْدَاوِي، الشهير بابن التّقِيّ(ت763)

[54]- «مختصر المُحَرّرِ» له أيضا

[55]- «الأحكَام الصّغِير في الحديث» أو «أحكام التّنْبِيْهِ» أو «إِرْشَادُ الفَقِيْهِ الى مَعْرِفَة أَدِلّةِ التَنْبِيْهِ» للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن الخطيب شهاب الدين عمر بن كَثِير القُرَشِي البَصْرَوِي الدمشقي الشافعي(ت774)

[56] - «الأحكام الكَبِيْر» أو «الأحكام الكُبْرَى» له أيضا

[57]- «إِحْكَامُ الذّرِيْعَةُ إلى أَحكَامِ الشّريعَةِ» لجمال الدين أبي المُظَفّر يوسف بن محمد بن مسعود بن محمد العُبَادِي العُقَيْلي السُرّمُرّي ثم الدمشقي الحنبلي(ت776)

[58]- «المُقَرّر على أَبْوَابِ المُحَرّر» لأبي العباس يوسف بن ماجد بن أبي المَجْدِ المرداوي المقدسي الحنبلي(ت783)

[59]- «المُرَتّب في أحادِيث الأحْكَام» أو «مختصر المُحَرّر في أحاديث الأحكام» لشهاب الدين أحمد بن إسماعيل الغَزْنَوِي

[60]- «الإِحْكَامُ في الحَلَالِ والحَرَام» لزين الدين عبد الرحمن بن حمدان العَنبتَاوي المقدسي الحنبلي(ت784)

[61]- «الأَحْكَامُ الكُبْرَى» للبياشي المغربي

القرن التاسع الهجري

[62]- «تَقْرِيبُ الأَسَانِيْد وتَرْتِيبُ المَسَانِيْد» أو «الأَحْكَام الكُبْرَى» للحافظ زَيْن الدين أبى الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن الكُرْدِي العراقي الشّافعيّ(ت806)

[63]- «مختَصَر تَقْرِيب الأَسَانِيْد» أو «الأَحْكَام الصُغْرَى» له.

[64]- «تُحْفَةُ المُحْتَاج إلى أَدِلّةِ المِنْهَاج» للحافظ سِرَاج الدين أبي حَفْصٍ عمر بن علي بن أحمد الأنصاريّ المصريّ الشافعيّ، المعروف بابن المُلَقّن وابن النّحْوِيّ(ت804)

[65]- «البُلْغَةُ في أحَادِيثِ الأحكَامِ» له أيضا.

[66]- «خُلَاصَةُ الِإبْرِيْز لِلنّبِيْهِ حَافِظ أَدِلّة التّنْبِيْهِ» له أيضا .

[67]- «الأحكام» لولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني العراقي ثم المصري [ت826]

[68] - «الإِحْكَام في أَحْكَام المُخْتَارِ» للعلامة محمد بن أحمد بن موسى الكُفَيْرِي العجلوني ثم الدمشقي الشافعي [ت831]

[69]- «مُنتَخَبُ المُخْتَار في أحكَامِ المُخْتَار » له أيضا

[70] «دَلَائِلُ المِنْهَاج من كتابِ رَبّ العالمينَ وسُنّةِ سَيّدِ المُرسَلِينَ» للإمام عبد المَلِك بن علي بن عبد الملِك أبي المُنَى الحَلَبيّ الشافعيّ [ت 839]

[71] «الأنوار المنتقى من كلام النبي المختار وعلى آله الأطهار» أو «الأنوار في صحيح الآثار الناصة على مسائل الأزهار من فقه الأئمه الأطهار» للإمام أحمد بن يحيي المرتضى الحسَني الزيدي اليمني، الملقّب بـ: المهدي لدين الله[ت840]

[72]- «بلوغ المرام في أحاديث الأحكام» لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن الكناني العسقلاني الشافعي [ت852]

[73]- «كتاب في الأحكام» لمحب الدين أبي الفضل محمد بن أحمد بن محمد بن أيوب الصفدي الأصل الدمشقي الشافعي[ت880]

[74]- «الغَرَام بأدلةِ الأحْكَامِ» للإمام الحافظ قطب الدين أبي الخير محمد بن محمد بن عبد الله الخَيْضَرِي الزبيدي الدمشقي الشافعي [ت894]

القرن العاشر الهجري

[75]- «أَزْهَار الآكَام في أخبار أحادِيث الأحكام» للحافظ أبي الفَضْل عبد الرحمن بن أبي بكر السّيُوطِي المصري الشافعي [ت911]

[76]- «الأربعون حديثًا في قواعد من الأحكام الشرعية وفضائل الأعمال والزهد» له أيضا

[77]- «الإعلام بأحاديث الأحكام» لزكرياء بن محمد الأنصاري السنيكي الخزرجي المصري الشافعي [ت925]

[78]- «كَشْفُ الغُمّة عن جمِيع الأُمّة» لعبد الوَهّاب بن أحمد بن علي الشّعْرَانِي المصري الشافعي الصوفي[ت973]

القرن الحادي عشر الهجري

[79]- «ضياء ذوي الأبصار في الكشف عن أدلة مسائل الأزهار في فقه الأئمة الأطهار» لأحمد بن محمد بن صلاح بن محمد الشرفي الحرازي اليمني[ت1055]

[80]- «نظام أخبار أصول الأحكام المميز بين الحلال والحرام و شفاء الأوام» لعبد الله بن عامر بن علي اليمني [ت1061]

القرن الثاني عشر الهجري

....

القرن الثالث عشر الهجري

[80]- «عقود الجواهر المنيفة في أدلة مذهب أبي حنيفة» لأبي الفيض محمد بن محمد مرتضى الحسيني الزبيدي الحنفي [ت1205]

[81]- «مجموع الحديث على أبواب الفقه» للإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب التميمي النجدي الحنبلي[ت1242]

[82]- «منتهى الإلمام بأحاديث الأحكام» لمحمد بن صالح حريوة السماوي الزيدي اليمني [ت1241]

[83]- «فتح الغفار لجمع أحكام سنة المختار» للقاضي الحسن بن أحمد الرباعي الصنعاني اليمني[ت1276]

[84]- «أنجح المساعي في الجمع بين صفتي السامع والواعي» لأبي اليسر فالح بن محمد الظاهري المدني [ت1289]

القرن الرابع عشر الهجري

[85]- «إحياء السنن» محمد حسن السنبهلي الحنفي[ت1305]

[86]- «جامع الآثار» لأشرف علي التهانوي الهندي الحنفي[ت1362]

[87]- «إحياء السنن» له أيضا

[88]- «إعلاء السنن» له أيضا

[89]- «آثار السنن» لمحمد بن علي النيموي الهندي الحنفي [ت1322]

[90]- «اللباب المنتقى الملتقى بين بلوغ المرام والمنتقى» ليحيى بن محمد بن لطف الله شاكر اليمني [ت1370]

[91] «مصادر الأحكام الشرعية» للعلامة السلطان صالح بن غالب القعيطي اليافعي اليمني [ت1375]

[92] «الموجز في أحاديث الأحكام» للدكتور محمد عجاج الخطيب

[93]- «مجموعة من أحاديث الأحكام» للعلامة محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ النجدي الحنبلي[ت 1386]

[94]- «أصول الأحكام» للعلامة عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي الحنبلي[ت1392]

[95]- «فقه السنن والأثار» لمحمد عميم الإحسان ابن السيد أبي العظيم عبد المنان المجددي البركتي الحنفي[ت1395]

[96] «المجموعة النافعة من مُستدَلّات الفقه الحنفية من الأحاديث الساطعة النبوية» أو «أدلة الحنفية من الأحاديث النبوية على المسائل الفقهية» لمحمد عبد الله بن مسلم البهلوي الحنفي [ت1398]

[97] «المنتقى المختار جملة من الأحاديث النبوية الصحاح في أصول الاحكام» لعبد الفتاح اسماعيل شلبي وسعد اسماعيل شلبي.

القرن الخامس عشر

[98]- «فَيْضُ الغَفّار في أحاديث المختار» لأحمد الداه الشنقيطي المغربي المالكي [ت1403]

[99]- فتحُ الرّحِيْم على فِقْهِ الإمام مَالِك بالأَدِلّة» له أيضا

[100]- «المُنْتَخَبُ من أَدِلّةِ الشّرِيْعَةِ» لأحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي [ت1429]

[101] «الأحكام المهمة من أحاديث رسول الأمة» لعبد الله بن صالح المحسن القصيمي[ت1432]

[102]- «التّذْهِيْبُ في أَدِلّةِ متن الغَايَةِ والتّقْرِيْبِ» للشيخ مصطفى ديب البغا الميداني الدمشقي الشافعي

[103] «إتحاف الأنام بشرح أحاديث الأحكام» للدكتور عبد العزيز صغير دخان

[104]- «بُغيَةُ الحُفّاظِ من أَحَاديْثِ الأَحْكَامِ» للشيخ يوسف بن محمد العبيد

[105]- «المُصَفّى في فقه الشريعة آياتها وأحاديثها وإجماعاتها» لأبي محمد عبد العزيز ين علي الحربي الظاهري

[106]- «إتْحَاف الأَنَام بِمَا صَحّ من أَدِلَةِ الأَحْكَامِ» للشيخ محمد بن صالح الحربي

[107]- «المُوَثّقُ جمعٌ لأحاديثِ الأحكامِ مِنَ الصّحِيْحَيْنِ» لصالح بن عبدالله بن ناصر الشقيق

[108]- «شرح أَحَادِيْثِ الأَحْكَامِ» للشيخ سالم العجمي

[109]- «الكافي في أحاديث الأحكام» للشيخ إبراهيم الدبيان

[110]- «الإلمامُ بما في الصحيحين من أحاديث الأحكام» للشيخ سليمان محمد النصيان

[111]- «التمام في أحاديث الأحكام» للشيخ خالد بن عبد العزيز الباتلي

[112]- «الدليل» لمحمد بن عبد الله الهبدان

[113]- «أحاديث الأحكام: رواية ودراية» لأبي سامي العبدان

[114]- «الإحكام للمجمع عليه من أحاديث الأحكام» لأمحمد أكرم الندوي

الفصل الثاني في كُتُبٍ أُلّفَتْ في أَبْوَابٍ و أَنْوَاعٍ خَاصّةٍ من أَحَادِيْثِ الأَحْكَامِ الحَدِيْثِيّة

[115]- «أَقْضِيَةُ رسُولِ الله -صلى الله عليه وسلم-» أو «أحكام النّبِيّ -صلى الله عليه وسلم» للإمام الفقيه المُشَاوَر أبي عبد الله محمد بن فَرَج القُرْطُبي المالكي، المعروف بابن الطّلاّع ويُقَال: الطّلاّعِي [ت497]

[116]- «جزءٌ في الأَحَادِيثِ الضّعِيفَةِ التي يتداولها الفُقَهَاء وغيرهم» لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن قدامة المقدسي الحنبلى [ت744]

[117]- «المِعْيَار في عِلَلِ الأَخْبَار» لتاج الدين أبي الحسن لعلي بن عبد الله بن أبي الحسن بن أبى بكر الأردبيلى التبريزي الشافعي [ت746]

[118]- «الانتهاء في معرفة الأحاديث التي لم يُفْتِ بها الفقهاء» لعبد السلام علوش.

[119]- «كشف اللِّثَام عن الأحاديث الضعيفة في الأحكام المعمول بها عند الأئمة الأعلام» لسعيد بن عبد القادر باشنفر.

[120]- «ما ترك مالك الامام من احاديث الاحكام وحجته في ذلك» تأليف عبد السلام عمران شعيب

الفصلُ الثالث في ذِكْرِ كُتُبٍ لم أَتَبَيَّنْ مِنْ عَنَاوِيْنِهَا كَوْنَها من كُتُبِ الأحكَامِ الحَدِيثِيّةِ الفِقْهِيّةِ أو مِنْ كُتُبِ الأحكَام القَضَائيةِ

خاتمة

فهرس الموضوعات